الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

العـــدد الاول

اكتوبر ١٩٨٠

جامعة القاهرة ــ كلية الآداب
قسم الاجتماع

اشراف
دكتور محمد الجوهري

دار المعارف

obeikandl.com

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ـ قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة

نشرة سنوية تصدر في اكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية واسهام علم الاجتماع في حلها .

العدد الأول : اكتوبر ١٩٨٠

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :
الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ـ كلية الآداب جامعة القاهرة
الجيزة ـ جمهورية مصر العربية .

obeikandl.com

الاهـــــداء

الى روح أستاذنا الكريم
الدكتور مصطفى الخشاب
فى الذكرى الثانية لرحيله عنا .
تحية وأجلالا ووفـــاء

obeikandl.com

محتـــويات الكتاب

الكلمة الافتتاحيـــة :

علم الاجتماع فى مصر ورسالة هذه المجلة ـــ دكتور محمد الجوهرى ٧

القســـم الأول

الدراســـات والبحوث : ٢٢١

ـــ قضـــية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع . رؤية نقـــدية
دكتور محمود الكردى ١٩

ـــ مشكلات الوضـع الراهن للتنمية الريفية فى مصر . دراسة
نقـــدية . دكتور صلاح بســـيونى ٤٦

ـــ التنمية الذاتية واستراتيجيتها . دكتور سعد جمعة ٨١

ـــ حول دراســـة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل
الراسمالية . احـــمد زايد ١١١

ـــ البناء الطبقى فى الريف المصرى . ملاحظات نقـــدية
ورؤية واقعـــية . محمد عبد النبى ١٣٣

ـــ مفهوم التوازن الاجتماعى وصلته بقضية السلام الاجتماعى
دكتورة سامية الخشاب ١٦١

ـــ دراسة عادات الطعام وآداب المـــائدة فى الوطن العربى
دكتورة عليـــاء شكرى ١٧١

ـــ الجريمة فى مجتمع المملكة العربية السعودية : حجمها
واتجاهاتهـــا . دكتور ابراهيم ابو الغار ١٩٣

ـــ الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطرى
دكتور السيد الحسينى
ودكتورة جهينة العيسى ٢٢٧

ـــ انثروبولوجى فى العنبر . دراسة ميدانية للتنظيم والتفاعل
والعلاقات فى عنبر جراحة رجـــال بمستشـــفى كينجزتون
بانجلترا . دكتور نبيل صبحى حنـــا ٢٥٥

القسم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات : ٢٨٥

١ ـ نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى فى العلاقات الدولية ـ تاليف : جلين وآخرون
عرض : دكتور محمد الجوهرى ٢٨٧

٢ ـ التراكم العالمى ـ تاليف : اندريه جندر فرانك
عرض: احمد زايد ٣٠٩

٣ ـ مجتمع الانجاز ـ تاليف دافيد ماكليلاند
عرض : محمد كمال التابعى سليم ٣١٥

٤ ـ الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث ـ تاليف : بسام طيبى
عرض : دكتور سعد جمعة

٥ ـ المعرفة والبناء الاجتماعى . مدخل لوجهة النظر الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعرفى ـ تاليف : ب. هميلتون
عرض : محمد عبد النبى ٣٣٣

٦ ـ النظرية الاجتماعية والاسرة ـ تاليف : مورجان
عرض : دكتررة سامية الخشاب ٣٤١

٧ ـ مفهوم الادراك فى علم الجريمة ـ تاليف ر. هنشل وزميله
عرض : عبد الله الصادق ابراهيم ٣٤٥

٨ ـ حدود علم لفولكلور ـ تحرير وليام باسكوم
عرض : عبد الله لؤلؤ ٣٥١

٩ ـ الشعوذة ـ تاليف : لوسى مير
عرض : على محمد المكاوى . ٣٥٧

١٠ ـ سوسيولوجيا المجتمعات النامية ـ تاليف : هوجفلت
عرض : دكتور محمود الكردى ٣٦٣

obeikandi.com

القسم الثالث
الأبواب الثابتة

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب ٣٦٩

ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية ٣٧١

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ . ٣٨٨

رابعا : قائمة بالكتب التى صدرت حديثا (عام ١٩٨٠) فى علمى الاجتماع والانثروبولوجيا فى مصر . ٤٠١

خامسا : مشروعات بحثية تجريها أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية . ٤٠٥

مقالات وبحوث باللغة الانجليزية

obeikandl.com

الكلمـــة الافتتاحية

علم الاجتماع فى مصر ورسالة هذه المجلة

نحن لانبغى من وراء هذه الافتتاحية أن نكتب كلاما معادا ، أو نردد عبارات الأمانى والتمنيات المهذبة التى تكتب فى مثل هذه المناسبات . كمـــا اننا لانريد الادعاء بأن هذه الدورية هى الانقاذ من كل ملمة نزلت بعلم الاجتماع او هى طوق النجاة للمشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر . انما الهدف من وراء هذه الافتتاحية ان نفهم رسالتها ونتعرف على امكانياتها وحدودها فى ضـــوء رؤية معينة لتاريخ عـــلم الاجتماع فى مصر ، فبدون معرفة هـــذا لاتكتمل معرفـــة ذاك .

لقد دخل علم الاجتماع الى مصر من الباب الفرنسى ، وفى تاريخ مبكر تحسدنا عليه كثير من البلاد النامية ، ولو ســـار هـــذا العلم سيرته الصحيحة المناسبة على أرض مصر لتصـــدرت دراسات علم الاجتماع فى مصر كافـــة الدراسات السوسيولوجية فى بلاد العالم الثالث . ولكن الامـــور سارت للأسف سيرة أخرى . وكان أول الأخطاء فى مسيرة هـــذا العلم وأبرزهـــا أن اول الأقلام التى كتبت كتابة أكاديمية فى هـــذا العلم بلغتنا العربية على أرض مصر قد خلطت مؤسفا بين الترجمة والتأليف . وارتبط بهـــذه الظاهرة وسار معها (بل تكامل تكاملا تاما) أن اتجهت تلك الأقلام الى كتابة الكتب ، لأنها الايسر والاسرع والاكبر أمانا ، فتباعدت مع الزمن عن البحث الميدانى لواقع المجتمع المصرى .

ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى سير علم الاجتماع فى حلقة مفرغة ، فالتلخيص والترجمة واخراج الكتب يدفع صاحبه بعيدا عن مشقة العمل الميدانى (وهو دارس مجتمع !) ، ثم أن نقص الخبرة الميدانية ـــ بل وانعدامها كلية فى أحيان كثيرة ـــ يدفع صاحبه الى الانكباب على تأليف الكتب المدرسية .. وهذا بدوره يزيده بعدا عن البحث .. وهكذا تكتمل الدائرة وتحـــكم حصارها حـــول اصحاب هـــذا العلم .

ولو أن هذا حدث فى ميدان منعزل من ميادين المعرفة ، أو فى تخصص بعيد عن اهتمام الناس ، أو فى موضوع من الموضوعات التى ابلاها الكتاب ، لجـــاز أن يمر دون أن يحـــدث اثرا ، أو يخلق مشكلة . ولكن المأساة أن هـــذا التطور المؤلم قد حدث فى حقل من اكثر حقول المعرفة الانسانية الحالية

حيوية واشدها اتصالا بحياة الناس اليومية والصقها بالانسان الحديث والزمها لكل نظام مستنير وعصرى من نظم الحكم . وهكذا نجد انه مع تخلف هذا الجيل الذى تحدثنا عنه عن مواكبة التطورات الحديثة ، سواء على المستوى العالمى او على مستوى استيعاب الواقع المحلى وتعيراته والتنظير له ، اقول مع تخلف هذا الجيل اتسع حقل علم الاجتماع : فزاد عدد الطلاب الدارسين ، وزادت اقسام الاجتماع بالجامعات ، وزاد عدد المواد السوسيولوجية التى تدرس لأصحاب التخصصات الأخرى (كالاقتصاد ، والسياسة ، والقانون ، والجغرافيا ... الخ) .

ولكن الليل لايمكن ان يظل حالكا دون مانهاية ، ولابد ان تقشع بعض ظلمات الليل خيوط ولو واهية من ضوء الفجر . وبدأت المحاولات الاولى للاصلاح وتعديل المسار بعد انقضاء نحو عشرين عاما على تاسيس اول قسم لعلم الاجتماع فى مصر . وكانت البدايةمتواضعة اشد التواضع .. مجرد محاولة الفصل الواضح بين ماهو مترجم وماهو مؤلف ، وأصبح هناك بعض « الدكاترة » ممن لايستنكفون ان يكتبوا اسماءهم على « كتب مترجمة » فى ميدان علم الاجتماع . وكثر عدد هؤلاء الناس ، وشهدت كل جامعة نفرا منهم ، وتعددت العناوين المترجمة وبدا الناس يعتادون التميز بين المترجم والمؤلف ، فأصبح الكاتب يجتهد فى الالتزام بذلك (قدر الامكان) ، وأصبح القارىء يتوقع من الكاتب أن يبين له ذلك بصدق .

أما البحوث الميدانية فظلت امدا طويلا على تخلفها ، بل وتعرضت فى بعض الأحيان للمسخ والتشوية . حيث اندفعت بعض رسائل الماجستير والدكتوراه الى استخدام تقنيات البحث الميدانى دون تدقيق أو اتقان . وعجزت فى اغلب الأحوال عن الربط الناجح والكفؤ بين النظرية والبحث . اذ كان الباحث ينطلق الى موضوعه دون رؤية نظرية مسبقة . ثم ينغمس خلال البحث فى « مفردات » موضوعة وجزئياته ، ولايرى الغابة التى يمشى وسطها من كثرة الأشجار حوله . فيخرج فى النهاية بنتائج جزئية ، لاتساهم فى بلورة اى اطار ، ولا تقدم اضافة لبناء العلم ، ولاترفع علم الاجتماع أو اهله درجة الى أعلى .

ونلاحظ من ناحية اخرى أنه لم تكن هناك جهة حكومية او مؤسسة خاصة تبذل تشجيعا حقيقيا للبحث الاجتماعى الميدانى . فالجميع لم يكونوا يضعون أهل هذا العلم فى مكانه رفيعة ، تدفعهم الى أن يسندوا اليهم مهام اجراء البحوث واقتراح الحلول .

ثم أن الدولة فى توسعها المفاجىء منذ أواخر الخمسينات وحتى عهد

قريب فى التعليم الجامعى لم تكن تحتاج من الجامعات الا الى المدرس صاحب الكتب الدراسية ، الذى يمكن أن يلاحق حركة التوسع الرهيبة فى اعداد المتعلمين جامعيا . ولم تنظر بجدية الى امكانية استثمار هذه الكفاءات فى اجراء بحوث ميدانية . ولم تلتفت الى ان الاستاذ الجامعى صاحب الخبرة الميدانية الناقصة (خاصة فى فرع كعلم الاجتماع) سيكون بالضرورة والتطبع مؤلفا لكتب سيئة ومتخلفة ومستعارة من واقع آخر ومن فكر مؤلفين آخرين . فالدولة بكل مؤسساتها قصرت تقصيرا خطيرا فى واجب تشجيع البحث ، ولكن — للانصاف — ليس عليها وحدها يقع عبء هذا الخطأ . اذ يتحمله معها اهل علم الاجتماع انفسهم .

ويمكن أن نضيف هنا انه لوكان فى مصر العدد الكافى والملائم من المجلات الثقافية او العلمية المتخصصة لتهيأ لبعض الأقلام الجادةالفرصة المناسبة لكتابة البحوث ونشر الدراسات ، وحل المشكلة ولو حلا جزئيا . ولكن فقر الحياة الثقافية المصرية طوال جانب كبير من تاريخها المعاصر من هذه المجلات ، بل وخلو الساحة الثقافية منها خلوا كاملا أحيانا ، دفع القلة التى تكتب الى سلوك طريق تأليف الكتب . فالكتاب هو فى غيبة المجلة الواسعة الانتشار الشكل الوحيد الذى يمكن أن يجد طريقه الى النور ، خاصة اذا كان مكتوبا لطلاب الجامعة . ولاشك أن ازدحام مدرجات الجامعات شجع الكثرة على سلوك هذا الطريق ، وحجب عن الغالبية رؤية حجم المشكلة على حقيقتها ، ودفع المترددين دفعا الى السير على نفس الدرب .. وانعكس كل ذلك فى مزيد من الابتعاد عن البحث الميدانى ، اى الابتعاد عن رؤية الواقع المصرى ، والتنظير له ، والترتيب عليه .

وكان من المحتمل ، ومن المتوقع ، أن تساهم أجهزة الحكم المحلى ، وخاصة المحافظات فى تشجيع البحث العلمى الاجتماعى على الواقع المصرى . فمحافظة الشرقية أو سوهاج مثلا لايمكن ان تفيد شيئا اذا درس طلابها قانون المراحل الثلاث لكونت ، أو قانون الانتحار لدوركايم ، او مشكلات النمو الحضرى فى امريكا .. اللهم الا اذا كانت هذه الدراسات من أجل قيمتها المنهجية فقط ، ومن أجل الوقوف على نقاط الضعف والقوة المنهجية فيها انطلاقا منها الى اجراء دراسات على الواقع المحلى . والمحافظة المعنية هى صاحبة المصلحة فى هذا ، ولكن هل هى قصرت لانها لم تجد الباحث الذى يقنعها بالانفاق على شىء له قيمة ، أم أن الباحث هو الذى قصر لأنه لم يستطع ان يكشف للمسئولين عن وجهة احتياجهم الحقيقى اليه ؟ الله يعلم الحقيقة الكاملة ، ولكننا نستطيع أن نقرر فى ثقة ان المحافظات لم تساهم بالشكل المتوقع فى تطوير اقسام الاجتماع بالجامعات الاقليمية التى

انشئت بها ، وهى حتى لو كانت قد تعاونت مع تلك الأقسام على نحو أو آخر ، فان هذا التعاون كان بالقطع دون المستوى المطلوب (*) .

وماذا عن دور القطاع الخاص ؟ اذا قلنا ان الموظف الحكومى (حتى ذلك لذى يقدم خدمة) يعتقد أنه يعرف كل شىء أفضل حتى من اصحابه ، وحتى لو انتهت جهوده الى طريق مسدود واخفقت وذهبت اعتمادات المشروع سدى ، فهذا لايحركه كثيرا ، لانه يتلقى مرتبه الشهرى بنفس الانتظام مضافا اليه العلاوات والبدلات ، وهو يعرف كيف « يغطى » نفسه جيدا ليلقى بالملائمة فى النهاية على أى طرف أو على ظرف آخر . أما القطاع الخاص سواء كان جمعية خيرية جادة تقدم خدمة قومية أو مؤسسة اقتصادية خاصة .. أو غير ذلك ، فهو يحسب وقع خطواته بكل دقة ، ويود لو تتوفر له قبل كل مرحلة المعلومات الكافية التى يطلبها عن مختلف عناصر الموقف كدراسات السوق ، أو الموضات ، أو اتجاهات الرأى العام ، أو التغيرات الاقتصادية الاجتماعية ... الخ . وقد ساهم القطاع الخاص كما نعلم بقوة دفع هائلة فى تطوير علم الاجتماع فى الغرب ؛ خاصة فى الولايات المتحدة . فلماذا لم يفعل عندنا ؟

الحقيقة أن القطاع الخاص لم ينم بعد الى الحد الذى يمكن معه ان يعطى دفعة قوية للبحث فى حقل علم الاجتماع ومن المتوقع أن يلعب دورا خطيرا خلال العشرين سنة القادمة ، فلا بد أن نحرص من الآن على ان يدخل هذا القطاع الى مجال التأثير فى علم الاجتماع والتأثر به من المدخل الصحيح ، وعلى النحو الذى يساهم فى النهوض به لا الاجهاز عليه . فنحن نسجل فى هذا المقام باستنكار ودهشة نشاط البحوث ذات التمويل الأجنبى بعد الانفتاح ، حيث أجريت بعض البحوث التى حظيت بتمويل وافر ،

(*) انا ارسم هنا خطوطا عامة ، ولا اقصد ابدا التقليل من جهد أحد ، أو انكار الفضل على اصحاب الفضل . فليس من اجل هذا نعمل . ولكننى أنبه الى أن البحث الميدانى الناجح لايمكن أن يتم الا اذا أنجزه باحث معد اعدادا نظريا كفؤا . فبدون القدرة النظرية والرؤية الثاقبة (وبدون الخيال السوسيولوجى) لن يستطيع الباحث أن يضع يده على الصياغة السوسيولوجية للمشكلة أو الموضوع الذى يدرسه محليا . وبدون هذه القدرات لن يستطيع أن يترجم مايراه الى مصطلح علمى له مدلولاته وله مغزاه . فان كان البعض قد اجرى دراسات على بعض هذه المحليات ، وتبين له ، أو تبين للقائمين على تلك المحليات ، انه لم يخرج بجديد ، أو أنه لم يقدم شيئا ملموسا ، فذلك يؤيد ما أريد أن أوضحه ، ولاينفيه . لان الاعداد النظرى القاصر لن يخرج لى الا باحثا ميدانيا عاديا قليل الفائدة . .

واهتمت ببعض الموضوعات والقضايا التى لايبدو واضحا انها تهدف مصلحة قومية ، أو على الأقل لايبدو أنها ســـوف تساهم فى النهوض بهـــذا العلم فى بلادنا .

ولعل الملاحظات السابقة توضح بكل جلاء ان علم الاجتماع يحتاج الى نافذة يطلع الناس من خلالها على نشـــاط البحـــوث . فتكون بذلك عامل تشجيع للبحث الميدانى من حيث أنها تتيح فرصـــة نشر ما يجرى من بحوث واعلام الناس بنتائجه ، كما أنها تحفز الآخرين الى السير فى نفس هـــذا الاتجـــاه .

* * *

لقـــد ابديت حتى الآن ملاحظات على دور علم الاجتماع ووضعـــه فى المجتمع المصرى ورسالته التى أنجزها احيانا قليلة وقصر فيها أحيانا كثيرة . وأعتقـــد ايضا أن تركيز النظر على العلم نفســـه ، وعلى هيكله التنظيمى سوف يقودنا الى نفس النتيجة ، ولكن من سبيل آخـــر ، وبواسطة شواهد جديدة تماما .

ان الملاحظ ان علم الاجتماع فى تطوره الأكاديمى التنظيمى قد شهـــد مراحل توســـع ضخمة ، تركز اكثرها خلال السبعينات ، حيث أنشىء عدد كبير من أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية الاقليمية الجديدة ، وفى جميع الجامعات العربية الجديدة تقريبا . فعلى طول مصر أصبحت اقسام الاجتماع تمتد من أسوان حتى الاسكندرية مرورا بكل العواصم التى توجد بها جامعات . وعلى امتداد رقعة الوطن العربى ظهرت أقسام الاجتماع من الكويت وبغداد والدوحة والامارات شرقا حتى فاس والرباط غربا ، مرورا بكل الجامعات الكبيرة أو الصغيرة (حتى الجامعات الدينية كجامعة الازهر وجامعة الامام محمـــد بن سعود الاسلامية بالرياض) .

وقد عمل هذا الظرف على تخريج اعداد كبيرة ـــ بالجملة أحيانا ـــ من حملة الدكتوراه من تلك الأقسام ، ربما لسـد حاجـــة تلك الأقسام ، وربما كنوع من التعويض عن قصورها . وأصبح اغلب هؤلاء ممن تم اعدادهم فى الوطن ـــ أو خارجه ـــ يعانون من مشكلات كيفية وكمية تتصل بنوعية الاعداد الذى تلقوه ، أعنى من حيث سرعـــة انتاجهم أو طبيعة تكوينهم . فكثيرون منهم يفتقرون الى التأهيل النظرى الملائم (لان استكمال هذه النقطة يستغرق وقتا وباعا طويلين) . ثم ما أن يتخرج الباحث الجديد ويحصل على شهادة الدكتوراه حتى ينغمس الى أذنيه فى العملية التعليمية فى الجامعـــة

وينصرف انصرافا شبه كامل عن البحث العلمى (الامبيريقى) (*) .

وتاكيدى على البحث العلمى يعنى أنه ليس ترفا ولايمكن أن يكون كذلك ، لعدة اعتبارات أسوقها فيما يلى :

ـ فهو السبيل الوحيد لبلورة الرؤية المصرية فى هذا العلم بدلا من النقل الأبله عن تجارب الآخرين ومجتمعات الآخرين وظروفهم .

ـ وهو سبيل العمل المخلص ـ لمن يريد ـ لخدمة مجتمعه والاسهام فى حل مشكلاته .

ـ وهو الوسيلة الفعالة لرفع شأن العلم نفسه ورفع شأن المشتغلين به فى أعين أبناء مجتمعهم .

ـ وهو ـ لوفهم البعض ـ السبيل الحقيقى لتكوين المعلم الجيد . فلا تدريس لعلم الاجتماع بلا خبرة ميدانية تدعم تلك المبادىء النظرية وتثريها وتقدمها للطلاب ملموسة محسوسة مفهومة .

* * *

من أجل تلك الاعتبارات الاجتماعية العامة ، ومن أجل ظروف البناء التنظيمى لعلم الاجتماع فى مصر ، ولكى يتمكن هذا العلم من التصدى للمشكلات التى يعانى منها المشتغلون به ، من أجل ذلك يحتاج علم الاجتماع فى مصر الى طائفة متنوعة من الجهود التنظيمية ، التى يمكن أن نجمل بعضا منها فيما يلى :

ـ يحتاج علم الاجتماع عندنا الى رصد وتسجيل الحركة التى تمت الآن على مسرح هذا العلم ، على نحو يسمح بتقييمها والحكم على ما فيها من نواحى قوة وضعف متهيدا لتصحيح المسار ، وتركيز الجهود.

(*) من الظواهر الشاذة التى أصبحت مألوفة نتيجة هذا الوضع أن أصبح الكثيرون ينجزون رسالتى الماجستير والدكتوراه فى خمس سنوات أو نحو ذلك (مع وجود سنة تمهيدية للماجستير واضطلاع المعيد عادة باعباء التدريس والاشراف على بعض الاعمال) ، وأصبحت بعض الجامعات الاقليمية تفتتح أقساما للدراسات العليا وتسجل رسائل للماجستير والدكتوراه ، وليس بها سوى مدرس واحد ، ولايوجد من هو أعلى منه درجة (وتسجل الرسالة باسم أستاذ من قسم آخر .. وهكذا) . وأصبح «الدكتور» يتخرج فى علم الاجتماع وهو لايملك ناصية أى لغة أجنبية واحدة على الاطلاق . وأمور أخرى غير هذا لا مجال للخوض فيها هنا .

وقد شهد هذا المجال جهودا طيبة تمثلت فى صدور عدد من الببليوجرافيات، كان أزهى ثمارها « دليل الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية » (*) . وقد شهد ميدان دراسة الفولكور العربى قائمة مماثلة ، نشرت تجاريا فى عام ١٩٧٨ ونفذت . وتحت الطبع طبعة جديدة لها تغطى الفترة السابقة (توقف تجميع الاولى عند عام ١٩٧٢) وتتيح فرصة نشر الكشافات الهامة التى لم تتح فرصة نشرها فى الطبعة الاولى . وهناك ايضا القائمة الببليوجرافية التى نشرها جهاز تنظيم الاسرة والسكان .. الخ .

والمفروض أن الدورية التى تستهل اليوم عامها الاول سوف تهتم اكبر الاهتمام بملاحقة الجديد فى الانتاج العلمى فى حقل علم الاجتماع ، فتعرف به ، وتحاول أن تكتب عنه تقييما وتقريرا لكل ما فيه من فضل ، وتوجيها الى مافيه من خطأ . كما انها تستهدف تقديم خدمة ببليوجرافية أخرى — غير رصد الكتب الجديدة — بنشر اسماء وبيانات الرسائل (الماجستير والدكتوراه) التى تسجل او تجاز فى علم الاجتماع فى الجامعات المختلفة .

— كما يحتاج علم الاجتماع الى جهود جادة للاهتمام بحركة تنظيم المؤتمرات واختيار الموضوعات الدقيقة المتخصصة ، واختيار المتحدثين ووضع معايير للأوراق التى تقدم ولمستوى المشاركة ... الخ . فلا يعقل أن يعقد مؤتمر حول موضوع واسع كل السعة ، فتأتى اعمال متنافرة لاتجمعها وحدة ولايربطها فكر ولاهدف ، وبالتالى لاتنتهى الى نتائج ولاتستطيع أن تطور الموضوع الذى تتصدى له . ورغم كل شىء فانه يرجع الفضل الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى اتاحة الفرصة لعقد عدد كبير من مؤتمرات علم الاجتماع ، واستضافة مؤتمرات الهيئات الاخرى . ولايمكن أن ننسب كل التقصير فى الموضوعات او مستوى المعالجة أو نوع المشاركة الى المركز والقائمين عليه . انما يتحمل وزر هذا افراد الاسرة السوسيولوجية انفسهم ، وبارتفاع مستواهم يمكن أن يرتفع مستوى تلك المؤتمرات .

ولعل المناقشات وعروض الكتب واخبار المؤتمرات ، باختصار كل ما ينشر على صفحات هذه الدورية أن يساهم فى بلورة بعض الموضوعات التى تحتاج الى أولوية خاصة سواء فى مجال البحث او المناقشة فى اطار مؤتمر أو حلقة دراسية محدودة . ونرجو أن تتوفر لهذه الدورية فى

(*) قام باعدادها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ . (لم توزع تجاريا) . وتحت الطبع الآن طبعة جديدة منها موسعة وممتدة فى مداها الزمنى بحيث تغطى الفترة منذ صدور السابقة .

المستقبل القريب امكانيات ملاحقة المؤتمرات السوسيولوجية العالميه ، وذلك عن طريق تبادل هذه الدورية مع الدوريات العالمية التى تنشر بانتظام اخبار تلك المؤتمرات وبرامجها ونتائج المؤتمرات التى عقدت بالفعل .

ـ ونؤكد أيضا أن علم الاجتماع يحتاج الى تنشيط وتشجيع حركة التاليف الجماعى وفقا للاساليب العصرية . وأقصد هنا الا يجمع زيد وعمرو فصلا لكل منهما بين دفتى كتاب واحد . حيث جرت العادة ان ينطلق الجهد المشترك من رغبة فى تجميع أعمال متفرقة لعدد من الزملاء . ولكن المطلوب ان يجتمع الزملاء اولا ، ويمثل الموضوع نفسه نقطة البداية . فيدور حوله الحوار ، وتنسق من اجل انجازه الجهود . ثم يعرض كل جهد فردى على الجماعة ليجاز ويناقش ويعتمد (بقدر الامكان) فيخرج العمل الجماعى الجديد فى مجموعة اقوى من اى جهد يمكن أن ينجزه فرد واحد بمفرده من أعضاء هذا الفريق . ويصدر العمل حاويا لخبرات متنوعة ، ومهارات متعددة ، وعاملا من اجل خلق الوحدة الفكرية أو الالتقاء الفكرى بين المشتغلين بهذا العلم طلابا او باحثين او حتى اساتذة .

وربما تستطيع هذه الدورية أن تبشر بهذا الاسلوب الجديد (هو فى الحقيقة جديد علينا فى مصر فقط ، ولكنه الاسلوب المعتمد لكافة الاعمال العلمية المشتركة فى البلاد المتقدمة شرقية أو غربية) . والكلام المنشور عن مشروع دراسة المجتمع المصرى ـ فى باب الأنشطة الجارية فى هذه الدورية ـ يمكن أن يعد نموذجا يدلل على صحة ما نقول ، وأداة لحفز الزملاء الى تجربة هذا الاسلوب والانتفاع بمزاياه ، وتبادل الخبرات مع جماعات العمل الأخرى .

ـ لقد ادت الزيادة الهائلة فى انتاج حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع فى مصر ، ادت الى أن اصبحت نسبة الحاصلين على هذه الدرجة من الخارج او الذين اتيحت لهم فرصة طويلة للاحتكاك بالخارج قليلة بشكل مثير لقلق حقيقى . ففى أغلب الجامعات المصرية (والعربية أيضا) أصبحت نسبة الحاصلين على الدكتوراه فى الداخل ولم تتح لهم فرص احتكاك طويل بجامعات اجنبية اكثر من ثلاثة أرباع مجموع أعداد هيئات التدريس الجامعية .

وهذا التطور نحن لانستطيع أن نوقفه تماما ، ولا ان نقلب الكفة لصالح زيادة نسبة المؤهلين فى الخارج من جديد ، فعجلة التاريخ لا تعود أبدا الى الوراء . ولكننا نستطيع أن نعالج آثاره الضارة ونبرز جوانب القوة فيه . ومن أهم عوامل تلافى مظاهر القصور فى التكوين الحالى لهيئات التدريس فيما

يتعلق بالاحتكاك الخارجى تستطيع اداة كهذه الدورية أن تقدم للقارىء نافذة على الفكر الاجنبى فى علم الاجتماع فيتعرف من خلالها على الاتجاهات العالمية الجديدة ، أو على تيارات البحث الحديثة . وذلك من خلال عروض الكتب ، ثم من خلال توجيه بعض الزملاء الى الكتابة عن موضوعات بعينها ، أو تشجيع الكتابات التى تبدأ على استحياء فى البداية لخوض مجالات جديدة: كالدراسة المنشورة فى هذا العدد والتى تقدم محاولة فى ميدان الأنثروبولوجيا الطبية . فتشجيع الكتابة فى المجالات الجديدة جهد يمكن أن تبذله هذه الدورية .

* * *

النتيجه التى يخلص اليها معنا القارىء أن علم الاجتماع فى مصر يحتاج — من بين ما يحتاج اليه — لتحقيق نهضة جديدة الى تأسيس دورية علميه لتنظيم نشر الانتاج العلمى . وقد راينا أن هناك الكثير الذى تستطيع أن تنجزه لتحقيق هذا الغرض . وعليها — ان ارادت أن تنجح وان تستمر وان تحقق رسالتها — ان تحترم التخصص . وأن تكون انتقائيه فيما تنشر لكى تحافظ على المستوى ، وتشجع الجهود الجارية ، وتقترح انشطة وجهودا جديدة ، وتجتهد فى ملاحقة الجديد فى الانتاج العلمى باللغه العربية وتعمل على تقييمه وتعرف بالانتاج العلمى فى علم الاجتماع . وعليها كذلك أن تتيح الفرص للانتاج العلمى المتمر سواء فى التأليف او البحوث بالتعاون بين المشتغلين بعلم الاجتماع وأبناء التخصصات الاجتماعية الاخرى كالاقتصاد والقانون وعلم النفس والسياسة والاعلام ... الخ .

وهذا هو بعض ما ستحاول تحقيقه هذه الدورية التى نقدم اليوم للقارىء العربى اول اعدادها .

* * *

واخيرا ارجو الا اكون قد جانبت الصواب فى رسم صورة الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى مصر .. فلعلى لم أسرف فى التشاؤم بالنسبة لمستقبل هذا العلم . فالتشاؤم هو مهرب العاجزين واداة الضعفاء القاعدين أما المجتهدون العاملون فليس أمامهم الا ان يتفاءلوا ، لأنهم أول من يعرف أن هناك عملا يؤدى ، وان هذا العمل يتحلى بقدر من الكفاءة والاخلاص سوف يجعله اداة مؤكدة لتغيير الوضع الراهن مهما بدا فساده ، والانتقال الى مستقبل زاه أكثر نجاحا وتوفيقا ولكننا نرى أنه يحسن بأولئك العاملين لو أنهم تأملوا الصورة الحالية مليا — رغم مرارة ذلك — لكى يستطيعوا رسم خطواتهم بثقة وأمان .

كما ارجو الا أكون قد اسرفت فى اثارة تفاؤل القارىء بهـذه الدورية الجديدة ، فهى لن تغير ماهو قائم بين يوم وليلة ، ثم هى لن تغير وحدها . انما يجب أن يمتد العمل مخلصا دؤوبا على كل الجبهات . ولعلى أوضحت بما فيه الكفاية على الصفحات السابقة أن هناك تقدما على جبهات أخرى ، وأن هذه الجبهة كانت متصدعة ، فآلينا على انفسنا أن نتكاتف مع زملائنا المخلصين ونقيمها وندعمها .. وهى ترفع الصرح الذى يظلنا جميعا ، ولذلك ينبغى علينا جميعا أن نشارك فى دعمها والارتفاع بها وتنميتها .

والله يهدى الى سواء السبيل ..

القاهرة فى أول لكتوبر. ١٩٨

محمـد الجوهرى

obeikandl.com

الدراســـات والبحوث

ـــ قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع . رؤية نقدية
دكتور محمود الكردى

ـــ مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر . دراسة نقدية
دكتور صلاح بسيونى

ـــ التنمية الذاتية واستراتيجيتها .
دكتور سعد جمعة

ـــ حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الراسمالية .
أحمـــد زايد

ـــ البناء الطبقى فى الريف المصرى . ملاحظات نقدية ورؤية واقعية
محمـــد عبد النبى

ـــ مفهوم التوازن الاجتماعى وصلته بقضية السلام الاجتماعى
دكتورة سامية الخشاب

ـــ دراسة عادات الطعام وآداب المائدة فى الوطن العربى
دكتورة علياء شكرى

ـــ الجريمة فى مجتمع المملكة العربية السعودية . حجمها واتجاهاتها
دكتور ابراهيم أبو الغار

ـــ الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطرى .
دكتور الســـيد الحسينى
ودكتورة جهينة العيسى

ـــ انثروبولوجى فى العنبر . دراسة ميدانية للتنظيم والتفاعل
والعلاقات فى عنبر جراحة رجال بمستشفى كينجزتون باتجلترا
دكتور نبيل صبحى حنا

obeikandl.com

obeikandl.com

قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع
رؤية نقـــدية

دكتور محمود الكردى (*)

مقدمـــــة :

لعل موضوعا لم يشـغل بال علماء الاجتماع المعاصرين ـــ على اختلاف تخصصاتهم ، وتنوع اهتماماتهم ، وتباين ايديولوجياتهم ـــ قدر ما شـغلهم موضوع « التخلف ، والتنمية » .

فقد وجد فيه كل منهم مجالا رحبا يمس بصورة مباشرة ، او غـــير مباشرة ، دائرة اهتمامه ، ويثرى ـــ بطبيعة الحال ـــ نطاق التخصص الذى فيه يبحث .

وقد توافرت هذه « الأرضية المشتركة » نتيجة طبيعة الموضـــوع ، وخصائصه . فرغم تعدد الرؤى لقضية التخلف والتنمية ، وتباينها ـــ بل وتناقضها احيانا ـــ الا انها مسألة تلح على كل دارس متخصص فى العلوم الاجتماعية بعامة ، وكل باحث فى فرع من فروع علم الاجتماع بخاصة . فهى قضية المجتمع ككل ، فى ضوئها يتعرف على تاريخه السسيو اقتصادى ، ومن خلالها تناقش امكاناته المادية الحالية ، والمستقبلة ، وبواسطتها تتناول كل الانســـاق الاجتماعية : تربويـــة ، وقرابية ، وقانونيـــة من ناحية ، وفيزيقية ، وايكولوجية ، واقتصادية من ناحية أخرى ، فضلا عن تعرضها لدراسة الانماط المجتمعية الكبرى : الريفية ، والحضرية ، والبدوية .

ومن هنا تولد اهتمامنا بدراسة هذه القضية من حيث علاقتها بعلم الاجتماع ، وفحص هذه العلاقة ذاتها ، سعيا وراء التعرف على سلبياتها ، وايجابياتها ، وبحثا عن الدور الحقيقى الذى لعبه علم الاجتماع ـــ ولايزال ـــ فى قضية التخلف على وجـــه التحـــديد ، وما اذا كان يسعى مخلصا الى مناهضتها ، أو أنه يعمل جاهـــدا على تكريسها ، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا ، أو متعمدا التضليل أحيانا أخرى .

ولمناقشـة هذه المسألة نبدأها بتحليل المنظور التاريخى ـــ الجغرافى

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

لمفهومى : التخلف ، والتنمية ، ثم نستوضح الجوانب السسيو اقتصادية لاهتمامات العلوم الاجتماعية عموما بهذه المسألة . وفى النقطة الرئيسية الثالثة نناقش قضية التخلف فى علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجى ، والتحليل الموضوعى ، ثم نعرض للاتجاهات المحدثة فى علم الاجتماع لفهم هذا الموضوع ، ونخصص النقطة الخامسة لتناول وضع علم الاجتماع فى بلدان العالم الثالث ومدى تأثره بهذه القضية ، ونستهدف أخيرا تقويم وضع دراسات التخلف والتنمية فى علم الاجتماع فى مصر ، وفى الخاتمة نعرض للخطوات المستقبلية لدراسات التخلف والتنمية فى مصر . وبشىء من التفصيل نتعرض فيما يلي لمعالجة كل من هذه النقاط .

اولا : المنظور التاريخى ــ الجغرافى لمفهومى : التخلف ، والتنمية :

لانقصد من التحليل التاريخى ــ الجغرافى للمفهومات الواردة فى تراث هذه القضية ، أن نبحث عن أصولها اللغوية ، أو دلالاتها اللفظية ، أو ظلال معانيها وما الى ذلك ... فهذا تورط لانسعى اليه بطبيعة الحال ، فوق انه لايدخل أصلا فى مستهدفات موضوعنا . وانما تحدد متصدنا من ذلك فى « تنقية المفهوم » الذى صار فى وقت من الأوقات كائنه ــ وفى حد ذاته ــ أحد مكونات المشكلة ، وأبرز عناصرها . فقد أصاب المفاهيم المتواترة فى هذه القضية ــ وبخاصة مفهومى : التخلف ، والتنمية ــ خلط واضح ، وتشويش لم ينجم فقط عن خطأ فى التناول ، أو جهالة فى المعالجة ، وانما تم فى كثير من الأحيان عن قصد ، وتعمد (١) .

ولعل المنظور « التاريخى ــ الجغرافى » لهذين المفهومين ، يكشف عن الأطر الواقعية لهما ، ويسهم بشكل مباشر فى تقديم التفسيرات المنطقية المتسقة مع واقع المجتمعات التى تعانى من هذه الظاهرة . ومخطىء من يفصل بين هذين المفهومين فيتناول كلا منهما على حده ، فهما فى الواقع « قضية واحدة » ذات بعدين ، ومن ثم ينبغى دراستها على ذات المستوى من التناول .

لو اردنا تحليلا تاريخيا لهذا المفهوم ، فاننا بالضرورة سنتطرق الى تاريخ تكون مناطق التخلف فى العالم ، فذلك بعد رئيسى يكشف عن الأسباب الحقيقية للتخلف ، كما يحدد النتائج الواقعية له .

وقد ذخر تراث العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع العربى بخاصة ، بتأويلات تؤكد الظاهرة ، وتكرسها ، واشاروا — صراحة ، أو خفية — بأن التخلف انما هو تخلف عنهم ، بل قد غالى البعض بأنه تخلف من الحضارة الأوربية ، ولم يخجل البعض الآخر حين حددها فى حضارة غرب أوروبا فقط !

وحتى نتعرف على الأصول التى استند اليها مفهوم التخلف حتى صار مفهوما مستقرا ، ينبغى أن نبحث فى الأساس التاريخى لتكون مناطق التخلف فى العالم ، فمن خلالها تكون المفهوم ، وتبلور . ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين فترتين تاريخيتين :

الأولى : تبدأ مع القرن السادس عشر وتمتد أكثر من ثلاثة قرون (حتى بدايات القرن التاسع عشر) وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة شبه كاملة للأوربيين على محيطات العالم ، وبحاره ، ومضايقة .

ورغم أن هذه الفترة الطويلة سببا لم تسجل تفوقا تكنولوجيا واضحا — مثلما حدث بعد ذلك — الا أن انشطة الابحار ، والصيد ، وتجارة العبيد قد ازدادت نموا ، ولعبت دورا فعالا فى فرض أنماط جديدة للسيطرة ، وتنوع أشكال الاستغلال وصوره .

وبينما لم يجد الأوربيون أية صعوبة فى توسعهم داخل قارة اسيا ، كانت المقاومة الوحيدة التى واجهوها فى قارة أفريقيا متمثلة فى تلك الأمراض المهلكة التى كانت تتعقبهم ، وتقضى عليهم أثناء غاراتهم ، وفتوحاتهم (٢) .

وكان اسلوب التجارة عموما — وتجارة العبيد خصوصا — هو المجال الذى استطاعت به الدول الأوربية آنذاك (وعلى رأسها بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا) أن تفرض سيطرتها على شعوب العالم . ففوق العائد المادى الهائل الذى حققته تجارة العبيد مثلا فى ذاك الوقت متمثلا فى استخدام أولئك العبيد فى انتاج الحاصلات الزراعية (وبخاصة فى أمريكا فى غضون القرن الثامن عشر) ، كان هناك ما هو أهم من ذلك ، فقد أحدث القهر النفسى ، والاجتماعى والاقتصادى الذى تعرض له العبيد تأثيرات خطيرة وبعيدة المدى لم يزل يعانى من آثارها أبناء الدول المتخلفة حتى اليوم .

ويمكن القول بان فترة التوسع الاوربى — والتى امتدت حتى بدايات القرن التاسع عشر — قد اتخذت مجالا آخر وذلك بتحقيق سيطرة الجنس الأبيض على أمريكا ، وحظر تجارة العبيد .

أما الفترة **الثانية** : فقد بدات تقريبا من منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى عام ١٩٦٠ وكانت بدايتها شاهدة على وقوع كل مناطق قارات : آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية (تقريبا) تحت حكم الدول الاستعمارية . وتبع ذلك ظهور المبتكرات التكنولوجية الحديثة التى شهدها القرن التاسع عشر (وبخاصة اختراع آلة الاحتراق الداخلى) . كما لعبت الاكتشافات الطبية الرائدة — وابرزها « الكينين » — دورا حيويا فى جعل الاوربيين قادرين على البقاء أحياء رغم ضغوط الامراض الوبائية المهلكة فى مستعمراتهم المنتشرة فى قارتى : آسيا ، وافريقيا .

وكانت السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين (١٤ — ١٩١٨ ، ٣٩ — ١٩٤٥) فرصة لظهور انماط من التغيرات يمكن تلخيصها فى اثنين :

— كان النمط الأول متمثلا فى زيادة تبعية تلك الشعوب للدول المسيطرة عليها ، وبخاصة نتيجة وعود الأخيرة للأولى دائما بمنحها حريتها واستقلالها بعد انتهاء الحرب ، اذا ماهى مدت اليها يد المعونة .

— أما النمط الثانى فقد كان واضحا فى ظهور حركات المقاومة داخل تلك المستعمرات . ورغم انها كانت فى جوهرها ضعيفة ، واحيانا متخاذلة ، الا أن نموها المتزايد قد اقلق كثيرا من تلك الدول . وعلى سبيل المثال فقد استطاعت الهند بحركات المقاومة المشتعلة فيها ان تحصل على استقلالها فى عام ١٩٤٣ وتبعتها بعد ذلك معظم الأجزاء الأخرى التى كانت محتلة فى آسيا . ومحق — فى الواقع — من اطلق على عام ١٩٦٠ تعبير « عام افريقيا » اذ أن ذلك العام — وقبله بقليل ، وبعده ايضا — قد شهد حصول مجتمعات كثيره فى افريقيا على استقلالها (برغم تفاوت درجات الاستقلال ، واشكاله) .

ويتيح لنا التحليل التاريخى السالف فرصة التعرف على البدايات الأولى لفكرة استغلال مجتمع لآخر وكيف أن ظروف كل منهما تؤهل لذلك ، وتشجعه . فمن رغبة عارمة فى السيطرة ، والاستغلال ، وامتلاك وسائل ذلك : مادية كانت أو فكرية (أو الاثنين معا) بالنسبة للطرف الأول . . .

الى جهالة مطلقة بأبسط قواعد الحقوق الانسانية مع امراض فتاكة لا يعرفون لها علاجا ، فضلا عن فقر يرزحون فيه ذلك فيما يتعلق بالطرف الثانى .. وعلاقة كهذه لابد أن تؤدى — ليس فى القرن الخامس عشر ، أو التاسع عشر فقط ، بل وفى القرن الحالى ، وما يليه — الى المظاهر سالفة الذكر وذلك اذا ماتوافرت مقوماتها .

وقد كان واضحا بجلاء أن تكون مناطق التخلف فى العالم قد سار مواكبا لحركة الاستعمار العالمى ، ومتزامنا معها .

اما المنظور الجغرافى لمفهوم التخلف فقد استبان من خلال كثير من الدراسات التى تقع فى نطاق الجغرافيا ، او فى مجال الايكولوجيا البشرية ، وتحاول ايجاد صلة أو علاقة بين الموقع الجغرافى للمجتمعات ، وبين درجة تخلفها ، او تقدمها .

ولعل نظرية « الحتمية الجغرافية » Geographic Determinism هى الموجزة لمثل هذه الفكرة ، والمفسرة لتلك العلاقة . فهى ترى أن المناخ Climate هو السبب الرئيسى للتخلف ، وان نشاط الانسان مرتبط بذلك فحينما يكون المناخ معتدلا ، أو متقلبا (مائلا نحو البرودة النسبية) فان ذلك يزيد من كمية غاز (الأوزون) Ozone الذين يعيشون فى المناطق الحارة — حيث تزيد نسبة الرطوبة فى الغالب — فى الهواء الذى يرفع من قدرة الانسان على بذل النشاط والجهد . أما فيتسمون بقدرة أقل على العمل ومن ثم تنخفض معدلات انتاجيتهم ، وينعكس ذلك على مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تقف افتراضات النظرية عند هذا الحد ، بل حاولت أيضا أن تقسم مجتمعات العالم الى اقسام ترى بعضها متقدما ، والآخر متخلفا وذلك على أساس الوضع الجغرافى لها . حتى انها ذهبت الى حد أبعد من ذلك بأن اعتبرت الجهات الاصلية الأربع هى المحاور المحددة لفكرة « التقدم — والتخلف » . وعلى ذلك — وتبعا لمضمون النظرية — فقد كان التقدم ، والنمو والرفاهية من نصيب جهتى الشمال ، والغرب الجغرافيين ، أما الجنوب ، والشرق فقد شاء قدرهما أن يكونا متخلفين (٢) !

واذا اردنا تحليلا موجزا لهذه الفكرة ، فانها فوق مجاوزاتها المنطق العلمى ، لاتطابق الواقع استقراءا للتاريخ . فالمدنيات الأولى لم تنشأ فى المناطق المعتدلة ، أو المائلة نحو البرودة — كما تدعى النظرية — ولكنها

ظهرت فى الشرقين الأدنى والأسط ، وفى بعض مناطق البحر المتوسط .

ومما يؤكد فساد المزاعم التى انبنت عليها هذه النظرية ايضا ، أن الاوربيين انفسهم — وهم من صاغوها — قد أتوا الى هذه المناطق المتخلفة مناخا — كما يدعون — ومع ذلك قد نشطوا فى استغلالها ، وتعميرها دون أن يقف المناخ عقبة فى سبيل ذلك ، فما بال ابناء المنطقة أنفسهم وهم قد تكيفوا مع مناخها ، وانماط المعيشة فيها .

ولا يعنى تحليل مفهوم التخلف فى ضوء منظور « تاريخى — جغرافى » أن ذلك كاف للتعرف على كل عناصره ومكوناته — فله فوق ذلك جوانب : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ؛ ونفسية — وانما كان التحليل من خلال هذا المنظور ضروريا كى نبدأ به تناول هذه القضية حيث يمكن بواسطته التعرف على الركائز العامة ، والدعائم الكلية لهذه الظاهرة .

وانطلاقا من ذلك يمكننا اقتراح تعريف لمفهوم التخلف نحاول جاهدين أن يمتد ليشمل تشخيص الظاهرة ، ثم تحديد عوامل تكونها ، وابراز اهم مؤشراتها ، وتوضيح آثارها .

« فالتخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات ، وتعنى بطء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها (وليس فى اللحاق بغيرها) . وهى تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجة (وليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجيا او وراثيا) ، تتجسد فى : سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة ، وضعف التركيب الاجتماعى والاطار الثقافى القائمين ، وعدم كفاية النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع . وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادى (والتبعية اشهرها) ، وتخلخل البناء الاجتماعى — الثقافى (وتقليدية نسق القيم أوضحها) ، وتناوىء النظام السياسى (وفقدان التربية السياسية أظهرها) . »

ثانيا : التحليل السسيو اقتصادى لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلف ، والتنمية :

رغم أن قضية التخلف والتنمية قد صارت موضوعا لاهتمام كافة صنوف المعرفة سواء بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ؛ فان هناك علوما بعينها انشغلت بها انشغالا واضحا فأفردت لهـا مباحث خاصـة ، أو فروعا مستقلة .

واذا كانت العلوم الاجتماعية ـ بمعناها الشامل ـ قـد اخذت على عاتقها تمحيص هذه القضية وتحليلها ، فان بعض هذه العلوم قـد تبنى مسألة « التخلف ، والتنمية » واعتبرها موضوعا رئيسيا من بين موضوعات اهتمامه ، بل ان فروعا من هذه العلوم قد استقلت لتناقش موضوعاتها ، وتخصصت لتعالج قضاياها .

ونعتبر علوم : الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة أمثلة واضحـة لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية التى تولت مناقشة هذه القضية بشكل متسع ، ومتعمق فى ذات الوقت . وسعى كل علم من هذه العلوم الى دراسة نفس الموضوع ولكن من زاويته الخاصة ، ودائرة اهتمامه النوعية . فتولى مثلا علم الاقتصاد دراسـة المسألة الاقتصادية للتخلف والتنمية ؛ كمـا تولى علم الاجتماع معالجة الموضوع الاجتماعى لذات القضية ، وكذلك فعل علم السياسـة .

ولم يكن واردا فى الأذهان أن تعالج مسألة التخلف بشكل تجزيئى مفتت بحيث يتولى كل علم من هذه العلوم الثلاثة تناول القضية من زاويته الخاصة ، وانما كان الهدف أن تناقش القضية « ككل متكامل » من خلال هذه العلوم وغيرها . وتكون وظيفة كل علم محصورة فى تعميق كل بعـد او جانب ، بحيث يتكامل ذلك مع مايفعله علم آخر ، وثالث ، وهكذا ...

وحقيقة الأمر ، ان ذلك لم يحدث تماما فى تناول هذه المسألة ـ رغم ما فى ذلك من مخاطر ـ فلم تزل الموضوعات مجزأة مفتتة ، لايربط بينهـا رابط او صلة ، وتتصل بالعلم الذى يعالجها اكثر من اتصالها بالقضية ذاتها .. ولذا جاء كثير من مباحثها غير متكامل ، وغير معبر ـ وهذا هـو الأهم ـ عن جوانب القضية التى هى متكاملة اصلا .

ورغم اهتمام العلوم الاجتماعية بدراسة مسألة التخلف والتنمية ،

الا ان هذا الاهتمام لم يسر بشكل متواز ، وانما تولت بعض فروعها اعطاء جرعة اكبر فى اتجاه دراسة هذه القضية .

ويقف علم الاقتصاد شاهدا على ذلك ، فقد استمرت مباحث هـذا العلم لفترة طويلة (تركزت بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن) تتناول قضية التخلف ، والتنمية من الوجهة الاقتصادية البحتة . فأفردت موضوعات عديدة ، سعى بعضها الى تشخيص الظاهرة ، وتولى بعض آخر تفسيرها ، فضـلا عن الموضوعات التى تخصصت فى رسـم الطرق واقتراح الأساليب لتجاوز التخلف ، وتخطيط التنمية .

ولم تكن الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع التنمية — وبخاصـة الجوانب الاجتماعية ، والسياسية — غير جزء ملحق بالدراسات الاقتصادية وذلك استكمالا للموضوع ليس الا ، دون ان يكون لها مضمون واضح ، أو تستند الى تحليل يدعمها ، ويبرز اهميتها .

ولا نستطيع أن ندعى أن التناول القاصر لابعاد قضية التخلف والتنمية قـد جاء هكذا دون تعمـد ، أو قصد (أى انه كان نتيجة جهالة بالجوانب الحقيقية للقضية ، وأوزانها النسبية) ، وانما تم ذلك فى كثير من مواضعه فى التراث المتوافر — سواء كان غربى المصدر أو شرقية — بقصد وبتعمد وذلك بغرض ايهام الـدول المتخلفة بأن المسـألة لاتخرج عن بعـدها الاقتصادى المـادى ، وطالمـا انها — أى تلك الدول — تعانى من فقر مـادى (وقد يكون مظهريا ، وليس حقيقيا) فان فرصتها فى تحقيق النمو الذاتى لها ضئيلة ، ان لم تكن منعدمة .

ومن هنا كان التجاهل المتعمد للجوانب الاجتماعية ، والسياسيـة واردا فى تحليل عـذه القضية وذلك حتى لا تلتفت الـدول المتخلفـة الى أوضاعها المتصلة بهذه الجوانب وتسعى الى اصلاحها الأمر الذى يترتب عليه فقدان سيطرة الدول الاستعمارية — صاحبة ذلك التراث — على تلك المناطق المتخلفة من العالم حيث دأبت على استغلالها .

ولم يكن من قبيل المصادفة ان تبدأ الأبعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التخلف والتنمية فى الظهور منذ بداية الستينيات ، فقد بدأت فى هذا

العقد موجة التحرر العالمى — وبخاصة فى افريقيا — الأمر الذى كشف الأهمية الحيوية لهذه الأبعاد .

كما أن هناك عاملا آخر كان له أهمية نسبية فى هذا الصدد ، ذلك أن منيت كثير من الخطط التنموية بدول العالم الثالث بالفشل الذريع — فى الستينيات والسبعينيات — نتيجة تركيزها فقط على الجوانب الاقتصادية واهمالها لما عداها من الجوانب . ولعل تجربة « بيرو » خير شاهد على ذلك (٤) .

ثالثا : قضية التخلف فى علم الاجتماع : بين التأثير الايديولوجى ، والتحليل الموضوعى :

مخطىء من يعتقد ان العلوم الاجتماعية يمكن لها أن تعالج قضاياها بمعزل عن اطار مجتمعى شامل يحدد هويتها ، ويوجه مسارها ، ويطرح حلولا لها . فهى ليست علوما جامدة يمكن أن تبحث معمليا دون الالتفات الى ما يجرى فى المجتمع ، وخارجه ، وانما هى قد نشأت أصلا لتعالج قضايا الانسان فى مجتمع بشرى شامل ، ثم فى مجتمع له خصوصياته المميزة ، وملامحه الفريدة .

واذا كان ذلك منطبقا على العلوم الاجتماعية بعامة ، فانه أكثر انطباقا على علوم : الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة .

وعندما نتناول موقف علم الاجتماع من هذه القضية (حيث تقع دائرة بحثنا) يتبين بجلاء ان مسائل علم الاجتماع وقضاياه متأثرة لاريب — أردنا ذلك أو لم نرد — بالايديولوجية السائدة فى المجتمع . وينبع هذا التأثير من طبيعة العلم — نقصد علم الاجتماع — ذاته ، فهو يبحث فى العلاقات الاجتماعية ، والظواهر المجتمعية السائدة ، وهذه العلاقات ، والظواهر لابد أن تسير منسجمة مع الاطار المجتمعى الشامل ، والا صار هناك خلل يتمثل فى حدوث هوة بين ما يدين به المجتمع من أفكار ومعتقدات ، وما يحققه بالفعل من انجازات وأعمال .

واذا كان علم الاجتماع بعامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالايديولوجية السائدة فى المجتمع ، فان موضوعا مثل « التخلف ، والتنمية » يعد شديد

الارتباط بما ينتمى اليه المجتمع من ايديولوجية . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى وجود موضوع مشترك يربط بين هذا ، وذاك ويتمثل ذلك فيما يسمى « بالعلاقات الدولية » International Relation ، وهو البحث الذى يهتم بتدارس الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول العالم مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات ايجابية ، أو سلبية ، وما تتعرض له من تغيرات ، وما يمكن التنبؤ به من أوضاع مستقبلية لهذه العلاقات (٥) .

وقد تصطبغ كل موضوعات علم الاجتماع بصبغة ايديولوجية ، وقد يتأثر موضوع — أو أكثر — بها . ولعل موضوع « التخلف ، والتنمية » من أكثر الموضوعات التصاقا بها ، ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى ضرورة وضع تصور هذا الموضوع ، وتحليل عناصره ، وفحص مؤشراته اعتمادا على هذه الأيديولوجية .

وقد يعتقد البعض أن تأثر علم الاجتماع بعامة ، ومسألة « التخلف والتنمية » بخاصة ، بالايديولوجية السائدة فى المجتمع ، أمر يتعارض مع التحليل الموضوعى الواجب لهذه المسألة (٦) .

ورغم أن هذه قضية قد ثار حولها جدل لم ينته بعد ، الا اننا نعتقد أن التعارض فيما بينهما — أو التناقض كما يدعى البعض — هو أمر شكلى فرضته الانقسامات الشديدة بين المنتمين للأيديولوجيات المتباينة للدرجة التى حدت بهم أن يتصوروا بأن التأثر بالايديولوجية يقع فى طرف ، والتحليل الموضوعى يتخذ مكانا فى الطرف الآخر .

وخلاصة القول أنه ليس هناك ثمة تعارض بين المجالين طالما أن الاختيار الأيديولوجى يتم بوعى وادراك كاملين ، ويسير بشكل متوائم مع ظروف المجتمع : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى انبثاق تحليل موضوعى للظاهرة موضوع الدراسة .

وحتى يتم التحليل الموضوعى لمسألة التخلف والتنمية وفق ماسبق — وبغض النظر عن الانتماء الايديولوجى — ينبغى أن نناقش — هذه المسألة — فى ضوء عديد من المتغيرات نذكر منها ما يلى :

١ — فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف فى العالم :

طبيعى أن يلعب البعد التاريخى دورا هاما فى الكشف عن تكون

مناطق التخلف فى العالم ، فالتخلف حالة لم تظهر هكذا بين عشية وضحاها، وانما كان لها دائما اطار تاريخى يضمها وتفسر كل ظواهرها من خلاله .

وفى ضوء هذا الاطار التاريخى ـ الذى أمكن تحديده فيما سبق فى فترتين تاريخيتين متمايزتين ـ كانت حركة الاستعمار العالمى تلعب الدور البارز فى نشأة مناطق التخلف فى العالم ، وفى السيطرة عليها واستغلالها ، وكان نظام التجارة هو الأسلوب الذى تلجأ اليه الدول الاستعمارية فى فرض هذه السيطرة فضلا عن عمليتى : الانتاج ، والتسويق حيث سعت القوى الاستعمارية الى استغلال المواد الخام والمنتجات الزراعية للدول المتخلفة لاستخدامها فى عمليات التوسع الصناعى ، والانتاج الكبير القائمة فى دولهم المتقدمة .

ولاريب أن التراث الغربى ـ وبخاصة فى العلوم الاجتماعية ـ قد لعب دورا خطيرا فى التمهيد لفكرة التخلف ، واذكائها ، ونشرها وذلك لتكريسها وجعلها مقبولة ليس فقط فى دول العالم النامى ، وانما أيضا ـ وهذا هو الأخطر ـ فى الدول المتخلفة ذاتها .

٢ ـ تحليل الهيكل الاقتصادى :

اعتمدت دراسات عديدة على عناصر تقليدية فى تحليلها للهيكل الاقتصادى ـ سواء فى الدول المتقدمة او المتخلفة ـ ولعل اهمها متوسط الدخل الفردى (٧) . ورغم مايتسم به هذا المعيار من قصور ، ونقص ، الا انه المعيار الرئيسى فى الحكم على مدى تقدم المجتمع أو تخلفه . ويمكن أن يصير معبرا عن اوضاع المجتمع وكائنا للحكم عليه اذا ما اضيفت اليه معايير أخرى ومقاييس مثل : التغذية ، الملبس ، والمسكن ، والصحة العامة ، الطاقة ، النقل ، نسبة قاطنى المدن ، وسائل الاتصال العامة .

وهناك محاذير عديدة ترتبط باستخدام هذه المعايير لعل اهمها : التغييرات التى تطرأ على مستويات المعيشة حتى فى المجتمع الواحد خلال فترات متلاحقة ، فضلا عن اختلاف انماط الاستهلاك ، وتفاوت الاسعار . . . الخ .

٣ ـ دراسة التركيب الاجتماعى :

لانحتاج هنا لاثبات فعالية التركيب الاجتماعى فى نشأة التخلف ـ

فذلك أمر بديهى ـــ وانما ستكون مناقشتنا لهـذا العنصر محاولة لاجـراء تحليل موضوعى متكامل يفسر علاقة علم الاجتماع بهذه الظاهرة . فالدول المتخلفة جميعا تعانى من خلل فى ابنيتها الاجتماعية ، ولا يبدو هذا الخلل بين عناصر البناء الاجتماعى فحسب فى كل مجتمع ، وانما أيضا بينه ككل من ناحية ، وبين بقية الجوانب المجتمعية من ناحية أخرى .

ويتمثل ذلك الخلل بوضوح فى التركيب الطبقى بها ، فيمكننا أن نميز فى كل مجتمع بسهولة ووضوح بين طبقتين متمايزتين : أقلية ضئيلة (قـد لاتزيد عن ٥ ٪ من اجمالى السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة فى المجتمع ومسيطرة بالتالى ومستغلة لبقية افراده ، وأغلبية ساحقة (هى بقيـة النسبة) متدنية فى مستواها المعيشى ولا يحقق معظمها الحد الأدنى مـن المعيشة الآدمية وبخاصـة من حيث : الغـذاء ، والملبس ، والمسكن . والعلاقـة القائمـة بين هاتين الطبقتين تفصح عن نفسها ـــ بطبيعـة الحـال ـــ من خلال الهوة العميقة التى تفصلهما ، فالحوار الدائر بينهما يتحدد فى ضوء سيطرة واستغلال من طبقة ، وقهر وتبعية من أخرى (٨) .

٤ ـــ التعرف على النظام السياسى :

لا شك أن استقرار الوضع السياسى فى مجتمع من المجتمعات يعد مؤشرا كافيا لاستقرار أوضاعه الأخرى وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية . ولا يمكن أن تستقر أوضـاع المجتمع سياسيا دون أن تتضـح ملامح ـــ ولو عامة ـــ لاستراتيجية سياسية يسعى المجتمع من خـلالها الى تحقيق أهدافه الكلية . كما أن المؤسسات السياسية ـــ على اختلاف أشكالها ـــ ينبغى أن تمارس دورا حقيقيا فى انجاز أغراض تلك الاستراتيجية المستهدفة . ولايمكن أن يتم كل ذلك فى غيبة عن مسألة الاعداد السياسى لأفراد المجتمع وتدريبهم على نوعية المشاركة السياسية المطلوبة .

• ـــ تحليل التفاوتات بين البلدان المتخلفة ذاتها :

من الأخطاء الفادحة التى تقع فيها التصنيفات المختلفة للـدول ـــ حيث توضع عددا من الدول فى مجموعة واحدة اعتمادا على تشابهها فى بعض المتغيرات ، أو وقوعها فى مدى معين ـــ أنها تتناسى ، أو تتجاهل التفاوتات ـــ وأحيانا التناقضات ـــ فيما بين دول كل مجموعة ، سواء كانت متقدمة ،

أو متخلفة . فالتفاوت (أو التباين أو الاختلاف) أمر بديهى يؤيده المنطق ، كما يفرضه الواقع فى الدول بعامة ؛ وفى المتخلفة منها بخاصة. ويتخذ التفاوت فيما بينها أشكالا عديدة لعل أوضحها الشكل الاقتصادى ، وذلك أمر يمكن ملاحظته بين الأفراد ، والطبقات ، والجماعات ، والاقاليم .. الخ.

ويمكننا أن نميز بين نمطين من التفاوتات : يتعلق الأول منهما بتلك التى يمكن ملاحظتها بين البلدان المتخلفة بعضها البعض ، بينما يرتبط الثانى بما يمكن رؤيته داخل المجتمع المتخلف ذاته من مظاهر للتباين والاختلاف بين فئاته وطبقاته .

٦ ــ ادراك خصوصية نماذج التخلف :

رغم أن الخصائص العامة للتخلف مشتركة ــ فى كثير من عناصرها ــ بين معظم بلدان العالم المتخلف ، الا أن هناك سمات خاصة تميز بعض المجتمعات بشكل يفرز مثل تلك التفاوتات التى سبق تناولها . ومن هنا كانت مسألة ادراك خصوصية التخلف فى كل مجتمع على حده أمرا حيويا ولازما تفرضه الاوضاع الواقعية لهذه المجتمعات .

ويفيد هذا الادراك ــ المفترض ــ فى اجراء تحليل موضوعى لظروف التخلف فى المجتمع من الوجهات التاريخية ، والحضارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية لهذا المجتمع بالذات دون التقيد بما تفرضه الاطر النظرية من خصائص عامة أو مشتركة (يمكن الاسترشاد بها فقط وليس تطبيقها كما وردت) . ويؤدى هذا بالتالى الى اقتراح سبل تجاوز التخلف بالمجتمع بنموذج **خاص ايضا** للتنمية لايكون مستوردا أو جاهزا للتطبيق على الدول المختلفة بعامة .

٧ ــ ضرورة التقويم الموضوعى لخبرات التنمية فى دول العالم الثالث :

تسير تجارب التنمية وخبراتها فى الدول المختلفة ــ التى تتلمس طريقها نحو النمو ــ فى غيبة شبه كاملة عن الاسس الموضوعية التى ينبغى أن توضع لمثل تلك الخبرات . وأول هذه الاسس يتمثل فى القيام بعمليات متابعة وتقويم مستمرة للكشف عن مدى النجاح الذى تكون

قد حققت . فبدون هذه العمليات تصير خطط التنمية بمثابة برامج مؤقتة ان أصابها النجاح مرة ، فان الفشل هو قرينها الدائم .

رابعا : الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف ، والتنمية :

ان أحدا لايعلم تماما ، وعلى وجه الدقة ، ما اذا كان التراث الغربى فى كافة العلوم — وبخاصة الاجتماعية منها — هو الذى « مهد » لنشر التخلف كفكرة يتناقلها العلماء فى بحوثهم ، ويسعى الى مناقشتها الساسة فى لقاءاتهم ، ومؤتمراتهم ، كما تضع الحكومات حيالها الخطط التفصيلية وتقترح البرامج التنفيذية بشأنها .. أو ان ذلك التراث هو الذى « دعم » هذه الفكرة — بعد ان كانت قد نشأت بالفعل — وساهم فى بلورتها ، وتعديلها حتى صارت مقبولة للبعض . أو أنه — أى التراث — قد لعب دورا هنا وهناك على حد سواء .

وهناك عديد من النظريات التى قيلت فى تفسير ظاهرة التخلف بعضها كان تقليديا — عاما (مثل نظريات مراحل النمو الاقتصادى ، الحتمية الجغرافية ، الثنائية التكنولوجية والاجتماعية ، العوامل الاجتماعية — الثقافية) ، وبعضها تحليليا — جزئيا (الحلقة المفرغة ، القوة الدافعة ، الدفعة القوية ، النمو غير المتوازن) ، أو ان الآراء الواردة لم ترق الى مستوى النظرية فلا تزيد عن كونها اتجاهات ، وآراء متناثرة (مثل أفكار كل من : كورنتس ، ميردال ، لوش ، هيجنز .. الخ) .

وبدون التعرض لتفصيلات مثل هذه النظريات والآراء ، فانه يمكن القول بأن أيا منها لم يعط تفسيرا واقعيا لظاهرة التخلف . وبصفة عامة يمكننا ابداء المآخذ التالية على مجموعة الآراء والنظريات التى قيلت فى تفسير ظاهرة التخلف (٩) :

١ — أن معظم تلك النظريات قد أسرف فى اطلاق الأحكام التى لاتستند الى دلائل واقعية . ويلحظ ذلك بوضوح فى مجموعة النظريات العامة (مراحل النمو ، والثنائية) .

٢ — أن التحيز الشديد ، والتعصب أحيانا واضحان أشد الوضوح وبخاصة فى نظرية الحتمية الجغرافية .

٣ ــ ان بعض النظريات قد وقعت فى شرك « النمذجة » Modelling (اى بناء النماذج) غير مكتفية بتصورها ، وتدارسها ، وامكانية تطبيقها على بعض المجتمعات وفى ظروف خاصة ، وانما منساقة ــ بعد صياغتها ــ الى تقديسها لدرجة العبادة (نظرية الثنائية التكنولوجية والاجتماعية) .

٤ ــ ان معظم النظريات ينقصها الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقى للمجتمعات ، فهى كلها تصورية ــ فلسفية تسعى الى اخضاع ظروف المجتمعات ــ شديدة التباين ــ الى مسار واحد .

٥ ــ ان مسألة الدوران الميكانيكى واضحة فى كثير من النظريات (وان كانت اكثر وضوحا فى نظرية الحلقة المفرغة) . وتتسم بأن تصور اصحابها يسير فى خطى منطقية تبدأ من نقطة ، وتتشابك مع أخرى ، لتصل الى ثالثة ، ورابعة ، .. ، وهكذا فليس بلازم أن تنتهى كما بدأت .

٦ ــ اتسم بعض الأفكار الواردة بسمة تنأى كثيرا عن الموضوعية ، بقدر ما تبتعد عن العلمية ذلك انها بدأت بالايمان بفكرة ما ، ثم التعصب لها والتحيز ، ثم محاولة ضغط مسألة التخلف فيها بشكل تعسفى غير منطقى .

ولاشك انه فى توافر بعض « نماذج » من التراث المتوافر فى علم الاجتماع ، مايساعد على فهم مسألة التخلف ، والتنمية من وجهة نظر هذا العلم .

ــ امدنا « ر . بندكس » Bendix بتحليل لمفهومات ثلاثة متوافرة فى استخدامها لبحث كثير من قضايا التخلف والتنمية وهى : « التصنيع » ، « التحديث » ، « التنمية » وذلك ضمن كتابة « بناء الامة . والمواطنة : دراسات فى نظامنا الاجتماعى المتغير (١٠) » .

- ويذهب فى تعريفه للتصنيع الى انه عبارة عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التكنولوجيا .
- اما رؤيته للتحديث فتتحدد فى تلك التغيرات الاجتماعية ،والسياسية المصاحبة للتصنيع فى كثير من دول الحضارة الغربية (١١) .
- فى حين ان تعريفه للتنمية قد صيغ ــ كما يذهب ــ للاشارة الى التغيرات التى تولدت عن كلا المصطلحين السابقين .

ويسعى بندكس الى البحث عن « قـــوة دافعة » Momentumتؤثر فى أحداث الأمم ، وتسهم فى تنويع الأبنية الاجتماعية القائمة ، بحيث يقود ذلك الى المرور فى مسارات التنمية ، حتى ولو ادى ذلك أن تمر المجتمعات بنفس التغيرات التكنولوجية التى سبقتها غيرها اليها .

وتمتلىء آراء بندكس بمآخذ عديدة ســـواء من حيث الاطار العـــام لفكرة ، او بالنسبة لتفصيلات العناصر التى وردت بدراسته .

فقد تشكك كثيرا فى قدرة المجتمعات الآخـــذة فى النمـــو على « بناء دولها » ، وهو ايضا لم يخف عدم ثقته بها من حيث هذا الجانب ، وان هذه الدول تحتاج **دائما** من يساعدها على تنمية مجتمعاتها . كما انه اخطأ خطأ فاحشا حينما حاول ان يضع شرطا محددا لنجاح الأمم (التى يطلق عليهـــا « الناهضة ») ويتحدد فى انه ينبغى أن تبذل جهودا مضنية لبناء أممهـــا مثل تلك الجهود التى بذلتها دول الحضارة الغربية فى القرنين الماضيين .

وكان تحديد « بندكس » للمفهومات الثلاثـــة السابقة ، قاصرا عن توضيح المعنى الحقيقى لكل منها ، وانما هـــو قد استقراه من خلال مجتمعه ، ودون أن يبذل جهدا فى التحليل .

وكانت السنوات العشر الأخيرة — على الأقل — خير شاهد عـــلى التغير الجذرى الذى اصاب الدراسات السسيولوجية فى مجـــال التخلف والتنمية . فقد ظهر عديد من الدراسات التى اهتمت بتناول هذه القضيـــة فى العالم ككل وفى مجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتتبع أغلب هذه الدراسات وتعتمد على الفكر المـــاركسى المحـــدث Neo — Marxist حيث سعت الى تقديم تحليلات تتسق والواقع الفعلى لطبيعة المجتمعات المتخلفة ، والظروف التاريخية التى مرت بها والاســاليب التى اتبعتها الدول الأخرى لفرض سيطرتها وممارسة استغلالها .

واصبحت ظاهرة التخلف نتيجة ذات سمة ديناميكية متعددة الأبعاد ، ولا تقوم الا من خلال تفاعل بين طرفين .

— ومن النماذج الشهيرة الممثلة لذلك الاتجاه تبرز الدراســـة التى قدمها « فوســـتر — كـــارتر » Foster — Carter وعنوانها : « الاتجـــاه الماركسى المحدث فى التنمية ، والتخلف (١٢) » .

ويتعرض فى هذه الدراسة الى مناقشة مفهومى : التنمية ، والتخلف فى غـــوء مايراه من واقـــع العالم الثالث واعتمادا على الآراء المطروحة فى ذلك الاتجاه .

وكانت البداية التى أصر على أن تكون منطلقات لدراسته متمثلة فى ضرورة اقتناء أصـــول المفهومات الواردة فى هذه القضية التى تبدأ بالتحليل النقدى لكل النظريات « البرجوازية » التى أسهمت فى « تضليل » الأفهام عن جوهر تلك القضية وحقيقتها ، بل ينبغى أن تتطرق ـــ هـــذه الخطوة الأولى أيضا ـــ الى مناقشة كل « كلمة » تكون قد وردت لوصف «خصائص» البلاد المختلفة وسماتها .

وهناك أنصار لهذا الاتجاه نذكر منهم على سبيل المثال :

ـــ **« جالى »** Jalee حيث هاجم فكـرة « العالم الثالث » ذاتهـا واعتبرها من الأفكار الخبيثة ـــ وان لم تبد كذلك ـــ لتقسيم الـــدول الى « عوالم » متميزة ، ووضع فواصل بينها .

ـــ أمـــا **« بتلهايم »** Bettelheim فقد أشار فى كتاباته الى « الخداع » الذى يتميز به مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم أشـــد الناس حرصا على ابقائه ، وتدعيمه .

ـــ فى حين أن **« روديس »** Rhodes ينتقد بشـــدة ثنائية : « التقليدى ـــ الحديث » التى أصبحت شائعـــة الاستخدام دون فهم كامـــل لدى من يستخدمها ، وان كانت واضحة المقصد عند من أخرجها ، واذاعها .

ـــ على اننا نرى **« فرانك »** (١٢) Frank يثور ـــ فى كتاباته ـــ ثـــورة عارمة (تبلغ مداها عام ١٩٦٠) عندما هاجم بعنف مفهوم التخلف ، بل وتعدى النقد التقليدى للمفهوم الى تشبيه العلاقة بين الدول المتقدمة ، والأخرى المتخلفة بمن يشهر سلاحه دائما مهددا ، ومذكرا فى ذات الوقت « أنا الذى جعلتك متخلفا ! I underdeveloped you » .

ويحدد الاتجاه المحدث مفهومى : التنمية والتخلف تحديدا ينبثق عن الاصول النظرية للاتجاه كما يتسق ـــ على حد تعبيرهم ـــ مع الواقع الفعلى للمجتمعات .

● فالتنمية فى نظرهم هى « التحول التقدمى ، والمتتابع الذى يصيب مختلف

انماط الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع » .

● أمـــا **التخلف** فيتصورونه على النقيض من ذلك فهو « الركود الـــذى تتعرض له كل جـــوانب المجتمع بشكل يؤدى الى تعويقة عن تحقيق أهـــدافه » .

ويحدد أنصار هذا الاتجاه « الأسلوب » الذى يتحول به المجتمع مـــن حالة التخلف ، الى وضع التنمية فى «الثورة» ويقصدون بها العملية التى يقوم بها المجتمع (ممثلا فى طبقة الاغلبية التى دائما ما تكون « محرومة » من حقوقها الأساسية) لتغيير الأوضـاع القائمه « بالقوة » . فالصراع هو السمة التى تميزها كما انه ـــ فى ذات الوقت ـــ الدافع اليها ، ويشـترط بذلك أن يكون لدى افراد هذه الطبقة وعى بأوضاعهم ، وادراك لمصالحهم .

خامسا : عـــلم الاجتماع فى بلدان العـــالم الثالث ، وقضية التخلف والتنميـــة :

لم تخل دراسة فى التنمية ـــ أو تكاد ـــ من الحديث عن عوامل التخلف، ومسبباته . وأيا كانت نوعية تلك العوامل فانها لاتخرج كثيرا عن مضمون الاتجاهات النظرية سالفة الذكر . ويعتمد كثير من محللى قضايا التنمية فى العالم الثالث على العوامل التى يرونها مسببة للتخلف ، فى امدادهم بتصـور ـــ ولو مبدئى ـــ للآثار الناجمة عنه ، وبنماذج ـــ مقترحة ـــ للتخلص من هذه الحال . وكان التحيز فى ايراد بعض العوامل واضحا حيث عمدت بعض الكتابات الى محاولة « تعويق » المجتمعات المتخلفة عن بذل أية جهـــود للتنمية ، وذلك بحجة أن ابناء تلك المجتمعات « غـــير قادرين » بمكوناتهم الاقتصادية والاجتماعية ـــ الثقافية عن تحقيق ذلك ، الامر الذى يحتاجون معه الى من يقدم لهم العون والمساعدة . ومن هنا كانت الدعوة صريحة ـــ واضحة (فى ظل تحليل علمى يبدو ـــ لغـــير المدقق ـــ سليما) للتدخل فى شئون المجتمعات بحجة مساعدتها على تجاوز هذه الحال . ولكن الواقع يشهد بأن هذا التدخل يعمد الى تأكيدها ، وتكريسها ، وليس الى التخلص منها ، وتجاوزها .

وبينما خفت حدة ذلك التحيز ـــ بل قـــل التواطؤ ـــ ظهرت بعض الكتابات الأخـــرى التى ركزت عـــلى ضرورة الاهتمام بعامل وحيد تحقيقا للتنمية ، ومناهضة التخلف . وكان العامل الاقتصادى هو القاسم المشترك

دائما حيث دعت الدراسات المتوافره فى هذا المجال الى ان مشكلة تلك المجتمعات اقتصادية فى الأساس ، فلو امكننا التدخل ايجابيا فى الهياكل الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة ، فان مشكلاتها سوف تحل جميعا (١٤) .

وهناك تصنيفات عديدة تبناها العلماء والباحثون فى قضية التنمية للعوامل المسببة للتخلف ويمكننا — مع الوفرة المتزايدة لتلك التصنيفات — أن نستخرج أهم العناصر المشتركة التى وردت فى معظمها ، وتتحدد فى ثلاثة رئيسية هى :

١ — عوامل **ذاتية** : ويركز بعض العلماء على هذه العوامل ، فيذهب الى القول بأن التخلف سمة داخلية تنبع اولا من الفرد ، ثم تنعكس ثانيا على البيئة المحيطة حتى تنتشر فى المجتمع فتصبح هى السمة الغالبة ويسرفون فى تحليلاتهم للدرجة التى يشابهون معها بين الاصابة بالمرض وحالة التخلف وهو ليس مرضا عاديا وانما مرض يورث ، ولا سبيل بالتالى الى الشفاء منه . واضح — بطبيعة الحال — ان اصحاب هذا الاتجاه هم افضل من هيأ للقوى الاستعمارية الطريق ، ومهده لفرض سيطرتها على كثير من المجتمعات وممارسة استغلالها . ولكنها لم تتوقف — حتى اليوم — عن تلك السيطرة ، وهذا الاستغلال ، هى فقط استبدلت أسلوبا بآخر ، وابتكرت وسائل مستحدثة بعد أن اكتشفت أن اساليبها ووسائلها قد صارت فجة ، عقيمة .

٢ — عوامل **بيئية** : خرج انصار هذا الاتجاه بتحليل مخالف ، حيث راوا أن البيئة المحيطة بابناء المجتمع هى السبب الرئيسى فى تخلفه بما تتضمنه من عوامل تؤدى الى استمرار هذه الحالة . وكانت العوامل الطبيعية — متمثلة فى الموقع الجغرافى ، والسطح ، والمناخ ... الخ — هى الاطار التقليدى الذى طالما اعتمد عليه البيئويون فى تبرير مظاهر التقدم ، واوضاع التخلف فى بلدان العالم ككل .

ولم يكن تخصيصهم لجهتى الشمال والغرب الجغرافيين كمناطق للتقدم ، واصرارهم بأن جهتى الجنوب ، والشرق هما المثلتان لمناطق التخلف فى العالم ، سوى أصدق تعبير عن ذلك .

وخرج بعضهم عن حدود هذه التفسيرات الطبيعية ، الى نطاق « الايكولوجيا » حيث زادوا بأن العيب لا يتمثل فقط فى البيئة التى لا تجود بخيراتها حيث قدر لها ذلك — وانما أيضا فى تلك العلاقة التبادلية القائمة بين

الانسان والبيئة . فهو بغير قادر ــ لظروف عديدة ــ على استغلالها رغم امكان ذلك ، الامر الذى يزيد من تخلفه لأسباب ناشئة عن سلبية العلاقة بينه وبين بيئته .

ولا يعدو هذا الاتجاه الا أن يكون تخفيفا للاتجاه الذاتى السابق ، حيث لايقصرون التخلف هنا على الانسان وحده (حتى لاتبدو الصورة قاتمة) وانما يدخلون معه عنصرا آخر يتمثل فى البيئة بشكل يعد تحديا لتلك المجتمعات حتى اذا فشلت جهودها فى التنمية ، يصير ذلك مبررا لنعتها بالتخلف .

٣ ــ عوامل **خارجية** : يستند مؤيدو فكرة العوامل الخارجية المسببة للتخلف الى الاستقراء التاريخى لمناطق التخلف فى العالم ، فضلا عن اعتمادهم على تحليل الاوضاع الحالية لها (١٥) . فقد انتهوا ــ **أولا** ــ الى دحض الأفكار السابقة على ذلك ، فأثبتوا أن التخلف ليس سمة ذاتية ، والا ماهو تبرير ذلك النشاط الذهنى الملحوظ الذى يصيب بعض هؤلاء « المتخلفين » عندما يتنقلون الى مجتمعات اخرى ؟

واذا قيل ــ اجابة على ذلك ــ اذن الاتجاه البيئوى صادق فى التفسير ، فان الرد البسيط على ذلك ، يتطور فى تساؤل آخر مؤداه :

وما هو تفسير ذلك النمو اللافت الذى يحدث فى « ذات البيئة » عندما ينتقل اليها أولئك الذين اتهموا الانسان تارة ، وشككوا فى بيئته تارة أخرى ؟

ومن هذا المنطلق بدأوا ــ **ثانيا** ــ فى بناء تصورهم حول امكانية وجود عوامل خارجة عنهم وعن بيئتهم تكون هى المسببة لظاهرة التخلف ومشكلاته . وأن هذه العوامل تتمثل فى موجات السيطرة المستمرة التى تمارسها بعض القوى العالمية ، وما ينجم عنها من نمو علاقات استغلال واضحة للانسان ، والبيئة على حد سواء .

ولايعنى ذلك أن المجتمع المتخلف ليس له دور فيما يبتلى ، وتأتيه دائما مصائبه ، وويلاته من خارجه دون أن يكون مسئولا عما يحدث ، وانما يشهد الواقع بأنه اذا لم تكن الظروف المجتمعية مهيأة لنشأة التخلف ، ونموه ، فان العوامل الخارجية تكون حينئذ ضعيفة التأثير ، حيث تواجه دائما مقاومة حيالها . ويلقى ذلك مسئولية كبرى تجاه المجتمعات المتخلفة

حيث أمامها الفرصة سانحة لنمو ذاتى لها ، اذا ما افاقت واستردت وعيها المفقـود .

ويقترب هذا التحليل كثيرا مع الواقع الذى تشهده المجتمعات والذى يمكن من خلاله استنباط العوامل التى أدت الى التمييز بين مجتمع متقـدم هنا وآخر متخلف هنـاك .

أما الآثار الناجمة عن التخلف فيمكننا أن نوجزهـا فى مجموعتين :

الاولى : **آثار فكرية ـ معنوية** لعل أوضحها : التأثير الثقافى الـذى يتمثل فى بدائية المحتوى الثقافى للمجتمع ، وانتشار الخرافات والأساطير ، وسيطرة الروح الاتكالية . كما أن هناك التأثير النفسى للتخلف ـ وهو متعاظم الأهمية ـ حيث تسعى من خلاله الدول المستعمرة المسيطرة الى ايهام الدول المتخلفة بأن قدراتها محدودة ، وأنها لن تستطيع تنميتها حتى وان أرادت ، الأمر الذى يزيدها ضعفا ووهنا ويهدم البقية الباقية من شخصيتها ، وكيانها .

الثانية : **آثار مادية** : وهى واضحة مرئية فى ذلك الخلل الذى يصيب الهيكل الاقتصادى ، والتدنى الشديد الذى تتعرض له مستويات المعيشة من : انخفاض مستوى التغذية ، وزيـادة الاصابة بالامراض ، وسـوء حالة السكن ... الخ ، الأمر الذى يؤدى الى تآكل المجتمع ، واهترائه من الداخـل .

سادسا : دراسـات التخلف والتنمية فى عـلم الاجتماع فى مصر : رؤية تقويمية :

لمـا كان علم الاجتماع أحـد الأقطاب الرئيسية التى تهتم بقضية التخلف والتنمية ، فان الدراسات المتمخضة عنه فى هـذا الشأن يعـول عليها كثيرا .

وطبيعى ان يتاثر علم الاجتماع ودراسـاته المختلفة بالأيديولوجيـة السائدة فى المجتمع ـ كما سبق التوضيح ـ ولذلك فان علم الاجتماع الذى نشأ فى أحضان الرأسمالية مثلا ، يعد بمثابة البوق الذى يروج لأفكار هذه الأيديولوجية ، هادفا الى اقناع الأمم والشعوب بها ، والتأثير على أبنائها .

وكان من نتيجة بعض هذه الدراسـات أن كرست مفهوم التخلف ودعمته ، وزادت هذه الشعوب تخلفا واحباطا ؛ كما ملأتها يأسا بالنسبة لأية جهود تبذل لاخراجها من هذا المأزق (١٦) .

واذا اردنا تتبع مسار دراسات التخلف والتنمية فى علم الاجتماع فى مصر منذ بدأت ـ حتى قبل أن يكون واضحا تماما المقصود بهذين المصطلحين ـ لأمكننا تصنيفها الى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : دراسات مشتتة ، وتجزيئية :

وظهرت هذه المجموعة منذ نهاية الخمسينيات وحتى قرب نهاية السبعينيات . وكانت فى بدايتها لاتتناول مباشرة قضية التخلف والتنمية ، وانما تعالج موضوعا ـ أو أكثر ـ من موضوعاتها (مثل : التصنيع ، والتغير الاجتماعى ، والتحضر ... الخ) تسعى فى النهاية الى اثبات ماهو مثبت ، والتأكيد على كثير من المسلمات والبديهيات .

وكان معظم هذه الدراسات لايخرج عن كونه موضوعات سجلت للحصول على درجات علمية باقسام الاجتماع بالجامعات المصرية خلال تلك الفترة (١٧) .

واتسمت دراسات هذه المجموعة بالتسطح الشديد والاغراق فى تناول النظريات المغتربة عن واقعنا ومحاولة اختبارها والتحقق من صدقها (وهى مقدما غير صادقة فقد نشأت فى بيئة مختلفة تماما ، فضلا عن مجافاتها للموضوعية وتحيزها الكامل ؛ وانحرافها نحو بعض الأفكار التى تكرس فكرة التخلف) .

ولم تكن العلاقة بين مثل هذه الدراسات والتنمية سوى علاقة اسمية ـ شكلية فقط ـ وذلك لعدم وجود اطار عام يحدد موقع هذه الدراسات من القضية موضوع الدراسة من جانب ، ولغياب التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات من جانب آخر ، الأمر الذى جعل هذه الجهود مشتتة ـ مبعثرة.

المجموعة الثانية : دراسات امبيريقية ليس لها توجيه فكرى معين :

وقد نشأت هذه المجموعة من الدراسات كرد فعل لدراسات المجموعة الأولى فهى لم تحرص على تقييد نفسها بنظرية قائمة أو فكرة مسبقة فتتحمس لها وتتعصب ، وتحاول اختبارها ـ فذلك ما رفضته مبدئيا ـ ذلك انها اعتبرت أن البيئة الواقعية لمجتمعنا كفيلة بأن تفرز من الموضوعات والمشكلات التى تستأهل الدراسة والبحث ، ما يغنيها عن البحث فى النظريات عن افكار غريبة مستوردة ، غربية كانت أو غير ذلك .

وكان الهدف الواضح أمام هـذه الدراسات هو البحث عن حلول عملية لمشكلات واقعية ، وذلك اعتمادا على وضع مجموعة من الفروض الصحيحة القابلة للقياس . وتنتهى هذه الدراسات الى محاولـة تضمين تلك الحلول الواقعية فى سياسة تخطيطية ـ تنموية ، من خـلال نموذج تصورى تكون قد وصلت اليه . الا أن هذه الدراسات قد اسرفت الى حد كبير فى استخدام تكنيكات البحث المتقدمة ، وأغرقت فى التحليلات الاحصائية المعقدة للدرجة التى بعـدت بها فى كثير من الأحيان عن تحقيق الهـدف الرئيسى لهـا .

المجموعة الثالثة : دراسات شاملة ذات توجيه معين :

وهى دراسات أصولية رائدة تناولت دراسة ظاهرة التخلف والتنمية بفكر شمولى كلى يحاول سبر أغوار هذه الظاهرة بحثا عن مؤشراتهـا ، وعناصرها ، وعواملها ، وآثارها . ولم يكن هذا فقط للتعريف بها ، وانمـا جاء ذلك كمدخل يستخدمه بحاث آخرون فى معالجة كل قضية على حـدة ، اى انها لم تكن أكثر من اطار فكرى شامل يستند أساسا الى توجيه فكرى خاص .

وكان المدخـل لكل من هذه الدراسـات هـو المميز لبعضها عن الآخر . فكان مدخل معظمها مدخلا تقليديا حيث تزلى معالجة قضية التنمية أولا ثم أردف بعد ذلك فى ذكر خصائص التخلف ومؤشراته وآثاره .. الخ ، بينما اهتم البعض الآخر بأن يكون المدخل الصحيح لمثل هذه القضية هـو التخلف حيث هو المدخل الطبيعى لدراسة قضايا التنمية (١٨) .

خاتمـة : (الخطوات المستقبلة لدراسات التخلف والتنمية فى مصر) :

طبيعى أن يتطلب موضوع مثل : التخلف ، والتنمية مزيدا من البحوث والدراسات بحيث لا تكون قاصرة على مجال بعينه ـ مثلما لوحظ من تركيز على الجانب الاقتصادى ـ وانما تتجاوز ذلك الى تناول الظاهرة ككل فى البداية ـ فهى تمثل وحدة لاتنفصم عراها ـ ثم معالجة كل جانب على حده فى ضوء ذلك التوحد المفترض . ومخطىء من يتصور أن بعدا واحدا من أبعاد هذه الظاهرة كفيل باستجلاء صورة التخلف فى مجتمع ما . بل هـو قد يؤدى الى النقيض أحيانا نتيجـة اهتمام المسئولين فى المجتمع بـذلك

الجانب ــ الذى عولج بالدراسة ــ الأمر الذى يتسبب فى اهمال بقية الجوانب التى قد تفوقه اهمية ، وتأثيرا .

ونحسب مصر فى مسيس الحاجة الى تلك الدراسات والبحوث التى تعالج ظاهرة التخلف بها من جميع النواحى والمجالات . وتحتاج فى البداية الى التسليم بمعاناة مجتمعنا من هذه الظاهرة ، وذلك دون احراج او خشية ، فأولى خطوات الاصلاح تتمثل فى الاعتراف بالحقائق ، ثم البدء بالتصدى لهـا ، ومواجهتها أما اذا أردنا التعرف على الخطـوات المستقبلية فى دراسات التخلف والتنمية فى مصر فان هناك بعض **المتطلبات الرئيسية** التى ينبغى ان تتواكب مع تلك الخطوات ، وتتلخص فيما يلى :

١ ــ أن تكون هناك استراتيجية خاصة بالبحث العلمى فى مصر . ففى غيبة مثل تلك الاستراتيجية (التى تضـع السياسات ، والقواعـد الشاملة للموضوعات الرئيسية التى تستأهل البحث وتستحق الدراسة ، فى فترة زمنية معينة « قبل غيرها ») يصير البحث العلمى وكأنه « ملهاة » غاب مؤلفها ، وتخلى عنها ممثلوها ، وانشغل مخرجها !

ونلحظ وضعا يقترب مـن ذلك الى حـد كبير ، فيما يتعلق بالبحث العلمى فى مصر . ويزداد هذا الوضع خطورة عندما تكون بالفعل مشكلات ملحة يعانى منها المجتمع وتتطلب بالتالى تدخلا سريعا وحاسما (مشكلتا : انخفاض متوسط الدخول ، وارتفاع معدل الأمية مثلا) . فينبغى والحالة هذه ان تكـون هناك « أولوية مطلقة » بالنسبة لاجـراء الدراسات التى تتعلق بظاهرة التخلف . وقد تجريها الدولة ممثلة فى وزاراتها وهيئاتهـا العامة ، أو الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، أو الباحثين انفسهم ، أو كل تلك القطاعات والأفراد ، سواء تعلقت بالجوانب : الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية ، أو الثقافية المكونة لها .

٢ ــ ضرورة تكوين فريق متكامل للبحث لدراسـة اية ظاهرة فى موضوع التخلف والتنمية . فلم يعـد الآن باحث فرد يستطيع أن يقـوم بدراسة كل الجوانب ــ المتكاملة والمتفاعلة ــ المكونة لأية ظاهرة . ويقوم ذلك الفريق اعتمادا على « الاتجاه متفاعل الاتساق » Multidisciplinary Approach ، بدراسـة حجم مسـاهمة كل جانب فى احـداث الظـاهرة ثم شكل التفاعل القائم بين كل الجوانب مجتمعة .

٣ ــ يتعين أن تسير مسألة دراسة خصوصية المجتمع المصرى من

الجـوانب : التاريخية ، والحضارية ، والاقتصـادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والنفسية ، مع التبنى الايديولوجى خطوة بخطوة بحيث يعدل دائما احدهما الآخر .

فقد وافتنا كثير من الدراسات المصرية ـ وغيرها ـ فى هذا المجال بمحـ ـ ات عـديدة اكتنفها الاسراف فى التبنى الايديولوجى ، وفحصه ، وتمحيصه فى الوقت الذى تتفاعل فيه ظروف المجتمع الذى من أجله كان هذا التبنى ، اللهم الا اذا كان التشـدق بالتعبيرات ؛ والتعصب الأعمى لايديولوجية هنا أو هناك ، هو المقصد والهدف .

٤ ـ يستوجب أن تسعى دراسات التخلف والتنمية فى مصر الى المساهمة قدر ما تستطيع فى صياغة استراتيجية للدولة . وأن يزول الخطأ التقليدى الفادح الذى يزعم بأن مهمة علم الاجتماع ، ينبغى أن تتوقف عند الوصف .

ومن هنا ينبغى لعلم الاجتماع بعامة ؛ وبحوثه فى التخلف والتنميـة بخاصة ، أن يسهم فى السياسة الاجتماعية للدولة ، أو ما يسمى « بعلم اجتماع الفعـل » Sociology of Action

ملاحظات ، وهوامش

(١) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ . راجـع صفحات المقدمة ، وبخاصة ص ١٥ .

(٢) لم تزد نسبة ما احتل من قارة أفريقيا حتى عام ١٨٧٦ عن ١٠ ٪ من مساحتها راجع في هـذا الشأن :

— Cipolla, Carol ; Guns and sails : In "European Culture and Overseas Expansion", Harmondsworth, 1970.

(٣) لتأصيل هذه الفكرة راجع

— Lee, B. H. ; "Climate and Economic Development in the Tropics", Harper and Row, N. Y., 1975.

(٤) في هذه النقطة راجـع :

— Trewartha G. ; "The Less Developed Realm : A Geography of Its Population", John Wiely and Sons Inc., N. Y., 1972.

(٥) لا يخلو مرجع — أو يكاد — في اقتصاديات التخلف والتنمية ، من تناول مسـألة « العلاقات الدولية » وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير على القارىء بالمرجع التالى :

— Jalée P., "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(٦) تتعرض الكتابات التى تتناول موضوع التنمية السياسية الى مسالة الايديولوجيا وعلاقتها بالتنمية .. وفي ذلك أنظر :

— Dodc C. ; "Political Development", T. P., London, 1972.

(٧) لعل أبرز المحاولات المعاصرة التى جرت لتقسيم دول العالم من حيث التقدم والتخلف اعتمادا على معيار متوسط الدخل الفردى ، هى المحاولة التى قام بها « جولد ثورب » . ويمكن الاطلاع عليها في :

— Goldthorpe J. ; "The sociology of the third World : Disparaties and Involvement", Cambridge Univ. Press, London, 1950.

Feldman, A. ; "New Nations : The Problems of Change", (٨) Through : Beker, H. ; "Social Problems : A Modern Approach" John Wiely and Sons Inc., N. Y., -1966.

(٩) محمود الكردى ، المرجع السابق ، راجع ص ص ٤٢ — ٧٣ .

(١٠)

— Bendix R. ; "Nation - Building and Sitizenship : studies of our Changing Social Order" Doubleday Anchor Inc., N. Y., 1969.

(١١) يصير هذا المفهوم — وفق المعنى المشار اليه — قريبا جدا مما يطلق عليه في الكتابات المحدثة للتغير الاجتماعى بالتغرين (أى الاتجاه نحو الثقافة الغربية ، ويطلق عليها البعض لفظ التغريب) Westernization

(١٢)
— Foster - Carter, A. ; "Neo - Markist Approach to development and Underdevelopment" In : De Kadt E., and Williams G. (eds.), "Sociology and Development", Tavistock Publications, London, 1976.

(١٣)
— Frank, A. ; "The Development of Underdevelopment", Monthly Review, Vol. 18, No. 4, September 1969.

(١٤) لتأصيل هذه الفكرة راجع :

— Jalée P. ; "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

— Gamer R. ; "The Developing Notions : A Comparative Perspective", Allyn and Bacon Inc., London, 1976. (١٥)

(١٦) انظر في هذا الشأن :

— Frank A. ; "Latin America : Underdevelopment or Revolution " ? Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(١٧) ظهرت ما يمكن تسميته « بالمولدات العقلية » في اقسام الاجتماع بمصر (وذلك شأن ما يحدث دائما بالبلدان المتخلفة) في الفترة المشار اليها .. ففى الخمسينيات مثلا وأوائل الستينيات كان الاهتمام مركزا على دراسات « الآثار الاجتماعية » لاى موضوع اجتماعى ، بينما شهد عقد الستينيات الاسراف في معالجة موضوع « التغير الاجتماعى » لدرجة أنه اعتبر بداية طبيعية لاى موضوع بغض النظر عن مدى ارتباطه به . اما السبعينيات فكانت تختص بمسألة « التنمية الاجتماعية » ورغم قربها الشديد من موضوع التخلف والتنمية بالمفهوم الاجتماعى الا انها كانت تعالج كثيرا بمنأى عن الأفكار الرئيسية الخاصة بذلك .

(١٨) يمثل النموذج على ذلك في كتاب :

محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ وطبعته الثانية (مقدمة في علم اجتماع التنمية) دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر

دراسة نقديـــة

دكتور محمـــد صلاح بسيونى (*)

مقدمـــــة :

ان تطوير الريف المصرى تطويرا جذريا شاملا ــ اجتماعيا ، واقتصاديا، وعمرانيا ــ لم يعد رفاهية فكرية أو شعارات سياسية . وانما أصبح واجبا مقدســـا ومطلبا حضاريا ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين . أن مشجب « المعركة العســـكرية » الذى تراكمت فوقه كل مشكلات المجتمع المصرى قد توارى بعد اتفاقية السلام مع اسرائيل ، وهـــذه حقيقة يجب أن نستوعبها بشجاعة ونتيقظ لتحدياتها .

ومن ثم نصبح معركتنا ، هى المعركـــة ضد التخلف بكل صوره وألوانه والتى تتجســـد بشكل ملموس فى ريفنا العريض . وليكن معروفا دائمـــا أن جذور التنمية القومية تبدأ عادة من تربة الريف المصرى ، وعلية لابد أن تعاد ثمارها أو جانب معقول منها لاخصـــاب حياة هـــذا الريف وأحداث نهضـــة حقيقية فى نظمه وقيمه وعلاقاته وانتاجه ، تتناسب طرديا مـــع معطيات العصر لكل من يسعى للاستفادة منها وتكيفها بما يتلائم مع ظروفه النوعية .

والبدايه دائما يتقدمها الحماس ، لكنه سرعان ما يفتر عند أول منعطف ويتلاشى مع أقرب تحد . وهذه للاسف كانت آفة التنميـــة فى دول لعـــالم الثالث ، فبعد المـــد الكبير لخطط وبرامج التنمية الطموحة فى الخمسينات والستينات بهذه البلدان ، احتواهـــا الانحسار فى السبعينات ، وشهدت هذه السنوات الأخيرة انتكاسات متتالية لكثير من تجارب التنمية فى هذه البلدان. وتبع ذلك صحـــوة ونشاط ظاهران للخبراء والباحثين لتقويم هـــذا التذبذب فى منحنيات التنمية ، وكان فى مقدمة أسباب هذه الاخفاقات انخراط غالبيـــة هـــذه الدول عشية استقلالها فى محاكاة الدول الغربية ، وتقليد نماذجها فى التنمية والتحديث Modernization ، وتورطها فى تبنى سياسات وأيديولوجيات ليست نابعة من داخلها أو متمشية مـــع ظروفها الثقـــافية والاقتصـــادية .

---

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة عين شمس .

وبالطبع فاننا لا يمكن أن نعفى من هـذه المسئولية صفـوة العسـكريين ، والمثقفين بهذه البلاد المتخلفة الذين تأثرت طموحاتهم وبرامجهم بتراث الفكر التنموى الغربى ، ونظرياته .

وقضية التنمية الريفية لم تنفصل عن هذا الاطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المتغير الذى اتسم بالديناميكية والتفاعل المتصل بين مختلف التيارات والاتجاهات والعوامـل فى هذه البلدان ، ومصر واحـدة من طلائعها ، ولذلك كانت حركة التنمية الريفية تتوقف أو تتعثر اذا اهتز هـذا الاطار وانشغلت الدولة ببعض القضايا القومية الخارجية ومـا أكثرها . وهكذا كانت التنمية الريفية ـ ومازالت متغيرا تابعا ـ وهذا المنظور التقليدى نحوها لابد أن يتغير .

وأما مسيرة التنمية الريفية فى مصر ـ وهى التى تعنيد فى هذا البحث ـ فقد كانت قريبة الشبه من هذا السياق العالمى ، ووجه الاختلاف الاساسى تمثل فى ذلك الايمان الراسخ بأن تنمية الريف المصرى هى المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية ، غير أن هذا الايمان لم يترجم الى استراتيجية طويلة النفس أو ايديولوجية واضحة المعالم . وعلى الرغم من أن « برنامج العمل الوطنى» كان قد بدأ فى صياغة هذه الاستراتيجية وتصـورها خطـة مبدئية الا ان القضايا القومية الملحة قـد حالت دون تنفيذ ذلك حتى وقتنا الحالى .

وفى تصورى أنه لابد من وقفة تحليلية ناقدة لتجـارب التنمية الريفية فى مصر على مـدى ربع القرن المنصرم ، ووضع حصـاد هذه التجارب للاستفادة به ونحن نتهيأ لمرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ مصر المعاصر . ولعـل كشف مسببات مسيرتنا فى التنميـة الريفية دون مواربة هو بداية أساسية ومهمـة مطروحـة امـام الجميع من باحثين وخبراء وسياسيين على السواء .

ولا ازعم أن هذه الدراسة تستطيع الاحاطة بكل ذلك ولكنها فقط محاولة تمهيد الطريق أمـام تقويم الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ، والاشارة الى بعض سلبياتها ، وتصور بعض البدائل والمتطلبات اللازمة لانطلاقة فعالة ، وتحقيق نهضة شاملة للريف المصرى دون تأخير أو ابطاء .

واود ان أوكد من جديد أن تنمية الريف سـوف تتعثر ـ مهما خلصت النوايا ـ اذا لم نواجـه مشكلاته المعقـدة والمتشعبة بأسـاليب علمية واضحة المعالم ، ومالم نتيقن ان ذلك يحتاج الى تغيير وتطوير جذرى : من طرق الزراعة ، وتفتت الملكية ، وتجزؤ الحيازات ، وتخلف البنية الأساسية الريفية ، وسيطرة فئات وشرائح اجتماعية جديدة على مقدرات الريف ..

الخ . وكلها ظواهر سلبية تمسك الواحدة برقبة الاخرى ، وتتطلب مواجهة مخلصة ومثابرة اذا كانت هناك جدية نحو تنمية الريف المصرى .

وتشتمل هذه الدراسة على مبحثين رئيسيين ، يحاول المبحث الأول اعطاء خلفية مختصرة عن أهم الملابسات التاريخية والاجتماعية التى تكاتفت ضد تطوير الريف وتقدمه ، وعملت على تكريس تخلفه واستغلاله ، ثم الانتقال الى مرحلة جديدة بعد ثورة ١٩٥٢ ومحاولات تغيير الوضع المتردى للريف المصرى ، وبعد ذلك أشارة الى موقف الدراسات والبحوث الاجتماعية من الريف . ويتناول المبحث الثانى بالتحليل الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ويتصدى لمناقشة أبرز السلبيات التى ناهضت مشروعاتها وبرامجها خلال الفترة السابقة ، وما تمخض عنها من نتائج ومشكلات . وفى النهاية نضع بعض المؤشرات لاستراتيجية مستقبلية للتنمية الريفية فى مصر .

أما عن المنهج فقد حاولنا استخدام منهجا متعدد المداخل interdisciplinary يأخذ فى الحسبان ذلك التداخل والترابط العضوى بين مختلف الظواهر والمتغيرات ، ولعل ذلك يتلاءم مع قضية متشعبة وعلى جانب كبير من الأهمية كقضية التنمية الريفية ، وقد دعمنا تحليلنا بالاحصاءات المتاحة كلما أمكنا ذلك سعيا وراء تحقيق الدقة والموضوعية اللذين يفرضهما دائما الأسلوب العلمى فى البحث . ويجب أن اعترف أن الحيز المحدود لهذه الدراسة قد دفعنى للايجاز الشديد فى مواضع مختلفة . ومن ثم فاننى آمل أن تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسة أشمل فى المستقبل القريب باذن الله .

المبحث الأول

تحليل الملامح الاجتماعية والاقتصادية الريف المصرى

(١)

لاشك ان دراسة الريف المصرى دراسة واعية ودقيقة تتطلب اطلاله تاريخية تحليلية لتكوينه الاجتماعى والاقتصادى حتى نتعرف على جذور التخلف الذى لحق به . وقد يناسب ذلك لمحة مركزة لبعض الابعاد المحورية اهمها : البعد التاريخى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الديموجرافى ، والبعد السياسى .. حيث تصوغ فى تفاعلها نمط البناء الاجتماعى وحركته الدينامية .

ولعل ابرز ملامح البناء الاجتماعى للريف المصرى — وبخاصة منذ عصر محمد على وحتى بولية ١٩٥٢ — ذلك التفاوت الطبقى الصارخ الذى كان يشكل هرما منبسطا تربعت على قمته قلة محدودة من كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فدانا فأكثر (١٢ ألف مالك يمثلون ٠,٩ ٪ من سكان الريف ويملكون ٢,٠٤٢,٠٠٠ فدان تمثل ٣٤ ٪ من اجمالى الأرض الزراعية فى مصر فى ذلك الوقت) يقابلها قاعدة ضخمة من المعدمين (٦ مليون نسمة يمثلون ٤٤ ٪ من سكان الريف) ومن صغار الملاك الذين يملكون مساحات تقل عن فدان (٢,٣٥١,٠٠٠ نسمة يمثلون ١٧ ٪ من سكان الريف) وهذه الطبقة الدنيا كان يستنزفها العمل اليومى الشاق لصالح الفئة الأولى سواء فى فلاحة الأرض أو شق الترع او السخرة بالوانها . وبين الطبقتين طبقة اخرى مستغلة هى طبقة الوسطاء التى عملت دوما لارضاء مصالح الطبقة العليا من جانب ولاشباع اطماعها الذاتية من جانب آخر ، وقد ضمت المشايخ والملتزمين والمرابين ومن فى عدادهم . (١)

وأما البعد الديموجرافى فيوضح لنا ان الريف المصرى ظل هوال الفترات السابقة يمثل الثقل الديموجرافى الأكبر فى المجتمع فقد كان سكان الريف يمثلون ٧٩ ٪ من جملة سكان القطر سنة ١٩١٧ ، ٧٦,٥ ٪ سنة ١٩٢٧ ، ٧٥ ٪ سنة ١٩٣٧ ، ٦٩ ٪ سنة ١٩٤٧ ، ٦٢,٤ ٪

سنة ١٩٦٠ ، ٥٩ ٪ سنة ١٩٦٦ ، ٥٦ ٪ من اجمالى سكان الجمهورية وفقا لبيانات التعداد العام الأخير لسنة ١٩٧٦ (٢) . واذا كانت هذه الاحصاءات تشير الى استمرار انخفاض منحنى نسبة سكان الريف الى بقية سكان مصر من تعداد الى آخر فان العامل الرئيسى فى ذلك هو الهجرة الداخلية فى اتجاه واحد من الريف الى المدينة نتيجة لتخلف الريف وطول معاناته من المشكلات المتباينة .

واذا المحنا الى الجانب او البعد الاقتصادى فى القرية المصرية نجد أن الزراعة كانت ومازالت ركيزة اساسية للاقتصاد المصرى فهى مصدر السلع الغذائية لسكان الجمهورية وتساهم بالشطر الاكبر من خامات القطاع الصناعى وكذلك تمثل منتجاتها نصب قطاع التجارة الخارجية . ويعنى ذلك ان القرية المصرية تسهم بنصيب كبير فى الدخل القومى ، ففى أوائل الخمسينات كان نحو ٥٠ ٪ من هذا الدخل القومى يستمد من الزراعة ، وكان يعمل بها ٧٠ ٪ من قوة العمل ، وكان محصول القطن يمثل نحو ٧٠ ٪ من حصيلة الصادرات . ولاتزال الزراعة حتى الآن تؤدى دورا كبيرا فى الدخل القومى (بالرغم من بروز قطاعات هامة جديدة كالبترول ، والتعدين ، وقناة السويس والصناعات المختلفة) حيث تمد البلاد بنحو ٥٠٪ من حصيلة الصادرات ، وتسهم بنحو ٧ر٣٠٪ من اجمالى الدخل القومى وفقا لاحصاءات ١٩٧٥ ، ويرجع هذا الانخفاض الى ضعف الاستثمارات فى قطاع الزراعة . (٣)

وناتى للبعد السياسى فى تحليل الوضع السابق للريف المصرى ، فقد كان من المفترض فى ضوء البعدين السالفين (الديموجرافى ، والاقتصادى) ان يكون للريف المصرى تاثير سياسى كبير على مجريات الأمور مادام له كل هذا الثقل الديموجرافى وذلك الوزن الاقتصادى على المستوى القومى ، بيد ان الواقع كان يخالف هذا الافتراض على طول الخط . وظل الريف المصرى لا وزن سياسى حقيقى له فى مختلف القرارات السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وما اقصده هنا هو جماهير الفلاحين المعدمين وصغار الملاك ، لان الاعيان من عهد ومشايخ القرى المصرية الى جانب كبار الملاك اى الطبقتين العليا والوسطى فى بناء القرية المصرية التقليدية كانوا يبحثون دائما عن مصالحهم الذاتية ، دون التفات يذكر لمصالح الجماهير اصحاب المصلحة الحقيقة فى تقدم الريف وازدهاره . ولعل ذلك هو ما يضلل

كثيرا من الباحثين عندما يتصورون أن الريف المصرى كان يشارك فى قرارات السياسة الاجتماعية والاقتصادية — فالمشاركة كانت عن طريق هؤلاء المستغلين من كبار الملاك والعمد والمشايخ والمرابين — يضاف الى ذلك أن فاعلية هذه المشاركة كانت موجهة كلية لتثبيت استغلالهم وتوسيعه أى أن كل القرارات التى كانوا يشاركون فيها كانت تخدم بصورة مباشرة مصالح هذه الطبقة المتحالفة ، والتى نشطت ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وبخاصة منذ عصر اسماعيل واستمرت حتى قيام الثورة . ولا يفوتنا أن ننوه ببعض مواقف الرفض من جانب الفلاحين سواء فى صورة الهرب من زراعة الأرض ، أو احراق وتخريب المحاصيل ، أو بعض الانتفاضات . غير أن معظمها كان سرعان ما يخمد تحت تسلط الحكومة ، والاقطاعيين ، والمرابين ، والعمد ، والمشايخ (٤) .

تلك لمحة موجزة عن ظروف الريف المصرى حتى مطلع الخمسينات وهى صورة غير مكتملة التفاصيل بالطبع لأن حيز هذه الدراسة لا يتسع لذلك . وقد آثرنا فقط الاشارة الى الملامح العامة التى اتسم بها الريف لنبين أنه على الرغم من المكانة الاقتصادية والديموجرافية له على خريطة مصر باعتباره كان — ومازال — النبع المتدفق للغذاء ، وخامات كثير من الصناعات ومكونات جانب ليس هين من حركة التجارة ، ناهيك عن القوى العاملة المتجددة لتدعيم هيكل العمالة على المستويين الاقليمى والقومى ، الا أنه بالرغم من هذا العطاء الكبير والمتجدد من الريف لمصر فقد ظل مهملا حتى ثورة ١٩٥٢ . الا من بعض المحاولات الاصلاحية المحدودة كحركة التعاونيات سنة ١٩٠٨ ، ، وحركة المجالس القروية القديمة سنة ١٩١٨ ، ومشروع المراكز الاجتماعية سنة ١٩٤١ ، وكلها كانت مبادرات من جانب قلة من الوطنيين ولم يكتب لها النمو والاتساع وظلت هكذا حتى قيام الثورة .

وصفوة القول ان جمهور الفلاحين فى أنحاء الريف كانوا مستضعفين ، ومستغلين ، ومهانين طوال العهود السابقة من جانب السلطة وكبار الملاك الغائبين — الذين توحدوا معها وأصبحت الوجه الآخر لهم — ومن جانب وسطاء هؤلاء الملاك ، والسلطة المباشرين من العمد والمشايخ والملتزمين والمرابين وغيرهم . وكان الفلاح لذلك مبعدا بشكل يكاد يكون كاملا

عن المشاركة أو التأثير الايجابى فى مقدراته ، بل أن غالبية محاولات الاصلاح التى نالها الريف المصرى كانت دائما لخدمة الفئات والطبقات الأخرى فى الريف من غير الفلاحين . وبمرور الوقت ونتيجة لكل هذه الظروف ترسبت لدى الفلاح المصرى مشاعر الظلم والمهانة ، وعدم الثقة فى السلطات الحكومية وممثليها فى قراهم ، وأهم من كل ذلك عدم التحمس لمشروعات التنمية والتطوير والاصلاح تيقنا من أنها تستهدف أولا وأخيرا خدمة أفراد الطبقات التى استغلته طويلا ، ثم عزوفه عن المشاركة الفعالة فى مختلف هذه المشروعات أو البرامج (٥) .

(٢)

وجاءت ثورة ١٩٥٢ وتغيرت الأوضاع وتبدلت القوانين توطئة لتغير العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى ككل وبدأ شكل البناء الطبقى الجامد يتغير فى ضوء قوانين الاصلاح الزراعى ، والتمصير ، والتأميم وغيرها من قوانين الاتجاه الراديكالى الذى تبناه النظام السياسى . وبالطبع فقد كان تأثر الريف مباشرا بقوانين الاصلاح الزراعى من ناحية ، وكان تأثر الحضر أو المدن ببقية القوانين اكثر من الريف من ناحية أخرى . وان كانت النتيجة العامة قد انعكست على التغير البنائى للمجتمع المصرى فى مجمله .

غير أننا نعتقد أن دقة التحليل تقتضينا التفرقة بين التعميم والتخصيص عند تناولنا لمسألة الاصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية بالريف المصرى ، التى تمثل كما ذكرنا منعطفا جوهريا نحو تغيير البناء الاجتماعى التقليدى الذى كان قائما . وبعبارة أخرى فاننى أقصد « بالتعميم » ذلك الخطأ الذى يقع فيه كثير من الباحثين عند تصورهم أن الاصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية كان فى جميع قرى الريف المصرى . ومن هنا يأتى التسميم ، وقد كان ذلك ممكنا لو أن ثورة ١٩٥٢ قد نزعت ملكية كل مساحة الأرض الزراعية فى مصر كلها ثم أعادت توزيعها من جديد على جميع الفلاحين . لكن الذى حدث بالفعل فى ظل قوانين الاصلاح الزراعى الثلاثة ، من خلال بعض العمليات الحسابية على الاحصاءات المتاحة ، هو أن اجمالى

عدد الأسر التى استفادت من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ على مستوى الجمهورية هو ٣٣٤٫٧٢٧ اسرة (٦) تضم نحو ١٫٦٧٣٫٦٣٥ فرد أى حوالى ٩ ٪ من مجموع سكان الريف سنة ١٩٦٩ والبالغ عددهم ١٨٫٨٥٠٫٠٠٠ نسمة (٥٨ ٪ من ٣٢٫٥٠٠٫٠٠٠ اجمالى سكان الجمهورية فى ذلك الوقت) ، واذا استبعدنا العاملين بمهن ووظائف وانشطة غير زراعية من سكان الريف والذين تقدر نسبتهم بنحو ١٩ ٪ (٧) أى نحو ٣٫٥٨٢٫٠٠٠ فرد ، فسوف تمثل الأسر المستفيدة من الاصلاح الزراعى ١٠٫٣ ٪ من سكان الريف المتهنين الفلاحة بالفعل .

والذى أود ان أخلص اليه هو أن ١٠٫٣ ٪ فقط من الفلاحين هم الذين استفادوا من الاصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية (٨) ، وبقى ٨٩٫٧ ٪ منهم لم يمسهم هذا القانون وفوائده لسبب بسيط وهو عدم وجود اراض اصلاح زراعى أو مساحات مصادرة داخل رمام كل قرية على مستوى الجمهورية . ذلك يصل بنا الى نتيجة مؤداها أن الريف المصرى ظل فى حاجة ماسة الى تنميته ، والنهوض به ؛ واحداث تغيير جذرى فى اساليب انتاجه وعلاقاته وانماط سلوكه ، ومستويات معيشته بما يتناسب مع الحياة الكريمة المتحضرة فى نهاية القرن العشرين . وليس ذلك من نافلة القول لأنه من غير المتصور ان يلف الفقر رقبة الريف المصرى حتى الآن — علما بأننا لا نقلل من المشروعات والخدمات وخاصة فى مجالات التعليم والصحة التى بذلت للنهوض بالريف منذ ١٩٥٢ — ولكننا نعتقد أن التغيير المنشود فى ظل الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الطموح يتطلب عملا مكثفا ودءوبا واسلوبا ثوريا — وليس تقليديا — للتخلص من التركة المثقلة من الفقر والتخلف التى ورثها الريف عبر قرون غابرة ، ونظرة سريعة على الاحصاءات المتاحة عن توزيع الدخل فى مصر وبخاصة بين الريف والحضر تؤكد لنا أن الفلاح المصرى مازال عطاؤه بغير حدود لمصر ، على حين لا يحصل على نفس الدخل الذى يحصل عليه الفرد فى الحضر . فنجد أن متوسط دخل الفرد السنوى فى الحضر سنة ١٩٧٥ بلغ ١٥٤٫٣ جنيها بينما لم يتعد دخل المزارع فى الريف ٧٨٫٨ جنيها . ومن ناحية أخرى بلغ متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الحضر فى المدة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥ نحو ١٣ ٪ بينما لم يزد متوسط الزيادة السنوية لدخل الفرد فى الريف عن ٨٫٧ ٪ . ولا يخفى على علماء الاقتصاد فى مصر أن توزيع الدخل

القومى يميـــل دائما لصـــالح الحضر ، بالاضـــافة الى أن نفقات المعيشة والاسعار تزيد فى الريف عنها فى الحضر (٩) . وبالطبع فان ذلك يؤدى الى تدهور نسبى فى أوضاع الريف المصرى ويتعارض كذلك مـــع جوهر فلسفة العدالة الاجتماعية بل ويناهض اعتبارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالقضية ستصبح فى ضـــوء ما تقدم ليست قضية التنمية فى الريف وانمـــا ستصبح مجرد القضاء على الفقر خشية الهبوط تحت خط هـــذا المنـــر Poverty line . اما مســـالة الانطلاق لآفاق التنميـــة فالخوف أن تظـــل مجرد امـــل عريض أو شعار براق بعيد المنال . وبالقطع فان تغيير هـــذا الوضع واحداث تنمية حقيقية فى الريف المصرى يتطلب منا جميعا الكثير من العطاء لرد بعض الجميـــل للريف الـــذى ينهل منه كل مواطن على أرض مصرنا العظيمة .

ونعتقد أنه لا يختلف اثنان على أن هذا التغيير المطلوب والذى يتحتم أن يقوم على ركائز علمية وتخطيطية دقيقة ، لا يبدأ من فراغ وانمـــا يحتاج الى سلسلة منظمة ومتنوعة من الدراسات والبحوث الامبيريقية الاصيلـــة لكافة جوانب ومختلف مشكلات الريف المصرى .

(٣)

وما دمنا قد تطرقنا لهذا الأمر فيجدر بنا الاشـــارة الى اهم ملامـــح واتجاهات الدراسات المتاحة عن الريف فى مصر حتى الآن ، ومدى ملاءمتها لخدمة التنمية ومتطلبات التخطيط لها . وعموما فان الريف المصرى بمختلف جوانبه وقضاياه قد أفلح فى جـــذب اهتمام كثير من الباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث على وجه الخصوص منذ ثورة ١٩٥٢ . وما زال منحنى هـــذا الاهتمام فى تصاعد مستمر . وقـــد أثمر ذلك حصيلة لا بأس بهـــا من حيث الكم ،غير أنها من ناحية الكيف قد نهجت معظمها نهجا أكاديميا يسعى لاختبار فروض نظرية غربية أو يستهدف وصف ظواهر تجزيئية ، أو يجرى وراء المعرفة المبتسرة لتأثير بعض المتغيرات المادية على حســـاب التحيل المتعمق والمتكامل لواقع الريف المصرى (١٠) .

فى مقابل ذلك حاولت طائفة محدودة من هذه الدراسات والبحـــوث الكشف عن حالة التصدع الشاملة التى لحقت بالبناء الاجتماعى للقريـــة المصرية عبر تاريخها الضارب فى القدم ، أو تشخيص المشكلات الاقتصادية

والطبقية والثقافية التى تكبل حركة السواد الاعظم من الريفيين ، أو نحت نحوا تحليليا موضوعيا لتحديد مشكلات الوضـــع الراهن ، والدعوة الى ضرورة البحث عن مخرج عاجل من قبضته (١١) .

تلك هى أهـــم خصائص الدراســـات المتاحـــة بشقيها الامبيريقى والنظرى عن الريف المصرى — وان كان هذا ليس تقويما شاملا لها ، لاننا سنفرد لذلك دراسة تقويمية نقدية فيما بعد . وقد يقال ردا على ذلك أن هذه الخصائص نتاجا أو رد فعـــل طبيعى لذلك القصور الشديد فى المعرفة ر الدراسات العلمية عن الريف المصرى عبر قرون طويلة الا من صفحات محدودة فى كتب التاريخ . وبعض المعلومات الاثنوجرافية وان كانت معظمها لرحالة أو بحـــاث أجانب كعلمـــاء الحملة الفرنســـية ، أو المستشرقين كادوار لين والاب عيروط وجاك بيرك .

واذا سلمنا بصحة هذا الرد فى البداية فلا يصح أن نوافق على قبوله حتى الآن لتبـــرير مســـيرة الدراســـات والبحـــوث السوسيولوجية ، والأنثروبولوجية عن القرية المصرية بهـــذه الكيفية دون تغيير فى الهـــدف والأسلوب . ان الوضـــع الحالى لهذه الدراسات يجب أن ينطلق فى اتجاه التنمية والنهوض بالريف المصرى بمعنى تحديد مسارات التغيير الشامل الذى نصبو اليه ونسعى لتحقيقه ، والبحث عن النموذج المستهدف ، والعمل على صياغة معالمـــه وابراز تفاصيله ، والمساعـــدة فى رسم استراتيجية تحقيقه . وفى اعتقادنا أن الدراسات والبحوث المتاحة عن القرية المصرية لو تم حصرها ، وتصنيفها ، وتحليلها بأسلوب علمى منظم لامكننا التعرف على كثير من جوانب البناء الاجتماعى والاقتصادى للقرية المصرية فى وضعها الراهن ، وبالتالى تبدأ الخطوة الأولى فى سبيل تنمية القرية وهى معرفـــة ، وفهم وتشخيص الوضـــع الحالى بكل ابعاده كما نوهنا من قبل ، وان كـــان كل ذلك لن يكون بديلا عن معرفة موضوعية ودقيقة لوضـــع الريف المصرى الآن فى ظل كافة التغييرات التى لحقت به .

وقصارى القول أن الجامعات ، ومراكز البحوث العلمية ، ومختلف الهيئات والمؤسسات وفى طليعتها أبناء الريف المخلصين (الذين ينتمون اليه بالانخراط اليومى فى مشـــكلاته وتضاياه سعيا وراء تنميته والنهوض به) مطالبون جميعا أكثر من أى وقت مضى باتجاز طائفة مـــن المهام المحددة :

أولهـا تكوين صورة عامة مفصلة عن وضع الريف المصرى الآن من كافة الجوانب وذلك بتحليل الدراسات الموجودة بالفعل واجراء دراسات وبحوث جديدة موجهة لهذا الغرض . **وثانى** هذه المهام هو استنباط ذلك النموذج المناسب للريف المصرى فى المستقبل العاجل والآجل مستفيدين بالخبرات العلميـــة ، والتقنية ، والثقافية ، والتراث الهائـــل على المستويين المحلى والعالمى ونحن على بعد خطى من أعتاب القرن الواحد والعشرين . **وثالثا** تحديد الأساليب وتعيين الطرق والوسائل التى تتلاءم مـــع ذلك النموذج وكل احتمالاته ومختلف متغيراته . **ورابعا** الالتزام بما نتفق عليه ـــ بعـــد أخذ كل الاعتبارات فى الحسبان من البداية ـــ ولا يعنى ذلك الجمود أو عدم المرونة وانما ما أقصده هـــو البعد عن ربط المشروعات الاستراتيجية كتنمية الريف وتطويره بمسئولين أو أشخاص أو سياسات معينة مما يؤدى الى تعثر ، وتوقف تنفيذها كما يحدث فى كثير من القطاعات والمجالات .

obeikandl.com

المبحث الثانى

مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر

(٤)

لا يستطيع مكابر الزعم بأن تجارب وبرامج ومشروعات التنمية الريفية فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن ، قد باءت بالفشل . لان واقع الريف المصرى فى نهاية السبعينات وبعد اكثر من ربع قرن يشهد بأن هناك تحولات كبيرة ، وتغييرات بعيدة المدى قد حدثت فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التقليدى الذى سيطر على القرية المصرية عبر تاريخ طويل — يمتد أكثر من اربعين قرنا منذ الفراعنة ، ومرورا بالفرس ، واليونان ، والرومان ، والعرب ، الاتراك وانتهاء بأسرة محمد على — ملىء بالغزوات والحروب والاحداث .

نقول أن الريف المصرى شهد فى تلك الفترة الوجيزة منذ ثورة ١٩٥٢ مشروعات متنوعة للنهوض به ، وتحسين ظرفه ورفع مستويات معيشته وتغيير اساليب سلوكه . منها مشرعات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتعاونية والثقافية ، ومشروعات المياه النقية والكهرباء والمجتمعات الجديدة ، مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى والائتمان الزراعى وغيرها من المشروعات والبرامج والخدمات .

بيد ان الموضوعية التى تحكم رؤيتنا لحصاد تلك المحاولات التى بذلت وماتزال ، تقتضى وضع أيدينا على السلبيات التى جابهت مسيرة التنمية الريفية فى التجربة المصرية ، انطلاقا من الرغبة الاكيدة فى التصدى لهذه السلبيات ومحاولة التخلص منها لكى نحقق للريف نهضته المنشودة .

وفى اعتقادنا ان هناك عاملين أساسيين هما المسئولان — اكثر من غيرهما — عن هذه لسلبيات **أولهما** ذلك الميراث المتراكم من الاستغلال ، والتخلف ، والاستنزاف للريف وبالتالى اصبح فى حاجة الى مرحلة تهيؤ نشطة قبل دفعه لكى يعبر هذا التخلف الذى توحد معه بحكم ملابسات تاريخية . **وثانى** هذه العوامل تلك الاندفاعة الوطنية من جانب حكومات

الثورة وصفوة المثقفين معا نحو تخليص الريف من ذلك التخلف ، وتعويضه عما فاته فى أقصر مدة مستطاعة وبكل السبل وبكل حسن النية أيضا .

ومن ثم كان طبيعيا أيضا أن تتصارع وتتفاعل فروع هذين العاملين بما يحوياه من تناقضات وأن يصاحب المنجزات الكبيرة التى تحققت للريف بعض المشكلات والسلبيات التى لا يستهان بها . والتى بسببها مازالت كثير من مظاهر التخلف قائمة فى الريف المصرى .

وبالطبع فلسنا هنا بصدد تقويم لمشروعات وبرامج التنمية الريفية منذ ثورة ١٩٥٢ حتى الآن — لأن ذلك خارجا عن نطاق هذه الدراسة — ولكننا نحاول ابراز أهم السلبيات القائمة املا فى فتح الطريق نحو علاجها كما نوهنا . ولذلك فسوف نختار مثالين من الخدمات التى حظى بها الريف وهما التعليم والصحة نظرا لكونهما أكثر الخدمات الملموسة والمرتبطة بالحياة اليومية للريفيين فضلا عن المتاح من المعلومات والاحصاءات عن كل منها — رغم تحفظنا المبدئى على هذه الاحصاءات بصورتها المجردة .

فكثيرا ما يقال أن الاحصاءات او الارقام سلاح ذو حدين ، بمعنى انها قد تبرز — عند عرضها من منظور واحد — صورة وردية ومشجعة لقضية معينة ، ولكن عند التحليل الموضوعى والواعى لهذه الاحصاءات من زوايا مختلفه وفى ضوء متغيرات محددة يتضح أن هذه الاحصاءات لا تتسق مع ظروف الواقع ولا تتناسب مع بقية العناصر والأطر التى تدور فى نطاقها .

فعندما يقال على سبيل المثال أن احصاءات عام ١٩٧٧ تشير الى أنه يوجد فى مصر ١٠٫٢٤٦ مدرسة ابتدائية تتكون من ٩٩٫٤٧١ فصلا وتضم ٤٫١٢٠٫٩٣٦ تلميذا وتلميذة ، فان هذه الأرقام الثلاثة فى حد ذاتها تعكس تقدما ملموسا فى الزيادة المطلقة عند مقارنتها بأى من السنوات السابقة ، ولتكن سنة ١٩٥٢ هى سنة الأساس حيث كان هناك ٣٩٫٩٠٥ فصلا فقط وكانت تضم فى ذلك الوقت ١٫٥٤٠٫٢٠٢ تلميذا وتلميذة . لكن الوقوف عند هذا الحد يعد تزييفا للواقع حيث أن احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة التربية والتعليم تقول بأن عدد سكان مصر من سن ٦ سنوات الى أقل من ١٢ سنة (وهو سن المرحلة الابتدائية) سنة ١٩٧٧ يقدر بحوالى ٦٫٢٨٦٫٠٠٠ تلميذا وتلميذة ، وأن المقيدين منهم فى

المرحلة الابتدائية فى نفس العـــام نحـــو ٤ر٢١١ر٠٠٠ تلميـــذا وتلميذة (بنسبة ٦٧ ٪ فقط) . وبعبارة اخرى فان من هم خارج العملية التعليمية فى هذه المرحلة « الالزامية » يقدرون بـــ ٢ر٠٧٥ر٠٠٠ طفلا وطفلة (نسبة ٣٣ ٪ اى الثلث بالضبط) وهم عدد كبير لأنه يمثل منبعا خصبا من منابـــع الامية فى مصر (١٢) .

وينسحب نفس الشيء على الخدمات الصحية فلقد كان عدد الوحدات الصحية فى الريف سنة ١٩٦٦ هـــو ١٥٢٥ مجموعة ووحـــدة صحية (١٣) ، تضم ٨٠٠١ سرير . ووصل هـــذا العدد فى الريف سنة ١٩٧٦ الى ٢٢٣٧ مجموعة ووحدة صحية تضم ٨٣١٨ سرير . وواضح من الزيادة الطفيفة فى عدد « الأسرة » أن الوحدات الصحية الريفية التى لا يوجد بها قسم داخلى (أسره) تمثل نحـــو ٩٥ ٪ من الوحدات التى انشئت خلال تلك الفـــترة وهى عشر سنوات ، ويتضح من ناحية اخرى أن عـــدد الوحدات منسوبا الى عدد السكان قد تغير تغيرا ايجابيا بمعنى انه بعد أن كان هناك سنة ١٩٦٦ وحدة او مجموعة صحية لكل ١١٦٠١ نسمة (سكان الريف كانوا فى ذلك الوقت ١٧ر٦٩١ر٣٥٦ نسمة) ، اصبح سنة ١٩٧٦ هناك وحـــدة او مجموعة صحية لكل ٩١٩١ نسمـــة .

لكن الأهم من ذلك هو « الأسرة » لانها المعدل الدولى المتفق عليـــه لقياس مدى اتاحة الخدمات الصحية للسكان ، والمفارقة هنا هى أن عدد الاسرة فى تلك الفترة قـــد انخفض سنة ١٩٧٦ عنه منذ عشر سنوات فبعد أن كان هناك سرير لكل ٢٢١١ نسمة من سكان الريف ، اصبح سنة ١٩٧٦ هناك سرير لكل ٢٤٧١ نسمة من سكان الريف المصرى .

وبالرغم من هذه المفارقات نعود ونقول أن المحك الأساسى هو الكيف وليس الكم بعبارة اخرى فان المعيار هو مـــدى فاعلية وكفاءة هذه الوحدات والمجموعات الصحية الريفية المنتشرة جغرافيا على خريطة الجمهورية ، وكلنا يعلم أن مرضـــا كالبلهارسيا مازال منتشرا فى الريف ويفتك بصحـــة ملايين الفلاحين البسطاء ويكلف خزانة الدولة مايربو على ٣٠٠ مليـــون جنيه سنويا (١٤) . تلك هى التكلفة النقدية لكن الاخطر هى التكلفة الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع فى الصحـــة والانتاج . ناهيك عن بقية الأمراض المتوطنة الأخرى التى تنتشر فى الريف المصرى رغم وجود هذا العدد مـــن المجموعات والوحدات الصحية الريفية !

(٥)

تلك خلفية تقودنا الى تحليل الخصائص التى يتسم بها الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر خلال ربع القرن المنصرم منذ ثورة ١٩٥٢ ، والسؤال الذى نطرحه هنا هو : هل تعتبر مشروعات وبرامج الخدمات المتنوعة التى انشئت فى كثير من القرى ــ منذ قيام الثورة محاولات تنموية جذرية أم اتجاهات اصلاحية ؟ والفرق بينهما على المستويين النظرى والتطبيقى فرق كبير لأن التنمية فى جوهرها تستهدف تغييرا حقيقيا فى العلاقات البنائية والوظيفية التقليدية ونقل المجتمع الى مرحلة متطورة ومتقدمة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قياسا على المرحلة السابقة . وواضح أن الهدف الاستراتيجى هو تغيير جذرى للوضع المتخلف فى القرية المصرية . على حين أن المحاولات الاصلاحية لا يخفى ان هدفها تحسين الظروف القائمة بقدر المستطاع فى ضوء السياسات والأوضاع والامكانيات المتاحة . وسنأضرب مثالا يوضح ما أقول فبالنسبة للناحية الأولى نجد أن السيد رئيس الجمهورية عندما اتخذ قرارا باعادة بناء قريته ميت ابو الكوم من جديد بالكامل على أسس تخطيطية علمية تراعى كافة النواحى الثقافية والصحية والاقتصادية وستفيد بأحدث الوسائل والاساليب العلمية والتى بدأ بالفعل فى تنفيذها مع نهاية عام ١٩٧٨ (١٥) . فان هذا النموذج يمثل التغيير الثورى أو الجذرى المقصود .

والذى قدمه الرئيس انور السادات فى برنامج العمل الوطنى فى يوليو ١٩٧١ ونصه : « ان حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هى القرية الحديثة .. ان هذه المهام كما أتصورها أساسا : اعادة بناء قرى الجمهورية خلال عشرين سنة بحيث يصبح لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالماء النقى والكهرباء وبحيث يكون لكل مجموعة من القرى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توفرها فى كل قرية على حده كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ، ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا . ان تكاليف هذا الشروع الثورى الضخم تبلغ حوالى الف مليون جنيه على اساس بناء أربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى عشرين مليون . ان القرية المصرية الجديدة يجب أن تخطط تخطيطا علميا حديثا .. » .

فاذا كان هـذا هو تصور برنامج العمل الوطنى للأسلوب الثورى أو التغيير الجـذرى للقريـة المصرية . فلاشك ان مختلف محاولات انشـاء الخدمات كالوحدة الصحية أو المدرسة أو مركز الشباب أو حتى الوحدة المجمعة أو مشروعات الصناعات الحرفية أو ادخال بعض الآت الزراعية وغيرهـا تعتبر محاولات اصلاحية .

وقد يعترض البعض بحجة أن الاسلوب الأول أسلوب من المستحيل تطبيقه على جميع قرى الجمهورية فى ضـوء امكانياتنا المتاحـة فى الوقت الحاضر . وللانصاف فان هذا الاعتراض فيه كثير من الوجاهة لأنه بالفعل يصعب احداث تغيير جـذرى فى مرة واحدة ليس فى « ٤٠٤٠ » قرية فقط ـ كما هـو شائع خطأ ـ وانما ايضا فى سبعة أضعاف هذا العدد مـن الكفور والعزب والنجوع البالغ عددها على مستوى الجمهورية « ٢٨٣٨١ » بمعنى أن المطلوب هـو اعادة بناء « ٣٢٤٢١ » قرية وتوابعها (١٦) . وربما كان ذلك هـو ما دفع المسئولين عند بداية تجربة « اعادة بناء القريـة المصرية » فى مطلع السبعينات الى تغيير هـذا الشعار الى « تنمية القرية المصرية » حتى لا يوقعهم ذلك دائما فى مشكلات منهجية وتنفيذية (١٧) .

لكننا فى الوقت ذاته نعترض على الاسلوب الاصلاحى بوضعه الحالى لأنه لا ينبع من تصور واضح واستراتيجى لتنمية الريف المصرى على المدى الطويل ، والمتفحص لسلسلة الخدمات والمشروعات التى نالها الريف منذ ١٩٥٢ حتى الآن ـ بالرغم من التركيز على أهميتها فى جميع مواثيق الثورة بدءا بميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ ، وبيان ٣٠ مارس ، وبرنامج العمـل الوطنى ، وانتهاء بورقة اكتوبر فى ١٩٧٤ ـ يدرك تذبذبها صعودا وهبوطا أو ركودا ، وتجاذب الوزارات والادارات المختلفة لاختصاصاتها . وكل ذلك بالطبع قـد اثر تأثيرا سلبيا على كفاءة ومسـيرة هـذه الخدمات وتلك المشروعات بالريف المصرى .

* * *

(٦)

ومادمنا نحاول تشخيص سلبيات الوضـع الراهن للتنمية الريفية فى مصر بشكل موضوعى ، معتمدين على معطيات واقعية افرزتها التجربـة بكل مالها وما عليها على مدى ربع قرن خلى ، فاننا نحاول فيما يلى حصر

اهم هذه السلبيات — من وجهة نظرنا — املا فى التغلب عليها واخذها فى الحسبان ونحن نصوغ مستقبل الريف المصرى ونحدد خطواته وادواته :

١ — **الافتقار الى استراتيجية واضحة للتنمية الريفية :** وتلك قضية اختلف حولها المفكرون والبحاث الذين تناولوا قضايا التخطيط والتنمية بعامة والتنمية الريفية على وجه الخصوص فى بلدان العالم الثالث ، نظرا لانشغال هذه البلدان عشية استقلالها بقضايا سياسية قومية كمحاربة الاستعمار وتكوين جيوش وطنية وتأسيس صناعات حيوية وغير ذلك من القضايا التى شكلت الخطوط الرئيسية لأيديولوجيات التنمية عندها . وبالطبع فقد نحى التفكير فى استراتيجية منفصلة للتنمية الريفية جانبا ولو مؤقتا فى غمرة مرحلة التحول التى تبعت الاستقلال بما انطوت عليه من متغيرات محلية ودولية . وقد نتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتنمية الريفية فى معظم هذه البلدان بالرغم من قيمتها الحيوية فى توجيه خطوات التنمية (١٨) . ولم تشذ مصر كثيرا عما سبق فى بداية الثورة ولكنها بدأت فى توجيه الاهتمام بالريف بعد قوانين الاصلاح الزراعى كما اشرنا سلفا وبدأت حكومة الثورة فى انشاء مشروع الوحدات المجمعة فى ابريل ١٩٥٤ ولقد كان المستهدف انشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة على مستوى الجمهورية . ولكن الذى تم انشاؤه حتى الآن هو ٣٣٠ وحدة مجمعة فقط وتوقف المشروع حتى وقتنا هذا . وقد اخذ على ما نفذ من هذا المشروع المغالاة فى مبانيه ومنشآته بشكل لا يتكافأ مع الامكانيات المادية المتاحة من جانب ويعرقل عمليات التنمية الريفية ويبتعد عن اهدافها الحقيقية من جانب آخر . وهناك كثير من المآخذ على مشروع الوحدات المجمعة لا يتسع هنا المجال لعرضها (١٩) .

٢ — **برامج التنمية الريفية وافدة دائما من اعلى :** ظلت برامج ومشروعات التنمية الريفية طوال المراحل السابقة تخطط وتصمم بشكل نمطى على المستوى المركزى دون مراعاة لاية اعتبارات ثقافية او بيئية نوعية ودون دراسات ميدانية للتعرف على تلك الفروق بين قرى الجمهورية . فتصميم المدرسة بالطوب الأحمر والمسلح الذى يبنى فى القاهرة هو نفس النموذج الذى يبنى بقرية فى اقاصى الصعيد وفى شمال البلاد . ونفس الوضع يحدث فى الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية دون تطوير او تعديل لهذه المنشآت لتتناسب مع الظروف المناخية على الأقل . زد على ذلك ان

الريفيين لا يشعرون تجاه هـذه الخدمات بأنها جـزء منهم يجب تدعيمها والمحافظة عليها لغياب مشاركتهم فى اختيارها والتخطيط لها وتنفيذهـا . وهذه قضية على جانب كبير مـن الاهمية . وتجربة الوحـدات مازالت ماثلة أمامنا .

ولا يخفى على أحد من المهتمين بالأرض الزراعية فى مصر ان العوامل الرئيسية التى تسببت فى ضياع مساحات كبيرة من هذه الأراضى هو اختيار موقـع Location هذه الخدمات ـ سـواء الوحدات المجمعة الصحية او الجمعيات الزراعية او الوحدات الاجتماعية ـ خارج كردون القريـة القديم مما دفع بالسكان ، وخاصة الطبقة الوسطى فى القرية ، الى الاسراع ببناء منازل جديدة حول هذه الخدمات لمـا ينالها من تعبيد طريق أو دخول مياه أو كهرباء لها قبل بقية نواحى القرية . علما بان هناك كثير من القـرى يتاح بوسطها أو فى جانب منها اماكن بور كبركة قديمة ، أو مقابر مهدمة ، أو أرض وقف كان يمكن الاستفادة المزدوجة بها لصالح الخدمات والسكان معـا . لكن النظرة قصيرة المـدى وعـدم تقدير خطورة ضياع الأرض الزراعية تحت زحف المبانى الجديدة حول هذه الخدمات وزيادة تخلف الكتلة السكنية الاصلية .. كل ذلك اتسمت به غالبيـة برامج التنمية الريفية(٢٠).

٣ ـ **نماذج التنمية الريفية يغلب عليها طابع النقل والتقليد :** التنمية الريفية هى جزء من التنمية القومية . وقد كانت عقدة البلاد المتخلفة عشية استقلالها محاكاة الغرب وتقليد نماذجه واقتفاء اثره فى المشروعات والبرامج التى تناسب عادة ظروف وخواص هـذه الدول الغربية المتقدمة . وقـد ساعد على ذلك أن صفوة المثقفين فى البلاد المتخلفة تلقوا تعليمهم وتشكلت افكارهم ـ سواء فى الداخل أو الخارج ـ فى ظل نظريات وثقافات غربية فكانوا نتاجا امينا لهـذا التكـوين .

ومن هنا كان تخطيطهم لمشروعات التنمية الريفية ينبع دائما مـن رغبتهم الأكيدة فى محاكاة النماذج الغربية ، ولذلك كان كثير منهم يجاهـر بضرورة خلق قرى مصرية كالقرى السويسرية وريف مصر كالريف الانجليزى. كأن كل ما هـو وطنى بالضرورة متخلف يجب استبداله بنموذج غربى (٢١)، وهذه قضية على جانب كبير من الخطورة اذا تركت تحـكم مفاهيم وأفكار بعض المسئولين عن التنمية الريفية فى مصر وبخاصة فى القـرى ذاتهـا

لأنها تعمل على توجيه الموارد والطاقات فى غير طريقها السليم (٢٢) .

٤ ـ **اسقاط العوامل الاجتماعية والثقافية من الحسبان :** وهذا خطأ آخر وقع فيه المخططون للتنمية الريفية فى مصر وغاب عن تفكيرهم الاهمية البالغة للعوامل الثقافية Cultural factors فى التنمية من قيم وتقاليد ومعايير وأنماط سلوك وتراث كامل يحترم بل ويقدس فى أحايين كثيرة . ومن ثم يصبح تقدير وزنه فى التنمية الريفية ووضعه فى الاعتبار من بديهيات التعامل مع الريف بشكل أو بآخر . ويجب التفرقة بين أفضال اهمية هذه العوامل عند تشييد مصانع للصلب أو السيارات أو الاسمدة على المستوى القومى وبين فاعلية وتأثير تلك العوامل الثقافية عند انشاء وحدة صحية أو مدرسة أولية أو دار حضانة أو مركز صناعات أو حرف بالقرية (٢٣) .

وبعبارة أخرى فان العوامل الاجتماعية والثقافية هى مفتاح النجاح للتنمية القومية بوجه عام وللتنمية المحلية الريفية على وجه الخصوص . وقد اعترف بذلك صفوة من المنظرين والخبراء العالميين البارزين فى مجال التنمية وفى مقدمتهم بينجامين هيجنز B. Higgins وجونار ميردال B. Myrdal وجان تنبرجن J. Tinbergen وتشاراس كيندلبرجر C. Kindleberger

والأمر المحير حقا هو اننا كثيرا ما نقع فى نفس الخطأ ونكرره وكأننا لا نتعلم دروسا من تجاربنا . ومثال ذلك تصميم المنازل الريفية للفلاحين فى القرى النموذجية بمديرية التحرير ، ومنازل النوبيين المهجرين بمنطقة كوم أمبو بمحافظة اسوان وكلها لم تراع الخصائص الاجتماعية والسمات الثقافية المميزة للسكان الجدد(٢٥) . ويجب الا يتطرق الى الاذهان ان طمس هذه السمات الثقافية النوعية على امتداد الريف المصرى ستؤدى الى تنمية ، بل على العكس ستعرقل هذه التنمية .

ونحن لا ننكر ان هناك بعض القيم وانماط السلوك والتقاليد التى لا تتمشى مع التنمية ومتطلباتها لكننا يجب أن نتعامل معها بحرص ونبرز سلبياتها بالتجربة وندعم فى الوقت ذاته ما يقابلها من قيم وأنماط سلوك وتقاليد ايجابية كروح التعاون والجماعية فى العمل وروح العائلة وغير ذلك كثير . ان بدايات كثير من مشروعات التنمية الريفية بدأت دائما بدون جذور تربطها بتلك العوامل الثقافية وذلك أمر يجب الانتباه اليه فى

المشروعات المستقبلة وبخاصة مع الانتشار الكثيف والمتنوع لأساليب الاتصال الجمعية (المسموعة والمقروءة والمرئية) ، وزيادتها لوعى جماهير الفلاحين من جانب ورفع مستويات طموحهم من جانب آخر . وهنا تبرز مسألة المشاركة الاجتماعية التى يجب أن يتغير مفهومها . فقد اثبتت التجربة أنها تتم بشكل صورى ومن خلال مجموعة محترفة داخل كل قرية تتلون بتغير المواقف السياسية والاجتماعية فى الريف ؛ وبالتالى أصبحت المشاركة لا تعبر عن جوهرها الحقيقى ولا تعكس رأى أو مطالب أو أولويات القاعدة العريضة من الفلاحين البسطاء وانما تعبر عن رغبات وأطماع هذه الفئة الانتهازية داخل القرى .

٥ ــ **التناول الجزئى للمشكلات واهمال الخبرات السابقة :** فعلى الرغم من الترابط والتداخل والاعتماد المتبادل بين نظم وظواهر المجتمع الريفى بشكل ملموس ، فان محاولات التنمية لم تحاول النظر الى هذا البناء الاجتماعى المعقد بشىء من الاهتمام . وقد نتج ذلك بالطبع من ندرة الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية الميدانية المرتبطة مباشرة بالتنمية وبرامجها ومشروعاتها هذا من جانب . ومن الجانب الآخر هناك عدم اقتناع من القائمين على هذه المشروعات والخدمات الريفية بالتعاون والتنسيق بين أجهزتهم داخل نطاق القرية الواحدة أما بسبب خلافاتهم ــ والتى كثيرا ما تكون شخصية ــ أو بسبب قصور فى التشريعات والقوانين التى تحكم عمل كل خدمة على حدة .

ولعل الوحدات المجمعة كانت مبنية اساسا على هذا التصور المتكامل ، غير ان التجربة وتفاعلاتها اثبتت أن مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والزراعية لم يكن من رابط بينها غير التجاور المكانى داخل منشآت الوحدة المجمعة . وقد ساعد على ذلك تبعية كل خدمة من تلك الخدمات لوزارتها مباشرة ماليا ووظيفيا فتضاربت الاختصاصات وتمارضت الصلاحيات . وادى كل ذلك الى هبوط كفاءة هذه الخدمات بدرجة كبيرة .

كما ان المسئولين وخبراء التنمية الريفية فى مصر لم يهتموا بتقويم مشروعات التنمية أولا بأول للكشف عن أوجه القصور والمشكلات التى تقابلها ومحاولة علاجها ؛ ولم تكن هناك جدية فى اجراء ذلك التقويم

والاستفادة بنتائجه فى تعديل أو تغيير بعض أساليب العمل التقليدية . ان روح التجديد والتطوير فى ضـــوء ما يستجد من متغيرات وعوامل يجب أن تميز مسيرة التنمية الريفية فى المستقبل .

ومن ثم فان التناول الجزئى لمشكلات الريف المصرى لن يساعد على حلها بالشكل المنشود ، لمـــا بين المشكلات من تداخل وتشابك وعليه فان التناول المتكامل لها هـــو الأســـلوب المناسب لعلاجها وتلاشى ظهورهـــ فيمـــا بعـــد .

٦ ـ **التفتت المساحى والتجزؤ الحيـــازى فى الأرض الزراعية :**
بالرغم من كثرة الحديث فى السنوات الأخيرة عن ميكنة الزراعة المصريـــة وادخال الاساليب الحديثة ولاستفادة مـــن منجزات التكنولوجيا العالمية فى مجـــال الزراعة عموما ، فان تحقيق هذا الأمل يصطـــدم دائما بمشكلات التفتت التى تتسم بها الأرض الزراعية فى مصر . ويعنى ذلك غلبة الملكيات القزمية وضآلة حجمها وبالتالى انخفاض انتاجيتها وتعذر استخدام الأدوات الزراعية الحديثة على نطاق واسع واقتصادى فيها .

وتشير الاحصاءات المتاحـــة الى حقائق مثيرة حـــول تفتت الملكيات الزراعية فى مصر . ويبين الجدول التالى (٢٦) ذلك ، حيث نجد طبقا لبيانات ١٩٦١ ان ١ر٩٤ ٪ من ملاك الجمهورية يمتلكون مزارع تتراوح بين بضعة قراريط واقل من خمسة افدنة وتبلغ نسبة أراضيهم ١ر٥٢ ٪ من اجمالى مساحة الأرض الزراعية على مستوى الجمهورية .

« جدول رقم (١) يوضح توزيع الملكية الزراعية ويبين حجم الملكيات الصغيرة على خريطة الملكية فى مصر »

حجم الملكية بالفدان	عدد الملاك	النسبة لاجمالى ملاك الجمهورية	المساحة بالفدان	النسبة لاجمالى مساحة الأرض الزراعية
اقل من فدان	٥٩٤٠٠٠	٪ ٣٨ر٧	٣٢٢٠٠٠	٪ ٥ر٩
١ — ٢ فدان	٣١٨٠٠٠	٪ ٢٠ر٧	٤١٩٠٠٠	٪ ٧ر٧
٢ — ٥ فدان	٢٠٠٧٠٠٠	٪ ٣٤ر٧	٢٤٣١٠٠٠	٪ ٣٨ر٥
٥ — ١٠ فدان	٨٠٠٠٠	٪ ٢ر٦	٥٢٦٠٠٠	٪ ٨ر٦

obeikandl.com

أما فيما يتعلق بتجزؤ الحيازات الزراعية فقد أظهرت نتائج التعداد الزراعى سنة ١٩٦١ أن عدد الحيازات التى تقل عن فدان واحد بلغت ٤٣٤٠٠٠ حيازة بنسبة ٤ر٢٦ ٪ من جملة عدد الحيازات على مستوى الجمهورية . وبلغ عدد الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة بوجه عام ١٣٨١٠٠٠ حيازة بنسبة ١ر٨٤ ٪ من جملة عدد حيازات الجمهورية . وهناك ثلاثة أنواع من الحيازات **الأولى** : حيازات مملوكة تبلغ ٦٢٢٠٠٠ حيازة بنسبة ٣٨ ٪ من جملة حيازات الجمهورية وتبلغ مساحتها ٢٦٧٨٠٠٠ فدان بنسبة ٢ر٤٣ ٪ من مساحة الأرض الزراعية . **والثانية** : حيازات مؤجرة وتبلغ ٥٢٤٠٠٠ حيازة بنسبة ٩ر٣١ من جملة الحيازات ، وتبلغ مساحتها ١٢١١٠٠٠ فدان بنسبة ٥ر١٩ ٪ من مساحة الأرض الزراعية **والنوع الثالث** : هو حيازات مشتركة (مملوكة ومؤجرة) تبلغ ٤٩٦٠٠٠ بنسبة ١ر٣٠ ٪ من جملة الحيازات ، وتبلغ مساحتها ٢٣٠٦٠٠٠ فدان بنسبة ٣ر٣٧ ٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية فى مصر (٢٧) .

ولا يتوقف تجزؤ الحيازات الزراعية عند هذا الحد بل أن ظاهرة التناثر Scattering بمعنى تشتت قطع الأرض التى تضمها الحيازة الواحدة ظاهرة شائعة فى الريف المصرى ، وهى الأخرى تؤدى الى ضياع جهد المزارع وتبدد طاقته وتكلفه كثيرا وتخفض أيضا من الانتاجية ولذلك يصبح حجم الانتاج لا يتناسب مع حجم الملكية . ويبين الجدول التالى جانبا من هذه الصورة المختلفة لتناثر قطع الأرض التى تضمها الحيازة الواحدة . ويكفى معرفة أن الحيازات التى تتراوح بين ثلاث وتسع قطع من الأرض تمثل ٢ر٥٢ ٪ من مساحة الأرض الزراعية بالجمهورية لاستجلاء خطورة التشتت أو التناثر الحيازى وكذلك تفتت الملكية على كفاءة الانتاج الزراعى الذى يمثل عصب حياة الريف . وبالرغم من القدم النسبى لهذه البيانات المشار اليها والتى أتيحت لنا ، فان الاحصاءات الحديثة سوف تعطى أكثر تفتتا وتشتتا من السابقة بسبب طبيعة البناء الاجتماعى وبخاصة النسق القرابى وقواعد الميراث وغير ذلك من العوامل الاجتماعية التقليدية التى تزيد هذا التفتت فى الملكية وذلك التشتت فى الحيازة بالريف المصرى .

جدول رقم (٢) يوضح مساحة وعدد الحيازات مقسما تبعا لعدد القطع فى كل حيازة على مستوى الجمهورية وفقا للتعداد الزراعى لسنة ١٩٦١ (٢٨) .

عدد قطع الأرض بالحيازات	مساحة الحيازات	النسبة	عدد الحيازات	النسبة
حيازات تضم قطعة أرض واحدة	١١٣٠٠٠٠	١٨ر٣ ٪	٥٤٢٠٠٠	٣٣ر١ ٪
حيازات تضم قطعتين .	١١٦٣٠٠٠	١٨ر٧ ٪	٤٢٢٠٠٠	٢٥ر٧ ٪
حيازات تضم ثلاث قطع .	١١١٦٠٠٠	١٨ر١ ٪	٣١١٠٠٠	١٨ر٦ ٪
حيازات تضم من ٤ — ٩ قطع	٢١١٤٠٠٠	٣٤ر١ ٪	٣٤٢٠٠٠	٢٠ر٨ ٪
حيازات تضم ١٠ قطع فأكثر	٦٧٥٠٠٠	١٠ر٩ ٪	٢٥٠٠٠	١ر٥ ٪
الجملة	٦١٩٨٠٠٠	١٠٠	١٦٤٢٠٠٠	١٠٠

oberkandl.com

وعموما فان قراءة الاحصاءات المتاحة لا تحتاج لعناء كبير لادراك تلك العقبات الملموسة التى توقف بالفعل تحسين وزيادة وتنويع الانتاج باستخدام الأساليب والأدوات التكنولوجية الحديثه فى هذا المجال .

والأمر الايجابى الملفت هـو بداية استشعار المسئولين السياسيين والتنفيذيين لخطر مثل هذه المشكلات وغـيرها . ويحضرنى عنا تلخيص السيد وزير الزراعة لمشكلات الزراعة المصرية فى : « تعرض لتربة لكثير من المشكلات بسبب ارتفاع مستوى المـاء بالارض وانتشار حالات الملوحـة القلوية والاسراف فى الرى وسوء الصرف ؛ وصغر الحيازات . وبدائيـة الأساليب الانتاجية ، والفقر فى المحاصيل ومستلزمات الانتاج ، وغموض السياسة الزراعية وخاصة التركيب المحصولى والسياسة السعرية لهـا ، وعدم مسايرة الأجهزة الارشـادية للسياسة الزراعية ، وقوانين زراعية مهدرة » (٢٩) . ولسنا فى حاجة بعد ذلك للتذكير بالارتباط الجدلى بين علاج هذه المشكلات وبين تنمية ريفية حقيقية .

٧ ــ ضعف الأجهزة الادارية وقصور التشريعات المحلية : لابد مـن الاعتراف بأن المشكلات الادارية والتشريعية تمثل عنق الزجاجة لكثير مـن برامج التنمية الريفية . ولابد من الاعتراف أيضا بانتشار « الفساد الادارى » فى المؤسسات والأجهزة المختلفة بالقرية والذى يقصد به عموما استغلال الوظيفة العامة للصالح الشخصى . ويتخـذ ذلك صـورا متنوعة منها المحسوبية والوساطة والرشوة والاختلاس سواء كان ذلك بشكل شخصى مباشر أو من خلال بعض لتشكيلات غير الرسمية كالشلل والبلديات والاصدقاء وما شابه ذلك (٣٠) . ولدينا مثال واضح لذلك هو مشكلات وانحرافـات الجمعيات التعاونية الزراعية التى لا تنتهى (٣١) . صحيح أن هناك بعض الأجهزة وبعض الموظفين على مستوى عال من المسئولية والأمانة والمثابرة ، لكن مجموعة كبيرة ايضا تسوق كثيرا من التبريرات لأعمالها غير المسئولة التى تؤدى الى التقليل من كفاءة أجهزة القرية . ولقد ساعد على ذلك تنازع الاختصاصات وقصور التشريعات وتضارب القوانين التى تعمل فى ظلها هذه الاجهزة ، وتباين تبعيتها وتغير هذه التبعية وتذبذبها ، وتشهد مرة أخرى تجربة الوحدات المجمعة وأجهزتها على ذلك .

ولا نغالى اذا قلنا أن هذه الشريحة من الموظفين والمسئولين عن اغلب

أجهزة ومؤسسات الخدمات بالريف قد أصبحت تشكل قـوة ونفوذا مؤثرا وغالبا ما تميل نحو اغنياء وأعيان الريف لخدمة مصالحهم . وبالطبع فـان ذلك على حساب القاعدة العريضة من الفلاحين المعدمين والفقراء فى الريف المصرى .

٨ ــ **ضعف التنظيم السياسى والجماهيرى فى الريف** : لمسنا فى بداية هذه الدراسة أن تاريخ السلطة مع الفلاح المصرى تاريخ حافل بالاضـطهاد والقهر والاستغلال ، مما ترتب عليه الريبة وعدم الثقة فى ممثلى هذه السلطة والخوف من التعاون معهم . وقد توارث هذا الاتجاه السلبى جيلا بعد جيل ، وترسب هذا الشعور نحو كل من يوضع فى موقع المسئولية التى يتبعها نفوذ او سلطة . ولما كانت فى قمة وظائف وأدوار قيادات المجتمعات المحلية عموما التصدى للمشكلات والقضايا التى تهم مجتمعاتهم (٢٢)، فان القيادات الجديدة التى ظهرت على التوالى منذ بداية الثورة قد واجهت صعوبات جمـة فى تحريك الريفيين للمشاركة فى مشروعات وبرامج التنمية الريفية ، وان كانت المسئولية تقع على عاتق هذه القيادات أساسا .

ولاشك أن تعدد القيادات الرسمية الجديدة فى الريف (كناظر المدرسة والمشرف الزراعى والطبيب والاخصائى الاجتماعى ..) وتعدد القيادات السياسية (كالعمدة ورئيس المجلس القـروى ورئيس التنظيم السياسى القائم) ادى كل ذلك الى افتقاد جماهير الفلاحين الحماس اللازم للتفاعل مع تلك القيادات . وقد ساعد على ذلك التنافر الظاهر بين هؤلاء القـادة ، لأسباب شخصية وحساسيات ليست ذات قيمة .

وقد ادى أيضا ذلك التغيير المستمر فى التنظيم السياسى على المستويين القومى والمحلى ، ابتداء من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثـم الاتحـاد الاشتراكى ثم الأحزاب أخيرا ، الى الاحجام عن مشاركة كثير من الفلاحين فى العمل السياسى بالريف . وقد افرز ذلك فى كثير من القرى فئة أصبح كل اهتمامها الفوز فى المناصب السياسية بالقرية مهما تغير التنظيم السياسى. وقد افقدت ذلك كل تغيير مضمونه الحقيقى ، لأن هذه الفئة أصبحت تتربع على كثير من مواقع العمـل السياسى بالريف . ولا يجب أن ننسى مشـكلة الأمية وشيوعها فى الريف وتدعيمها لخوف الريفيين من المشاركة فى العمل السياسى وافساح المجال للسياسيين المحترفين فى القرية للقفز على كـل سلطة جديدة .

وقد أدى هذا الوضع الى أن أصبحت هناك وجوه تقليدية فى كل قرية تشترك فى اغلب التنظيمات والاجهزة التى تدخل فى نطاقها — برغم منع بعض التشريعات للجمع بين مناصب متعددة — فعضو الحزب السياسى هو نفسه عضو بمجلس ادارة الجمعية الزراعية ، وفى الوقت ذاته عضو فى الوحدة المحلية ، وعضو فى مجلس ادارة جمعية تنمية المجتمع . وهكذا تداخلت هذه العوامل واضعفت التنظيمات السياسية وأفرغتها من جوهرها الحقيقى الذى يستهدف اساسا خدمة جماهير الريف وقيادتها نحو دفع مشروعات وبرامج التنمية الريفية قدما الى الامام . ولا يقل عن ذلك خطورة عدم وجود ايديولوجية واضحة وسياسة محددة تحكم عمل هذه التنظيمات داخل القرية .

٩ — عدم الاهتمام بمروعات البنية الأساسية او الهيكلية Infra — sructure فى التنمية الريفية : وهذه ركيزة رئيسية — فى نظر الاقتصاديين وخبراء التنمية — من ركائز احداث تنمية حقيقية سواء قومية او اقليمية او محلية . ومن ثم فان تغذية الريف المصرى بشبكات الطرق المعبدة والكهرباء والمياه النقية ووسائل المواصلات الاساسية كنت يجب أن تكون المدخل المبدئى لتغييره وتطويره وتنميته ، لانه بالرغم من المحاولات المحمودة فى هذا الخصوص ، الا انه ما تزال كثير من القرى وتوابعها لم تتمتع بواحدة أو اكثر او بجميع هذه المرافق والمشروعات الأساسية .

وليس هناك اى خلاف حول الدور الذى يمكن أن تلعبه الطرق والمياه والكهرباء فى نقل القرية المصرية الى مرحلة اجتماعية واقتصادية متقدمة ، لأن رصف طريق بين القرية والمدينة سوف يؤدى الى تنشيط العلاقات الاقتصادية على الأقل بينهما ، والى تيسير الاستفادة بمختلف خدمات ومرافق المدينة اذا تعذر وجودها فى القرية ، ودخول الكهرباء (والذى اقصده تيار الضغط العالى وليس ماكينات السولار) الى القرية يؤدى مباشرة الى كهربة كثير من الادوات التى تستخدم فى الزراعة مثل ماكينات الرى بدلا من السواقى البدائية ، وماكينات الدرس وغيرها ، وتؤدى الكهرباء أيضا الى تشجيع وتنويع الانتاج فى القرية وفتح الطريق أمام تصنيع الريف . هذا فضلا عن استخدام كثير من الاجهزة الحديثة فى المنازل والمتاجر ومنشآت القرية على اختلافها . وكل ذلك يحدث تغيرا عميقا فى كافة النواحى

الاقتصادية والثقافية وغيرها . ولايخفى على كثير منا كيف يؤدى فى مقابل ذلك عدم وجود طريق معبد أو عدم وجود شبكة كهرباء الى زيادة درجة تخلف القرية وعزلها عن الأحداث والتغيرات التى تقع فى المجتمع الأكبر (٢٣).

* * *

تلك فى اعتقادنا أهم المثالب التى اتسمت بها التنمية الريفية فى مصر فى الحقبة السابقة منذ ١٩٥٢ . ولايعنى ذلك بالطبع — كما نوهنا من قبل — انه ليست هناك ايجابيات كثيرة وانجازات ملموسة فى هذا المجال . لكن الذى نقصده هو أنه بقدر ما تم من انجازات بقدر ما كانت هناك اخفاقات وقصور نتج عن عدم أخذ مختلف الاعتبارات والعوامل فى الحسبان ، والتمادى فى نقل النماذج الأجنبية فى التنمية الريفية والسير على نفس خطاها ، دون ابتكار أو تطوير نماذج تنمية ملائمة تحد من اسلوب اسقاط التنمية من أعلى فكرا وتخطيطا وتنفيذا .

وصفوة القول أن كل ما سبق قد أفرز نتائج متوقعة فى مقدمتها البطء الشديد فى التنمية الريفية ، بل وتدهور كثير من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الريف . والأمر عندنا لا يقاس بمظاهر التحديث Modernization (٢٤) — السطحية — من سلع وأدوات تتمتع بها ، وسلوكيات تمارسها « فئات محدودة » داخل القرى المصرية . وانما المعيار هو مدى تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الغالبية العظمى من الريفيين البسطاء (المعدمين وصغار الملاك الذين تقل ملكياتهم عن خمسة أفدنة) من جانب ، وبقية الفئات الأخرى فى القرى من جانب آخر . أضف الى ذلك عدم تغير أساليب السلوك التقليدية المتخلفة ، وثبات كثير من القيم العتيقة التى تشكلت وترسبت فى ظل عهود القهر والاستغلال عبر سنوات غابرة . كما أن أسلوب التفكير مازال مقيدا بكثير من الخرافات — السحر والاساطير والمعتقدات الخاطئة — التى لا تمت الى جوهر الاديان السماوية بصلة ، مازالت هذه النواحى الثقافية كما هى دون تغيير يذكر . والخطأ بالطبع لا يقع على الريفيين ، وانما المسئول عن هذا كله هم المثقفين والمخططين والسياسيين على السواء الذين انشغلوا عن جوهر المشكلة فى الريف المصرى ، واسقطوا من حساباتهم أهم الابعاد الحيوية فى

تنمية القرية المصرية ، وهو « البعد السوسيولوجى » الذى يدعمه التخلف الاقتصادى ، وانخفاض المستوى الصحى ، وضعف التنظيم السياسى . وكلها ابعاد متداخلة ومترابطة بطبيعة جدلية .

* * *

ولاشك ان تنمية القطاع الريفى — بكل ثقله الديموجرافى والاقتصادى والثقافى والسياسى — تحتاج الى استراتيجية جديدة تحكم مسار المستقبل بالنسبة لهذا القطاع . واذا جاز لنـــا صياغة خطوط عريضة أو مؤشرات لهذه الاستراتيجية المستقبلية للتنمية الريفية فى مصر ، فاننا نطرح المتطلبات التاليـــة :

١ — ضرورة الفهم العلمى الواعى لعناصر البناء الاجتماعى الريفى — من علاقات اجتماعية ، وفئات وطبقات ، وقيم ومعتقدات ومعايير — سواء التى تدعم التنمية او التى تعوقها . حتى يمكن رسم الاستراتيجية المستقبلية على أسس واقعية .

٢ — حتمية رفع كفاءة المستوى المتدهور للخدمات فى الريف وبخاصة الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والتعاونية على التوالى . لانـــه لا يختلف اثنان على الوضع المتردى لهذه الخدمات فى غالبية القرى لاسباب متعـــددة ومعروفة . وبعد ان كانت القضية قبل الثورة مسألة « عدد وكم » هذه الخدمات الموزعة على الريف ، اصبحت الآن قضية « كيف وكفاءة » اكثر من اى اعتبـــار آخـــر .

٣ — رفع المستوى الثقافى والفكرى لدى سكان الريف — سواء عن طريق المؤسسات التعليمية الرسمية ، أو من خلال أساليب الاتصال الجمعية (المسموعة والمرئية والمقروءة) . والاخيرة هى اخطرهم شأنا وعليها عبء كبير فى ذلك . وهذه النقطة فى غاية الأهمية اذا علمنا انها المفتاح الى كثير من نجاحات التنمية ، اذا تم تكثيفها واحسن اختيارها وصياغتها وتنويعها بما يتسق مع واقع الريف من ناحية ويتواءم مع متطلبات واهداف التنمية من ناحية أخـــرى .

٤ — التركيز على تعظيم الفائض الاقتصادى فى الريف — سواء من النتاج النباتى ، او الحيوانى ، او الداجنى ، وذلك بتغيير التركيب المحصـــولى

والتوسع الرأسى واتاحة استخدام الأدوات والأساليب الحديثة فى هذه القطاعات . ويرتبط بذلك رتباطا مباشرا ضرورة علاج مشكلات التجزؤ الحيازى والتفتت والاعتداء على الارض الزراعية كما نوهنا من قبل .

٥ ــ العمل على تفجير طاقات قطاع الشباب فى الريف باعتباره الشريحة النشطة فى هيكل العمالة اكثر من غيرها من جانب ، وباعتباره صاحب المصلحة فى مستقبل الريف من جانب آخر ، كما ان تدعيم الدور الذى تضطلع به المراة الريفية بالفعل فى العمل بالريف مطلبا اساسيا لزيادة فاعلية هذا الدور فى التنمية الريفية .

٦ ــ حتمية تصحيح علاقة الفلاح بالسلطة . فما زالت هذه العلاقة تسير فى اتجاه واحد . ومازال الفلاح فى صراع ــ ظاهر او خفى ــ مع كل اشكال السلطة فى الريف ، وبخاصة مع التنظيمات السياسية والجمعيات الزراعية . وليس هناك معوقا للتنمية اكثر من انعدام الثقة بين الفلاح وهذه الأجهزة وغيرها بالقرية .

ويرتبط بذلك بالطبع ضرورة تغيير القيادات السياسية التى تحترف العمل السياسى بالريف منذ قيام الثورة ولديها القدرة على التلون مع كل المواقف والاتجاهات ، دون جدية وبعيدا عن أى مصلحة الا المصالح الذاتية فى اغلب الأحيان .

٧ ــ كل ما سبق سيفتح الطريق امام المشاركة الحقيقية ــ وليست الزائفة ــ للفلاح فى تنمية وتطوير مجتمعة الأصغر ، باعتباره لبنة اساسية فى صرح تنمية وتطوير مجتمعه الاكبر . لقد أسهمت كل المحاولات الاعلامية السطحية التى تناولت المشاركة الاجتماعية للفلاح طوال الفترة السابقة ، فى أحجامه عن المشاركة النشطة والفعالة والمتواصلة فى مشروعات التنمية بالريف وبالتالى افرغت هذه المشاركة من مضمونها الفعلى . واصبح الامر يحتاج الى ايقاظ هذا الوعى بالاهمية المتعاظمة لمشاركة الفلاحين فى كل ما يهم مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا .

ان عطاء الفلاح كان وما يزال بلا حدود ودون كلل . بيد أن ذلك يحتاج الى صدق وجدية اشعاره بهذا العطاء ، ورد بعض منه اليه كحق وليس كمنة من احد . ان الفلاح المصرى برغم ما قامت به الدولة لاصلاح احواله ومعيشته مازالت اغلال « ثالوث : الفقر ، والجهل ، والمرض » تطوق عنقه . والمستقبل يتطلب منا الاعداد لمعركة شرسه وتحد لا يلين لكى نحطم هذه الأغلال ونجتث جذورها . ويومها ستتحقق بالفعل التنمية الريفية المنشودة ، ويحيا الفلاح المصرى فى المستوى الانسانى اللائق بكل متاييس العصر .

هوامش ومراجع الدراسة

(١) راجع في ذلك عدد من الدراسات القيمة ، على سبيل المثال لا الحصر ، منها :
— د . محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ — ١٩٧٠)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل الثاني . — د . علي بركات ، **تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٨٤ — ٣٦٥ .
Gabriel Bear : **A History of Landownership in Modern Egypt — (1800 — 1950)**, Oxford University Press, London. 1962, pp. 50 - 144.
— محمود حسين ، **الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ — ١٩٧٠** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ . — د . محمود عوده ، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٣٥ — ١٨٧ . — د . عبد الباسط عبد المعطي ، **الصراع الطبقي في القرية المصرية** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٤٦ — ٦٨ . — د . محمد الجوهري ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل الخامس عشر .

(٢) أنظر : الدكتور فتح الله خلوق ، **الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالاقليم المصري** ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ص ١٨ — ١٩ . — الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **المؤشرات الاحصائية لـ ج . ع . م ١٩٥٢ — ١٩٦٩** ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٢ . **وكذلك الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٦** ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ . وأنظر ايضا : **مشروع الخطة الخمسية ٧٨— ١٩٨٢** ، **المجلد الاول — الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٦٦ — ٦٧ . — د . علي الجريتلي ، **خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٦ — ٣٥ .

(٤) راجع في ذلك تحليلا تاريخيا مفصلا ضمن الفصل الخامس من كتاب د . علي بركات ، مرجع سابق . وأنظر أيضا : دكتور علي الدين هلال ، **التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٥—٢٦ .

(٥) أنظر : دكتور علي فؤاد ودكتور عبد المنعم شوقي ، **محاضرات في التنمية الريفية** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٦٥ — ٦٦ .

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **المؤشرات الاحصائية لـ ج . ع . م ١٩٥٢ — ١٩٦٩** ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(٧) د . محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ — ١٩٧٠)** ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٨) وليس ذلك أمرا غريبا ولا انتقاصا من الاصلاح الزراعي بل يتسق مع أهدافه الاساسية التي سعى اليها وهي في جوهرها — كما يقول المهندس سيد مرعي — القضاء

على الملكيات الكبيرة من ناحية وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك بعد أن كانوا محدودين من الناحية الاخرى اى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، وبعبارة اخرى على حد قول دارين ورنر فان الاصلاح الزراعى في مصر — من البعدين النظرى والتطبيقى — يميل الى النموذج الليبرالى في توسيع قاعدة الملكيات الصغيرة . راجع : د . محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق . وكذلك : فتحى عبد الفتاح : **القرية المصرية بين الاصلاح والثورة (١٩٥٢ — ١٩٧٠)** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ص ١٢ — ٣٧ . وانظر :

— Dareen Warriner ; **Land Reform in Principle and Practice**, Oxford University Press, London, 1969 ,pp. 31 - 33.

(٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة على جانب كبير من الأهمية للدكتورة كريمة كريم عن : **توزيع الدخل بين الريف والحضر في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٥)** ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ص ٥ ، ٩ .

وراجع ايضا :

— James E. Kocher ; **Rural Development, Income Distribution and Fertibity Decline,** The Population Council, New York, 1973, pp. 31 - 43.

(١٠) يمكننا تصنيف الغالبية العظمى من بحوث ورسائل الماجستير والدكتوراة في الجامعات المصرية تحت هذا الراى .

(١١) أنظر على سبيل المثال دراسات الدكاترة : حامد عمار ومحمد عاطف غيث ومحمود عوده وعبد الباسط عبد المعطى ومحمود عبد الفضيل ، وكذلك دراسات : ابراهيم عامر ، وفتحى عبد الفتاح ، ومحمود حسين عن الريف المصرى والسابق الاشارة الى بعضها .

(١٢) راجع دراسات **المجلس القومى للتعليم عن الأمية والاحصاء السنوى للتعليم** الصادر من ادارة الاحصاء بوزارة التربية والتعليم وكتابى المؤشرات الاحصائية والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ — ١٩٧٦ ، مرجع سبقت الاشارة اليه .

(١٣) يلاحظ ان الوحدات العلاجية في الريف المصرى تنقسم الى : (أ) المجموعات الصحية القائمة بذاتها داخل الوحدات المجمعة وتتميز بأن بها قسم دخلى (أسرة المرضى) ، (ب) الوحدات الصحية الريفية القائمة بذاتها والتى تدخل ضمن المراكز الاجتماعية وكلتاهما لا يوجد بها اقسام داخلية . انظر : **الكتاب الاحصائى السنوى** ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(١٤) نقد اعلن ذلك نقيب الاطباء الدكتور حمدى السيد اكثر من مرة في وسائل الاعلام المصرية .

(١٥) أنظر : « **صورة جديدة للعمل الوطنى في ميت ابو الكوم** » تحقيق مفصل عن خطوات تنفيذ مشروع قرية ميت ابو الكوم النموذجية بجريدة الاهرام في ١٩٧٨/١٢/٢٨ .

(١٦) راجع : **التعداد العام للسكان ١٩٦٠** وذلك وفقا للتقسيم الادارى في ضوء قانون الحكم المحلى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى قسم الجمهورية الى ٢٥ محافظة و ٢٨ مدينة و ٤٠٤٠ قرية . وانظر كذلك كل من : دكتور مهندس أحمد خالد علام ، **تنمية القرية المصرية والتخطيط الاقليمى** ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ٣٨ — ٣٩ .

وعبد الفتاح فرج ، **الخطة الزراعية السنوية على مستوى القرية** ، مذكرة رقم ٧٩٠ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ٥ — ٧ . وقد أوردت هذه المذكرة عدد التوابع في كل محافظة من محافظات الجمهورية .

(١٧) شارك كاتب هذا البحث في بداية التخطيط لمشروع « اعادة بناء القرية المصرية » وقد كنت مقررا للجنة التي شكلت لاختيار القرى التجريبية لبدء المشروع في محافظات : بني سويف والمنيا وأسيوط (وتم اختيار قرى أطواب ، ومعصرة ملوى ، وبني مر من تلك المحافظات على التوالي) ، وذلك بتكليف من أمانة الحكم المحلي التي كانت تشرف على هذه التجربة التي اقترحت في « برنامج العمل الوطني » . وكان ذلك خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٧٢ .

(١٨) راجع في أهمية وجود استراتيجية واضحة ومحددة للتنمية بوجه عام في كل من :

- Benjamin Higgins ; **Economic Development : Prinicples, Problems and Policies,** North, New - York, 1959, pp. 401 - 402.
- Irving Lowis Herowitz ; **Three Worlds of Development : The Theory and Practice of International Stratification** Oxford University Press, 1966, p. 395.

(١٩) فالوحدة المجمعة تمثل نموذجا وافدا من خارج القرية دون مشاركة القرويين في اختياره أو ابداء الرأي فيه ، ولذلك فتعامل القرويين مع الوحدة المجمعة أصبح بمثابة التعامل من جديد مع السلطة بكل ما يكونه لديها من عدم ثقة وريبه ، وقد أطلق على الوحدة المجمعة اسم « الفيل الابيض » نظرا لضخامة وفخامة المبنى الى جوار بيوت الفلاحين الفقيرة ، ومن يقوم بزيارة وحدة مجمعة الآن تصيبه الدهشة للحالة المتردية التي أصابت هذه الوحدات فقد تبدل كثير من تصميماتها فمثلا تم بناء برج للحمام بالطوب النيء الى جوار البرج المسلح الذي بقي كديكور فقط طوال هذه السنوات لأنه لا يصلح لمعيشة الحمام ، وتحولت صالة العرض السينمائي بمدفأتها المثالية الى مخازن وتحول مسكن الحكيمات الى مشاغل للكليم والسجاد الى جانب تدهور حالة المنشآت بما فيها المدرسة وخاصة بعد استخدامها كمكن للمهجرين من مدن القناة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى عودتهم سنة ١٩٧٥ .

(٢٠) وسارات أذكر أنه في مقدمة الشروط التي طلب من لجان اختيار القرى السبع عشرة التجريبية لبدء مشروع اعادة بناء القرية المصرية في يولية ١٩٧٢ (وكنت مقررا لاحدى هذه اللجان في الوجه القبلي كما توهب سلفا) أن تكون على طريق رئيسي ويفضل أن يكون مرصوفا ، وتكون بها وحدة مجمعة أو خدمات ظاهرة للجميع .. وذلك كي تكون نموذجا مرئيا بوضوح أمام الناس في غدوهم ورواحهم كما لو كانت التنمية لوحات جميلة تعرض على الناس هكذا ، وواضح أن كلها أفكار لم تتم على أسس علمية أو دراسات واقعية .

(٢١) انظر تحليلا وافيا لذلك في : دكتور اسماعيل صبري عبد الله ، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٦٠ — ١٦١ .

(٢٢) فلا يعقل مثلا أن تذهب أغلب الاعتمادات المالية سواء من جهاز تنمية القرية محليا أو من اليونيسيف أو من معونات أجنبية نقدية لشراء أثاث معدنى فاخر من الكراسى والمكاتب وهناك أوجه انفاق اخرى أهم من ذلك ولها الأولوية داخل القرية . وقد رأيت بنفسى حجرة رئيس الوحدة المحلية بقرية شبيه الكارية بالشرقية وبها ١٤ كرسى ابديال فوتيل ومكتب فاخر وغير ذلك من الاثاث في الوقت الذى نشكو فيه الوحدة المحلية ذاتها من نقص في الدواليب لحفظ الملفات ونقص في الكراسى الخشبية لموظفيها . وعندما يتم الاستفسار عن ذلك يقال بأنه لابد أن يليق مكتب رئيس الوحدة المحلية بالضيوف من المحافظة ومن القاهرة .

(٢٣) أعرض هنا لمثال واقعى لمسته شخصيا (أثناء قيامى ببحث ميدانى عن الخدمات الصحية بمحافظة قنا ضمن فريق بحث لحساب معهد التخطيط القومى ووزارة الصحة في مطلع عام ١٩٧٣) فقد أنشأت الحكومة مركزا نموذجيا لرعاية الأمومة والطفولة بعاصمة كل محافظة وتم تعميمه بشكل نمطى على مستوى الجمهورية ، دون دراسة سابقة للنواحى الثقافية والاجتماعية التى قد تؤثر على تشغيله ، وعند زيارة فريق البحث لهذا المركز بمدينة قنا وجدنا أن توفه ٥٠ سريرا خاصة بحالات الولادة — « المفروش » ترددها على هذا المركز واجراء عمليات الولادة تحت الاشراف الطبى بداخله . ولكن المفاجأة ظهرت عند سؤال الأطباء المشرفين على المركز عن معدل شغل تلك الأسرة الخمسين المتاحة على مدار السنة . فكانت الاجابة أنه لا يتم شغل أكثر من « خمسة » أسرة على أحسن الاحتمالات أى بنسبة ١٠ ٪ سنويا من الاسرة المتاحة . وبالطبع فان السبب معروف جيدا لعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا وهو أن محافظة قنا من المحافظات التى تتسم بالنوع العرقى والقرابى مثل الاشراف والعرب والهواره وغير ذلك من النواحى الثقافية الاخرى . وكل ذلك دون استخدام هذا المركز النموذجى للأمومة والطفولة ، نظرا لان تحديد عدد الاسرة تم في ضوء « عدد » وليس في ضوء « العادات الثقافية » السائدة في هذا المجتمع .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن رأى الاقتصاديين أنفسهم في أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في التنمية ارجع الى :

- B. Higgins ; **Economic Development,** op. cit., p. 294. — G. Myrdal ; **Economic Theory and Underdeveloped Regions,** Gerald Duckworth, London, 1957, p. 129. — Jan Tinbergen ; **The Design of Development,** Johns Hopkins Press, Baltimore, 1975, p. 5. — C. P. Kindleberger ; **Economic Development,** MacGrow-Hill, Company, New York, 1958, pp. 312 - 313.

(٢٥) انظر دراستنا عن **التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية مع التطبيق على مجتمع النوبة الجديدة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الأنثربولوجيا — كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧ . وراجع دراستنا كذلك عن : **تجربة مدبرية التحرير في المجتمعات الريفية المخططة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع — كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ .

(٢٦) قمنا بتركيب هذا الجدول اعتمادا على البيانات الواردة فى المصدرين التاليين : **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٦** ، مصدر سابق ،

ص ٦٠ . وعبد الفتاح قرح ، **التفتت في المزارع المصرية** ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٧٩٤ ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦ .

(٢٧) راجع الدراسة المفصلة في هذا الموضوع لعبد الفتاح قرح ، المصدر نفسه ، ص ص ١٢ — ١٥ .

(٢٨) نقلا من المصدر نفسه ، جدول رقم (٢) ص ١١ .

(٢٩) د . محمود محمد داود ، **السياسة الزراعية ١٩٧٩ — ١٩٨٣** ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٩ — ١٠ .

(٣٠) انظر : دكتور نزيه نصيف الايوبي ، **الثورة الادارية وأزمة الاصلاح في مصر** ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ١٤ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٩ .

(٣١) حتى أن بعض الاعمال الادبية والفنية قد أخذت من انحرافات الجمعيات الزراعية مادة خصبة لانتاجها الادبي كما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة .

٣٢ انظر لمزيد من التفاصيل عن الدور السياسي للقيادة في المجتمعات المحلية بوجه عام المرجع التالي :

— Ritchie P. Lowry ; **Influencing Leadership in Community Studies,** in : Arther B. Shostak (ed.) ; **Sociology in Action - Case Studies in Social Problems and Directed Social Change,** Dorsey Press, Homewood, 1966, pp. 104 - 107.

(٣٣) ولقد اتضح لنا — من خلال دراساتنا الميدانية بمنطقة شملما بمحافظة كفر الشيخ — أن مرافق الخدمات الاساسية (كالمدارس والوحدات الصحية والجمعيات الزراعية والوحدات الاجتماعية) يتوقف العمل فيها معظم أيام الشتاء في القرى الواقعة بشمال المحافظة على وجه الخصوص ، نظرا لانقطاع الاتصال بها بسبب عدم صلاحية الطرق الترابية الضيقة مطلقا للاستخدام أيام المطر مهما كانت وسيلة المواصلات — باستثناء الدواب — وبالتالي لا يستطيع الموظفين والمدرسين والاطباء وغيرهم الذهاب الى هذه القرى .. ولو أن هذه الطرق مرصوفة لامكن استخدامها بسهولة مهما كانت ظروف الشتاء .. وهذا المثال بالطبع ينطبق على كثير من قرى المجهورية في المحافظات الشمالية وبخاصة الدقهلية والشرقية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة .

(٣٤) لمزيد من التفصيل عن « مدخل التحديث » في التنمية الريفية انظر الفصل الثاني من :

— Norman Long ; **An Introduction to the Sociology of Rural Development,** Tavistock Publications, London, 1977, pp. 9 - 40.

التنميـــة الذاتيـــة واستراتيجيتهـــا

د . ســـعد جمعـــــه (*)

اولا : حول نظريات التنمية واستراتيجيتها :

يعد مفهوم استراتيجية التنمية من أبرز المفاهيم المطروحة اليـــوم فى اطار المناقشات الدائرة حول موضوع النمـــو والتخلف . ويقصد بهذا المفهوم ـــ بصفة عامة ـــ الطريق المؤدى الى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية فى العالم الثالث ، والتى تعانى من التخلف .

ولقد اتسمت العشرون سنة الماضية ببذل المحاولات العديدة فى عرض كثير من الاستراتيجيات التى تستهدف جميعها ـــ بالرغم من اختلافاتها المذهبية والمنهجية ـــ الوصول الى حل لمشكلة التخلف . ومع ذلك يجمع علماء التنمية وخبراؤها والمؤسسات المعنية بها على انه لم يتيسر ـــ خلال العقدين الماضيين ـــ الخلاص من ظاهرة فقر الجماهير العريضة . وذلك نتيجة التزايد الرهيب فى اعداد هؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى الحد الادنى لمستوى المعيشة الانسانى من جهة ، والتفاوت الواضح والحاد فى الدخول فى الدول النامية ذاتها من جهة اخرى . وكذلك اتساع الهـــوة ـــ بل وحدتهـــا ـــ بين الدخل القومى فى الدول النامية والدول الصناعية من جهـــة ثالثة . كل ذلك ادى الى تحطيم الجهود الرامية لتحقيق التنميـــة ممـــا ادى الى العـــديد من التغييرات فى استراتيجيتها ، استدعى بالضرورة تغييرات جذرية فى الأسس التى تقوم عليها هذه الاستراتيجيات مما يفرض ضرورة اعادة النظر فى نظريات التنمية .

من الحقائق التى لا خـــلاف عليها ان اى استراتيجية للتنمية لا تستقيم الا اذا كانت مرتكزة على واحدة من نظريات التنمية . وبقدر واقعية هذه النظرية فى ايضاحاتها وتفسيراتها للترابطات بين كل من الاسباب والمظاهر والبواعث والخصـــائص لكل من التنمية والتخلف ، تـــزداد فـــرص النجاح التى يمكن للاستراتيجية تحقيقهـــا .

(*) مدرس بقسم الاجتماع ـــ كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

لقد تميزت الستينيات ، وهى تعتبر بحق بداية انتشار ما يعرف بمفهوم سياسة التنمية ، بظهور العديد من النظريات المرتبطة بهذا المفهوم وفى مقدمتها نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى .

وكانت نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى تتخذ من الأسس الفكرية لنظريات التحديث منطلقا لتفسيراتها . أى انها اتخذت لنفسها الأساس الفكرى القائم على الاعتقاد بان الدول المتخلفة تعيش فى مرحلة نمو سبق أن عاشتها الدول الصناعية . وترى نظريات التحديث أن كلا من اهداف وطرق وامكانيات التنمية لأمريكا وغرب أوربا ، هى مكونات النموذج الأمثل للتنمية ، وعلى الدول المتخلفة اقتفاء الأثر ، وتطبيق النموذج (١) .

وتذهب نظريات التحديث منهجيا واستنادا الى خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة الى تحديد معالم الدول المتخلفة عن طريق وصفها بصفات تقليدية تناقض فى مجموعها تلك التى تتصف بها المجتمعات المتقدمة . وترى نظريات التحديث أن الدول المتخلفة لم تصل الى ما يسمى بالمرحلة الأخيرة للنمو ، والتى وصلت اليها المجتمعات الحديثة المتقدمة ، ولكنها تتواجد فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية .

ويعتبر نموذج مراحل النمو لروستو من أشهر النماذج الاقتصادية . وهو يحدد هذه المراحل بخمس هى على التوالى : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق (بداية التصنيع) ، مرحلة التهيؤ نحو النضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير (٢) ويعتبر روستو أن غالبية الدول المتخلفة تتواجد ـ طبقا لنموذجه ـ فيما بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة ، والتى أطلق عليها المرحلة الانتقالية .

وتنهض أبرز النظريات ـ وما يستند اليها من استراتيجيات ـ على فكرة الثنائية . وتعنى هذه الثنائية أن الدولة المتخلفة تضم قطاعات او مناطق ، منها المتقدم أى الحديث (خاصة فى المجالات الرأسمالية) ، الى جانب المتخلف بما يسوده من مظاهر التقليدية أو الاقطاعية أو تلك التى تعرف بمرحلة ما قبل الرأسمالية . وجدير بالاشارة الى انه بالرغم من أن كلا من المجالين المتقدم والمتخلف يتواجدان جنبا الى جنب ، الا انه لا علاقة بينهما ، بل انهما ينشطان فى اطار من العزلة فيما بينهما . هذا ولقد عملت النظريات القائمة على فكرة الثنائية على وضع القواعد والمعايير التى يمكن على أساسها قياس درجة النمو ، وهى تعتبر أن أول وأهم هذه المعايير هو أن درجة النمو تتحدد ارتفاعا

أو انخفاضا بقدر ما يسهم به القطاع أو القطاعات المتقدمة فى الاقتصاد القومى للمجتمع أو الدولة . وترى هذه النظريات أن امكانية الارتفاع بدرجة هـذا الاسهام ومقداره ، انما يتحقق طرديا مع بذل الجهود لازالة عوائق انتقال التكنولوجيـا الراسمالية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ، ثم العمل على تسهيل انتقالها من القطاعات المتقدمة الى تلك الاقل تقدما داخل المجتمع المتخلف ذاته . ومن شأن هذا أن يؤدى — من وجهة نظر هذه النظريات — الى تحديث ، وبالتالى نمو تلك القطاعات المتخلفة والاقل تقدما .

لعله من الواضح أن الاستراتيجيات — على اختلاف رؤيتها — المعتمدة على النظريات الاقتصادية انما تضع فى المقام الاول من اهتمامها تحقيق النمو الاقتصادى ثابت الدعائم عن طريق الاستخدام الامثل لعناصر الانتـاج وفى مقدمتها : عنصرا راس المال ، والعمل ، بهدف الوصول الى مرحلة الانطلاق والتخلص نهائيا من سيطرة مظاهر الثنائية فى الابنية الاقتصادية(٣) .

وينبغى الاشارة الى التباين فى تصورات استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة أساسا على مدى اسهام عوامل الانتاج فى عملية التنمية . فبعضهـا يرى أن مجالات الاستثمارات يجب أن تكون مرتبطة — وبالدرجة الاولى — بالمشروعات الراسمالية . وذلك لعديد من الاسباب الدولية التى فى مقدمتها القدرة على منافسة المنتجات العالمية (٤) . أما البعض الآخر ، فيوصى بتركيز الاستثمارات فى المشروعات التى تعتمد على أعداد كبيرة من القوى العاملة . ذلك أن توجيه الاستثمارات الى المشروعات الراسمالية الحديثة ، له تاثيرات مدمرة على البنية الصناعية والحرفية القائمة بصفة عامة ، وسوق العمـل والعمالة الوطنية بصفة خاصة (٥) . هذا بالاضافةالى ان الأخذ بالتوصيـة الاخيرة انما يكفل التوصل الىالحلول الجذرية لواحدة من المشكلات المحورية ، الا وهى كيفية التوزيع العادل لعوائد النمو (٦) .

وعلى الرغم من أن كلا من نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغيـر الاجتماعى يتقاسمان المنهل الفكرى والمذهبى لتفسيراتهما ، الا أن كلا منهما قد انتحى نحوا متميزا . فبينما تذهب نظريات النمو الاقتصادى الى ارجـاع التخلف الى قلة الأخذ بالأساليب المتقدمـة للاستثمار الامثل لعناصر الانتاج المتاحة ، نجد أن نظريات التغير الاجتماعى تعزو التخلف الى الجمود النسبى لبناء القيم وسيادة المعايير التقليدية الناجمة عن التأثير الفعال لواحد من معالم

المجتمعات الاستاتيكية ويقصد بها الجمود الصارم . ويقترب هذا الجمود فى قوة مقاومته من قوة القانون فى مواجهته للمؤثرات الثقافية الغربية ، مما يؤدى الى اعاقة مجرى عمليات التغير الحاسمة ، والناجمة عما يعرف بالتثقف Acculturation فى كل من الانماط السلوكية والثقافية(٧) ويعتمد تلك على قواعد نظريات التحديث فى عقدها لمقارنات عديدة فى شتى المجالات بين المجتمعات الديناميكية فى الدول الصناعية، والمجتمعات الاستاتيكية فى الدول المتخلفة .

هكذا نجد أن تاثير الاساس الفكرى لنظريات التحديث المتمثل فى تبنى فكرة الثنائية ، قد امتد الى العديد من النظريات السوسيولوجية حتى أصبحت ترى فى الصناعة الحديثة ذات الهوية غير الوطنية مراكز شعاع طليعية للثقافة الغربية ، واحد العوامل الأساسية لتحريك تلك التقنات الاستاتيكية .

ولم تكن النظريات السياسية بطبيعة الحال بمنأى عن التاثر بالأفكار السائدة ، والمحددة لمسار العديد من الجهود لتنمية ما يعرف بالمجتمعات الانتقالية . ويعتبر هنتجتن (٨) أحد المنظرين الأوائل الذين اشتهروا بربط التنمية بالمجال السياسى ، مستعينا بما تضمنته نظريات التحديث من أسس فكرية واتجاهات مذهبية . بل ونجده أكثر تحديدا يطالب بضرورة شعبية المشاركة السياسية كشرط أساسى للتنمية ، وتشكيل انماط السلوك السياسى فى اطار مؤسسى . وينادى هنتجتن باصرار تام بضرورة اتباع النموذج الأنجلو امريكى للديمقراطية والأخذ به ، باعتباره النموذج الامثل الواجب التطبيق .

ان نظريات التحديث بما لها من أسس فكرية وركائز مذهبية ، حددت مسار تفسيراتها ، والنتائج التى توصلت اليها تدفعنا الى تسجيل بعض ما نأخذه عليها من أنها تصر على صلاحية تطبيق نماذج لنظم الراسمالية فى التصنيع ، فى كل المجتمعات ، على الرغم من الاختلافات الجوهرية للأبعاد التاريخية والسياسية والمجتمعة بين كل من المجتمعات التى انتجت هذه النماذج ، وتلك التى عليها أن تاخذ بها . والاكثر من هذا يذهب أصحاب هذه النظريات الى اضفاء الاهمية العظمى على النمو الاقتصادى والتى تصل الى حد التقديس المتمثل فى اعتقادهم أن هذا

النمـــو الاقتصادى لابد وأن يعقبه بشكل تلقائى ـــ وبالضرورة ـــ حدوث تأثيرات اجتماعية واسعة ذات أبعاد حاسمة ، يدعون أنها «التنمية» والتى تتمثل فى تحسين الأحوال المعيشة لكافة قطاعات المجتمع . هذا الادعـــاء بما يتضمنه من معطيات نظرية واستراتيجية ، وما يجزم به من أن القضـــاء على الفقر لا يتحقق الا عن طريق النمو الاقتصادى ، ثبت خطؤه لاستناده الى مغالطة واضحة فى الربط بين النمو الاقتصادى ، وتحسين أحـــوال المعيشة لكافة أفراد المجتمع بصورة مطلقـــة . اذ أن الواقـــع المعبر عن المجهودات العديدة والخبرات السابقة يؤكد دون أدنى شك أن الارتفـــاع فى الدخول الناجم عن النمـــو الاقتصادى لا يؤدى بالضرورة وتلقائيـــا الى استفادة المجموع الشعبية على نحو يحقق ما يعرف بالاشباع الاجتماعى للاحتياجـــات (٩) .

ان المشكلة فى نظريات التحديث تكمن بالدرجة الأولى فيما قامت به من الفصل القاطع بين العوامل الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية والنفسية فى معالجتها لقضية التنمية سواء فى البحث أو التنظيم أو التطبيق مما ساهم ، مساهمة فعالة فى تقويضها . ويتضح هذا الانهيار بجـــلاء فى الفشل الذريع الذى أصاب جهـــود التنمية فى اطار ما يعرف بالعقد الأول للتنمية للأمم المتحدة ، مما استوجب التوصية بالأخذ بالاتجاه التكاملى (١٠)، والذى يدعو الى عدم اعتبار العوامل الاقتصـــادية والسياسية والنفسية مفردات قابلة للجمع مع بعضها ، أو أن أحد هذه العوامل له الاولوية دون العوامل الأخرى التى يمكن أخذها فى الاعتبـــار عند تحقيق العامـــل ذى الأولوية . وانما تذهب الدعوة الى التأكيد على أن العوامل الســـياسية والاجتماعية لا تقل فى أهميتها عن العوامل الاقتصادية من حيث ايجـــاد أسلوب مترابط ومتكامل للتغيير الاجتماعى ، ويتحقق هذا الترابط والتكامل من خلال تفاعل هذه العوامل وتأثيرها المتداخل(١١) .

استكمالا للصورة المعرفية ، وارتباطا بتلك الحقيقة الهامة التى تـــم التوصل اليها ، وهى ضرورة الأخذ بالاتجاه التكاملى فى معالجة قضـــية التنمية ، ينبغى الاشارة الى حقيقة أخرى لا تقل فى أهميتها وخطورتها عن الحقيقة الاولى وهى أنه لا يوجد لعملية التنمية قانون له صـــلاحية التطبيق العالمى او صيغة نمطية عامة تستوجب اتباعهـــا لتحقيق التنمية . هـــذه الحقيقة والأخذ بها يعنى بالضرورة الانصراف عن اعتبار النموذج الغربى

فى التصنيع صالحا صلاحية عالة للتطبيق . ومن ثم يصبح اخذ التطور التاريخى فى الاعتبار ، له اهمية خاصة فى تحديد معالم الطريق للتنمية . وابعادها واتجاهها بالدرجة الأولى على النظام القائم فى المجتمع لمزمع تنميته (١٢) . على أن يؤخذ فى الاعتبار — فى نفس الوقت — وضع الدول المتخلفة من حيث علاقاتها وارتباطاتها مع المجتمعات الأخرى . حقيقة أخرى لا يمكن التغاضى عنها او اغفالها ، هى ان الدول المتخلفة و قعة فى شبكة من سيطرة النفوذ التى لا يمكن أن تسمح لها بالاختيار الحر حرية مطلقة لنموذج التنمية النابع من ذاتها والمحقق لأهدافها ، هذا النفوذ المسيطر له أبعاد عديدة من الممارسات قد تأخذ شكل الضغط السياسى الخارجى او التدخل سياسيا فى الشئون الداخلية ، وقد تمتد الى أبعد من ذلك فتصل الى المحاربة الاقتصادية على مستوى السوق العالمى (١٣) .

لقد كانت هذه الحقيقة دافعا للمراجعة النظرية والتى انبثقت عنها تلك الاستراتيجيات التى تعنى بتوزيع الدخول وتعتبره هدفا أساسيا يمكن تحققه عن طريق برامج للتنمية ، والتى تعمد بدورها الى تحقيق هدفين فرعيين لا يقلان ضرورة عن الهدف الاساسى ، بل انه المحصلة لهما ، ويتمثل هذان الهدفان فى :

١ — توظيف السواد الأعظم من الايدى العاملة فى النشاطات الانتاجية .

٢ — اشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية (١٤) .

ولعل أهم ما تتميز به هذه الاستراتيجيات بصفة عامة ، اختلافها عما سبقها من أستراتيجيات فى الامور التالية :

١ — إعتبار النظام القائم فى الدولة المتخلفة والمراد تنميتها أساسا للتفكير وقعدة يكن الانطلاق نها لتحديد معالم التنمية لهذا المجتمع .

٢ — استيعابها لواحد من العوامل الرئيسية المتمثل فى السياسيات الدولية بما لها من تأثيرات معوقة لفاعلية هذه الاستراتيجيات عند الاخذ بها ، حتى انها لكى تحد من تأثير هذه المعوقات ، تضمنت العديد من التوصيات التى تتلخص فى :

أ — ضرورة الكف عن فرض مختلف أشكال الحصار وخاصة الاقتصادى منها ، والامتناع عن وضع العراقيل من قبل الدول

الصناعية بصفة خاصة ، والتى تستهدف الحد من التبادل التجارى بينها وبين الدول المتخلفة .

ب ــ أن يراعى عند الاتفاقيات الدولية ضمان تحقيق عائد عادل للدول المصدرة للمواد الاولية والخام .

جـ ــ العمل على تشجيع اقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة .

د ــ اتباع وضع وتنفيذ الخطط لتصنيع الدول المتخلفة بما يحقق احلال المنتجات المحلية محل مثيلاتها المستوردة ، والعمل على التوسع فى تصدير السلع نصف المصنعة والمنتجة من المواد الاولية المحلية (١٥) .

ومع كل ذلك ، فاننا يمكن أن نتبين افلاس تلك الاستراتيجيات وما تضمنته من تحليل وتشخيص من النتائج السلبية لجهود الأمم المتحدة القائمة على تبنى الاساس الفكرى لتلك الاستراتيجيات فى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية فى اطار ما يعرف بالعقد الثانى للتنمية . ويدلنا ذلك بجلاء على أن تلك الاستراتيجيات قد جانبها التوفيق سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فى التعبير عن واقع الدول المتخلفة .

ان النتائج غير المرضية لجهود الأمم المتحدة فى عقدها الثانى للتنمية أثارت العديد من المناقشات والجدال النظرى الذى ركز على ضرورة اعادة النظر بشكل جذرى فى تحليل ظاهرة التخلف . ولقد كان لذلك الاتجاه النظرى الذى نشأ فى أمريكا اللاتينية ، والمعروف بنظريات التبعية ، دور فريد واسهامات متميزة فى اثراء تلك المناقشات . ولعل أهم ما قدمه هذا الاتجاه فى اطار المناقشات الدائرة حول قضية التخلف رفضه التام لفكرة مراحل التنمية ، وطرحه للاتجاه النظرى البديل المرتكز على النظر الى التخلف والتقدم باعتبارهما وجهين متلازمين لكل متكامل أوجدته التغيرات العالمية ، ومن ثم فان التخلف يمثل جزءا أساسيا مكملا لذلك الشكل المتكامل (التخلف والتقدم) الناجم عن التطور التاريخى للنظام الدولى (١٦) . وعلى ذلك فان التخلف والتقدم يعتبران عمليتين تاريخيتين تسيران فى مسار متواز ، وترتبطان ببعضهما ارتباطا وظيفيا .

ان نظريات التبعية التى تستند فكريا ومنهجيا الى نظريات

الامبريالية (١٧) ذات الاتجاهات الحديثة، تتبع نفس الاتجاه فى تحليلها للتقدم والتخلف فى اطار نظام عالمى يتمثل فى العلاقات الدولية غير المتسوية بين الدول القوية المتقدمة ، والتى يطلق عليها المراكز الراسمالية ، او تلك الضعيفة المتخلفة والتى يعبر عنها بالدول الهامشية . ويمكن ارجاع بداية نشاة هذا النظام العالمى الى عصر الاستعمار القديم ، واقتحام لنظام الراسمالى للدول المتخلفة وتغلغله فيها منذ ذلك الوقت ، مما أدى الى الكثير من التغيرات ، خاصة فى الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية . هذه التغيرات وجهت اساسا ـ وبالدرجة الاولى الى خدمة المصالح واشباع الاحتياجات المتغيرة والمرتبطة بالتغير السريع والدائم للهياكل المجتمعية فى المراكز الراسمالية مما يستتبع بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية فى لدول المتخلفة . هذه العملية تعرف بالتبعية الهيكلية structural dependency والتى ينم عن وجودها ما يعرف بالتباين الهيكلى الذى يمكن تحديد معالم (١٨) وجوده فى المجتمع من خلال :

- الافتقاد الى الالتحام الضرورى بين القطاعات الاقتصادية لمختلفة خاصة الزراعى والصناعى منها .
- معاناة الدول المتخلفة الكامنة غالبا فى عدم امكانها اتمام الدورة الاقتصادية نتيجة استئثار الدول المتقدمة (الراسمالية) لبعض العناصر الأساسية لاتمام هذه الدورة .
- بقاء الجماهير الشعبية بعيدة عن العمليات الانتاجية والنشاطات المجتمعية الأخرى .
- تحالف بعض القوى الوطنية المنمية غالبا الى الطبقة العليا مع ممثلى القوى الصناعية المتقدمة ، وهيمنة الأولى على مقاليد الأمور فى مجتمعاتها المتخلفة ، خاصة فى مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يبرر اعتبارها راس حربة للمراكز الصناعية والمالية . وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان انتماء هذه الطبقة الى مجتمعاتها المتخلفة الهامشية هو انتماء جغرافى فقط ، أما انتماؤها الحقيقى والذى يمكن أن نطلق عليه الانتماء الوظيفى فهو للدول المتقدمة .
- اتخاذ شكل الهيكل الانتاجى طابعا يحدد ملامحه واحد من الميكانيزمات الهامة للدورة الاقتصادية ، ونعنى به الطلب الموجه

الى اشباع احتياجات الطبقة أو الطبقات ذات الدخول المرتفعة من السلع الكمالية متأثرين بانماط السلوك الاستهلاكى السائد فى الدول الصناعية المتقدمة . ويتحقق ذلك اما باستيراد تلك الأجزاء من هيكل الانتاج فى المراكز الصناعية والمنتجة لهذه السلع الاستهلاكية الكمالية ، أو استيراد هذه السلع ذاتها لاستهلاكها مباشرة . ويؤدى هذا فى الحالتين — بالضرورة — الى توثيق علاقة التبعية ، وتدعيم السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول المتقدمة على الدول المتخلفة ، مما يجعلها فى وضع تكون عاجزة فيه عن ممارسة حقها فى تقرير المصير والخضوع للضبط والقيادة من جانب الدول الأجنبية .

— على ضوء ما تقدم ، يتم توجيه استخدامات الموارد القومية المتاحة لانتاج السلع الكمالية — فى المقام الأول — والقيام باستيراد المواد الأولية غير المتاحة محليا واللازمة لانتاج تلك السلع .

استكمالا لما سبق ينبغى الاشارة الى أن التباين الهيكلى المعبر اساسا عن التبعية الهيكلية يؤدى الى خلق القنوات التى ينساب من خلالها راس المال ، والمواد الخام ، والمواد الغذائية ، والأجور من المناطق المتخلفة الى مراكز استقطاب النمو الاقتصادى المتمثلة فى المراكز الصناعية داخل الدول المتخلفة وفى المراكز الصناعية والمالية فى الدول المتقدمة ، مما يتيح لها النمو السريع ، فى الوقت الذى لا تحظى فيه تلك المناطق التى أتاحت هذا النمو وساهمت فى تحقيقه الا بالمعنات والجحود ، بل والأكثر من ذلك العمل على تكريس تخلفها وركودها عن طريق استبعادها من المشاركة فى الاستفادة مما أسهمت به من جهود فى نمو الاقتصاد العالمى .

حقيقة أدركها « كوردوفا » وعبر عنها بعبارة مضمونها : اذا نظرنا على مستوى العالم فسوف نجد أنه كلما ارتفعت درجة النمو فى جانب منه ، ازدادت درجة التخلف فى الجانب الآخر (١٩) . ومن ثم فان الاسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن فى ندرة الموارد الطبيعية ، بل انها تعود الى اسلوب توزيع هذه الموارد ، والقائم على اسس تدعم التباين الذى يصل الى اللاعدالة ، سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى . ولقد عبر داج همرشلد عن ذلك فى تقريره لمكتب العمل الدولى بقوله :« ان

الميكانيزمات الاجتماعية ــ الاقتصادية على المستوى الدولى سمحت بالشكل الذى يضمن حصول الأغنياء الأقوياء على النصيب الاوفر من الموارد العالمية » (٢٠) .

من كل ما سبق يتضح انه من الخطأ أن ينظر الى التخلف باعتباره حالة أو موقفا يمكن التغلب عليه أو تجاوزه بمساعدات الدول الصناعية ــ هذا اذا اتيحت تلك المساعدات اصلا ــ ولكن التخلف هو عبارة عن عملية لابد من ايقافها عن طريق تحقيق المطالب والانجازات المستقراة من المناقشات النظرية وتراكمات المعرفة العلمية بأبعادها التاريخية والتى اتخذت من ضرورة انهاء علاقة تبعية الدول المتخلفة (الهامشية) بالدول الرأسمالية المتقدمة (المتروبوليتانية) ؛ أساسا لبناء استراتيجية للتنمية اطلق عليها « التنمية الذاتية » (٢١) Lainee Development .

ثانيـــا ــ استراتيجية التنمية الذاتية :

ينبغى فى البداية أن نشير بصفة عامة الى اهم الضرورات الواجب توافرها لامكان تحقيق استراتيجية التنمية الذاتية . هـــذه الضرورات باختصـــار هـــى :

ــ ضرورة ضمان الاستقلال لعمليات التنمية ، بمعنى عدم السماح لأى تدخل اجنبى يستهدف رسم مسارها أو تحديد ملامحها .

ــ ضرورة حماية الحرية فى اتخاذ القرار فى شتى المجالات المختلفـــة سواء داخلية كانت أو خارجية .

ــ ضرورة العمل على تغيير العلاقات الدولية المتسمة بعدم المساواة والقائمة على أساس العلاقة بين قوى / ضعيف ، غنى / فقير ، متقدم / متخلف بأخرى تستند الى مبادىء المســـاواة فى الحقوق والواجبات (٢٢) .

هذا ويمكن تحديد الملامح الرئيسية للتنمية الذاتية من خلال اوجـــه النشـــاط الآتيـــة :

ــ حصر شامل لكل الموارد المحلية المتاحة على اختلاف اشـــكالها ، سواء كانت قوى عاملة ، راس مال ، مواد خام وثروات معدنية ، وسائل انتاج ومعارف .

ــ بناء قطاع صناعى يقوم على انتاج السلع الانتاجية والتى تعتمـــد على الموارد المحلية بصفة أساسية ، بمعنى أن يكون الارتباط وثيقا بين التصنيع والمتاح محليا من موارد .

ــ تطوير أساليب الانتاج القائمة وتشجيع ابتكار وسائل الانتـــاج الملائمة للموارد المحلية من ناحية والمتجاوبة مع الطلب الحقيقـــى للقاعدة الشعبية العريضة بما يحقق توفير ما يشبع احتياجاتها من ناحية أخـــرى .

ــ رفع الانتاجية فى القطاع الزراعـــى وذلك بالاستخدام الفعـــال والمتكامل لكافة الوسائل المؤدية لذلك ، وعدم الاقتصار على طريق اتخاذ الاجراءات الاصلاحية ذات الطابع المؤقت المحدودة التأثير .

ـ توجيه قطاع التصنيع الاستهلاكى الى ذلك النوع من الانتاج الكبير لمقابلة الارتفاع المتزايد للاستهلاك المحلى (٢٣) .

وينبغى ـ استكمالا لما سبق ـ أن نشير الى ضرورة الاهتمام المركز بأوضاع السوق الداخلية باعتبارها واحدة من الأركان الرئيسية التى تبنى عليها استراتيجية التنمية الذاتية والموجهة لكافة أنشطتها الاقتصادية للوصول الى اتمام الدورة الاقتصادية ، مما يستدعى الالتزام بتنفيذ ما سبق من نقاط فى اطار دقيق من التوافق والتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة (٢٤) . ولتوضيح ذلك نعرض لمسار تلك العملية الحيوية فيما يلى : ان التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتاحة فى النشاطات الانتاجية المتعددة يؤدى الى زيادة القوة الشرائية المحلية ، والذى يعنى بدوره زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية ذات الانتاج الكبير وكذلك الخدمات ، وبذلك يتحقق اتمام الدورة الاقتصادية .

ان تحقيق التكامل والتوافق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالصورة المشار اليها ، يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل ذات الأبعاد المتباينة والناجمة عن اختلاف الأسس البنائية لهياكل هذه الأنشطة الاقتصادية . هذه المشاكل والصعوبات تعتبر بدورها من أهم معوقات ازدهار عناصر الانتاج التى تمثل أحد الأركان الرئيسية للتنمية الذاتية . من أجل ذلك ، نتعرض بالمناقشة للطريق الواجب اتباعه لتجنب المشاكل وتخطى الصعوبات وازالة المعوقات امام تحقيقها .

لابد من الاشارة بادىء ذى بدء الى تصور فريدريش ليست الذى وضعه عام ١٨٣٨ لكيفية ازدهار عوامل الانتاج بالتركيز على أهمية التنمية القائمة على التوافق والتكامل بين كل من قطاعى الزراعة والصناعة . نرى « ليست » فى تصوره أن نمو قطاع الزراعةوزيادةاهميته لايمكنان تتم الا عن طريق ربطه بالقطاع الصناعى . ويتمثل ذلك فى حفظ التوازن بين كل من الانتاج والاستهلاك فى كلا القطاعين وفى اطار التناسق والتوافق المتبادلين مما يؤدى الى زيادة الترابط الاقتصادى ، بحيث يصبح المجتمع نموذجا تاما بذاته ، مستقلا وصالحا للبقاء (٢٥) .

فاذا ما نظرنا الى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر نجدها تعانى من سمات العصر الذى تعيشه ، والذى نطلق عليه عصر اقتصاديات

التبعية ،والذى من سماته ليس فقط غياب الترابط والالتحام بين قطاعى الزراعة والصناعة ، بل وايضا التمزق الحاد بين مكونات كل قطاع .

فبالنسبة للقطاع الزراعى نجد ان ذلك الجزء المخصص لانتاج السلع التصديرية يحظى بالاهتمام الشديد للحفاظ على استمرارية رفع فاعليته الانتاجية . أما ذلك الجزء الذى تتركز مهمته فى انتاج السلع الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك المحلى فنجده على درجة كبيرة من الضعف والوهن . وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فان الصورة لا تختلف كثيرا ، فيلاحظ أن العناية مركزة على انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف اشباع الطلب الفعلى لتلك الطبقة ذات الدخول المرتفعة ، فى الوقت الذى يعانى فيه انتاج السلع الاستهلاكية المخصصة للجموع الفقيرة واصحاب الدخول المنخفضة من الاهمال والجمود (٢٦) .

من كل ماسبق يتضح مدى الحاح الحاجة الى ضرورة خلق الالتحام ليس فقط بين الأجزاء المكونة لكل قطاع على حدة ، ولكن ايضا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، علما بأنه لاسبيل الى تحقيق ذلك الا باعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والانتاجية بما يكسب السوق المحلى طابع المجتمع المحيط به . بناء على ذلك فعلى القطاع الزراعى الاضطلاع بالمهام الأساسية المتمثلة فى تحقيق الكفاية فى انتاج كل من السلع الغذائية لتوفير الاحتياجات على المستوى القومى ، والمواد الأولية اللازمة للتصنيع على المستويين المحلى والقومى . أما المهام الأساسية الموكلة لقطاع الصناعة فتتحدد فى زيادة انتاج السلع الانتاجية اللازمة لكل من القطاع الزراعى بما يكفل زيادة فاعليته الانتاجية ، والقطاع الصناعى بما يحقق وفرة السلع الاستهلاكية لاشباع احتياجات السوق المحلى (٢٧) .

ان التحديد الواضح لمهام القطاعات المختلفة والمتصل اتصالا وثيقا باعادة تشكيل الهياكل والأبنية الداخلية فى اطار تحقيق أكبر قدر من الاندماج والتكامل فيما بينها ، يمثل فى حد ذاته قوة دفع هائلة نحو التنمية .

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ضرورة الالتحام الفعال بين القطاعات المتخلفة بصفة عامة وقطاعى الزراعة والصناعة بصفة خاصة ، أن نشير الى ضرورة التحديد الواضح لواحدة من المعالم الرئيسية لهيكل القطاع الصناعى والمتمثلة فيما يعرف بقاعدة تصنيع الصناعة (٢٨) . والتى يقوم صرحها على صناعة الحديد والصلب ، والآلات والماكينات ، والصناعات

الكيميائية والتعدينية وصناعة انتاج الطاقة ـ أى تلك التى تعرف بصناعة « الانتاج الاساسى » ـ الذى يجب توجيه استخدام بعضه لانتاج السلع الانتاجية التى تخدم الانتاج الزراعى والصناعى بهدف تطوير وسائل الانتاج القائمة لرفع انتاجيتها واستحداث مجالات جديدة لانتاج السلع الانتاجية مما يدعم القطاع الصناعى ، أما البعض الآخر فيوجه الى مجالات انتاج السلع الاستهلاكية سواء كانت صناعية أو زراعية .

هذا وينبغى التأكيد على ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كاساس لاقامة هذه القاعدة الصناعية ، لما لذلك من مزايا تتمثل فى خفض تكاليف انتاج السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك تحسين مستويات الانتاج (٢٩) .

ان اقامة القاعدة الصناعية ضرورة لا يمكن اغفالها أو التغاضى عنها والا أصبحت عملية التنمية غير ذات موضوع ، مع وجوب توجيه نشاطات هذه القاعدة الصناعية الى انتاج السلع الانتاجية ونصف المصنعة للتسويق المحلى بالدرجة الاولى فى اطار التكامل مع القطاعات المختلفة بهدف انتاج السلع الاستهلاكية لاشباع الاحتياجات الأساسية لجماهير الشعب (٣٠) . وهكذا يتحقق الالتحام الضرورى بين كل من الموارد الذاتية وجهاز الانتاج القومى واشباع الاحتياجات الأساسية للقاعدة الشعبية . هذا ما تفتقد تحقيقه الدول المتخلفة حيث أن قاعدتها الصناعية ـ ان وجدت ـ تركز جهودها على الانتاج للتصدير ، أو انتاج السلع الكمالية للطبقة ذات الدخل المرتفعة او كليهما معا .

ان استراتيجية التنمية الذاتية لا تستبعد فى اطارها العام استخدام الوسائل الحديثة للانتاج ، لما لها من اهمية خاصة فى تسهيل اتمام عملية الالتحام بصورتها الحديثة المتقدمة بين كل من القطاع الزراعى وتصنيع الريف وقاعدة التصنيع على كل من المستوى المحلى والقومى . بل انها تعتبر حجر الزاوية التى يقوم عليه الادماج التدريجى لمجالات الاقتصاد القومى (٣١) .

ولتوضيح ما سبق نعرض فيما يلى نموذجا لعملية التنمية الذاتية بما تتضمنه من عمليات الانتشار والالتحام بين كل من قطاع الانتاج الزراعى والتصنيع الزراعى والصناعة الحديثة المتقدمة (٣٢) ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل اساسية هى :

المرحلة الأولـــى :

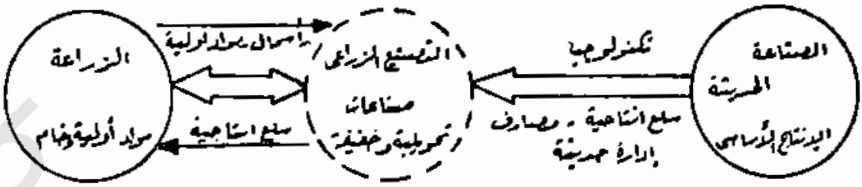

شـــكل رقم (١)

فى هذه المرحلة تتحدد أدوار القطاعات الاقتصادية . فيمثل قطـــاع التصنيع الزراعى (الصناعات التحويلية والخفيفة) حلقة الوصل بين كل من قطاع الصناعة الحديثة (الانتاج الأســاسى) وقطاع الانتـــاج الزراعى (انتاج واستخراج مواد أولية وخـــام) . وبذلك يصبح لقطـــاع التصنيع الزراعى خاصية ديناميكية فى علاقاته بين القطاعين الآخرين . فالعلاقة بينه وبين قطاع الصناعة الحديثة هى علاقة المستقبـــل فقط لأنه يستمد منـــه أساليب الانتاج الحديثة المتمثلة فى السلع الانتاجية ، المعارف التكنولوجيـــة والادارة الحديثة ، المطوعة لما يناسب واقع التصنيع الزراعى . وهـــذا الأخير يقوم بدوره بتزويد القطاع الزراعى بالسلع الانتاجية اللازمة لانتاج واستخراج المواد الأولية والخام ، ويحصل منه فى المقابل على كل من رأس المال والمواد الاولية .

وباختصار فان العلاقة بين قطاع الصناعة الحديثة والتصنيع الزراعى (الصناعة التحويلية) علاقة ذات اتجاه واحد . أما العلاقة بين التصنيـــع الزراعى وقطاع الزراعة فهى علاقة متبادلة (أنظر الشكل رقم ١) . هـــذا ويعتبر انعاش السوق المحلى واحدا من النتائج الجوهرية لهذه المرحلة .

المرحلة الثانية :

من أهم الخصائص التى تتميز بها المرحلة الثانية اتمام عملية الالتحـــام الجزئى بين كل من القطاع الزراعى والتصنيع الزراعـــى (الصـــناعات

التحويلية والخفيفة) على المستوى المحلى . ويتمثل هذا الالتحام فى الزيادة المضطردة لما يقدمه قطاع الزراعة من مواداولية للتصنيع الزراعى والذى يعنى زيادة انتاج السلع الانتاجية من صناعات خفيفة لازمة للقطاع الزراعى كى تساعده على رفع انتاجيته مما يزيد من قوته الشرائية فترتفع نسبة استثماراته التى يوظفها لتمويل قطاع الصناعات التحويلية والخفيفة . كل ذلك يؤدى الى امتصاص القوة العاملة المتاحة واستخدامها بشكل أكثر فاعلية خاصة فى القطاع الزراعى ، واستيعاب جزء منها بعد اعداده وتدريبه للعمل فى قطاع الصناعة التحويلية .

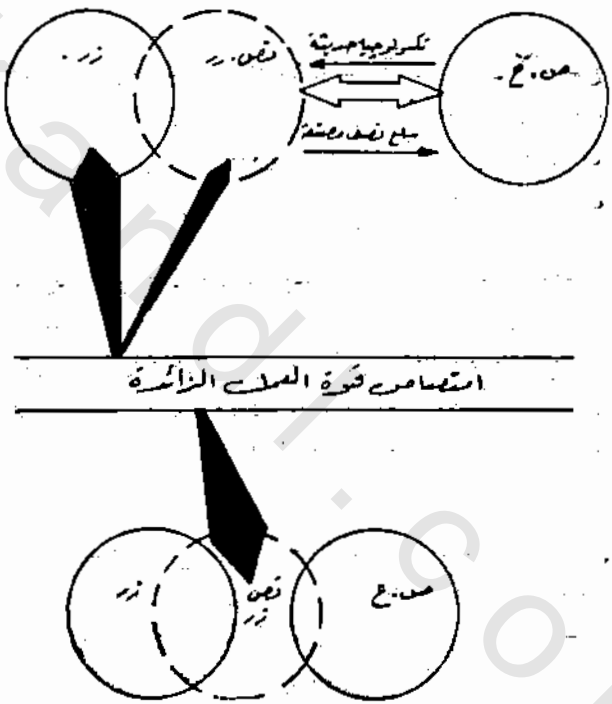

هذا عن العلاقة بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى. أما العلاقة بين الأخير وقطاع الصناعة الحديثة فتتحول الى علاقة تبادلية وتتمثل فى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد قطاع التصنيع الزراعى بالتكنولوجيا الحديثة كما هو الحال فى المرحلة الأولى . ويصبح قطاع التصنيع الزراعى فى وضع يسمح له بتزويد قطاع الصناعة الحديثة بالسلع نصف المصنعة لاستكمال تصنيعها . انظر الشكل رقم (٢) .

المرحلة الثالثة :

تتميز هذه المرحلة بزيادة الالتحام بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى وبداية الالتحام بقدر أو بآخر بين الأخير وقطاع الصناعة الحديثة ، مما يعنى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد التصنيع الزراعى بالسلع الانتاجية الثقيلة بما يكفل الارتفاع بمستوى الانتاج وتوحيده على المستوى القومى . ويتيح هذا لقطاع الصناعة الحديثة الاستفادة من منتجات قطاع التصنيع .

أما فيما يتعلق بموقف سوق العمل ،فان قطاع التصنيع الزراعى بما يتاح له من توسع يستطيع امتصاص القوى العاملة — بعد اعدادها وتدريبها — بقدر مالديه من فرص عمل جديدة . وهذا يعتبر فى حد ذاته تحولا حاسما تتميز به هذه المرحلة ؛ خاصة وأن الاتجاه الى ميكنة القطاع الزراعى — وهو احدى السمات الهامة لهذه المرحلة — يؤدى الى زيادة الفائض فى العمالة . انظر الشكل رقم (٣) .

هذا وينبغى التأكيد على أن سياسة التنمية الذاتية وهى فى سبيل تحقيق أهدافها يجب أن تكون علىوعى تام بما للتصنيع الزراعىعلىالمستوى المحلى من دور أساسى وفاعلية فى التأثير على مسار عملية التنمية برمتها . ولذا نعرض بايجاز للمهام الملقاة على عاتق التصنيع الزراعى على المستوى المحلى فيما يلى :

- انتاج السلع الانتاجية كمدخلات للقطاع الزراعى .
- توفير خدمات الاصلاح وصيانة الآلات الزراعية .
- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تدريب القوى العاملة .

وهكذا يمكن لسياسة التنمية المستندة الى النموذج السابق ان تحقق اهدافهـا ، بدءا بهدفها الأول والأساسى المحدد بخدمة القطاع الزراعى ، ويكون تحقيق هذا الهدف عن طريق ارساء القاعدة الصناعية الحديثةوخلق قطاع التصنيع الزراعى بمجالاته المختلفة سـواء كانت صناعات تحويلية وتدعيم العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات سواء أو خفيفة ، على شريطة ان توجه كل الجهود الى ما يحقق سلامة التكامل محلية كانت او قومية .

ان الاخذ بهذه الاستراتيجية والنجاح فى تطبيقها يتطلب ـ بل يتوقف على ـ وجود اطار سياسى تتحدد ابعاده بصورة اساسية فى ايجاد التنسيق المتبادل ووضع الضمانـات الكفيلة بتحقيق وحفظ التـوازن بـين كل من استقلالية المحليات وحريتها فى المباداة من ناحية ، وصـلاحيات التخطيط المركزى من ناحية اخرى . وذلك بما لا يتعارض مع تحقيق الأوضاع اللازمة للاحتياجات الأساسية للجموع الشعبية (٣٢) .

ثالثا : ملامح التنمية الذاتية ودلالاتها : ــ

يمكن من العرض السابق تحديد الملامح الأساسية للتنمية الذاتية ، وذلك فى اطار الاتجاهات والمناهج العلمية المختلفة . فالتنمية الذاتية تستند اساسا على واحدة من العمليات التراكمية المبنية على التكامل والالتحام المتبادل بين كل من القطاع الزراعى وقطاع انتاج السلع الانتاجية ثقيلة كانت او خفية وقطاع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الانتاج الكبير . وهذه العملية التراكمية تختلف فى مسارها وطبيعة نتائجها عن تلك التى تعتمد بالدرجة الاولى على عمليات التصدير والاستيراد . وعلى الرغم من الاختلاف البين بين هذين النوعين من العمليات التراكمية الا ان وجودهما معا وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية قد يعتبر ضرورة لا غنى عنها . والدليل على ذلك يمكن استقراؤه من التطور التاريخى للدول الصناعية المتقدمة والتى نجحت فى حفظ التوازن بين هاتين العمليتين التراكميتين . ولكننا ــ ونحن نستند على حقيقة لا تقبل الجدل هى أن واقع الدول المتخلفة يختلف تماما عن واقع الدول المتقدمة ــ ندعو الى التأكيد بان الاخذ باستراتيجية التنمية الذاتية يجعل من الاعتماد على العمليات التراكمية القائمة على التصدير والاستيراد اعتمادا محددا ومحدودا بحيث تصبح هذه العمليات وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية الذاتية .

لعله من الضرورى ونحن نتناول التنمية الذاتية أن نشير الى مزاعم هؤلاء الذين يعتبرون التنمية الذاتية بما تتضمنه من مبادىء ــ وعلى رأسها حق تقرير المصير الاقتصادى او ما نسميه بالحكم الذاتى الاقتصادى ــ انها اتجاه يسعى نحو اتباع سياسة العزلة التامة .
انهم بهذا الزعم يغفلون حقيقة أساسية هى أن التنمية الذاتية والاستراتيجية المحققة لها تستهدف تحويل الاقتصاد التابع « الهامش » Peripherien Economy الى اقتصاد مستقل عن تلك الأبنية الراسمالية المتسلطة والمسيطرة على السوق العالمى مع الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بل وتدعيمها ، ولكن بما يحقق مصالح الدولة النامية (٢٤) .

وجدير بالقول انه شتان بين الاستقلالية والانعزالية . فالاستقلالية الاقتصادية من وجهة نظر التنمية الذاتية ضرورة ملحة لامكان مواجهة

اتجاهات الدول العظمى والكبرى الرامية الى اعاقة الأخذ بسياسة التنمية الذاتية وتطبيقها بما يضمن استمرار خضوع الدول المتخلفة وتثبيت دعائم تبعيتها الاقتصادية تحت شعار ما أسموه بالتعاون الاقتصادى وتقسيم العمل الدولى .

اننا بذلك لا نحاول تبرئة ساحة الدول المتخلفة ، خاصة انه من خلال الدراسة المتعمقة للنظم الاقتصادية — الاجتماعية السائدة فى معظمها يلاحظ أن الطابع العام لاستراتيجياتها يتميز بوضع العلاقات الاقتصادية الخارجيه على قمة الأولويات ، بمعنى توجيه طاقة الاقتصاد القومى بما يتفق ومتطلبات السوق العالمى بالدرجة الأولى ، مما يعبر عن النقيض التام لاستراتيجية التنمية الذاتية . وعلى ذلك فان على الدول النامية ان تعمل من جانبها — وفى اطار تحقيق التنمية — على ارساء قواعد تجارتها الخارجية على اساس أنها واحدة من النشاطات المكملة والمتممة للجهود المبذولة فى قطاعى الزراعة والصناعة والمحققة لمتطلبات السوق الداخلى وليس العكس (١٣٥) . لأن ذلك يعنى ان تصبح النشاطات الاقتصادية للقطاعات المختلفة موجهة لخدمة التجارة الخارجية .

ان السبيل الى ترشيد التجارة الخارجية هو التدخل المركزى من جانب الدولة (١٣٦) ، والذى يتطلب بدوره وجود جهاز ادارى قوى يضطلع بمهمة اختيار وتحديد السلع التصديرية أو المستوردة طبقا لخطة موضوعية دقيقة هدفها الأول تنمية الكفاءة الانتاجية القومية . الا أن هذا الجهاز الادارى وما ينبغى أن يكون عليه من مستوى عال من الكفاءة والموضوعية والحيادية يتطلب ضرورة وجود القاعدة الاقتصادية — الاجتماعية الراسخة داخل المجتمع ذاته . ولعل افتقار الدول المتخلفة لمثل هذه القاعدة الراسخة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين هذا الجهاز الادارى . الا انه ليس بالمستحيل .

ان استراتيجية التنمية الذاتية تنطلق فى احدى خصائصها الاساسية من تبنى الدعوة الى اعادة تشكيل الاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمى، وذلك عن طريق تحقيق اتجاه اللامركزية خاصة فى المحليات . ومن شأن هذا أن يؤدى الى القضاء على ظاهرة تبعية هذه المحليات لمراكز النمو الاقتصادى داخل الدول النامية التى تعتبر بدورها مراكز تابعة لمراكز النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة .

هذه اللامركزية ، تعنى الحاجة الماسة الى اقامة بناء جديد متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا . وركيزته الاساسية التحرر من التبعية عن طريق اقامة المشروعات — على المستوى المحلى والاقليمى — التى تتمتع باستقلاليتها وتكاملها ولها دورتها الاقتصادية المحدودة Micro وذلك يجعلها تشكل قوة مؤثرة فى تغير العلاقة بين مراكز النمو الاقتصادى ذات البناء التابع ومصادر للثروة الطبيعية داخل الدولة المختلفة مع ضرورة العمل فى نفس الوقت على ايجاد وتدعيم الترابط القائم على الالتحام المتبادل بين الاقتصاديات المحلية Micro والدورة الاقتصادية القومية Marco . ويتعين مع هذا ضرورة وضع الضمانات الكفيلة لتجنب ما يمكن ان ينشأ من تحالف استغلالى بين مراكز النمو الاقتصادى ذات الأبنية التابعة بهدف اضعاف واعاقة تنفيذ هذه الاستراتيجية (٣٧) .

وكما أن استراتيجية التنمية الذاتية تؤثر على الاقتصاد القومى ، فان لها ايضا تأثيرها على الاقتصاد العالمى . وتتضح ملامح هذا التأثير فى انخفاض حجم التعامل بين المراكز الصناعية المتقدمة والمراكز الاقتصادية التابعة ، والقائم على العلاقة الراسية (من أعلا الى أسفل) واستبداله بمحاولة اقامة التعامل مع الدول المتخلفة ويتم ذلك على أساس العلاقة الأفقية ونعنى بها تلك العلاقة القائمة على الاختيار الحر والمحققة لمبدأ التكافؤ والمعاملة بالمثل ، لتحقيق التكامل على كافة المستويات سواء القومى أو الاقليمى أو القارى (٣٨) .

ان اتباع هذه السياسة يؤدى الى العديد من النتائج نذكر منها على سبيل المثال ، تقويض تلك العلاقة الفوقية — التحتية المتسلطة بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وما يتبع ذلك من التحول الى اللامركزية الاقتصادية على المستوى العالمى مما يعنى ضرورة تغيير نظام النقد العالمى (٣٩) . كل هذه التغييرات تنعكس آثارها على بناء القوة خاصة فى المنظمات الدولية والتى تحتل الدول النامية فيها مواقع لا يمكن وصفها الا بالضعف .

ان التعامل المنشود بين الدول المتخلفة والمبنى على مبدأ التكافؤ ، يتطلب العمل المشترك لتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الاساسية واللازمة لعملية التنمية . هذه المشروعات الأساسية تتضمن تبادل المعلومات ، وتعزيز وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها واقامة قطاع فعال للخدمات بالاضافة الى وضع اسس التعاون لاجراء المسوح الجيولوجية للكشف عن مصادر المواد الأولية والخام . وهكذا يمكن للدول المتخلفة ان تضع سياسة مشتركة لتقسيم العمل فيما بينها (٤٠) .

رابعا : الضرورات السياسية لاستراتيجية التنمية الذاتية :

ان نجاح استراتيجية التنمية الذاتية يتوقف بالدرجة الاولى على مدى امكانية التعبئة السياسية لأصحاب المصلحة الحقيقية فى اجراء عملية التنمية . ولا يضيف هذا القول جديدا الى ما أشار اليه مكتب العمل الدولى فى احدى وثائقه من حيث أهمية التعبئة الجماهيرية وضرورتها لنجاح استراتيجية التنمية « .. ففى هذا المجال لابد من القاء الضوء على احد العوامل الاساسية المتمثل فى المشاركة الفعالة لكل من النقابات العمالية والمنظمات الزراعية وبناء الجهاز الادارى الديمقراطى اللامركزى ذى الكفاءة العالية فى الانجاز ، لضمان فاعلية تنفيذ استراتيجية التنمية المعبر عنها بالقدرة على ترجمة ما يتخذ من قرارات الى عمل يشترك فى أدائه وانجازه كافة الطبقات الاجتماعية . وعلى ذلك يصبح تنظيم الفئات السكانية غير المنظمة شرطا اساسيا بل واحدا من الأولويات اللازمة لنجاح عملية التنمية » (٤١) .

وعلى ذلك فلا مغالاة فى القول بأن التعبئة السياسية للجماهير ليست شرطا اساسيا وضروريا فحسب بل انها السبيل الوحيد لتغيير مراكز الثقل فى بناء القوة فى المجتمعات الهامشية لما لهذه المراكز من مصالح وتطلعات تشكل احد العوائق السياسية الأساسية امام التنمية بصفة عامة والتنمية الذاتية بصفة خاصة .

كما تعد التعبئة السياسية للجماهير شرطا لا يمكن اغفاله للتغلب على ظاهرة التباين الهيكلى للسوق المحلى ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية المرجع الأصيل والسند الأساسى لتحديد الاحتياجات الحقيقية الواجبة الاشباع والمعبرة عن مطالب القاعدة السكانية العريضة .

ان للعمل السياسى الجماهيرى اهميته فى المراحل المتتالية للتنمية الذاتية بصفة عامة وفى مرحلتها التنفيذية الأولى بصفة خاصة ، وذلك لما يحيط بهذه المرحلة من مخاطر قد تصبح قاتلة . ان اشد هذه المخاطر عنفا ظهور التناقضات بين واقع القدرة الانتاجية المحدودة وسرعة نمو الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية واللازم لاشباع الاحتياجات اليومية ، مما يسبب الاختناقات فيسود نوع من عدم الرضى قد يصل الى التذمر (٤٢). ولذا فان الاطار العام للعمل السياسى فى مرحلة التنمية هذه يتحدد بضرورة

ادارة الحوار الواقعى المستنير لتبصير الجماهير بطبيعة هذه المرحلة التى تحتاج الى العمل على زيادة القدرة الانتاجية لامكان اشباع الاحتياجات الضروريه والمشروعة من السلع الاستهلاكية .

بالاضافة الى ما سبق لابد من التأكيد على ضرورة الاعلان عن السياسة المتبعة فى المجالات المختلفة والنتائج المستهدفة منها ، والمستندة الى المعرفة الواقعية والحقيقية للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويجب فى هذا الحرص الشديد على الالتزام الدقيق لتطابق الأقوال بالأفعال ، مما يكسب استراتيجية التنمية الذاتية والقائمين عليها الثقة الواجبة .

ثمة حقيقية هامة يجدر الانتباه اليها ، أنه كلما طالت فترة المواءمة بين رفع القدرة الانتاجية وتوقعات اشباع الاحتياجات الأساسية ، كلما أتيحت الفرصة أمام تسرب خيبة الأمل الى نفوس الجموع الشعبية مما يؤدى الى ما يعرف بظاهرة الجنوح السياسى التى تستهدف الاجهاز على استراتيجية التنمية . ويتم ذلك عن طريق احداث تغيير فى بناء القوى السياسية والاجتماعية من خلال القضاء على النظام السياسى المتبنى لهذه الاستراتيجية، واقامة نظام سياسى آخر غالبا ما يكون على نحو ديكتاتورى أو ارهابى .

استخلاصا من كل ما سبق نؤكد على أن التعبئة السياسية للجموع الشعبية ومشاركتها الفعالة فى عملية التنمية ، هما شرطان جوهريان لابد من توافرهما لضمان الالتحام الفعال والاتصال المستمر بين جميع المستويات على اختلافها . ويؤدى ذلك الى اتاحة الفرصة للتصحيح الدائم لمسار التنمية والذى يؤدى غيابه الى تهديد عمليتى التخطيط للتنمية والتنمية بأخطار النمو البيروقراطى وسيطرته على مقدرات عملية التنمية والذى يعنى نهايتها المحققة (٤٢) .

ان غياب المشاركة الشعبية فى المجتمع تؤدى بالضرورة الى اصابة مختلف الأبنية المجتمعية القائمة بالوهن وضعف الاستعداد للتضحية ووهن الولاء الاجتماعى وفتور الهمم فى المساهمة بالجهد المادى أو المعنوى ، وباختصار اهتراء فى القيم المجتمعية الايجابية والتى لا يمكن الاستغناء عنها لانجاح استراتيجية التنمية الذاتية .

ـــ الخلاصـــــة :

لقد حاولت من خلال عرض استراتيجية التنمية الذاتية واقتراح نموذج لها ، القاء الضوء على مدى التباين فى المبادىء الفكرية والاسس المنهجية التى تقوم عليها كل من استراتيجية التنمية الذاتية واستراتيجيات التنميـــة الاخرى . ونستطيع ان نؤكد أن الفروق عميقة والهوة بينهما واسعة ، حتى يمكن القول دون تجاوز بأن التنمية الذاتية وما تستند اليه من نظريـــات تقف فى الجهة المضادة تماما لما عداها من النظريات والاستراتيجيات القائمة على الفكر التقليدى للتنمية .

ولعلنا نشير الى مكمن الاختلافات الرئيسية بينهما بعرض لأهم وسائل استراتيجيات التنمية ذات الفكر التقليدى لتحقيق التنمية فيما يلى :

أ ـــ المناداة باتبـــاع سياسة الحـــد من الاستيراد ، وذلك بتنفيذ استراتيجية تصنيع الدول المتخلفة بهدف احلال الانتاج المحلى محل مثيله المستورد بغض النظر عما اذا كان متفقا مع الطلب القائم فى السوق المحلى والمعبر عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير الشـــعبية .

ب ـــ المناداة باتباع سياسة تنويع التصدير ، وذلك بانتاج الســـلع نصف المصنعة وكاملة الصنع لتصديرهما وبغض النظر عـــن حاجة السوق المحلى لهـــا (٤٤) .

تلك هى الخطوط العريضة للاتجاه الفكرى الذى فى اطاره تتحـــرك استراتيجيات التنمية ـــ وهى فى نفس الوقت مواضع لاختلاف مع استراتيجية التنمية الذاتية ـــ والتى لا يزال يدافع عنها الكثير من علماء التنمية وينادون باتباعها . هذا مع ان الكثيرين منهم قد توصلوا ـــ نتيجة التحليل العلمـــى للواقع المعاش والبحث فى اســـباب استمرار تدهور الاوضـــاع فى العالم الثالث ـــ الى ادراك طبيعة تلك العلاقة غير المتكافئة بـــين كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة بل والعمل على تدعيمها من خلال تبنى الدول المتقدمة لهذه الاستراتيجيات وتشجيعها الدول المتخلفة على اتباعها .

ان المناقشات الدائرة الآن حول موضوع التنمية انما تعتبر فى حد ذاتها رد الفعل الطبيعى للدعوة الى اتباع التنمية الذاتية والدفاع عنها باعتبارها

البديل المنطقى لمـــا اتبع من استراتيجيات ذات نتائج سلبية . والملاحظ أن اكثر ما يميز التنمية الذاتية عن غيرها من الاستراتيجيات مرونتها التى تتيح امكانية استنباط العديد من النماذج مما يتناسب مع تعدد المجتمعات النامية على اختلاف عاداتها وتقاليدها وانماط استهلاكها بل وثقافتها بصفة عامة .

فقد رأينا أن القاعدة الأساسية للتنمية الذاتية بنماذجها المختلفـــة ، هى العمل على تحقيق التوازن بين مجموعـــة من العناصر المحددة تحديدا واضحا . وتتمثل هـــذه العناصر فى بناء جهاز انتاجى متعدد الأنشـــطة ، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، واشباع احتياجات القاعـــدة العريضة من السكان بما يحقق النمو الديناميكى المضطرد للسوق الداخلى . أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية فى مجال الاقتصاد والتجارة ، فهى علاقات ذات دور ثانوى محدود ، وذلك فى المراحل الأولى لعملية التنمية على الأقل .

ثمة ملاحظة اخيرة تجدر الاشارة اليها ، هى أن الباحث لتاريخ التنمية خلال القرون الثلاثة الماضية ينتهى الى الحقيقة التالية :

أنه لا توجد حالة تنمية واحدة تم انجازها بنجاح دون الاعتماد على التوازن بين العناصر الأساسية للتنمية الذاتية والقائمة على القواعد التالية :

١ ـــ النجاح فى بلورة الهوية القومية ، والتى تعنى تحديد ملامح ذات الفرد والجماعة ، بل والثقافة السياسية بوجه عام .

٢ ـــ تنمية القدرة على الضبط والقيادة الذاتية فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية .

٣ ـــ العمل على تحقيق التوسع فى تنويع الانشـــطة فى القطاعـــات الاقتصادية والانتاجية المختلفة ومـــا يستتبع ذلك من ضرورة اصلاح النظام التعليمى .

٤ ـــ الاختيار المحدد الواضح المعالم لأشكال وحجم التعاون المتبادل مع الدول الأخرى بما يحقق المصالح المشتركة .

ان هذه الحقيقة بما تعبر عنه من وعى وخبرة بالأبعـــاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اطارها التاريخى انما تكتسب قوة اذا ما قورنت بالنتائج التى حققتها الممارسات التطبيقية المعاصرة لاستراتيجيات التنميـــة

المستندة على الفكر التقليدى والتى أغفلت هذه الحقيقة . فقد عملت على :

تدعيم عمليات التبادل فى اطار تقسيم العمل الدولى الغير متكافىء مما أدى الى تشويه امكانية التوسع فى تنويع الأنشطة فى القطاعات الاقتصادية ، بل والقضاء على تلك الامكانية أحيانا . وكان من جراء ذلك الحد من القدرة على الضبط والقيادة الذاتية ، وكذلك الحرمان من امكانية تحديد الهوية القومية والتوحد الحضارى والثقافى .

وهكذا ، خلقت وتدعمت تلك الاتجاهات السائدة والمحددة لمسار التنمية فى الدول المتخلفة والتى يمكن أن نطلق عليها وبحق أنها اتجاهات نحو تنمية التخلف ، بل وتأصيله أحيانا .

obeikandl.com

المراجع والهوامش : —

1) Cf.Furtado, Ulso : Externe Abhaengigkeit und oekonomische Theorie, in : Senghaas, D. (ed) : Imperialismus und strukturelle Gewalt -- Analysen ueber abhaegige Reproducktion, Frankfurt 1972.

2) Rostow, W. W. : The Stages of Economic Growth, London 1960.

3) Hirschman, A. O. : Die Strategie der wirtschaftlichen Entwicklung, Stuttgart, 1978.

4) Elkan, Walter : An Introduction to Development Economies, bangay, Suffolk, 1973 ; Dorner, K. : Probleme einer weltwertschaftlichen Integration der Entwicklunslaender, Tuebingen 1974.

5) IIO : Employment in Africa ; Some critical issues, Genf, 1973. Jolly, Richard e.a. (eds.) : Third ,world employment, Bengay Suffolk, 1973.

6. Cf. Chenery, H. e. a : Redsitribution of Growth, Norfolk 1974 ; Lewis, K. A. : Economic Development with unlimited Supplies of Labour, The Manchester School of Economic and Social Studies, XXII 1954.

7) Benrendt, R. F. : Soziale Strategien fur Entwicklungslander, Frankfurt 1965 ; Apter, David, : The Politics of Modernisation, Chicago, 1967.

8) Cf. Huntington, Samuel. H. : Political Order in Changing Societies, New Haven, 1968 ; Organski, A. F. K. : The Stages of Political Development, New York, 1966 ; Lipset, S. M., Bokkan S. (eds.) : Party Systems and Voter Alignment, New York, 1967.

9) Cf. Schuhler, C. : Zur politischen Oekonomie der armen Welt, Muenchen, 1968, pp. 32f. ; Nuscheler, F. Bankrott der Modernisierungstheorien ? in : Nohlen, D., Nuscheler, F. (eds.) Handbuch der Dritten Welt, Vol. I, Hamburg 1974, pp. 195 -- 207.

10) Cf. United Nations Research Institute for Social Development, Report of the Expert Group Meeting on the Unified Approach to Development Analysis and Planning, Stockholm 6 — 10 Nov. 1972, p. 1

11) ibid, p. 4

12) ibid, pp. 4, 6, 12

13) ibid, p. 11

14) Cf. Cocoyoc-Declaration, Bulletin of Atomic Scientists, March 1975, pp. 6 — 10.

15) Cf. UNCTAD-Conference in Manila/Phillipines in 1979.

16) Sunkel, O. : Transnationale kapitalistische Entwicklung und nationale Desintegration, in : Senghaas, D. 1972, p. 262.

17) Cf. Galtung, J. : Eine strukturelle Theorie des Imperialismus, in : Senghaas, D. (ed.) : 1972, pp. 29 - 104.

18) Cf. Furtado, in : Senghaas 1972 ; Sunkel, in : Senghaas 1972 ; Senghaas, D. : Weltwirtschaftsordnung und Entwicklungspolitik-Pladoyer fur Dissoziation, Frankfurt, 1977, p. 266.

19 Cf. Stavenhagen, R. : Sieben falsche Thesen ueber Lateinamerika in : Frank, A.G. : Kritik des burgerlichen Antimperialismus, Berlin, 1969, pp. 15 - 30 ; Cordova, A. : Strukturelle Heterogenitaet und wirtschaftliches Wachstum, Frankfurt, 1973 p. 125.

20) Dag Hammerskjoeld-Bericht, 1975, in : Friedensanalysen fuer Theorie und Praxis 3, Schwerpunkt : Unterentwicklung, Frankfurt 1976, p. 22.

21) Cf. Senghaas, 1977 pp. 263 ff.

22) Cf. Deutsch. K. : Politische Kybernetik, Freiburg, 1969, part III.

23) Cf. Senghaas, 1977, pp. 266 ff.

24) Cf. Thomas, C. : Dependence and Transformation, The Economics of the Transition to Socialism, London, 1974, Chapt. IV.

25) Cf. List, F. : Das natuerliche System der politischen Okonomie, Berlin, 1961.

26) Cf. Senghaas, 1977 pp. ff. ; Wohlmuth, K. : Multinationale Konzerne, nationaler Markt und Unterentwiklung, in : Senghaas, D. / Menzel, U. (eds.) : Multinationale Konzerne und Dritte Welt, Wiesbaden, 2976, pp. 67 - 102.

27. Cf. Fran, A. G. : Uber die Begrenzung des Binnenmarktes durch internationale Arbeitsteilung und die Produktionsver-

haltnisse, in : Gantzel, K. — J. (ed.) : Herrschaft und Befreiung in der Weltgesellschaft, Frankfurt, 1975, pp. 161 - 211.

28) Cf. de Bernis, Gaston Destanne : Industrializing Industries and the Economic Integration of Less - Developed Countries, in : di Marco, Luis Eugenio (ed.) : International Economics and Development, London, 1972, pp. 267 - 300 ; de Bernis : Industrie industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale, in : Economie appliquée, vol. 19, No. 3 / 4 ; Hirschman, A. O. : The Strategy of Economic Development, New Harven, 1958.

29) Cf. Szentes, Tamâs : Politische Okomie der Entwicklungslaeder, Frankfurt, 1974, pp. 274 ff.

30) Cf. Steppacher, Rolf : Investitionsstruktur und wirtschaftliche Entwicklung der unterenwickelten Lander, in : Schmidt, A. (ed.) Strategien zur Uberwindung von Unterentwicklung, Frankfurt, 1976, pp. 178 - 198.

31) Cf. Stewart, F. : Technology and Employment in LDCs, in : Edwards, E. (ed.) : Employment in Developing Nations, New York, 1974, p. 84 - 132.

32) Cf. Sigurdson, Jon : Rural Industry and the Internal Transfer of Technology, in : Schram, Stuart (ed.) : Authority, Participation and Cultural Change in China, Cambridge, 1973, pp. 199 - 232.

33) Cf. Snead, William ; Self - Reliance, Internal Trade and China's Economic Structure, in : China Quarterly, No. 62, 1975, pp. 302 - 308.

34) Cf. Kim il Sung : Reden und Aufsatze, Frankfurt, 1971, Vol. 1, p. 289.

35) Cf. Thomas, C., 1974, pp. 133 ff.

36) Cf. Deutsch, K. 1969 ; Evers, T. : Unterentwicklung und Staat, Bertin, 1975.

37) Cf. Schilling-Kaletsch, Ingrid : Wachstumspole und Washstumzentren. Untersuchungen zu einer Theorie sektoral und regional polarisierter Entwicklung, Institut fuer Geographie und Wirtschaftskeographie der Universitat Hamburg, Hamburg, 1976.

38) Cf. Hembach, K. / Hentze, H. W. : Planungsprobleme an der Peripherie von Entwicklungslaendern, in : Entwicklung und Zusammenarbeit, No. 5, 1976, pp. 17 - 19.

39) Cf. Lemper, A. : Handel in einer dynamischen Weltwirtschaft, Munchen, 1974, Chapt. IV.

40) Cf.Deutsch, K. : Nationalism and Social Communication, Cambridge, 1966.

41) ILO : Beschaeftigung, Wachstum und Grundbedurfnisse. Ein welt-weites Problem, Gef., 1976.

42) Cf. Gronemeyer, Marianne : Motivation und politisches Handeln, Hamburg, 1976.

43) Cf. Gray, J. : The Two Roads. Alternative Strategies of Social Change and Economic Growth in China, in : Schram, S., 1973pp. 109 - 158.

44) Prebisch, Raûl : Statement to the 142nd Plenary Meeting ,4. UNCTAD - Konference in Nairobi 1976 (Document UNCTAD IV / CA - 19. NBO. 76 - 689.

oapen.kandl.com

حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر
فى مرحلة ما قبـل الرأسمالية

أحمد عبد الله زايد (*)

مقدمـــة :

ظهرت فكرة هذا المقال من خلال قراءتى لتاريخ مصر الاقتصـــادى والاجتماعى ، حيث تولد الاعتقاد بأن محاولة فهم السياق التاريخى للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى تثير كثيرا من التساؤلات النظرية التى يجب أن يحسمها الباحث بشكل أو بآخر قبل تكوين رؤية نظرية عامة عن طبيعـــة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى سياقه التاريخى أو فى شكله المعاصر. من ذلك على سبيل المثال : ما هى طبيعة البناء الاجتماعـــى فى مرحلة ما قبـــل الرأسمالية ؟ وما هى طبيعة التطور الرأسمالى ، ونوعية العوامل التى ساهمت فى تحويل التكوين ما قبل الرأسمالى الى تكوين رأسمالى ؟ ما هى طبيعـــة البناء الفوقى ، وما علاقته بالأساس الذى يقوم عليه المجتمع ؟ ولكن حســـم هذه المشكلات تمليه عوامل أخرى يمكن حصرها فى عاملين رئيسيين :

(أ) أن هذه المشكلات وغيرها قـــد فرضت نفسها على المناقشـــات النظرية على المستوى العالمى . ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه المناقشات التى نأمـــل ان نفرد لها دراســـة مستقلة . ويكفى هنا ان نشير الى اهمها برؤس موضوعات فقط. فهناك المناقشات التى أثارها الحوار بين فرانك Frank ولكـــلاو Laclau وكتابات علماء الانثروبولوجيا الفرنسيين عن طبيعة البناء ما قبل الرأسمالى (١) . هناك ـــ من ناحية أخرى ـــ المناقشات التى أثارها كتاب موريس دوب M. Dobb عن التحول من الاقطاع الى الرأسمالية (٢). وهناك من ناحية ثالثة المناقشات التى أثارتها كتابات حمزة علوى H. Alaui عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار (٣) . ولقد ذهب المشاركون فى هذه المناقشات مذاهب شتى فى حسمهم للمشكلات النظرية التى أثارتها المناقشات. ويفرض علينا ذلك أن نتخذ موقفا من هذه المشكلات النظرية ، ونحن بصدد تكوين رؤية نظرية عن البناء الاجتماعى السياسى لمصر الحديثة .

(*) مدرس بقسم الاجتماع ـــ كلية الآداب جامعة القاهرة .

(ب) اتخذ بعض الباحثين المهتمين بشئون المجتمع المصرى من المؤرخين وعلماء الاجتماع ــ بتأثير من هذه المناقشات النظرية او بدونــه ــ مواقف نظرية بشأن هذه المشكلات . وكشفت الآراء التى قدمها هؤلاء عن اختلاف وتضارب فى وجهات النظر ، أملتها فى بعض الاحيان الميول الايديولوجية ، وفى أحيان اخرى نوعية المادة التاريخية المتاحة ، وفى احيان ثالثة مجالات الاهتمام التى يميل الباحث الى التركيز عليها . وفى هذه الظروف لم تســاهم الآراء المختلفة فى حل أية مشكلة نظرية بقدر ما ساهمت فى تعميقها . وهنا تظهــر الحاجة الى اهمية عرض وجهات النظر المختلفة ومقارنتها ونقدها والتقريب بين ما هو اصيل منها . فذلك هو سبيلنا نحو الالتقاء على كلمة سواء فى مجال العلــم .

ولا يستطيع هذا المقال أن يستوعب كل المشكلات النظرية التى تثيرها دراسة البناء الاجتماعى لمصر الحديثة فى كل مراحله التاريخية . ولهذا فانني سوف اركز الحديث هنا على المشكلة النظرية المتعلقة بدراسة البناء الاجتماعي فى مرحلة ما قبل الرأسمالية (الفترة التى تمتد من الحكم العثمانى وحتى غرب نهاية حكم محمد على حيث بدأ التطور الرأسمالى مرتبطا بالتحول فى شــكل ملكية الارض ، واشكال استغلالها ، وانتشار علاقات السوق ، ونمو سوق العمل ، والتكامل التدريجى لمصر مع النسق الرأسمالى العالمى) ، على أن أتناول المشكلات الاخرى فى دراسات مستقلة . وسوف ينقسم الحديث هنا الى قسمين رئيسيين : أعرض فى القسم الأول للمواقف النظريــة المختلفة التى تبناها المهتمون بدراسة المجتمع المصرى بشأن دراسة البنــاء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . ثم أحاول فى القسم الثانى أن أستخــدم بعض المعطيات التاريخية المتاحة لتقديم وجهة نظر فى دراسة هذا البناء .

اولا : مواقف نظرية فى تفسير البناء ما قبل الرأسمالى لمصر الحديثة :

كتب جــون فيربانك John Fairbank يقول « يــدرك المؤرخــون اليوم ، مثلهم مثل المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، ان عملهم يمثل ضربا من النشاط الذى يعتبرون هم انفسهم مشاركين فيه .... ولهذا فان وجهات نظرهم عما يحدث « بالفعل » تأتينا أولا عبر الحواجز اللونيــة ــ التى تضرب احيانا وتخطىء احيانا اخرى ــ للمادة المتاحة ، أو عبر المكعبات المنشورية للمصلحة الخاصة ، واختيار المشكلات ونوعيــة التفسـير الذى يرونــه للوقائع » (٤) . لايصدق قول فيربانك هذا على اى مجتمع آخر مثلما يصدق

على دراسة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة خاصة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . فلدينا العديد من وجهات النظر التى تتأثر بكل العوامل التى أوردها فيربانك . وسوف أعرض فيما يلى لبعض هذه المواقف النظرية سواء لباحثين أفراد أو لمجموعات من الباحثين تنتمى كل منها لتيار فكرى معين .

١ — ذهب كثير من الباحثين على وصف الأساس الذى يقوم عليه التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى بأنه أساس اقطاعى . فنجد بعض الباحثين يربطون بين نظام الالتزام الذى ساد فى مصر ، وكذلك شكل الانتفاع بالارض وبين النظام الاقطاعى. ولكن هذه الطائفة من الباحثين تؤكد على القول بأن سيطرة الدولة على الارض وتنظيمها لجمع الضرائب يخلقان نمطا خاصا من الاقطاع أشبه بالاقطاع الشرقى الذى تلعب فيه الدولة دورا هاما فى تنظيم عملية الانتفاع بالارض وجباية الضرائب (٥) . ولقد ذهب هذا بعضهم — مثل جبرائيل بير G. Bear — الى تبنى وجهة النظر التى مفادها ان البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قد تشكل من خلال سيطرة الحكومة المركزية على تنظيم أمور الرى والزراعة (٦) ؛ وذهب بعضهم الآخر — مثل جب Gibb وباون Bown — الى القول بأن المجتمعات الاسلامية قد تشكلت فى عصر ما قبل التحول (أى قبل الاحتكاك بالغرب) حول الاستبداد الشرقى Oriental dispotism فقد انقسم المجتمع الى طبقتين : طبقة لها الحكم المطلق وطبقة محكومين يعيشون فى تجمعات منعزلة ذات طبيعة قروية أو بدوية أو حضرية أو تضم أفراد احد الطوائف الحرفية . ولا يحدث أى اتصال بين الحكام والمحكومين الا من خلال العلاقات الاقتصادية والدينية . وتستخدم الدولة (الطبقة الحاكمة) طوائف من الجنود والموظفين ورجال الدين لتنظيم شئونها والمحافظة على نظامها . ولابد أن يتسم مجتمع هذا شأنه بالركود والانعزالية ، ولابد أن تاتى قوى تغييره من الخارج(٧).

٢ — وفى مقابل هذا يذهب بعض الباحثين الى القول بأن نظام الالتزام وما ارتبط به من نفوذ للملتزمين يمثل نمطا اقطاعيا خالصا ، بالرغم من وجود تأثير ملحوظ للدولة فى تنظيم عملية الالتزام . ومن المدافعين عن هذه الوجه من النظر محمد أنيس الذى ذهب الى أن الملتزمين قد كونوا بالفعل طبقة اقطاعية فى نظام اقطاعى . فقد كونوا طبقة عسكرية ، وكان لهم — مثلما كان للدولة الحق فى تسخير الفلاح ، ولم يكن الفلاح حرا فى ترك أرضه . وهو ان تركها أعيد اليها بالقوة . وكان نظام الانتاج يقوم على الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير . وأخيرا فان الضرائب كانت متنوعة وبعضها يحصلها الملتزمون أنفسهم أو مساعدوهم (٨) . وقد عبر عن نفس الفكرة ايليا حريق

ولكن بأسلوب الباحث فى علم الاجتماع عندما كتب يقول « يمكن أن نتشابه الظروف الاقتصادية الموجودة فى المجتمع الاقطاعى مع تلك الموجودة فى نظام الالتزام ... فالتنظيم السياسى هو الخاصية المميزة للنظام الاقطاعى ، اضف الى ذلك أن القوة الاقتصادية فى النظام الاقطاعى لا تنفصل عن القوة السياسية الى الدرجة التى يمكن معها اعتبارها ظاهرة فى حد ذاتها .... وتصبح الملكية الخاصة فى أيدى السادة الاقطاعيين فى الوقت الذى يكون فيه الفلاحون مؤاجرين أو أقنان فى أرضهم . ومع هذا فان السيد الاقطاعى قد يتمتع بسلطة فى الوقت الذى لا يكون فيه صاحب ملكية والعكس بالعكس . » (٩) . ويسعى ايليا حريق هنا الى تأكيد فكرة ان نظام الالتزام يعتبر نمطا اقطاعيا نقيا طالما أن نظام الالتزام يكشف عن الارتباط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، طالما ان التنظيم السياسى هو الذى يشكل الاطار الذى يوجد فيه المجتمع ، وطالما أن الملتزم يمتلك القوة والسلطة بصرف النظر عن ملكيته الفعلية للأرض .

ولكن الحديث عن الاقطاع فى مصر لم يكن فى كل الأحيان على هذا القدر من الاحكام النظرى . فقد انتقد فتحى عبد الفتاح الباحثين الذين يربطون بين تطور الملكية الخاصة للأرض وبين نمو الرأسمالية من حيث ان الملكية الخاصة توجد فى النظام الاقطاعى مثلما توجد فى النظام الرأسمالى . ويذهب فتحى عبد الفتاح الى القول بأن علاقات الانتاج **المتخلفة** قد ظلت قائمة فى مصر حتى قرب منتصف القرن العشرين . يدلل على وجهة نظره هذه ببيانات عن سوء توزيع الملكية وتفتيتها وأشكال الاستغلال بالايجار خاصة . مؤكدا أن التغيرات التى فرضتها هذه الظروف لم تغير بشكل جوهرى فى علاقات الانتاج القائمة ، بل أنها عمقت تخلف هذه العلاقات حينما وسعت من اشكال الايجار ومن أسلوب الزراعة الصغيرة (١٠) . وبالرغم من ذكر مفهوم الاقطاع فى عنوان الفصل الذى أورد فيه عبد الفتاح هذا الكلام ، الا أنه لم يوضح ماذا يقصد بالعلاقات المتخلفة (فكلمة متخلفة قد تعنى أى شكل سابق على شكل متقدم عنه فالرأسمالية تكشف عن علاقات انتاج متخلفة عن العلاقات المرتبطة بالاشتراكية) . واذا افترضنا انه يقصد بها العلاقات الاقطاعية (اعتمادا على عنوان الفصل) فهل هى علاقات خالصة أم أنها اختلطت فى استمراريتها الطويلة (حتى ١٩٥٠) مع علاقات أخرى ؟ يتحدث فتحى عبد الفتاح هنا عن علاقات رأسمالية ظهرت بشكل ثانوى منذ ١٨٥٠ . واذا عرفنا أن ظهور الملكية الخاصة قد بدا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فان سؤالا هاما يثور هنا : اليس تناقضا أن نعتبر ظهور الملكية الخاصة مقياسا للاقطاع والرأسمالية فى آن ؟ واذا كان الاقطاع قد استمر حتى

١٩٥٠ فما مظاهر استمراره ؟ ولماذا عام ١٩٥٠ بالتحديد يمثل بداية لسيطرة الرأسمالية ؟ وأسئلة اخرى كثيرة لم يستطع تحليل فتحى عبد الفتاح المسرع والمفتقد الى الأصالة النظرية أن يجيب عليها .

٣ ــ واذا كان فتحى عبد الفتاح قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن سيطرة العلاقات الاقطاعية (المتخلفة) ، فان عبد العظيم رمضان قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن رفض فكره وجود الاقطاع أصلا عند التعامل مع البناء الاجتماعى التاريخى للمجتمع المصرى . فقد ذهب الى أن الاقطاع لم يكن موجودا فى مصر . ويدلل على ذلك بالقول بأن أبرز معالم هذا النظام وهو تفتت المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية وتحول دون قيام انسجام بين العناصر أو نمو الشعور القومى أو قيام دوله موحده لم توجد فى مصر التى كان الاتصال بين اجزائها من اسهل الامور . فضلا عن ان علاقة الفلاح بالملتزم لم تكن تتخذ شكلا سياسيا كالعلاقة بين القن والسيد الاقطاعى (١١) . ولم يحدد عبد العظيم رمضان أى شكل من اشكال الانتاج كان سائدا فى العلاقات ماقبل الرأسمالية فى مصر . واكتفى بالقول بان البرجوازية المصرية كانت موجودة قبل القرن التاسع عشر « بقرون عديدة **ولكنها لم تبرز على المسرح السياسى الا بعد انحلال نظام الاوجاقات العثمانية، وضعف سلطان المماليك كنتيجة للتطاحن المستمر بين البيوت المملوكية فى تلك الفترة** ». (١٢) (التأكيد موجود فى الاصل). ويوحى هذا النص بان العلاقات الرأسمالية لها تاريخ قديم فى البناء الاجتماعى المصرى ، ولكن عبد العظيم رمضان لم يحاول تتبع هذه العلاقات فى « القرون العديدة » التى اشار اليها ، وعلى أى أساس تعتبر العلاقة رأسمالية أم غير رأسمالية ، كما لم يوضح أى نظام انبثقت عنه هذه العلاقات ، أو اذا كان هذا النظام لم يوجد اصلا .

٤ ــ واذا كان عبد العظيم رمضان قد رفض فكرة تبلور البناء الاجتماعى حول علاقات الاقطاع دون اى تكييف نظرى أو حتى اشارات امبيريقية ، فان هناك مجموعة من الباحثين ذهبت نفس المذهب فى رفض فكرة وجود الاقطاع ولكن مع تأكيد نمط آخر هو الاقطاع الشرقى او النمط الآسيوى (١٣) . وأول من دعا الى هذه الفكرة فى مصر هو ابراهيم عامر الذى انتقد المؤرخين الذين وصفوا بعض مراحل التطور فى المجتمع المصرى بأنها اقطاعية . وفى اعتقاده أن هؤلاء المؤرخين اساءوا فهم مفهوم «الاقطاع» الذى يقوم على الملكية الخاصة للأرض . ومثل هذه الملكية لم تكن موجودة فى

اى فترة من فترات التاريخ المصرى قبل الراسمالى . فقد كانت الدولة هى المالكة الوحيدة للأرض ، بل انها كانت تستغل مساحات واسعة من الأرض استغلالا مباشرا .. ولم يتمتع الملاحون سوى بحق الانتفاع . وفى هذه الحالة قامت الدولة بامتصاص الفائض من خلال الضرائب والسخرة . وكانت الدولة التى تسيطر على الأرض تقدم اقطاعات من الأرض لبعض الافراد نظير خدماتهم المدنية ، والعسكرية ، والدينية (١٤) . وبناء على هذه الحقائق وحقائق أخرى مرتبطة بها كنظام الرى المركزى وضعف قوة القادة المحليين فى مقابل قوة السلطة المركزية ، دافع ابراهيم عامر عن الراى الذى مفاده انه بالرغم من وجود اوجه شبه بين النظام ماقبل الرأسمالى فى مصر ونظيره فى أوربا الا ان غياب الملكية الفردية للارض وطبيعة العلاقات السياسية ووجود نظام معقد لجمع الضرائب تجعل النظام ما قبل الراسمالى فى مصر أبعد ما يكون عن النظام الاقطاعى . انه اقرب الى النظام الاقطاعى الشرقى أو النظام الاقطاعى الآسيوى الذى اكد ماركس وجوده فى مجتمعات الشرق (١٥) . ويذهب ابراهيم عامر الى أن الاجراءات التى أدخلها محمد على والتغيرات التى حدثت فى عهده قد حولت النظام بمرحلة من ازدواجية التطور بحيث بدات تتسحل داخله عناصر النمط الآسيوى وتتولد داخله عناصر نظام راسمالى قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض (١٦) .

ولقد تطور راى ابراهيم عامر فى بعض الاعمال الاخرى أهمها أعمال انور عبد الملك الذى تبنى رأى ابراهيم عامر ووصف النظام ما قبل الراسمالى فى مصر بأنه يقوم على الاقطاع الشرقى الذى يختلف عن نظيره الاوربى فى ملكية الدولة للأرض ، كما وافق على رأيه بشأن المرحلة الانتقالية لحكم محمد على . ولكنه اكد بصورة لم يتطرق اليها ابراهيم عامر على خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، وانطلق هنا أيضا من فكرة مركزية السلطة وهيمنة الدولة المستمرة (١٧) . وهنا اعتبر انور عبد الملك المركزية بمثابة الخاصية الجوهرية أو النواة التى يتمركز حولها البناء الاجتماعى ، فهى التى تحدد شكل الانتاج والاستغلال ، وهى التى تشكل العلاقات الاجتماعية ونمط اعادة انتاج البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى يميل بعض الباحثين الى استخدام مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ليعبر عن نفس ما عبر عنه مفهوم الاقطاع الشرقى عند عبد الملك وعامر . وتدظهر هذا الميل فى سلسلة من المقالات كتبها احمد صادق سعد بمجلة الطليعة فى أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ . وتركزت

أفكاره النظرية فى المقال الاول حيث رفض مفهوم فوتفوجل عن « الاستبداد الشرقى » لأن فوتفوجل يركز على الأشكال النفسية من الاستبداد ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجا آليا (١٨) . ثم يرفض فكرة الاقطاع كما طبقت فى مصر طالما أن الأرض قد ظلت مملوكة ملكية مطلقة للدولة طوال فترات طويلة من التاريخ المصرى ؛ وطالما ان الامير أو الحاكم كان يتقاضى مرتبا من الحكومة كموظف عام (١٩) . وفى مقابل هذا يحاول سعد أن يؤصل مفهوم نمط الانتاج الآسيوى كما صاغه كارل ماركس فيشير الى أن المجتمع الآسيوى لابد وأن يجتمع فيه أمران : (أ) جهاز دولة يعبر عن وجود طبقة مستغلة (بكسر الغين) من جهة ، (ب) ومشتركات (مشاعيات) فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الانتاجية من جهة أخرى . وتتلقى الطبقة المستغلة فائض عمل الفلاحين فى شكل ضرائب أو أو ريع عقارى ، ويتولى زعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية اليه .وتصرف الدولة جزءا من فائض العمل على الأعمال العامة ، وآخر على امتيازات الملك والموظفين ، وثالثا على تنمية المدن والتجارة الخارجية لتوفير احتياجات الطبقة الحاكمة ، ورابعا على الجيش والمرتزقة او العبيد الاجانب المجندين الذين يصبحون ذوى سلطة ومركز اجتماعى (٢٠). ويميز سعد بين صورتين من صور النظام الآسيوى : (أ) النمط الآسيوى كظاهرة مرحلية عابرة ، وتوجد هذه الصورة عندما لا يصمد النمط أمام نمو الملكية الفردية التى تساهم فى تحويله الى نمط آخر ؛ (ب) النمط الآسيوى كظاهرة مستقلة وتوجد هذه الصورة عندما يستمر النمط الآسيوى فى الوجود حتى وان طرات بعض التغيرات على النظام السياسى . ولا تتغير هذه الصورة فى اتجاه تقدمى الا اذا تهيأ من الظروف ما يؤدى الى تغيره(٢١) . (مثل نمو حقوق الملكية أو غزو خارجى يغير البناء برمته). وبعد تقديم هذا الاطار يقرر « ان التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من أنقى الامثلة للنمط الآسيوى . وليس جديدا أن نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهاما اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا ، وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (٢٢) . ويعنى هذا أن التاريخ ما قبل الراسمالى لمصر قد شاهد امتداد التكوين الاجتماعى الذى يلتف حول النمط الآسيوى الذى يعد نمطا مستقرا ومسيطرا فى المجتمع المصرى منذ عهوده الاولى . كما يوحى النص بأن العامل الرئيسى وراء تحلل هذا التكوين هو الملكية الخاصة للأرض ، وان

كان سعد لم يوضح ما اذا كان التحول القانونى فى الملكية هو العامل الحاسم أم أن هذا التحول القانونى جاء نتيجة نمو قوى اجتماعية واقتصادية فى المجتمع . كما لم يوضح اى شكل من اشكال الانتاج تحول اليه النمط الآسيوى : هل تحول الى نمط اقطاعى أم انه تحول مباشرة الى النمط الرأسمالى . فالمقالات التى نشرها تعالج فترات مبكرة من التاريخ المصرى ، ولم تتح لنا فرصة للاطلاع على اية منشورات أخرى له تعالج الفترة قبل ١٨٥٠ لكى يتسنى معرفة موقفه بالتحديد .

٥ ــ واخيرا فقد ظهر فى العشر سنوات الماضية اهتمام بتحليل البناء الاجتماعى للمجتمعات العربية ــ فى اطار العالم الثالث ــ من خلال التراث النظرى المرتبط بفكرة المركزية الاوربية . وقد أولى الباحثون المهتمون بالمجتمع المصرى ممن ينتمون الى هذا التراث اهتماما بتكوينه قبل الرأسمالى . فقد ذهب سمير أمين الى القول بأن النمط الاقطاعى لم يكن نمطا مسيطرا على الاطلاق فى التكوينات قبل الرأسمالية بل كان هامشيا يعيش على هامش نمط الانتاج الخراجى tributary وهو النمط السائد فى معظم التكوينات قبل الرأسمالية (٢٣) . وبناء على ذلك انكر سمير امين سيطرة النمط الاقطاعى فى اى فترة من تاريخ الوطن العربى ككل واكد على سيطرة النمط الخراجى ــ وهو يحمل بعض خصائص النمط الآسيوى (٢٤) ــ مرتبطا بالعلاقات التجارية والتجارة بعيدة المدى . وفى هذه الحالة فان الاقطاع لايظهر الا فى فترات قصيرة هى الفترات التى تتقلص فيها التجارة بعيدة المدى ، والتى ارتبطت فى الوطن العربى بالغزو الاستعمارى . وفى هذه الحالة يتميز النمط الاقطاعى بعدم الاستقرار ، والاعتماد فى وجوده على السلطة المركزية . وهذا هو السبب فى الارتباط الوثيق بين منح الاقطاعات والخدمات الاقطاعية ، وغياب مبدأ وراثة الارض الذى يميز النمط الاقطاعى ، وان كان ظهور الاقطاع بشكل مرحلى يؤدى الى ضعف السلطة المركزية وهو أمر يصاحب ظهور مبدأ الوراثة ايضا (٢٥) . ولكنه يستثنى مصر من هذه القاعدة ، فالتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى بها يقوم على نمط خراجى فلاحى يرتبط بسيطرة الحكومة المركزية ، وعندما تطور هذا النمط الخراجى الى شكل من اشكال الاقطاع ، ظلت الحكومة المركزية قوية ، وظل الفائض يستخلص عن طريق الدولة (٢٦). وهنا يخرج سمير أمين الاقطاع من دائرة تحليل البناء قبل الرأسمالى فى مصر ، فوجوده يعتبر وجودا هامشيا الى حد بعيد .

وقد تبنى محمود عوده وجهة نظر سمير أمين ، ولكنه أخرج منها أى حديث عن الاقطاع . فقداكد أن النمط الآسيوى الذى ينهض على الملكية المشاعية للأرض تحت قناع ملكية اسمية للدولةكان أساس التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى حتى منتصف القرن التاسع عشر . وبالرغم من أن عودة قد أشار الى الملتزمين قبل محمد على بأنهم شبه اقطاعيين ، الا انه أكد أن التنظيم الادارى الذى كان يعمل فيه الملتزمون ومساعدوهم كان تنظيما خراجيا مهمته جمع الضرائب والقروض المختلفة (٢٧) . واستمر التنظيم الخراجى للمجتمع — برغم اختفاء نظام الالتزام — حتى منتصف القرن التاسع عشر « وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى لاستنزاف فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل الزراعى واستهلاكه ، أعنى الضرائب والسخرة بالاضافة الى الملكية المشتركة للجماعة القروية التى تختفى وراء قناع الملكية الاسمية للدولة »(٢٨) . ويذهب عودة الى أبعد من هذا عندما يقرر أن التغيرات الرأسمالية أو حتى لاشتراكية ، لم تطغ هذا التنظيم الا فى صورته الشكلية . فما يزال الفائض ينتج ويستهلك بشكل قبل رأسمالى ، ولم تؤثر الاشكال الرأسمالية الا على شكل تداوله فقط . وهذا موضوع آخر لامجال للحديث عنه هنا .

ويميل بعض الباحثين الذين ينتمون لهذا التيار الى الانطلاق من تفرقة عمانويل والشين Wallertein بين نمطين من النظام العالمى : النظام الامبراطورى العالمى ، والنظام الرأسمالى العالمى (٢٩) . ولقد وجدت النظم الامبراطورية قبل ظهور النظام الرأسمالى العالمى حيث تم ادماجها داخله تدريجيا فأصابها التحلل وأصبحت ذات مركز تابع لهذا النظام . وفى هذه الحالة فان تحليل البناء ما قبل الرأسمالى يتم من خلال ربط البناء الداخلى لاى مجتمع بالنسق الامبراطورى التابع له ان وجد ، ومن خلال دراسة الدور الذى يلعبه المجتمع فى تدعيم النظام الامبراطورى والمحافظة عليه . على أن يتم تحليل بنائه الرأسمالى بنفس الطريقة ولكن فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت مع النظام الرأسمالى العالمى . وهذا ما فعله الان ريتشاردس Richards فى مقاله الممتاز عن « التراكم البدائى فى مصر » (٣٠) . فقد حلل البناء الرأسمالى فى مصر فى ضوء دورها الاقتصادى داخل الامبراطورية العثمانية . ولم يشر ريتشاردس الى أى نمط انتاجى ، وانما اكتفى بالربط بين النظم التى ميزت التكوين ما قبل الرأسمالى فى مصر (نظام الالتزام — فقدان الفلاحين السيطرة على الارض — النظام الادارى — نظام

الرى) وبين دور مصر داخل النسق الامبراطورى . وكان البناء الاجتماعى يتشكل من خلال هذا الدور ، بحيث يتحكم النسق الامبراطورى فى اعادة انتاج المجتمع على النحو الذى يضمن استمرار الامبراطورية كوحدة سياسية . ولكن يظهر هنا سؤال على قدر من الاهمية : ما هى نوعية التكوين الاجتماعى داخل النسق الامبراطورى اذا كان لا يمكن تحليله الا كوحدة سياسية واحدة ؟

أجاب على هذا السؤال باحث آخر قبل عام من نشر مقال ريتشاردس المشار اليه هنا . ففى دراسة بعنوان « تحلل نمط الانتاج الآسيوى » اكد كايدر Keyder سيطرة التنظيم الآسيوى داخل الامبراطورية العثمانية حيث ظهرت أهمية الجوانب السياسية على الجوانب الاقتصادية ، وحيث كان انتاج الفائض واستملاكه يتم من خلال رقابة الدولة (٢١) . ولكن هذا التنظيم الآسيوى لم يستمر فى كل مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فقد أدت تناقضات هذا النمط الى مزيد من القوة والنفوذ للممثلين المحليين للسلطة المركزية ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف هذه السلطة وظهور عملية تحول الى النمط الاقطاعى feuealization وذلك قبل أن يتكامل نهائيا مع النظام الرأسمالى العالمى .

هذه تقريبا مجموعة المواقف النظرية التى اتخذها الباحثون بشأن البناء ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى. وهى مواقف تبدو متناقضة الى حد كبير الأمر الذى يؤكد ضرورة طرح القضية التى نحن بصددها . وسوف أحاول فيما يلى أن اعلق على هذه الآراء تعليقا عاما طارحا وجهة نظرى التى تستفيد من بعض هذه الآراء .

ثانيا : مناقشة ووجهة نظر :

تثير المواقف النظرية السابقة بعض الملاحظات أوردها فيما يلى :

١ — ان بعض هذه الآراء يحتاج الى مزيد من الايضاح النظرى والتحديد والى مزيد من التدعيم بشواهد تاريخية . من ذلك رأى فتحى عبد الفتاح حول سيطرة علاقات الاقطاع حتى منتصف القرن العشرين ، ورأى عبد العظيم رمضان حول عدم وجود الاقطاع أصلا فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى . .

٢ — ان بعض هذه الآراء ينطلق من رؤية مثالية للتاريخ كرأى بير

وبوليـــاك وجيب وباون وايليا حريق . فهى آراء لا تفترض تحول الاقطاع أو الاقطاع الشرقى الى تكوين رأسمالى ، انما تفترض وجود بناء اجتماعى تقليدى يتشكل حول علاقات اقطاعية تقوم على الاوتوقراطية ، وهو بنـــاء لا يتحول الا اذا اتصل بمصدر الثقافة الحديثة ، أعنى الثقافة الغربية .

٣ ــ برغم الاختلافات الطفيفة بين مجموعة الآراء هذه الا أنها تنقسم بين رأى يؤكد وجود الاقطاع وآخر يؤكد وجود النمط الآسيوى أو الخراجى. ويعنى ذلك أن المعطيات التاريخية يمكن استخدامها لتعضيد وجود أى من هذه الانماط ، وهو مؤشر يمكن أن نستخلص منه أن اى وجهة نظر تؤكـــد علـــى وجود شكل واحد من أشكال الانتاج فى التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى تعتبر وجهة نظر قاصرة .

٤ ــ ويبدو أن السبب فى ذلك هـــو الخلط الذى أثاره فهم ملكيـــة الارض أو مشاعيتهـــا أو ملكيـــة الدولة لها . فقـــد رفض البعض فكـــرة وجـــود الاقطـــاع بنـــاء على غيـــاب الملكية الفرديـــة ، ودافـــع البعض عن الاقطاع ولكنهم تحفظوا على عـــدم وجود ملكيـــة فرديـــة فى النمط الشائع من الاقطاع . وانقسم الذين رفضـــوا فكرة الاقطـــاع الى قسمين : قسم يدافع : عن ملكية الدولة ، وآخر يدافع عن مشاعية الارض . وسبب الخلاف هنا يرجع الى أن معظم الباحثين قد فهموا الملكية ــ سواء كانت ملكية افراد أو ملكية دولة ــ بالمعنى القانونى . وقد يزول قدر مـــن هذا الخلاف اذا فهمنا الملكية بمعنى السيطرة على الارض وتوريثها تحت أى شكل من الاشكال . وفى هذه الحالة تصبح الدولة مالكة للارض اذا تملكت السيطرة عليها ، ويصبح الافراد مالكين لها اذا فقدت الدولة سيطرتها عليها وعلى توزيع الانتفاع بها حتى وان كانت تملكها ملكية اسمية . ففى الوقت الذى تقوى فيه شوكة الامراء المحليين ــ من المماليك أو الملتزمين مثلا ــ فانهم يصبحون أصحاب السيطرة الحقيقية على الارض . وهنا يفقد مبدأ الوراثة معناه ، طالما أن الارض التى سيتركها ملتزم أو أمير سوف تذهب الى ملتزم أو امير آخر . أما عندما يفقد هؤلاء الامراء قوتهم الفعلية نتيجة لتغـــيرات سياسية فى القرن ، فان الدولة تصبح هى المسيطرة على الارض ؛ كمـــا حدث فى فترة حكم محمد على . هذا عن ملكية الارض ، أما عن مشاعيتهـــا فأمرها مشكوك فيه الى حد كبير . فلكى نثبت فكرة المشاعية فاننا لابد أن نثبت أن الفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق متساوية فى الانتفاع بالارض ، وأن

نثبت عدم وجود امتيازات لبعض أقوياء الفلاحين فى عملية استغلالهم للارض (حق استخدام السخرة ، الاعفاء من الضرائب ، الحصول على ابعاديات)، كما لابد أن نثبت انعزالية المشاعيات (كان الملتزم يحصل على جزء من قرية ، وجزء من قرية أخرى ، وثالث من قرية ثالثة وهكذا) . وربما تكون هذه الحدود المفروضة على فكرة وجود المشاعيات هى التى دفعت سمير أمين الى اشتقاق مفهوم نمط الانتاج الخراجى الذى لا يركز على فكرة المشاعية ، بل يركز على انقسام المجتمع الى طبقتين على أن تمثل الدولة الطبقة المستغلة للفائض فى شكل خراج .

٥ ــ ويبدو أن احد أوجه القصور الاساسية فى الكثير من المواقف السابقة هو اصرار كل منها على الدفاع عن وجود شكل انتاجى معين دون ادراك الحقيقة التى مؤداها أن البناء ما قبل الراسمالى هو تكوين اجتماعى ــ اقتصادى وليس مجرد شكل من أشكال الانتاج . وكما أكد سمير أمين فان أى تكوين اجتماعى لم يعرف شكلا واحدا من أشكال الانتاج ، وانما عرف اشكالا متعددة احداها مسيطر والاخرى تنفصل معه بشكل أوباخر . ويؤكد أمين هنا أن دراسة التكوين الاجتماعى قبل الراسمالى يجب أن تتجه نحو كشف النمط المسيطر والانماط الهامشية (٢٢) . (وهذا ما فعله عندما اعتبر النمط الخراجى نمطا مسيطرا فى علاقات ما قبل الراسمالية) .

وهنا تأتى نقطة الخلاف مع سمير أمين . فالحديث عن نمط مسيطر فى التكوينات قبل الراسمالية قد يكون اكتشافا صعبا من الناحية الامبيريقية . ذلك أن انتاج الفائض أو تداوله فى التكوين الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الراسمالية قد يكشف عن تجاور لنمطين أو أكثر . واذا سيطر احدهما على الآخر ، فان هذه السيطرة لا تستمر ازلا فى التكوين ما قبل الراسمالى ، وانما يعرف النسق شكلا من أشكال تبادل السيطرة بين الانماط قبل الراسمالية وفقا لظروف اعادة انتاج التكوين قبل الراسمالى . وبناء على ذلك فلايمكن اكتشاف نمط مسيطر فى التكوين قبل الراسمالى برمته فى المجتمع المصرى ، بل نجد أن السيطرة تختلف باختلاف الفترة التاريخية التى تتحكم فيها عوامل معينة . ولايعنى التحول من نمط الى آخر تحول التكوين الاجتماعى برمته ، ذلك أن السمات العامة لهذا التكوين تظل كما هى . وبناء عليه ، فان دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الراسمالية لابد أن تبدأ من تحديد السمات العامة للتكوين الاجتماعى على أن تحدد بعد ذلك تباينات الداخلية من خلال تحديد الانماط الانتاجية السائدة وفترات هامشيتها أو سيطرتها والعوامل الفاعلة فى ذلك .

اذا حاولنا أن نحدد الخصائص العامة للتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى فى مصر نجدها تنحصر فيما يلى :

أ ـ تشكل البناء الاجتماعى قبل الرأسمالى حول تكوين زراعى (فلاحى) اتسم استغلال الارض فيه بانتاج قيم استعمالية Use Values (الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير او التبادل) ، تحول جزء منها الى قيم تبادلية مع ضم مصر الى الامبراطورية العثمانية حيث كانت مصر تصدر القمح والعدس والذرة والارز الى الاناضول وسوريا والحجاز (٢٣) .

ب ـ لم تتطور الصناعة والتجارة الا بالقدر الذى يساهم فى اعادة انتاج هذا التكوين الزراعى قبل الرأسمالى . فقد اقتصرت الصناعة على الصناعات اليدائية للنسيج والاغذية . كما تدهورت احوال التجارة واقتصرت على التبادل السلعى البسيط فى الداخل ، وتصدير بعض المحاصيل الزراعية وبعض مصنوعات النسيج الى اجزاء من الامبراطورية العثمانية . وان كانت التجارة على تدهورها قد اثرت فئة قليلة من الناس لها علاقات قرابية وثيقة بالطبقة المسيطرة (٢٤) .

جـ ـ سيطرة العلاقات القرابية وبروز دورها فى اعادة انتاج (استمرارية) الطبقة المسيطرة ، والوحدات المنتجة فى الريف والحضر على حد سواء . فعلى مستوى الطبقة المسيطرة تشير معظم الكتابات التاريخية الى سيطرة اقلية عرقية من المماليك والاتراك ، يتم لها توارث النفوذ (المرتبط بالسيطرة على الارض والادارة والجيش) وتعيش فى معزل عن اهل مصر بل وتكن لهم الازدراء . ولقد تخلص محمد على من نفوذ المماليك ، ولكنه خلق مصادر اخرى للنفوذ للاتراك والالبانيين ، ولم يتح للمصريين المشاركة فى الادارة والجيش الا مع التطور الرأسمالى الذى بدأ فى فترة ما من حكم محمد على ايضا . ولكن هذه الطبقة المسيطرة لم تقتصر على الطبقة الارستقراطية فقط ، وانما ضمت فئات وسطى من الملتزمين والموظفين والجنود وعلماء الازهر . ولقد كانت هذه الفئات هى اداة الطبقة الارستقراطية فى تنفيذ هيمنتها وسطوتها . وكان الافراد الذين يكونوا هذه الفئات يرتبطون بالطبقة الارستقراطية بروابط قرابية تقوم على الدم والمصاهرة . ومن ناحية اخرى فقد ساهمت القرابة فى استمرارية الوحدات المنتجة فى الريف والمدينة . فقد عمق الفلاحون الروابط القرابية فيما بينهم بشكل يضمن لهم تحمل مشقة العمل الزراعى بأساليب بدائية ، والايفاء بمتطلبات الطبقة المسيطرة التى كانت تعتبر القرية مسئولة مسئولية جماعية عنها (السخرة والضرائب) . وقد تجلى هذا التعميق للروابط القرابية فى أشكال الزواج

الداخلى (من داخل العائلة او من داخل القرية) ، والمشاركة الجماعية فى طقوسه ، وكذلك المشاركة الجماعية فى الطقوس الدينية والشعبية كالموالد والأعياد وغيرها . أما فى المدينة فقد انتظمت الصناعة والتجارة فى طوائف حرفية مغلقة يتم توارثها داخل الجماعات المندمجة فيها . وكان لكل طائفة طقوسها الخاصة ونظامها الداخلى الخاص الذى يضمن استمراريتها على هذا النحو (٢٥) .

فى اطار هذا التكوين الاجتماعى العام ظهرت مجموعة من اشكال الانتاج تختلف فيما بينها باختلاف أسلوب استنزاف الفائض والجماعات التى تستهلكه، ولكن اختلافها هذا لا يمس جوهر التنظيم قبل الرأسمالى الذى حددنا عناصره فيما سبق . ويتم التحول من نمط لآخر وفقا للظروف التى تمليها ضرورة اعادة انتاج (استمرارية) التكوين قبل الرأسمالى . ولا يتم التحول من نمط الى آخر بشكل تقدمى بحيث يلغى النمط القادم النمط الأقل ، وانما قد يعاود النمط فى الظهور مرة أخرى وفقا لظروف استمرارية البناء قبل الرأسمالى . وفى حالة ظهور نمط وسيطرته لا يقضى نهائيا على النمط الذى كان يسيطر فى الفترة السابقة وانما يحوله فقط الى موقف هامشى . ولقد حدث ذلك على النحو الذى نحدد خطوطه العامة فيما يلى :

عندما اشار ماكس فيبر Max Weber الى مايطلق عليه اقطاع المنتفعين » Feudalism of benefices — وهو نمط اقطاعى يختلف عن النمط الذى ساد فى اوربا يمنح فيه زعيم ذو سلطة ابوية Patrimonial Chef اقطاعات من الارض لافراد معينين (المحاربين — الامراء — الخدم) نظير خدمات يقدمونها للدولة — عندما تحدث فيبر عن هذا النمط ضرب مثالا من مصر المملوكية (٢٦) وتشير البيانات التاريخية الى وجود هذا النمط بالفعل فى العصر المملوكى حيث قسمت الاراضى « الى أربعة وعشرين قيراطا ، اختص السلطان نفسه باربعة قراريط والامراء بعشرة والاجناد بالعشرة المتبقية (٢٧) . وقد ادى ذلك الى سيطرة الامراء المماليك وجنودهم سيطرة فعلية على الارض نظير خدماتهم كمحاربين أو كمحافظين على استتباب الامن ، هذا بالرغم من عدم وجود اى حق لهم بشأن توريثها .
وعندما احتل العثمانيون مصر كانت حاجتهم ماسة الى عائد نقدى من أرض مصر ، فهيأ احتلالهم لمصر ، ظروفا لاعادة انتاج التكوين ما قبل الرأسمالى بشكل يضمن لهم مزيدا من الفائض . وفى هذه الحالة لابد من احداث تغيير ادى ان يصبح النمط المسيطر صورة من صور النمط الخراجى . فقد تم فى شكل انتزاع الفائض وفى شكل استهلاكه . وقد حدث هذا التغيير الذى

العثمانيون الاقطاعات المملوكية الى ملكه الباب العالى (٣٨) . غير أنهم لم يدخلوا الى مصر نظامهم الاقطاعى الذى يشبه الى حد كبير الاقطاع المملوكى ، بل انهم ابقوا على نظام الالتزام الذى كان قد بدأ يتطور فى نهاية العصر المملوكى (٣٩) . ولم يكن الملتزمون يشكلون طبقة اقطاعية بالمعنى الذى عرف فى عصر المماليك ، ربما يكونوا قد تمتعوا بسيطرة مشابهة لسيطرة هذه الطبقة فى نهاية العصر المملوكى . اما فى بدايات الحكم العثمانى فقد تقلص نفوذهم الى حد كبير ، واصبح للسلطة المركزية قدر كبير من التأثير والنفوذ ، وبدأت تحصل على معظم الفائض فى شكل ضرائب واشياء عينية كانت أحيانا تذهب نهبا من الريف . وكان الملتزم ومساعدوه يحصلون على نصيب بسيط من هذه الاموال والاشياء ، فضلا عن اعطاء الحق لكل ملتزم فى الانتفاع بمساحة صغيرة من الارض يقال لها الاثر (٤٠) . والدليل على أن الملتزمين لم يصلوا الى مرتبة الطبقة الاقطاعية فى اثناء قوة الامبراطورية العثمانية ان الملتزم كان يقع فى بعض الاحيان فريسة فى يد السلطة مثله مثل الفلاح تماما ، فاذا كان الفلاح يحرم من حق الانتفاع بالارض عندما يعجز عن أداء الضريبة ، فان الملتزم كان يحرم من أراضى التزامه عندما يعجز عن الايفاء بمتطلبات الطبقة المسيطرة من العائد النقدى (٤١) . كما يحدثنا المؤرخون ايضا عن مواقف كانت الحكومة المركزية تقف فيها بجوار الفلاحين ضد الملتزمين (٤٢) . هذا فضلا عن أن الملتزمين — وبعضهم من النساء — لم يسكنوا فى اراضى التزامهم ، بل كانوا يقيمون فى المدينة — العاصمة فى معظم الحالات — ومن ثم فلم تنشأ أى علاقة اقطاعية مباشرة بين الفلاحين وبين الملتزمين .

غير أن هذه السيطرة لنمط الانتاج الخراجى لم تستمر الا فى القرن الاول من الحكم العثمانى . فقد حدث أن فشلت الحامية العسكرية فى حماية الارض ضد سيطرة المماليك والبدو (٤٣) . وفى مقابل ذلك نجح هؤلاء فى اكتساب قدر من السيطرة يضمن لهم استملاك جزءا كبيرا من الفائض وقد ادت هذه الظروف الى ان يتحول النمط الخراجى الى نمط هامشى ، وان يظهر من جديد شكل من أشكال « اقطاع المنتفعين » . وقد ارتبط هذا الظهور لامراء المماليك والبدو من الملتزمين وغيرهم باضمحلال الامبراطورية العثمانية ، وعجزها عن الهيمنة على اجزائها . وفى هذه الظروف لابد أن يظهر ميكانيزم جديد ليكسب التنظيم قبل الرأسمالى — والذى لم يحدث داخله أى شكل من تطور قوى الانتاج وعلاقاته — استمراريته . وفى وجود هذه الطبقة الاقطاعية القديمة ، وفى وجود سعيها الحثيث نحو الحصول على نصيب الاسد من فائض الانتاج الزراعى ، فان التنظيم قبل الرأسمالى للانتاج سوف يميل الى اعادة انتاج

نفسه من خلال سيطرة شكل من أشكال الاقطاع . وقد تجلت هذه السيطرة فى قوة شوكة الملتزمين وتوريثهم الارض لابنائهم أو توزيع نفوذ الالتزام على اقاربهم ، وتسخيرهم للفلاحين فى وساياهم ، وفرضهم لضرائب أخرى غير ضريبة « المرى » التى تحصلها الدولة من خلالهم . ولقد افرز التكوين الاجتماعى قبل الراسمالى شكلين من اشكال السيطرة على الارض مكنا الملتزمين والمماليك من تحقيق سيطرة فعلية على الارض (٤٤) .

الاول : يتصل بأراضى الوقف (رزق الاحباسية) وهى الاراضى التى كانت توهب للمؤسسات الدينية أو لافراد ذوى مكانة روحية . والوقف نظام قديم يرجع الى العصر المملوكى ، ولكنه استخدم هنا كوسيلة للسيطرة على الارض وتوريثها مع اعفائها من الضرائب .

الثانى : يتصل بالوسايا وهى اقطاعات من الارض كانت الدولة تمنحها للملتزم او للامير المملوكى أو لزعماء البدو أو الذين يقدمون خدمات للدولة بحيث يقوم المنتفع بزراعتها بنفسه . وقد اعتاد هؤلاء المنتفعون على تسخير الفلاحين للعمل بهذه الوسايا .

وهكذا أدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى سادت فى مصر قبل تولى محمد على السلطة الى أن يصبح النمط الخراجى نمطا هامشيا ينحصر فى تلقى السلطة المركزية لجزء من فائض الانتاج الزراعى ، وأصبح النمط الاقطاعى — فى شكله الخاص — نمطا مسيطرا ترك للملتزمين حرية التصرف فى الارض واحتكار التزامها ، وفرض ضرائب أخرى على الفلاحين ، واستخدام فائض العمل فى شكل سخرة داخل الاقطاعات التى منحت لهم .

ولكن مع تولى محمد على لم يكن لهذا النمط الاقطاعى أن يستمر ، فهو يريد مزيدا من العائد لتمويل مشروعاته وللانفاق على الجيش . ولهذا فان نظامه قد هيأ الظروف لظهور النمط الخراجى من جديد ، وانحسار الاقطاع الى نمط هامشى الى حد بعيد . وقد انحصرت هذه الظروف فى مجموعة الاجراءات التى اتخذها محمد على لتنظيم الانتاج عام ١٨١١ ، حيث بدأ محمد على فى القضاء تدريجيا على فئة الملتزمين . فبدأ بفرض ضرائب على أراضى الوسايا واراضى الوقف ، والمسموح (الاراضى التى كانت تمنح لمشايخ القرى معفاة من الضرائب) ، وما أن جاء عام ١٨١٤ حتى صادر محمد على كل اراضى الالتزام . وخلال هذه الفترة كان قد أجرى مسحا للاراضى ، وصنفها ونظم عملية جمع الضرائب من خلال موظفين . ونظم محمد على « الرزنامة »

أو وزارة المالية بلغتنا الحديثة ، وعين لها مشرفا أسماه « كاتب الذمة» (٤٥) ودنت لكى يضمن وصول أكبر قدر من العائد النقدى الى خزانة الدولـــه . وهكذا ظهر النمط الخراجى من جديد حيث أصبحت العلاقة مباشرة بين الفلاح والدولة ممثلة فى موظفيها ، وممثليها المحليين . ولكن نظام محمد على افـــرز نمطا جديدا فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع المصرى يتناسب مع ما اطلق عليـــه كارل بولانـــى Karl Polanyi نظام اعادة التوزيع redistribution System . فقد اتجه محمد على نحو توليد مزيد من الفائض عن طريق احتكار المحاصيل الزراعية . فقد الزم الفلاحين بتسليم المحاصيل الى الحكومة نظير اجر منخفض . على أن يدفعوا نفقات نقل محاصيلهم الى السوق المركزية . ثم يقوم موظفوا الباشا ببيع هذه المحاصيل — التى لم تصدر — مرة أخرى الى الفلاحين بسعر مرتفع (٤٧) . وهكذا تضافر النمط الخراجى مع نظـــام اعادة التوزيع على استمرارية البناء قبل الرأسمالى بشكل يضمن للحاكـــم الحصول على كميات كبيرة من الفائض .

ولكن الاجراءات التى اتخذها محمد على نفسه من تنمية لعلاقات مصر بالسوق الخارجية ، ومن منح اقطاعات من الارض باشكال متعددة لمساعديه وموظفيه وجنوده ، ومن تطوير لقوى الانتاج قد تضافرت مع بعض الظروف الخارجية (التغلغل الرأسمالى فى الامبراطوريـــة العثمانية — رجل أوربـــا المـــريض فى ذلك الـــوقت — وضـــم أجزائهـــا الى شـــبكة العلاقـــات التجارية الرأسمالية) على أن يتوقف التكوين قبل الرأسمالى عن انتاج نفسه ، وان يتحول النسق برمته الى نسق رأسمالى . وان كانت بعض ملامح التنظيم الاجتماعى قبل الرأسمالى قد استمرت لفترات طويلة بعد ذلك .

المـــراجع والهوامش

١ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— A. G. Frank, **Capitalism and underdevelopment in Latin America,** New York, 1967.

— Ernesto Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", **New Left Review,** May and June, 1971.

— C. Meillassoux, "From Reproduction to Production" A Marxist Approach to Economic Anthropology" **Economy and Society,** Vol. 1. No. 1, 1972.

٢ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— M. Dobb, **Studies in the Development of Capitalism,** Routlegde and Kegan Paul, London, 1963.

— Paul Sweezy et al, **The Transition From Feudalis to Capitlism,** NLB, London, 1976.

٣ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— H. Alavi, "The State in Post - Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh", **New Left Review,** No. 74. 1972.

— J. Saul, "The State in Post - Colonial Societies : Tanzonia", **Socialist Register,** 1974.

— W. Ziemann and M. Lanzendorfer, "The State in Peripheral Societies", **Socialist Register,** 1977.

٤ ــ انظر :

J. K. Fairbank, **Trade and Diplomancy on the China Coast.** Quoted in Frank, **World Accumulation** 1492 - 1789, The Macmillan Press, London, 1978. P. 11.

(٥) انظر حول بعض الدراسات التـــى تتبنى هذا الموقف :

C. Bear, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950,** London, 1962 ; **Studies in The History of Modern Egypt,** The University of Chicago Press, 1969 ; A. N. Poliak, "Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and The Lebanon 1250 - 1900", **Journal of The Royal Asiatic Society'** 1939 ; "Some Notes on The Feudal System of The Mamluks", Ibid., 1937.

ولقد تبنى محمود متولى موقفا مشابها لهذا الموقف دون ان يذكر صراحة مصطلح الاقطاع الشرقى . انظر :

محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ١٦ — ٢٣ . ولقد فصل محمود متولى فترة محمد على وتحدث عنها في نطاق ما اسماه برأسمالية الدولة (أنظر الفصل الثانى من كتابه المشار اليه) ولكنه لم يشر الى الظروف التى يمكن ان تؤدى بالنظام الاقطاعى الى نظام اكثر تقدما من اى نظام قبل رأسمالى او رأسمالى .

(٦) أنظر مقال بير التالى :

G. Baer, "Basic Factors Affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in M. M. Milson (ed.) **Society and Political Structure in Arab World,** Humanities Press, N. Y., 1973.

(٧) أنظر الجزء الاول من كتاب جب وباون التالى :

H. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and The West,** Oxford University Press, London 1962.

(٨) محمد أنيس ، « دراسة في المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية » المقال الاول : « المجتمع المصرى في ظل الاقطاع » الكاتب ، عدد يونيو ١٩٦٥ ، المقال الثانى : مصر من الاقطاع الى الرأسمالية « الكاتب ، عدد يوليو ١٩٦٥ » .

(٩) أنظر :

I. Harik, "The Iqta System in Lebanon : A Comparative Political View", **Middle East Journal,** Vol. 19 No. 4, 1965. P. 407.

(١٠) فتحى عبد الفتاح ، **القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الفصل الرابع : الارض بين الاقطاع والرأسمالية :

(١١) **عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ . ص ص ٢٩ — ٣٠ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ .

(١٣) تجدر الاشارة الى أن الذين يذكرون نمط الاقطاع الشرقى هنا يختلفون في اتجاههم الفكرى عن المجموعة التى اشرنا اليها من قبل . فنمط الاقطاع الشرقى عندهم أقرب الى نمط الانتاج الآسيوى منه الى فكرة الاستعباد الشرقى عند فوتفوجل .

(١٤) ابراهيم عامر ، **الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر** ، مطبعة الادار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ص ٥٧ — ٥٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ص ٦٨ — ٦٩ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ص ٨١ — ٨٢ .

(١٧) حول رأى انور عبد الملك من الخصوصية التاريخية أنظر المقال التالى :

A. Abdel - Malek, "Sociology and Economic History : An Essay on Mediation", Paper Presented to a **Conference on the Economic History of The Middle East,** University of London, 1967.

وانظر بالعربية : انور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

(١٨) أحمد صادق سعد ، « النمط الآسيوى للانتاج : خطوط عامة » **مجلة الطليعة** ، العدد الثانى ـ السنة العاشرة ، فبراير ١٩٧٤ . ص ص ٦٠ ـ ٦٢ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٦٢ ـ ٦٥ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٦٩ ـ ٧١ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وقد تابع احمد صادق سعد صورة التكوين الآسيوى في مصر في مقالات لم تكتمل . فكتب عن مصر الفرعونية ، والهيلينية ، وفي عهد الولاة الاول والثانى ، وذلك في اعداد مارس ١٩٧٤ ، نوفمبر ١٩٧٥ ، يناير ١٩٧٧ ، مارس ١٩٧٧ من مجلة الطليعة .

(٢٣) تعد هذه القضية احد القضايا الاساسية في نظرية النمو اللامتكافيء . أنظر حول هذه النظرية :

S. Amin, **Unequal Development,** The Harvestor Press, 1976. PP. 13 - 59.

(٢٤) يضم النمط الخراجى نفس العناصر التى يضمها نمط الانتاج الآسيوى مع عدم الاهتمام بفكرة مشاعية الارض التى يركز عليها النمط الآسيوى .

(٢٥) أنظر :

S. Amin, **Unequal Development,** trans. by B. Pearce. The Harvestor M. Pallis, Zed Press LTD. 1978. P. 98.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢٧) محمود عودة ، **الفلاحون والدولة : دراسة في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ص ١١٤

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢٩) تقوم الرابطة داخل كل من هذين النظامين على اساس اقتصادى ، ولكن النظام الامبراطورى يتميز بانه وحدة ذات نطاق سياسى متعارف عليه ، أما النظام العالمى فانه أوسع نطاقا من أى وحدة سياسية حيث يضم داخله وحدات سياسية متباينة . أنظر حول نشأة النظام الراسمالى العالمى :

I. Wallerstein, **The Modern World System** Academic Press, N. Y., 1974.

(٣٠) أنظر :

A. Richards, Primitive Accumulation in Egypt, 1798 - 1882" **Sociological Review** 1, 2, **1977,** PP. 3 - 49.

(٣١) انظر :

Caglar Keyder, "The Dissolution of The Asiatic Mode of Production", **Ecenomy and Society,** Vol. 9. 1976. PP. 178 - 9.

(٣٢) انظر سمير أمين ، النمو اللامتكافيء ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ — ٢٦ . يضم التكوين الاجتماعي أكثر من نمط انتاجي ، كما انه يشتمل على الجماعات الاجتماعية ، والتنظيم السياسي ، والايديولوجية أو المستويات البنائية . انه اقرب الى البناء الاجتماعي أو مرادفه.

(٣٣) انظر مقال التراكم البدائي السابق الاشارة اليه ، ص ٧ .

(٣٤) انظر المرجع السابق ، وكتاب محمود متولي السابق الاشارة اليه ، ص ص ٢٣ — ٢٩ .

(٣٥) يمكن أن توجد الشواهد الدالة على هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كثير من الدراسات المشار اليها هنا وفي المصدرين التاليين :

David Kimcibe, "The Political Super Structure of Egypt in The Late Eighteenth Century", **Middle East Journal,** Vol. 22, No. 4. 1968 ;

C. Baer, **Egyptian Guilds in Modern Times,** The Isreal Oriental Society, Joursalem, 1964.

(٣٦) انظر :

M. Weber, **The Theory of Social and Ecenomic Organization,** The Fre Press, New York, 1947.

(٣٧) سعيد عبدالفتاح عاشور ، « الفلاح والاقطاع في مصر الايوبين والمماليك» مقال في كتاب **الارض والفلاح في مصر على مر العصور** ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ . ص ٢١٨ .

(٣٨) انظر مقال بولياك ، ١٩٣٧ ، السابق الاشارة اليه ، ص ٤٠ .

(٣٩) انظر كتاب بير عن تاريخ مصر الاجتماعي السابق الاشارة اليه ، ص ٦٢ .

(٤٠) ابراهيم الويلحي ، « الارض والفلاح في العصر العثماني » مقال في كتاب **الارض والفلاح في مصر على مر العصور** السابق الاشارة الاشارة اليه ، ص ص ٢٣٦ — ٢٤١ .

(٤١) انظر كتاب جيب وباون السابق الاشارة اليه ، ص ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(٤٢) انظر :

S. J. Show, "Landholding and Land - tax Revenues in Ottoman Egypt", in : P. M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt,** Oxford Uni. Press 1968. P. 99.

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤٤) انظر حول احباسيات الرزق والوصايا في العصر العثماني وما ارتبط بهما من نفوذ :

هيلين ريفين ، **الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ص ٥٠ — ٦ .

(٤٥) المرجع السابق ، الفصل الثالث .

(٤٦) طور بولاني هذا المفهوم في الدراسة التالية :

K. Polanyi, Primitive, Archaic and Modern Economics, New York, 1968.

(٤٧) أنظر هيلين ريفلين ، الفصل الثالث .

obeikandl.com

البناء الطبقى فى الريف المصرى
ملاحظات نقدية ورؤية واقعية

محمد ابراهيم عبد النبى (*)

مقدمـــــة :

يلاحظ من يستعرض المحاولات التى سعت لتحديد هيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى حداثتها النسبية (فقد ظهر معظمها بعد ١٩٧٠) . ولعل ذلك يمكن فهمه فى ضـــوء الوضعية العامة للقطاع الريفى من المجتمع المصرى وما عانى منه من اهمال وتخلف فرضته عليه الطبقة الحاكمة التى لم يكن يهمها الريف فى شىء سوى ما تجمعه منه من أموال أو ماتحصل عليه من ريع ، ولم يكن فى صالحها الكشف عن حقيقة الاوضاع المؤلمة الى كان يعانى منها سكان هذا القطاع ، بؤرة استغلالهم ومرتع ظلمهم . كما يمكن أن يفهم ذلك ايضا فى ضوء وضع علم الاجتماع نفسه فى مصر وما تميز به من عدم تبلور اطـــار نظرى واضـــح يحـــدد للمشتغلين به مواقفهم من قضايا ومشكلات مجتمعهم ويوجه دراساتهم وأبحاثهم لموضوعات معينة ومنها البناء الطبقى (١) والملاحظ كذلك أن غالبية المحاولات ـــ ان لم يكن كلها تقريبا ـــ التى سعت الى تحـــديد معالم البناء الطبقى فى الريف المصرى جاءت من جانب المفكرين التقدميين (٢). وخاصة المؤرخين منهم والاقتصاديين وبعض علماء الاجتماع . ويعـــد تقســـيم ابراهيم عامر (١٩٥٨) أول التقسيمات التى طرحت فى ذلك المجال وهـــو الامر الذى يحتم البدء بالاشارة اليه **** .

١ ـــ تقسيم ابراهيم عـــامر (٣) :

يرى أن خط الملكية الفردية للأراضى الزراعية هـــو الخط الاســـاسى الذى يقسم القوى الاجتماعية فى الريف المصرى ، وان التحديد الاولى لهذه القوى هو تحديد لمجموعتين : مجموعة لذين يملكون والذين لايملكون . ومن هـــذا التحديد الاولى ينطلق الى تحديد أكثر تخصيصا يقسم كل مجموعة الى مجموعات فرعية . فيقسم مجموعة من يلكون الى كبار مـــلاك ومتوسطين وصغار . ويقسم مجموعة الـــذين لا يملكون الى مجموعات ثلاث أيضا تضم

---

* مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعةالقاهرة .

الذين لايملكون ارضا وانما يستأجرونها لزراعتها . والذين لايملكون ارضا ويعملون كعمال (دائمين او مؤقتين) ، والذين يعيشون على هامش الحياة الريفية .

غير انه يرى ان هذا التقسيم الاولى الذى يتخذ من حجم الملكية اساسا له لايعد كافيا . حيث تتداخل — فى الواقع العملى — هذه المجموعات معا ويصعب وضع حدود فاصلة بينها . فكثيرا ما نجد مالكا صغيرا لايكتفى بزراعة ما يملكه وانما يستأجر ارضا اخرى لزراعتها او يعمل لدى الغير كعامل زراعى، أو نجد عاملا زراعيا يستأجر قطعة صغيرة من الأرض لزراعتها بمساعدة أفراد اسرته لسد احتياجاتهم المعيشية . ومن ثم فان الاعتماد على حجم الملكية وحده لايؤدى الغرض المطلوب . ويرى أن شكل استغلال هذه الملكية ونمط العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف المجموعات فى الريف يعد اكثر تعبيرا عن الاوضاع الطبقية . ويقسم القوى الاجتماعية فى الريف على النحو التالى :

١ — الملاك العقاريون .

٢ — المزارعون الأغنياء .

٣ — المزارعون المتوسطون .

٤ — المزارعون الفقراء .

٥ — المعدمون والعمال الزراعيون .

فالملاك العقاريون يستغلون ملكيتهم — بغض النظر عن حجم هذه الملكية — عن طريق الايجار . والمزارعون الاغنياء يباشرون زراعة حيازاتهم — سواء اكانت ملكا ام ايجارا — بأنفسهم بالاستعانة بالعمالة المأجورة ، ويسعون فى الغالب لانتاج محاصيل من أجل السوق — أما المزارعون المتوسطون فيتولون زراعة حيازاتهم بأنفسهم بالتعاون مع أفراد أسرهم دون استخدام عماله مأجورة سوى فى فترات محددة . وينقسم هذه المجموعة — مجموعة الفلاحين المتوسطين — الى ثلاث مجموعات فرعية مجموعة يتوافر لديها فائض اقتصادى ومن ثم يتحسن وضع أعضاءها باستمرار ، ومجموعة يكاد تفى احتياجاتها بنفسها ، وأخيرة يتدهور وضعها باستمرار لعدم كفاية انتاج لسد احتياجات الاسرة وذلك فهم أقرب الى وضع المزارعين الفقراء . والمزارعون الفقراء هم الذين يحوزون مساحات قزمية من الارض يتولون زراعتها بأنفسهم لانتاج محاصيل تكفل لهم — بالكاد — حاجياتهم . وقد يضطرون الى العمل كعمال أجراء لدى الغير . أما المعدمون والعمال

الزراعيون فهم الذين لايملكون أرضا ولايستأجرونها وانما يبيعون قوة عملهم لغير كعمال دائمين أو موسميين أو تراحيل .

وينتهى من تمييزه بين هذه المجموعات الخمس الى أن أوضاع القوى الاجتماعية فى الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢ تشير الى وجود قوتين رئيسيتين: قوة الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء فى ناحية وقوة المزارعين الفقراء والمعدمين فى ناحية أخرى . ويتوسط هاتين القوتين قوة متوسطة هى قوة المزارعين المتوسطين (٤) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ انه يشير الى الاوضاع الطبيقية فى الريف المصرى حتى سنة ١٩٥٢ ولم يتطرق الى تناول التغيرات التى طرأت على أوضاع هذه القوى على اثر التحولات التى طرأت على القطاع الريفى بعد ١٩٥٢ وكان لها اثرا واضحا على نمط الاستغلال الزراعى للأرض (وهو معيار التقسيم لديه) . فالمؤكد ان هذه التحولات قد دفعت الكثير من الملاك العقاريين الى التحول من نمط استغلال أراضيهم عن طريق الايجار الى زراعتها على الذمة بعد أن حددت قوانين الاصلاح الزرعى القيمة الايجارية للأراضى وتنتت العلاقة بين المالك والمستأجر . كما تحسنت أوضاع المزارعين الأغنياء نتيجة قدرتهم على شراء جانب من الأراضى التى كانت تزيد من الحد الاقصى للملكية الذى حدده القانون لكبار الملاك . وكان يمكن لهذا التقسيم أن يكون أكثر فائدة لوكان قد تناول هذه التغيرات وسعى الى تشخيص الآثار التى ترتبت عليها وخاصة أنه صدر سنة ١٩٥٨ وهى الفترة التى كانت فيها الصراعات الطبقية التى التى ترتبت على الأوضاع الجديدة على أوجها وماثلة أمام أعين الجميع .

٢ ــ أن الاعتماد على التصنيف الثلاثى لجماعات الفلاحين الذى انتهى اليه (أغنياء ومتوسطون وفقراء) يعد تقسيما غير دقيق ، ذلك لأنه يتخذ ــ فى النهاية ــ من الفروق النسبية فى الثروة (أو الفقر) معيارا أساسيا للتصنيف ، وهو معيار يتنافى مع طبيعة الواقع المعقد . فضلا عن أنه يظهر مجموع الفلاحين وكأنه مرتب فى درجات بعضها فوق بعض فى نظام واحد . وهذا مدعاه للخطأ ، لأن الفلاحين المتوسطين ــ على سبيل المثال ــ ليسوا بين الاغنياء والفقراء وانما ينتمون الى قطاع مختلف من قطاعات الاقتصاد الزراعى (٥) .

٣ ــ ان هذا التقسيم رغم اشارته الى بعض الجماعات الأخرى التى

تعيش على هامش الحياة الريفية ، الا انه لم يحدد وضع هذه الجماعات والدور الذى تلعبه فى الحياة الاجتماعية فى الريف . وقد غدا لهذه الجماعات — وبصفة خاصة بعد ١٩٥٢ — ادوارا هامة فى عملية فى عملية الانتاج الزراعى والنشاط الاجتماعى فى القرى المصرية .

٤ — كما ان هذا التقسيم لم يبرز بوضوح طبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بين مختلف الجماعات وصور التعاون والتحالف والصراع التى قد تربط بينها ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعهم الاجتماعية او وعيهم بمصالحهم الفئوية وهى أمور يجب أن يبرزها أى تصنيف بوضوح .

٢ — تقسيم جمال مجدى حسنين : (٦)

لقد حاول أن يحدد المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويرى أن المعيار السليم لتحديد اى فئة اجتماعية فى الريف ليس هو حجم الملكية الزراعية بقدر ماهو اسلوب استخدام القوى العاملة بالاضافة الى معرفة نوع العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية بالقرية . وانتهى الى أنه يمكن التميز بين خمس فئات اجتماعية فى القرية المصرية تتميز كل منها بشكل العلاقات الانتاجية المخالفة للأخرى وهى :

١ — كبارك ملاك الأرض (الاقطاعيون) وهم الذين يمتلكون اكثر من ٢٠ فدانا وتتنوع وسائل استغلالهم لملكيتهم بتنوع المناطق واختلاف المالك . فمنهم من يقوم بتأجير أرضه جملة واحدة لأحد الوسطاء مقابل اجر نقدى . ومنهم من يؤجرها على شكل قطع صغيرة لصغار وفقراء الفلاحين مباشرة . ومنهم من يتولى زراعتها بنفسه مستخدما عمالا زراعيين .

٢ — الفلاحون الاغنياء : وهم يمتلكون ما بين ١٠ — ٢٠ فدانا ، ويتولون زراعة ملكيتهم بأنفسهم مستخدمين عمالة مأجورة . ويزداد غنى هذه الفئة بافلاس وتدهور حالة الفلاحين الفقراء وانخفاض اجور عمال الزراعة .

٣ — الفلاحون المتوسطون : وهم الذين يملكون (من ٥ — ١٠ أفدنة) ويتولون زراعتها بأنفسهم دون الاستعانة بأى عمل مأجور سوى فى بعض الفترات (أوقات زرع المحصول أو حصاده) . ويتوافر لدى هذه الفئة قدر من الفائض يكنها تحويله فى بعض السنوات الى رأسمال .

٤ ــ الفلاحون الفقراء : وهم صغار المستأجرين أو الملاك الذين يحوزون قطعا صغيرة من الأرض (اقل من فدانين) يتولون زراعتها بانفسهم لتغطية احتياجاتهم المعيشية . وكثيرا ما لا يكفى الناتج احتياجات الاسرة فيلجأ بعض افرادها الى العمل الموسمى المأجور لدى أغنياء ومتوسطى الفلاحين .

٥ ــ العمال الزراعيون : وهم أكبر الفئات الاجتماعية حجما ويكونون مع صغار وفقراء الفلاحين الغالبية العظمى من سكان الريف . وهم لايحوزون أرضا ، ولايملكون سوى بيع قوة عملهم للغير كعمال زراعيين (موسميين او دائمين او تراحيل) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ انه لم يختلف كثيرا عن سابقه . وعلى الرغم من صدوره فى عام ١٩٧١ ــ أى بعد مرور ما يقرب من تسعة عشر عاما على قيام الثورة ــ فانه لم يتطرق لتناول الأوضاع الطبقية فى القرية المصرية بعد ١٩٥٢ . ولاشك ان القطاع الريفى من المجتمع المصرى قد شهد خلال هذه الفترة العديد من الأحداث التى اثرت على التوازن الطبقى الذى كان سائدا فيما قبل ١٩٥٢ . وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد .

٢ ــ مع تأكيد هذا التقسيم على ان المعيار السليم لتحديد أى فئة اجتماعية فى الريف ليس هو حجم الملكية بقدر ما هو اسلوب استخدام القوى العاملة ونوعية العلاقات الانتاجية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية ، الا انه اعتمد فى الواقع على حجم الملكية واستخدام العمل المأجور دون ابراز لنوعية العلاقات الاجتماعية التى تربط بين مختلف الفئات القائمة او تحديد لطبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بينها ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية فى الريف . وهو الامر الذى جعل منه تقسيما أقرب الى الوصف الاستاتيكى لهيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى عشية ثورة ١٩٥٢ . دون الاهتمام بالجانب الدينامى الذى يبرز التفاعلات القائمة بين مختلف الفئات . ولعل ذلك يرجع الى عدم ابراز التقسيم للخلفية التاريخية التى شكلت هيكل البناء الطبقى والعوامل المعاصرة التى تحكم توازنه .

٤ ــ ان حجم الملكية أو حتى نمط استغلالها لم يعد يلعب الدور الاساسى فى تحديد التمايز الطبقى فى الريف المصرى ، وذلك بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القطاع الريفى بعد ١٩٥٢ . وانما

غدت الحيازة ــ سواء أكانت ملكا أم ايجارا ــ ونمط التركيب المحصولى القائم بها ودرجة تكثيف استخدام رأس المال فى الزراعة عوامل حاسمة فى ذلك المجال .

٥ ــ هذا بالاضافة الى أن هذا التقسيم لم يبرز أوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية التى تعيش فى الريف كالموظفين والحرفيين والتجار وغيرهم ولاشك أن هذه الجماعات تلعب دورا هاما فى الحياة الاجتماعية فى الريف .

٣ ــ تقسيم فتحى عبد الفتاح : (٧)

يرى صاحب هذا التقسيم ان الأوضاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية فى القرية المصرية ظلت تحدد من خلال حجم الملكية ونمط استغلالها حتى ١٩٥٢ ، غير أن اجراءات الاصلاح الزراعى وقوانينه قد جعلت من الحيازة الزراعية ــ وليس الملكية ــ العامل الاساسى فى ذلك المجال ــ فقد يكون المزارع لايملك أرضا على الاطلاق ولكنه يستأجر مساحات واسعة من الأرض قد تضعه فى مصاف كبار الملاك . ومايقال عن الحيازة بالايجار يقال عن شكل استغلال هذه الحيازة أيضا .

ويذهب الى أن القوى الاجتماعية فى القرية المصرية كانت تتشكل حتى ١٩٥٢ من الفئات الآتية :

١ ــ طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين .

٢ ــ فئة كبار الملاك والمستأجرين الرأسماليين .

٣ ــ فئة متوسطى الملاك والمستأجرين الذين يزرعون بأنفسهم (أغنياء الفلاحين) .

٥ ــ فئة صغار الملاك .

٦ ــ عمال الزراعة والتراحيل .

١ ــ طبقة كبار الملاك الاقطاعيين :

وترجع الاصول التاريخية لاعضاء هذه الطبقة الى أواخر أيام محمد على وتوزيعه الابعاديات والاقطاعيات على أعوانه وكبار موظفيه . ولذلك

فان هذه الطبقة كانت تضم أصولا غير مصرية . وحتى من خرج منهم من أصول مصرية لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم حيث حصلوا على ملكياتهم نتيجة للتداخل مع السلطة ومعاونتهم لها (٨) . وقد مارس غالبيتهم أعمالا تجارية وأقاموا بعض المشروعات الصناعية التى كانت تتركز فى المدن (٩) . ولم تكن هذه الطبقة تقيم فى الريف ، ولم يكن لأعضائها من هم تجاهه سوى الحصول على اكبر قدر ممكن من العائد . وكان معظمهم يلجأون الى تأجير اراضيهم سواء لأحد الوسطاء جملة واحدة او قطعا صغيرة لصغار الزراع مباشرة وبشروط تجعل هذا الايجار يبتلع الجانب الاكبر من الناتج الحقيقى للأرض . وقد ظلت هذه الطبقة مسيطرة على السلطة السياسية والادارية فى البلاد . وساعدهم ذلك على امتصاص جهد الفلاح بأساليب لاتختلف كثيرا عن نظام السخرة الذى الغى رسميا فى أواخر القرن التاسع عشر .

٢ ــ فئة كبار الملاك والمستأجرين الرأسماليين :

ولاتختلف الاصول الاجتماعية لأعضاء هذه الفئة عن أصول الطبقة السابقة ، غير أن هؤلاء قد اتجهوا الى الاهتمام بعملية الاستغلال الزراعى ومباشرتها لحسابهم مستعينين بالعمالة المأجورة والآلات الزراعية الحديثة لانتاج المحاصيل النقدية من أجل السوق . وقاموا باستثمار الجزء الاكبر من أرباحهم فى اقامة مشاريع تجارية وصناعية . وشكلوا بذلك النواة الحقيقية لتكوين رأسمالية مصرية . وعلى الرغم من التباين الواضح بين مصالح هذه الفئة ومصالح طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، الا انه كان يجمعهما التناقض الاساسى بين مصالحهما ومصالح جماهير الفلاحين والعمال الزراعيين .

٣ ــ متوسطو الملاك الغائبين :

وتضم هذه الفئة الموظفين فى المناصب الوسطى والتجار ساكنى المدن وتنحصر ملكية أعضائها بين خمسة أفدنة وخمسين فدانا ، وتتميز هذه الفئة ببعدها عن عملية الانتاج وعلاقاتها التى لم تكن تختلف كثيرا عن علاقات كبار الملاك الاقطاعيين بالأرض والفلاح . حيث كان أعضاء هذه الفئة يلجأون الى استغلال ملكيتهم عن طريق الايجار النقدى أو العينى . ولم يكن يربطهم بقراهم سوى مواسم تحصيل الايجارات . وكان لهذه الفئة دور سياسى واجتماعى فى الحركة الوطنية قبل الثورة . فقد تبنى أعضاؤها

الافكار الاصلاحية المناقضة لأفكار كبار الملاك والمعادية للفلاحين المعدمين فى الوقت نفسه (١٠) .

٤ ــ متوسطو الملاك العاملون فى الأرض (اغنياء الفلاحين) :

وتتميز هذه الفئة عن الفئات السابقة بالصغر النسبى لحجم الحيازة حيث تتراوح حيازة اعضائها مابين ٥ ــ ٢٠ فدان . بالاضافة الى أنهم مرتبطين بعملية الانتاج الزراعى ويعملون فى حيازاتهم ــ سواء أكانت ملكا لم ايجارا ــ مستعينين بالعمال الزراعيين (دائمين أو مؤقتين ــ ويعيش أعضاء هذه الفئة بين الفلاحين ويمثلون أعلى المستويات فى قراهم . ولذلك كثيرا ما يطلق عليهم أغنياء الريف . ونجدهم يحتكرون المناصب السياسية والادارية الهامة فى قراهم . ولهم نفوذهم وسلطانهم القوى فى القرى . وتتناقض مصالح هذه الفئة مع مصالح طبقة كبار الملاك الغائبين حيث يرون انهم احق بزراعة أو ادارة أراضى هذه الطبقة . وفى نفس الوقت تتناقض مصالحهم مع مصالح فئة صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، حيث يسعون الى تسخيرهم للعمل فى أراضيهم بدون اجر أو بأجور منخفضة . ويتطلع أعضاء هذه الفئة للصعود يوما ما الى مرتبة كبار الملاك وفى نفس الوقت يخشون من تدهور اوضاعهم والتردى الى مرتبة صغار المزارعين . ولعل ذلك الوضع المتارجح بين كلا الفئتين هو الذى أوقع أعضاء هذه الفئة فيما يعانون منه من تناقض واضح فى مواقفهم وصبغ اسلوبهم بطابع محافظ فى الغالب والتملق الواضح لأجهزة السلطة (١١) .

٥ ــ صغار الملاك :

وهم الذين يحوزون من ١ ــ ٥ أفدنة ، ويشكلون مع العمال الزراعيين القاعدة العريضة للسكان فى اى قرية مصرية . ويتولى أعضاء هذه الفئة زراعة أراضيهم بأنفسهم بالتعاون مع افراد اسرهم ــ دون الاستعانة بعمال زراعيين ــ وبأساليب فنية بالغة التدنى لاتختلف كثيرا عن تلك التى كانت مستخدمة أيام قدماء المصريين، وينتجون محاصيل تقليدية تخصص فى معظمها للاستهلاك الذاتى . وقد ظلت هذه الفئة قبل وبعد قوانين الملكية الزراعية قاعدة لكل استغلال واضطهاد فى مصر . وكانت كافة التنظيمات السياسية تقريبا بعيدة كل البعد عنها أو حتى التعبير الجزئى من مصالحها .

٦ ــ عمال الزراعة والتراحيل :

وهم لايملكون شيئا سوى بيع قوة عملهم . وهناك بعضهم يحوز مساحات قزمية (لاتتجاوز بضعة قراريط) مما يربطهم بالعمل فى قراهم أو القرى المجاورة كعمال دائمين أو مؤقتين . وهم لذلك افضل حالا من عمال التراحيل الذين لايحوزون شيئا على الاطلاق ويجمعون عن طريق مقاولى الانفار ويساقون للعمل فى أماكن بعيدة لمدة شهور متصلة فى ظل أوضاع بالغة السوء (١٢) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ ان هذا التقسيم لم يقف عند مجرد تقديم صورة لأوضاع القوى الاجتماعية فى الريف المصرى فيما قبل ١٩٥٢ وانما سعى أيضا الى تقديم عرض تاريخى للأصول الاجتماعية لكل فئة منها والعلاقات التى كانت تربط بينها ، ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع . وهو الأمر الذى يتيح لنا فرصة التعرف ليس على هيكل البناء الطبقى القائم فحسب بل وديناميات حركته وتوازنه .

٢ ــ انه لم يعتمد على حجم الملكية الزراعية كمعيار للتقسيم الطبقى وانما استعان بحجم الحيازة ونمط استغلالها وهو معيار اكثر صدقا وتعبيرا عن الأوضاع الطبقية من معيار حجم الملكية . كما انه لم يكتف بمعيار الحيازة وانما استعان أيضا بمعايير أخرى كاستخدام العمل المأجور ونمط التركيب المحصولى ومدى توفر فائض زراعى وطرق استخدامه . وهو الأمر الذى يجعل منه اقرب التقسيمات الطبقية التى قدمت للتعبير عن الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى حتى ١٩٥٢ .

٣ ــ غير ان هذا التقسيم ــ كسابقيه ــ لم يتعرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بعد ١٩٥٢ ــ وخصوصا انه صدر فى عام ١٩٧٣ ، اى بعد مرور واحد وعشرين عاما على الثورة ــ وعلى الرغم من ان هذا التقسيم قد أدرج طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وفئة الملاك الغائبين ــ الذين لايقيمون اصلا فى الريف ولا تربطهم به سوى مايحصلون عليه من ايجار ــ فى هيكل البناء الطبقى فى الريف ، الا انه لم يبرز وضع العديد من الشرائح الاجتماعية أو الجماعات الذين يعيشون فى الريف ولهم انشطة واضحة فى الحياة الاجتماعية بالقرى كالحرفيين والتجار والموظفين وغيرهم .

٤ ــ ان تحديد معيار كمى لحجم الملكية أو الحيازة ــ على سبيل المثال

من ١ ــ ٥ افدنة لفئة صغار المزارعين ــ هو معيار غير دقيق . حيث انه يتجاهل ظروف التفتيت التى تطرأ على أوضاع الملكية أو الحيازة فى الريف المصرى ، فهناك العديد من القرى لايتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة افدنة . كما ان هذا المعيار يتجاهل عوامل عديدة أخرى لها تأثير واضح فى ذلك المجال كدرجة خصوبة الأرض وطرق الرى ونمط التركيب المحصولى الذى يزرع بها وهى عوامل تفوق فى اهميتها مجرد التحديد الكمى لحجم الحيازة .

٥ ــ ان هذا التقسيم يشوبه غير قليل من الخلط فى استخدام كل من مفهوم الطبقة والفئة الاجتماعية . فكثيرا ما نلاحظ استخدام مفهوم الطبقة للاشارة الى الفئة والعكس . ومن الثابت ان الفئة الاجتماعية تشير الى جماعة من الجماعات التى تحتوى عليها الطبقة .

٤ ــ تقسيم عمرو محى الدين : (١٣)

ويرفض صاحب هذا التقسيم فى البداية مادرج عليه الكتاب عند تقسيمهم للقوى الاجتماعية فى الريف الى اغنياء ومتوسطين وفقراء . ويشير الى اهمية تحديد الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى للوقوف على الآثار التى احدثتها قوانين الاصلاح الزراعى على كل منها . ويرى ان اكثر التقسيمات الاقتصادية ــ الاجتماعية لهذه القوى الاجتماعية دقة على النحو التالى :

١ ــ ملاك الأراضى : Land Owners

وتتميز هذه الفئة بتأجير اراضيها للغير . ويعد الايجار المصدر الوحيد لدخل هذه الفئة . وهى فئة الملاك الغائبين التى كانت اكثر الفئات الاجتماعية قوة فى المجال الاجتماعى والسياسى قبل ١٩٥٢ .

٢ ــ مزارعون راسماليون : Capitalist Farmers

وتتميز هذه الفئة بتولى اعضائها ــ سواء اكانوا ملكا ام مستأجرين ــ الاشراف المباشر على استغلال حيازتهم بأنفسهم وفقا لنمط الاستغلال الراسمالى ، الذى يقوم على اساس استخدام العمل المأجور والسعى لتحقيق اكبر قدر من الربح وتكثيف استخدام راس المال فى الزراعة . ويمكن التميز فى اطار هذه الفئة بين راسمالية صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفقا لحجم وحدات الانتاج ومدى استخدام العمال الزراعيين .

٣ ــ فلاحـــون مـــلاك : Owner Peasants

وأهم ما يميز أعضاء هذه الفئة أن أعضاءها يتولون مباشرة استغلال ملكياتهم بأنفسهم . وأن عملية الانتاج تتم فى اطار عائلى دون استخـــدام عمال . وأن هذه الفئة هى التى يطلق عليها فى العادة فئة متوسطى الفلاحين

٤ ــ مزارعون مستأجرون : Tenant Cultivators

ولاتختلف هذه الفئة عن الفئة السابقة ســوى فى انه يكون عليها ان تدفع ايجار الاراضى التى تتولى استغلالها . ومن ثم ينخفض نصيبها مـــن الناتج الزراعى بمقدار ما تدفعه من ايجار ــ كان كثيرا مايزيد عن ٧٥ ٪ من ناتج الأرض فيما قبل ١٩٥٢ ــ وهذه الفئة هى ما يطلق عليها فئة فقراء الفلاحين .

٥ ــ عمال اجراء ومعدمون : Wage Labour & Landless

وتعرف هذه الفئة بعدم ملكيتها او حيازتها لأى أرض . وان قـــوة عمل أفرادها هى المصـــدر الوحيد لمـــا يتلقونه من أجور . ويمكن تقسيمها الى عمال دائمين ومؤقتين وتراحيل .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ أنه لم يخرج فى حقيقته عن الخط العام فى التقسيمات السابقة . حيث يتخذ من نمط الاستغلال الزراعى للملكية او الحيازة ومدى استخـــدام العمل المأجور أساسا للتقسيم الطبقى . غـــير ان اغفاله لحجم الوحـــدة الانتاجية قـــد ادى به الى أن يضم فى فئـــة ملاك الاراضى ــ على ســبيل المثال ــ كلا من كبار ملاك الاراضى والموظف والتاجـــر الذى لا يملك ســوى بضع قراريط أوافدنة ويتولى تأجيرها للغير ، على الرغم من البون الشاسع الذى يفصل بين كل منهما .

٢ ــ ان هذا التقسيم لم يأخذ فى الاعتبار دور كل من ملكية الآلات الزراعية ورؤوس الماشية او غيرها من الاصول الرسمالية كعوامل للتمايز الطبقى بين سكان الريف رغم مالها من أهمية بالغة فى ذلك المجال .

٣ ــ انه اقتصر فى تحديده لهيكل البناء الطبقـــى على **فئات الزراع** دون الاشارة الى اوضـــاع مختلف الفئات أو الجماعات الاجتماعية الأخـــرى التى تعيش فى الريف ويرتبط نشاطها بالزراعة او غيرها من الحرف والمهن الأخرى الموجودة بالقرى .

٤ ــ كما أنه لم يبرز التحولات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٥ تاريخ نشره .

٥ ــ تقسيم محمد الجوهرى (١٤) :

ويبدأ تقسيمه بالتأكيد على خصوصية الوضع الطبقى المصرى . ويرفض التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا ، ويرى أن تحديد معالم البناء الطبقى فى الريف المصرى يجب ان ينبع من الواقع المصرى ويراعى ما يتميز به من تنوع وتداخل فى علاقات الانتاج . وفى ضوء ذلك يقدم تقسيما مقترحا لا يعتبره يمثل رايا نهائيا وانما كتخطيط أولى يحتاج الى العديد من الدراسات الواقعية للتأكد من صحته . وهذا التقسيم المقترح يرى البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الطبقات الآتية :

١ ــ كبار الملاك الزراعيين (ومن فى حكمهم) : وتضم من يحوزون من ٢٠ ــ ٥٠ فدانا ، علاوة على كبار الموظفين .

٢ ــ متوسطو الملاك الزراعيين : وتضم من يحوزون من ١٠ ــ ٢٠ فدانا ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم اكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين .

٣ ــ صغار الملاك الزراعيين : وتضم أصحاب الحيازات التى تتروح بين ٥ ــ ١٠ أفدنة ، الى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) .

٤ ــ العمال الزراعيون (ومن فى حكمهم) وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

ــ صغار الحائزين (من ١ ــ ٥ أفدنة) .

ــ من يحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) .

ــ العمال الحكوميون .

ــ عمال الورش والحرفيون .

ــ العمال الاجراء .

ويلاحظ على هذا التقسيم ما يلى :

١ ــ انه أول تقسيم يتناول الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى فيما

بعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٧١ (تاريخ تقديمه) . ولذلك نجده قد راعى التأثيرات التى أحدثتها قوانين الاصلاح الزراعى وخاصة فى مجال تحديد سقف الملكية الزراعية بخمسين فدانا (وان كان قد أشار الى امكانية تجاوز ملكية الاسرة لهذا الحد) . كما أنه راعى تأثير هذه القوانين على نمط الاستغلال الزراعى للأرض ، حيث يشير الى استخدام كم الافدنة فى التقسيم ينصب على الحيازة وليس الملكية . وهذه نقطة هامة ترتبت على قوانين تحديد القيمة الايجارية ، حيث أنه من المؤكد أن هناك فرقا بين من يمتلك أرضا ولكنه لايحوز شيئا ويؤجر أرضه للآخرين وفقا لنمط الايجار النقدى — الذى تحدده القوانين — وبين من لايمتلك شيئا ولكنه يستأجر مساحات كبيرة من الأرض يتولى استغلالها وفقا لنمط الاستغلال الراسمالى . فلاشك أن الدخل والوضع القانونى للمستأجر فى هذه الحالة يكون افضل بكثير من وضع المالك أو حتى المستأجر فيما قبل ١٩٥٢ .

٢ — أن هذا التقسيم يعد أكثر شمولا وتفصيلا حيث يأخذ فى الاعتبار الوضع الطبقى للعديد من الجماعات الاجتماعية التى تعيش فى الريف وتلعب ادوارا متباينة فى الحياة الاجتماعية بقراهم ، كأصحاب الورش والموظفين والعمال الحكوميين وغيرهم . وهو ما اغفلته التقسيمات السابقة .

٣ — أن هذا التقسيم فى التحليل الاخير لايخرج عن طبقتين أساسيتين فى القرية . طبقة الملاك أو الحائزين (بفئاتها المختلفة) ، وطبقة غير الحائزين أو العمال (بفئاتها وشرائحها المختلفة أيضا) .

٤ — أن هذا التقسيم وان كان قد اتخذ من حجم الحيازة وليس الملكية اساس للتقسيم الا ان حجم الحيازة وحدة لم يعد كافيا فى تحديد الوان التمايز الطبقى فى القطاع الزراعى . فهناك عوامل أخرى تؤثر فى حجم هذه الحيازة وعلى كمية الناتج منها ، كنوعية التربة أو درجة خصوبة الارض ، وسهولة طرق الرى المستخدمة ، ونمط التركيب المحصولى القائم بها . فهناك فارق بين مساحة تزرع بمحاصيل تقليدية ذات ربحية منخفضة وتخضع لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جزء منه ، وبين نفس المساحة اذا كانت تزرع بمحاصيل غير تقليدية كالخضر والفاكهة ذات الربحية العالية والتى لاتخضع لنظام التسليم الاجبارى . كما ان هناك فارقا بين حائز يجوز قطعة من الارض ويسعى الى تكثيف استخدام راس المال فى زراعتها عن طريق الاستعانة بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاستعانة

بالميكنة الزراعية وآخر يحوز قطعة أرض مساوية فى الحجم ولكنه لايمتلك رأس مال كاف أو لايسعى لاستخدامه فى الزراعة كالأول . فلا شك ان الحائز الأول يحصل على ناتج من حيازته يفوق ما يحصل عليه الثانى وبالتالى يكون فى وضع طبقى افضل . هذا بالاضافة الى ان هناك عوامل اخرى تكشف عن التمايز الطبقى بين الفلاحين غير حجم الحيازة ونمط استغلالها مثل ملكية الآلات الزراعية (كالجرارات وماكينات الرى والدرس وغيرها التى يتولى اصحابها — بالاضافة الى استخدامها فى زراعة حيازتهم — تأجيرها للزراع ويحققون من وراء ذلك ارباحا طائلة . وكذلك ملكية رؤوس الماشية ومشروعات تربية الدواجن واقامة المناحل ومصانع الالبان والتجارة فى الحبوب والاعلاف وغيرها من أوجه الاستثمار الريفى التى تعاظم دورها فى تحديد التمايز الطبقى فى الريف فى الآونة الأخيرة . وهو الامر الذى يحتم ضرورة تدعيم هذا التقسيم بعوامل التمايز التى استحدثت فى القطاع الريفى .

٥ — أن هذا التقسيم لم يسع الى ابراز طبيعة العلاقات الطبقية التى تربط بين مختلف الفئات الاجتماعية القائم بالريف ، وبيان مدى التوافق أو التعارض القائم بين مصالحها واهتماماتها الفئوية ، ومدى ادراك كل منها لحقيقة أوضاعها الاجتماعية وسعيها نحو تأكيد أو تغيير هذه الأوضاع بعبارة اخرى لم يبرز دور الوعى الطبقى فى تحديد الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى ودور كل فئة فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الريفى .

٦ — تقسيم عبد الباسط عبد المعطى (١٥) .

يرى صاحب هذا التقسيم أن فهم اسلوب الانتاج السائد فى القرية المصرية يمثل نقطة الانطلاق الاساسية — علميا وواقعيا — لفهم القوى الاجتماعية بها . ويقتضى فهم هذا الاسلوب فحص علاقات وقوى الانتاج فى القرية المصرية . وينتهى من استعراض مختلف الآراء التى تقدم تشخيصا لنمط الانتاج السائد فى الريف المصرى الى وجود رأسمالية فى الزراعة المصرية قبل ١٩٥٢ يعيش بجوارها علاقات اقطاعية . ومع الاصلاحات الزراعية التى تمت بعد ١٩٥٢ وتوزيع أراضى الاصلاح الزراعى ونمو الملكية التزميلية قضى على الكثير من بقايا العلاقات الاقطاعية وعمت العلاقات الرأسمالية وسيطرت فى الريف المصرى (١٦) .

ويرى صاحب هذا التقسيم — متفقا فى ذلك مع الباحث البولندى

جالسكى ــ وجود طبقة ريفية واحدة ذات خصائص انتاجية متمايزة ترتبط بالأعمال الزراعية ، ولها صفة انتاجية واحدة تأتى من الاعتماد على الزراعة كنشاط اقتصادى ، فضلا عن الوضع التاريخى الخاص بسكان الريف . وفى اطار هذه الطبقة يمكن التميز بين جماعات طبقية مختلفة . وفى اطار ذلك يرى أن الريف المصرى يضم طبقتين أساسيتين : طبقة من يحوزون الأرض ومن لايحوزونها وتضم كل منهما **جماعات طبقيه** مختلفة . فطبقة الحائزين تضم الجماعات الآتية :

١ ــ البرجوازية الزراعية : التى تحوز أرضا بين ٢٠ ــ ٥٠ فدانا وتستثمرها استثمارا راسماليا .

٢ ــ شبه الاقطاعية : التى تجوز أرضا من ٢٠ ــ ٥٠ فدانا وتستغل أرضها وفقا للاسلوب الاقطاعى .

٣ ــ متوسطو الملاك : من يحوزون أرضا ما بين ٨ ــ لأقل من ٢٠ فدانا .

٤ ــ صغار الملاك : من يحوزون من ٣ ــ ٧ أفدنة .

٥ ــ اشباه المعدمين : من يحوزون ما بين فدان لأقل من ثلاثة .

أما طبقة غير الحائزين (أو العمال) فتشمل :

١ ــ العمال الاجراء أو الذين يحوزون أقل من فدان .

٢ ــ عمال الحكومة والقطاع العام الذين يعيشون فى الريف .

٣ ــ العمال المهرة الذين يعيشون فى الريف .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ــ أن تقسيم طبقة الحائزين لايخرج عن كونه تقسيما لثلاث فئات أو جماعات طبقية (كبار ومتوسطين وصغار) تتباين أوضاع كل منها الطبقية وفقا لحجم الحيازة ونمط استغلالها . ومع ما لهذين المعيارين من اهمية الا أن هناك معايير اخرى غدت أكثر أهمية فى ذلك المجال (انظر ملاحظتنا رقم ٤ حول التقسيم السابق) .

٢ ــ أن قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتحديد القيمة الايجارية للأرض الزراعية التى طرات على الريف المصرى بعد ١٩٥٢ قد أدت الى تغير الوضع القانونى للمستأجر أمام المالك ومن ثم الى تغير

ملحوظ فى طبيعة العلاقات الاجتماعية التى كانت تربط بينهما من قبل مما يجعل من الصعب أن نشير الى وجود علاقات اقطاعية او شبه اقطاعية فى الريف المصرى اليوم .

٣ ــ انه لايمكن على ضوء التفتت الذى تتزايد وطأته يوما بعد يوم على حجم الملكية او الحيازة الزراعية فى الريف المصرى ان نعتبر من يحوز من ٣ ــ ٧ أفدنة من صغار الحائزين . فهناك الكثير من القرى المصرية لايتجاوز سقف الحيازة فيها خمسة أفدنة . وهو الأمر الذى يجعلنا نؤكد ان العبرة ليست بحجم الحيازة بقدر ما هو النمط الشائع لحجم الحيازات بالقرية ودرجة خصوبة التربة ونمط التركيب المحصولى وتكثيف استخدام رأس المال فى هذه الحيازة .

٤ ــ ان هذا التقسيم ينظر الى الموظفين او عمال الحكومة والقطاع العام الذين يعيشون فى الريف كجماعة طبقية فى اطار طبقة العمال غير أن الوضع الفعلى لهذه الجماعة يتخلل الكثير من الجماعات الطبقية الأخرى الموجودة بالريف . فكثيرا ما نجد موظفا او عاملا بالحكومة او القطاع العام ممن يعيشون فى الريف يحوز مساحة من الأرض يباشر زراعتها بنفسه مع أفراد أسرته او عن طريق الاستعانة بعمال زراعيين او يتولى تأجيرها للغير وفقا لأنماط ايجار مختلفة الأمر الذى ينعكس على وضعه الطبقى داخل القرية ، ولذلك فانه من الأفضل أن ننظر الى هذه الجماعة ليس كفئة اجتماعية وانما كشريحة تتخلل مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى كما أوضح ذلك محمد الجوهرى فى تقسيمه .

٥ ــ أن هذا التقسيم لم يبرز العلاقات التى تربط بين مختلف الجماعات الطبقية التى حددها فى الريف المصرى ، وألوان التفاعل الاجتماعى الدائر بينها ، ودور كل منها فى الحياة الاجتماعية بالقرى ، ودرجة وعى كل منها بمصالحها الطبقية ، وهى أمور فى غاية الأهمية بالنسبة لأى تقسيم طبقى يتبنى وجهة النظر المادية التاريخية التى ينطلق منها صاحب هذا التقسيم .

٦ ــ ومن الجدير بالذكر أن صاحب هذا التقسيم قد سعى ــ فى محاولة نشرت له حديثا (١٧) لتطوير تقسيمه على ضوء التغيرات التى طرأت على الأوضاع الطبقية فى الريف المصرى فى الآونة الأخيرة . وعلى الرغم من أنه لم يقدم فى هذه المحاولة تقسيما جديدا الا أنه أكد ضرورة ربط حجم الحيازة بدرجة التكثيف الرأسمالى فى الزراعة واستخدام الفن

الانتاجى وملكية رؤوس الماشية على اعتبار أن هذه العوامل أصبحت تلعب دورا هاما فى تحديد أشكال التمايز الطبقى بين جماعات الفقراء والأغنياء فى الريف ، كما أوضح فى اطار هذه المحاولة أيضا امكانية تقديم خريطة طبقية للقرية المصرية على ضوء التقسيم الاجتماعى للعمل (١٨) .

٧ ــ تقسيم محمود عبد الفضيل (١٩) :

ويقوم تحديده لهيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى على اساس معيار مركب يجمع بالاضافة الى حجم الحيازة الزراعية ثلاث معايير أخرى هى :

١ ــ الوزن النسبى للعمل المأجور .

٢ ــ كثافة استخدام الآلات الزراعية .

٣ ــ درجة الاختلاف فى التركيب المحصولى .

وفى اطار هذه المعايير يرى أن البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الفئات الآتية :

١ ــ الفلاحون المعدمون : وهم اكثر افراد المجتمع الريفى بؤسا وليس بوسعهم سوى بيع قوة عملهم . وينقسمون الى عمال مستديمين وموسميين وتراحيل .

٢ ــ فقراء الفلاحين : وهم حائزو فدانين فاقل سواء بالملك او الايجار ، وتضم هذه الفئة فيما تضم الفلاح الذى يستأجر قطعة صغيرة من الارض ليتفادى العمل لدى الغير بصفة اساسية كاجير زراعى . ولا يختلف وضع هذه الفئة كثيرا عن وضع المعدمين . حيث أن الناتج الزراعى من الأرض لايكفى لسد احتياجاتهم واعالة اسرهم . ومن ثم يضطرون لمزاولة أعمال اضافية أخرى من بينها العمل لدى الغير فى بعض المواسم .

٣ ــ صغار الحائزين : وهم حائزو اكثر من فدانين حتى خمسة أفدنة . ولعل ما يميز هذه الفئة تولى افراد العائلة كوحدة أساسية للانتاج القيام باعمال الزراعة فى حيازتهم دون الاستعانة بعمال زراعيين سوى فى بعض المواسم . وتكفى الزراعة فى معظم الاحوال ــ بالكادر ــ تلبية احتياجاتهم المعيشية .

٤ ــ متوسطو الفلاحين : وهم حائزو من خمسة أفدنة الى عشرين

فدانا . ونظرا لاتساع حجم حيازاتهم يلجأون الى الاستعانة بالعمال الزراعيين المستديمين والمؤقتين . وينتجـــون محاصيل تزيـــد عن احتياجاتهم يخصص معظمها من أجـــل السوق . ولذلك فانهم يتجهون لزراعة محاصيل اكـــثر ربحية كالخضروات ويتوفر لـــدى اعضاء هـــذه الفئة فائض زراعى يزيد عن احتياجاتهم غالبا ما يستخدمونه فى انشطة أخرى مربحه داخل القرية .

٥ ـــ أغنياء الفلاحين : وهم حائزو من ٢٠ ـــ ٥٠ فدانا ، ويعتمدون أساسا فى زراعة حيازتهم على استخدام العمـــل المأجور ، ويلجأ غالبيتهم الى اساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة ولاسيما استخدام الآلات الزراعية حيث يمتلكون ما يزيد عن ٧٥ ٪ من مجموع الجرارات الزراعية العاملة فى الريف (٢٠) ، كما يتجهون للانتاج من اجل السوق ، وزراعة محاصيل غـــير تقليدية أساسا كالخضروات والفاكهة تخصص للســـوق المحلى او للتصدير . ويستثمرون أموالهم فى اقامـــة مشروعات انتاجية أو تجارية يحققـــون من ورائها أرباحا طائلة . وهم بـــذلك يشـــكلون « رأسمالية زراعية » بمعنى الكلمة . ويشـــير صاحب هـــذا التقسيم الى أن مـــيزان القـــوى الاقتصادية والإجتماعية فى الريف قد تحول فى الوقت الراهن لصالح هـــذه الطبقة ، واصبحت هى الوريث لمـــا كانت تتمتع به الاستقراطية الزراعية فيما قبل ١٩٥٢ ، بل وحصل أعضاؤها على ما هو أكثر من ذلك عن طريق استغلال ثغرات قوانين التعاون والائتمان الزراعى والتهرب من التزاماتهـــم المحددة وفقا لنظم السياسة الزراعية فى الريف . وتشجيع الدولة للاستثمار الفردى والنمو الرأسمالى لتحقيق الأمن الغذائى (٢١) .

ولنا على هذا التقسيم الملاحظات الآتية :

١ ـــ انه يعد أقرب التقسيمات المطروحة تعبيرا عن الاوضاع الفعلية لفئـــات الزراع » فى الريف المصرى على اثر التحولات التى طرأت على القطاع الزراعى بعد ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ تاريخ نشره .

٢ ـــ أن هذا التقسيم فى اطار اهتمامه بتحـــديد التمايز بين « فئات الزراع » وما طرأ على أوضاع كل منهم من تغيرات قـــد اهمل الاشـــارة الى أوضاع العديد من الجماعات الاجتماعية الأخرى التى تعيش فى الريف ـــ كالموظفين والحرفيين والتجـــار وغيرهم ـــ مع مالهذه الجمـــاعات مـــن اهمية متزايدة فى الحياة الاجتماعية فى الريف فى الوقت الحاضر .

٣ ـــ ان هذا التقسيم ـــ فى اطار تخصص صاحبة فى الجوانب الاقتصادية

ـــ قـــد ركز على التحولات التى طرأت فى مجال الانتاج والاستثمار ودورها فى التمايزات الاجتماعية ، ومع مالهذه العوامل من أهمية الا انه تجدر الاشارة الى مجموعة من التحولات الاجتماعية التى صاحبت هذه التحولات الاقتصادية كان لهـــا أثر بالغ فى التغـــيرات التى طرأت على أوضـــاع مختلف الفئات الاجتماعية وعلاقاتها الطبقية ولعبت دورا لايمكن انكاره فى التوازن الطبقى القائم . وهو ما سوف نشير الى جانب منه فى الفترة التالية .

وفى ختام عرضنالهذه التقسيمات التى قدمت للأوضاع الطبقيـــة فى الريف المصرى تجدر الاشارة الى أن هناك تقسيمات أخـــرى قدمت مـــن جانب دراسيين وباحثين آخرين الا أننى وجدت أن ماتقدمه لا يخـــرج عـــن الاطار العام الذى ورد بالتقسيمات السابقة ، ولذلك رأيت أن عرضهـــا ســـوف يكون من قبيل التكرار . وكما لابد وأن يكون قد لاحظ القـــارىء أن التقسيمات التى عرضناها هنا بها الكثير من التداخل والتكرار ، وقد يرجـــع ذلك لانطلاقها جميعا من اطار نظرى واحـــد وصدورها فى فترات زمنيـــة متقاربة ، وأن الاختلافات التى قد تلاحظ فيما بينها ما هى الا نتاج لاختلاف تخصص متقديها وتركيز كل على مجال تخصصه أو للفترة الزمنية التى يركزا عليها صاحب التقسيم .

الأوضـــاع الطبقيـــة فى القرية المصرية . رؤية واقعية :

لن نسعى هنا لطرح تقسيم جديد لهيكل البناء الطبقى فى القريـــة المصرية ، ذلك لأن طرح مثل هـــذا التقسيم يتطلب القيام بالعـــديد مـــن الدراسات الواقعيـــة التى تجرى على مختلف أنماط قرى الريف المصرى وتراعى الظروف الخاصة والنوعية بكل منها . ان ما نأمـــل فى تقديمه فى هـــذا المجال هـــو عرض صـــورة واقعية ـــ نابعة من الخبرة العمليـــة والمعايشة الفعلية لكاتب هـــذه السطور لجماهير القرويين ـــ لأوضـــاع مختلف الفئات الاجتماعية القائمة بالريف والتغـــيرات التى طرأت عـــلى أوضـــاع كل منها على امتداد ســـنوات الثورة وبصفة خاصـــة خلال العشر سنوات المـــاضية .

لقـــد عايش القطاع الريفى من المجتمع المصرى العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد ١٩٥٢ لعل أبرزها ما أقدمت عليه حكومة الثورة ـــ بعد مضى أقل من شهرين من قيامها ـــ من اجراءات ، أعنى قانون الاصلاح

الزراعى الأول الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وما تبعه من اجراءات ومـا استحدث فى اطاره من سياسات ونظم اثرت بـدون شـك على هيكـل البناء الزراعى القائم وأوضاع مختلف القوى الاجتماعية بالقطاع الريفى .

لقـد كان هذا القانون أول اجراء اتخذته حكومـة الثورة ادى الى اهتزاز مفهوم « قدسية الملكية » ولذلك كان يمكن أن يكون بدايه مناسـبة لسلسلة من حلقات « **التغير الاجتماعى المقدمى** » الذى يقـود الى تحقيق تطبيق اشتراكى حقيقى فى الريف . غير أن تطبيقات القـانون واجراءاته المكملة قـد سارت فى طريق آخر يسعى لضرب القطاعات العليـا مـن الملكية الكبيرة وتوسيع قاعـدة الملكية الصغيرة مـع الاستفادة المطلقـة فى كل الاحـوال للملكية المتوسطة . وهـو الامر الذى انعكست آثاره فى تقلص قوة كبار الملاك شبه الاقطاعيين وتدهـور أوضاعهم الاجتماعية والحد من نشاطاتهم السياسية ودورهم فى الحياة الاجتماعية ، وذلك بسبب الخفض المتتابع لسقف الملكية من جهة وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر من جهة أخرى وغـيرها من الاجراءات التى ملمت أظافر طبقة كبار المـلاك شبـه الاقطاعيين ، وقد ادى ذلك الى تحسن نسبى واكب الانتشـار المحدود فى توزيع الثروة (الأرض) فى أوضاع العمال الزراعيين الذين استفادوا من جراء توزيع الأراضى عليهم ، وكذلك فئة المستأجرين الذين تحسن دخلهم ووضعهم القانونى أمـام المالك نتيجة لقوانين تحـديد القيمة الايجـارية للأراضى الزراعية وتقنين العلاقـة بين المـالك والمستأجر . بينما استفاد متوسطو المـلاك أكبر فائدة وذلك عن طريق قدرتهم على شراء بعض أراضى كبار الملاك التى كانت تزيد عن الحـد الأقصى للملكية الذى يحدده القانون ، او عن طـريق اجراءات السياسة الزراعية ونظم الائتمان الزراعى التى طبقت فى الريف فيما بعد ، حيث استطاعت هذه الفئة أن تستغل نفوذها وعلاقاتها بالاجهزة الادارية التى انتشرت فى الريف فى السيطرة على الجمعيات التعاونية الزرعية ، واصبحت عضوية مجالس ادارة هذه الجمعيات تكاد تكون مقصورة على فئتهم ، وبالتالى وجهوا هـذه الأجهزة لخدمة مصالحهم واستأثروا بالجانب الأعظم من خدماتها ، واستطاعوا التهرب من التزاماتهم المقررة وفقا لنظم الدورة الزراعية والتسويق التعاونى والتسليم الاجبارى لبعض المحاصيل أو جانب منها .

وفى اطار ذلك تدعمت الاوضاع الاقتصادية لهذه الفئة ، قوى نفوذ أعضائها وتزايد تأثيرهم فى الحياة الاجتماعية والسياسية بقراهم . فوجدناهم

يستأثرون بعضوية لجان فض المنازعات التى انشئت للبت فى النزاعات التى تقع بين الملاك والمستأجرين فى القرى ، ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى — فى ذلك الوقت — وغيرها من اللجان التى كانت تقتضى اجراءات الثورة تشكيلها فى القرى . وقد ساعدتهم هذه السيطرة السياسية من جهة أخرى على تدعيم أوضاعهم وحماية مصالحهم واستطاعوا فى اطارها أن يستصدروا بعض التشريعات التى لاتخدم سوى فئتهم (كالقانون الخاص بنظام التأمين على الماشية والتعديلات التى استحدثت فى قانون التعاون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ وقرارات حرمان من يمتلك أقل من ١٥ فدان من البذور المنتقاه وغيرها) . وقد عملت السياسة الزراعية المصرية على خدمة مصالح هذه الفئة . فنظام تجميع الاستغلال الزراعى « التوحيد » وتنظيم الدورة الزراعية مع ماله من فوائد عامة تعود على جميع الفئات الا انه يساعد بلا شك فئة كبار ومتوسطى الحائزين الذين تقع حيازاتهم — نظرا لاتساعها أو كبر حجمها — فى احواض متفرقة على تلافى الأضرار الناتجة عن تجاور عدة محاصيل تحتاج الى الوان مختلفة من الرى والرعاية ، وسهلت عليهم سبل استخدام الآلات ، فى الوقت الذى الحقت فيه الضرر بصغار الحائزين وسببت لهم العديد من المشاكل لعدم توفر محاصيل معينة يعتمدون عليها فى استهلاكهم الذاتى أو كغذاء لماشيتهم فى حالة وقوع حيازاتهم — التى تقع فى الغالب نظرا لصغرها فى حوض واحد وبالتالى فى اطار دورة واحدة — فى الدورة قطنا . مما يدفعهم الى البحث عن قطع أرض لاستئجارها بنظام « الزرعة » — الذى يزيد ايجار القيراط الواحد فيه على عشرة جنيهات — وذلك لسد احتياجاتهم من هذه المحاصيل . ومن ناحية اخرى نجد أن كبار ومتوسطى الزراع يمكنهم التهرب فى العادة من التزاماتهم المقررة وفقا لنظام التسليم الاجبارى للمحصول أو جانب منه — الذى يعد بمثابة ضرائب غير مباشرة على الزراع — وذلك من خلال تحويل جانب من حيازاتهم لزراعة الخضروات والفاكهة التى لا تخضع لهذا النظام وتحقق أرباحا طائلة ، فى حين لاتقوى على زراعتها صغار الزراع بل هى محرمة بحكم قوانين الايجار على المزارعين المستأجرين الذين لايمكنهم تحويل أراضيهم الى بساتين بدون تصريح من المالك . وهكذا يقع العبء الأكبر لهذا النظام على كاهل صغار وفقراء الزراع ولصالح برجوازية المدنية (٢٢) .

وفى اطار ذلك يمكن القول أن التحولات التى طرأت على النظام الاقتصادى فى الريف المصرى قد عملت على ضرب فئة كبار الملاك شبه

الاقطاعيين وتحسن نسبى فى أوضاع المستأجرين مع الاستفادة المطلقة لمتوسطى الفلاحين او « أغنياء الريف » أو « عناصر الرأسمالية الزراعية » التى تأكد دورها فى الآونة الأخيرة فى اطار الحرية الاقتصادية وسعى الحكومة نحو فتح مزيد من فرص الاستثمار الزراعى فى الريف لتحقيق سياسة الأمن الغذائى ، وهو الأمر الذى وفر جوا من الامان والاطمئنان لقدامى كبار الملاك لمحاولة العودة لمباشرة نشاطاتهم من جديد ولكن بطرق اخرى تتنوع بتنوع المناطق ، ولكن يجمع بينها السعى لاستثمار رؤوس أموالهم فى اقامة مشروعات انتاجية تحقق أرباحا طائلة كمشروعات تربية الدواجن ورؤوس الماشية واقامة المناحل ومعامل الألبان وشراء وتأجير الآلات الزراعية لصغار الزراع واستغلال حيازاتهم أو ما يمكنهم استئجاره عن طريق « نظام الزرعة » فى زراعة الخضروات سواء للسوق المحلى أو للتصدير. وهو الأمر الذى يجعلنا نرى **ان الريف المصرى يشهد اليوم نموا رأسماليا واضحا تكاملت فيه « الرأسمالية الزراعية » والفئات المرتبطة بها ليس مع السوق المحلية فحسب بل والسوق العالمية ايضا .**

وقد واكب هذه التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية عملت على خدمة هذا الاتجاه وساعدت فى الوقت نفسه على تغير أوضاع بعض الفئات الاجتماعية الأخرى بالريف . فقد تطلبت اجراءات التحول فى النظام الاقتصادى واستحداثاته انشاء العديد من التنظيمات والأجهزة الحكومية بالريف كالجمعيات التعاونية الزراعية وفروع بنك التسليف الزراعى ووحدات التسويق التعاونى بالاضافة الى انتشار المدارس والوحدات الصحية والبيطرية والشئون الاجتماعية وغيرها . وقد أدى ذلك الى تزايد اعداد الموظفين العاملين بالقرى وتزايد دورهم فى الحياة الاجتماعية فى قراهم وتعاظم تأثيرهم ونفوذهم على القرويين من خلال مباشرتهم تنفيذ القوانين او تقديم التسهيلات والخدمات الخاصة ، وقد أدى ذلك فى الوقت نفسه الى تقلص سلطات العمد والمشايخ الادارية وتدهور أوضاعهم الاقتصادية وبالتالى انخفاض مكانتهم وهيبتهم الاجتماعية وتضاؤل تأثيرهم ونفوذهم على القرويين .

كما ادى انتشار المدارس الحكومية فى معظم القرى والكفور الى تزايد اعداد المتعلمين من أبناء الريف . بل واصبح العديد منهم — فى اطار سياسة الحكم المحلى — يعملون كموظفين بمختلف الأجهزة الحكومية

بقراهم . ولاشك أن ذلك قد أدى الى فتح مزيد من فرص الحراك الاجتماعى أمام العديد من الافراد وتغيير فى الاوضاع الاجتماعية لاسرهم . فكثيرا ما نجد أحد ابناء صغار أو فقراء المزارعين وقد عين موظفا حكوميا بأحد الأجهزة بقريته — كالجمعية التعاونية او المجلس المحلى او المدرسة أو غيرها — يمارس سلطات معينة ويستطيع أن يقدم خدمات للاخرين ، وهو الأمر الذى يحسن من الأوضاع المادية والاجتماعية لاسرته فى القرية . وكثيرا ما نجد العديد من هؤلاء — بعد تحسن أوضاعهم — يقيمون بيوتا على النظام الحديث على مداخل قراهم رمزا لعلو المكانة وتعبيرا عن التغير فى الأوضاع الاجتماعية .

كما ساعد تزايد احتكاك القرويين بالمراكز الحضرية وكثرة تردد العديد منهم عليها — سواء بسبب الخدمة العسكرية (٢٣) أو الخلافات التى كانت كثيرا ما تحدث بين المالك والمستأجر بسبب قوانين الايجار أو الهجرة المؤقتة للعمل بالمدينة او البلاد العربية — الى أن يرى العديد من القرويين صورا وألوانا من الحياة الحضرية التى لم يكن يألفوها من قبل فى قراهم وبالتالى تغيرت الكثير من المفاهيم وعناصر الثقافة التقليدية لديهم ، وقد دعم التحول فى ثقافة القطاعات العريضة من القرويين تلك القفزة الهائلة التى طرأت على أجهزة الاعلام وانتشار أجهزة الترانزستور بصورة عامة بحيث أصبح من النادر ان نجد بيتا يخلو من جهاز للراديو ، بل وبدأ التليفزيون ينتشر أيضا هذه الأيام بعد دخول التيار الكهربائى الى العديد من القرى . ولاشك ان كل ذلك قد أدى الى تغير ملحوظ فى ثقافة ومعارف مختلف الفئات الاجتماعية بالقرى ، وهو الأمر الذى أدى بلاشك الى تغير ملحوظ فى شكل العلاقات الطبقية التى كانت تربط بينهم فى الماضى فاختفت أساليب التعذيب والقهر التى كان يمارسها كبار الملاك شبه الاقطاعيين وانماط السخرة غير الرسمية التى كانوا يمارسونها هم وحكام قراهم . وشعرت فئات عريضة — لو نظريا — بالحرية والمساواة .

أما بالنسبة للمعدمين والعمال الزراعيين فقد ظلت أوضاعهم الطبقية على ما هى عليه قبل ١٩٥٢ ولم يطرأ أى تحسن عليها حتى بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعى . فعلى الرغم من تحديد القانون لاجر العامل الزراعى — بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم — الا أن الأجور الفعلية لهم ظلت دون هذا الحد خلال الخمسينيات والستينيات . غير أن الخدمة العسكرية للذكور من هذه الفئة سواء خلال حرب اليمن أو حرب

١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وسياسة توظيف العديد منهم بعد اداء الخدمة فى وظائف خدمية بالأجهزة الحكومية بقراهم وهجرة العديد من العمال الزراعيين من سوء أوضاعهم بالريف للعمل بالمراكز الحضرية فى المدن أو فى البلاد العربية قد ادت الى قلة المعروض من العمالة أو على الاقل نوعية خاصة منها فى سوق العمل بالقرية فى مقابل تزايد الطلب من جانب الرأسمالية الزراعية — التى بدأت فى تدعيم أوضاعها فى السبعينات — على العمل المأجور لمباشرة استثماراتها الزراعية فاختفى نظام العامل «التملى» الذى كان يعمل بصفة دائمة لدى أحد كبار أو متوسطى الملاك مقابل أجر عينى عبارة عن جزء من المحصول وتحولت العمالة الزراعية الى الاجر النقدى اليومى ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين ارتفاعا ملحوظا وتحسنت الى حد كبير شروط عملهم وعلاقاتهم بصاحب العمل، وكذلك بالنسبة لعمال التراحيل حيث اتاح لهم العديد منهم فرص العمل بمشروعات البناء والتعمير بالمدن أو البلاد العربية ، الأمر الذى أدى الى تغير واضح فى علاقاتهم بمقاول الانفار الذى كان يتحكم فيهم ويقتطع جزءا كبيرا من أجورهم لحسابه الخاص. ورغم موجة الغلاء والتضخم التى تاتهم الجانب الأكبر من أجورهم الا أن تحسنا فعليا قد طرأ على أوضاع هذه الفئة المعيشية عن ذى قبل وانماط استهلاكهم .

وكما اثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع العمال الحرفيين الموجودين بالريف — كالبنائين والحدادين والنجارين والخياطين والحلاقين .. وغيرهم . فقد أشار « عاطف غيث » فى دراسته للتغير الاجتماعى فى المجتمع القروى الى انخفاض مكانة هذه الفئات فى نظر القرويين فى القرى التى درسها فى الماضى (٢٤) ، غير ان أوضاع هذه الفئات أخذت تتدعم ويتاكد دورها فى الحياة الاجتماعية بقراهم فى السبعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب على خدماتهم من جهة والندرة النسبية فى تخصصاتهم من جهة اخرى وهو الأمر الذى ادى لارتفاع فى أسعار خدماتهم وتحسن ملموس فى أوضاعهم المادية فى القرى واتجهوا الى شراء الأراضى والعقارات بقراهم مما دعم مكانتهم الاجتماعية عن ذى قبل .

وفى اطار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة المعروض منها فى القرى — حتى بالنسبة للدقيق والأرز التى كان الريف يعد منتجا ومصدرا لها — نشطت فئة التجار والسماسرة فى القرى وسعوا للاتجار فى هذه المواد التموينية واعلاف الماشية فى السوق السوداء مستغلين طبيعة العلاقات الأولية التى تربطهم بأبناء قراهم ، وفى ظل غيبة الرقابة الحكومية أو صعوبة

احكامها فى الريف نجـد أن أسعار العديد من السلع والمواد التموينية ـ كالسكر والارز والشاى والصابون ... الخ تباع بأسعار تفوق الاسـعار المقررة . وفى اطار ضغط الحكومة لاحكام الرقابة على الاسـعار فى المـدن غدا الريف المصرى المجال الآمن لتجـار السـوق السوداء والحقل الخصب لمباشرة استغلالهم . ولاشك أن العبء الأكبر فى كل ذلك يقـع على عاتق صغار وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين دون غيرهم ، حيث يتمكن اغنياء القرى وذو السلطان والنفوذ بها من الحصول على احتياجاتهم اما من خلال سيطرتهم ومعارفهم على المجالس المحلية التى يعهد اليها فى العادة مهمـة الاشراف على مثل هذه الامور ، أو عن طريق صلاتهم المتكررة والمباشرة بالمراكز الحضرية ، او عن طريق استخدام نفوذهم لدى تجار قراهم الذين يلجأون الى مجاملتهم على حساب عامـة القرويين .

وفى اطار ذلك العرض للتغيرات التى طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى يمكن القول أنه مع التحسن الملحوظ الذى طرأ على أوضاع بعض الفئات والتغير الواضح فى شكل العلاقات الاجتماعية التى تربط بينها ، الا أن الريف المصرى يشهد اليوم تمايزا طبقيا واضحـا ومتزايدا يقوم على دعائم جديدة لا تلعب فيها حجم الملكية أو الحيازة ونمط استغلالها الدور الرئيسى وانما غدا لراس المـال السائد والمنقول بالاضافة الى السيطرة على مواقع السلطة واتخـاذ القرار دورا واضحا فى ذلك المجال . ويشهد الريف المصرى اليوم نموا راسماليا متزايدا تلعب فى اطاره « فئة الراسمالية الزراعية » بكل ما تحمله هـذه الكلمة من معان دورا رئيسيا احتلت فى اطاره مواقع كبار الملاك شبه الاقطاعيين واصبحت تمارس دورهم . ورغم التغير الذى يمكن أن يلمسـه المشـاهد الخارجى فى شكل العلاقات الطبقية التى تربطهم بغيرهم من الفئات الاخرى الموجودة بالقرى ، الا أن جوهر العلاقة مازال مستمرا ولكن بصور أخرى تحتاج الى دراسات مستقلة .

المراجـــع والهوامش

(١) محمد الجوهرى « علم الاجتماع والمسألة الطبقية في مصر » ، محاضرة غير منشورة ألقيت في السيمينار — الذى نظمه كلية الآداب — جامعة عين شمس حول وضع علم الاجتماع في مصر ، أبريل ١٩٨٠ .

(٢) لم تقع أيدينا سوى على محاولة واحدة تنطلق من نظرية التدرج الاجتماعى لتحديد أوضاع الطبقة الوسطى في مصر . أنظر :
H. El-Saaty, Middle class in Egypt, 1955.

(**) تجدر الاشارة الى أن هناك العديد من الكتاب والمؤرخين الذين اهتموا بتقريـــر الأوضاع الطبقية في الريف المصرى في معرض كتاباتهم كالجبرتى والرافعى وطه حسين ، غـــير أن اهتمامهم كان ينصب دائما على مجالات تخصصهم ؛ ومن ثم كانت محاولاتهم بعيدة عن أن تكون دراســات متخصصة في البناء الطبقى .

(٣) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٥) حمزة علوى ، الفلاحين والثورة ، ترجمة صالح عبد الرحمن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٦٨ .

(٦) جمال مجدى حسنين ، « المميزات العامة للتركيب الطبقى في مصر عشية ثورة ٢٣ يوليو » مقال بمجلة الطليعة القاهرية ، عدد ابريل ، ١٩٧١ . وايضا لنفس المؤلف :
ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٧) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية . دراسة في الملكية وعلاقات الانتـــاج ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٨) للوقوف على مزيد من التفصيل حول الاوضـــاع الاجتماعية لطبقة كبار الملاك راجع : محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع . مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ . وكذلك رءوف عباس حامد ، النظام الاجتماعى في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٩) للوقوف على دور هذه الطبقة في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصرى ، راجـــع : عاصم الدســوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(١٠) فتحى عبد الفتاح ، مرجع سابق .

(١١) فتحى عبد الفتاح ، مرجع سابق .

(١٢) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول ظروف عمل ومعيشـــة هذه الفئة وما يتعرضون له من استغلال أنظر : عطية الصيرفي ، عمال الترحيل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، وكذلك حسن البرادعى ، عمال الترحيل في مصر ، كتاب العمل ، العدد ١٠٣ ، ١٩٧٢ .

(١٣) عمرو محيى الدين ، الآثار الاقتصاديه والاجتماعية للاصلاح الزراعى في مصر

(باللغة الانجليزية) في أعمال مؤتمر القانون والتغير الاجتماعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، خريف ١٩٧٥ .

(١٤) محمد الجوهري ، البناء الطبقي في البلاد النامية في دراسات في التنمية الاجتماعية، تأليف السيد الحسيني وآخرون ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢١٢ .

وانظر كذلك لنفس المؤلف : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الباب الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

(١٥) عبد الباسط عبد المعطى ، التركيب الطبقي وبعض مشكلات التنمية في الريف المصري ، أعمال مؤتمر : علم الاجتماع والتنمية في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو ١٩٧٣ ، وكذلك للمؤلف : توزيع الفقر في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(١٦) عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . وللوقوف على مزيد من التفاصيل حول تشخيص نمط الانتاج السائد في القرية المصرية ، انظر : محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(١٧) عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر في القرية المصريه ، مرجع سابق .

(١٨) المرجع السابق ، ص ص ٤٢ — ٤٤ .

(١٩) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ — ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢٠) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق .

(٢٢) كريمة كريم ، توزيع الدخول بين الحضر والريف ، أعمال : المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .

(٢٣) للوقوف على أهمية ذلك العامل أنظر : حسن الخولى ، الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب — جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢٤) أنظر : محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي في المجتمع القروى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢١٠ — ٢٣٢ .

obeikandl.com

مفهوم التوازن الاجتماعى
وصلته بقضية السـلام الاجتماعى

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (*)

يحاول هذا المقال أن يوضح كيف تسهم حالـة التوازن فى الواقـع الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى داخـل المجتمع . ومعالجتنا لهـذا الموضوع تتطلب منا الوقوف على ثلاث نقاط أساسية :

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى .

ثانيا : الاشارة الى نقاط هامة حول مفهوم السلام الاجتماعى .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن فى وجـود السلام الاجتماعى .

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى :

لايعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم الجديدة على الفكر الانسانى ، فقد ظهر المفهوم منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين ، وان كان يتلون بطابع يختلف من عصر الى عصر . فقـد اخـذ هذا المفهـوم الطابع الفلسفى من الفكر اليونانى عند كل من افلاطون وارسطو . وبالنسبة للاول يظهر فى فكرته عن تحقيق العدالة فى المدينة ، اذ يرى أن وجود العدالة يحقق التوازن داخل المجتمـع كمـا تفعل الفضيلة فى النفس الانسـانية . ويرى أرسـطو أن توزيع السلطات واختصاصاتها وعدم تركيزها فى يد واحدة من شأنه أن يحقق توازنا عادلا فى المجتمع .

واذا نظرنا أيضا للاستخدامات المبكرة للمفهوم ، فسـوف نجدها فى اعمال عـدد كبير من الأقتصاديين . فقـد قدم فريتز ماشلب F. Machlup تعريفا للتوازن فى التحليل الاقتصادى على النحو التالى : « التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتقاة المترابطة والمتداخلة والتى يكـون كل منها متكيفا ومتوائما مع الأخرى ، حيث لايكون هناك ميل الى تغير العناصر الغالبة الدائمة فى النموذج الذى يكون هذه المتغيرات » (١) .

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

وغالبا ماتعنى كلمة توازن فى الاقتصاد تساوى قوتين فى الوزن على كل من ذراعى الميزان ، حيث يذهب الاقتصاديون الى أن النسق يكون فى حالة توازن عندما تكون القوى المؤثرة فيه ليس لديها اى ميل الى التغير أو الحركة . فحالة التوازن عند الاقتصاديين هى وضع يدل على الثبات عند مستوى معين ، فلا يكون هناك من القوى الاقتصادية ما يعمل على زلزلة هذا الوضع المستقر .

وفى القرن الثامن عشر اخذ المفهوم يحمل طابعا سياسيا . وظهر هذا بوضوح عند مونتسكيو Montesquieu فى « نظرية التوازن بين السلطات » فقد وجد مونتسكيو « أن الاصلاح السياسى والاجتماعى لا يتحقق الا عندما يتمتع الشعب بالحرية التامة ، وان يكون لكل انسان الحق والمقدرة فى أن يعمل كل مايجيزه القوانين . فيجب أن يتمتع بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول والكتابة . ويجب أن يتمتع فوق ذلك بالحرية السياسية . ويجب ان تنتقل الحرية من الفرد الى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية . والدستور الحر فى نظره هو الدستور الذى يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويحدد لها وظيفتها . وليس معنى تحديد الوظيفة أن هناك فصل بين السلطات ، بل يرى أن الضرورة السياسية تقضى بوجوب التدخل فى جوهر الوظيفة . ولذلك يطلق على نظريته نظرية « التوازن بين السلطات » ، لأنها تؤدى الى اعتدال كل منها فى استعمال الحقوق المخولة لها(٢) .

أما عن استخدام مفهوم التوازن بالمعنى الاجتماعى فهناك اشارات اليه بدأ ورودها فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . فقد استخدمه هربرت سبنسر فى كتابه « الأسس أو المبادىء الأولى » . وأن كان من اكثر الصياغات تأثيرا فى استخدام مفهوم التوازن الاجتماعى تلك التى قدمها باريتو Pareto فالمجتمع فى نظر « باريتو » مجموع منظم من الجزئيات الانسانية تربطهم علاقات متبادلة معقدة . وكل نظام اجتماعى تعمل فيه قوتان متكافئتان احدهما تحاول هدمه والأخرى تحاول اعادة التوازن فيه . ومن فعل هاتين القوتين ينتج ما اسماه « باريتو » بالتوازن الاجتماعى (٣) .

وهناك ثلاث عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن فى علم الاجتماع :

— ارتبط الاول بجهود الانثروبولوجيين من خلال تحليلهم التاريخى للعلاقات الثابتة فى البناءات الاجتماعية للمجتمعات البدائية .

— وتمثل الثانى ، من خلال الاهتمام بعمل « باريتو » .

— أما الثالث ، فقد نتج عن الالتقاء المثمر بين عمل البيولوجيين والسوسيولوجيين مما أدى الى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتيا فى الانساق البيولوجية والاجتماعية . الأمر الذى ترتب عليه ظهور واستخدام مصطلح التوازن .

ويعتبر تالكوت بارسونز T. Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين معالجة لمفهوم التوازن . ويتضح هذا فى تحليله للنسق الاجتماعى ، فقد ذهب الى أن كل نسق اجتماعى يميل أو يتجه الى حالة التوازن .

وفى ضوء الاشارة السريعة للاستخدامات المبكرة لمفهوم التوازن ، يتضح أن المفهوم ظهر فى صور مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر الى عصر . فتجسد أولا فى صورة فلسفية مطلقة ، ثم أخذ الطابع الاقتصادى فى القرن السابع عشر ، ثم ظهر فى طابع سياسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن استعاره الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه .

ورغم اصالة هذا المفهوم فى الفكر الانسانى والاجتماعى ، الا انه يعتبر من المفاهيم التى دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعنى الاستقرار . فالثبات يقصد به عدم التغاير مع الوقت . فقد يخطىء البعض ويظن أن مادام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضها ، فهذا يعنى ان هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت أى مع الزمن ، وهو مايسميه البعض بثبات التوازن Stability of Equilibrium (٤) . وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطىء الى قدر من الخلط فى توضيح مفهوم التوازن . فالتوازن هو شىء مختلف تماما عن الثبات . فقد درج كثير من العلماء على تقسيم التوازن الى نوعين :

— **توازن استاتيكى :** وهو يشير الى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتا غير متغير .

ـ **توازن دينامى** : وهو يتضمن وجود فاعلية وتغير . وهذا النوع من التوازن هو الذى يسـود الانساق الاجتماعية لسببين :

(أ) أن هناك عمليات تفاعل مستمرة داخـل النسـق بين وحداته المكونة مما قـد يترتب عليه وقوع تغيير معين .

(ب) هناك عنصر التتابع والسيولة فى الموقف الخارجى ، الـذى قد يولد من العوامل مايكون كافيا للقضاء على توازن النسـق ، وبذلك لا يعنى التوازن الدينامى بقاء النسق فى حالة مستقرة دائما ، بقدر مايعنى قـدرة النسق على الرجوع الى الحالة التى كانت قبل اهتزاز توازنه باجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام ميكانزمات معينة .

ولاشك ان نموذج التوازن الدينامى هـو الأساس الذى يأخذ بـه علماء الاجتماع فى تفسيرهم لهذا المفهوم .

وكثيرا ما ينظر الى مفهوم التوازن كمرادف **للتكامل** . ولكن هناك أيضا اختـلاف كبير بين المفهومين . فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هـو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختل توازنه يسعى لتحقيقه مـن جديد ، بينما التكامل حالة يندر تحقيقها .

على ان هناك علاقة بين **التوازن والتغير** . وتوضيحا لعلاقة التوازن بالتغير فى النسق الاجتماعى . فقد حاول العالم الاجتماعى « ديفـز Davis فى كتابه المجتمع البشرى » ان يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار النسـق الاجتماعى فى توازن متحـرك . ولذلك فقد ميز العناصر الرئيسية المكونة للمستوى الثقافى ـ الاجتماعى ، ومن بينها :

(أ) عناصر الفعل الاجتماعى : العواطف ، القيم ، الغايات .

(ب) أنواع الفعل المختلفة التى ترتبط بهذه العناصر .

(جـ) المواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل هذه فى مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، نظم .

(د) عمليات التفاعل التى تبرز هذه المبادىء وتحفظها : الاتصـال ، الصراع ، المنافسة ، التكيف .

وتبعا لهذه الفئة من المقاييس التصورية ، يمكننا معالجة أى مجتمـع

على أساس أنه فى حالة من التوازن المتحرك . ومن شأن دراسة هذه المتغيرات الرئيسية التى تشكل هذا النوع من التوازن أن تمكننا من تفسير التغير (٥) .

فحالة التوازن لاتعنى عدم وجود تغيرات . فالتغيرات قائمة فى المجتمع فى كل وقت من الأوقات وتظهر انعكاسات التغير فى جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ولكن لابد من وجود التلاؤم لتلك التغيرات الذى يحقق توازن النسق (فاذا لم تحدث تلك التلاؤمات فان النسق سيكون فى حالة من اختلال التوازن) .

مما سبق يتضح لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل أن الحركة التوازنة داخل المجتمع تعنى أن التغير سنة وحتمية من حتميات النسق ، فالتغير الذى يصيب عناصر النسق مهما بدا نمطه أو اتجاهه يعطى للنسق ككل امكانية التجديد والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذى يمد جانبا أساسيا من جوانب البناء الاجتماعى . كما أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أى عنصر من عناصر النسق ماديا كان أو اجتماعيا أو ثقافيا يستتبع بالضرورة حركة متوازنة فى باقى العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره (٦) .

والأبعد من ذلك أن هناك وشائج صلة قوية بين مفهومى التوازن والصراع ، (ومفهوم الصراع لاتعنى به فقط الهدم والتخريب ، وانما نستخدم هذا المصطلح للدلالة على الاختلافات فى الرأى والتعارض فى النواحى المزاجية بين الأفراد) لأن دراسة أى من المفهومين تتطلب تناول المفهوم الآخر . وهناك افتراض خاطىء يذهب الى أن وجود الصراع يؤدى الى افتقار المجتمع الى حالة التوازن . ولكن الصراع هو أحد أبعاد الواقع الاجتماعى الذى لا يمكن تجاهله ، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا من المجتمعات الانسانية ينتفى فيه وجود الصراع سواء أكان صراعا داخليا أو صراعا خارجيا ، والا كانت تصوراتنا تصورات يوتوبية بعيدة عن الواقع الاجتماعى .

فالصراع موجود على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع . فلو نظرنا الى الفرد كوحدة نجد أن الفرد لايمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصيته عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية . ذلك لأن هناك نوعا من التناقض والصراع يكمن فى داخل الفرد يؤثر فى وجود هذه الوحدة . هذا على مستوى الفرد . أما لو نظرنا على مستوى المجتمع ، فسوف نجد أن هذا الذى ينطبق على الفرد ينطبق أيضا على المجتمع .

فالقول بأن هناك جماعات تسودها الوحـــدة والانسجام دون أن تتعرض للتغير والتبدل ضرب من الخيال . فلا يمكن ان يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ، ولابد أن يوجد نوع من الأختلاف فى اتجاهات التفكير وفى النواحى المزاجية للأفراد .

ولكى يصل المجتمع الى شكل محدد ، لابد أن يتوافر بداخله قســط من الانسجام ووجه من عدم الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعى ، وأن يجمع بين نزعات الحب والكراهية وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامـــل ايجابية أو سلبية ، انمـــا المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين (الانسجام والصراع) بحيث يظهر فى النهاية فى صورة كيان كلى ايجابى (٧) . هذه الصورة الكلية الايجابية للمجتمع تعبر عن وضع المجتمع فى حالة توازن .

ثانيا : حول مفهوم الســـلام الاجتماعى :

تعنى كلمة ســـلام الشعور بالأمن ، فاذا كنا نقصد بالسلام السياسى تأمين حـــدود الدولة ، فان الســـلام الاجتماعى تعبير يقصـــد به اكتمال الصحة النفسية والاجتماعية للمجتمع . ويجدر بنا أن نشير الى عدد من النقاط الهامة حول مفهوم الســـلام الاجتماعى :

١ ـــ ان الديمقراطية الكاملة ، ودخول الآراء فى حوار حر هـــو المدخل الحقيقى الى خلق جو من الســـلام الاجتماعى . ولقـــد أثبتت التجـــارب التاريخية أن غياب الديمقراطية كان هو الطريق الى متاعب بغير حدود . فالمشاركـــة السياسية الواسعة للشعـــوب عن طريق التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات المصيرية واختيار طريق المستقبل هـــو السبيل الى تحقيق الســـلام الاجتماعى .

٢ ـــ أن وجود السلام الاجتماعى لاينهض بديلا وحـــده لمواجهة فكرة الصراع الطبقى . فالصراع الطبقى لايمكن الغاؤه ، كما أن تجاهله لا يعنى اختفاءه . ولكن المطلوب ان يكون هناك عملية منظمة لظهـــور الصراع أو عملية اباحة لائقة لظهوره ، كما يجب أن تتمتع البناءات الاجتماعية بدرجة من الليونة . فالذى يهدد التوازن فى المجتمع ليس الصراع فى حد ذاته ، ولكن صرامة وصلابة البناء الذى يسمح بتراكم العداءات التى تزداد وتتعمق

وتتخذ خطا واحدا الى أن تنفجر فى شكل صراع عنيف محطم يهـدد السلام الاجتماعى .

٣ ــ يعترض سبيل السلام الاجتماعى كثير من المعوقات ، فوجـود الصراعات داخـل أجهزة الدولة من شأنها أن تعمل على تفتيت الوحـدة والتضامن وأشاعة روح الحقـد الأجتماعى بين الأفراد . وفى هذا الجو تنمو محاولات الاستغلال . كما أن التعقيد البيروقراطى المفرط والروتين الجامد ، وصور الاهمال والتسيب المختلفة ، كل هذه أمور تهدد السـلام الاجتماعى وتخلق جوا من التناقض بين الفرد ومن حوله .

٤ ــ واتساقا مع النقطة السابقة ، يجب المواجهة الحاسمة والعقوبة المشددة لجرائم الاعتداء على السـلام الاجتماعى ، ويجب على الدولـة أن تتدخل لحماية الأفراد . ولا يعنى هذا التدخل انتقاصا من الديمقراطية أو حدا من حرية الأفراد بل هو دعم حقيقى لها . لأن استغلال بعض العناصر للمناخ الديمقراطى ومحاولـة تهديد ركائز السـلام الاجتماعى من شـأنه أن يؤدى الى اختلاف توازن المجتمع .

٥ ــ أن تحقيق السـلام الاجتماعى يتطلب ايجابية الانسـان ازاء مجتمعه ، والتمسك بالقيم الاجتماعية العملية التى تتناسب مـع الحلول المطروحة لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى :

غنى عن البيان أن التوازن حالة مطلوبة فى كل مجـال من مجالات الواقع الاجتماعى . لأنها تعبر عن الحالة السوية والصحية لهذا الواقع . فلو نظرنا الى قطاع من قطاعات الواقع الاجتماعى وليكن القطاع السكانى ، فسـوف نجد أن عدم توافر توازن سكانى فى مجتمع من المجتمعات يجلب عليه مشكلات جمه . فزيادة السكان بمعدل كبير ينتج عنه انعدام توازن بين عـدد السكان والانتاج . وهذا يؤدى بدوره الى شرور اجتماعية نظرا لارتباط المسألة السكانية بالنواحى السياسية والاجتماعية فى المجتمع .

كما أن انعدام التوازن فى الهيكل العمرى لسكان ، له عميق الأثـر فى الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للمجتمع . فمن الملاحظ أن نسبة السـكان من الاعمار المنتجة فى مجموعة الدول النامية تقل كثيرا عن نظيرتها فى مجموعة الدول المتقدمة . وتوضـح هـذه المقارنة أن انعـدام التوازن بين فئات

العمر المختلفة له اثر سيء على الانتاج مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية كثيرة .

فمما لا شك فيه أن انعدام التوازن بين الزيادة الهائلة المطردة فى السكان فى مجتمعنا المصرى وبين صور الانتاج المختلفة ، انما يمثل مشكلة تشيع فى نفوسنا الخوف من المستقبل . وتعد محاولات الباحثين التنبوء بمستقبل السكان دليلا على الشعور بالقلق ازاء هذه المشكلة ، واجراس للتنبيه بما هو قادم . كما أن الدراسات التى تقوم بها الدولة حول تحقيق الأمن الغذائى تعد حلولا لاشاعة الأحساس بالامن والطمانينة بين الأفراد .

ولو انتقلنا الى قطاع آخر من قطاعات الواقع الاجتماعى كقطاع الصناعة ، فسوف نجد أن التوازن هام وضرورى داخل اى تنظيم صناعى لكى يتمكن التنظيم من العمل وزيادة الانتاج لأن وجود صراعات داخل المنظمة الصناعية من شأنه أن يعوق عملية الانتاج ، ولقد ادرك كثير من علماء علم الاجتماع الصناعى اهمية تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى بحيث تبدو الوحدة الصناعية كأنساق متوازنة Equilibrium systems ومنهم تشستر برنارد S. Barnard ، الذى اسهم فى هذا الموضوع بنظريته التى أطلق عليها « النسق التعاونى Co-operative system »(٧١) اذ ينظر برنارد الى التنظيمات على انها انساق متعاونة تقوم على الجهود المنسقة للأفراد . وتعمل تلك الجهود المنسقة على تحقيق المشاركة الداخلية على اساس الدافع . وتوضح نظرية برنارد أن وجود الجوانب الثلاثة المتمثلة فى كل من الاتصال ، والجهد التعاونى الدافع ودرجة الارتباط بينهم تعطى فى النهاية حالة توازن للتنظيم ، سواء بالنسبة للبيئة الخارجية الموجود بها او فى داخل التنظيم .

ويؤكد « سلزنيك Selznick ضرورة تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى . وقد حدد الحتميات التى تؤدى الى وجود هذا التوازن فى النقاط التالية :

(أ) تأمين التنظيم ككل فى علاقته بالقوى الاجتماعية والبيئية المحيطة به .

(ب) استقرار خطوط السلطة والاتصال .

(ج) استقرار العلاقات غير الرسمية داخل التنظيم .

(د) تجانس النظرة بين معنى ودور التنظيم (٩) .

ويركز سلزنيك على أن المام أعضاء التنظيم بلوائحه واهدافه واهمية هذه اللوائح فى تحقيق دور التنظيم ، كلها عوامل تساعد على استمرار حالة التوازن . فمما لاشك فيه ان اختلال التوازن داخل المنظمة الذى ينتج من عدم أدراك الأفراد لأهمية الدور الذى يقومون به ، أو الى توتر العلاقة السائدة بين المستويات الرئاسية ، يترتب عليه ضعف الانتاجية بجانب أن يصبح جو المنظمة مرتعا خصبا لنشاط العناصر الهدامة . وهذا من شأنه تهديد السلام الاجتماعى فى المجتمع .

واذا وقفنا على مستوى ثالث من مستويات الواقع الاجتماعى ، الخاص بخطط التنمية ، فسوف نجد ان مسألة التوازن من المسائل الهامة التى يجب توافرها فى خطة التنمية حتى تستطيع أن تحقق اهدافها بنجاح . واقصد أن خطة التنمية يجب أن تتناول مختلف الأبنية الوظيفية فى المجتمع فى توازن يسمح بتحقيق النمو فى الجوانب الأقتصادية والتعليمية والصحية والأسرية والدينية دون أن يتعرض المجتمع لمظهر أو اكثر من مظاهر التخلف أو التفكك .

كما أن توافر التوازن فى قطاع الخدمات هام وضرورى لأن انعدام التوازن فى توزيع الخدمات تنعكس صوره فى الاهتمام الزائد بالمدن الكبرى واغفال الريف . فضلا على أنه يجر على المدن الكبرى متاعب شديدة اذ تصبح مناطق جذب سكانى ، فانه يتنافى مع مبادىء العدالة الاجتماعية بما يخلقه من هوة كبيرة بين الريف والحضر .

ومما سبق يتضح لنا أن حالة التوازن وضع يسعى كل قطاع من قطاعات المجتمع الى تحقيقه حتى تستقيم أموره ويسهم اسهاما ايجابيا فى تنمية المجتمع . واذا تمكن كل قطاع فى المجتمع من أن يتمتع بهذا الوضع الصحى السوى ، فهذا من شأنه ان يخلق جوا من الاسلام الاجتماعى داخل المجتمع .

الهوامش

1) Fritz Machlup, Equilibrium and Disequilibrium, in : System change and Conflict, by : N. J. Demerath & R. A. Peterson, N. Y. 1967, p. 445.

(٢) مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٨ .

3) Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y., Harper & Row, Chp. I, p. 9.

4) Machlup, Equilibrium and disequilibrium, op. cit., p. 446.

5) Davis, K., Human Society, Macmillanm, N. Y. 1967, p. 633.

6) Ely Chinoy : An Introduction to Sociology, Second Edition, N.Y. 1967, p. 109.

7) Simmel G., Conflict as Sociation, In : Sociological Theory by Lewis Coser, Macmillan Comp., N. Y. 1964, p. 201.

8) Barnard C. J., Decision - Making in Organizations, In : Human Relation in Administration with Reading, by Dubin R., New Delhi, 1970 p. 348.

9) Selznick Ph., Foundations of the Theory of Organizations, A. S. R., Vol. 13, sp. 1958, p. 93.

obeikandl.com

دراسة عادات الطعام وآداب المـــائدة
فى الوطن الـــعربى

دكتوره/ عليـــاء شـــكرى(*)

أولا ـــ مقدمة فى دراسة عادات الطعام وآداب الطعام :

من الواضح ان هذه الدراسة تندرج تحت أحد الاقسام الرئيسية فى علم الفولكلور ، واعنى دراسة العادات الشعبية . وقد عرفت كتب المدخل فى علم الفولكور العادة بأنها ظاهرة اساسية من ظواهر الحياة الاجتماعية الانسانية، وانها حقيقة اصيلة من حقائق الوجود الاجتماعى . فنصادفها فى كل مجتمع ، تؤدى الكثير من الوظائف الاجتماعية الهامة ، عند الشعوب البدائية ، كما عند الشعوب المتقـــدمة ، عند الشعوب فى حالة الاســـتقرار وفى حالات الانتقال والاضطراب والتحول . وهى موجودة فى المجتمعات التقليدية التى يتمتع فيهـــا التراث بقوة قاهرة وارادة مطلقة ، كما أنهـــا استطاعت أن تحافظ على كيانها ووجودها فى ظل مجتمعاتنا الحديثة المتطورة ، وابتكرت لذلك عديداً من الاشكال والصور الجديدة التى تناسب العصر . ولذلك فمن الخطأ الكبير الاعتقاد بأننا لايمكن أن نلتمس العادات الشعبية (أو العادات الاجتماعية) الا فى التقاليد العتيقة المتوارثة فحسب ، كما أنه من العبث الاقتصار عند محاولة تفسيرها على ارجاعها الى صورها القديمة وأصولها الغابرة فالعادات الشعبية ظاهرة تاريخية ومعاصرة فى نفس الوقت . وقـــد تبدو لنـــا فى بعض الاحيان خلوا من المعنى . ولكن من الخطأ التماس معناها فى صـــورتها الاصلية والقديمة فقط.فهى تتعرض لعملية تغير دائم يتجدد بتجدد الحياة الاجتماعية واستمرارها وهى فى كل طور من أطوار حياة المجتمع تؤدى وظيفة وتشبع حاجات ملحة . ومن البديهى أنهـــا فى ادائها لهذه الوظيفة فى مجتمع معين (محـــدود بزمان معين ومكان معين) ترتبط بظروف هذا المجتمع وواقعه(١) .

وسنرى فيما يلى تفصيلا كيف أن هذا التعريف ينطبق بكل تفاصيله على عادات الطعام وآداب المـــائدة . فهى جزء أساسى راسخ من التراث التقليدى المتوارث فى كل مجتمع . ومع انه مستمد من التراث ، الا أنه يعيش فى تفاعـــل كامل مع الواقع الحى للمجتمع ، يتطور ويتجدد بتجدد الحياة فى هذا المجتمع .

(*) أستاذ علم الاجتماع ـــ بكلية البنات ـــ جامعة عين شمس .

ولا يمكن ان تتكامل أمامنا الصورة عن تراث اى مجتمع وعن خطوط التغير فيه بدون ان نتعمق فى دراسة عادات الطعام فيه ، فهى فى نظرنا تفوق فى اهميتها عادات دورة الحياة (الزواج والميلاد والموت) لان الاخيرة لا تتكرر فى حياة الفرد سوى مرة او مرات قليلة . اما عادات الطعام فتلازمه مرات فى اليوم الواحد ، ولا تنقضى ساعة من يومه دون ان يمر بتجربة تنطوى على طعام أو شراب ، داخل بيته أو عند مضيف له .. الخ . وسوف استعرض بالتفصيل وجوه اهمية دراسة هذا الموضوع بالذات .

ولكنى اود قبل ذلك ان اؤكد ان عادات الطعام لا تقف قائمة بمفردها ولا يمكن أن تدرس بمعزل عن الاطار العام للمجتمع الذى تمارس فيه . وهى فى هذا تتشابه مع كل عناصر التراث الشعبى . ولكن الذى أود ابرازه بالنسبة لعادات الطعام بوجه خاص أنها تتداخل مع عناصر التراث الشعبى الاخرى . وسوف نرى ان مظاهر أهمية دراسة موضوع عادات الطعام وادابه المائدة انها تتقاطع وتتداخل مع عناصر شتى من التراث ومع موضوعات قد تبدو للوهلة الاولى بعيدة الصلة بموضوع من صميم ميدان العادات الشعبية . فعادات الطعام كما راينا وثيقة الصلة بالجانب المادى من التراث لان الطعام كما سنرى مكون من عناصر مادية ويعد بادوات ويحفظ فى أوانى ويقدم فى أوان وعلى موائد .. الخ .

كما تقودنا دراسة عادات الطعام الى ميدان الادب الشعبى على اتساعه فاعداد بعض مواد الطعام كالعمل أمام الفرن أو على الرحاية .. الخ مجال لترديد بعض الاغانى الشعبية التى تحمل مضمونا خصبا ، وتستهدف التخفيف من مشقة العمل ، وتزجية الوقت الطويل الذى تستغرقه تلك العمليات . ثم ان هذا الميدان يرتبط ببعض الظواهر المتميزة التى تجد تعبيرا عنها فى الامثال الشعبية : فالاكول والخجول والمراة المجتهدة وتلك الخاملة ذات المهارة الضئيلة فى اعداد الطعام .. الخ . كل تلك صور يسجلها المثل الشعبى ، وتتردد عند المناسبة التى ترتبط بها تدعيما لوجهة نظر قائل المثل فى تقييم الموقف المعاش .

اما الارتباط بين موضوع عادات الطعام وميدان المعتقدات الشعبية فقوى ومتشعب . ذلك أن كثيرا من الآداب التى نصادفها انما ترتكز على طائفة من القيم المتأصلة فى الثقافة الشعبية (كالعلاقة بين الصغير والكبير — وبين الرجل والمراة ، والكرم ، والبخل .. الخ .) وهى أمور سوف تلفت دراسة عادات الطعام نظرنا اليها بأقصى قدر من الوضوح . ثم ان كثيرا من العادات والممارسات المتبعة تعكس ايمانا من ممارسها بالحسد والعين الشريرة ... وما الى ذلك ، وهى ايضا أمور ستبدو بجلاء حتى من نظرة سريعة

الى أسئلة الدليـــل الذى وضعناه لدراسة عادات الطعام وآداب المـــائدة . اما الارتباط القوى بين موضوعنا والدين فســـوف نخصه بالذكر فى اكثر من موضع من هذه الورقة وقد أكدته كل الدراسات السابقة بما لم يعد معه فى حاجة الى مزيد من الايضاح .

ونجد مظهرا آخر للارتباط بميدان المعتقدات الشعبية فى العلاقة الوثيقة بين بعض الممارسات الغذائية وميدان الطب الشعبى ، فهناك ممارسات تتم لاعتبارات الفوائد والخصـــائص الطبية ، واكلات تفضل واصـــناف تكره ، ونصائح توجه ، وما الى ذلك من اعتبارات تمليها اعتبارات المصلحة والفائدة من وجهة نظر التراث الطبى الشعبى فى المجتمع .

تلك نبذة سريعة تؤكد لنا مدى الشمول والاتساع الذى يتميز به موضوعنا فى داخله وترابطه مع شتى عناصر التراث الشعبى الاخرى(٢) .

تلك هى المكانة العامة لموضوع عادات الطعام وآداب المائدة كجزء من ميدان دراسة العادات الشعبية الواسع . وسأنتقل فيما يلى الى استعراض بعض مظاهر أهمية دراسة عادات الطعام .

ثانيـــا ـــ أهمية دراسة عادات الطعام وآداب المـــائدة :

١ ـــ يلاحظ المتأمل لموضوع الطعام ان المأكولات التى يتناولها الناس فى المجتمع تنتهى فى العادة بانتهاء الوجبة التى تعد لهـــا ، او تنتهى بعد بضعة ساعات او أيام قليلة حسب قدرتها على مغالبة عوامل الفســـاد والتحلل . ولكن القاعدة العامة انهـــا تختفى ، بحيث لا يبقى منهـــا اى اثر يمكن أن ينتقل من جيل الى جيل . فنحن لا نعرف الآن ماذا كان آباؤنا او اجدادنا يأكلون الا من مصادر ثانوية ، أى عن طريقة حديثهم هم ووصفهم للطرق التى كانت متبعة فى اعداد أصناف الطعام المختلفة . أما تلك الأصناف نفسها ، اما مذاقها ، أما شكلها فلا نستطيع أن نراها بأنفسنا رؤية مباشرة . وتظل معلوماتنا عنها كما قلت معلومات من مصادر ثانوية . والجزء الأكثر دواما من مكونات الطعام هو الادوات والاوانى المستخدمة فى اعدادها ، وهذه نقطة سنناقشها فى موضع لاحق من هذه الفقرة .

لهذا فان تلك السمة الاساسية لموضوع الطعام تفرض علينا ضرورة الاهتمام المركز بدارسة كل ما يتصل به من عادات وادوات . لأن تلك العادات لا تمارس الا فى وجود الطعام « وعلى الطبيعة » ـــ ان صح القول . واذا كنا نضع ترتيب أولويات لموضوعات دراسة التراث الشعبى ، فلابد أن يأتى

موضوع عادات الطعام وآداب المائدة على رأس تلك القائمة للاعتبارات التى أوضحناها ، والتى تدفعنا الى أن نولى أكبر اهتمام للموضوعات الاكثر عرضة للاختفاء والضياع .

٢ ــ هناك نقطة أخرى تمثل عنصرا من عناصر اهمية موضوعنا ، ذلك أن ظهور أصناف جديدة من الوان الطعام وظهور مظاهر جديدة من آداب الطعام يترتب فى كثير من الاحوال على تأثير الاتصال بثقافات اخرى . حقيقة أن الابتداع والتجديد ــ من داخل الثقافة ــ يلعب كما نعلم دورا فى تجديدها وتطويرها ، ولكن النقل والاستعارة يلعبان دورا بارزا بوجه خاص فى ميدان الطعام ، فتدخل الى الثقافة أصناف جديدة لم تكن معروفة وادوات ومعدات لم تكن موجودة ، فيتغير عالم الطعام تغييرا جوهريا نتيجة ذلك الاتصال . ومن البديهى أن اختفاء بعض العناصر والسمات المحلية قد يترتب هو الآخر على الاتصال بثقافات أجنبية ، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . الطريق المباشر أن نأخذ عن تلك الثقافات استهجانها لبعض تلك الالوان أو العادات ؛ فنتخلى نحن عنها . وغير المباشر أن يؤدى استعارة أصناف وعادات جديدة الى « ازاحة » عناصر تقليدية أو أصناف تقليدية كانت موجودة فى الماضى ، ولم نستطع أن نثبت وجودها وتدعم استمرارها فى وجه تيارات التجديد .

وتتبعنا لعملية الثبات والتغير (التغير بزرع عناصر جديدة ، أو التخلى عن عناصر تقليدية قديمة) سوف يكشف لنا بجلاء خطوط الاتصال الثقافى أو الاحتكاك الذى تم بين ثقافتنا التى ندرسها والثقافات الاخرى القريبة منها او البعيدة . ولعل استعراض بعض الوان الطعام وبعض عناصر الآداب المتصلة بها فى منطقة كالحجاز سوف تكشف لنا تيارات التأثير الثقافى التى تعرضت لها تلك المنطقة على امتداد تاريخها البعيد والقريب(٢) . فى الماضى تعرضت لتأثيرات ثقافات شرقية (آسيوية وافريقية واوروبية) ، واليوم تتعرض لثقافات شرقية وغربية (علاوة على السابقة الثقافات الاوربية والامريكية) والتحليل المفصل سوف يضع لنا النقط على الحروف فى هذا الموضوع .

٣ ــ لا يخفى على أحد ممن يطالع أحد المصادر الدينية التى تعرضت بشىء من التفصيل لموضوع عادات الطعام وآداب المائدة مدى الاهمية التى يمثلها هذا الموضوع من وجهة النظر الدينية . ونضرب مثالا على ذلك بمؤلف الغزالى الشهير : « احياء علوم الدين » (الذى خصص كتابا عن العادات لدراسة هذا الموضوع وايضاح وجهة النظر الدينية فيه) .

٤ ــ تعد عادات الطعام وآداب المائدة ــ كما يدل على ذلك كل سؤال من أسئلة الدليل ــ ظاهرة اجتماعية وثيقة الاتصال بالظواهر الاجتماعية الاخرى . فهى انعكاس لوضع الاسرة الطبقى اى مكانتها على سلم التدرج الاجتماعى القائم . وهى فى كثير من الاحوال صدى لنوع المهنة التى تمارسها الزوجة أو يمارسها رب الاسرة ، أو كليهما معا ، حيث يتدخل ذلك فى تحديد عدد الوجبات ، ومكوناتها ، وطبيعة الوجبة الرئيسية وتمييزها عن الوجبات لاخرى .. الخ . وعادات الطعام من اكثر الظواهر حساسية لعوامل التغير التكنولوجى الدائر فى المجتمع . فهى تستفيد منه وتتأثر به سلبا أو ايجابا . وتوضح أسئلة الدليل ضرورة الكشف عن مظاهر الأخذ بالمستحدثات التكنولوجية فى اعداد الطعام وحفظه .. الخ . كما أن التجديد التكنولوجى قد عمل على اختفاء أصناف وبعث أصناف .. وهكذا .

هذه مجرد اسئلة تكشف لنا هذا البعد الاجتماعى الهام لموضوعنا وهو فى نفس الوقت المحور الذى ستدور حوله كل تحليلات هذه الدراسة فى المستقبل . من أجل ذلك جاء التنبيه فى أكثر من موضع من مواضعها الى ضرورة ارتباط هذه الظاهرة أو تلك بالوضع الطبقى الاجتماعى للاسرة ، او بمهنة رب الاسرة او ببعد الرجل والمرأة (فيما يختص بأطعمة للرجال واخرى للنساء ، وكذلك مهمة اعداد الطعام ، وتقديمه .. الخ .) أو ببعد الصغار والكبار .. الخ فنحن وان كنا قد أبرزنا الاشارة فى مواضع معينة الى هذا البعد ، الا اننا نؤكد على الجامع ضرورة مراعاته فى كل ما يجمعه من معلومات او يسجله من ملاحظات(٤) .

٥ ــ ومن وجوه أهمية موضوعنا كثرة تكرارها بالمقارنة بكل عناصر التراث الشعبى الاخرى . حيث المحت سابقا الى أن عادات دورة الحياة قد تتكرر مرة واحدة فى حياة الانسان ، وقد يشهدها هو (بالنسبة لغيره) بضع عشرة مرة ، ولكن عادات الطعام تتفوق على كل هذا من حيث كثافة ممارستها . فهى تمارس مرات ومرات فى اليوم الواحد ، وهى لذلك حاضرة فى فكر وأسلوب كل شخص يعيش فى مجتمع .

٦ ــ كما ان من الابعاد الهامة لهذا الموضوع أنه يعد اداة هامة للكشف عن الفروق البدوية الحضرية من ناحية والريفية الحضرية من ناحية اخرى . فكثير من أصناف الطعام وما يرتبط بها من عادات وآداب مميزة بطبيعتها للبيئة الريفية ؛ وهناك أخرى مميزة للبيئة الحضرية . فالخبز فى القرن داخل البيت ظاهرة ريفية خالصة ، وطحن الحبوب داخل البيت ، وتربية الطيور فى البيت .. الخ . كل ذلك ظواهر ريفية متميزة . فى مقابل هذا نجد اعتماد

البيئة الحضرية على شراء الخبز من السوق ، وشراء الاطعمة نصف المصنعة أو الجاهزة ، والاعتماد على المعلبات وعلى اللحوم المحفوظة والمثلجة .. الخ. وبين البيئتين — كما هو معروف بداهة — تفاعل حى دائم لا ينقطع ، حيث نرى أن البيئة الريفية اخذت تعرف الاعتماد الجزئى على الخبز الجاهز وعلى اللحوم المحفوظة والمثلجة .. الخ . وبفضل التقدم التكنولوجى خذت بعض الاصناف التقليدية تستعيد حياتها من جديد كالرقاق والشعرية .. الخ. والشخص الريفى الذى يعيش فى المدينة نستطيع أن نستدل على ثقافته وعلى مدى تمسكه بهـا من واقع معرفتنا بعادات طعامه ونظام وجباته .. الخ . ولذلك تتبنى هذه الدراسة — ضمن منظورها السوسيولوجى العام — الاهتمام ببعد البـدو والريف والحضر من خلال استخدام مؤشر عادات الطعام وآداب المـائدة .

٧ — ان اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع الهـام اصبح واجبا وطنيا وضرورة علمية بسبب ما تعرض له هذا الموضوع فى الماضى من اهمال ومن تقصير من جانب الدارسين . اذ يعد الاهتمام العلمى بدراسة عادات الطعام وآداب المـائدة من الظواهر الحديثة فى علم الفولكلور والعلوم الثقافية بصفة عامة . ذلك ان هذا الميدان قد حرم فترة طويلة من اهتمام الدارسين الجادين ، وترك دون تطوير فى الوقت الذى انطلقت دراسات الادب الشعبى وغيرها من موضوعات علم الفولكلور . فما هو سبب فى ذلك ؟

هناك بعض الاسباب ذات الطبيعة العلمية ، كما أن هناك اسـبابا اجتماعية عامة ، لا ترجع الى ظروف تطور علم الفولكلور أو الى تقصير من جانب المشتغلين بهذا العلم . ففيما يتعلق بعلم الفولكلور نعرف أن هذا العلم قد بدأ فى اول مرة كدراسة للأدب الشعبى ، وظل يفهم كذلك لأمد بعيد وفى كثير من البيئات العلمية التى نشـأ فيها . وطغت دراسة الادب الشعبى فى تلك البيئات على دراسة بقية عناصر التراث الشعبى الاخرى . ولم يستطع أن يلحق بميدان الادب الشعبى — ولكن بفارق كبير — سوى ميدان العادات والتقاليد ، ثم معه او بعده بقليل ميدان المعتقدات الشعبية . وظل ميدان الثقافة المـادية والفنون الشعبية من المجالات التى لم تحظ بنصيبها الحق من الدراسة ومن الاهتمام الا فى وقت متاخر .

ومع ذلك لم يستطع موضوع عادات الطعام — وهو فى اساسه عنصر من عناصر العادات — أن يلحق بالتقدم فى ميدان دراسـة العادات والتقاليد الشعبية . فدراسة الطعام والغذاء لهـا طبيعة خاصة لم تساعد على تحقيق

تلك الاندفاعة . فالمواد الغذائية وأصناف الطعام بطبيعتها عناصر قصيرة العمر لا تدوم اكثر من ساعات أو أيام . ولذلك لم تلق أى اهتمام من جانب أصحاب المتاحف الاثنولوجية أو الفولكلورية . ومن ثم لم يجد رجل الفولكلور من تراث الماضى فى هذا الموضوع ما يمكن أن يحفزه الى التخصص فيه والانكباب عليه . ولم يكن هناك من سبيل امام من يود التعمق فى هذا الباب من ابواب العادات الشعبية سوى أن يتجه بكليته الى الحاضر .. الى الواقع المعاش لكى يرصد حركته ويعرف اتجاهاته ويسجل ما يراه ليتيحه لنفسه وللآخرين كى يكملوا تحليله وتحقيق كل جوانبه .

وهنا نصل الى تبين صعوبة اخرى من الصعوبات التى عاقت تقدم البحث فى هذا الميدان . ان الرواد الاوائل لعلم الفولكلور لم يكونوا ليجدوا فى انفسهم الشجاعة الادبية الكافية لطرق هذا الموضوع على اعتبار انه من « موضوعات النساء » .. كل الاخباريين من النساء ، وكل الوصفات لابد لها من عقلية نسائية تسجلها وتحللها وتزن كل جزئية فيها بميزان النقد السليم لاننا كما يعلم القارىء لا نأخذ فى الدراسة الانثروبولوجية أقوال الاخبارى كما هى بغثها وسمينها دون تحيل وتمحيص ولا دون مراجعة وتدقيق . وهكذا ظلت تلك النقطة بمثابة عقبة فى سبيل تطوير دراسة هذا الموضوع الهام من موضوعات تراثنا الشعبى ، ليس فى العالم العربى أو فى مصر فحسب ، بل فى العالم أجمع .

٨ ــ اشرنا من قبل فى اكثر من موضع الى ان دراسة مثل هذا الموضوع الهام تكشف جوانب كثيرة وحاسمة من ظاهرة التغير الثقافى والاجتماعى . ويمكننا بفضل عديد من الدراسات الموتوجرافية أن نشيد مثل هذه النظريات على نطاق محدود (اقليم او منطقة معينة داخل المجتمع مثلا) . وبفضل اجراء مزيد من الدراسات على عديد من المناطق ، يمكن توسيع نطاق تلك التعليمات النظرية بحيث نستطيع تشييد نظريات متوسطة المدى فى التغير الثقافى والاجتماعى . وهكذا يتسع نطاق الدراسات فيتسع نطاق الشواهد وصولا الى نظريات عامة (ربما على مستوى الوطن العربى ككل) فى التغير .

٩ ــ ان من شأن تطبيق دراسة أطلسية عن عادات الطعام وآداب المائدة ان يتسع نطاق التغطية الذى نستمد منه شواهد الدراسة ؛ بحيث تتحدد بدرجة اكبر من الوضوح مناطق الابتداع (أو التجديد) Innovation والفروق الاقليمية ، والعلاقات بين البادية والحضر وبين الريف والحضر ،

والمناطق الهامشية .. الخ . وذلك هو هدف الدراسة فى علم الفولكلور بصفة عامة ، ولكن موضـــوع عادات الطعام وآداب المـــائدة يحقق هـــذه الرسالة بشكل عظيم الكفاءة كبير الدقة .(عن أطالس الفلكلور انظر محمد الجوهرى ، علم الفولكلور ، الطبعة الرابعة دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ الفصل العاشر : « الاتجاه الجغرافى وأطلس الفولكلور » ص ٢٢١ — ٢٨١) .

١٠ — تعد دراسة موضوعنا هذا بمثابة مؤشر هام قادر على القاء الضوء على تطور مكانة المراة فى المجتمع . فالمراة هى البطل الذى لا ينافس فى ميدان اعداد الطعام وتقديمه وتلقين الصغار آداب المائدة . وهى التى تقوم بالدور الاكبر فى تنفيذ التجديدات التى تطرا على هذا الميدان ، وهى التى تؤثر بدخولها الى ميدان العمل العام (خارج البيت) باحداث تعديلات هامة على حياة البيت ومن فيه ، وفى مقدمة ذلك عادات الطعام وآداب المائدة . وهناك عديد من أسئلة الدليل تستهدف القاء الضوء على هذا الجانب من جوانب الموضوع . فالمراة العاملة — فى الريف أو فى الحضر — لايمكن ان تجلس الى الفرن تخبز الخبز ، وهى لا يمكن أن تقوم بطحن الحبوب بنفسها ، وهى تقلع — سواء صرحت أم كابرت — عن اعداد الاصناف المعقدة أو التى يستغرق اعدادها وقتا طويلا (اللهم الا فى المناسبات او فى ايام الاجازات) ، وهى لابد ان تطلب العون من أولادها ومن زوجها .. الخ . ولا نجد موضوعا ملموسا يمكن ان يقدم لنـــا كل هذه التفاصيل عن تطور مكانة المراة فى البيت وفى المجتمع مثل موضوعنا هذا الذى ننوى دراسته بواسطة هذا الدليل .

١١ — هناك نقطة اخيرة تتصـــل بالقيمة التطبيقية العملية لمثل هذه الدراسة ، وهى نقطة مفيـــدة لكل من يتساءل عن قيمة بحث علمى معين ، خاصة من بحوث الدراسات الانسانية . ذلك لاننا نرى ان اسهام مثل هذه الدراسة فى القاء الضوء على حياة الناس وعلى ثقافتهم وتطورها هو فى نفسه قيمة كبرى للدراسة .

ولكننا مع ذلك نقول لمن يتساءل عن القيمة التطبيقية العملية : ان اجراء هذه الدراسة سيوصلنا الى فهم العادات الغذائية لمن أجريت عليهم الدراسة . وهذا أمر له أهميته على المســـتوى الوطنى العام لانه سيكون بمثابة الخلفية أو الاطار الذى نبنى عليه تخطيطنا الغذائى ووضع السياسة المثلى لترشيد هذا الغذاء . وهى كلها أمور ستكون لهـــا قيمة كبرى فى علاج كل العيوب أو نواحى القصور فى النظام الغذائى للمجتمع (من حيث

كثرة الشرب على الاكل — او كثرة اكل النشويات — او نقص الخضروات او نقص الفاكهة — او الاعتماد على اصناف دون اخرى بشكل مبالغ فيه مما يخلق حالة عدم توازن غذائى .. الخ) . وستكون لتلك المعلومات قيمة كبرى ايضا فى الاتجاه الوقائى من اجل حفظ الصحة العـــامة للمواطنين والارتفاع بمستواها .

ثالثا — ملاحظات الباحث الذى يجمع مادة علمية بواسطة هذا الدليل(٥) :

هذه ملاحظات عامة لا يجمعها خط واحد ولا تدور حول قضية بالذات ، ولكنها تستهدف ان تنبه الباحث الميدانى الى بعض النقاط النظرية التى ركزت عليها اسئلة الدليل وقد يجد الباحث ذلك امرا غير مفهوم ، ولذلك قدمنا له بعض الايضاحات . وهناك ملاحظات اخرى تنبه الباحث الى بعض الخطوات او القواعد العملية التى يحسن به الالتزام بها ومراعاتها اثناء عمله الميدانى . وقد يلقى بعضها الآخر الضـــوء على بعض المفاهيم او المصـــطلحات التى استخدمت بشكل مكثف فى اسئلة الدليل ، ولابد من اتضاحها بقدر كاف فى ذهن الجامع ، لكى نضمن ان يسأل عن الموضوعات والظواهر الصحيحة .

١ — سيلاحظ الباحث ان اسئلة الدليل قد تركز فى بعض جوانبها على العناصر المـــادية او على الاشياء objects .

فنحن نحاول فى هذه الدراسة تقديم جانب من جوانب عاداتنا وتقاليدنا وقيم مجتمعنا المرتبطة بالطعام . اى اننا لا نسعى الى تقديم دراسة فى الثقافة المادية اى فى الادوات والجانب المـــادى من الثقافة . ولكن القارىء قد يتساءل وهو يطالع هذا الدليل ويقرأ الدراسة : ولماذا اذن ذلك الاهتمام الواضح بأوانى الطهى ومعداته ، وبالفرن ومختلف انواع المواقد ، وبالمائدة ووصفها .. الخ . أليست تلك جوانب مادية واضحة . ولكن الحقيقة التى قد لا يتبينها المرء لأول وهلة هى اننا لن نستطيع ان نفهم العادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالطعام ما لم نفهم كل تلك الجوانب المـــادية المحيطة به . فالطعام نفسه ظاهرة مادية . اغذية تعد بأدوات وتقـــدم فى أوانى فوق موائد .. وهكذا . والعادات والقيم المرتبطة بذلك انما هى نظرة تقليدية او مواقف معنوية متداخلة فى تلك العناصر المادية ومرتبطة بها ومنصبة عليها . فتلك الجوانب المـــاديـــة هى الاطار الخارجى للصورة التى نحاول أن نرسمها لعادات الطعام وآداب المـــائدة .

يضاف الى هذا بعد هـــام ، وهو اننا فى دراستنا لتلك الأمور نفتح

لانفسنا سبيلا جديد لمعرفة تيارات التبادل الثقافي، وانتقال العناصر الثقافية — مادية أو غير مادية — من دائرة الى اخرى ومن عصر الى آخر . فرصد حركة تلك العناصر المادية يقودنا مباشرة الى احراز نجاح مؤكد فى رصد حركة التغير الثقافى ومعالمه .

٢ — ويلاحظ الجامع كذلك أن موضوع الخبز يحظى باهتمام أسئلة الدليل ، اذ يعد موضوع الخبز من موضوعات عادات الطعام التى حظيت باكبر قدر من اهتمام الدارسين الانثروبولوجيين الأجانب للمجتمعات العربية المختلفة . كما كانت دراساتهم لهذا الموضوع على اكبر قدر من النجاح والدقة ، والسبب الواضح لتوفيقهم هذا أن العملية تتم بشكل حى مجسد يسهل ملاحظته ، كما يسهل ملاحظة الادوات المستخدمة فيه ، وتوزيع الادوار فى عملية الاعداد ، وسماع الاقوال والادعية التى تتردد عند اعداده .. الخ .

ومنذ القدم وموضوع الخبز يحظى باكبر قدر من الاهتمام فيما يتصل بموضوع الطعام بصفة عامة ، ولعل الدليل على ذلك الدور الكبير الذى يلعبه الخبز فى الطقوس ؛ والمنزلة التى يحظى بها فى الكتابات الدينية ، أو التراث الاعتقادى عند كل شعوب العالم .

على انه ليس هذا الاساس الدينى هو وحده الاعتبار الاوحد فيما يتمتع به الخبز من مكانة فى نظر المعتقد الشعبى . حيث انه كان وما يزال العمود الفقرى للغذاء عند قطاعات ضخمة من الشعب ، وبدونه لا يكون الطعام طعاما ، وبدونه لا يكون هناك اطمئنان من الانسان على استمرار وجوده المادى وقدرته على الحياة .

وقد تدهورت مكانة الخبز فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وظهرت بعض الحركات والدعوات الرامية الى احياء مكانته القديمة ، ودعوة الناس الى العودة اليه .

كما أن سلعة الخبز والدقيق بصفة عامة من السلع التى تتمتع بدعم حكومى فى جميع انحاء العالم تقريبا ، شرقيها وغربيها لتصل الى المواطن العادى بسعر رخيص نظرا لما يتمتع به الخبز من مكانة ، ولأن توفره ورخصه يعد مقياسا لنجاح اى حكم ، خاصة فى البلاد النامية التى أصبحت تجد صعوبة فى توفير هذه السلعة للاعداد المتزايدة من سكانها .

هذا وقد اصبح القمح والحبوب بصفة عامة من السلع الصعبة على المستوى العالمى ، بعد أن عجزت كثير من البلاد النامية عن توفير احتياجاتها

الخاصة من الحبوب ، وبدات تعتمد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة . فأصبح القمح وغيره من الحبوب من السلع التى تهدد بها الدول المتقدمة او تلوح بها للبلاد التابعة او الصغيرة لحثها على نهج طريق سياسى معين او تأييد خط ايديولوجى معين . فباتت الحبوب من السلع الصعبة ، بل من اصعبها على الاطلاق .. احتمالات تفاقم هذا الوضع على المستوى العالمى وان تزداد معاناة البلاد النامية من جراء ذلك .

هناك علاوة على هذا بعض الاعتبارات السوسيولوجية التى تبرز اهمية دراسة كل ما يتعلق بالخبز ، نضرب مثالا على ذلك باستخدام كمية الخبز التى يتناولها الفرد العادى فى كل وجبة كمؤشر للوضع الطبقى اليوم (فكلما انخفض هذا الوضع ازداد الاعتماد على الخبز كمكون رئيسى فى الوجبة « والعكس بالعكس ») .

كما ان نوع الخبز المستخدم كان ومازال فى بعض المناطق يعد هو الآخر مؤشرا على الوضع الاقتصادى والمكانة الاجتماعية (عيش السن ، عيش القمح الأبيض . خبز الذرة .. الخ .)

كذلك يلاحظ ان عملية صنع العيش من العمليات المرهقة ولذلك نجد أن كل عملية من العمليات يصاحبها ادعية معينة لتسهل هذه العملية من ناحية . ولكى لا يكون تعب من يقوم بهذه العملية من الاسباب التى تجعله ينقم على من لا يشترك فيها ويأكل دون معاناة .. الخ .

٣ ــ ملاحظات حول ميزانية الاسرة وسياسة الانفاق :

من الاهمية بمكان ان نلقى أكبر ضوء ممكن على بنود ميزانية الاسرة بصفة عامة (لكى نحدد موقع بنود الطعام فيها) وتفاصيل بنود الطعام بصفة خاصة .

ذلك ان دراسة الميزانية بصفة عامة ومعرفة بنودها تعد من المؤشرات الهامة لتحديد الانتماء الطبقى للاسرة ، فالانفاق على اللحوم ، والبروتينات والفواكه يتزايد مع ارتفاع الوضع الاقتصادى والاجتماعى وينخفض بانخفاضه والعكس بالنسبة للخبز فكميته المستهلكة على مائدة تعكس فى تزايدها انخفاض المستوى الاقتصادى الاجتماعى للاسرة والعكس بالعكس .

كما تعد دراسة ميزانية الاسرة وتحديد بنودها من اهم المؤشرات المفيدة فى الوقوف على توزيع الادوار داخل الاسرة ، خاصة بالنسبة للدور

الكبير الذى كان يلعبه الزوج فى الماضى (كعائل الاسرة الوحيد — أو ابناؤه الذكور — معه أو من بعده) ، ثم تعاظم دور الزوجة داخل الاسرة بصفة عامة باكتسابها للتعليم ودخولها ميدان العمل وتحولها الى قوة اقتصادية مؤثرة وازدياد وعى المراة بمكانتها الاجتماعية بصفة عامة (حتى ولو لم تكن قد نالت تعليما أو قدرة على الكسب) .

فقد كانت فى الماضى المجال الوحيد الذى تمارس فيه الزوجة نفوذها داخل الاسرة ، وفرصة تعاملها الوحيد فى النقود ، وربما مجال تعاملها مع الباعة أو مع أطراف خارج الاسرة .. الخ .

كما تفيدنا دراسة بنود ميزانية الاسرة الخاصة بالطعام فى تحديد مستوى الوعى الغذائى لدى الشعب بوجه عام ، فهناك شعوب (باكملها وعلى اختلاف مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية) تعتمد على النشويات فى الطعام ، واخرى تكثر من اللحوم والبروتينات بوجه عام وهكذا . ولا شك أن الامر لا يتوقف دائما على الامكانيات الاقتصادية وحدها ، وانما يتوقف فى اغلب الاحوال على توفر الوعى الغذائى الصحى السليم .. وهو أمر يجب أن يحظى باعظم الاهتمام من كل مشتغل بالتخطيط للتنمية الاجتماعية الشاملة .

وهناك جدوى علمية فنية على جانب كبير من الاهمية لدراسة ميزانية الطعام ، اذ انها تعكس فروقا واضحة بين المناطق البدوية والحضرية وبين المناطق الريفية والحضرية ، لانه من المؤكد أن الصورة العامة لتلك الميزانية تختلف من بيئة الى أخرى ، وان هذا الاختلاف ليس راجعا الى ظروف فردية أو عشوائية ، ولكنه نتاج للايكولوجيا ، ولخطوط واتجاهات التجديد الثقافى ولمستوى تطور البادية والريف وتقدم الحضر . فدراسة هذا الموضوع مؤشر ووسيلة للوصول الى تحديد وفهم الفروق البدوية الحضرية والريفية الحضرية ، وسوف نجد علاوة على هذا أن الميزانية تعكس الظروف البيئية بصفة عامة فحضر السواحل بنود غذائهم تختلف عن حضر الداخل وريف السواحل كذلك ، وسكان القرى الواقعة على أطراف الصحراء .. الخ .

٤ — يصادف الجامع كثرة تردد مصطلح اكلات المناسبات والمقصود باكلات المناسبات تلك التى تعد بمناسبة موسم معين كالاعياد ، أو بمناسبة خاصة كميلاد أو زواج أو وفاة ، أو بمناسبة قدوم ضيوف اعزاء لهم مكانة خاصة عند الاسرة . وقد اشرنا الى كل تلك المناسبات بانها أكلات المناسبات ، وعلى الباحث أن يخصص فى كل حالة المناسبة التى يتناول فيها هذا الصنف او ذاك باسمها ويحددها تحديدا دقيقا .

٥ — من المفيد أن يتساءل الجامع عن انتشار القهوة فى دوائر معينة تختلف عن الدوائر التى ينتشر فيها تناول الشاى .

(مثلا : فى بعض المجتمعات يشيع تناول القهوة على نطاق المجتمع كله ، على حين يقتصر تناول الشاى على دوائر أضيق — ربما ذات مستوى اقتصادى اجتماعى أرفع — حيث يتمتع الشاى بدائرة انتشار أوسع ، ويقتصر تناول القهوة بانتظام على دوائر أضيق بين كبار السن ، أو الخاصة ، أو فى مناسبات معينة كالعزاء أو الضيافة بصفة عامة) .

كما أن هذه العلاقة بين مدى انتشار كل من القهوة والشاى ليست ثابتة أو دائمة ، ولكنها تتغير ، بل من الممكن ان يتبادل المشروبان مكانتهما نتيجة ظروف تاريخية اجتماعية معينة . تتبع بالتفصيل عوامل النمو أو الانحسار فى كل حالة .

٦ — الارتداد الى التراث فى بعض المناسبات وفى بعض القطاعات مخالفا بذلك الاتجاه العام لنسيان جوانب كثيرة من التراث وتجاهلها بفعل ظروف التغير الاجتماعى العام : الاتجاه العام للتغير الاجتماعى فى كل ما هو مصنوع باليد ، ومتوارث عن القدماء .. فظروف المسكن الحضرى الضيق وتحول الاسرة الى الشكل النووى ، وتضاؤل القطاع الزراعى (سكانيا وليس اقتصاديا) ، وتحضر الريف ، وانتشار المستحدثات الصناعية ، واشتغال المرأة .. الخ . كل ذلك يبعدنا بوجه عام عن الالتزام بالعادات الشعبية او مظاهر الاحتفال بالمناسبات التقليدية من أعياد واحتفالات وغيرها .

ولكن الملاحظ أن المجتمع يجتاز مرحلة التخلى عن التراث هذه بسرعة ، ويقطع فى فترة وجيزة نسبيا مرحلة الوصول الى الرفاهية (سواء على المستوى الاجتماعى العام او على مستوى طبقى فقط ، وهذا هو الفرق بين المجتمعات الصناعية الغربية التى حققت الرفاهية لشعبها كله ، والمجتمعات الاخرى التى لم تحقق ذلك الا لشريحة صغيرة منها فقط) . المهم أن المجتمع ما أن يبلغ مرحلة الرفاهية ويعيش حياة الامتلاء ، حتى تبدأ تعاوده الميول الرومانسية ، وبحركة الحنين الى احياء الماضى . فنجد تلك المجتمعات تعرف على نطاق واسع ما يعرف بالنزعة الفولكلورية المتطرفة Folklorism نزعة احياء بعض عناصر التراث الشعبى بشكل متعمد ، وربما لاغراض تجارية أو سياحية .. الخ ولكنها تلعب كلها على وتر الحنين الى الماضى واعزازه وتبجيله .. الخ عند الجماهير الريفية .

نلجـــد من تلك المظاهر :

ـــ العودة الى بعض الاكلات الشعبية وانتشارها والتمسك بها ربما بعد تطويرها .

ـــ العـــودة الى الموسيقى الشـــعبية وبعث كثير من الترنيمات اللحنية واستخدام مطالع اغنيات شعبية قديمة فى الاغانى المستخدمة .

ـــ العودة الى تاكيد الاحتفال ببعض الاعياد الشعبية ، والمبالغة فى بعض مظاهر الاحتفال بهـــا ـــ فى مصر مثلا : كالسـيرك الفنى الذى نعيشه فى رمضان أو الفوازير وغيرها وكانما رمضان قد شرع مناسبة للفوازير . والتمثيليات والمسرحيات الهزلية والحفلات الغنائية والسهر حتى الصباح .

ـــ العودة الى بعض قطع الازياء الشعبية وانتشارها ـــ بعد تطوير معين فى القصة والقماش ـــ بين القطاعات العليـــا من المجتمع ؛ كما نرى فى لبس الجلباب البلدى الصوف الانيق وربما العباءة بين كبار القوم فى مصر فى مطلع السبعينات (يصل سعر تفصيل الجلباب الواحد ثلاثين جنيها أو يزيد اى يعادل تكلفة تفصيل بدلة كاملة انيقة) .

٧ ـــ سيصادف الجامع اثناء دراسته بعض اصناف الاطعمة والمأكولات التى كانت تحتل فى الماضى مكانة اجتماعية دنيا ، وينظر النـــاس الى من ياكلها او بالذات من يكثر من أكلها نظرة دنيـــا . ثم حدث تحت وطأة عوامل متباينة أن تغيرت تلك النظرة ، بل نقول انعكست تماما . من تلك الظروف الارتفاع الرهيب فى أسعار المواد الخام التى تعد منها تلك الماكولات ؛ كما لعبت العواطف والمشاعر الرومانسية دورا كبيرا فى الاقبال عليهـــا (فالحضرى يشعر فى تناولها اقترابا من بيئته الريفية ، والمغترب يرى فى الاقبال عليها ردا لحنينه الى وطنه ، والمشتغلون بالســـياحة أصـــبحوا يعتبرونها رمزا للاطعمة الوطنية .. الخ تلك الاعتبارات .

٨ ـــ هناك مجتمعات باكملها او اسر معينة تخلت منذ زمن عن صـــنع الخبز او تربية طيور الذبح او حيوانات الذبح . ولكنهـــا تقلع عن ذلك فى مناسبات بعينها فترتد الى ســـابق عهدها فتصنع مثلا رقاق العيد بالمنزل أو تكلف احدى السيدات التى لديها فرن بعمله بأجر) .. وبالنسبة لخروف العيد يفضل أن نشترى الذبيحة قبل العيد بفترة لعلفه وتسمينه قبل العيد ، فلا يصح أن تشترى اللحم من الجزار مباشرة صباح يوم العيد .

والمعروف أن الاتجاه العـــام للتطـــور فى المجتمع كله يسير فى الاتجاه

المعاكس ، فالناس تشترى الاشياء الجاهزة حتى فى الريف بدأ شراء الخبز الجاهز ينتشر ويتسع ، فما بالك بالارقاق . وكذلك لم تعد امكانيات القطاع الاكبر من سكان الحضر تسمح لهم بشراء خروف خاص بهم (لا يقل عن ٥٠ جنيها ، ويصل الى مائة) ، ناهيك عن وجود مكان لتربيته دون ان يؤثر ذلك على نظافة البيت ، او يهدد وجود الخروف نفسه بتعريضه للسرقة (اذا ما وضع مثلا بسطح المنزل) .

ومن هنا نلفت النظر الى ان الاسر التى تعود — برغم هذا الاتجاه العام للتطور — وترتد الى التراث مرة أخرى ، انما تثبت لنفسها ولنا مكانة تلك المناسبات فى نفوسها . ويكون ذلك الارتداد الى الماضى تأكيدا منها لتمسكها باحياء تلك المناسبة .

٩ — الاسرة الممتدة المعدلة واكلات المناسبات والاجازات :

سيصادف الجامع مصطلحى الاسرة النووية والاسرة الممتدة داخلة فى كثير من اسئلة الدليل . ولذلك يجب الانتباه الى مدلول كل مصطلح بدقة ، والا جاءت المعلومات بعيدة عن الحقيقة ، مستحيلة على المقارنة ، ذلك ان توحيد المفاهيم لدى الجامعين ضمان لنجاح البحث وضمان للوصول الى معلومات مقننة وموحدة . الاسرة النوويةفى ابسط تعريفاتها هىالاسرة الزواجيةالتى تقوم على الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين ، أما الاسرة الممتدة فهى تلك التى تضم عددا من الاسر النووية تجمعهم صلة قرابة فى خط الذكور مثلا اى ان يزوج الرجل — رب الاسرة الكبير — ابناءه الذكور ، ثم يسكنهم معه فى البيت الكبير ، ويعيشون حياة مشتركة . وقد يشتركون فى المسكن وفى الطعام وفى الميزانية .. الخ . ويمثل هذا الشكل الصورة النمطية لهذا النوع من الاسرة حيث يتكفل رب الاسرة — سواء كان والد ارباب الاسرة النووية المشتركة او اخاهم الاكبر — يتكفل بتدبير امور المعيشة ورسم الميزانية ، فالكل يعمل فى ارض الاسرة وهو الذى تتجمع عنده كل دخول الاسر المشتركة فى الاسرة الكبيرة ، ومنها يتولى الانفاق على الجميع لكل حسب حاجته.وهناك فيما عدا هذا اشكال وسط بين الاثنين ، او صور معدلة من هذه او تلك ، (راجع علياء شكرى وآخرون الاسرة ومشكلاتها ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٤) .

ونريد من الجامع ان يلاحظ ان مناسبة الاعياد والاجازات تمثل فرصة ينتهزها راس الاسرة الممتدة لكىيجمع شملافراد الاسرة ، ليس شرطا فى

خط الرجل أو فى خط المراة ، وذلك عن طـــريق اقامة وليمة منتظمة فى ايام الاجازات او فى الاعياد وعلى فترات دورية اطول من الاسبوع .

وتعد تلك المناسبة فرصة التقاء افراد الاسرة فى الحضر ، حيث ان ظروف اشتغال الرجل والمراة لم تعد تتح فرصة الزيارات المنزلية بكثرة ، كما ان المراة اصبحت تستشعر الحاجة الى الراحة ايام الاجـــازات ، فمثل هذه الوليمة مناسبة لتحقيق ذلك .

وقد تساهم تلك الولائم من ناحية اخرى فى احياء التراث فيما يتعلق بميدان الطعام ، حيث تحرص الام — سـواء بمبادرة منها او بطلب من أولادها — على اعداد الاصناف الصعبة المعقـدة التى لم يعد وقت المراة العاملة يسمح لهـا باعدادها ايام الاسبوع العـادية . وبذلك تظل تلك الاصناف (كالمحشى بأنواعه — الفتة بشكلها التقليدى — البصارة — الرقاق — الحمام المحشى .. الخ) ، حية فى ذاكرة الاجيال الجديدة « الاحفاد » .

هل تساعد هذه الظاهرة على تشجيع الاتجاه العـام الذى اشرت اليه من الصورة الى الاسرة الممتدة بشكل معدل ، وتوثيق الروابط من جديد بين الاسر النووية التى استقلت عن اسرة واحدة ممتدة فى الماضى (٦) ؟ .

كذلك يمكن أن تتم تلك الظاهرة على نحو آخر فى حالة ما اذا كانت الاسرة الكبيرة ما زالت تعيش فى الريف ، فينتقل الابناء أو البنـات بأسرهم الى القرية فى المناسبات (الاعياد أو الاجازات الصيفية) لتتحقق نفس فرصة اللقـاء . وبذلك يصبح الطعام والاستضافة فى الريف محورا لتجديد جمع الشمل .

كما نلاحظ علاوة على هذا ان الوجبات كانت تمثل فى المـاضى (وفى الريف حتى عهد قريب) مناسبة التقاء كل افراد الاسرة ، ومع انتشار التعليم أصبح الاولاد يبكرون فى الافطار والغذاء والعشاء احيانا ، وبالتدريج لم تعد الوجبات تمثل مناسبة التقاء افراد الاسرة معا .

واقتصرت وظيفة الوجبـات فى تجميع أفراد الاسرة على وجبات ايام الاجازات او وجبات المناســبات (الولائم) . هل يعنى ذلك ان تتحـول وجبات ايام الاجازات الى ولائم او يلقى اعدادها اهتماما خاصـا من ربة البيت ؟

١٠ — لابد ان يأخذ الجامع فى اعتباره أن دارس عادات الطعام وآدابه

المـــائدة يمكن أن يصادف بعض العقبات . وهى لا تزيد عن كونها صعوبات — قد تزيد عمله صعوبـــة — ولكنها لا يمكن ان تحـــول بينه وبين تحقيق اغراضه من دراسته . ومن هذه العقبات أو الصعوبات ان اغلب النـــاس العاديين يعتقدون أن هذا الموضوع من الامور التى لا مبرر لدخولها فى نطاق البحث العلمى . فما هو الشىء المثير فى معرفة تفاصيل طعام الناس وشرابهم وكيفية جلوسهم الى الطعام ، وكيف يعدون « البسلطة » ، وهل يغسلون أيديهم قبل الاكل أم لا .. الخ . وتشبه هذه الصعوبات تلك التى واجهت رواد دراسة الاسرة فى حقل علم الاجتماع . حيث اعتبر الناس فى ذلك الحين ان امور حياتهم الاسرية من شئونهم الشخصية التى لا تهم سواهم ، وليست لهـــا اى دلالة أو قيمة علمية معينة . وتذليل تلك الصعوبة يتم عن طريق ايضاح اهداف الدراسة وان البحث العلمى يكشف وراء تلك التفاصيل وهذه الخصوصيات بعض الملامح العامة التى ستكون لهـــا قيمتها فى فهم الحياة الاجتماعية لاولئك الناس فهما افضل ، وبالتالى تخطيط تلك الحيـــاة على نحو أكثر كفاءة كما قد ترى الاسرة — حتى لو قبلت مبدأ البحث — أن هناك بعض الامور التى لا يحق للباحث السؤال عنها لانها من أسرار البيت كالسؤال عن كميات الطعام وتوزيعها .. الخ .

كما أن الباحث الرجل فى هذا الموضوع سوف يجد حوله كثيرا من التعليقات التى تسخر من اهتمام رجل بموضوع يدخل فى دائرة اهتمام النساء . وهل يصح لرجل أن يسأل عن طرق طهى الطعام وترتيب المـــائدة .. الخ . والرد على ذلك ان البحث العلمى المتقـــدم لا يعرف اليوم تفريقا بين الرجل والمراة ، لان القضية منهج ، واهداف علمية نضعها نصب اعيننا ، واذا التزمنا بهـــا فان الرجل يستطيع أن يحصل على نفس الثمرة كالمراة تماما .

كما سيعتقد كثير من الناس أن بعض الآداب والقواعد السلوكية التى تسأل عنها فقرات الدليل تمثل السلوك الامثل او السلوك المتحضر ، ومـــن ثم يود أن يجيب عن تلك الاسئلة بالايجاب فى كل حالة لكى يظهر نفســـه بمظهر المتحضر . فيتصور ان الاكل بالشوكة والسكينة من الامور التى يجب أن يتحلى بهـــا ، مع أننا نعرف أنها عادات غريبة واغدة على ثقافتنا ، وان ممارستنا لهـــا ليس مقياسا للتحضر الحقيقى ، كما أن تركها ليس دليلا على التخلف .

سوف يواجه الباحث كذلك صعوبة العثور على اطلة حية على بعض أصناف الطعام او الشراب ، خاصـــة تلك التى اختفت ، فربما كانت تلك الاصناف تصنع من مواد مستوردة من خارج البيئة ، أو من مواد كانت تزرع

فى البيئة ثم لم تعد كذلك . ثم ان الناس الذين كانوا يمارسونها بأنفسهم ربما لا يكونون على قيد الحياة ، أو ليس من المتاح للاخبارى لقاؤهم ، مثل تلك الاصناف سيكون من المستحيل على الباحث ان يجمع ادلة حية على تلك المواد .

يرتبط بتلك المشكلة صعوبة أخرى وهى ان الباحث قد يتحتم عليه فى بعض الاحيان أن يحكم على بعض الاصناف برؤيتها أو حتى بتذوقها وبدون هذا لا يستطيع أن يقدم لنا وصفا دقيقا لشكلها او لمكوناتها . وتلك مشكلة تقلل ولا شك من كفاءة البيانات الميدانية ، ولكن من الممكن علاجها من سبيل آخر ، بالوصول الى الاخباريين المناسبين الذين يمكنهم تقديم بيانات دقيقة موثوق بها . وان كان تحقق ذلك التذوق المباشر يجعل للمادة الميدانية درجة من اليقين والدقة يستحيل أن تتصف بها أى دراسة أخرى .

ومن الصعوبات الهامة أن طرق اعداد الطعام قد تتنوع تنوعا شديدا من أسرة الى أخرى ، ومن بيت الى آخر داخل نفس المجتمع المحلى ونفس المستوى الاجتماعى الاقتصادى . الامر الذى يجعل من الصعب التوصل الى تنميط عام يمكن وصفه بعبارات محددة وموحدة . فالكنافة على سبيل المثال يمكن ان تختلف طرق اعدادها اكبر الاختلاف من أسرة الى أخرى . وقد تعرف الاسرة الواحدة عدة طرق لاعدادها . تعدها تارة بهذه الطريقة ، وتارة بطريقة اخرى . لان هذا يعجب البعض ، وذلك يعجب البعض الآخر .. وهكذا .

والوجه الآخر لتلك المشكلة ان نجد داخل المنطقة الواحدة تنوعا شديدا فى أصناف الطعام : أو قل فى « ثقافات الطعام » . فهناك أصناف ترجع الى أصول تركية ، وأخرى ترجع الى أصول أوربية ، وثالثة ترجع الى أصول آسيوية .. الخ . ولذلك يحتار الباحث فى اختيار الطريقة أو الاصناف التى تعتبر نمطية Typical أو ممثلة لهذا المجتمع . والمثال الواضح على هذا الموقف بيئة المنطقة العربية (الحجاز) ــ خاصة جده ومكه والمدينة ــ حيث نجد تنوعا كبيرا فى الثقافات الغذائية ، أولا بسبب تنوع الاصول السكانية من ناحية ، ومن ناحية اخرى بسبب وجود الحجاج لفترات طويلة (متمثلة فى بقايا الحجاج) الذين يمكثون بعد قضاء الفريضة (فى الماضى طبعا) ويجلبون معهم الوان طعامهم الوطنية ، ويمارسونها فترة طويلة ، فتطول فترة « العرض » أو التقديم التى يقدم فيها هذا الطعام نفسه الى السكان المحليين . ومن الطبيعى بعد هذا أن تجد بعض الاصناف هوى فى نفوس السكان المحليين ، ويتبنونها ويعتبرونها جزءا من طعامهم وبمرور الوقت يتعذر معرفة الاصيل من الدخيل . وقد يزيد الموقف تعقيدا أن يحدث تطعيم

او مزج بين القديم والجديد ، وتتكون أصناف جديدة هى ثمرة امتزاج ثقافتين ، ولم تكن بصورتها تلك موجودة فى أى بيئة قبل ذلك . مما يزيد صعوبة التحليل التاريخى ، وصعوبة عملية التنميط .

تلك نماذج من الصعوبات التى يمكن ان تصادف الباحث فى عادات الطعام يمكن ان نسترسل فى عرضها ، ولكن يكفى ان ناخذ فى المرحلة الحالية فكرة اولية عنها . وقد يجد الباحث أن بعضها لا يمثل مشكلة بالنسبة له ، كما قد تبرز أمامه صعوبات جديدة لم نتطرق اليها فى هذا العرض السريع وحسن اختيار الباحث لموضوعه ، وحسن اختياره للاخباريين ، ولباقته واخلاصه لدراسته . . كل ذلك كفيل بنجاحه فى تحقيق كل اهدافه من الدراسة والوصول الى النجاح المنشود .

١١ — من المفيد ان يستعين الباحث بكتب الطهى الموجودة ، ليس حبا فى دراستها فى ذاتها ، فهذا بعيد عن مجال اهتمامه ، وانما لكى يتتبع دورها وتأثيرها على ثقافات الطعام فى البيئات التى تعيش فيها . ولذلك تمثل كتب الطهى أحد مجالات الدراسة الهامة للمهتم بهذا الموضوع. هذا مع ادراكنا الواضح أنها ليست دراسات ، وليس لها أى طابع علمى ، ولم يستهدف اصحابها الاسهام فى مجال العلم . الا أننا ندرك مع ذلك الدور الذى تلعبه على محورين :

الأول : الاسهام فى نقل تراث الطعام وبعض الاصناف والاكلات وبعض طرق الطهى الى الاجيال الجديدة مستفيدين بوسائل الاتصال الحديثة ، حيث اصبح الكتاب يخرج مزودا بعشرات ومئات الصور — العادية والملونة — وتطبع منه عشرات او مئات الآلاف ، فيصل الى دوائر اوسع من وسائل الاتصال او الانتشار التقليدى ، متجاوزا بقوة الحدود المحلية الضيقة لانتشار الصنف او الطريقة فى الماضى .

الثانى : الاسهام بأكبر دور فى تطوير التراث فى هذا الميدان . وذلك باقتراح افكار أصناف جديدة ، وابتكار طرق طهى مستحدثة ، وذلك سواء من ابتكار صاحب الكتاب او صاحبته ، أو نقلا عن مطبخ شعب آخر . وفى جميع الاحوال تعمل كتب الطهى فى هذه الناحية على احداث ثورة بعيدة المدى بطيئة الايقاع عميقة الجذور فى ميدان اعداد الطعام وتزيين المائدة .

١٢ — لابد أن يولى الجامع أكبر اهتمامه بمراعاة الابعاد الثلاثة — الزمنية او التاريخية والجغرافية والاجتماعية — للبيانات التى يجمعها .

فاذا كنا سيمعنا مثلا أن الكنافة تمثل اليوم صنفا هاما على موائد الدلعام . فلابد أن نسأل عن مكانة هذا الصنف فى الماضى (البعد التاريخى) ، وعن اختلاف هذه المكانة بين المجتمعات المختلفة او بين البادية والحضر أو الريف والحضر (البعد الجغرافى) ، واختلاف تلك المكانة بين المستويات الاجتماعية المختلفة كالطبقات والمهن وفئات العمر .. الخ . (البعـد الاجتماعى) . (انظر علم الفولكلور ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ حيث تجد عرضا لتلك الابعاد المختلفـة) .

والمتوقع من الجامع أن يهتم بربط كل معلومة يحصل عليها بهذه الابعاد الثلاثة دون أن يطلب منه ذلك صراحة . ولكن الجامع سيلاحظ اننا برغم هذا التأكيد قد طلبنا صراحة فى بعض الاسئلة الاهتمام بالبعد التاريخى ، أو بالبعد الطبقى الاجتماعى . وذلك فى الحالة الاولى بالنسبة للظواهر التى تكشف ابعـاد التغير ومعالمه واتجاهاته . وفى الحالة الثـانية بسبب أهمية الملاحظة الكبرى فى ارتباط آداب أو قواعد أو أصناف معينة بجماعة أو مستوى اجتماعى معين . ففى مثل هـذه الاسئلة ليس الهدف هو الحصـول على المعلومات فى ذاتها ، بقدر اهميتها فى تحليل التغير ، أو التحليل الاجتماعى .

ويلاحظ الجامع بصفة عامة أن الاتجاه العام الذى تتبناه هذه الدراسة والذى على اساسه صيغت كل اسئلة الدليل هو الاتجاه الجماعى ، ومن ثم يتوقع منه أن يولى البعد الاجتماعى الاهتمـام الواجب دون أن يطلب منه ذلك .

١٣ — بالنسبة لمفهوم أو تعبير « مائدة الطعام » الذى ورد فى عديد من الاسئلة ، فلابد أن يدرك الجامع اننا لا نقصد المـائدة كمنضدة أو طاولة يوضع عليها الاكل ، وانما نقصد جلسة الطعام نفسها ، أو الوضع الذى ترتب به أصناف الطعام أمام الاكلين . اذ من الطبيعى اننا لا نفترض أن كل النـاس يتناولون طعامهم على مائدة او على منضدة .

المراجـــع والهوامش

(١) انظر مزيدا من تفاصيل هـذا التعريف ومناقشة لجوانبه المختلفة عند : محمـد الجوهرى ، علم الفولكلور ، دراســة في الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار المعــارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠ ص ص ٦٤ — ٦٥ وكذلك ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) انظر ببليوجرافيا الفولكلور العربى التى ساهمت كاتبة هذه السطور في اعدادها ، مصادر دراسة الفولكلور العربى ، قائمــة ببليوجرافية مشروحــة ، اشراف د . محمـد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، حيث يتضمن قسم عادات الطعام عديدا من المؤلفات حول عادات الطعام بعضها من كتب التراث ومن الدراسات المعاصرة على بعض البيئات العربيــة .

(٣) تمت كاتبة هذه السطور باجراء مجموعة من الدراسات الميدانية المركزة لعـادات الطعام وآداب المائدة في عدد من المجتمعات المحلية في منطقة الحجاز وذلك خلال عامى ١٩٧٨/٧٧. وسوف أوالى نشرهــا تباعا باذن الله . انظر الاشـارة اليها في : علياء شكرى ، بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافي في الوطن العربى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

(٤) انظر كل التفاصيل المتعلقة بهذا الأسلوب من التحليل عند : محمد الجوهرى ، علم الفولكلور ، مرجع سابق — الفصل الحادى عشر ، الاتجاه الاجتماعى والسوسيولوجى .

(٥) وضعت كاتبة هذه السطور دليلا مفصلا لدراسة عادات الطعام وآداب المـائدة في البيئات العربية يتضمن حوالى ٣٥٠ سؤالا تنطرق الى كل جزئية من جزئيات تلك الممارسات الشعبية ، والهدف منه أن يتيح أداة موحدة للدراسة يمكن أن تيسر عملية المقارنة فيما بعـد.

(٦) انظر : علياء شكرى ، الأسرة النووية والتصنيع ، فصل في الكتاب التالى : السـيد الحسينى وزملاؤه ، دراســات في التنمية الاجتماعية ، الطبعــة الثالثة ، دار المعارف ، القاهــرة ، ١٩٧٧ .

obeikandl.com

الجريمة فى مجتمع المملكة العربية السعودية

حجمها واتجاهاتها

د. ابراهيم أبو الغـــار (*)

عندما استقر الأمـــر فى ربوع شبه جزيرة العرب وتوحدت أرجاؤها المتراكمة فى ظل دولة لها حاكم يحمل على عاتقه مسئولية اعلاء كلمة الله ، حتى شـرع فى التطبيق المنظم للتشريع الاسلامى فى كافـــة مجالات الحياة ، وأولى الجانب المنظم للأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية مايستحقه من أولوية فى التنفيذ . فتحولت البلاد من الفوضى الى النظام ومن القلاقل وغارات القبائل الى الاستقرار . ومن الخوف على النفس والمـــال والعرض الى الاطمئنان والشعور بالأمان . وبعـــد أن كانت الغلبة للقـــوى صـــار المواطنون جميعهم سواء أمام النظام وهو شـرع الله المنظم ولأول مرة منذ انهيار الدولة الاسلامية شعر الناس بالعدالة الاجتماعية والسلام .

تفسير السلوك الاجرامى فى نظر الاســـلام :

نبين فى هذا المقام وجهة نظر الاسلام فى تفسير ظاهرة السلوك الاجرامى والقواعـــد التى يستند عليها حتى يتبين أن الاســـلام قد تناول مشـــكلة الســـلوك الاجرامى بالحل وفقا لقواعد علمية متينة ، قبل أن يتطرق اليها علماء الاجرام بزمن بعيد .

ان الاسلام فى تفسير ظاهرة الجريمة ينبثق من نظرته الشاملة الى الانسان والحياة والكون ، وهى نظرة الفطرة ، فطرة الله التى فطر اللـــه الناس عليها (١) .

وقد اشـــار الرسول (صلعم) الى هذا المعنى بقوله « مامن مولود الا ويولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ، فان كانا مسلمين فمسلم » .

لذا فان الاســـلام يعتبر السلوك الاجرامى خروجا على الفطرة التى

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

فطر اللـــه الناس عليها ويرجعه الى أسباب قـــد تكون من داخل النفس الانسانية ، أو من خارجها ، تساهم تكوين السلوك المنحرف . قـــال تعالى « ونفس وما ســـواها فالهمهـــا فجورها وتقوهـــا ، قـــد افلح من زكاها وقد خاب من دساها (٢) » . وكما وهب الانسان ملكة اللغة والحواس الظاهرة ، فانه زود ايضا ببصيرة اخلاقية « بل الانسان على نفسه ببصيرة ولو القى معاذيره » ومن وجهة أخرى فان الاســـلام هدى الانسان طريقى الفضيلة والرذيلة « ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة » .

وعلى هذا نرى ان الاسلام قد حدد طريق الخير والشر للانسان ولـــه الخيار فى أن يفعل ما يشاء طالما وهبه اللـــه ملكة العقل والتفكير وبعـــد ذلك يحاسبه يوم القيامة « وكل انسان الزمناه طائرة فى عنقه ونخرج لـــه يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرا كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » .

الشريعة الاسلامية والعقاب :

ان الله سبحانه وتعالى قد شرع لنا من الدين ما فيه صلاح للناس ، ولابد أن نؤمن ايمانا كاملا « بكمال ماشرعه الخالق ونقص ما انتهى اليـــه المخلوق (٣) » . ففيما يتصل بأمور الناس من ناحية العقيدة او الاخلاق أو التشريع فقد شـــاد الاســـلام فيها العقـــل ورســـم طريق السير ، وكان الاسلام صارما فيما يتعلق بمبادىء التشريع يقول تعالى :

« ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمـــون »

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »

وقد شرعت فى الاســـلام العقوبات الرادعة للآثمين ، والأســـاس الذى تقوم عليه العقوبات الاسلامية هـــو القصاص بالتساوى بين الفعـــل الآثم الـــذى يرتكب ، والعقوبة الرادعـــة ، ولذلك عبر القرآن الكريم عن العقوبات بالمثلات ، فقال الله تعالى فى شأن عقابه الذى أنزله بالأمم التى فسقت عن أمر ربها بقوله « ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة ، وقـــد خلت من قبلهم المثلات » اى العقوبات المماثلة للذنوب التى وقـــع فيهـــا من سبقوهم ، ومع ذلك لم يعتبروا او يتعظوا . وعلى ذلك فان العقوبات الاسلامية تقوم أساسا على المساواة بين الجرم وعقابه ، ولذلك تسمى قصاصا ، ولوحظ فى أن تكون النتيجة للقصاص هى الرحمة بالناس ، وان تكون الحياة هادئة مطمئنة سعيدة لايعكرها الاذى أو الأفعال الآثمـــة ، ولذلك قال الله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .

ويتضح لنا أن العقوبات السماوية تسمو وتتجه نحو الفضيلة المجردة . وهى بذلك تختلف عن العقوبات ، التى يضعها البشر ويحكمون الجماعة على اساسها . ذلك لان العقوبات التى تضعها الحكومات المختلفة مشتقة من اوضاع الناس وما تعارفوا عليه . وتعمل على حماية الحكومة لنفسها فى كثير من الاحيان . بينما شريعة الله لا تتجه الى اعراف الناس وما تواضعوا عليه خيرا او شرا ، بل تتجه الى الحقيقة المجردة ، فتتجه الى الفضائل تحميها ، والى الرذائل تمنعها وتقضى عليها (٤) .»

ومن أهم المزايا التى يتميز بها الشرع الاسلامى من احكام الجنايات انه عام يعم الحاكم والمحكوم ، ولقد صاح محمد (صلعم) بهذه الحقيقة عندما دخلت قريش فى الاسلام وارادوا ان يعفوا شريفة من حدود الله لشرفها ، فصاح فيهم محمد (صلعم) « انما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد ، وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (٥) .

وتعاليم الاسلام فيها ما هو محدد تحديدا قاطعا لا مجال للبحث فيه الا فيما يتصل بتفهم الحكمة منه ، والاسباب التى دعت اليه كالحدود المقررة للزنا والقتل والردة عن الاسلام . ومثل قواعد الميراث .

وفيها ما يترك المجال فيه للاجتهاد فى اطار القوانين العامة والمبادىء الاسلامية وذلك فى الامور التى تحدث فى المجتمع .

وتنقسم الجريمة الى ثلاثة انواع من حيث جسامة العقوبة وهى : الحدود ، والقصاص او الدية ، والتعزير .

والحدود يقصد بها العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، فليس للعقوبة حد أعلى أو حد أدنى ، كما انها حق لله تعالى لا تقبل الاسقاط لا من الافراد أو الجماعة . ويقول الله فيها : «تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون » (البقرة ٢٢٩) .

أما جرائم القصاص والدية ، فهى التى يكون العقاب عليها بالقصاص أو الدية وهذا النوع يكون الحق فيه للأفراد لا للجماعة ، فللمجنى عليه ان يعفو عنها كما له أن يقتص او يأخذ الدية .

وجرائم القصاص والدية على انواع : القتل العمد ، القتل شبه العمد ، القتل الخطأ ، الجناية على ما دون النفس عمدا (الاعتداء الذى لا يؤدى

للموت كالجرح والضرب) ، الجناية على ما دون النفس خطأ .

أما جرائم التعازير فهى الجرائم التى ليس لها عقوبة محددة ، والشريعة الاسلامية لم تحدد عقوبات جرائم التعازير واكتفت بتقرير مجموعة من العقوبات لهذه الجرائم تبدأ بالأخف من العقوبات وتنتهى بأشدها . كما تركت للقاضى أن يختار هذه العقوبات حسب ما يراه صالحا فيطبقه على الجريمة بما يلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم .

تطبيق الشريعة الاسلامية فى المملكة :

تطبق المملكة العربية السعودية التشريع الجنائى الاسلامى تطبيقا كاملا بالنسبة لجرائم الحدود والقصاص والجرائم التعزيزية (٦) ويتولى الفصل فى جرائم الحدود والقصاص والديات ، المحاكم الشرعية ذات الاختصاص القضائى الاصلى ، وفقا لكتاب الله وسنة رسوله والاجماع. أما بالنسبة للجرائم التعزيرية فقد لجأت الدولة تبعا لمقتضيات التطور الى اصدار عدد من الانظمة التعزيرية بشأن بعض الجرائم الهامة التى تمثل مساسا خطيرا بمصالح المجتمع الحيوية خارج اطار الحدود والقصاص . وقد حددت هذه الانظمة الجهات القضائية التى تتولى الفصل فى كل جريمة على حدة . وتعتبر هذه الجهات اجهزة شبه قضائية ، حيث تشكل وتعمل فى اطار ادارى قضائى (*) .

(*) — أهم ما صدر فى المملكة من أنظمة جنائية تعزيزية :

× نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكى رقم ١٥ بتاريخ ١٣٨٢/٣/٧ هـ

× نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكى رقم ١١٤ فى ١٣٨٠/١/٢٦ هـ ، والمعدل بالمرسوم الملكى رقم ٥٣ فى ١٣٨٢/١١/٥ هـ

× نظام مكافحة الغش التجارى الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٥ فى ١٣٨١/٨/١١ هـ

× نظام الجمارك الصادر برقم ٤٢٥ فى ١٩٧٢/٣/٥ هـ

× نظام الاوراق التجارية (جرائم الشيكات) الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٣٧ فى ١٣٨٣/١٠/١١ هـ .

× نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة والعقوبات الملحقة به بشأن تهريب وتعاطى المخدرات والصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١١ فى ١٣٧٤/٢/١ هـ .

× نظام سلاح الصيد وجلبه واستعماله الصادر بالموافقة السامية رقم ٣٦ فى ١٣٦٩/١/١٣ هـ .

× نظام منع بيع الاسلحة واقتنائها الصادر بالموافقة السامية رقم ٣/١/١ فى ١٣٥٤/٧/١٣ هـ

وفيما يلى عرض لحجم الجريمة واتجاهاتها فى المملكة ونتناول فى هـذا المجال الاحصاءات الخاصة بمعدلات وقوع الجرائم منسوبا الى عـدد السكان ، وأنواع الجرائم والمتهمين فى عشر سنوات وعدد الجرائم والمتهمين موزعين على مناطق المملكة المختلفة فى عشر سنوات ، ثم المتهمين بارتكاب الجـرائم فى المملكة موزعـين حسب الجنس والجنسيـة والعمر وانـواع الجـرائم (٧) .

ويوضح الجدول التالى معدلات وقوع الجرائم فى المملكة فى عشر سنوات منسوبا الى عدد السكان .

= × نظام المرور (جرائم المرور) الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م ٤٩) بتـاريـخ ١٣٩١/١١/٦ هـ .

× نظام اتفاقية الجنح والاعمال الاخرى المرتكبة على متن الطائرة الصـادرة بالمرسوم الملكى رقم م/٣٧ بتاريخ ١٣٨٦/٨/٢٢ هـ .

× نظام محاكمة الوزراء الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٨٨ بتاريخ ١٣٨٠/٩/٢٢ هـ .

هذا الى جانب بعض النصوص الجنائية الاخرى التى وردت فى أنظمة غير جنائية لتبـين العقوبة التى توقع عن مخالفة أحكامها كنظام الاقامة ، ونظام الجنسية ، ونظـام دائـرة النفـوس .... الـخ ..

وقد صاحب صدور الانظمة الجنائية التعزيرية تشكيل اللجان والهيئـات التى تختص بالفصل في القضايا المتعلقة بها ، وبعض هذه اللجان والهيئات يشكل بصفة دائمة ، وبعضها يشكل بصفة مؤقتة .

اهم اللجان أو الهيئات شبه القضائية :

— ديوان المظالم — هيئة الحكم في قضايا الرشوة .
— هيئة الحكم في قضايا التزوير — اللجان الجمركية .
— لجان الغش التجارى . — لجنة الاوراق التجارية (جرائم الشيكات) .
— لجنة المنازعات العمالية . — هيئة حسم المنازعات التجارية .
— هيئة الرقابة والتحقيق . — هيئة تاديب الموظفين .
— هيئة التاديب لقوات الامن الداخلى . — هيئة محاكمة الوزراء .

جدول رقم (١) يوضح الجرائم المبلغة وعدد المتهمين بارتكابها فى المملكة خلال الاعـوام (١٣٨٦ ـــ ١٣٩٥) (٨)

السنة	عدد سكان المملكة « بالألف »	عدد الجرائم	نسبة الجرائم الى عدد السكان «بالالف»
١٣٨٦ هـ	٥٦٦٢	١٨٥٠	٣٢ر
١٣٨٧ هـ	٥٨١٥	١٦٧٠	٢٨ر
١٣٨٨ هـ	٥٩٧٣	١٣٧٧	٢٣ر
١٣٨٩ هـ	٦١٣٥	١٢٢٩	٢٠ر
١٣٩٠ هـ	٦٣٠١	١٤٠١	٣٣ر
١٣٩١ هـ	٦٤٧٢	١٢٣٤	١٩ر
١٣٩٢ هـ	٦٦٤٧	١٤٢٤	٢٢ر
١٣٩٣ هـ	٦٨٢٧	١٣٧٦	٢٠ر
١٣٩٤ هـ	٧٠١٢	١٣٧٠	١٩ر
١٣٩٥ هـ	٧٢٠١	١٣٠٤	١٨ر

يوضح لنا الجدول السابق معدلات الجريمة بالمملكة فى عشر سنوات منسوبا الى عدد السكان ، ويشير الى ان معدلات الجريمة تسير الى الانخفاض بشكل عام حيث يلاحظ أن نسبة الجرائم المرتكبة منسوبة الى عدد السكان كانت ٣٢ ر عام ١٣٨٦ هـ واصبحت هذه النسبة عام ١٣٩٥ ، ١٨ر ، الا انه يلاحظ أن هناك ارتفاعا فى هذه النسبة عام ١٣٩٠ حيث بلغت ٣٣ر . وهذا الانخفاض الملحوظ لمعدلات الجريمة فى المملكة يؤكد أن تطبيق الشريعة الاسلامية لها دور كبير فى هذا . ومن جهة اخرى فانه عقد مؤتمر وزراء العدل بالقاهرة فى شهر ديسمبر ١٩٧٨ م واعلن وزير العدل السعودى احصائية أعدتها هيئة الامم المتحدة من معدل الجريمة فى بلاد تطبق احكام الشريعة الاسلامية هى السعودية بمثله فى البلاد الغربية . وتقول الاحصائية التى اعدتها المنظمة انه من بين كل مليون نسمة يرتكب الجريمة (٩) :

× ٣٢ شخص فى فرنسا .
× ٦٣ شخص فى فلندا .
× ٢٢ شخصا فقط فى السعودية .
× ٧٥ شخص فى كندا .
× ٤٢ شخص فى المانيا الغربية .

ويؤكد هذا الاستاذ محمد ابو زهرة حيث يقول بان التجربة الاجتماعية التى طبقت فيها الشريعة تطبيقا كاملا تعطينا صورة حية لمقدار التفاوت بين شريعة السماء وشرائع الانسان . ولعل ذلك يتضح اذا القينا نظرة واحدة لاحوال جماعة تطبق الشريعة ومقدار الامن فى ربوعها .

وهذه النظرة ترينا ان الاجرام يسير مع الحضارة سيرا مطردا ، فكلما اتسع العمران كثرت فنون الاجرام ، بخلاف الجماعات التى تطبق الشريعة الاسلامية ، فانه كلما اتسع العمران مع الايمان ازدادت القلوب تهذيبا فيقل مع ذلك الاجـــرام (١٠) .

ونحاول فى الجدول التالى تحديد الجرائم المبلغة وعدد المتهمين بارتكابها خلال الاعوام ١٣٨٦ — ١٣٩٥ هـ .

obeikandl.com

أنواع الجرائم	١٣٨٦		١٣٨٧		١٣٨٨		١٣٨٩		١٣٩٠		١٣٩١		١٣٩٢		١٣٩٣		١٣٩٤		١٣٩٥	
	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون	الجرائم	المتهمون
قتل	١٦٩	٢٢٩	١٥٤	١١٥	٧٤	٨٩	٤٠	٥٩	٤٩	٦٧	٤١	٤٤	٥٤	٨٠	٣٩	٤٩	٤٥	٧١	٧٠	١٠٦
مخدرات	١٢٨	١٢٨	٤٩	٤٩	٢٤	٣٨	٦٠	٦٠	٥٦	٥٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتداء على الاموال	٨٧٩	١١٩٥	٩٠٥	١٢٢٥	٩٠٥	١١٠٥	٧٩١	٨٦٠	٤٨٥	٩٣٣	٧٩١	٨٦٦	٨٠٨	١١٣٣	٧٢٣	١١٦٦	٩٤٨	١١٠٥	٨٧٣	١٠٧
حوادث أخلاقية	٣٨٠	٦٢٩	٤٥٠	٦٧١	٣٠٠	٤٥٣	٢٢١	٥٩٠	٢٩٢	٦٦٧	٢٤٥	٥٣٨	٢٤٦	٤٨٢	٢٠٢	٣٢٩	٢٢٨	٣٢٨	٢٠٥	٥٠٥
الاحتيال والتزوير	١١٧	١٧٦	٤٨	٦٨	٣٠	٤٦	١٦	٢٣	٤٧	٥٣	٢١	٢٥	٣١	٥٧	٢٦	٣٥	١٤	١٧	١٩	٣٠
تهريب وجرائم أخرى	١٧٧	٢٦٤	٦٤	١١٧	٣٤	٥٣	١	٢	٣	٦	٣٦	٤٢	١٣	٢٤	١٥	١٣	٢٤	٢٦	١٤	٢٠
المجموع	١٨٥٠	٢٧٢١	١٦٧٠	٢٣٣٥	١٢٧٧	١٧٣٣	١٢٢٩	١٥٩٤	١٤٠١	١٧٨٢	١٣٢٤	١٥١٥	١٣٧٦	١٧٧١	١٣٧٦	١٧٤٩	١٣٧٠	١٨٨٧	١٣٠٦	١٨٠٧

يوضح لنا الجدول السابق ما يلى :

انه فى عام ١٣٨٦ كان عدد الجرائم بالمملكة ١٨٥٠ جريمة ارتكبها ٢٧٢١ متهما . وأن جرائم الاعتداء على الاموال كانت تحتل مكان الصداره اذ بلغت ٨٧٩ جريمة ارتكبها ١١٩٥ متهما اى انها بلغت ٤٧ر٥ ٪ من نسبة الجرائم التى تم ارتكابها فى ذلك العام . ويلى جرائم الاعتداء على الاموال والسرقة الجرائم الخلقية اذ بلغت ٣٨٠ جريمة ارتكبها ٦٢٩ مجرما بنسبة ٢٠ر٥ ٪ أما جرائم القتل فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث وقعت ١٦٩ حالة قتل ارتكبها ٣٢٩ متهما بنسبة ٩ر١ ٪ من مجموع الجرائم التى ارتكبت فى هذه السنة اما جرائم المخدرات فقد كان موقعها فى المرتبة الرابعة حيث بلغت ١٢٨ جريمة ارتكبها ١٢٨ متهما بنسبة ٧ ٪ بينما جرائم الاحتيال والتزوير جاءت فى نفس الترتيب مع جرائم التهريب والجرائم الاخرى . وبلغت جرائم الاحتيال والتزوير ١١٧ جريمة ارتكبها ١٧٦ شخصا بنسبة ٦ر٣ ٪ ، أما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ١٧٧ جريمة ارتكبها ٢٦٤ مجرما بنسبة ٩ر٦ ٪ .

أما فى عام ١٣٨٧ فقد انخفض معدل الجرائم حيث بلغت ١٦٧٠ جريمه ارتكبها ٢٣٣٥ متهما . وتوزيع هذه الجرائم حسب نوعية الحوادث كان كالآتى :

كان الاعتداء على المال أيضا هو المسيطر حيث بلغت جرائمه ٩٠٥ حالة ارتكبها ١٢٣٥ متهما بنسبة ٢ر٥٤ ٪ أما الحوادث الاخلاقية فقد بلغت ٤٥٠ جريمة ارتكبها ٦٧١ متهما بنسبة ٢٧ ٪ أما جرائم القتل فقد بلغت ١٥٤ حالة ارتكبها ١٩٥ متهما بنسبة ٢ر٩ ٪ ، أما جرائم التهريب والجرائم الاخرى فقد بلغت ٦٤ جريمة ارتكبها ١١٧ متهما بنسبة ٣٠ ٪ . وقد بلغت جرائم المخدرات ٤٩ جريمة ارتكبها ٤٩ متهما بنسبة ٣٪ . أما جرائم احتيال والتزوير فقد جاءت فى المؤخرة حيث بلغت ٤٨ جريمة ارتكبها ٦٨ متهما بنسبة ٨ر٢ ٪ .

وفى سنة ١٣٨٨ هـ بلغت الجرائم ١٣٧٧ بينما كان عدد المتهمين ١٧٣٣ متهما . وكانت جرائم السرقة والاعتداء على الاموال فى المقدمة اذ بلغت ٩٠٥ جريمة ارتكبها ١٠٥٤ متهما بنسبة ٦٥ر٧ ٪ من مجموع الجرائم . أما الجرائم الاخلاقية فقد بلغت ٣٠٠ جريمة ارتكبها ٨٩ متهما بنسبة ٤ر٥ ٪ . بينما جرائم المخدرات كانت ٣٤ جريمة ارتكبها ٣٨ متهما بنسبة ٥ر٢ ٪ ، وتساوت معها جرائم التهريب والجرائم الاخرى بينما ارتكبها ٥٣ متهما ؛ أما

جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت فى ذلك العام ٣٠ جريمة ارتكبها ٤٦ متهما بنسبة ١ر٢ ٪ .

أما فى سنة ١٣٨٩ بلغت الجرائم ١٢٢٩ اى بفارق ١٤٨ جريمة عن العام السابق وقد ارتكب هذه الجرائم ١٥٩٤ متهما . وقد بلغت جرائم الاعتداء على الاموال ٧٩١ جريمة ارتكبها ٨٦٠ متهما بنسبة ٣ر٦٤ ٪ . وتلتى الجرائم الخلقية فى المرتبة الثانية اذ بلغت ٣٢١ جريمة ارتكبها ٥٩٠ متهما بنسبة ١ر٢٦ ٪ . أما جرائم المخدرات فقد بلغت ٦٠ جريمة ارتكبها ٦٠ متهما بنسبة ٩ر٤ ٪ . وجرائم القتل فى هذا العام كان عددها ٤٠جريمة ارتكبها ٢٣ متهما بنسبة ٣ر١ ٪ . أما جرائم التهريب فقد كانت نسبة لاتذكر اذ كانت حالة واحدة ارتكبها شخصان فقط ونسبتها ٠٨ر ٪ .

وفى سنة ١٣٩٠ كان عدد الجرائم فى المملكة ١٤٠١ جريمة ، أى زيادة قدرها ١٧٢ جريمة عن العام الماضى ، ارتكبها ١٧٢٨ متهما ، وكما هو ملاحظ فان جرائم المال تاتى دائما فى مركز الصدارة اذ بلغت ٨٥٤ جريمة ارتكبها ٩٣٣ شخصا بنسبة ٦١ ٪ من مجموع الجرائم التى ارتكبت فى ذلك العام . بينما كانت الجرائم الاخلاقية ٣٩٢ جريمة ارتكبها ٦٦٧ متهما بنسبة ٢٨ ٪ . أما جرائم المخدرات فقد كانت ٥٦ جريمة ارتكبها ٥٦ شخصا بنسبة ٤ ٪ ، فى حين كانت جرائم القتل ٤٩ جريمة قام بارتكابها ٦٧ شخصا بنسبة ٢ر٣ ٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٤٧ جريمة ارتكبها ٥٣ شخصا بنسبة ٣ ٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ثلاثة فقط ارتكبها ست اشخاص بنسبة ٢ر ٪ .

وفى سنة ١٣٩١ بلغ عدد الجرائم فى المملكة ١٢٣٤ جريمة اى بانخفاض قدره ١٦٧ جريمة عن العام السابق . وكانت جرائم الاعتداء على الاموال فى هذا العام ٧٩١ جريمة ارتكبها ٧٩١ متهما بنسبة ١ر٦٤ ٪ ، بينما جرائم الاخلاق بلغت ٣٤٥ جريمة ارتكبها ٥٣٨ متهما بنسبة ٢٨ ٪ . وفى حين كانت جرائم القتل ٤١ جريمة ارتكبها ٤٤ شخصا بنسبة ٣ر٣ ٪ كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢١ جريمة ارتكبها ٢٥ شخصا بنسبة ٧ر١ ٪ أما جرائم التهريب فقد كانت ٣٦ جريمة ارتكبها ٤٢ متهما بنسبة ٩ر٢ ٪ ، ويلاحظ ان جرائم المخدرات لم يكن لها وجود فى ذلك العام .

واذا نظرنا الى الاحصاءات المتعلقة بعام ١٣٩٢ يلفت نظرنا ان عدد

الجرائم بلغ ١٤٢٤ بزيادة قدرها ١٩٠ جريمة ، بينما الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم بلغ عددهم ١٧٧٦ مجرما . كما يلاحظ ايضا ان جرائم الاعتداء على الاموال قد زادت عن السنوات الماضية فقد وصلت ٩٨٠ جريمة بنسبة ٦٨ر٨ ٪ . أما الجرائم الاخلاقية فقد كانت ٣٤٦ جريمة ارتكبها ٤٨٢ بنسبة ٢٤ر٣ ٪ . فى حين كانت جرائم القتل ٥٤ جريمة ارتكبها ٨٠ مجرما بنسبة ٣ر٨ ٪ ، أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد بلغت ٣١ جريمة ارتكبها ٥٧مجرما بنسبة ٢ر١ ٪ ، أما جرائم التهريب فكانت ١٣ جريمة بنسبة ١ ٪ .كما يلاحظ انه لم يتم ارتكاب جريمة مخدرات واحدة كما هو فى العام السابق .

وتدلنا احصاءات عام ١٣٩٣ هـ بأن عدد الجرائم قد تراجع قليلا حيث بلغ ١٣٧٦ جريمة اى اقل عن العام الماضي ٤٨ جريمة . وقد ارتكب هذه الجرائم ١٧٤٩ شخصا . ويلاحظ ارتفاع فى جرائم الاعتداء على الاموال عن العام الماضى فقد بلغت ٩٧٣ جريمة ارتكبها ١١٢٢ متهما بنسبة ٧١ ٪ ، بينما الجرائم الاخلاقية انخفضت قليلا عن العام الماضى فقد كانت ٣٢٣ جريمة ارتكبها ٥٣٠ متهما بنسبة ٢٣ر٦ ٪ أما جرائم القتل فكانت ٣٩ جريمة بنسبة ٣ر٣ ٪ ، بينما كانت جرائم الاحتيال والتزوير ١ر٩ ٪ أما جرائم التهريبفقد كانت ١ر١ ٪ .

أما احصاءات عام ١٣٩٤ فتقول بأن الجرائم التى تم ارتكابها فى ذلك العام بلغت ١٣٧٠ جريمة ارتكبها ١٨٨٧ متهما . ويلاحظ ايضا ان هناك ارتفاعا فى جرائم السرقة حيث بلغت الجرائم ٩٤٨ جريمة بنسبة ٦٩ر٢ ٪ ، اما الجرائم الاخلاقية فقد بلغت ٣٣٩ بنسبة ٢٤ر٧ ٪ ، أما جرائم القتل فقد كانت ٤٥ جريمة بنسبة ٣ر٣ ٪ أما الاحتيال وجرائم التزوير فكانت ٣٨ جريمة بنسبة ٢ر٨ ٪ .

وفى عام ١٣٩٥ وهى السنة العاشرة بالنسبة للاحصاءات التى اعتمدت عليها فقد اكدت تراجعا فى معدلات الجريمة اذ بلغ عدد الجرائم ١٣٠٤جريمة، اى اقل من العام الماضى ٦٦ جريمة ، بينما ارتكب هذه الجرائم ١٨٠٧ متهما . وفى نفس الوقت يلاحظ ان جرائم الاعتداء على الاموال كانت فى المقدمة حيث بلغت ٨٧٣ جريمة ارتكبها ١٠٧٦ بنسبة ٦٧ ٪ من مجموع الجرائم التى تم ارتكابها فى ذلك العام . أما الجرائم الاخلاقية فقد كانت ٣٢٨ جريمة ارتكبها ٥٧٥ متهما بنسبة ١ر٢٥ ٪ . وتأتى جريمة القتل فى المرحلة الثالثة اذ بلغت ٧٠ جريمة ارتكبها ١٠٦ متهما بنسبة ٥ر٤ ٪ . أما جرائم الاحتيال والتزوير فقد كانت ١٩ جريمة ارتكبها ٣٠ متهما بنسبة ١ر٥ ٪ . وفى المؤخرة تأتى

جرائم التهريب والجرائم الاخرى وكانت تمثل ١٤ جريمة ارتكبها ٢٠ متهما بنسبة ١ ٪ . ويلاحظ أيضا أن جرائم المخدرات قد انعدمت فى ذلك العام كسابقة .

نخلص من الجدول السابق الى أن جرائم الاعتداء على الاموال ، والتى تشمل السرقة والرشوة وكل ما يتعلق بهذا الشان ، كانت فى مقدمة الجرائم فى المملكة على مدى عشر سنوات من (١٣٨٦ ــ ١٣٩٥) بشكل ملفت حتى أن عددها بلغ ٨٨٩٩ جريمة من مجموع الجرائم الكلية التى ارتكبت فى نفس الفترة أى بنسبة ٥ر٦٢ ٪ وهى نسبة مرتفعة الى حد كبير اذ تقترب من ثلثى الجرائم كلها . فضلا عن ذلك فان الجرائم الاخلاقية ويدخل فى نطاقها الاعتداء على الاعراض ، أتت فى المرتبة الثانية فقد بلغت ٣٢٥٤ جريمة بنسبة ٥ر٢٤ ٪ من مجموع الجرائم التى ارتكبت فى نفس الفترة .

وعلى هذا تمثل جرائم الاعتداء على الاموال والجرائم الاخلاقية ٨٧٪ من نسبة الجرائم أى أن نوعين فقط من الجرائم استحوذا على ٨٧ ٪ ، بينما ٢٣ ٪ فقط شملت جرائم القتل والمخدرات والاحتيال والتهريب . وهذا يبرهن على أن الجرائم المالية والاخلاقية تأتى فى القمة على مدى العشر سنوات التى اعتمدنا فيها على الاحصاءات ، رغم أن المملكة تطبق شريعة الله تطبيقا كاملا ، وهذا يدعو الى ضرورة البحث والتحليل للوقوف على الدوافع الحقيقية وراء ذلك .

السنوات / المناطق	١٣٨٦		١٣٨٧		١٣٨٨ هـ		١٣٨٩		١٣٩٠		١٣٩١		١٣٩٢		١٣٩٣		١٣٩٤		١٣٩٥	
	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%	الجرائم	النسبة%
الرياض	٣٦٧	٢٠٫٨	٣٥٦	٢٨٫٣	٢٥٨	١٨٫٧	١٩٥	١٥٫٩	٢٦٤	١٨٫٨	١٧٦	١٤٫٣	٢٢٢	١٦٫٢	١٧٢	١٢٫٥	٢٤٩	١٨٫٢	١٨٦	١٤٫٣
المنطقة الشرقية	٢٤٨	١٣٫٤	١٩٩	١١٫٩	٢٠٩	١٥٫٢	١٩١	١٥٫٥	٢٤٠	١٧٫١	٢٣٢	١٨٫٨	٣٧١	٢٦٫١	٣٧٤	١٧٫٢	٢٥٣	١٨٫٥	٢٧٤	٢١٫٠
الحدود الشمالية	٤٠	٢٫١	٢٢	١٫٣	٦	٠٫٤	١٧	١٫٤	١٠	٠٫٧	٤	٠٫٣	٩	٠٫٦	٤	٠٫٣	٤	٠٫٣	٣	٠٫٢
القريات	١٤	٠٫٨	١٨	١٫١	١٧	١٫٢	١٠	٠٫٨	٤	٠٫٣	١٠	٠٫٨	١٣	٠٫٩	٨	٠٫٦	٥	٠٫٤	١٤	١٫٠
الجوف	١٢	٠٫٦	١٢	٠٫٧	٧	٠٫٥	٥	٠٫٤	٢	٠٫١	٥	٠٫٤	٧	٠٫٥	—	—	—	—	٦	٠٫٥
تبوك	٣٤	١٫٨	٢١	١٫٧	١٨	١٫٣	٣٩	٢٫٢	٣٥	٢٫٥	٤١	٣٫٣	٣٨	٢٫٧	٢٨	٢٫٠	١٣	٠٫٩	٣١	٢٫٤
المدينة المنورة	١٢٧	٦٫٩	٨١	٤٫٩	٧٥	٥٫٤	١١٦	٩٫٤	١١٢	٨٫١	٦٧	٥٫٤	٨٠	٥٫٦	٨٧	٦٫٣	١٠٠	٧٫٣	٧٧	٥٫٩
مكة المكرمة	٥٥٣	٢٩٫٩	٥٧٠	٣٤٫٧	٥٦٧	٤١٫٢	٤٧٩	٣٨٫٩	٤٤٩	٣٢٫٠	٤١٥	٣٣٫٦	٤٣٢	٣٠٫٤	٤٤٣	٣٢٫٢	٤٨٧	٣٥٫٥	٤٥٥	٣٤٫٩
جيزان	١٧١	٩٫٣	١٢٩	٧٫٧	٣٦	٢٫٦	٣٤	٢٫٥	٥٦	٤٫٠	٤٥	٣٫٦	٤٠	٢٫٨	٣٦	٢٫٦	٢٩	١٫٢	٤٨	٣٫٧
عسير	٧٤	٤٫٠	١٠٧	٦٫٤	٥٥	٤٫١	٥٥	٤٫٥	٧٧	٥٫٥	٧١	٥٫٨	٦٧	٤٫٧	٦٦	٤٫٨	٦٨	٥٫٦	١٤١	١٠٫٨
نجران	٢٣	١٫٢	٣٧	٢٫٢	٢٠	١٫٥	٤	٠٫٣	٣	٠٫٢	٢	٠٫٢	—	—	١٣	١٫٠	٣	٠٫٢	٦	٠٫٥
جهة	٣٢	١٫٧	٢٢	١٫٣	٢٢	١٫٦	٥	٠٫٤	٣	٠٫٢	٨	٠٫٦	١٠	٠٫٧	١	—	٢٤	١٫٨	١٨	١٫٤
الباحة	٥٥	٣٫٠	٢٩	١٫٧	٤٠	٣٫٠	٥	٠٫٤	٨	٠٫٦	٤	٠٫٣	٢٠	١٫٤	٨	٠٫٦	١٥	١٫١	٧	٠٫٥
القصيم	٦٦	٣٫٦	٤٣	٢٫٦	٣٤	٢٫٥	١٠٨	٨٫٨	١٠٧	٧٫٦	١٢٢	١٠٫٠	٨٧	٦٫١	١٠٧	٧٫٨	٨٠	٥٫٨	١٢	٠٫٩
حائل	٣٤	١٫٨	١٦	١٫٠	١٣	٠٫٩	١٨	١٫٥	٣٠	٢٫١	٣٠	٢٫٤	١٩	١٫٣	٢٩	٢٫١	٣٦	٢٫٦	٢٧	٢٫٠
المجموع	١٨٥٠	١٠٠	١٦٧٠	١٠٠	١٢٧٧	١٠٠	١٢٢٤	١٠٠	١٤٠١	١٠٠	١٢٢٤	١٠٠	١٤٢٤	١٠٠	١٣٧٣	١٠٠	١٣٧٠	١٠٠	١٣٠٤	١٠٠

ويوضح لنا الجدول السابق توزيع الجرائم بالمملكة حسب المناطق المختلفة بها ، ويلاحظ ما يلى :

فى عام ١٣٨٦ كانت مكة المكرمة هى أعلى مكان ترتفع فيه نسبة الجرائم فى المملكة اذ بلغت ٥٥٣ بنسبة ٢٩ر٩ ٪ من مجموع الجرائم التى وقعت فى ذلك العام ، وربما يفسر ذلك بأن مكة المكرمة فيها بيت الله الحرام وتعتبر منطقة جذب للهجرات التى تتم فى المواسم الدينية (الحج والعمرة) ، ولا شك ان هذا يعتبر من بين العوامل الاساسية لارتفاع نسبة الجرائم فيها لاسيما اذا تأكد لنا أن منطقة مكة المكرمة هى أكثر المناطق فى المملكة ارتفاعا فى نسبة الجرائم على مدى السنوات العشر التى استخدمناها مقياسا لدراستنا هذه ، اذ كانت نسبتها سنة ١٣٨٧ هـ ٢ر٣٤ ٪ ، و ١ر٤١ سنة ١٣٨٨ ، ٩ر٣٤ ٪ سنة ١٣٨٩ ، ٣٢ ٪ سنة ١٣٩٠ ، ٦ر٣٦ ٪ سنة ١٣٩١ ، ٤ر٣٠ ٪ سنة ١٣٩٢ ، ٢ر٣٢ ٪ سنة ١٣٩٣ ، ٥ر٣٥ ٪ سنة ١٣٩٤ وأخيرا كانت ٩ر٣٤ ٪ سنة ١٣٩٥ .

وتلى منطقة مكة فى ترتيب الجرائم الرياض وهى العاصمة اذ يلاحظ أن نسبة الجرائم فيها كان ٨ر١٩ ٪ سنة ١٣٨٦ وانخفضت سنة ١٣٩٥ الى ٣ر١٤ ٪ .

أما المنطقة الشرقية فيقع ترتيبها فى المركز الثالث فى ارتكاب الجرائم اذ بلغت فيها هذه النسبة ٤ر١٣ ٪ سنة ١٣٨٦ ، وتدرجت هذه النسبة ما بين انخفاض وارتفاع حتى وصلت ٢١ ٪ سنة ١٣٩٥ .

ويلى ذلك فى الترتيب منطقة جيزان اذ كانت نسبة الجرائم فيها ٣ر٩ ٪ سنة ١٣٨٦ وقد لوحظ تدرج هذه النسبة فى الانخفاض حتى بلغت ٧ر٣ ٪ سنة ١٣٩٥ .

أما منطقة المدينة المنورة فقد أتت بعد جيزان حيث كانت نسبة الجرائم بها ٦ر٩ ٪ سنة ١٣٨٦ وانتهت الى ٥ر٩ ٪ سنة ١٣٩٥ .

ويأتى ترتيب منطقة عسير بعد ذلك اذ بلغت نسبة الجرائم فيها ٤ ٪ عام ١٣٨٦ ، الا انه يلاحظ ان نسبة الجرائم قد تأرجحت بين الزيادة والنقصان حتى بلغت ٨ر١٠ ٪ سنة ١٣٩٠ .

بينما منطقة القصيم كانت فيها نسبة الجرائم ٦ر٣ ٪ ووصلت الى نسبة لاتذكر سنة ١٣٩٥ فقد كانت النسبة ٩ر٠ ٪ فقط .

أما منطقة الباحة فنسبة الجرائم فيها كانت ٣ ٪ سنة ١٣٨٦ وانتهت الى ٩ر ٪ سنة ١٣٩٥ وهى نسبة تكاد تكون منعدمة .

أما بقية المناطق الاخرى مثل تبوك وبيشه والحائل والقريات ونجران الجوف فهى مناطق تعتبر فيها الجرائم منعدمة ولا تمثل شيئا يذكر ذلك لان هذه المناطق مناطق بدوية ومعروف أن العلاقات فى مثل هذه المجتمعات تتميز بالعلاقات الشخصية الوطيدة حيث تكون الحياة محدودة فيها ، ويحافظ كل انسان على مشاعر أخيه . ويحرص البناء القبلى القائم على أداء وظيفة الضبط بشكل كامل ، بحيث لا يبلغ عن اى جرائم تقع الا فى النادر ، أو لا يبلغ على الاطلاق ، اذ يعتبر ذلك دليلا على ضعف سلطة شيخ القبيلة .

نخلص من هذا الجدول المتعلق بتوزيع الجرائم بالمملكة وفقا للمناطق المختلفة فيها الى أن منطقة مكة المكرمة تعتبر أعلى المناطق بالمملكة ارتفاعا فى نسبة الجرائم فى السنوات العشر مجال هذه الدراسة . فضلا عن ذلك فان منطقة الجوف كانت اقل المناطق فى حالات الجريمة على نفس المدى بينما تختلف نسب الجرائم فى المناطق المختلفة بصور واشكال مختلفة كما سبق القول .

تصنيف المتهمين بالمملكة حسب الجنسية والجنس والعمر للسنوات من ١٣٨٦ هـ الى ٩٥ ١٣ هـ

يتناول الجدول التالى حصرا كاملا للمتهمين بالمملكة موزعين وفقا للجنسية والجنس والعمر فى عشر سنوات بدءا من ١٣٨٦ هـ ، وسوف نعرض تحليلا للمتهمين فى كل عام على حدة موضحين تصنيف الجرائم وعدد المتهمين فى كل جريمة ونسبهم المئوية لكل جريمة منسوبة الى العدد الكلى فى كل حالة على حدة .

جدول رقم (٤) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر فى ثلاث سنوات من ١٣٨٦ الى ١٣٨٨ هـ

الاعوام	المتهمون	انواع الجرائم: قتل	اعتداء على الاموال	مخدرات	اخلاقية	احتيال وتزوير	اخرى	المجموع
١٣٨٦	سعودى	٢٨٧	٦٨١	١٠١	٤٥٨	٩٨	٢٠٥	١٨٣٠
	غيرسعودى	٤٢	٥١٤	٢٧	١٧١	٧٨	٥٩	٨٩١
	ذكـــر	٣١٨	١١٨٩	١٢٨	٥١٠	١٧٣	٢٦٤	٢٥٨٢
	أنـــثى	١١	٦	—	١١٩	٣	—	١٣٩
	بالـغ	٣١٧	١١٣٥	١٢٨	٥٦٨	١٦٩	٢٥٨	٢٥٧٥
	حـــدث	١٢	٦٠	—	٦١	٧	٦	١٤٦
١٣٨٧	سعودى	١٥٦	٨١١	٤٣	٤٩٢	٤٢	٨٥	١٦٢٨
	غيرسعودى	٣٩	٤٢٤	٧	١٧٩	٢٦	٣٢	٧٠٧
	ذكـــر	١٩١	١٢١٣	٤٩	٦١٤	٦٥	١١٥	٢٢٤٧
	أنـــثى	٤	٢٢	—	٥٧	٣	٢	٨٨
	بالـغ	١٩١	١١٦١	٤٩	٦٠٩	٦٧	١١٦	٢١٩٣
	حـــدث	٤	٧٤	—	٦٢	١	١	١٤٢
١٣٨٨	سعودى	٧٥	٦٥٨	٢٦	٣٣٤	٣٢	٥٢	١١٧٧
	غيرسعودى	١٤	٣٩٦	١٢	١١٩	١٤	١	٥٥٦
	ذكـــر	٨٦	١٠٤٥	٣٨	٤٣١	٤٤	٥٣	١٦٩٧
	أنـــثى	٣	٩	—	٢٢	٢	—	٣٦
	بالـغ	٨١	٨٦٩	٣٨	٣٩٩	٤٦	٥٣	١٤٨٦
	حـــدث	٨	١٨٥	—	٥٤	—	—	٢٤٧

فى عام ١٣٨٦ هـ يتضح الآتى :

ـ من حيث الجنسية يتضح أن نسبة ٦٧ر٣ ٪ من مجموع المتهمين من السعوديين ، ٣٢ر٧ ٪ من غير السعوديين . ويلاحظ أن جرائم المال كانت فى المركز الاول بنسبة ٣٧ر٣ ٪ عند السعوديين ، ٥٧ر٦ ٪ عند غـــير

السعوديين . أما جرائم الاخلاق فقد أتت فى المركز الثانى بنسبة ٢٥ ٪ للسعوديين ، ٣ر١٩ ٪ لغير السعوديين . وتأتى جرائم القتل فى المركز الثالث للسعوديين بنسبة ٦ر١٥ ٪ ، وفى المركز الرابع لغير السعوديين بنسبة ٧ر٤ ٪ ، أما جرائم المخدرات فجاءت فى المركز الرابع للسعوديين بنسبة ٥ر٥ ٪ ، وفى المركز الخامس لغير السعوديين بنسبة ٣ ٪ . وتأتى جرائم الاحتيال والتزوير فى المركز الخامس للسعوديين بنسبة ٣ر٥ ٪ ، فى المركز الثالث لغير السعوديين بنسبة ٧ر٨ ٪ ، عدا جرائم أخرى متنوعة بنسبة ٢ر١١ ٪ للسعوديين ، ٧ر٦ ٪ لغير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يتضح أن نسبة ٨ر٩٤ ٪ من مجموع المتهمين من الذكور ، ٢ر٥ ٪ من الاناث . ومن حيث تصنيف الجرائم بين المتهمين يتبين أن جرائم المال قد تصدرت قائمة الجرائم عند الذكور بنسبة ٩ر٥٣ ٪ ، والمركز الثالث بعد جرائم الاخلاق والقتل عند الاناث بنسبة ٣ر٤ ٪ . وتأتى جرائم الاخلاق فى المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٧ر١٩ ٪ فى حين تحتل المركز الاول عند الاناث بنسبة ٦ر٨٥ ٪ . وتأتى جرائم القتل فى المركز الثالث عند الذكور ٣ر١٢ ٪ ، وتمثل المركز الثانى عند الاناث بنسبة ٩ر٧ ٪ . وتأتى جرائم الاحتيال فى المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٧ر٦ ٪ ، وفى نفس المركز لدى الاناث بنسبة ٢ ٪ . وتأتى جرائم المخدرات فى المركز الخامس والاخير للذكور بنسبة ٩ر٤ ٪ ، ولا وجود لهذه الجريمة عند الاناث . وهناك جرائم متفرقة بين الذكور بنسبة ٢ر١٠ ٪ .

— وبالنسبة للعمر يوضح الجدول أن نسبة ٦ر٩٤ ٪ من مجموع المتهمين من البالغين ، ونسبة ٤ر٥ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ أن تقسيم السن قد تم على أساس الكبار والصغار فقط ولم يتناول فئات العمر فى مراحلها المختلفة .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ أن جرائم المال تأتى فى الصدارة عند البالغين بنسبة ٤٤ ٪ ، فى حين تمثل المركز الثانى لدى الاحداث بنسبة ٤١ ٪ وتأتى الجرائم الخلقية فى المركز الثانى عند البالغين بنسبة ٢٢ ٪ ، وفى المركز الاول عند الاحداث بنسبة ٧ر٤١ ٪ ، وتأتى جرائم القتل فى المركز الثالث عند البالغين بنسبة ٣ر١٢ ٪ ، وفى نفس المركز لدى الاحداث بنسبة ٢ر٨ ٪ ، فى حين تمثل جرائم الاحتيال المركز الرابع بنسبة ٥ر٦ ٪ عند الكبار ، وفى نفس المركز عند الاحداث بنسبة ٧ر٤ ٪ . أما جرائم المخدرات فتأتى فى المركز الخامس لدى البالغين بنسبة ٩ر٤ ٪ ، ولا وجود

لهذه الجريمة عند الاحداث . فضلا أن هناك جرائم متنوعة بنسبة ١٠ ٪ لدى البالغين ، ٢ر٤ ٪ عند الاحداث .

فى عام ١٣٨٧ هـ يتضح ما يلى :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن معدل المتهمين السعوديين ٧ر٦٩ ٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣ر٣٠ ٪ . ويلاحظ ارتفاع فى نسبة المتهمين السعوديين عن العام الماضى بنسبة ٤ر٢ ٪ .

ويتضح من تصنيف الجرائم أن جرائم المال قد تصدرت المركز الاول بين المتهمين بصفة عامة ، اذ بلغت ٨ر٤٩ ٪ من السعوديين ، ٩ر٥٩ ٪ من غير السعوديين . اما جرائم الاخلاق فتحتل المركز الثانى بين المتهمين اذ تمثل ٢ر٣ ٪ من السعوديين ، ٣ر٢٥ ٪ من غير السعوديين . فى حين أن جرائم القتل تأتى فى المرتبة الثالثة ، فهى ٥ر٩ ٪ من السعوديين ، ٥ر٥ ٪ عند غير السعوديين . وتأتى جرائم المخدرات والاحتيال فى مركز واحد عند السعوديين بنسبة ٥ر٢ ٪ لكل منهما . فى حين أن جرائم الاحتيال تحتل المركز الرابع من غير السعوديين بنسبة ٦ر٣ ٪ ، ونسبة جرائم المخدرات ٩ر ٪ ، وهى نسبة منخفضة .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول أن من المتهمين ٢ر٩٦ ٪ من الذكور ، ٨ر٣ ٪ من الاناث . وتتصدر جرائم المال المقدمة عند الذكور بنسبة ٩ر٥٣ ٪ ، وتقابلها فى الاناث ٢٥ ٪ . وتأتى جرائم الاخلاق فى المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٣ر٢٧ ٪ ، والمركز الاول عند الاناث بنسبة ٧ر٦٤ ٪ . اما جرائم القتل فتاتى فى المركز الثالث بين المتهمين ذكورا واناثا ، وهى فى الذكور ٥ر٨ ٪ ، وفى الاناث ٥ر٤ ٪ . وتاتى جريمة الاحتيال فى المركز الرابع عند الذكور بنسبة ٨ر٢ ٪ ، ٤ر٣ ٪ فى الاناث . اما جرائم المخدرات فمركزها الخامس عند الذكور بنسبة ٢ ٪ ؛ ولا وجود لهذه الجريمة بين الاناث .

— بالنسبة للعمر يتضح ان نسبة ٣ر٩٣ ٪ من البالغين ، ٧ر٦ ٪ من الاحداث ، وكما هو ملاحظ تتصدر جرائم المال المقدمة بين المتهمين جميعا . فهى ٩ر٥٢ ٪ عند البالغين و ٥٢ ٪ عند الاحداث. وجرائم الاخلاق فى المركز الثانى على مستوى المتهمين بنسبة ٧ر٢٧ ٪ عند البالغين، ٦ر٤٣ ٪ عند الاحداث. فى حين أن جرائم القتل تأتى فى المركز الثالث عند الفريقين بنسبة ٧ر٨ ٪ عند البالغين ، ٨ر٢ ٪ عند الاحداث . وتمثل جرائم الاحتيال والتزوير نسبة ٣ ٪ من البالغين ، ٧ر ٪ من الاحداث .

فى عـــام ١٣٨٨ هـ يتضح ما يلى :

— من حيث الجنسية يتضح أنه من بين المتهمين ٣ر٦٧ ٪ من السعوديين و ٧ر٣٢ ٪ من غير السعوديين . وفيما يختص بتصنيف الجرائم بين المتهمين يلاحظ أن نسبة من ارتكب جرائم مالية من السعوديين ٩ر٥٥ ٪ ، ومن غير السعوديين ٢ر٧١ ٪ . ونسبة جرائم الاخلاق ٣ر٢٨ ٪ عند السعوديين ، ٤ر٢١ ٪ عند غير السعوديين . فى حين أن نسبة جرائم القتل ٣ر٦ ٪ عنـــد السعوديين ، ٥ر٢ ٪ عند غير السعوديين .

أما جرائم الاحتيال والمخدرات فهى بالتتابع ٧ر٢ ٪ ، ٢ر٢ ٪ عنـــد السعوديين ، ٥ر٢ ٪ و ٢ ٪ عند غير السعوديين . فضلا عن بعض الجرائم الاخرى المتنوعة .

— ومن حيث الجنس يتضح انه من بين المتهمين ٩ر٧٩ ٪ من الذكور ، ١ر٢ ٪ من الاناث . ويلاحظ نقصان نسبة النساء المتهمات عن العامـــين السابقين بصورة ملحوظة .

ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن جرائم المال تمثل ٥ر٦١ ٪ من الذكور ، ٢٥ ٪ من الاناث . وتأتى جرائم الاخلاق فى المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٣ر٢٥ ٪ ، وفى المركز الاول عند الاناث بنسبة ٦١ ٪ . وتمثل جرائم القتل ٥٪ من الذكور ، ٣ر٨٪ من الاناث فى حين أن جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٥ر٢٪ من الذكور ، فانها بنسبة ٥ر٥ ٪ من الاناث . ولا وجود لجرائم المخدرات لدى الانـــاث بينما تمثل ٢ر٢ ٪ من الذكور .

— ومن حيث العمر ، أوضح الجدول أن من بين المتهمين ٧ر٨٥ ٪ من البالغين ، ٣ر١٤ ٪ من الاحداث . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحداث المتهمين عن العامين السابقين بنسبة ٦ر٧ ٪ . أما عن توزيع المتهمين وفقـــا للجـــرائم يلاحظ أن نسبة جرائم المال ٤ر٥٨ ٪ من البالغين ، ٨ر٧٤ ٪ من الاحداث . أما جرائم الاخلاق فهى ٨ر٢٦ ٪ من البالغين ٨ر٢١ ٪ من الاحداث . وتأتى جرائم القتل بنسبة ٤ر٥ ٪ من البالغين ، ٢ر٣ ٪ من الاحداث فى حـــين أن جرائم الاحتيال والمخدرات تأتى بنسبة ٣ ٪ ، ٥ر٢ ٪ على التـــوالى من الذكور ، بينما لا وجود لهتـــين الجريمتين بين الاحداث .

جدول رقم (٥) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر فى ثلاث سنوات من ١٣٨٩ الى ١٣٩١

الاعوام	المتهمون	انواع الجرائم: قتل	اعتداء على الاموال	مخدرات	اخلاقية	احتيال وتزوير	اخرى	المجموع
١٣٨٩	سعودى	٥٤	٥٣٥	٥١	٤١٠	١٥	٢	١٠٦٧
	غيرسعودى	٥	٣٢٥	٩	١٨٠	٨	—	٥٢٧
	ذكـــر	٥٥	٨٤١	٦٠	٤٧٥	٢٣	٢	١٤٥٦
	انـــثى	٤	١٩	—	١١٥	—	—	١٣٨
	بالـــغ	٥٣	٦٧	٦٠	٤٨٦	٢١	—	١٢٨٧
	حـــدث	٦	١٩٣	—	١٠٤	٢	٢	٣٠٧
١٣٩٠	سعودى	٥٥	٦١٣	٤٩	٤٧٦	٣٣	٦	١٢٣٢
	غيرسعودى	١٢	٣٢٠	٧	١٩١	٢٠	—	٥٥٠
	ذكـــر	٦٤	٩٢٢	٥٥	٥٧٢	٥٢	٥	١٦٧٠
	انـــثى	٣	١١	١	٩٥	١	١	١١٢
	بالـــغ	٥٥	٦٧٨	٥٦	٥٧٨	٥٠	٦	١٤٢٣
	حـــدث	١٢	٥٥	—	٨٩	٣	—	٣٥٩
١٣٩١	سعودى	٣٨	٥٠٣	—	٣٨٤	١٧	٣١	٩٧٣
	غيرسعودى	٦	٣٦٣	—	١٥٤	٨	١١	٥٤٢
	ذكـــر	٤٤	٨٥٠	—	٤٦٥	٢٥	٣٠	١٤١٤
	انـــثى	—	١٦	—	٧٣	—	١٢	١٠١
	بالـــغ	٣٧	٦٧٢	—	٤٧٤	٢٥	٣٦	١٢٤٤
	حـــدث	٧	١٩٤	—	٦٤	١٥	٦	٢٧١

فى عـــام ١٣٨٩ هـ يتضح ما يلى :

ـــ من حيث الجنس يوضح الجدول انه من بين المتهمين ٩ر٦٦ ٪ من السعوديين ، ١ر٣٣ ٪ من غير السعوديين .

ومن حيث تصنيف الجرائم على المتهمين يتبين أن نسبة ٧ر٥٠ ٪ من

السعوديين متهمين بارتكاب جرائم مالية ، وتمثل هذه النسبة ٦١ر٦ ٪ عند غير السعوديين ، أما جرائم الاخلاق فتأتى بعد ذلك بنسبة ٣٨ر٤ ٪ من السعوديين المتهمين ، ١٦ر٨ ٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتمثل ٥ ٪ من السعوديين ، ٩ ٪ من غير السعوديين . بينما جرائم المخدرات تمثل ٤ر٧ ٪ من السعوديين ، ٨ر ٪ من غير السعوديين ، وأخيرا فان جرائم الاحتيال تمثل ١ر٤ ٪ من السعوديين ، ١ر٥ ٪ من غير السعوديين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول أن من بين المتهمين ٩١ر٢ ٪ من الذكور ، وأن ٨ر٧ ٪ من الإناث .

ويلاحظ أن جرائم المال تأتى فى مركز الصدارة عند الذكور بنسبة ٥٧ر٧ ٪ ، بنسبة ١٣ر٧ ٪ من الاناث . أما جرائم الاخلاق فتأتى فى المركز الثانى عند الذكور بنسبة ٣٢ر٦ ٪ ، بينما تحتل المركز الاول عند الاناث بنسبة ٨٣ر٣٪ وتحظىجرائم المخدراتبالمركز الثالثبين الذكور بنسبة ٤ ٪ ، فى حين لا وجود لهذه الجريمة بين المتهمات من الاناث .

— ومن حيث العمر ، يتضح أن من بين المتهمين ٨٠ر٧ ٪ من البالغين . ١٩ر٣ ٪ من الاحداث ، ويلاحظ ، أيضا ، ارتفاع فى نسبة الاحداث المتهمين عن العام الماضى .

ويلاحظ هنا ان الجرائم الخلقية تأتى فى المركز الاول بين المتهمينالبالغين بنسبة ٣٧ر٧ ٪ ، وهذا يختلف عن السنوات السابقة اذ يتضح ان الجرائم المالية هى التى كانت تحتل مركز الصدارة دائما ، وتأتى هذه الجريمة فى المركز الثانى عند الاحداث بنسبة ٣٢ر٨ ٪ . أما جرائم المال فتمثل ٥ر٢ ٪من البالغين ، ٦٢ر٨ ٪ من الاحداث. وتأتى جرائم المخدرات بنسبة ٤ر٦ ٪ من البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث . فى حين ان جرائم القتل تمثل ٤ر١ ٪ من البالغين ،٩٦ر١ ٪ من الاحداث . واخيرا فان جرائمالاحتيال تأتى فى المركز الاخير بنسبة ١ر٦ ٪ من البالغين ، ٦ر ٪ من الاحداث .

فى عـام ١٣٩٠ هـ يتضح الآتى :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول أن ٦٩ ٪ من بين المتهمين سعوديين ، ٣١ ٪ من غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فان جرائم المال جاءت فى المركز الاول بين السعوديين بنسبة ٤٩ر٧ ٪ ونسبة

٥٨ ٪ من غير السعوديين . وتأتى جرائم الاخلاق فى المرتبة الثانية لدى السعوديين بنسبة ٣٨ر٦ ٪ وتمثل المركز الثالث عند غير السعوديين بنسبة ١٤ر٧ ٪ أما جرائم القتل فتمثل ٤ر٤ ٪ عند السعوديين . واخيرا فان جرائم المخدرات تمثل ٣ر٩ ٪ عند السعوديين ٣ر٩ ٪ عند غير السعوديين. وتوجد بعض الجرائم الاخرى لدى السعوديين بنسبة بسيطة .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول ان ٩٣ر٧ ٪ من المتهمين من الذكور، ٦ر٣٪ من المتهمين من الاناث، وهذا يدل على أن نسبة المتهمات آخذة فى النقصان ايضا . ومن حيث تصنيف الجرائم بين الذكور والاناث يوضح الجدول أن جرائم المال حدثت بنسبة ٥٥ر٢ ٪ بين الذكور ، وبنسبة ٩ر٨ ٪ بين الاناث . اما جرائم الاخلاق فتأتى فى المركز الثانى لدى الذكور بنسبة ٣٤ر٢٪ ، وفى المركز الاول للاناث بنسبة ٨٤ر٨٪ ويلى ذلك جرائم القتل بنسبة ٣ر٨٪ فى الذكور ، ٦ر٢ ٪ فى الاناث. وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بنسبة ٩ر٢ ٪ فى الذكور وبنسبة ٨ر٠ ٪ للاناث. وهى نسبة منخفضة للغاية أما جرائم الاحتيال والتزوير فتمثل ٣ ٪ عند الذكور ، ٨ر٠ ٪ عند الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول أن من بين المتهمين نسبة ٨٢ر٣ ٪ من البالغين ، ١٧ر٧ ٪ من الاحداث . ويتضح أن هناك انخفاضا فى نسبة الاحداث المنحرفين عن العام الماضى .

كما يوضح الجدول ان جرائم المال تمت بين المتهمين البالغين بنسبة ٤٧ر٦ ٪ ، وبنسبة ٧١ ٪ من بين المتهمين الاحداث . أما الجرائم الخلقية فتأتى فى المركز الثانى بنسبة ٤٠ر٦ ٪ بين البالغين ، ونسبة ٢٤ر٧ ٪ بين الاحداث . وتأتى جرائم المخدرات بعد ذلك بالنسبة للبالغين بنسبة ٣ر٩ ٪ ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

أما جرائم القتل فقد حدثت بنسبة ٣ر٨ ٪ بين البالغين ، ٣ر٣ ٪ بين الاحداث . وتبقى بعد ذلك جريمة الاحتيال وكانت نسبتها ٣ر٥ ٪ بين البالغين، ٨ر٠ ٪ بين الاحداث .

عـام ١٣٩١ هـ :

— من حيث الجنسية يوضح الجدول ان من بين المتهمين نسبة ٦٤ر٢ ٪ من السعوديين ، نسبة ٤٥ر٨ ٪ من غير السعوديين ، وهذا يعنى أن معدل الجريمة انخفض بين السعوديين فى ذلك العام بنسبة ٤ر٨ ٪ ، بينما حقق هذه

الزيادة بين غير السعوديين . ومن حيث تصنيف الجرائم فانه يلاحظ ان جرائم الاخلاق احتلت المركز الثانى بين السعوديين بنسبة ٥ر٣٩ ٪ ، ٤ر٢٨ ٪ بين غير السعوديين . بينما كانت نسبة جرائم القتل ٧ر٣ ٪ عند السعوديين ، ١ ٪ عند غير السعوديين. فى حين كانت نسبة مرتكبى جرائم الاحتيال ٧ر١ ٪ من السعوديين ، ٤ر١ ٪ من غير السعوديين . ويلاحظ انه لا وجود لجرائم المخدرات بين الفريقين .

— ومن حيث الجنس يوضح الجدول أن من بين المتهمين نسبة ٣ر٩٣ ٪ من الذكور ونسبة ٧ر٦ ٪ من الاناث .

كما يوضح الجدول ان نسبة جرائم المال كانت ٦٠ ٪ بين الذكور ، ٨ر١٥ ٪ بين الاناث . وأن نسبة الجرائم الخلقية ٨ر٣٢ ٪ بين الذكور ، ٢ر٧٢ ٪ بين الاناث . ويلى ذلك جرائم القتل بنسبة ٣ ٪ ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاناث . اما جرائم الاحتيال والتزوير فقد تمت فقط بين الذكور بنسبة ٧ر١ ٪ ولا وجود لها أيضا بين الاناث .

— ومن حيث العمر يوضح الجدول أن نسبة المتهمين البالغين ١ر٨٢ ٪ ، ونسبة المتهمين الاحداث ٩ر١٧ ٪ ، وهذه النسب توازى العام السابق تقريبا . ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٥٤ ٪ بين البالغين . ٥ر٧١ ٪ بين الاحداث الصغار ، وكانت جرائم الاخلاق ٣٨ ٪ بين البالغين ، ٦ر٢٣ ٪ بين الاحداث . اما جرائم القتل فكانت نسبتها ٩ر٢ ٪ بين البالغين ، ٥ر٢ ٪ بين الاحداث . وتأتى بعد ذلك جرائم التزوير بنسبة ٢ ٪ بين البالغين ، ولا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

جدول رقم (٦) يوضح المتهمين حسب الجنسية والجنس والعمر فى اربع سنوات من ١٣٩٢ الـى ١٣٩٥

الاعوام	المتهمون	انواع الجرائم: قتل	اعتداء على الاموال	اخلاقية	احتيال وتزوير	اخرى	المجموع
	سعودى	٦٣	٦٦١	٣٢٣	٢٢	٢٠	١٠٨٩
	غيرسعودى	١٧	٤٧٢	١٥٩	٣٥	٤	٦٨٧
	ذكـــر	٧٦	١١١١	٤٤٥	٥٦	٢٢	١٧١٠
١٣٩٢	انـــثى	٤	٢٢	٣٧	١	٢	٦٦
	بالـغ	٧٤	٨٥٢	٤٠٠	٥٦	٢٠	١٤٠٢
	حـــدث	٦	٢٨١	٨٢	١	٤	٣٧٤
	سعودى	٤١	٦٤٤	٣٧٨	٢٠	٥	١٠٨٨
	غيرسعودى	٨	٤٧٨	١٥٢	١٥	٨	٦٦١
	ذكـــر	٤٨	١١٠٠	٤٧٠	٣٢	١١	١٦٦١
١٣٩٣	انـــثى	١	٢٢	٦٠	٣	٢	٨٨
	بالـغ	٤٥	٨٤٥	٤٤٣	٣٤	١٣	١٣٨٠
	حـــدث	٤	٢٧٧	٨٧	١	—	٣٦٩
	سعودى	٦١	٦١٧	٤٤٧	٨	٢٢	١١٥٥
	غيرسعودى	١٠	٥١٨	١٩١	٩	٤	٧٣٢
	ذكـــر	٦٩	١٠٧٦	٥٤٢	١٧	٢١	١٧٢٥
١٣٩٤	انـــثى	٢	٥٩	٩٦	—	٥	١٦٢
	بالـغ	٦٦	٨٩١	٤٨٨	١٧	٢١	١٤٨٣
	حـــدث	٥	٢٤٤	١٥٠	—	٥	٤٠٤
	سعودى	٨٧	٦٠٢	٤٤٤	٢٤	١٨	١١٧٥
	غيرسعودى	١٩	٣٧٤	١٣١	٦	٢	٦٣٢
	ذكـــر	١٠١	١٠٤٢	٥١٠	٢٩	١٩	١٧٠١
١٣٩٥	انـــثى	٥	٣٤	٦٥	١	١	١٠٦
	بالـغ	٨٨	٨٠٢	٤٦٩	٣٠	١٩	١٤٠٨
	حـــدث	١٨	٢٧٤	١٠٦	—	١	٣٩٩

فى عـــام ١٣٩٢ هـ يتضح ما يلى :

ـــ من حيث الجنسية يوضح الجدول اننسبة المتهمين السعوديين كانت ٦١ر٣ ٪ ، ونسبة غير السعوديين٣٨ر٧ ٪ ، وبالمقارنة بالعام الماضى يلاحظ ان معدل المتهمين السعوديين قد انخفض بنسبة ٢ر٩ ٪ ، بينما حدثت زيادة فى عدد المتهمين غير السعوديين بنفس هذه النسبة .

ومن حيث تصنيف الجرائم فان نسبة جرائم المال كانت ٦٠ر٦ ٪ بين السعوديين ، ٦٨ر٧ ٪ من غير السعوديين . وأن نسبة الجرائم الخلقية كانت ٢٩ر٦ ٪ بين السعوديين ١ر٢٣ ٪ من غير السعوديين . فى حين كانت نسبة جرائم القتل ٧ر٥ ٪ من السعوديين ، ٤ر٢ ٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم الاحتيال كانت ٢ر٢ ٪ من السعوديين ، ٥ ٪ من غـــير السعوديين .

ـــ ومن حيث الجنس يلاحظ أن نسبة ٢ر٩٦ ٪ من المتهمين كانت من الذكور ، ونسبة ٨ر٣ ٪ من الاناث ، وهذا يؤكد اننسبة المتهمات آخـــذة فى النقصان عاما بعد عام .

وبالنسبة لتصنيف الجرائم يلاحظ ان نسبةجرائم المال كانت ٩ر٦٤ ٪ بين الذكور ، ٣ر٣٣ ٪ بين الاناث . وجرائم الاخلاق ٢٦ ٪ بين الذكور ، ٥٦ ٪ بينالاناث ، وكانت نسبة جرائم القتل ٤ر٤ ٪ بين الذكور ، ٦ ٪ بين الاناث . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٢ر٣ ٪ بين الذكور ، ١ر٥ ٪ بين الاتـــاث .

ـــ ومن حيث العمر يوضح الجدول ان نسبة المتهمين البالغين كانت ٧٨ر٩ ٪ ، ونسبة الاحداث ٢١ر١ ٪ . ويلاحظ ارتفاع نسبة الاحـــــداث المتهمين فى ذلك العام عن العام الماضى بمعدل ٢ر٣ ٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦٠ر٧ ٪ بين البالغين ٧٥ ر١ ٪ بين الاحداث . ونسبة جرائم الاخلاق ٢٨ر٥ ٪ بين البالغين ، ٢١ر٩ ٪ بين الاحداث. وتأتى جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٢ر٥ ٪ بين البالغين ، نسبة ٦ر١ ٪ بين الاحداث . وأخيرا تأتى جرائم الاحتيـــال والتزوير بنسبة ٣ر٩ ٪ بين البالغين ، ٢ر ٪ بين الاحداث .

فى عـــام ١٣٩٣ هـ يتضح ما يلى :

ـــ من حيث الجنسية يوضح الجدول ان نسبة المتهمين السعوديين ٦٢ر٢ ٪ ، بينما نسبة غير السعوديين ٣٧ر٨ ٪ .

ويلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ٥٩ ٪ من السعوديين ، ٧٢ر٣ ٪ من غير السعوديين .فى حين كانت جرائم الاخلاق ٣٤ر٧ ٪ من السعوديين، ٢٢ر٩ ٪ من غير السعوديين . وتاتى جرائم القتل بعد ذلك بنسبة ٣ر٧ ٪ من السعوديين ، ١ر٢ ٪ من غير السعوديين . واخيرا تاتى جرائم الاحتيال بنسبة ١ر٨ ٪ من السعوديين ، ٢ر٢ ٪ من غير السعوديين .

ـــ اما من حيث الجنس تبين أن نسبة ٩٥ ٪ من الذكور ، ٥ ٪ من الاناث ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضى بمعدل ٢ر٦ ٪ عن الماضى . كما يوضح الجدول أن نسبة جرائم المال كانت ٦٦ر٢ ٪ من الذكور، ٢٥ ٪ من الاناث . وأن جرائم الاخلاق كانت بنسبة ٢٨ر٢ ٪ من الذكور ، ٦٨ ٪ من الاناث . أما جرائم القتل فكانت ٢ر٨ ٪ من الذكور ، ١ ٪ من الاناث . وأخيرا فان جرائم الاحتيال والتزوير كانت ١ر٩ ٪ من الذكور ، ٣ر٤ ٪ من الاناث .

ـــ من حيث العمر يوضح الجدول أن نسبة المتهمين البالغين ٨٠ ٪ ، ونسبة المتهمين الاحداث ٢١ ٪ ، وتبين هنا ارتفاع معدل الاحداث المتهمين بنسبة ١ر٢ ٪ عن العام الماضى .

كما يتضح أن نسبة جرائم المال ٦١ر٢ ٪ من البالغين ، ٧٥ ٪ من الاحداث . وأن نسبة جرائم الاخلاق ٣٢ ٪ من البالغين ، ٢٣ر٥ ٪ من الاحداث . أما جرائم القتل فتمثل ٣ر٢ ٪ من البالغين ، ١ ٪ من الاحداث . وأخيرا فان جرائم الاحتيال والتزوير تمثل ٢ر٤ ٪ من البالغين ، ٣ر ٪ من الاحداث .

فى عـــام ١٣٩٤ هـ يتضح الآتـــى :

ـــ من حيث الجنسية يوضح الجدول ان عدد المتهمين قد زادوا عن العام الماضى بمقدار ١٣٨ متهما ، وأن نسبة المتهمين السعوديين ٦١ر٣ ٪ ، وغير السعوديين ٣٨ر٧ ٪ .

ومن حيث الجرائم ، فان نسبة جرائم المال تمثل٥٣ر٤٪من المتهمين من السعوديين ، ٤٤ر٨ ٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فتمثل ٥ر٢ ٪ من السعوديين ، ١ر٣ ٪ من غير السعوديين . وأخيرا فان جرائم التزوير والاحتيال تمثل نسبة ضئيلة فهى ٦ر ٪ عند السعوديين ، ١ر٢ ٪ عند غير السعوديين .

ـ وبالنسبة للجنس تبين أن ٩١ر٤ ٪ من المتهمين من الذكور ، ٨ر٦٪ اناث. ويلاحظ ارتفاع نسبة النساء المتهمات عن العام الماضى بمعدل٣ر٦٪.ومن حيث الجرائم ، يلاحظ أن نسبة جرائم المال كانت ٦٢ر٣ ٪ من بين المتهمين الذكور ، ٣٦ر٤ ٪ من بين المتهمين الاناث . بينما جرائم القتل تمثل ٤ ٪ فى الذكور، ١ر٢ ٪ فى الاناث . وأخيرا فان جرائم الاحتيال تمثل نسبة ٩ر ٪ عند الذكور ، ولاوجود لهذه الجريمة عند الاناث .

ـ ومن حيث العمر ، ينضح أن نسبة المتهمين البالغين ٧٨ر٥ ٪ ، ونسبة المتهمين من الاحداث ٢٢ر٥ ٪ .

كما يتضح أن نسبة المتهمين البالغين فى جرائم المال ٦٠ ٪ ، ومن المتهمين الاحداث ٦٠ر٢ ٪ . وجرائم الاخلاق ٣٢ر٩ ٪ من البالغين ، ٣٧ ٪ من الاحداث . اماجرائم القتل فتمثل ٤ر٤ ٪ من البالغين ، ١ر٢ ٪ من الاحداث . وأخيرا تمثل جرائم الاحتيال ١ ٪ من الذكور ، بينما لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث .

فى عام ١٣٩٥ هـ يتضح الآتى :

ـ من حيث الجنسية يتبين أن نسبة المتهمين السعوديين ٦٥ ٪ ، ونسبة غير السعوديين ٣٥ ٪ . ويلاحظ ارتفاع معدل المتهمين السعوديين عن العام الماضى بنسبة ٣ر٧٪ .

كما يلاحظ ان نسبة جرائم المال كانت ١ر٥٢ ٪ من السعوديين ، ٥٩٪ من غير السعوديين ، بينما كانت نسبة جرائم الاخلاق ٧ر٣٧ ٪ من السعوديين ، ٧ر٢٠ ٪ من غير السعوديين . أما جرائم القتل فكانت ٤ر٧٪ من السعوديين ، ٣ ٪ من غير السعوديين . وأخيرا كانت جرائم الاحتيال والتزوير ٢ ٪ من السعوديين ، ٩ر ٪ من غير السعوديين .

— وبالنسبة للجنس يتضح أن نسبة المتهمين الذكور ٩٤ ٪ ، ونسبة الاناث ٦ ٪ ، ويلاحظ انخفاض معدل الاناث المتهمات بنسبة ٢ر٦ ٪ عن العام الماضى .

كما يلاحظ ان نسبةجرائم المالكانت ٢ر٦١ ٪ من الذكور ، ٣٢ ٪ من الاناث . بينما جرائمالاخلاق كانت ٩ر٢٩ ٪ من الذكور ، ٣ر٦١ ٪ من الاناث . أما جرائم القتل فكانت٥ر٩ ٪ من الذكور ، ٧ر٤ ٪ من الاناث . وأخيرا فان جرائمالتزوير تمثل ١ر٧ ٪ من الذكور ، ٩ر٠ ٪ من الاناث .

— ومن حيث العمر فان نسبة البالغين كانت ٧٨ ٪ ، بينما بلغت نسبة الاحداث ٢٢ ٪ .

ومن حيث تصنيف الجرائم ، فان نسبة جرائم المال كانت ٩ر٥٣ ٪ من البالغين ،٦ر ٦٨ ٪ من الاحداث . بينما كانت نسبة جرائم الاخلاق ٣ر٣٣ ٪ من البالغين ، ٥ر٢٦ ٪ من الاحداث . أما جرائم القتل فكانت ٦ ٪ منالبالغين ، ٥ر٤ ٪ من الاحداث . أما جرائم الاحتيال والتزوير فكانت ٢ ٪ من بين البالغين ، فىحين لا وجود لهذه الجريمة بين الاحداث المتهمين .

مستخلصات اساسية

تبين لنا من هذه الدراسة الاحصائية حول حجم الجريمة واتجاهاتها فى المملكة العربية السعودية انخفاض ملحوظ فى حجم الجريمة من عام لآخر كما أوضحت ذلك الاحصاءات التى بين أيدينا على مدى السنوات العشر التى اعتمدنا عليها بين عامى ١٣٨٦ هـ ، ١٣٩٥ هـ ، ويلاحظ ان معدل الجريمة كان ٣٢ فى الالفىعام ١٣٨٦ هـ فى حين كان تعداد السكان فى ذلك العام خمسة ملايين ، ٦٦٢ الف نسمة ، وقد انخفض هذا المعدل الى ١٨ فى الالف عام ١٣٩٠ هـ وكان تعداد السكان سبع ملايين ، ٢٠١ الف نسمة .

ومن حيث اتجاهات الجريمة أوضحت الدراسة أن جرائم الاعتداء على المال ، ويدخل فى نطاقها السرقة والرشوة والاختلاس ، تصدرت قائمة الجرائم اذ كان متوسط هذه الجريمة على مدى السنوات العشر ٥ر٦٢ ٪ .

اما الجرائم الاخلاقية فقد اتى ترتيبها فى المركز الثانى حيث بلغ متوسطها فى نفس الفترة ٧ر٢٤ ٪ .وقد اتتجريمة القتل فى المركز الثالث

بمتوسط ١ر٥ ٪ . بينما جاءت جريمة المخدرات فى المركز الرابع بمتوسط ٢ر٦ ٪ ، ويلاحظ أن هذه الجريمة قد اختفت فى الخمس سنوات الاخيرة بين ١٣٩١ هـ الى١٣٩٥ هـ . اما جرائم الاحتيال والتزوير فكان ترتيبها فى المركز الخامس بمتوسط ٥ر٢ ٪ فى السنوات العشرة . فضلا عن أن هناك جرائم اخرى متنوعة ويدخل فيها جريمة التهريب وبلغ متوسطها ٦ر٢ ٪ . وهذا يوضح ان اتجاه الجريمة كان يتركز حول جرائم المال والجرائم الاخلاقية وكان مجموعها فى العشر سنوات ٨٧ ٪ من مجموع الجرائم التى تم ارتكابها فى تلك الفترة بينما بلغت نسبة جرائم القتل ، وجرائم المخدرات ، وجرائم الاحتيال والتزوير ، والجرائم الاخرى ٢٣ ٪ .

ومن حيث حجم الجريمة فى مناطق المملكة المختلفة ، أوضحت الاحصاءات ان منطقة مكة المكرمة أتت فى المركز الاول من حيث الجريمة فقد بلغت نسبة الجريمة فيها ٣٣ر٧ ٪ من مجموع الجرائم التى تم ارتكابها فى المملكة على مدى السنوات العشر وهى تعادل ثلث الجرائم المرتكبة ، وتأتى المنطقة الشرقية فى المركز الثانى حيث بلغ متوسط الجريمة فيها فى تلك الفترة ١٨ر٧ ٪ وتأتى بعد ذلك مدينة الرياض فى الترتيب حيث تحتل المركز الثالث بنسبة ١٧ر٥ ٪ . أما المدينة المنورة فمركزها الرابع بنسبة ٦ر٧ ٪ . ويأتى فى الترتيب بعد ذلك مناطق عسير ثم القصيم وتبوك وحائل والباحة وبيشة ونجران والقريات ثم منطقة الحدود الشمالية وأخيرا منطقة الجوف . وعلى هذا يمكن التوصل الى أن المناطق التى تركزت فيها الجرائم فى العشر سنوات مجال الدراسة كانت مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومدينة الرياض ، اذ أن ما يزيد على ثلثى الجرائم التى تم ارتكابها فى المملكة فى تلك الفترة قد حدثت بها ،وتقدر هذه الجرائم بنسبة ٩ر٦٩ ٪ .

ومن حيث تصنيف المتهمين من حيث الجنسية تبين أن متوسط نسبة المتهمين السعوديين فى العشر سنوات كانت ٦ر٦٥ ٪ بينما كانت نسبة غير السعوديين ٤ر٣٤ ٪ . ومن حيث الجنس تبين أن ٥ر٩٤ ٪ من المتهمين كانوا ذكورا فى حين أن ٥ر٥ ٪ كانوا اناثا . ومن حيث العمر تبين أن نسبة المتهمين البالغين كانت ٨٤ ٪ ، فى حين كانت نسبة الاحداث ١٦ ٪ .

ويرجع هذا الانخفاض فى نسبة الجريمة الى تطبيق المملكة للشريعة الاسلامية تطبيقا كاملا ، والاخذ على أيدى الجناة المنحرفين أخذا شديدا يتفق مع جسامة الجرائم التى يرتكبونها ، وهذا يحقق الانضباط فى المجتمع الى ابعد الحدود ، ففى العقاب عظات لمن تسول لهم انفسهم الانحراف

عن طريق الصواب ومحاولة الحاق الاذى بالآخرين . وقد اشرت فى بداية هذه الدراسة الى ما اعلنه وزير العدل السعودى فى مؤتمر وزراء العدل الذى عقد بالقاهرة ، فى شهر ديسمبر ١٩٧٨ ، من احصاءات تدور حول معدل الجريمة بين بلاد تطبق الشريعة الاسلامية واخرى بعيدة عنها كل البعد وتعتمد على تطبيق القوانين الوضعية . فكان معدل الجريمة فى المملكة ٢٢ شخصا فى المليون ، بينما كانت فى كندا ٧٥ شخصا فى المليون ، علما بأن هذه الاحصاءات صادرة عن الامم المتحدة .

فضلا عن ذلك فقد اصدر المؤتمر عدة توصيات من اهمها ضرورة البدء فى تقنين احكام الشريعة الاسلامية فى المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية .

ومما يدعو للدهشة انه على الرغم مما يتعرض له التشريع الاسلامى من هجوم من بعض المسلمين الذين يروجون بعدم انسانية القانون الاسلامى، فانه فى ندوة التشريع الاسلامى التى عقدت بالرياض عام ١٩٧٧ واشترك فيها عدد كبير من علماء القانون من ١٦ دولة اجنبية ، اصدروا نداءا لكل شعوب العالم يدعوهم الى الاخذ باحكام الشريعة الاسلامية لانقاذ المجتمعات من دوامة الجريمة والانحراف .

وقد بدأت مصر منذ حوالى عشر سنوات اول خطوة ايجابية لتطبيق الشريعة الاسلامية حيث تشكلت لجنة من اعضاء مجمع البحوث الاسلامية بالازهر ، وانتهى راى هذه اللجنة الى ان تقنين الشريعة يقتضى ان تقنن المذاهب الفقهية التى يعمل بها فى البلاد الاسلامية ، وان يبدأ فى تقنين المذاهب الاربعة (الحنيفية والشافعية والمالكية والحنابلة) كل مذهب على حدة وتصاغ احكامه فى مواد ، ثم يصاغ من كل مذهب الراى الراجح فيه . وبعد الانتهاء من تقنين كل مذهب على حدة يبدأ العمل فى وضع قانون مختار من بين المذاهب جميعا . الا ان هذه اللجان لم تؤت ثمارها حتى الآن ، على الرغم من ان هناك لجان اخرى قد تشكلت فى فترات لاحقة من أجل هذا الامر . ومن الامور التى تدعو للتساؤل هو تقاعس المسئولين فى هذا المجال، عن اخذ هذه المسألة بجدية كاملة، وفى هذا تحقيق لما جاء فى نص المادة الثانية من دستور مصر على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية مصدر التشريع » .

ومعروف انه منذ اشرق فجر الاسلام على الوطن العربى وهو يطبق

الشريعة الاسلامية ، ولكن قد لا يعلم البعض حقيقة أن العرب لم يتركوا الشريعة الاسلامية الى التشريعات الاوربية بمحض اختيارهم ، وانما اضطروا الى ذلك بعد دخول الاستعمار الى ديارهم وأجبروهم على الاخذ بقوانينهم .

ولعل ما يردده البعض من تشكيك فى مدى صلاحية الشريعة الاسلامية للحكم فى عصر الفضاء واعتباره ردة وتخلفا ، يعتبر من الامور غير العقلية حقا . ولننظر الى العالم « ابن خلدون » فنراه قد قسم نظم الحكم الى انواع ثلاثة : حكم الهوى ، وحكم العقل ، والشريعة الاسلامية . أما حكم الهوى فهو الحكم الدكتاتورى الذى يتسلط فيه حاكم على شعبه . وأما حكم العقل فهو الحكم العصرى أو الحكم الديمقراطى الذى يقدس العقل ويخضع لكل مقتضياته ، ولهذا فان هذا النوع من الحكم يوضع فى صيغة دستور ينظم سلطات الدولة ، ويوضح العلاقة بينها ، وتصدر فيه التشريعات عن برلمانات منتخبة تقوم على تنفيذها سلطات تنفيذية وسلطات قضائية ، فما هو موضع الشريعة الاسلامية بين هذين النوعين من الحكم (١٢) .

يقول ابن خلدون أن حكم الشريعة الاسلامية لايقوم على العقل المجرد، ولكنه العقل الذى يعمل فى ضوء توجيهات الله تعالى التى رسمها لعبادة على لسان رسله والتى تكفل عدم شطط العقل ، وان يجىء التشريع انسانيا ملائما لكل عصر واوان . وهكذا امتاز الاسلوب الاسلامى فى التشريع بأنه يقوم على أصول ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وعلى فروع متغيرة يستمدها المجتهدون من هذه الاصول الثابتة لمواجهة احتياجات الناس المتغيرة . وعلى هذا فان فقهاء الدين الاسلامى يقع عليهم مسئولية جسيمة هى العمل بكل اخلاص نحو السعى الحثيث لتطبيق الشريعة الاسلامية . اذ لاشك أن القوانين الوضعية التى تنظم حياتنا العصرية ليست كفيلة بتحقيق الامن والاستقرار فكما هو واضح فان الجرائم تنتشر والخروج على القوانين قائم فى صور كثيرة متكررة رغم وجود القوانين الوضعية التى هى من صنع الانسان ، أما قوانين السماء فهى قوانين رادعة تأخذ على ايدى المنحرفين بكل قوة وحزم بما لا يدع فرصة لانسان ان يفكر فى ارتكاب السلوك المنحرف الا فى بعض الحالات التى يسيطر فيها الشيطان على بعض الناس فيضلهم عن طريق الصواب . وعلى الرغم من وجود الجريمة فى المجتمع السعودى فان معدلاتها منخفضة لاتكاد تذكر بالقياس ببلاد اخرى عربية اسلامية او غربية ، ولا شك أن العقاب بجعل النفوس التى يراودها الشر تعرض عن ذلك . والعقاب فى الشريعة الاسلامية من قبل الامر بالمعروف والنهى عن

المنكر ، فعقاب الجريمة من استنكارها ، واستنكارها حث على الفضيلة ودعوة اليها ، والامر بالمعروف والنهى عن المنكر هو السبيل لايجاد جماعة فاضلة . ويقول الله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ،وتؤمنون بالله » .

والاسلام يشدد العقاب كلما كانت الجريمة ظاهرة معلنة ، بهدف حماية المجتمع ، ولو ترك المجرمون بغير عقاب لوجود بعض الاعذار التى يحتمون بها مع أنهم عقلاء ، تفشت الجرائم وانتشرت بدون حدود ، ويذهب الحياء الاجتماعى الذى يجعل الشخص يمتنع عن الاذى استحياء من الناس. ولقد اعتبر النبى (صلعم) فقد الحياء اساس الجريمة ولذلك قال (صلعم) : (١٢) .

« ان الله اذا اراد أن يهلك عبدا نزع منه الحياء فلم تلقه الا مقيت ، فاذا لم تلقه الا مقيتا ممقتا نزعت منه الامانة ، فاذا نزعت منه الامانة لم تلقه الا خائنا مخونا ، فاذا لم تلقه الا خائنا مخونا نزعت منه الرحمة ، فاذا نزعت منه الرحمة لم تلقه الا رجيما ملعنا فاذا لم تلقه الا رجيما ملعنا نزعت منه ربقة الاسلام » .

وقد نظرت الشريعة الاسلامية الى معنى جليل ، وهو التناسب بين الفعل وجزائه ، وفى هذا تحقيق العدالة فى العقاب ، لان نتائج الاعمال لابد أن تكون من جنسها . ولقد قال الرسول (صلعم) « من لا يرحم لايرحم » ، فاذا كانت الجريمة عملا انسانيا يتميز بالقسوة فان العقوبة تمثل جزاءا ، ونتيجتها رحمة ، ولذلك قررت الشريعة مبدا تحمل التبعات لمن يكون أهلا لها، ولا تقدم الاعذار عن الآثمين ، ولذا قال الله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها » ، وقال تعالى « ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم ، وان أسأتم فلها » .

وعلى ذلك فان الشريعة الاسلامية بأخذها بوجوب توقيع العقاب على المجرم نتيجة فعل ارتكبه ، تقرر نظرية حق المجتمع فى انزال القصاص العادل بالمجرم ، ذلك لان المجرم روع الناس أجمعين ، فالسارق يروع الحى الذى ارتكب فيه جريمته ، والزانى يفسد الصلات بين الرجل والمرأة ، فتكون العلاقات الآثمة ، وبذلك تضيع الانساب ، والقاذف يشيع الفاحشة فى الذين آمنوا ... الخ ، ومن ثم يكون من حق المجتمع أن يقرر العقوبة الرادعة لهؤلاء لقاء جريمتهم ، وفى نفس الوقت ليمنع غيرهم من مثل ما وقع

فيه هؤلاء . وفى هذا تحقيق لمصلحة المجتمع والافراد من اشـــاعة الامـــن والطمأنينة فى نفوس الجميع .

ونحن نتطلع الى اليوم الذى تستجيب فيه دول العالم الاسلامى الـــى تطبيق الشريعة الاسلامية ، وسوف نرى وقتها مدى ما سيحققه ذلك من أمن واستقرار وتخفيض لنسب الجريمة والانحراف فى تلك المجتمعات كما هـــو الحال فى المملكة العربية السعودية .

obeikandl.com

المراجـــع

(١) صالح عبد المالك وآخرون ، «علم الاجرام» مذكرة على الاستنسل ، مؤسسة الانوار للطباعة والنشر والتوزيع ، البطحاء ، المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٣١

(٢) القرآن الكريم ، سورة الشمس (٧ ، ٨) .

(٣) على على منصور ، نظام التجريم والعقاب في الإسلام مقارنا بالقوانين الوضعية ، مؤسسة الزهراء للايمان والخير ، المدينة المنورة ، ١٩٧٦ ، المقدمة .

(٤) محمد ابو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامى ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ ص ص ١٠٠ — ١٢ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٦) عبد القادر عودة ، التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، الجزء الاول ، ص ٧٨ .

(٧) عبد الفتاح خضر ، التعزيز والاتجاهات الجنائية المعاصرة ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٢٧ .

(٨) وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتنظيم والبرامج ، الاحصاء المركزى ، الكتاب الاحصائى لوزارة الداخلية ، للسنوات ١٣٨٦ هـ — ١٣٩٥ هـ ، المطابع الاهلية للاوفست ، الرياض .

(٩) جريدة الاهرام ، العدد الاسبوعى ، ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١١ .

(١٠) محمد أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(١١) وزارة الداخلية ، الاحصاء المركزى ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(١٢) سليمان الطماوى ، الشريعة الاسلامية واحتياجات الانسان المعاصر ، الاهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٢ .

(١٣) محمد ابوزهرة ، المرجع السابق ، ص ص ٤١١ — ٤٦٢ .

الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لـدى الشباب القطرى

دراســة استطلاعية

دكتور السيد الحسينى (*) دكتورة جهينة العيسى (**)

اولا : موضوع الدراســة وهدفها :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والدول النامية تتعرض لتحــولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بالغة الحدة . وعلى الرغم من أن هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا فيما يتعلق بعدد الســكان ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والعناصر الثقافية ، الا ان العامل الهام الذى يجمعها معا هــو خضوعها لخبرة استعمارية تركت آثارا هامة على بناءاتها الاقتصادية والاجتماعية . واذا كانت الدول النامية قد عاشت فى الماضى فى ظل السيطرة الاجنبية ، فانها تحاول الآن ــ بعد حصولها على الاستقلال ــ تحقيق معدلات تنمية عالية حتى تتمكن من تجاوز ظروف التخلف التى فرضت عليها فرضــا .

بيد أن تحقيق التنمية يتطلب ــ بادىء ذى بدء ــ التعرف على معالم البناء الاجتماعى ــ الثقافى فى الدول النامية بهدف رصــد التغــيرات التى طرات عليه وتحديد امكانية توجيه هذه التغيرات بما يخدم الاهداف القومية بوجه عــام . ان كثيرا من المهتمين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية يميلون الى مناقشة العموميات الثقافية متجاهلين بذلك الخصوصيات الثقافية التى تميز كل دولة من الدول النامية . فبرغم العناصر المشتركة التى تميز هــذه الدول ، الا ان كــلا منها يشهــد واقعا ثقافيــا واجتماعيا متميزا لا يمكن تغافله . ونحن لا نستطيع اغفال الجهود التى بذلت فى هــذا المجال خلال العقدين الماضيين ، وان كانت الدراسات التى اجريت تميل الى التركيز على مجتمعات دون غيرها . فلقــد حظيت دول أمريكا اللاتينية والهند ــ على سبيل المثال ــ بقدر كبير من اهتمام العلماء الاجتماعيين ســواء فى الولايات

(*) رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة عين شمس .
(**) مدرسة علم الاجتماع بجامعة قطر .

المتحدة أو أوروبا الغربية ، بينما لم تحظ الدول العربية ـ خاصة النفطية منها ـ على نصيبها الضروري من الاهتمام الأكاديمي .

وتمثل دول الخليج العربي حالة خاصة يتعين الاهتمام بها . فعلى الرغم من أنها تشارك الدول النامية كثيرا من خصائصها ، الا أنها تتميز بخصوصية اجتماعية ، واقتصادية ، وديموجرافية يجب أن تحظى بنصيبها من الدراسة . ونعني بدول الخليج العربي : المملكة العربية السعودية ، والعراق ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وعمان ، وقطر ، والبحرين . ان من أبرز التحولات التي شهدتها هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية ظهور النفط وتحول اقتصادياتها (باستثناء العراق) من الاعتماد على الرعي ، والغوص بحثا عن اللؤلؤ وصيد السمك الى الاعتماد على العائدات النفطية الضخمة . ومن شأن ذلك أن يدفع هذه الدول الى الأخذ بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على النظم الاجتماعية ، والعناصر الثقافية المميزة لهذه الدول . والملاحظ أن جانبا كبيرا من الدراسات المعنية بدول الخليج العربي تميل الى التركيز على التحولات الاقتصادية والتكنولوجية دون الاهتمام الضروري بالعناصر الثقافية المرتبطة بهذه التحولات (وربما استثنينا من ذلك بعض الدراسات الحديثة التي سوف نشير الى بعض منها في موضع لاحق) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات نشأت الرغبة في اجراء هذه الدراسة . فهدفها الرئيسي هو التعرف على بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر . ومن الواضح أن هذا الهدف مشتق من الرغبة في دراسة بعض العناصر الثقافية في مجتمع يتعرض لتحولات اجتماعية سريعة . واذا كان بعض الدارسين يفضلون دراسة المجتمعات في أكثر صورها اتزانا واستقرارا ، فان هذه الدراسة تكتسب أهميتها من منظور مخالف . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الآن دول النفط العربية تمثل مجالا خصبا لاختبار مدى كفاءة نظريات التغير الاجتماعي ـ الثقافي وقدرتها على فهم الظروف النوعية . ولاشك أن النتائج التي يمكن أن نتوصل اليها في هذا المجال قد تنطوي على أهمية نظرية وامبيريقية ، وتطبيقية في آن واحد . فمن الناحية النظرية تمثل دراسة المجتمع القطري اضافة هامة الى النمو النظري المتراكم الذي تجمع خلال السنوات الاخيرة ، والذي يتعلق ـ أساسا ـ بنماذج مختلفة من المجتمعات المعاصرة . ومن الناحية الامبيريقية فان الدراسة تمثل محاولة لاختبار كثير من المفاهيم والتصورات السائدة في علم الاجتماع عن واقع اجتماعي له سماته

الخاصة . واخيرا فان الاهمية التطبيقية للدراسة تتمثل فى استخدام نتائجها كمعطيات يمكن أن تسهم فى توجيه التغير الاجتماعى نحو أهداف أكثر رشدا وفعالية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بدراسة بعض المشكلات والقضايا المتعلقة بالأسرة العربية . ويمكننا تصنيف هذا الاهتمام فى ثلاث مجالات هى : البناء ، والوظيفة ، والثقافة . على أن القضية التى تعنينا هنا بدرجة أكبر ، تتمثل فى القيم والاتجاهات المتعلقة بالاختيار للزواج . فلقد أوضح بيرلسون Berelson وشتاينر Steiner أن الزواج فى العالم العربى — شأنه شأن المجتمعات التقليدية — هو من الأعمال التى يسيطر عليها كبار السن (٢) . فثمة شواهد عديدة تشير الى أن قضية زواج الفتى أو الفتاة قد تكون موضوعا للمناقشة حتى قبل ولادتهما . وهذا يعنى أن الزواج يمثل قدرا محتما لكل بالغ من الجنسين . ولقد أشار فولر Fuller فى دراسته على قرية لبنانية الى ان كبار السن قد يواجهون مشكلة اختيار القرينات لأبنائهم ، لكن هؤلاء الأبناء يحاولون — فى نفس الوقت — التأثير على هذه العملية بابداء آرائهم (٣) . ويبدو أن عملية الاختيار للزواج تبدو فى المدينة أكثر تعقيدا منها فى القرية ، وذلك بسبب ضعف الطابع الشخصى للعلاقات الاجتماعية ، فضلا عن زيادة الفردية بوجه عام . ولقد أوضح هيرابا ياشى Hirabayashi واسحاق Ishaq ان عملية الاختيار للزواج فى المدن العربية تتميز بقدر من الليبرالية . ففى مدينة عمان اتضح أن خمس النساء اللائى تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة قد شاركن فى عملية اختيار قرنائهن أو بابداء موافقتهن عليهم فى مقابل ثلاثة أخماس النساء اللائى تتراوح أعمارهن فيما بين ١٥ سنة ، و ٣٥ سنة (٤) . وفى مسح أجرى على الطلبة الجامعيين فى عدة مدن بالشرق الأوسط اتضح ان الفتاة فى لبنان لم تحصل فقط على مزيد من الحرية فى اختيار قرينها ، ولكنها تحررت ايضا — وبدرجة كبيرة — من كثير من القيود التى كانت تحد من حريتها قبل ارتباطها بالزواج (٥) . والى هذه النتيجة أيضا توصلت سامية الساعاتى فى دراستها على عينة مصرية (٦) . كذلك أوضح ابراهيم عثمان فى دراسة حديثة تناولت المناطق الحضرية بالأردن ان الزواج من الأقارب يقل باستمرار . ويفسر ذلك فى ضوء عوامل متعددة منها : التعليم ، ونمو المدن الكبرى ، والهجرة الاضطرارية ، فضلا عن الاستقلال الاقتصادى للشباب من الذكور والاناث . لكن « عثمان » يتوصل فى موضع لا حق من دراسته الى أن ٢٧ ٪ من الزيجات فى مدينة عمان تتم من الأقارب و ٢٣ ٪ من نفس القرية

او المدينة و ٢٢ ٪ من منطقة الجوار و ٢٨ ٪ من خارج هذه الفئات . فلو اعتبرنا الفئات الثلاث الاولى مؤشرا على العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة ، أمكننا القول ان زيجات الأقارب أو الجيرة تعد أكثر انماط الزواج شيوعا فى عمان (٧) . وفى تونس توصل يوراوى فى دراسته التى أجراها على ١٠٨٨ أسرة تونسية الى عدم وجود تماثل كبير فيما يتعلق بالمستوى التعليمى للزوجين ، وان كان ذلك يختلف بين المناطق الريفية والحضرية . كذلك فلقد سجلت الدراسة ذاتها أن كثيرا ما ترتفع المرأة اجتماعيا من خلال الزواج اذا ما قورنت بالرجل . فتوالى ثلاثة أرباع بنات ابناء العمال يتزوجن من عمال زراعيين ، او من مزارعين ، أو من عمال ، بينما نجد حالات الزواج فى الطبقة الوسطى (الحرفيين والتجار والموظفين) اكثر تنوعا وتباينا (٨) . أما جهينة العيسى فقد توصلت الى نتائج مختلفة الى حد ما . فلقد أوضحت أن النسق القرابى فى قطر يقوم على قواعد حددها العرف والدين ، بمعنى أن النسب يكون فيها للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم . أما اذا كان الزواج من خارج نطاق العائلة ، فانه يتجه الى عائلة متكافئة من حيث النسب والأصل . وغالبا ما يتم الزواج فى داخل ابناء العشيرة الواحدة . والملاحظ أن مركز الشخص الاقتصادى يحتل أهمية أقل من اصله القبلى فيما يتعلق بالزواج ، لأن المجتمع القطرى يتكون من عدة قبائل متصلة النسب وترجع جميعها الى الجزيرة العربية (٩).

وهناك دراستان حديثتان نسبيا تؤيدان عموما ما توصلت اليه جهينة العيسى فلقد أوضح ريتشارد أنطون فى **دراسة** له على قرية أردنية ان الزواج من الدرجة الأولى (أى بين ابناء العمومية) يؤدى أربعة وظائف ترتبط جميعها بالوحدة البنائية والنسب: اثنتان منهما اقتصاديتان، بينما الثالثة سياسية والرابعة بنائية ، وان هذه الوظائف كانت تسهم فى المحافظة على الزواج القرابى ، والداخلى (١٠) ، أما الدراسة **الثانية** فلقد أجراها فؤاد خورى فى لبنان حيث كشف عن أن الزواج المفضل هو الزواج الذى يتم بين ابناء العمومة وذلك لتحقيق المحافظة على وحدة العائلة وثروتها . وفى ذلك تأييد لما توصل اليه ليفون مليكيان بصدد تحديد العوامل المحبذة (أو الرافضة) لزواج ابناء العمومة (١١) .

ومن الواضح أن الدراسات الحديثة التى تناولت عملية الاختيار للزواج تميل الى تأكيد وجود تحولات هامة من بينها زيادة الفردية حتى ولو أن الآباء ما يزالون يلعبون دورا هاما فى هذا المجال . فلقد سجلت بعض

الدراسات انكماش عملية استخدام الاقارب فى اختيار القرين او القرينة . وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد اشاروا الى الدور الذى يلعبه كبار السن فى الاختيار للزواج ؛ الا أن ذلك لا يعنى — بالضرورة — تجاهل رغبات وآراء الشباب الراغبين والمؤهلين للزواج . ولقد اوضح فولر Fuller — فى دراسته التى اشرنا اليها قبل قليل — ان الشباب القرويين قد يتمكنون فى بعض الفرص (كالأعياد) من رؤية الفتيات ، مما قد يعينهم على اختيار افضل للقرينات (١٢) . وربما شجع ذلك بروثرو Prothro وديباب Diab على القول بأن عملية الاختيار للزواج — فضلا عن القيم المتعلقة بها — تتعرض فى الوقت الراهن لتغيرات هامة اهمها منح القرينين مزيدا من حرية التصرف (١٣) .

ثانيا : المنهج والأدوات :

أوضحنا فى موضع سابق أن الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو التعرف على الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب من القطريين والقطريات . وفى ضوء هذا الهدف اختارت الدراسة المنهج المقارن كمنهج اساسى يمكن من خلاله التعرف على الاختلافات بين الجنسين فيما يتعلق بالاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج ، فضلا عن الاختلافات الأخرى التى تظهر الى حيز الوجود اذا ما استخدمنا بعض المتغيرات كالسن والحالة الزواجية والجنسية .. الخ . ومن الواضح أن الدراسة ستستخدم شكلين من المقارنات : الاولى داخلية تتم داخل الفئة الواحدة ، والثانية خارجية تتم بين الفئات المختلفة . ومن الطبيعى أن تمكننا هذه المقارنات من التعرف على أنماط القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج لدى الجماعات المتماثلة والمتباينة على السواء .

اما الأداة الاساسية لجمع البيانات فتتمثل فى استمارة بحث تناولت بنودا عديدة : كالسن ، ومحل الميلاد ، والسنة الدراسية ، والجنسية ، ومهنة الأب ، ومستوى تعليم الأب ، وامكانية الحصول على الزوجة (أو الزوج) المناسبة ، وادراك وجود عقبات تحول دون الزواج ، وتفضيل الزواج من العائلة او من خارجها، والمهنة المفضلة للزوج، وأخيرا معايير اختيار والموقف من عمل الزوجة ، والمهنة المفضلة للزوج ، وأخيرا معايير اختيار الزوجة (أو الزوج) . ولقد روعى فى تصميم استمارة البحث توافر قدر ملحوظ من الاتساق الداخلى والترتيب المنطقى بين بنودها .

ولقد حصلنا على بيانات الدراسة بعد تطبيق استمارة البحث على

عينتين من الطلبة والطالبات بجامعة قطر خلال عام ١٩٧٩ . أما عدد أفراد عينة الطلبة فقد بلغت ٦٠ طالبا ، فى حين بلغ عدد افراد عينة الطالبات ١٠٠ طالبة . ولقد روعى فى اختيار العينتين مجموعة من الاعتبارات منها : الجنسية ، والعمر ، والتخصص الدراسى ، والكلية الجامعية ، والفصل الدراسى . أما التفاوت فى حجم عينتى الدراسة فنجد له مبررا فى الحجم الأصلى للعينتين . فعدد الطالبات فى جامعة قطر يفوق عدد الطلبة بوجه عام .

ثالثا : الخصائص الاجتماعية لعينتى الدراسة :

حصلت الدراسة على متوسطى أعمار كل من العينتين ، فاتضح أن متوسط عمر الطالبات يبلغ ١٩٫٧٣ سنة بانحراف معيارى قدره ١٫٦٩ سنة. أما متوسط عمر الطلبة فيبلغ ٢١٫٢٢ سنة بانحراف معيارى قدره ٢٫٠٣ سنة . ويبدو أن السبب الرئيسى لهذا التفاوت بين المتوسطين يكمن فى اختلاف السنوات الدراسية لكل من العينتين . فلقد لوحظ أن ٥٠ ٪ من عينة الطالبات ينتمن الى السنة الدراسية الأولى ، بينما لا نجد تمثيلا للطلبة فى هذه السنة الدراسية . وفى حدود التفاوت فى الانتماء للسنوات الدراسية يمكننا تفسير ارتفاع متوسط عمر الطالبات اذا ما قورن بمتوسط عمر الطلبة . وربما أمكننا الحصول على صورة أدق لذلك اذا ما ألقينا النظر على جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
السنوات الدراسية التى ينتمى اليها أفراد العينتين

السنة الدراسية	طلبة		طالبات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	—	—	٥٠	٥٠
الثانية	٣٢	٥٣٫٣٣	١٨	١٨
الثالثة	٢٤	٤٠٫٠٠	١٢	١٢
الرابعة	٤	٦٫٦٧	٢٠	٢٠
المجموع	٦٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية ، لوحظ تقاربا ملحوظا بين أفراد العينتين . فالغالبية العظمى من الطالبات غير متزوجات (٩٤ ٪) فى مقابل ٨٥ ٪ بالنسبة للطلبة . أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ١٥ ٪ فى مقابل ٦ ٪ من الطلبة . وبالامكان تفسير هذا التفاوت الطفيف فى ضوء حقيقة انخفاض سن الزواج بالنسبة للمرأة اذا ما قورن بسن الزواج للرجل . كذلك يمكننا أن نلاحظ تقاربا ملحوظا بين أفراد العينتين فيما يتعلق بالحالة المهنية . فلقد أقرت ١٠ ٪ من الطالبات أنهن يعملن ، فى مقابل ٣٣ر١٣ ٪ بالنسبة للطلبة . ومن المتوقع أن تكون العاملات من الطالبات غير القطريات، طالما أن هناك نسبة ملحوظة منهن ينتمين الى جنسيات غير قطرية . فلو تأملنا جدول رقم (٢) لاحظنا أن ثلثى عينة الطالبات (٦٧ ٪) ينتمين الى الجنسية القطرية فى مقابل نسبة أقل للذكور (٦٧ر٦١ ٪) . بيد أننا نلحظ — مع ذلك — تفاوتا بين المجموعتين فيما يتعلق بنسبة الطلبة والطالبات البحرينيات . فنسبة الطالبات تصل الى ٧٧ر١٦ ٪ فى مقابل ٧ ٪ للطلبة . وبالامكان تفسير ذلك فى ضوء القرب الجغرافى بين دولتى قطر والبحرين ، فضلا عن أن كلية التربية للمعلمات بجامعة قطر تمثل أقرب كلية جامعية يمكن ان تلائم الطالبات البحرينيات . وكذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة الطالبات الفلسطينيات (١٠ ٪) وكذلك الطلبة الفلسطينيين (٦٧ر٦ ٪) فى ضوء حجم المجتمع الأصلى للفلسطينيين فى قطر ، حيث يشكلون أقلية كبيرة نسبيا ، وأيضا فى ضوء سياسة القبول فى الجامعة بالنسبة للجنسيات المختلفة .

ولقد حصلت الدراسة بعد ذلك على توزيع أفراد العينتين طبقا لمهنة الوالد ، حيث ظهرت تفاوتات ملحوظة فى هذا المجال . واستنادا الى التصنيف المهنى المستخدم فى هذه الدراسة أقر ٢٢ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملن فى التجارة فى مقابل ٣٣ر٨ ٪ بالنسبة للطلبة . (انظر جدول رقم ٣). بيد أن التفاوت الأعظم بين العينتين يكمن فى وظائف الخدمة المدنية التى يعمل بها الآباء . فلقد أشار ٤٧ ٪ من الطالبات أن آبائهن يعملون فى وظائف الخدمة المدنية ، بينما لم يشر الى ذلك أى من الطلاب . ويمكننا تفسير هذا الموقف — جزئيا — فى ضوء حقيقة التوريث المهنى التى تعنى ميل بعض الآباء لتوريث مهنهم الى أبنائهم ؛ فضلا عن أن العاملين بالوظائف المدنية يكونون أكثر ميلا لاكساب أولادهم المؤهلات التعليمية . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة للأناث .

جـــدول رقم (٢)
توزيع افراد العينتين طبقا للجنـــسية

طلبـــة			طالبـــات		
الجنسية	التكرار	النسبة المئوية	الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
قطرى	٣٧	٦١ر٦٧	قطرية	٦٧	٦٧
بحرينى	١٠	١٦ر٧٧	بحرينية	٧	٧
سعودى	—	—	سعودية	٤	٤
يمنى	٥	٨ر٣٣	عمانيـــة	١	١
فلسطينى	٤	٦ر٦٧	فلسطينية	١٠	١٠
اردنى	٣	٥ر—	اردنيـــة	٣	٣
باكستانى	١	١ر٦٧	مصريـــة	٦	٦
			اخـــرى	٢	٢
المجموع	٦٠	١٠٠ر—	المجموع	١٠٠	١٠٠

جـــدول رقم (٣)
توزيع افراد العينتين طبقا لمهنة الآباء

مهنة الوالد	طلبـــة		طالبـــات	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تاجـــر	٥	٨ر٣٣	٢٢	٢٢
موظف	—	—	٤٧	٤٧
حرفى	١٦	٢٦ر٦٧	٦	٦
فـــنى	١٧	٢٨ر٣٠	٢	٢
متقاعد	١٠	١٦ ر٧	١٠	١٠
متوفى	١٢	٢٠ —	١٣	١٣
المجموع	٦٠	١٠٠ر—	١٠٠	١٠٠

obeikandl.com

ويمكننا أن نجد تأييدا جزئيا للشواهد السابقة اذا ما تعرفنا على توزيع افراد المجموعتين طبقا لمستوى تعليم الأب . (انظر جدول رقم ٤) . فلقد أشار ١٩ ٪ من الطالبات أن آبائهن قد حصلوا على مؤهلات تعليمية جامعية فى مقابل ٥ ٪ بالنسبة للطلبة . كذلك فان ارتفاع المستوى التعليمى لآباء عينة الطالبات يبدو من خلال الانخفاض النسبى للذين لم يحصلوا على أية مؤهلات تعليمية (٤١ ٪ بالنسبة لعينة الطالبات فى مقابل ٥٦ر٦٧ ٪ بالنسبة لعينة الطلبة) .

جدول رقم (٤)

توزيع افراد العينتين طبقا لمستوى تعليم الآباء

مستوى تعليم الاب	طلبة التكرار	طلبة النسبة المئوية	طالبات التكرار	طالبات النسبة المئوية
ابتدائى	١٥	٢٥	٢٩	٢٩
ثانوى	٨	١٣ر٣٣	١١	١١
جامعى	٣	— ر٥	١٩	١٩
بدون	٣٤	٥٦ر٦٧	٤١	٤١
المجموع	٦٠	— ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعلى أية حال فان التوزيع الذى حصلنا عليه يميل الى ابراز ارتفاع الاصول التعليمية لعينة الطالبات اذا ما قورنت بعينة الطلبة . ويبدو أن عينة الطالبات قد حققت أيضا ارتفاعا ملحوظا على مستوى النشأة الحضرية . فلقد أشارت الغالبية العظمى من عينة الطالبات (٧٨ ٪) أنهن قد نشأن فى مدينة كبرى ، بينما لم ينشأ فى مدينة كبرى من عينة الطلبة الا اقل من النصف بقليل (٤٦ر٦٦ ٪) . وفى نفس الوقت نجد النشأة الريفية (او البدوية) تمثل خاصية اجتماعية هامة لعينة الطلبة (٥١ر٦٧٪) بينما لا تحتل أهمية تذكر بالنسبة للطالبات (١١ ٪) . ولو سلمنا بفكرة اتساق أبعاد المكانة الاجتماعية ، لاحظنا أن الأصول الاجتماعية للطالبات أعلى بشكل واضح اذا ما قورنت بالأصول الاجتماعية للطلبة . ولقد حصلت الدراسة على مزيد من الشواهد التى تؤكد هذا الاتجاه فعند حساب متوسط دخل اسرة الطالبات ، اتضح أنه يبلغ ٤٥٣٨ر٤٦ ريالا قطريا شهريا فى

مقابل ٣٠٩٥ر٢٤ ريالا قطريا شهريا ، مما يشير عموما الى ان افراد عينة الطالبات قد أتين من اصول اجتماعية ــ اقتصادية اعلى من تلك التى أتى منها افراد عينة الطلبة .

جـــدول رقم (٥)

توزيع افراد العينتين طبقا لمكان الميلاد

محل الميلاد	طلبـــة التكرار	طلبـــة النسبة المئوية	طالبـــات التكرار	طالبـــات النسبة المئوية
قرية	٣١	٥١ر٦٧	١١	١١
مركـــز	١	١ر٦٧	١١	١١
مدينة كبرى	٢٨	٤٦ر٦٦	٧٨	٧٨
المجموع	٦٠	ــ ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

رابعا : المعايير والقيم المرتبطة بالزواج :

حاولت الدراسة فى البداية التعرف على آراء افراد العينتين فيمـــا يتعلق بامكانية الحصول على الزوج أو الزوجة المناسبة . ان مثل هـــذه الامكانيـــة تعكس لنا مـــدى الفرص المتاحة للحصـــول على القرين الملائم والتيسيرات الاجتماعية المصاحبة لذلك . ويوضح لنا جدول رقم (٦) توزيع افراد العينتين طبقا لامكانية الحصـــول على الزوج أو الزوجـــة المناسبة . ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الجنسين قد أقروا امكانية الحصـــول على القرين أو القرينة المناسبة (٧٤ ٪ عند الطالبات فى مقابل ٨٦ر٦٧ ٪ عند الطلبة) ، وان كنا نلحظ ــ مع ذلك ــ ان هذه الامكانية اعلى عنـــد الطلبة منها عند الطالبات .

جـــدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينتين طبقا لامكانية

الحصول على الزوج أو الزوجـــة المناســـبة

الامكانية	طلبـــــة التكرار	طلبـــــة النسبة المئوية	طالبـــات التكرار	طالبـــات النسبة المئوية
نعم	٥٢	٨٦ر٦٧	٧٤	٧٤
لا	٧	١١ر٦٧	٢٤	٢٤
غير مبين	١	١ر٦٦	٢	٢
المجموع	٦٠	ــ ر١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحا اذا ما قارنا بين الـــذين نفوا هـــذه الامكانية من الطلبة والطالبات (١١ر٦٧ فى مقابل ٢٤٪ على التوالى) . ومن اليسير تفسير هذا التفاوت فى ضـــوء المبادرة بالزواج عند الرجـــل فى مجتمع كالمجتمع القطرى ، اذ نجـــد تأكيدا ملحوظا للدور الذى يلعبه الرجل عند الدخول فى علاقة زواجية مما قـــد يخلق لديه احساسا بامكانية الحصول على الزوجة المناسبة اذا ما تمكن من الاختيار الناجح بين ممكنات عديدة . ومن خلال هـــذا التفسير يمكن أيضا ادراك الدلالة التى تشير اليها نســـبة الطالبات اللائى أشرن الى عـــدم امكانية الحصول على الزوج المناسب . فبسبب ضعف المبـــادرة والقدرة على التحكم فى مختلف الظروف المحيطـــة بمشروع الزواج ، تجـــد الفتاة نفسها فى موقف ضعيف نسبيا اذا ما قورن بموقف الفتى .

وربما امكننا تفسير التفاوت السابق اذا ما تعرفنا على ادراك كل من أفراد المجموعتين لوجود عقبات تحول دون الزواج (أنظر جدول رقم ٧).

جـــدول رقم (٧)
توزيع أفراد العينتين طبقا لادراكهم
وجود عقبات تحـــول دون الـــزواج

العقبات	طلبـــــة التكرار	النسبة المئوية	طالبـــات التكرار	النسبة المئوية
ـ عدم وجود فرص للتعارف	٢٨	٢٠ر٢٩	٥٨	٣٤ر٧
ـ التكاليف الباهظة للزواج	٤٦	٣٣ر٣٣	٢٩	١٧ر٤
ـ اجبار الآباء على الزواج من الاقارب	٢٧	١٩ر٥٦	٢٣	١٣ر٨
ـ عدم التكافؤ بين الأسر	٢١	١٥ر٢٣	١٩	١١ر٤
ـ عدم التكافؤ بين الفتى والفتاة	١٦	١١ر٥٩	٢٩	١٧ر٤
ـ اســـباب أخـــرى	ـــ	ـــ	٨	٤ر٨
المجموع	١٣٨	ـــ ر١٠٠	١٦٧	ـــ ر١٠٠

ومن الواضح ان ادراك العقبات التى تحـــول دون الحصول عـــلى الزواج الملائم تختلف باختلاف مجموعتى الدراسة ، وان كنا ـــ مع ذلك ـــ نلاحظ قدرا من الاتفاق بينهما حول أهمية بعض العقبات . فعلى مستوى عينة الطلاب لوحظ أن أكبر معوقات الحصـــول على الزوجة الملائمة تتمثل فى التكاليف الباهظة للزواج (٣٣ر٣٣ ٪) وكذلك عـــدم وجود فرص للتعارف على الفتاة قبل الزواج (٢٠ر٢٩ ٪) . كما اشار حوالى خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩ر٥٦ ٪) الى مشكلة اجبار الآباء على الزواج من الأقارب. ويبدو أن ادراك الطلبة لأهمية هذه المشكلات يعكس بالفعل وجـــود واقع اجتماعى لا يتيح فرصا كافية لاختلاط الجنسين ، فضلا عن تكفل الشـــاب الراغب فى الزواج بجانب كبير من الالتزامات المالية الضرورية . ومن المألوف فى مجتمعات الخليج العربى أن الراغب فى الزواج عليه أن يواجه مشكلات مالية عديدة مصدرها ارتفاع المهور ، وتأسيس مســـكن الزوجية ، فضلا

عن الضغوط الاجتماعية التى تدفع ـ بل وتشجع ـ الى الزواج فى سن مبكرة نسبيا . أما بالنسبة لعينة الطالبات فلقد لوحظ ان اكثر من ثلث العينة (٣٤ر٧ ٪) قد أشارت الى عدم وجود فرص للتعارف على الشباب فيما قبل الزواج كأحد العقبات التى تحول دون الحصول على الزواج الملائم ، كما اشارت نسبتان مئويتان متساويتان (١٧ر٤ ٪) الى عقبتين هما : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم التكافؤ الثقافى بين الفتى والفتاة . ومن الواضح ان النسبة المئوية الأولى تشير الى ادراك الطالبات ـ بحكم مستوى ثقافتهن ـ الى مشكلة التكاليف الباهظة للزواج باعتبارهن طرفا واعيا فيها . أما النسبة المئوية الثانية المعبرة عن عدم التكافؤ الثقافى بين الفتى والفتاه فقد تعبر عن ظروف مجتمع متحول بدات فيه الفتاة تحس بضرورة الحصول على زوج يتمتع بنفس مستواها الثقافى ، خاصة وان نسبة من راغبى الزواج من الشباب قد لا يعتبرون المؤهل الدراسى او المستوى الثقافى معيارا اساسيا من معايير المكانة الاجتماعية ـ الاقتصادية . وهناك اتفاق واضح بين عينتى الدراسة على اهمية الاختيار الحر للقرين او القرينة . فهناك حوالى خمس تكرارات عينة الطلبة (١٩ر٥٦ ٪) أشارت الى ان احد المشكلات الأساسية التى تواجههم تتمثل فى اجبار الآباء على الزواج من الأقارب فى مقابل ١٣ر٨ ٪ بالنسبة للطالبات . وقد تبدو هذه التكرارات معبرة عن الواقع اذا ما اخذنا فى اعتبارنا طبيعة التركيب الاجتماعى فى المجتمع القطرى والذى يستند استنادا اساسيا الى القبيلة ، وما تعبر عنه من التزامات وواجبات . وهذا يعنى أن الزواج لا يعد مشروعا فرديا بقدر ما يعتبر عملا اجتماعيا بكل ما تنطوى عليه هذه الكلمة من معان . وعلى اية حال فالتكرارات التى حصلنا عليها فى هذه الدراسة تميل الى ادراك واقعى للمعوقات الفعلية التى تحول دون تحقيق الزواج الملائم واهمها : التكاليف الباهظة للزواج ، وعدم وجود فرص للتعارف بين الفتى والفتاة ، فضلا عن عدم التكافؤ الثقافى بينهما ، واخيرا الزواج الاضطرارى الذى يتمثل فى اجبار الآباء ابنائهم وبناتهم على الزواج من الاقارب .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على ادراك افراد العينتين لمدى الاشباعات المختلفة التى يحققها الزواج ، حيث اتضح تشابها ملحوظا بينهم فى هذا المجال . فبينما اقر ١٥ ٪ من الطالبات أنه يحقق كل الاشباعات ، أشار الى ذلك نسبة أعلى بقليل من الطلبة (٦٧ر٢١ ٪) . بيد أن الحقيقة الأهم من ذلك هى رفض معظم افراد العينتين لأن يكون

الزواج محققا لكل الاشباعات (٨٥٪ بالنسبة للطالبات و ٣٢ر٧٨٪ للطلبة). واغلب الظن أن افراد العينتين قد ربطوا بين فكرة عدم تحقيق الزواج لكل الاشباعات بفكرة الالتزامات المختلفة التى يفرضها الزواج والتى قد تكون احد أسباب التفكك الاسرى . ومن الصعب فهم هذه الاستجابات على أنها تعنى تقليلا لاهمية الزواج كمشروع اجتماعى او أنها تعكس اتجاها سلبيا نحوه . فالشىء الاقرب الى الفهم هنا هو أن الزواج فى نظر افراد العينتين — شانه شأن اى انجاز اجتماعى اخر — ليس له وجه واحد يمكن النظر اليه من خلاله ، وأن الحكم عليه يتوقف على الخبرات الشخصية اكثر مما يتوقف عى التأملات الذاتية .

جـدول رقم (٨)
توزيع افراد العينتين طبقا لتفضيل الزواج
من العائلة او من خارجها

تفضيل الزواج	طلبة التكرار	طلبة النسبة المئوية	طالبات التكرار	طالبات النسبة المئوية
من العائلة	٢٢	٣٦ر٦٧	٣٣	٣٣
من خارج العائلة	٣٨	٦٣ر٣٣	٦٧	٦٧
المجموع	٦٠	— ر١٠٠	١٠٠	— ر١٠٠

كذلك حاولت الدراسة التعرف على رغبة افراد العينتين فيما يتعلق بالزواج من العائلة ، أو من خارجها . ولقد اتضح أن نسبة مئوية كبيرة من الطالبات (٦٧ ٪) تفضل الزواج من خارج العائلة ، وان نسبة مئوية كبيرة متقاربة (٣٣ر٦٣ ٪) من الطلبة تفضل ذلك أيضا . (انظر جدول رقم ٨). أما الطالبات اللائى رفضن الزواج من العائلة فقد بلغت نسبتهن ٣٣ ٪ فى مقابل ٣٦ر٦٧ ٪ بالنسبة للطلبة . وتشير هذه النسب المئوية الى اتجاه سائد لدى افراد العينتين وهو عدم التقيد بالزواج من داخل العائلة ، وهو اتجاه يتعارض مع النسق القيمى السائد الذى يشتق وجوده من طبيعة التنظيم القبلى فى قطر . ونحن لا نزعم أن يكون هذا الاتجاه مميزا لكل الشباب القطرى . اذ من المؤكد أن التعليم الجامعى بما يتيحه من نظرة

عالية ومن احساس بالنسبية يمثل عاملا وسيطا فى تشكيل هذا الاتجاه . وعلى الرغم من أن هناك فارقا كبيرا بين الاتجاه والسلوك الفعلى ، أو بين ماهو مثالى وماهو واقعى ، فان الشىء الواضح هنا هو أن ثمة اتجاها ملحوظا لدى الطلبة والطالبات يميل الى تحبيذ الزواج من خارج العائلة ؛ او بلغة علم الاجتماع الزواج « الاغترابى » . ومن الصعب فهم هـذا الاتجاه بمعزل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشهدها دولة قطر منذ اكتشاف النفط وانتاجه على نحـو تجارى ، وما ترتب على ذلك مـن مشروعات تنموية كان احد أبعادها توافر هجرات مكثفة من مختلف الدول العربية والاوروبية . ومن الطبيعى أن يصـاحب ذلك احسـاس ملحوظ بالهوية ، ورغبة قوية فى الاستقلال والتعبير عن الذات .

واذا كان الطلبة والطالبات قد ابدوا اتجاهات ايجابية نحو الزواج من خارج العائلة ، الا انهم — فى نفس الوقت — قد ابدوا تحفظات على الزواج من خارج قطـر . حينما حصلنا على توزيع أفراد العينين طبقا لرغبتهم فى الزواج من قطرى أو من قطرية ، وجدنا أن اكثر من نصف الطلبة (٥٥ ٪) قـد فضلوا الزواج من قطريـة ، بينمـا فضلت ٥٩ ٪ مـن الطالبات الـزواج من قطرى (انظر جـدول رقم ٩) . لكن البيانـات التى يتضمنها الجدول تشير بالاضافة الى ذلك الى موقف كل أفراد العينة من جنسية القرين أو القرينة . فلقد ابدى ٢٨ر٣٣ ٪ من الطلبة رغبتهم فى الزواج من خليجية

جـدول رقم (٩)

توزيع افراد العينتين طبقا لجنسية القرين او القرينة المفضلة

جنسية القرينة المفضلة	طلبـة		طالبـات	
	التكرار	٪	اتكرار	٪
قطـرية	٣٣	٥٥	٥٩	٥٩
خليجية	١٧	٢٨ر٣٣	١٧	١٧
عربية غير خليجية	٨	١٣ر٣٣	٢٤	٢٤
اجنبية	٢	٣ر٣٣	—	—
المجموع	٦٠	— ر١٠٠	١٠٠	— ١٠٠

فى مقابل ١٧ ٪ بالنسبة للطالبات اللائى يرغبن فى الزواج من خليجى . أما الطلبة الذين فضلوا الزواج من عربية غير خليجية فقد بلغت نسبتهم ١٣ر٣٣ ٪ فى مقابل ٢٤ ٪ بالنسبة للطالبات اللائى يفضلن الزواج من عربى غير خليجى. وبنظرة أكثر شمولا يتضح لنا تشابها كبيرا بين موقف الطلبة والطالبات من الزواج من قرينة أو قرين قطرى أو خليجى . ففيما يتعلق بالطلبة تصل هذه النسبة الى ٧٣ر٣٣ ٪ فى مقابل ٧٦ ٪ بالنسبة للطالبات .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على سن الزواج المفضل لدى العينتين ، حيث اتضح أن الغالبية العظمى من الطلبة (٧٥ ٪) يفضلون الاقتران من زوجة تصغرهم سنا ، بينما اشار فقط ٢٥ ٪ منهم الى رغبتهم فى الاقتران من زوجة مماثلهم سنا . (انظر الجدول رقم ١٠) . ومن الواضح أن اتجاه الطلبة نحو عمر الزوجة المفضل يتسق عموما مع النظرة

جدول رقم (١٠)
السن المفضل للزواج أو الزوجة لدى افراد العينتين

سن الزوجة المفضل	طلبة		طالبات	
	التكرار	٪	التكرار	٪
اصغر سنا	٤٥	٧٥	—	—
سن مماثل	١٥	٢٥	٦	٦
اكبر سنا	—	—	٩٤	٩٤
المجموع	٦٠	١٠٠ر—	١٠٠	١٠٠

العامة الشائعة التى تميل الى تفضيل أن يكون الزوج أكبر من زوجته بعدة سنوات ومع ذلك فان الاستجابات التى عبر عنها ربع افراد عينة الطلبة (٢٥ ٪) تعكس موقفا مختلفا ، حيث فضلوا الزواج من قرينات تماثلهم فى العمر . وليس من المستبعد ان يكون هؤلاء الطلبة قد ابدوا تفهما للظروف الاجتماعية والتعليمية التى تمر بها المرأة فى العالم العربى ، حيث نجد ميلا متزايدا نحو تعليم الاناث ، مما قد يرفع من سن زواجهن . وفضلا عن ذلك فان تفضيل زواج الشاب من فتاة تماثله فى العمر قد يعنى ضمنا توفير ظروف

النضج الشخصى للفتاة ، وزيادة قدرتها على مواجهة ظروف الحياة . وفى الوقت الذى يبدى فيه الطلبة قدرا معينا من الاهتمام بتقارب عمر كل من الزوجة والزوج ، نجد الطالبات يملن الى تفضيل الفارق الزمنى بينهما ، بمعنى ضرورة أن يكبر الزوج زوجته بعدة سنوات . ولقد أشارت الى ذلك ٩٦ ٪ من عينة الطالبات . ومن اليسير فهم دلالة هذه النسبة المئوية . ففى مجتمعات الخليج العربى ينظر الى الشاب من زاوية النضج الشخصى ، وقدرته على مواجهة الحياة الأسرية ، بما يتطلبه ذلك من التزامات اقتصادية واجتماعية . ومع أننا لم نحصل على شواهد احصائية تعبر عن مدى الفارق الزمنى بين سن الزوجين فى نظر الطالبات ، الا أنه من المحقق أنهن قد قصدن التعبير عن الالتزامات المختلفة التى يتحملها الشباب ، والتى قد تؤدى الى تأخر سن زواجهم اذا ما قورن بسن زواج الفتيات .

وتمثل المهنة المفضلة للزوج والزوجة أحد المعايير الهامة للزواج . فلقد حصلت الدراسة على توزيعين : الأول يعبر عن موقف عينة الطلبة من عمل الزوجة ؛ والثانى يعبر عن موقف عينة الطالبات من مهنة الزوج المفضلة. ففيما يتعلق بالموقف الأول لوحظ أن ثلثى الطلبة (٦٦ر٦٧ ٪) قد عبروا عن عدم رغبتهم فى عمل زوجاتهم حالما يتزوجون . أما الثلث الباقى منهم (٣٣ر٣٣ ٪) فقد أبدوا موافقتهم على التحاق زوجاتهم بأحدى المهن . (انظر جدول رقم ١١) . ومن الواضح أن نسبة كبيرة من الطلاب ما تزال تعتقد أن عمل الزوجة خارج المنزل يتعارض مع الحياة الأسرية المستقرة التى تعنى فى نظرهم اتجاه طاقات الرجل نحو الخارج (الحياة المهنية) بينما تتجه طاقات المرأة نحو الداخل (الحياة الأسرية) . ومن المألوف أن موقف الرجل من عمل المرأة يتوقف على ظروف ومراحل التطور الاجتماعى — الاقتصادى . ولو تأملنا الاطار البنائى لمجتمعات الخليج العربى نجده لا يزال

جدول رقم (١١)
موقف الطلبة من عمل الزوجات

موقف الطلبة	التكرار	٪
تعمل	٢٠	٣٣ر٣٣
لا تعمل	٤٠	٦٦ر٦٧
المجموع	٦٠	١٠٠ر٠٠

يؤكد نمطا من تقسيم العمل بمقتضاه تميل المراة الى الاهتمام بالشئون المنزلية كاعداد الطعام وتربية الاطفال ، والاشراف على أمور المسكن عموما ، بينما يتجه الرجل الى الاهتمام بشئون العالم الخارجي وتوفير الشروط أو الظروف المادية اللازمة لاستقرار الاسرة ودوامها . ويرتبط ذلك بمحددات الدور الوظيفي للزوجة في المجتمع القطري . وعلى الرغم من ان دولة قطر قد شهدت خلال السنوات الماضية تحولات هامة فيما يتعلق بتعليم الاناث والانفتاح على العالم الخارجي نتيجة لمشروعات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، الا أن تغير الاتجاهات نحو عمل المراة لا يحدث ـ عادة ـ قبل مرور فترة معينة يمكن خلالها استيعاب المواقف والظروف الجديدة . وبرغم ذلك كله فلقد أقر ثلث افراد عينة الطلبة انهم يفضلون الزواج من فتيات عاملات . ولا يعني ذلك ـ بطبيعة الحال ـ أن تغيرا كبيرا قد طرأ على دور المراة وعلاقاتها بالرجل ، بقدر ما يعني توفير ظروف مادية اكثر استقرارا للاسرة .

أما التوزيع الثاني الذي حصلنا عليه فيتعلق بمهنة الزوج المفضلة لدى عينة الطالبات (انظر جدول رقم ١٢) . وقبل أن نتناول بالتحليل الشواهد الاحصائية المعبرة عن ذلك يتعين ، الاشارة الى اننا لم نعتمد على التصنيفات المهنية الشائعة في الكتابات السوسيولوجية ، بل حاولنا الحصول على المهن المفضلة للزوج كما عبرت عنها الطالبات ، ثم قمنا بتصنيفها في شكل مجموعات مهنية وربما كانت هذه الطريقة الامبيريقية اكثر ملائمة عند دراسة

جدول رقم (١٢)
المهنة المفضلة للزوج كما عبرت عنها عينة الطالبات

المهنة المفضلة	التكرار	٪
فنية عليا	٦١	٦١
ادارية كتابية	١٥	١٥
التجارة	١٤	١٤
بدون تحديد	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجتمعات تتعرض لمرحلة التكوين والتشكل كالمجتمع القطرى . والملاحظ ان نسبة كبيرة من الطالبات (٦١ ٪) قد فضلن الزواج من أصحاب المهن الفنية العليا كالاطباء والمهندسين والمحاسبين . واذا ما أخذنا فى الاعتبار الشروط الضرورية للالتحاق بالمهن الفنية العليا ، وجدنا ان الطالبات قد فضلن شرط التعليم الجامعى والالتحاق بمهنة تلقى قدرا كبيرا من الاعتراف والتقدير عند تحديد نوعية القرين ، ومن ثم لا ترتبط بالنسب والأصل الاجتماعى ، وهو من المعايير الأساسية للزواج فى المجتمعات التقليدية .

ومن الواضح ان الطالبات قد أردن بذلك التعبير عن الرغبة فى الحصول على ازواج يماثلهن فى المؤهلات الجامعية على الاقل ، مما يعنى توافر التجانس أو التكافؤ الفكرى الضرورى للحياة الاسرية . وفضلا عن ذلك فان الالتحاق بالمهن الفنية العليا فى قطر يضمن للشخص مستوى معقولا من الدخل بحكم نظام الاجور السائد . ومن هذه الزاوية يمكن القول ان اختيار الطالبات لازواج ينتمون الى المهن الفنية العليا انما يعنى تحقيق أكبر قدر من التجانس الفكرى والاستقرار الاقتصادى والاعتراف الاجتماعى . أما اللائى أشرن الى تفضيل الزواج من ذوى المهن الادارية الكتابية (١٥ ٪) فقد عبرن عن مستوى طموح اقل ، وان كان لا يعنى — بالضرورة — التخلى عن المؤهل الجامعى كاحد مواصفات القرين . وفضلا عن ذلك نجد نسبة مئوية ضئيلة — ولكنها معبرة — من الطالبات تعبر عن رغبتها فى اختيار قرين يمارس التجارة . وطالما ان النشاط التجارى فى قطر يمثل أحد الانشطة الاقتصادية التى تضمن تحقيق أرباح عالية، وبالتالى مستوى معيشى أفضل ، فمن الطبيعى أن تميل بعض الطالبات الى تفضيل هذا الاختيار . ولا نستطيع أن نستنتج من ذلك استبعاد الطالبات لفكرة المؤهل الدراسى او الجامعى للقرين الذى يعمل بالتجارة ، اذ ليس هناك تعارضا بين العمل بالتجارة والحصول على المؤهل الدراسى على الاقل من حيث المبدأ .

وتمثل قيم الانجاب احد المظاهر الاساسية لبناء الاسرة . ولقد حصلت الدراسة على متوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وذلك بالنسبة لعينتى الدراسة . ولقد لوحظ أن التفاوت بين افراد العينتين فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال المراد انجابهم وكذلك المتوقع انجابهم كان أكثر وضوحا من التفاوت بينهما فيما يتعلق بكل خاصية على حدة ، أى توقع الانجاب والرغبة فى الانجاب . فبالنسبة لعينة الطلبة كان متوسط الاطفال المراد انجابهم ٢٫٩٨ طفلا بانحراف معيارى قدره ١٫٣٩ طفلا ، فى مقابل متوسط قدره ٣٫٣٤ طفلا بانحراف معيارى قدره ١٫٥٦ طفلا بالنسبة لعينة الطالبات . أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الاطفال

المتوقع انجابهم بالنسبة لعينة الطلبة فقد بلغ ٤ر٤ طفلا بانحراف معيارى قدره ٥٥ر١ طفلا فى مقابل متوسط ١ر٤ طفلا وانحراف معيارى قدره ٦ر١ طفـــلا بالنسبة لعينة الطالبات . ومن خلال هذه المتوسطات يمكننا أن نتوصل الـى نتيجتين هامتين : **الاولى** ان ثمة تفاوتا ملحوظا بين الرغبة فى الانجاب وتوقـع الانجاب ، اذ أن التوقع بالنسبة لافراد العينتين أعلى من الرغبـة الفعلية . امـا النتيجة **الثانية** فهى أن متوسط حجم الاسرة كما عبر عنه افراد العينتين اقل عموما من المتوسط العام فى دولة قطر ، على الرغم من اننا لانملك شواهد احصائية مؤكدة فى هذا المجال . وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السكانية المعاصرة التى تميل الى تأكيد العلاقة السلبيةبين حجم الاسرة وارتفاع مستوى التعليم . ويتعين علينا أن نلاحظ أيضا الاطار الاجتماعى والثقافى الذى عبـر من خلاله افراد العينتين عن اتجاهاتهم نحو قضـية الانجاب وبالتالى حجـم الاسرة . ففى قطر نلمس تشجيعا ــ صريحا أو ضمنيا ــ على زيادة الانجاب بسبب الحاجة المتزايدة الى السكان لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية ، فضلا عن أن زيادة الانجاب تجد تدعيما وسندا من القيم الدينيـة السائدة التى تمثل أحد الجوانب المعيارية الهامة فى المجتمع القطرى .

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف علىمعايير اختيار القرينوالقرينة لـدى أفراد عينتى الدراســة . والاجـراء الـذى اتبع فى هـذا المجـال يتمثل فى الحصول على تفضيلاتهم النسبية لمعايير اختيار القرين أو القرينة . ومن الطبيعى ان تتشابه معظم هذه المعايير بالنسبة للمجموعتين ، وان كانت استمارة البحث قد تضمنت بعض المعايـير المميزة لكـل من عينتى الطلبـة والطالبات . فمن معايير الاختيار المشتركة : الاخلاق ، والثقافة ، والتعليم ، والتدين ، والمال ، والنسب ، والسن .

اما بالنسبة لاستمارة الطالبات فقد اضيف اليها بعض المعايير الاخـرى كالشخصية ، والوظيفة ، والوسامة . وفيما يتعلق باستمارة الطلبة فقد اضيف اليها الى جانب المعايير السبع المشتركة السابقة : استقلال الشـخصية ، والجاذبية ، والجمال . ومن الطبيعى أن تعكس هذه الاختلافـات فى معايـير اختيار القرين الفروق النوعية بين الجنسين . وكان على الطلبة والطالبـات عند تقديم استجاباتهم أن يرتبوا معايير القرين أو القرينة ترتيبا تنازليـا ، بمعنى أن يحصل أهم معيار على رقم (١) وأن يحصل اقل المعايير أهمية على رقم (١٠) . وفى حدود هذه الملاحظات المنهجية يمكننا تناول أهم النتائج التـى توصلنا اليها فى هذا المجال .

فبالملاحظ أن الطلبة يميلون عند تحديد معايير اختيارهم لقريناتهم التأكيد

على بعض الصفات اهمها : الاخلاق ، والتدين ، والثقافة ، والتعليم ، والجمال ، ثم يقل تأكيدهم لصفات اخرى مثل : المال ، والنسب ، والسن ، واستقلال الشخصية ، والوسامة . فالذين وضعوا معيار التدين فى المرتبة الاولى بين معايير اختيار الزوجة تصل نسبتهم الى ٤٨ ٪ وهى نسبة عالية اذا ما قورنت بالنسب الأخرى . أما الذين منحوا معيار الأخلاق المرتبة الثانية فقد بلغوا ٤٠ ٪ فى مقابل معيار الجمال الذى حصل على المرتبة الثالثة لدى ٣٠٪ . أما التعليم فقد حصل على المرتبة الخامسة لدى ٢٣ر٣٣٪ ، ثم نجد الثقافة تشكل المرتبة الرابعة كما عبر عن ذلك ٣٠ ٪ من افراد العينة . وفى مقابل ذلك نجد الطلبة لا يميلون الى تأكيد معايير معينة عند اختيار قريناتهم . من ذلك المال (المرتبة العاشرة بنسبة ٥٠٪) والنسب (المرتبة الثامنة بنسبة ٢٠ ٪) ، والسن (المرتبة السادسة بنسبة ١٦ر٣١٪) واستقلال الشخصية (المرتبة التاسعة بنسبة ٦٦ر٢١ ٪) ، والجذبية (المرتبة التاسعة بنسبة ٦٦ر٢١٪) . ومن الواضح ان الطلاب يميلون فى اختياراتهم لقريناتهم تأكيد المعايير المتعلقة بسمات الشخصية المكتسبة اكثر من تأكيدهم لسمات الشخصية الموروثة . واذا ما استخدمنا المفاهيم الحديثة لعلم الاجتماع قلنا ، ان ثمة تأكيدا لمعايير الانجاز على حساب معايير العزو (تأكيد التدين ، والتعليم ، والثقافة والاخلاق فى مقابل المال ، والنسب والسن ، والوسامة) ، ولاشك أن المعايير التى أكدها الطلبة تعكس قدرا كبيرا من الاتساق فيما بينها ، مما يعنى تبلور الاتجاهات والقيم المتعلقة بالاختيار الزواجى . بيد ان ذلك لا يمنعنا من الاشارة الى نقطة أخرى هى أن التأكيد على الجوانب الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار الزوجة يعكس لدى الشباب معانى محددة . فالتدين والاخلاق هما بمثابة اداتين لضبط السلوك والتنبؤ به ، كما أن التعليم والثقافة هما وسيلتان للاتصال والتفاهم وتحقيق التجانس الفكرى .

اما الطالبات فقد عبرن عند اختيارهن لأزواجهن عن اتجاهات قريبة الى حد ما لتلك التى عبر عنها الطلاب عند تحديدهم لمعايير اختيار زوجاتهم ، ويمكننا التمييز بين مجموعتين من معايير اختيار الازواج لدى الطالبات : الأولى ذات أولوية واهمية خاصة : الأخلاق (المرتبة الثانية بنسبة ٥٢ ٪) ، والتدين (المرتبة الاولى بنسبة ٤٨٪) ، والشخصية (المرتبتين الثانية والثالثة بنسبتين متكافئتين هما ٢٤ ٪) ، والثقافة (المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨ ٪) ، والسن (المرتبة الخامسة بنسبة ٢٦٪) . أما المجموعة الثانية من معايير الزواج لدى الطالبات فهى ذات أهمية ثانوية : المال (المرتبة العاشرة

بنسبة ٣٧٪) ، والنسب (المرتبة السابعة بنسبة ١٩٪) ، ووظيفة الزوج (المرتبة السابعة بنسبة ٢٥٪ وكذلك الثامنة بنسبة ٢٢٪) ، واخيرا الوسامة (المرتبة التاسعة بنسبة ٢٢٪) . ومرة اخرى نلمس تأكيدا للمعايير الاخلاقية والدينية والثقافية عند اختيار القرين ، كما نلحظ ميلا لعدم ابراز المعايير المتعلقة بالأصول الاجتماعية أو الطبقية كالمال والنسب أو حتى الرمزية كالوسامة . واذا كنا نلحظ اختلافا بين مجموعتى الدراسة فى تفاصيل الاختيار للزواج ، الا أن ذلك لا يتعارض مع النتيجة الأساسية التى تشير اليها هذه الشواهد وهى أن معايير الزواج لدى العينتين تميل الى الاعتماد على تأكيد الجوانب التى يحققها الشخص اكثر مما تميل الى تأكيد تلك التى يرثها ، أو يحصل عليها من خلال انتماءاته الطبقية أو الاجتماعية عموما . ان مثل هذه النتائج تشير — للوهلة الاولى — أن ثمة تحولات هامة تطرأ على اتجاهات وقيم الشباب القطرى على الأقل فيما يتعلق بالزواج . وقد تبدو هذه التحولات هامة اذا ما حللنا النسق القيمى السائد فى المجتمع القطرى والذى تشكل فيه التنظيمات القبلية اساسا هاما من أسسه البنائية . ولا نستطيع ان نعزل هذه الاتجاهات والقيم التى لمسناها لدى افراد العينتين عن التحولات التى يشهدها المجتمع القطرى خلال السنوات الأخيرة وربما استطعنا القاء الضوء على هذه النقطة فى مناقشتنا للنتائج .

خامسا : مناقشة النتائج :

فى ضوء الشواهد الامبريقية التى توصلت اليها الدراسة يمكننا مناقشة الدلالات النظرية التى نشير اليها . ولعل اول ما يمكن ان يقال فى هذا المجال ظهور وعى قوى لدى افراد العينتين بقضية الاختيار للزواج والمشكلات المرتبطة بها . ولقد تبدى هذا الوعى من خلال التساؤلات الأساسية التى طرحتها الدراسة على افراد العينتين . ففيما يتعلق بالعقبات التى تحول دون الزواج اشار ٣٣ر٣٣ ٪ من الطلبة و ١٧ر٤ ٪ من الطالبات الى التكاليف الباهظة للزواج ، كما اشار ٢٠ر٢٩ ٪ من الطلبة و ٣٤ر٧ ٪ من الطالبات الى عدم وجود فرص للتعارف بين الجنسين . ومن الواضح أن هذه الاستجابات تعنى — للوهلة الاولى — ضرورة تخليص عملية الزواج من القيود المالية المفروضة عليها ، واتاحة الفرص الاجتماعية التى تساعد على اختيار افضل للقرناء والقرينات . ومن الشواهد الهامة التى تدعم ذلك موقف افراد العينتين من الزواج من العائلة . فلقد أقر ٣٦ر٦٧ ٪ من الطلبة الزواج من عائلاتهم فى مقابل ٦٣ر٣٣ ٪ من خارج عائلاتهم ، فى مقابل ٣٣ ٪

و٦٧٪ بالنسبة للطالبات . ان ذلك يعنى اتجاها قويا نحو احداث تحـول هام فى معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطرى ، الذى تحتل فيه العـائلة او القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعى ، او بعبارة أخرى يعنى توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج . ونحن لا نزعم وجود هذه الاتجاهات ــ وبنفس القوة ــ لدى مختلف جماعات المجتمـع القطرى ، اذ ان عينتى الدراسة لهما خصائصهما الفريدة . لكننا لا نستطيع ــ فى نفس الوقت ــ تجاهل احتمالات التغيير التى تحملها هذه الاتجاهات . ومرة أخرى نلمس هذه الاتجاهات عندما اقر ٥٥ ٪ من الطلبـة الرغبة فى الزواج من قطرية بينما اقر ٤٥٪ منهم الرغبة فى الزواج من غير قطرية . أما النسبتان المعبرتان عن الطالبات فهما ٥٩٪ و ٤١٪ على التوالى . أن ذلك يمثل تدعيما لما أشرنا اليه قبل قليل من ان اتجاهات الطلبة والطالبات تميل الى تحرير الزواج من التزامات القبيلة بدرجة كبيرة ، والجنسية بدرجة اقل . اذ اننا نلمس بعد ذلك تفضيلا ــ ان لم يكن اجماعا ــ على توسيع نطاق الاختيار للزواج ليشمل دول الخليج بأسرها . (٧٣ر٣٣٪ بالنسبة للطلبة فى مقابل ٧٦٪ بالنسبة للطالبات) . ومن الطبيعى ان يؤكد ذلك الاستنتاج الذى توصلنا اليه من أن عينتى الدراسة (اللتان يمثلان صفوة فى دور التكوين) يميلان الى تأكيد البعد الفردى أو الشخصى فى عملية الاختيار للزواج فضلا عن توسيع مدى هذا الاختيار .

ولدينا بعد ذلك من الشواهد ما يعبر عن وجود نظرة ليبرالية نامية لدى افراد الجنسين نحو بعضهما البعض . فلقد أقر ٢٣ر٣٣ ٪ من الطلبة اتجاها ايجابيا نحو عمل زوجاتهم . وعى الرغم من أن هذه النسبة المؤدية قد لا تبدو كبيرة فى حد ذاتها ، الا أنها تعكس نظرة ليبرالية فى ضـوء الدور التقليدى الذى تلعبه المرأة القطرية والمتمثل أساسا فى الاهتمام بشئون المنزل وتربية الأبناء . أمـا الطالبات فقد عبرن بدورهن عن اتجاهات ليبراليـة حينما اشرن الى المهن التى يفضلنها لأزواجهن . فلقد اشارت ٦١ ٪ منهن الى المهن الفنية العليا فى مقابل ١٥ ٪ للمهن الكتابية و ١٤ ٪ للتجارة . ولو اخذنا فى اعتبارنا طبيعة المهن الفنية العليا ومتطلباتهـا ، لاحظنا تأكيـدا على المعرفـة الفنية التى يجب أن يتمتع بهـا الزوج ومـا يرتبط بـذلك من ثقافة خاصة . ولعل فى انخفاض نسبة الطالبات الاتى فضلن أزواجا يعملن فى التجارة (١٤ ٪) ما يدعم ذلك الى حد كبير . ومن الطبيعى أن تنعكس هذه الاتجاهات على معايير اختيار الزواج لدى الطلبة والطالبات حيث نلمس تقاربا ملحوظا بينهما .. ثمة تأكيد واضح على الأخلاق والتدين والثقافة والتعليم والجمال ، بينما نجد تأكيدا اقل على المـال والنسب والسن

واستقلال الشخصية والوسامة . وعلى الرغم من ان هذه المعايير قد لاتشكل نمطا متميزا ، الا انها تشير — فى نفس الوقت — الى اتجاه واضح نحو تحرير الاختيار للزواج من قيم وتقاليد قد تخضع للمناقشة واعادة النظر فيها .

ومن الواضح أن نتائج هذه الدراسة تفرض علينا اعادة النظر فى بعض التصورات الشائعة المتعلقة بالأسرة والزواج فى المجتمعات التقليدية . فاذا كانت هذه النتائج تعنى اتجاهات قوية نحو الفردية ، فان الكتابات التى تؤيد الطابع القوى للاتجاهات الجمعية فى المجتمعات التقليدية تصبح عرضة للجدل . والواقع أن تسجيل مظاهر التحول الاجتماعى فيما يتعلق بقضية الزواج هو — بحد ذاته — مصدر من مصادر الشك فى الدراسات التى تذهب الى أن الاستاتيكية هى أحد الملامح الهامة للمجتمع التقليدى . ومن هذا المنطلق فان دراستنا تتفق مع بعض الدراسات المعاصرة التى تؤكد وجود تغيرات هامة تتعرض لها النظم الاجتماعية فى دول الشرق الاوسط وعلى الأخص الاسرة والقرابة والزواج (١٤) .

وفى ختام هذه المناقشة نجد من الضرورى الاشارة الى بعض القضايا النظرية والمنهجية التى يتعين الاهتمام بها عند دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالأسرة فى مجتمعات الخليج العربى . فعلى الرغم من ان هناك محاولات حديثة قد بدأت تهتم بالأسرة فى هذه المجتمعات ، الا انها لا تزال قليلة للغاية ، كما انها تعكس اهتماما فرديا خالصا . ومن الضرورى فى دراسة الأسرة تتبع الظواهر والمشكلات سواء على المستوى التاريخى أو المكانى ، وان تنطلق هذه الدراسة من منظور أكثر رحابة يأخذ فى اعتباره التحولات التاريخية والأوضاع الراهنة والتطورات المستقبلية . ان ذلك يمكننا فى المدى القريب من صياغة اطار نظرى يمكننا من دراسة الواقع الأسرى فى مجتمعات الخليج العربى . ذلك أن الاسرة فى هذه المجتمعات تتعرض لتغيرات سريعة وعميقة : اما آتية من الخارج بفضل الهجرة ووسائل الاتصال المتطورة ، أو صادرة عن الداخل نتيجة للتفاعلات المعقدة الناجمة عن محاولات التكيف مع الواقع الجديد . وتتبقى بعد ذلك عدة تساؤلات يتعين على الدراسات المقبلة الاجابة عليها . من ذلك : كيف تواجه الأسرة الخليجية التغيرات التى تتعرض لها ؟ ما هى ميكانزمات ووسائل مواجهة هذه التغيرات ؟ ماهى صور التفكك الأسرى وكيفية مواجهتها ؟ وما هو الدور الذى تلعبه الجماعات القرابية فى المحافظة على الأسرة وصيانتها ؟ وكيف تحل تقاليد اسرة جديدة محل اخرى قديمة ؟ وماهى التفسيرات

المختلفة التى تقدم للتحولات التى تطرأ على الأسرة ؟ وكيف يمكن التونيق بين الاجيال المختلفة فى النظر الى المشكلات الأسرية ؟ وما هـو الدور الـذى تلعبه القيم الدينية والاخلاقية فى مواجهة التغيرات التى تطرأ على الأسرة ؟ ان الاجابة على مثل هذه التساؤلات تمكننا من صياغة أحكام أكثر صدقا عن واقع الأسرة فى مجتمعات الخليج العربى ، والتغيرات المحتملة التى يمكن ان تتعرض لها .

obeikandl.com

المراجـــع والهوامش

(١) جهيلة العيسى ، التحديث في المجتمع القطرى المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ وما بعدها .

(2) Berelson, B., Steiner, G., Human Behavior : An Inventory of Scientific Findings, New York : Harcourt, Brace World, 1964.

(3) Fuller, A., Buarij : Portrait of a Lebanese Muslim Village , Harvard Middle East Monographs, No. 6. Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1961.

(4) Hirabayashi, G., Ishaq, May, "Social Change in Jordan : A quantitative approach in a non-census area" American Journal of Sociology, Vol. 64, 1958, PP. 36 - 40.

(5) Prothro, T., Diab, L., Changing Family Patterns in the Arab East, American University of beirut, 1974.

(٦) سامية الساعاتى ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٧) ابراهيم عثمان ، البناء الاسرى المتغير في حضر الاردن ، من منشورات الحلقـــة الدراسية عن الاسرة والقرابة ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦ .

(٨) عبد الحميد يوراوى ، اختيار الزواج : بحث دراسى عن الاصليين الاجتماعى والثقافي للزوجين التونسيين ، من منشـــورات الحلقـــة الدراسية عن الأسرة والقرابة ، جامعـــة الكويت ، ١٩٧٦ .

(٩) جهينة العيسى ، الالتقاء الحضارى وأثره في البناء الاجتماعى للاسرة في قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، وانظر كذلك :

Melikian, L., Al-Easa, J., Some Predictions about the Qatari Family, in the Family in the Moslem World, edited by Sing, Forthcoming, 1980.

(10) Antoun, R., Arab Village, Indiana University Press, Bloomington, London, 1972, P. 139.

(11) Khuri, F., Parellel Cousin Marriage Reconsidered : A Middle Eastern Practice that nullifies the Effect of Marriage on the

Intensity of the Family Relationships, Man Vol. 5, No. 4. December, 1970, PP. 597, 618.

(12) Fuller, A., op. cit.

(13) Prothro, T., Diab, L., op. cit ; P. 30.

(14) Ibid ; P. 41 Passim ; Hirabayashi, G. Ishaq, May, op. cit., Melikian, L., Al Easa, J., op. cit.

obeikandl.com

obeikandl.com

أنثروبولوجى فى العنبر

دراسة ميدانية التنظيم والتفاعل والعلاقات فى عنبر جراحة رجال بمستشفى كينجزتون ــ بانجلترا

دكتور / نبيل صبحى حنـــا(*)

تنتمى هذه الدراسة الى احـــد فروع علم الاجتماع المتميزة ، الا وهو « علم الاجتماع الطبى » ، الذى يحاول أن يتناول الظواهر المرتبطة بصحة الانسان ، والهيئات والتنظيمات الصحية،وان يدرسها من منظور سوسيولوجى كما ننتمى أيضا الى مجال الانثروبولوجيا الطبية حيث اجريت الدراسة فى احد العنابر باستخدام المنهج الانثروبولوجى التقليدى كما سنوضح فيما بعد . واذا كانت دراسات عديدة قد أجريت فى العالم الغربى وتناولت الظواهر المتعلقة بصحة الانسان من منظور سوسيولوجى او أنثروبولوجى فان المتخصصين فى مجتمعنا لم يهتموا للآن اهتماما اساسيا باجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال مســـتخدمين النظريات ومناهج البحث المتداولة فى هذين المجـــالين . ومما لا شك فيه أن الظروف والاوضاع التى تمر بهـــا المجتمعات النامية بصفة عامة ومجتمعنا المصرى بصفة خاصة تفرز مشكلات ترتبط من قريب أو من بعيد بصحة الانسان ، وتضفى على موضوع الصحة والمرض لونا خاصا يحتاج الى دراسات متعمقة لتشخيص الظواهر الصحية السائدة ، وتحديد علاقتها ببقية اجزاء البناء الاجتماعى تمهيدا لابداء الراى فى حل المشكلات الصحية او التخطيط لتحسين صحة الانسان ، ووقايته من المرض .

وقد امتد اهتمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيين المهتمين بالمجال الصحى الى دراســـة المؤسسات العلاجية كالمستشفيات والوحدات الصحية وغيرها بهدف وصف التنظيم والحكم على مدى كفاءته ، أو بهدف تحليل البناء الاجتماعى للوحدة الصحية والتعرف على نوعية العلاقات السائدة فى هذا النوع من الوحدات الاجتماعية . والدراسة التى نقدمها الآن هى نوع من الدراسات التى تهتم بتحليل الظواهر السائدة فى قطاع حيوى من مستشفى وهو «العنبر» . والسبب الرئيسى الذى كان وراء اهتمام الكاتب بالموضوع هو ايمانه بأن نوعية التنظيم والعلاقات السائدة بين الفريق المعالج والمريض تؤثر تأثيرا أساسيا على

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

عملية العلاج نفسها ، ؛ واقتناعه بأننا نستطيع أن نصل الى فهم أفضل وأعمق لهذه الظواهر اذا درسناها مستخدمين المنهج المناسب ، الامر الذى يمكننا بعد ذلك من اقتراح الحلول المفيدة . واذا كانت الدراسة قد اجريت فى مستشفى بانجلترا الا ان الواقع المصرى لم يكن غائبا عن ذهن الكاتب أثناء صياغته لموضوعه . ولهذا فان الملاحظات والتعليقات التى وردت فى الدراسة كتبت أساسا لكى تخدم مجتمعنا المصرى .

موضوع الدراسة :

تحاول هذه الدراسة أن تصف وتحلل بعض الظواهر السائدة فى عنبر جراحة رجال . ويتعلق بعض هذه الظواهر بالتفاعل الاجتماعى داخل العنبر سواء كان بين فريق التمريض ، أو بينهم وبين المرضى ، أو بين المرضى وبعضهم . على أن الاهتمام الاكبر كان موجها لوصف العلاقات بين فريق التمريض وبين المرضى نظرا لأن فريق التمريض هو الوسيط الفعال بين فئة الاطباء وبين المرضى . وهو يتكون من الافراد الذين يتفاعلون تفاعلا مكثفا مع المرضى أكثر مما تفعل اى فئه أخرى فى المستشفى وتوضح الدراسة فى هذا المجال تأثير بعض جوانب مهنة التمريض على كفاءة عملية العلاج . كما تهتم بالجانب التنظيمى فى أداء الاعمال داخل العنبر . سواء ما تعلق بالقواعد نفسها أو بطريقة تطبيقها وعلاقة ذلك بتحقيق أهداف المستشفى بصفة عامة . فى ضوء ذلك تضمنت الدراسة وصفا وتحليلا لبعض اجراءات الضبط داخل العنبر ، وتأثيرها على نجاح فريق التمريض فى القيام بالمهمة . وتضمنت أيضا ايضاح تأثير بعض الظواهر الفيزيقية مثل المبنى وتقسيماته الاساسية على كفاءة أداء العمل وعلى بعض الظواهر الاجتماعية السائدة .

وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية خالصة اذ تم تسجيل المادة الواردة فيها من داخل عنبر جراحة الرجال بمستشفى كينجزتون Kingston مدينه هل Hull بانجلترا حيث أمضى كاتب الدراسة مدة أسبوعين مقيما اقامة كاملة مدانة — كمريض — فى العنبر المذكور . وهناك بعض الملاحظات الخاصة بالمادة الواردة فى الدراسة :

١ — ان المادة الواردة فى الدراسة تتعلق بتلك **الظواهر التى تسود فى عنابر جراحة لرجال بصفة خاصة** . ويمكن أن تختلف وتتباين الظواهر التى تسود فى عنابر الجراحة عن تلك الظواهر التى تسود فى عنابر أمراض باطنية او فى عنبر أمراض نساء او أمراض عصبية . بل من المتوقع أن تختلف الظواهر السائدة فى عنبر جراحة رجال — ولو اختلافا

طفيفا ــ عن تلك التى تسود فى عنابر جراحة النساء . وترجع أهمية هذه الملاحظة الى امرين : الاول هو اننا يجب الا نذهب بالتعميمات التى نخرج بهـا من هذه الدراسة الى ابعد مما يجب ، والثانى هو أن نشير الى اهمية اجراء دراسات اخرى نستطيع منها ان نقارن المـادة الواردة فى هذا المقال مع دراسات اخرى تجرى فى عنبر امراض باطنية او نساء مثلا .

٢ ــ على الرغم من أن الدراسة تركز على الظواهر السائدة فى العنبر الا انها **تضمنت الكثير من المناقشات والتعليقات التى قاد اليها تحليل الظواهر التى تمت ملاحظتها** . ذلك أن الوجود فى العنبر والتأمل فى الظواهر السائدة فيه اعطى فرصة للخروج الى نطاق أوسع ، وهو نطاق المستشفى والعلاقات السيدة فيه بصفة عامة . وقد ساعد على الخوض فى هذا المجال وابداء الملاحظات المتعددة الخاصة بالعلاقات السائدة فى المستشفى بعض الخبرات التى استطاع الباحث ان يكتسبها من خلال تواجده فى هذه المجالات .

٣ ــ اذا كان القارىء سوف يلاحظ اشارات الى مدى كفاءة تنظيم العنبر ، او الى طابع العلاقات الانسانية التى كانت تميز التعامل بين فريق التمريض والمرضى ، **فيجب ألا يظن أن ذلك نوعا من الدعاية لهذا العنبر بالذات** أو يظن انه ناتج عن التأثر بخبرة شخصية خاصة . فالمقال عبارة عن محاولة لوصف وتحليل ما كان سائدا فى العنبر بشىء من الدقة والامانة ، مع محاولة التحقق من نتـائج وآثار نوعية معينة من التنظيم على المريض وعلى عملية العلاج نفسـها .

الملاحظة المشاركة كمنهج للدراسـة :

كان المنهج الاساسى الذى اتبع فى هـذه الدراسـة هو منهج الملاحظة المشاركة بكل ما يتضمنه هذا المنهج من اساليب وكل ما يتطلبه من اجراءات . فالباحث كان مشاركا مشاركة كاملة فى الموقف ، وكان احد اعضائه . وكان الموقف طبيعيا . وكان السلوك تلقائيا . اذ لم يكن احد يعلم ان الانثروبولوجى المريض كان يسجل الظواهر التى تدور حوله . على انه قد اجريت بعض المقابلات مع المرضى واعضاء فريق التمريض كما سأذكر فيما بعـد .

وقد اجريت الدراسة بعد أن تقرر دخولى مستشفى كينجزتون العـام لاجراء جراحة . ومكثت فى العنبر **مدة اسبوعين منذ لحظة** دخولى المستشفى الى وقت مغادرتى لهـا بعد تماثلى للشفاء . **وقـد ساعدنى موقفى المزدوج كمريض وكانثروبولوجى على ملاحظة الظواهر التى تحدث فى العنبر فى كل**

لحظة . وقد تحققت فى هذه الدراسة المعاناة والخبرة العميقة التى يجب على الباحث أن يجتازها لكى يصف الموقف . ولم تكن هناك صعوبة تحتاج الى أن افكر فى كيف أكون مشاركا فى الموقف ، كما لم تكن هناك حاجة لافتعال الاندماج فيه أو الاحساس بمشاعر من يوجدون به . واذا كانت الملاحظات الاولى (الخام) قد كتبت فى العنبر اثناء اجتياز الخبرة ، فان الصياغة النهائية والتعليقات والمناقشات التى وردت فى المقال قد سجلت بعد الخروج من المستشفى مباشرة . وكانت هذه الفترة بمثابة اجترار للخبرة الميدانية ، ومحاولة للتامل فى ابعادها المختلفة . وعلى الرغم من أن خبرة المرض واجراء الجراحات يمكن أن تكون خبرة غير سارة بالنسبة لأى شخص ، فاننى كنت أشعر منذ البداية أن هذه هى فرصتى لدراسة ظواهر كنت أود دراستها منذ سنوات . وقد كنت فى موقف سمح لى ان الاحظ الظواهر واحللها **وأنا داخل الموقف وخارجه** فى نفس الوقت . ففى معظم الاحيان كنت اشعر بما يشعر به كل مريض ، واعامل من هيئة التمريض كما يعامل أى مريض ، وافقد هويتى وقدرتى على التصرف الحر كما يحدث مع كل مريض وقد انتابتنى عوامل القلق والملل والضيق والنظرة المتظلمة التى ينظر بها الناس احيانا الى من بيدهم السلطة والى من يملكون ان يأمرونا ولابد أن نطيعهم سواء كان ذلك رغما عنا او كنا سلمنا لهم أنفسنا طواعية . وفى نفس الوقت كنت الاحظ تفاصيل الموقف **كشخص خارجى** بسبب اننى تعمدت منذ البداية ان آخذ موقف الانثروبولوجى وان انظر الى الموقف بعين المحلل وكأننى خارج عنه . وبصفة عامة كانت فترة العمل الميدانى — فترة المرض — هى مزيج من الدخول والاندماج فى الموقف ثم محاولة الاختلاء الى النفس وتسجيل الظواهر ، ومحاولة ملاحظة ما يدور حولى بعين الدارس .

وقد كان ترتيب الاسبوعين كما يلى : قضيت يومين قبل اجراء الجراحة . وستة ايام بعد اجرائها فى العنبر الاساسى . ثم قضيت بقية المدة فى عنبر صغير ملحق بالعنبر الاساسى . ولم اقض أى وقت من هذه المدة — وهذا لحسن حظى — فى حجرة مستقلة . فقد كان تواجدى بين بقية المرضى ضروريا لاتمام الدراسة . فالانثروبولوجى يحتاج ان يوجد بين الناس اكثر مما يحتاج لان يكون مستقلا عنهم حتى ولو ادى ذلك الى تهديد راحته .

والسؤال الذى قد يفكر فيه البعض هو **مدى كفاية الاسبوعين لاتمام الدراسة** . والاجابة هى أن الاسبوعين يعتبران مدة كافية لاجراء دراسة تفسيرية لبعض الظواهر السائدة فى عنبر جراحة . بجانب ان الحالات التى كانت تفد الى العنبر كان معظمها فى حاجة الى جراحات صغيرة متشابهة ، وهذه لم تكن تتطلب أن يبقى المريض فى العنبر اكثر من عشرة ايام او اسبوعين على الاكثر .

وعلى ذلك فقد كانت امامى فرصـــة لكى الاحظ دخول حالات الى العنبر ـــ (وهى الحالات التى وفدت الى العنبر بعد دخولى) وخروج حالات أخرى تماثلت للشفاء (وهى الحالات التى تقرر خروجها اثناء وجودى فى العنبر) . وقد أتاح لى هذا الفرصة لملاحظة الظواهر المرتبطة بالمراحل المختلفة التى يمرون بهـــا اثناء فترة العلاج والجراحة . وقد دخلت العنبر ايضا فى تلك الفترة بعض الحالات الخاصة والحوادث وغيرها .

وقـــد حاولت استغلال الاسبوعين استغلالا جيدا وساعدنى على ذلك اننى كنت متفرغا تفرغا تاما للملاحظة ليلا ونهارا ، ذلك اننى لم اكن اعانى من آلام تمنعنى عن القيام بمهمة الملاحظة ، كما ان اجراءات العلاج لم تكن تحتاج الى أكثر من دقائق فى اليوم الواحد . ونظرا لانها كانت المرة الاولى التى ادخل فيها مستشفى فقد كنت شديد التركيز والانتباه والاحساس بالخبرة بكل تفاصيلها كما اننى كأجنبى كنت شديد الملاحظة للعـــالم الغريب ـــ بالنسبة لخبرتى الشخصية ـــ الذى كان يحيط بى فى هذه الفترة . واذا كنت قد حاولت أن أشغل معظم ساعات النهار بالملاحظة ، فقد تعمدت أيضا فى بعض الليالى البقـــاء يقظا الى ساعة متأخرة من الليـــل للملاحظة الظواهر المرتبطة بأعمال المســـاء .

بناء على ذلك فان مادة هذه الدراسة هى محصلة الملاحظات الشخصية ، وملاحظات المرضى الآخرين التى أمكننى التعرف عليها من خلال المناقشات التى أجريتها معهم . ذلك أننى كنت اتعمد فى بعض الاحيان التساؤل عن بعض الظواهر التى الاحظها أو عن تفسيراتها لكى اقارن بين ملاحظاتى وتفسيراتى وبين ملاحظات وتفسيرات المرضى المحيطين بى . **كما كنت أوجه بعض التساؤلات** الى أعضاء فريق التمريض ، وكنت حريصا ان يتم ذلك بطريقة طبيعية تضمن الاجابة الصادقة . وتعمدت فى بعض الاحيان تكرار بعض الاسئلة لاشخاص مختلفين لمقارنة الاجابات ببعضها . وقد شجع موقفى كمريض أعضاء فريق التمريض على الاجابة على أسئلتى دون تحفظات كما شجعهم موقفى كاجنبى على الاجابة على أسئلتى التى كانت تخرج عن نطاق اهتماماتى بموضوع مرضى . وقد تضمن المثال ايضا بعض المعلومات التى جمعتها عن طريق **استماعى الى مناقشات أعضاء فريق التمريض** مع بعضهم مصـــادفة ، تلك التى عبرت عن كثير من الاتجاهات والمعانى المتعلقة بأداء عملهم .

ولم يكن احد يعلم فى البداية اننى اقوم بتسجيل هذه الملاحظات ضمانا لاستمرار سير الامور بطريقة طبيعية . ذلك أن علم الناس بأن شخصا ما يلاحظهم ويسجل سلوكهم قد يؤدى الى القلق ، أو يدفعهم الى الســـلوك

بطريقة متحفظة . غير اننى قد اخبرت رئيسة العنبر فى نهاية المدة اننى انوى كتابة مقال عن الظواهر السائدة فى عنبر جراحة مستفيدا من المادة التى دونتها كملاحظات اثناء وجودى فى العنبر . وقد كنت مطمئنا **ان ذلك كافيا للوفاء بأمانة الباحث ، وفى نفس الوقت ضمان توفير طبيعية الظواهر وتلقائية السلوك .**

العنبر رقم ٨

ينقسم العنبر الى ثلاثة أجزاء رئيسية ، هى : المدخل ، والعنبر الرئيسى ، ثم الملحق .

الجزء الاول : المدخل :

ويبدأ المدخل من باب العنبر الخارجى ، ويتكون من حجرتين متقابلتين لبعضهما — تقعان بعد الباب مباشرة — احداهما تستخدم كمكتب يدار منه العنبر ، وعادة ما تجلس فيه الحكيمة رئيسة العنبر . وتضم هذه الحجرة مكتبا صغيرا وعددا من المقاعد ، وبعض الرفوف والادراج التى توضع بها أوراق المرضى . أما الحجرة المقابلة فهى حجرة العناية المركزة ، ويرقد بها المرضى الذين يحتاجون الى عناية خاصة ، أو الذين يحتاجون أن يظلوا بمعزل عن العنبر ، أو الحالات شديدة الخطورة . وبجانب حجرة العناية المركزة (من ناحية باب العنبر) يوجد ركن صغير يستخدم كحجرة استقبال حيث وضعت به بعض المقاعد ومنضدة صغيرة . وهذا الركن مخصص لاستقبال زوار المرضى او زوار فريق التمريض الذين يمكن أن يصلوا الى العنبر فى غير اوقات الزيارة الرسمية ، وعادة ما تكون هذه الزيارات طارئة لا يمكن للزوار فيها الانتظار الى أن يحين الموعد الرسمى للزيارة . ويستخدم هذا المكان ايضا كحجرة استقبال ومكان انتظار للمرضى الجدد الى أن يتم تجهيز أماكنهم داخل العنبر .

ومن السهل على من يحاول ملاحظة طريقة العمل فى العنبر أن يدرك أن هذا الجزء الاول من العنبر « المدخل بما يحتوى عليه » يقوم بوظيفة هامة بالنسبة لكل ما يجرى داخل العنبر . فمكتب الرئيسة قد وضع فى موقع يمكنها منه مراقبة كل من يدخل العنبر ، ويسهل عليها وعلى أى ممرضة تجلس فى المكتب ملاحظة المريض الذى يرقد فى الحجرة المقابلة « حجرة العناية المركزة » باستمرار . ومن هذا المكتب يتم توجيه كل التعليمات لفريق التمريض ولأى عمل يتم داخل العنبر . ومن هذا الموقع أيضا تستقبل الرئيسة — او من يحل

محلها — اية بيانات او تعليمات او مكالمات آتية الى العنبر من المستشفى أو من خارج المستشفى . **ولهذا فان مدخل العنبر يعتبر نقطة مراقبة وحلقة اتصال بين العالم الخارجى (المستشفى أو الاقارب أو .. الخ) . وبين المقيمين فى العنبر .**

ويتميز موقع المدخل ايضا بانه شديد القرب من العنبر الرئيسى . وهذا يسهل عملية الاتصال بين ادارة العنبر وبين من يعملون فيه او من يوجدون فيه من المرضى . فقد كان من السهل مثلا ان يسمع من هم بالعنبر اى نداء يوجه من الحجرة ، خاصة وانه لا يوجد باب او حاجز يفصل بين المدخل وبين العنبر الرئيسى . ومن الواضح ان المشكلة الناتجة عن رغبة ادارة العنبر فى عدم رفض الزائر الذى يأتى الى العنبر فى ظروف طارئة فى غير مواعيد الزيارة الرسمية ، مع رغبتها فى الحفاظ على النظام داخل العنبر يمكن أن تحلها بسهولة عن طريق استخدام حجرة الاستقبال كمكان يلتقى فيه الزوار بمرضاهم فى الحالات الطارئة .

الجزء الثانى : العنبر الرئيسى :

العنبر الرئيسى عبارة عن صالة كبيرة مستطيلة الشكل ، تحتوى على صفين من الاسرة المقابلة لبعضها بحيث يحتوى العنبر على ما يترب من عشرين سريرا . **ويفصل بين كل سرير وآخر مسافة** تبلغ حوالى متر او اكثر قليلا . وتعتبر هذه المسافة مسافة مناسبة تتيح للمريض فرصة الاتصال بالمريض الذى يجاوره حينما يريد ذلك ، وان يحقق نوعا من الاستقلال عن المريض المجاور حينما لا يريد الاتصال . ومن الطبيعى أن المريض يحتاج الى الاتصال بالمرضى الآخرين فى كثير من الاحيان ، فهو يحتاج أن يتكلم مع جاره حينما يشعر بالملل ، وقد يحتاج أن يشتكى اليه من بعض مما يضايقه سرا . وقد كان قرب المسافة بين الاسرة فى هذا العنبر عاملا من عوامل حدوث كثير من الاتصالات اللفظية بين المرضى فى موضوعات شتى . ويلاحظ أن المسافة اذا كانت شديدة القرب بين الاسرة فقد يؤدى ذلك الى المضايقات او الازعاج خاصة فى اوقات الزيارات . ويشعر بالازعاج بصفة خاصة المرضى شديدو الحساسية ، أو من يحرصون دائما على التمتع بقدر من الاستقلال عن الآخرين ، او هؤلاء الذين لا يحبون ان يراقبهم احد . أما اذا كانت المسافة التى تفصل بين كل سرير وآخر مسافة مناسبة — ليست شديدة البعد او شديدة القرب — ساعد ذلك على وجود علاقات أقوى بين مجموعة المرضى الذين يشغلون أسرة متجاورة ، وساعد

ايضا على سهولة توصيل تعليمات هيئة التمريض اليهم .

ويفصل بين كل سرير وآخر نافذة ، كما أن هناك دولاب صغير « كومودينو » لكل سرير ، وهذا الدولاب يرتكز على رولمان بلى . ولهذا تفى حالة نقل المريض من سرير الى آخر لم يكن يستدعى ذلك نقل ملابسه وادواته من دولاب الى آخر ، اذ كان يتم تحريك الدولاب ونقله بسهولة الى جوار السرير الذى انتقل اليه المريض ، واعادة الدولاب الآخر مكانه . وقد كان ارتفاع هذا الدولاب عن الأرض ارتفاعا مناسبا بالنسبة لارتفاع السرير ، فقد كان المريض يمكنه بسهولة فتح الدولاب . وتناول ما يريده منه وهو على سريره . وبالاضافة الى ذلك انتشرت فى اماكن متفرقة من العنبر بعض الاحواض والصنابير لتتمكن المرضات من غسل ايديهن بسهولة بعد القيام بأى عمل دون الحاجة الى الخروج من العنبر . كما احتوى العنبر ايضا على مكان مخصص لالقاء بقايا العينات التى تؤخذ من المرضى وكل النفايات التى يودون التخلص منها .

الجزء الثالث : الملحق :

ينتهى العنبر الرئيسى بحائل وكأنه بوابه تفصل بين العنبر الرئيسى وبين الملحق . وتوجد خلف الحائل (المتحرك) حجرة تعتبر بمثابة **« كشك للغيارات »** بها سرير للكشف ، وبها بعض الملابس التى يرتديها أعضاء فريق التمريض عند القيام بأى عملية غيار للمريض .. وبها ايضا بعض الاجهزة والادوات التى تستخدم فى الاجراءات الطبية كالغيار على الجروح ، وانتزاع « الغرز » ، وبقية العمليات التمريضية التى لا تستدعى نقل المريض الى حجرة العمليات . وعلى ذلك فهذه الحجرة أشبه بحجرة عمليات مبسطة خاصة بفريق التمريض .

وبعد هذه الحجرة يوجد عنبر صغير عبارة عن ملحق للعنبر الاساسى ويطلق عليه « الملحق » ، ويضم ستة أسرة . وينتهى العنبر الملحق بحجرة أخرى عبارة عن حجرة جلوس صغيرة لاستراحة المرضى الذين يمكنهم مغادرة السرير . وعادة ما يستخدم هذه الحجرة كل المرضى المقيمون فى الملحق اذ أن معظمهم يكون فى حالة أفضل من مرضى العنبر الاساسى ؛ فكل منهم ينتظر التئام الجرح وتمام الشفاء .

وفى مقابل العنبر الملحق توجد المرافق ودورات المياه والحمامات والادشاش . **وقد صممت هذه المرافق بطريقة تلائم المرضى الذين يعانون من متاعب خاصة بعد العمليات** . وعلى سبيل المثال توجد بالحمامات مقابض مثبتة فى الحائط يمكن للمريض الامساك بها لكى لا ينزلق . كما توجد وسائل معينة مماثلة فى دورات المياه لكى يتمكن المريض من الامساك بها او الاستناد اليها عندما يحاول الجلوس او النهوض . وهناك ايضا مقابض معدنية ثبتت

فى الحائط لكى يمسك بهـا المريض الذى يعانى من متاعب اثناء قضاء حاجته .

ويدرك المرضى واعضاء فريق التمريض **أن العنبر الملحق هو الطريق المؤدى الى الخروج من المستشفى** ، خاصة وأن أخصائى الجراحة الكبير يأمر بخروج المريض من هذا المكان ، ولهذا يشعر كل مريض يتم نقله الى العنبر الملحق أنه تماثل للشفاء . ويحدث الاحباط لدى أى مريض عندما يأمر الطبيب باعادته الى العنبر الرئيسى . وعادة ما يأمر بذلك عندما تحدث مضاعفات ، او عندما يتلوث الجرح ، أو عندما تستدعى حالة اى مريض مزيدا من العناية او الهدوء نظرا لأن العناية فى العنبر الرئيسى أشـد تركيزا من العناية فى الملحق . وقد حدث ذلك مرة بالنسبة لمريض كان قد نقل الى العنبر الملحق ، وقد أحس هذا المريض ان اعادته الى العنبر الرئيسى يعنى تدهور حالته .

ويشترك مرضى العنبر الصغير فى بعض السمات والخصائص . وعلى سبيل المثال فانهم يشتركون فى أن درجة تلقهم على انفسهم وعلى مسـألة اشفائهم تعتبر أقل من درجة تلق من يعيشون فى العنبر الاساسى ، خاصة اذا قارناهم بمن ينتظرون اجراء الجراحة ، او من أجريت لهم الجراحة حديثا . ولم يكشف عن الجرح بعد ، او اذا قارناهم بمن يعانون من الم ما . ويدل على انخفاض نسبة القلق فى العنبر الصغير ظهور بعض الظواهر التى قل أن تظهر فى العنبر الاساسى . فالمريض فى العنبر الملحق لا يمكث كل الوقت فى سريره مثل مريض العنبر الاساسى . وعادة ما يتناقش مرضى الملحق بصـوت اعلى وبكم أكثر كثافة من هؤلاء الذين يرقدون فى العنبر الاساسى .

وهناك بعض المشكلات التى ظهرت فى العنبر الملحق ولكنها يصعب ان تظهر فى العنبر الاساسى ، فقد أدى احساس المرضى بالتماثل للشفاء ، وزيادة تحركهم ومناقشاتهم الى حدوث بعض المضايقات بالنسبة لمرضى اخرين نقلوا الى الملحق لكنهم يودون أن يظل الجو هادئا ، او يودون النوم مبكرا فى الوقت الذى يظل فيه بقية المرضى يتحدثون الى بعضهم او يشاهدون برامج التليفزيون فى الحجرة المجاورة . ولكن كانت هذه المشكلات تحل بسهولة اذ عادة ما كان المرضى الذين يرغبون فى مزيد من الهدوء يشتكون الى الممرضة سرا ، وكانت هى تبلغ بدورها الرئيسة التى كانت تقوم بالتنبيه على المرضى لالتزام الهدوء ومراعاة شعور غيرهم . وقد نشأت بعض المشكلات أيضا وتتعلق بالازعاج الذى يسببه التلفزيون وحاول اثر ذلك المرضى الذين يرغبون فى مشاهدته اغلاق حجرة التلفزيون لفصلها عن بقية العنبر ، ولكن اشتكى أيضا المرضى الآخرين بأن الصوت يصلهم ، ولهذا لا يستطيعون النوم . وكان هذا يتطلب دائما تصرفا حكيما من فريق التمريض للتوفيق بين الرغبات المتعارضة . وتعكس مثل

هذه الظواهر والمشكلات اثر قرب حجرة الجلوس التى يوجد بهـا التلفزيون من العنبر الملحق ، الامر الذى يؤكد **اهمية الاعداد المسبق والتنسيق بين وحدات المبنى فى ضـوء طبيعة استخدامها .**

ومن نماذج السلوك التى يشترك فيها المقيمون فى العنبر الصغير أيضا هو انهم يعتادون وداع كل مريض يأمر الطبيب بخروجه من المستشفى ويهنئونه . كذلك يشتركون فى تهئنة المريض الذى يأمر الطبيب بنقله من العنبر الرئيسى الى العنبر الملحق .

والعلاقات التى تسـود بين مرضى العنبر الملحق اكثر قوة وأقل ملالا ، خاصة اذا قارناها بالعلاقات التى تسـود بين المرضى فى العنبر الرئيسى . أما القلق فهو يتدرج من حجرة العناية المركزة ، الى العنبر الاساسى ، الى ان يصل الى أقل درجة فى العنبر الملحق . واذا كان انخفاض درجة القلق يرجع الى اطمئنان المرضى على حالتهم ، فانها ترجع أيضا الى وجود روح جماعية ، وقدر من الاتصال المشترك بين المرضى مما يؤدى الى تحقيق قدر من المشاركة يساعد على تخفيف الالم والقلق .

وينص نظـام المستشفى على ان المريض لا يمكن ان يغادر المستشفى وحده ، بل لابد ان يأتى ذووه لاصطحابه ، وان لم يكن ممكنا أن يأتى احد اقاربه فلابد أن يأتى احد أصدقائه لاصطحابه من المستشفى . وقد اعتاد مرضى العنبر الملحق على ان يستقبلوا اهالى واصـدقاء المرضى الذين تقرر خروجهم . ويشيع هذا جوا من البهجة اذ يحرص كل مريض على ان يقدم ذويه الى المرضى الآخرين . وعادة ما يحاول المرضى مساعدته — مع ذويه ومع اعضاء فريق التمريض — على ترتيب حقيبته ، وجمع حاجاته وتجهيزه لمغادرة العنبر . ولكن لوحظ ان المرضى بعد ان يودعون المريض الذى تم شفاءه فانهم يجلسون فترة ما صامتين ، وغالبا ما يفكر كل منهم فى اللحظة التى يأمر فيهـا الطبيب بخروجه من المستشفى . وقد يشـعر البعض بالغيرة . وقد يفكر البعض فى كم ستكون سعادة زوجته واولاده به عندما يخرج من المستشفى . وبعد فترة من الصمت عادة ما يبدأ احد المرضى الحديث لكى يقطع تدفق الافكار والاحاسيس المؤلمة .

وعلى الرغم من ان **العلاقات بين المرضى فى العنبر الاساسى والمرضى فى الملحق عادة ما تكون مقطوعة نسبيا ،** الا أن بعض مرضى العنبر الرئيسى الذين يشعرون بمقدرتهم على مغادرة السرير — ويسمح لهم بذلك — أو من ينتظرون اجراء الجراحة عادة ما ينتقلون الى الملحق لمشاهدة برامج التلفزيون أو تناول الطعام . فقد لوحظ أن فريق التمريض لا يسمح للمريض بتناول الطعام فى السرير

الا عندما لا يكون قادرا على مغادرته . ولهذا فتعتبر فترة تناول الطعام هى فترة لقـــاء مرضى العنبر الرئيسى (القادرين على الحركة) بمرضى الملحق ، وعندما يلتقى مرضى الملحق بالمرضى الجدد فانهم يشعرون بالتفوق عليهم نظرا لانهم أكثر خبرة بالمستشفى ، وبنظامها ، وباجراء الجراحات . وعادة ما يحاول المرضى الجدد الاتصـــات الى أحاديث مرضى الملحق عن المستشفى ونظمها ، وعن اجراء الجراحات ، وعن الالم والاحساس به . . الخ .

والملاحظ بصفة عامة على المبنى وتقســيم العنبر الى وحداته التى تم شرحها ، أن هذا التقسيم يرتبط ارتباطا شديدا بمراحل اجراء الجراحة . وهو مصمم بطريقة تسهل آداء العمل ، وتحقيق اتباع التنظيم وطرق العلاج التى تحددها المستشفى بما فى ذلك طرق العلاج والتغذية وغيرها . ومن المتوقع أن تكون تصميمات مبانى العنابر الاخرى — التى تضم مرضى يعانون من امراض أخرى — مختلفة بحيث يتناسب شكل المبنى وتقسيماته مع نوعية المرضى واجراءات ومراحل العلاج . وغنى عن البيان أن المشكلات التى سبق الاشـاره اليهـــا تدل — ضمن ما تدل عليه — على اهمية تنسيق المبنى وتقسيمه الى وحدات تؤدى كل وحدة وظيفة محددة ، أو تستخدم فى غرض خاص .

والملاحظ أيضا **أن هذه التقسيمات المـادية ترتبط فى ذهن الانسان بمعان يخلعها على المكان نتيجة اجتيازه خبرات معينة أثنـــاء وجوده فى هذا المكان .** فحجرة العنـــاية المركزة ترتبط بشـــدة المرض ، كما يرتبط العنبر الرئيسى بالجراحات ومواعيد اجرائها وبالحالات التى تحتاج الى عناية كبيرة . ويرتبط الملحق بالشفاء والخروج من المستشفى .

التنظيم والتعـــاون وتقسيم العمـــل

يعتبر تنظيم الخدمة الطبية ، والخدمات المرتبطة بهـــا ، وطريقة تقديمها أمرا على جانب كبير من الاهمية . وقـــد كان فريق التمريض فى هذا العنبر شـــديد الاهتمام بتقديم الخدمة الطبية فى موعدها المحدد . كما كان هناك اهتمام بتقديم الغذاء والشاى ووســائل الترفيه فى مواعيد محددة ايضا ، حتى **أن المريض كان يمكنه التنبؤ — بعد فترة من وجوده فى العنبر — بما سيحدث فى ساعات النهار المختلفة .** وقـــد نظم اعضاء فريق التمريض أنفسهم بحيث يتواجد عدد منهم فى العنبر طوال ساعات النهار والليل . وحتى بالنسبة لاوقات تناولهم لوجباتهم اليومية ، فقد نظم اعضاء الفريق أنفسهم على التناوب بحيث يوجد عدد منهم بجوار المرضى أثنـــاء تناول الآخرين للطعام . وقد حقق ذلك للمرضى

نوعا من الاطمئنان اذ لم يعد هناك داع لان يشعر اى مريض بالقلق اذا احتاج الى اى منهم .

ويقتضى نظام العنبر **أن تظل الحكيمة والممرضات الاواتى يقمن بالعمل ليلا ساهرات** . وقد كن يبدين اهتماما شديدا بالمرضى من حيث تقديم العلاج ، والتأكد من أن كل مريض قد نام بالفعل . وكان يفترض أن تقوم الرئيسية بالمرور على الاسرة كل فترة من الوقت . ويساعد ذلك على سرعة اكتشاف الحالات الطارئة او المفاجئة ، وعلاجها . أما الوقت المتبقى فقد كانت الممرضة — او الحكيمة — تقضيه فى القراءة .

اما نمط الاتصال بين مختلف تدرجات فريق التمريض فقد كان على درجة عالية من التنظيم ، وكان شديد الضبط والاحكام . فالمعلومات عن المرضى تمر فى سرعة من الممرضة الى الحكيمة ثم الى الطبيب . وتنفيذ الاوامر الطبية يتم فى سرعة ايضا فى الاتجاه المعاكس (الطبيب — الحكيمة — الممرضة) . وقد ساعد هذا على الاستجابة للحالات الطارئة ، وسرعة تنفيذ القرارات الطبية .

كذلك كانت هناك درجة عالية من **الضبط فيما يتعلق بعملية تنفيذ قرارات العلاج نفسها** ، وهى العملية الاساسية التى وجد المريض من اجلها فى المستشفى . فقد كانت كل انواع الادوية الخاصة بالمرضى موضوعة فى دولاب اجره عجلات بحيث يمكن تحريكه بسهولة فى اى مكان فى العنبر . ولابد ان يبقى الدولاب مغلقا والمفتاح مع الحكيمة . وفى الوقت الذى لا يستخدم فيه الدولاب كان يشد الى الحائط بقفل بحيث لا يمكن لاحد ان يحركه او يأخذ منه شىء دون اذن من الحكيمة . ويقتضى النظام ايضا عدم ترك اى نوع من الدواء بجانب المريض ، كما ان الممرضة تتأكد دائما من ان المريض قد اخذ علاجه امام عينيها ، فهى لا تغادر السرير مثلا الا عندما ترى المريض وقد ابتلع الاقراص . وتتعرف الممرضة على نوعية العلاج المقرر لكل مريض عن طريق قائمة موجودة فى الدولاب ، مدون بها تفاصيل علاج كل مريض والمواعيد الخاصة بذلك .

ومن شأن هذا النوع من التنظيم والضبط أن يمنع حدوث أية أخطاء فى اعطاء العلاج او فى جرعاته . ويؤدى أيضا الى التغلب على مشكلات المرضى الذين يمتنعون أحيانا عن تناول العلاج المقرر . فقد حاول بعض المرضى — على سبيل المثال — الامتناع عن تناول الاقراص المساعدة على النوم بدعوى أنهم يرغبون فى النوم بطريقة طبيعية . وقد كان من السهل على الممرضة مناقشتهم واقناعهم بأهمية تناول الاقراص . ومن الطبيعى ان ذلك

كان يمكن الا يحدث اذا كانت الاقراص تعطى للمريض فقط ثم يترك وشأنه بعد ذلك .

والملاحظ لما يوجد فى هذا العنبر وطريقة العمل فيه يمكنه أن يدرك تماما **أن وجود اجهزة وأدوات واستعدادات داخل العنبر تعتبر جانبا أساسيا لاكتمال الخدمة الطبية** . ولكن هذه الاجهزة والاستعدادات لن تعمل من ذاتها . بل أنها يمكن أن تكون عديمة القيمة ، بل ضارة ، اذا أسىء استخدامها ، واذا لم يكن هناك قدر من التنظيم والالتزام والاهتمام الشخصى لدى من يستخدمها كما سبق وذكرنا ، بحيث يتعرف على الطريقة المثلى لاستخدامها ، والحالات التى تستخدم فيها بحيث يؤدى ذلك الى أفضل نتيجة .

وعلى الرغم من أن التدرج فى المركز فى العنبر وجد لكى يحقق عملية ضبط النظام التى تؤدى فى النهاية الى تحقيق خدمة المريض ، **فان طابع شخصية الفرد يمكن أن يؤثر على امكانية قيامه بتنظيم وضبط العمل داخل العنبر** . فقد لوحظ أن توفر بعض الصفات التى فى الافراد الذين يتبوؤن مكانة عالية ويتوقع منهم قيادة غيرهم فى أداء الاعمال فى العنبر قد يسهل أو قد يعوق أداءهم للادوار المتوقعة منهم بالطريقة التى يقرها التنظيم . وعلى سبيل المثال فان بعض الرئيسات قد تكن متشددات فى اصدار الاوامر وتطبيق العقوبات على المرضات . فى هذه الحالة سوف تحاول المرضات ارتكاب الاخطاء والمخالفات التى يمكنهن ارتكابها بعيدا عن اعين الرئيسة ، أو أن يفعلن فى غيابها ما لا يستطعن فعله فى حضورها اذ أن ذلك يصبح تعويضا عما يلاقونه منها من تعسف ، وهن يمكن أن يعلقن بعض التعليقات عليها عن طريق الهمس الذى لا يمكن أن تسمعه . وكذلك الحال بالنسبة للرئيسة التى لا تتصف بالحزم اللازم ، أو التى تتهاون عن مطالبة المرضات بتنفيذ التعليمات . هذا يمكن أن يؤدى الى أن يتعود أفراد الفريق الذى تراسه على الاهمال والتهاون . وبالمثل فان سمة التردد فى اتخاذ القرارات — خاصة فى الحالات الطارئة — تفقد أعضاء الفريق الثقة فى قدرة الرئيسة على سياسة أمور العنبر ، ويعطى ذلك الفرصة لبعض أعضاء الفريق فى اتخاذ قرارات فردية أو التصرف فى الحالات الخاصة دون الرجوع الى الرئاسة . أما اذا اشتهرت احدى الرئيسات بأى نوع من التحيز لاحدى أعضاء فريق التمريض أو ضد أى منهن ، أو اذا ظهر أن لهما علاقات شخصية خاصة مع احداهن وانعكس هذا على سياسة الامور واصدار الاوامر داخل العنبر فان ذلك سيلفت نظر بقية أفراد الفريق فى سرعة ، وسوف يتبع ذلك سيل من التعليقات بعضها يقال للشخصية موضوع اهتمام الرئيسة ، وبعضها يقال سرا ، وسوف يتيح ذلك للبعض الفرصة لانتقادها ، وسوف يؤثر على قدرتها على ضبط كل أعضاء الفريق .

وقد لوحظ ايضا أن وجود درجة من التفاوت بين التشدد فى اصدار القرار وبين متابعة تنفيذه يؤدى الى التعود على عدم تنفيذ القرارات . فاذا كانت الرئيسة تصدر الاوامر ولكنها لا تتابع تنفيذها ، فان الممرضات سيتعودون على التهاون فى تنفيذ الاوامر . فقد يسمحن لبعض المرضى بأداء ما هو غير مسموح به على مستوى التنظيم وذلك فى غياب الرئيسة . وسوف لا تنفذ كثير من القرارات . وسوف يتعود المرضى سماع الرئيسة وهى تصدر اوامر يدركون أنها لن تنفذ .

وقد لوحظ أيضا أن فريق التمريض يستجيب بطريقة ايجابية لطبع شخصية الرئيسة فاذا كانت حازمة ساد العنبر نوع من الدقة فى تنفيذ قراراتها والعكس صحيح . ونفس الشيء بالنسبة للمرضى . فاذا كانت الممرضة حريصة على تنفيذ الاوامر بدقة أدى هذا الى التزام المرضى بها . أما اذا كانت متهاونة فسوف يشجع هذا المرضى على التهاون .

على الرغم من أن تقسيم العمل يزيد من درجة اتقان الفرد للعمل الذى يؤديه . الا أنه لوحظ فى آداء الاعمال المختلفة داخل العنبر أن كل شخص كان مدربا على العمل الذى يؤديه الآخر . بجانب أن كل فرد من أعضاء فريق التمريض كان عليه ان يقوم بأعمال متعددة . وقد أدى هذا الى سرعة انجاز المهام المطلوبة من فريق التمريض بصرف النظر عن وجود شخص محدد . فقد ساد فى هذا العنبر ما يمكن أن نطلق عليه « مزج بين تقسيم العمل والتعاون » فى آداء العمل .

وعلى سبيل المثال اذا كانت مهمة رئيسة العنبر هى ضبط كل الانشطة داخل العنبر وابلاغ احوال المرضى الى الاطباء ، واذا كانت مهمة مساعدتها فى اداء بعض اعمال التمريض وتعليم الممرضات الحديثات ؛ واذا كانت هناك بعض الاعمال البسيطة توكل الى التلميذات الصغيرات فان كل هذه الفئات كانت تتعاون معا فى آداء معظم الاعمال فى العنبر . **ولم يكن هناك اعتبار لارتبة فى آداء كثير من الاعمال** ، فالرئيسة قد ترفع ورقة ملقاه على الارض لتلقيها فى سلة المهملات او تنظف دولاب مريض ، او تساعد مريضا فى ارتداء ملابسه ، او تجمع الزجاجات التى بها عينات البول من المرضى لتحليلها . ولكن لم يحدث أن امتد هذا الى أن يتصرف — من ليس له حق التصرف — فى مسألة العلاج الطبى ، فحالات اصابة الجروح بميكروبات ، أو حالات التدهور المفاجئة ترفع الى الطبيب ، اما الحالات التى تحتاج الى اقراص منومه أو غيرها — مما يسمح للرئيسة ان تقرره دون رجوع الى الطبيب — فلم يكن

ممكنا لاى ممرضة ان تؤديه دون الرجوع الى الرئيسة . وكل ما لوحظ ان المعلومات كانت تصل فى سرعة فائقة من اى شخص تصل اليه شكوى المريض الى الرئيسة او الى الطبيب .

وقد كان من السهل على الملاحظ المدقق ان يدرك ان هذا التعاون قد ظهر بسبب وجود شعور مشترك بين هذا الفريق هو الاحساس بأن « **العنبر هو مسئوليتنا جميعا** » فكل عضو فى الفريق مسئول عن كل شىء ويحرص على اداء عمله على اكمل وجه ، فقد لوحظ ان اعضاء كل « نوبة » يحرصون على التعاون والعمل الجاد قبل نهاية نوبتهم ، لكى يتركوا العنبر نظيفا ومعدا ، ويتركون التعليمات واضحة لاعضاء النوبة التى تليهم . واثناء ذلك يمكن للرئيسة ان تنظف العنبر أو ترتب الاسرة . ويشجع ذلك صغار الممرضات على أن يقمن بأعمال ليست من اختصاصهن بل من اختصاص عمال النظافة .. وهكذا . **وبصفة عامة فان هذا الفريق كان يحرص على العمل كوحدة وليس كافراد .**

اما من حيث محددات ومتطلبات الدور ، والصراع الذى يمكن ان يحدث لبعض الذين يؤدون ادوارهم فى العنبر فاننا نود ان نشير الى ان هناك اختلاف فى بعض جوانب الدور الذى تؤديه الممرضة فى مستشفى فى بلد مثل انجلترا ، والدور الذى تؤديه الممرضة فى مجتمعنا . كما أن هناك اختلاف فيما يتعلق بالمشكلات التى ترتبط بكل دور وفقا لتباين الظروف . فالمشكلات التى سنناقشها هنا وتتعلق بالادوار تختلف عن تلك المشكلات التى ترتبط بنفس الادوار فى مجتمعنا المصرى . ومع ذلك فنحن نهتم بتحليلها لانها تلقى ضوءا على ابعاد المشكلة مع اتفاقنا على اختلاف التطبيق تبعا للظروف الاجتماعية . وعلى سبيل المثال تتطلب محددات دور الممرضة أن تمتنع عن بعض انواع السلوك ، وأن تفصل بين ادائها للدور الذى يتطلب منها التفاعل الكامل مع المريض ، وبين ما ينشأ فى نفسها من مشاعر تجاه العمل الذى تؤديه او تجاه المريض الذى تتعامل معه . كما أن عليها ان تكف عن التمييز بين شخص وآخر بناء على ارتياحها او عدم ارتياحها له . هذا على الرغم من انها تؤدى واجبها فى العنبر كممرضة وانسانة ايضا ، ومن الواضح أن هذا الاعتبار المزدوج يعرضها لعديد من المشكلات والمواقف الصعبة .

وقد كان من اوضح محددات دور الممرضة فى هذا المستشفى الا تقبل مالا أو مقابلا فى أية صورة من مريض ، والا تقبل الهدايا ، والا تشرب النبيذ او الخمر فى العنبر اذا دعيت الى تناول كأس . فقد كانت الحدود المسموحة هى ان تأخذ قطعة من الشيكولاته اذا قدمها اليها مريض . كما كان محظورا

على الممرضة اقامة علاقات مع المرضى خارج نطـــاق المستشفى بعد اتمام الشـــفاء .

وتبدو محددات الدور صعبة التنفيذ او مربكة حينما يكون على الممرضة أن تحقق توازنا كفؤا بين انفعالاتها بمشكلات المرضى ، بين محددات الدور التى تأمرها بألا يصل انفعالها بالمريض وانشغالها به الى مستوى العاطفة ، وأن تساوى فى المعاملة بين من تنفعل بمشكلاته ، ومن لا تجد لمشكلاته صدى فى نفسها . وعليها أن تتحكم فى نفسها وفى مشاعرها وسلوكها حينما تجد أن ذلك سوف يجعلها تخرج عن حدود الدور المرسوم . ويتحتم عليها الاختيار الصعب أيضا عندما تؤدى الخدمة على اكمل وجه فيطلب منها المريض ان تقبل هدية ، كهدية وليس كرشوة ، فهى يجب عليها ان ترفض على الرغم من انها تدرك ان المريض يسر عندما تقبل منه شيئا . وهى ـــ لا شـــك ـــ كانسانة يعجبها أن تسمع كلمات الاعجاب ، ولكن اذا استجابت لهـــا استجابات معينة فيمكن أن تفقد هيبتها ومكانتها . بل ان الاختيار الصعب يمكن أن يصل الى مستوى الصراع عندما يطلب منها احد المرضى استمرار العلاقة بعد مرحلة الشفاء . واحيانا يطلب المرضى ذلك . ويحدث الصراع حينما تكون الممرضة ـــ لسبب أو لآخر ـــ لديها نفس الرغبة أو تكون قد حملت له نفس المشاعر بسبب تفاعلها مع مشكلته أو بسبب طول فترة اقامته فى العنبر . ويحدث هذا على وجه الخصـــوص مع المرضى الذين يدخلون المستشـــفى مصابين فى حوادث أو فى حالات خطرة . فى هذه الحالة تقوم هيئة التمريض بدور فعال فى اعادة المريض الى حالته الطبيعية . ففى هذه الفترة تتولد لدى المريض مشاعر وانفعالات يصعب معها أن يتصور أن علاقته بهؤلاء ستنتهى بمجرد خروجه من المستشفى وتزداد هذه المواقف حدة حينما يكون هناك تقارب فى السن أو المستوى الاجتماعى بين المريض والممرضة . ولا يخفى علينا أن نفس هذه المواقف يمكن أن تتكون بين الطبيب ومريضة ، الامر الذى يتطلب منه دائما قدرا من الحرص بحيث يحقق دائما الاقتراب من مريضة والابتعاد عنه لكى يستطيع أن يحافظ على القواعد الخاصة بدوره .

ويمكن أن يؤدى دور الممرضة الى الصراع ايضا بسبب انه يفترض ان الخدمة تقدم لكل مريض شخصيا ، ويفترض أن يشعر كل مريض أنه يعامل معاملة حسنة . واحيانا يؤدى مراعاة الممرضة لهذا الجانب من دورها ان يشعر بعض المرضى أن هذه المعاملة معاملة شخصية ، وربما يشكون فى نية الممرضة .

ويمكننا أن نلحظ سوء التكيف فى اداء الدور لدى المرضى . فالمريض

عندما يدخل الى العنبر عادة لا يمكنه التكيف لدوره كمريض كما تحـــدده المستشفى . فهو يظل يشعر أنه « فلان » وليس « المريض » . ولهذا كثيرا ما كانت كلمة « المريض » أو « العيان » التى تستخدم كثيرا فى المستشفيات كلمة مؤلمة بالنسبة له (ويلاحظ أنها نادرا ما تستخدم فى العيادات الخاصة) وقد اهتمت المرضات فى هذا العنبر بأن ينادى كل مريض باسمه . ويدل على حساسية المريض للكلمات وعدم قبوله لدوره كمريض ما ذكره احد المرضى من أنه عندما قابل الممرضة فى الكنيسة تضايق لانها قدمته الى صديقتها على أنه « المريض فلان » ،وقد كان يود أن تكتفى بتعريفه على أنه « فلان » .

ويتناب المرضى فى هذه الفترة مشاعر متباينة يجب وضعها فى الاعتبار لكى يستطيع الفريق المعالج ان يتقبل المريض على نحو يساعده على ان يقدم الخدمة على اكمل وجه . فبعض المرضى — وخاصة هؤلاء الذين لم يعتادوا أن يأمرهم أحد — يجدون أنفسهم فى هذا الموقف مطالبون بتنفيذ كل ما يؤمرون به . ونظرا لانهم يشعرون فى هذه الحالة وكأنهم اصبحوا أطفالا فانهم يشعرون بفقدان الهوية وبأنهم غير قادرين على التكيف والتكامل مع هذا الوسط . لهذا يعيشون طوال فترة وجودهم فى المستشفى فيما يشبه الاكتئاب . وهؤلاء يحتاجون الى معاملة خاصة .

كما يرغب بعض المرضى فى الحفاظ على استقلالهم فى فترة العلاج أيضا . فهم يفضلون أن يغيروا ملابسهم بانفسهم ؛ أو يذهبوا الى المرحاض ســـيرا على أقدامهم ولا يفضلون الذهاب على كرسى متحرك أو محمولين . وقـــد لوحظ أن البول يحتبس لدى بعض المرضى حينما يطالبوا بالتبول فى السرير حينما تستدعى حالتهم ذلك ، وتختفى هذه الظاهرة غالبا بمجرد أن يتمكن المريض من الذهاب الى المرحاض . وفى هذه الحالات التى يود فيها المريض أن يظل مستقلا يكون عمل هيئة التمريض هو المباشرة والمراقبة والتأكد من اداء المريض لمـــا يريده .

ويعانى بعض المرضى فى فترة المرض من تضـــخم الاحساس بالذات ؛ اذ تصبح نفسه هى مركز اهتمامه . لهذا يشعر بالضيق من تأخر أى طلب ؛ كما يشعر بالضيق اذا اهتم الفريق المعالج بغيره أكثر من الاهتمام به . ويحدث هذا على وجه الخصوص عندما يبدأ فى التماثل للشـــفاء حيث أنه يتوقع استمرار نفس المرعاية التى كان يلقاها فى شـــدة المرض .

ويحتاج الفريق الذى يعمل فى العنبر دائما أن يدرك أن عدم تكيف المريض لدوره وقلقه على نفسه ينبغى أن يقابل بالصبر والبشاشة . فبعض المرضى يسألون عشرات الاسئلة عن مرضهم ، وعن علاجهم ، وعن الاحتمالات المتوقعة

التى تتعلق بتطور حالتهم الصحية . ويزيد من قلقهم وضيقهم احساسهم بتكاسل اعضـــاء فريق العلاج عن الاجابة السريعة والمريحة . وقد اعتادت احدى الحكيمات تشجيع مريض كان يسأل اسئلة كثيرة عن حالته ولكنه كان يشعر بالحرج من ذلك بقولها « لو كنت محلك كنت سألت نفس الاسئلة .. الاذكياء دائما هم الذين يسألون » .

العـــلاقات داخـــل العنبر

علاقة فريق التمريض بالمرضى :

من الطبيعى أن تادية العمل كواجب والتزام يعد مطلبا اساسيا فى اية مهنة . ولكن تادية العمل فى قطاع خدمة المرضى يتطلب اكثر من ذلك ، نظرا لان هذا العمل يؤدى من خلال علاقة بين القائمين بالخدمة الطبية وبين المريض . ونظرا لحساسية موقف المريض فهو يتوقع قدرا من العلاقات الانســـانية ، وقدرا من الاهتمام يوجه اليه ممن يؤدون الخدمة . وعلى سبيل المثال فقد لوحظ **ان سرعة الاستجابة لطلبات المريض تؤدى الى احساسه بالأمن ، كما ان تقديم الخدمة بوجه باش لا يدع للمريض فرصة الاحساس بانه شخص مقلق .**

وفى هذا العنبر ، على الرغم من أن كل سرير لم يكن مزودا بجرس لاستدعاء المرضة ، الا أن النشاط الدائم وتكرار مرور المرضات فى العنبر ادى الى الاستجابة السريعة لاى نداء ، والتصرف السريع فى اية مضاعفات . وقد لاحظ المرضى الذين استدعوا اعضـــاء فريق التمريض الساهرين طوال الليل انهم يعملون بنشاط وكأنهم فى الصباح ، فلم يدع هذا فرصة للمرضى لأن يشعروا انهم اقلقوا المرضة من نومها ، بعكس الحال اذا ما كانت المرضة تأتى للمريض وهى شـــبه نائمة . وقد لوحظ ان الحكيمة كانت تطلب من المرضات اداء عملهن والاستجابة للمرضى بهمة ونشـــاط . وكانت تعطى نموذجا للجميع بانها لم تكن تسير فى العنبر ببطء على الاطلاق . كذلك لم يلاحظ احد انشغال المرضات أو الحكيمة عن المرضى بسبب الحديث مع الاطباء .

وبقدر ما كان فريق التمريض حريصا على أداء الخدمة فى اوقات منتظمة ، **فقد كان حريصا على تعليم المرضى نظـــام العنبر بالسلوك وليس بالكلام .** فجميع اعضاء فريق التمريض يتكلمون بالهمس أو بصوت شـــديد الانخفاض ، خاصة ليـــلا وبعد اطفاء انوار العنبر . وكانوا يحرصون على تغطية السرير بالستائر اذا اراد مريض ان يظل ساهرا للقراءة . وكان هناك حرص على التردد على المريض الذى لم ينم فى موعده حتى يتم التأكد انه قد نام بالفعل .

وقد كانت هناك بعض التصرفات التى تشعر المرضى باهتمام فريق التمريض بهم . وعلى سبيل المثال كانت المرضة تهتم بالزهور التى تصل المرضى من ذويهم . فقد كانت المرضة تضع الزهور فى زهرية ، وتهتم بهـا يوميا من ذاتها . هذا بجانب عبارات الثناء الخاصة باختيار نوعية الورد وما الى ذلك . وكانت المرضة حريصة على ترتيب سرير المريض كلما غادره الى اى مكان . فبمجرد أن يغادر المريض سريره ، تأتى ممرضتان ، وفى أقصر وقت ممكن تتعاونان فى ترتيب السرير مرة اخرى .

ومن اهم الامور التى كان يهتم بهـا أعضاء فريق التمريض هى **معاملة جميع المرضى معاملة من نوع واحد** . فقد كان كل مريض يشعر انه يوجه اليه اهتمام خاص منذ اللحظة التى يدخل فيها العنبر الى لحظة مغادرته العنبر . فعلى قدر ما كان فريق التمريض حريصا على العنـاية بالمريض خلال فترة العلاج ، كان هذا الاهتمام يظـل الى الوقت الذى يأمر فيه الطبيب بخروج المريض . فعندما يأمر الطبيب بخروج المريض كان يجد مساعدة فعالة فى تجهيز حاجاته ، وتحضير الادوية التى قـد يحتاج اليهـا بعد خروجه من المستشفى ، والاتصال بذويه للحضور الى المستشفى واستلامه ، او احضار التليفون له للاتصال بهم . وقد كانت المرضة التى تتوقع خروج مريض من المستشفى أثنـاء قيامها بأجازة تحرص على توديعه قبل قيامها بالاجازة .

وقد كان طبيب التخدير حريصا على مقابلة المريض قبل اجراء الجراحة بيوم ، بحيث يقوم بشرح ماذا سيتم فى اليوم التالى (يوم اجراء الجراحة) ويجيب على أسئلته . وتقوم مساعدة طبيب التخدير (وهى طبيبة أيضا) باجراء مقابلة مع المريض حيث تلقنه التعليمات التى يجب ان يتبعها لكى يتجنب حدوث اية متاعب (مثل الكحة) وهو فى حالة تخدير . وقد قرر المرضى أن مقابلة طبيب التخدير ومساعدته قبل اجراء الجراحة كان لها أثر هام على اطمئنانهم وتبديد كثير من الاوهام والتخوفات التى كانت تراودهم . ويلاحظ أن طبيب التخدير هو الشخص الوحيد الذى يقابل المريض فى حجرة صغيرة قبل دخوله حجرة العمليات حيث يحقنه بالمخدر . وعلى الرغم من أن مقابلة المريض للطبيب على باب حجرة العمليات لا تستغرق أكثر من دقيقة وبعدها لا يشعر المريض بنفسه ، الا أن المرضى ذكروا أن المقابلة التى تمت فى اليوم السابق للعملية تؤدى الى وجود احساس بالراحة لدى المريض عند مقابلته . وما يحدث هو أن المريض ينشغل فى الرد على تحية الطبيب ، وتذكر مقابلة الامس ، وفى هذه اللحظة يكون قد تم تخديره فلا تكون هناك فرصة للاضطراب .

وقد كانت هناك بعض **الكلمات والعبارات التى تعود مرضى العنبر على**

الاستماع اليها بصفة دائمة ، وهى تدل كلها على شدة الاهتمام بالمرضى . وعلى الرغم من أن هذه العبارات لا تدخل ضمن المتضمنات الرسمية لاداء الوظيفة بالنسبة للممرضة . الا انها كانت تستخدم بكثرة فى العنبر ، وكانت تستخدم مع كل مريض . وعلى سبيل المثال ، كان المريض يسمع بعد تناوله طعامه دائما من الشخص الذى يجمع الاطباق وينظف المائدة السؤال الآتى : « هل استمتعت بهذه الوجبة ؟ » واذا كانت الاجابة بنعم فان الرد يكون عادة : « حسنا » . وعندما يريد المريض وضع السكر فى الشاى — على الرغم من أن السكر قد يكون شديد القرب من المريض ويمكنه تناوله بسهولة — الا أن من يقدم له الشاى عادة ما يسأله « هل تريد سكرا ؟ » . واذا أجاب المريض بنعم فانه يسمع السؤال الثانى : « هل يمكنك تناوله ؟ » . وهى تعنى الاستعداد للمساعدة فى تناول السكر .

ونظرا لأن النظام فى العنبر كان يقتضى أن يتم ترتيب سرير كل مريض قبل النوم ، فان محاولة الممرضة أو الحكيمة القائمة بالعمل ترتيبه بأفضل صورة ، ومحاولتها الاشتراك فى تغطية المريض ، ثم سؤالها : « هل تشعر بالراحة ؟ » . كانت كلها تعنى مزيدا من الاهتمام بالمريض ، الامر الذى يؤثر فى العلاقة بين فريق التمريض ، وبين المرضى . وقد تعودت بعض الحكيمات المسئولات عن العمل فى العنبر فى المساء أن تخبر المريض فى صباح اليوم التالى انه قد نام نوما عميقا . كذلك فان حرص الممرضات على ترتيب كل الاسرة قبل نوم المرضى ، وجعلها فى أحسن صورة ممكنة ، وحرصهن على وضع الوسادة فى الوضع الذى يريح المريض دون محاولة لاظهار التعب أو الملل كان عاملا أساسيا من عوامل توفر العلاقات الحسنة ، مع عدم ترك الفرصة للمريض ان يشعر بأنه عبء على فريق التمريض .

اما المرضى الذين يعانون من الالم ، أو هؤلاء الذين اجتازوا مرحلة خطرة فهم عادة ما يكونون فى حاجة الى مزيد من الاهتمام والرعاية الطبية والنفسية عن غيرهم من المرضى . وقد تعود هؤلاء المرضى أن يسمعوا اعضاء فريق التمريض يسألونهم دائما (عند مرورهم على السرير لآداء اى عمل) السؤال التالى : « هل انت بحالة جيدة ؟ » . أو « هل تشعر بتحسن ؟ » . واذا كانت الاجابة بالايجاب فان المريض يسمع دائما كلمة « حسنا » . اما المرضى الذين كانوا يعانون من الالم فقد كانوا يسمعون دائما هذه العبارة : « لا تقلق . . أين ابتسامتك ؟ » .

كما ذكرت قبل ذلك كان العنبر هو عنبر جراحة رجال . وكان فريق التمريض يتكون من اناث فيما عدا اثنين من الرجال يعمل كل منهما ممرضا فى

العنبر . وعلى الرغم من أن الرجال قد اختصوا ببعض أعمال التمريض ، الا ان المرضات الاناث كن أكثر اتصالا — بحكم عددهن — من الذكور بالمرضى .

ونظرا لان العنبر عادة يضم مرضى من مستويات وثقافات واعمار متباوتة فان اتجاهاتهم نحو المرضات كانت متباوتة أيضا . وهى يمكن أن تتدرج من مستوى الاحترام الشديد للموقف وقبول المرضة على أساس انهـا تقوم بمهمة خاصة ، الى مستوى المعاكسة المبتذلة . (يظهر هذا بصفة خاصة فى عابر الجراحة حيث الاجراءات الطبية الخاصة ، وعندما يكون سن المرضى أقرب الى سن الشباب ، وعندما يكون المريض من جنس يختلف عن جنس القـائم بعملية التمريض) . ولـكن على الرغم من أن الكلمات والتلميحات والمضايقات يمكن أن تصدر عن المرضى ، فان العامل الحاسم فى استمرارها أو توقفها هو الاستجابة من جهة المرضة . فهى يمكن أن تبتسم لكلمة المديح التى تسمعها وتسر لهـا ، وهى يمكن الا تلتفت الى كلمة غير لائقة على أساس انهـا صادرة من شخص يعيش فترة معاناة ، ولكنها يمكن ان تنسحب من الموقف بسرعة أو تمتنع عن التعليق حينما ترى ان الشخص قد تخطى الحدود اللائقة . أما اذا لم تكن المرضة شديدة الحزم ، او ابدت اية استجابة لا تتفق واخلاقيات المهنة فان ذلك يمكن أن يقلب العنبر راسـا على عقب . وقد يتوقع منها غيره المثل . ويلاحظ ان المرضى عادة ما يكونوا شديدى الملاحظة لسلوك المرضة أو الحكيمة مع الطبيب وهم اذا لاحظوا سلوكا غير مقبول فقد يتوقعون ان تسلك معهم أيضا بنفس الطريقة .

وقد لوحظ بصفة عامة ان المرضى يميلون الى التحدث كثيرا الى المرضة الجميلة . او التى تتصف باية صفة اخرى مثل ان يكون صوتها جميلا أو تكون معاملتها حانية .

وتسـود لدى المرضى تصورات عن كل واحدة فى هيئة التمريض ، ويؤثر فى ذلك وعيهم بالتدرج المهنى ، فهم يتصورون مثلا أن المرضة يمكن ان تتبادل معهم الكلمات العاطفية ، لكنهم يستبعدون ذلك من الحكيمة ، لهذا لا يحاولون اظهار اى سلوك من هذا القبيل نحوها .

وقد صدرت من المرضى تعليقات وانواع من السلوك تدل كلها على احتلال الجنس مكانة هامة فى تفكيرهم أثناء فترة وجودهم فى العنبر ، وتدل أيضا على حساسيتهم لكل ما هو جميل أو قبيح فى الجنس الآخر الذى لا يرون منه الا المرضات . فقد كان البعض يختلقون الحجج لاستدعاء المرضة والتحدث اليها ، حتى ولو كان ذلك يصل الى حد افتعال أنه يعانى من الالم . وقد كان البعض الآخر يسعد بالاجراءات الطبية التى تجريها له المرضة ؛ ويحاول

أن يتكلم معها طوال فترة وجودها بجوار سريره . وقد تمنى مريض أن يأخذ حماما بمساعدة الممرضة ، او ان يقرر له الطبيب علاجا طبيعيا لكى تتولاه الممرضة .

ومن الواضح أن كل هذه النماذج من السلوك ترتبط بخلفيات المرضى ونمط تنشئتهم ومستواهم التعليمى . وهى تعبر عن أن المريض يحاول — كما يحاول فى مجالات اخرى خارج المستشفى — أن يستفيد على نحو ما من وجود الجنس الآخر فى العنبر . كما يدل على أن العلاج والرغبة فى الشفاء لا تكون هى الشاغل الوحيد للمرضى فى فترة وجودهم فى العنبر ، بل هناك اهتمامات اخرى يمكن أن تظهر فى هذا المجال ، وان كانت تتصف بأنها مؤقتة .

وهناك ملاحظتان :

الاولى : هو أن الزى الموحد الذى ترتديه الممرضات يساعد — الى حدما — على تقليل التمايز فى مظهرهن . وعلى الرغم من انه لا يلغى التمايز فى الشكل الا انه يقلل من فرصة الممرضة فى اظهار تميزها أو ارتفاع مستواها الاقتصادى خاصة اذا كانت هناك تعليمات موحدة متعلقة بطريقة تفصيل الزى ، وطريقة ارتدائه ، ونوعية الاحذية .. الخ .

والثانية : لوحظ أن اهتمام بعض المرضى بالتحدث الى الممرضات او التحدث عنهن يبدأ بعد اجراء الجراحة وليس قبلها . فالفترة قبل اجراء العملية عادة ما تكون قصيرة وقلقة بسبب ما ينتاب المريض فيها من انفعالات ، أما الفترة التالية للعملية وخاصة بعد أن يلتئم الجرح فهى الفترة التى يشعر فيها المريض انه أصبح طبيعيا ، ويسلك بطريقته المعتادة ، وذلك بسبب تخلصه من التوتر . وقد كانت الفترة التى يقضيها المرضى فى الملحق فى هذا العنبر هى الفترة التى تظهر فيها هذه التصرفات بصورة واضحة بسبب وجود وقت فراغ لدى المرضى ، وبسبب عزلتهم النسبية عن مكان ادارة العنبر الامر الذى يسمح لهم بمزيد من الحرية فى التصرف والمناقشة والتعبير .

العلاقة بين المرضى :

لا شك أن اقامة عدد من المرضى فى العنبر يؤدى الى ظهور كثير من انواع العلاقات بينهم . وتتنوع هذه العلاقات وتختلف فى درجة قوتها حسب نوعية الاشخاص وتباينهم أو توافقهم ، كما تختلف حسب نوعية المرض ، وحسب الفترة الزمنية التى يقضيها المريض فى المستشفى . فبعض المرضى اكثر الفه ويستطيعون اجراء اتصال مباشر بالآخرين بمجرد دخولهم العنبر . وبعضهم فضولى ، وهذا النوع ايضا يمكنه ان يتصل بالآخرين بسرعة . ولكن علاقاته

تميل الى أن تأخذ اتجاها واحدا وهو سؤال الآخرين عن أحوالهم وعن أوضاعهم وظروفهم . وعادة لا يجد المرضى الذين من هذا النوع استجابة ممن يحبون أن يستفظوا لانفسهم بأسرارهم . وهناك نوع من المرضى شديد التعاون يحاول أن يساعد غيره حتى ولو كان هو فى حاجة الى المساعدة ، وهذا النوع قادر على تكوين علاقات مع الآخرين أكثر من غيره . واذا كان عامل الزمن يعد عاملا أساسيا فى المساعدة على تكوين العلاقات ، الا انه لوحظ أن المرضى قد يحاولون اقامة علاقات مع المريض الجديد بأكثر سرعة يدفعهم الى ذلك احساسهم بأنه غريب على هذا الوسط ويجب تعريفه بما سبق لهم أن عرفوه ، ويدفعهم أيضا الى ذلك احساسهم بأنهم قد اجتازوا خبرة يجب ان ينقلوها الى المريض الجديد . وهم يشعرون فى ذلك أنهم يشغلون مكانة غير رسمية فى العنبر . وهذه تسمح لهم بأن يخبروا المريض الجديد ببعض أسرار العنبر ، وبنوعية الشخصيات العاملة فيه ومدى تعاونها ، وبالجوانب السلبية والايجابية فيه . وطبيعى أن المريض لا يستطيع أن يعرف ذلك الا منهم وذلك بسبب الطبيعة الرسمية التى يفرضها الدور على هيئة التمريض .

كذلك لوحظ أن بعض المرضى — سواء بسبب طبيعة شخصيتهم ، أو بسبب ظروف مرضهم — لا يحبون اقامة علاقات مع مرضى آخرين مهما طالت فترة اقامتهم فى العنبر .

وبصفة عامة تنشأ أنماط من التعاطف بين من ينتمون الى خلفية اجتماعية واحدة ، أو بين من تتشابه أمراضهم أو تتشابه العمليات التى تجرى لهم . وينشأ شعور مشترك أيضا بين من تجرى لهم الجراحة فى يوم واحد ، وذلك بسبب الاحساس المشترك بمواجهة موقف شديد الوطأة على النفس ، وبسبب ارتباطهم ببعض فى أوقات كثيرة مثل أوقات أخذ العينات للتحليل ، أو كشف الاشعة . كما انهم غالبا ما يخضعون لنظام موحد فى التغذية قبل العملية ، ويسمعون تعليمات مشتركة . ولكن لوحظ أيضا أن التواصل الوجدانى والتفاعل الاجتماعى والتعامل الشخصى يكاد ينقطع فى يوم اجراء الجراحة نفسه ، فكل منهم يميل الى أن يفكر فى نفسه ، وفيما سيحدث له . ويحاول كل منهم أن يدقق النظر فى غيره وهو ذاهب الى حجرة العمليات . بل وتظهر بعض المشاعر الفردية عند كل منهم فقد يفكر أحدهم انه كان يود لو أنه كان أول من أجريت لهم الجراحة بدل أن ينتظر الساعات الطوال ويتعذب عندما يرى غيره مقادا الى حجرة العمليات .

ويميل المرضى أيضا الى اقامة علاقات مع من يعانى من الاحساس بالغربة ، كما أنهم يكونون أكثر تعاطفا مع صغار السن . خاصة اذا ضم العنبر فى نفس الوقت عددا كبيرا من البالغين ، وعددا صغيرا من الاطفال أو صغار السن الذين تجرى لهم نفس الجراحات .

ويتدخل نظام العنبر ، وروتين العمل اليومى فيه فى تحديد علاقات المرضى ببعضهم بحيث يسمح بهـا فى وقت معين ، ويمنعها فى وقت آخر حتى ولو أراد المرضى تحقيق أى قدر من الاتصال بينهم . فاوقات توزيع العلاج ، ومرور الاطباء لفحص المرضى ، واوقات الزيارات والوقت القصير قبيل الزيارة كلها أوقات لا يمكن للمرضى أن يتصلوا ببعضهم فيها . وفى العنبر الاساسى يعتبر وقت تناول الغذاء وقتا لا يتم فيه اتصال بين المرضى نظرا لأن كلا منهم يتناول طعامه على سريره منفردا ، أما فى الملحق فان المرضى يجلسون حول الموائد الصغيرة ، ويتناولون طعامهم . وفى هذه الحالة يمكنهم أن يتجاذبوا أطراف الحديث .

وتدور احاديث المرضى حول موضوعات شتى . حول الجراحات التى تجرى فى العنبر وحول نوعية الغذاء الذى تقدمه المستشفى ، وحول المرضى الذين يهـابون اجراء الجراحة ، وحـول المرضى الجـدد او الذين غادروا المستشفى ، وحول مهارة الاطباء ، وحول الممرضات ، فهم يعلقون على من تؤدى واجبها بهمة ونشاط ، ومن تتعالى على المرضى ، او الفخورة بنفسها . وعلى الرغم من أن اتجاهات المرضى قد تختلف نحو شخص أو آخر من أعضاء فريق المستشفى الا أنه عادة ما يكون هناك اتفاق عـام على الصفات الاساسية المميزة لكل شـخصية . ونظـرا لأن المرضى يدركون أن آراءهم وأحكامهم لن تغير شـيئا فانهم يكتفون بأن يكون هدفها هو الاستهلاك المحلى أو التسلية وقضاء الوقت .

وهناك أوقات تتأثر فيها العلاقات وقنوات التفاعل بين المرضى وينعكس هذا على مشاعرهم . فالمريض الذى يلاحظ الورود التى تصل الى غيره من أصدقائه وذويه قد يتأثر بسبب عدم وجود من يرسل اليه وردا مماثلا . ويؤدى صدور القرار بخروج مريض من المستشفى الى مشاعر متباينة لدى غيره من مرضى العنبر ، فقد يشعر مريض بأسى أثناء وداع صديق رافقه فى فترة عصيبة من حياته ، وقد يشعر آخر بالحزن لأنه لم يعاف بعد ولم يصدر قرار الافراج عنه . كذلك يثير منظر المريض بعد خروجه من حجرة العمليات ووصوله الى العنبر مشاعر متباينة فى نفوس زملائه ، فهم يدققون النظر فيه ، ويحـاولون ان يستمعوا الى هلوساته ، والى طريقة ايقاظه ثم يفوص كل منهم فى تفكير عميق حول ما سيحدث له بعد فترة من الوقت(١) . وكل هذه صور للاتصال الشخصى

---

(١) على الرغم من أن فريق التمريض كان حريصا فى هذه المستشفى على جذب الستار التى تعزل المريض الآتى من حجرة العمليات عن غيره من المرضى فى العنبر ، الا أن المرضى كانوا شـديدى الملاحظة حتى لتحركات الستارة التى تعنى أن عملا معينا يجرب داخلها . كما كانوا شديدى الصنت لكل ما يصدر من أصوات ، ومن الطبيعى أن الستار لايمكن أن تمنع هـذه الاصـوات .

والروحى والوجدانى بين أهالى العنبر .

أما العلاقات التى يمكن أن تنشـــأ بين المرضى خارج حدود العنبر فهى قليلة . فقد ثبت ان كثيرا من المرضى لا يودون استمرار علاقتهم مع مرضى آخرين بعد خروجهم من المستشفى . وقد شـــعر البعض بالضيق ممن طلبوا منهم أرقام تليفوناتهم ، وشعروا أنه يمكن أن يكون ذلك بمثابة رزالة من الشخص الذى يطلب رقم التليفون . وقـــد يجد بعض المرضى ان فترة الوجـــود فى المستشفى كانت فرصة للتعرف على شخصيات يمكن ان تقدم له خدمة فى المستقبل ، ولهذا عادة ما تكون الرغبة فى اقـــامة هذه العلاقات من طرف واحد وتهدف الى تحقيق مصلحة شخصية . وربما ترجع عدم رغبة الشخص فى اقامة علاقات بعد خروجه من المستشفى أنه يعتبر فترة وجوده بالمستشفى خبرة خاصة ليست سعيدة ، ولهذا لا يود أن تمتد الارتباطات المتصلة بهـــا أو أن يكون لهـــا ذكرى فى حياته العملية فيما بعد .

آراء وتعليقـــات :

لاحظنا من المناقشة الســـابقة أنه اذا كان أداء الواجب يعتبر مطلبا أساسيا فى انجاز أية مهنة فان أداء العمل الطبى لا يمكن ان يحقق اغراضه اذا اقتصر على أداء الواجب . فنجاح العمل الطبى يحتاج الى بذل اقصى الجهود ، وان تقدم الخدمة بطريقة انسانية . وهناك فرق بأن يشعر **القـــائمون** بأداء الخدمة الطبية انهم أصحاب العنبر ، وبين أن يشعروا انهم فى خدمة المرضى . فكثير من أنواع السلوك المتفاوت الذى يصدر عن أعضاء فريق التمريض يمكن أن يرد الى وجود مفاهيم ومشاعر متباينة لدى من يقدمون هذه الخدمة للمرضى . وسوف يتضح ذلك من مناقشة المواقف والآراء والنقاط الآتية :

١ ـــ هناك سؤال دائما فى هذا المجال وهو : « هل نحن نتحدث الى المريض أم نتحدث عن المريض ؟ » ويفرض هذا السؤال الحقيقة التى مؤداها أن بعض القائمين بعلاج المريض أحيانا يتحدثون عنه وعن حالته دون ان يتحدثوا اليه ، فى الوقت الذى يحتاج فيه المريض أن يعرف شـــيئا عن حالته ، ويحتاج أن يجيب الناس على استفساراته لكى يشعر بالاطمئنان . ان احاديث الاطباء ومناقشاتهم الطويلة عن المريض وهو جالس أمامهم لا يفهم شيئا يثير قلقه ، ويزيد من حيرته خاصة اذا كانت المناقشة بين الفريق الطبى تتم بلغة لايفهمها المريض . أننا فى حاجة الى أن نعطى قدرا ـــ ولو ضئيلا ـــ من الوقت لصاحب المشكلة . وعلى الرغم من أن الجميع يدركون ضيق وقت من يقدمون الخدمة الطبية ، وعلى الرغم من أن بعض المرضى لاتنتهى أسئلتهم التى تعبر عن قلقهم

وشكهم وهم فى هذه الظروف لا يقتنعون بالاجابات المباشرة والمختصرة ، الا ان قدرا من الاهتمام بالمريض يعتبر أمرا هاما فى اداء هذا العمل .

والمعالج الناجح هو الذى يجيب على اسئلة المريض باجابات صادقة وترضيه فى نفس الوقت . ولنعرف أن المريض الذى يسأل عن مدى تدهور حالته الصحية يريد أن يسمع الاجابة التى تنفى له ما يفكر فيه وتؤكد له تحسن حالته . والمريض الذى يحاول الاعتذار عما سببه لفريق التمريض من متاعب نتيجة سوء حالته الصحية أو نتيجة تبوله اللا ارادى يريد ان يجد وجها بشوشا يؤكد له أن هذا لم يثر الاشمئزاز وأن ما قاموا به من أجله هو واجبهم وهو عملهم اليومى مع كل المرضى وأنهم يؤدونه عن طيب خاطر .

واذا استطاع من يتولون علاج المريض تكوين فكرة عن حالته الصحية وظروفه الاجتماعية قبل مقابلته بحيث يصبح اللقاء معه عبارة عن مقابلة واعية وموجهة فان ذلك يمكن أن يضمن ايجابية المريض ويمكن أن يحقق فهما افضل لظروفه ومشكلاته . ويمكن أن يحدث هذا على وجه الخصوص من المرضى الذين يدخلون المستشفيات لاجراء الجراحات ، أو للعلاج لفترات طويلة .

٢ ــ الاحساس بالحرج والخجل شعور يلازم المريض دائما . فهو عادة ما يشعر انه ضيف ثقيل على هيئة المستشفى . ويزداد الاحساس بالحرج والخجل فى أوقات الفحص الطبى أو الغيار وما الى ذلك ، خاصة اذا كان المرض يتصل بأعضاء الجسم التى يفترض أنها مغطاة فى الوضع العادى . وعلى الرغم من ان بعض الناس قد يفقدون الاحساس بالخجل فى بعض المواقف ، الا انه يندر أن نجد من يفقد هذا الاحساس كلية فى الموقف العلاجى . وهذا يحتاج الى حرص شديد من جانب القائمين بعملية العلاج أو بالتمريض لتجنب المتاعب النفسية التى يمكن أن يعانى منها المريض .

والواقع أن الحرص على تقليل خجل المريض بقدر ما يمكن امر حيوى فى أداء الخدمة الطبية وعامل مؤثر فى الشخص الذى يستقبل هذه الخدمة . فالحرص على تغطية المريض حينما لا يكون من الضرورى كشفه أمرا ضرورى . وحتى فى حالات الاشعة وجدنا أن فى بعض المستشفيات يلبس المريض جلبابا ابيض أثناء أخذ صورة الاشعة . وقد لوحظ أن المرضى كانوا يلاحظون مدى حرص الممرضة على تغطية المريض وهو غير واع (بعد خروجه من حجرة العمليات) ومن الطبيعى انهم يتخيلون أنفسهم فى نفس الموقف . فاذا لاحظوا الاهمال أو عدم العناية بالمريض فان ذلك سيؤثر فيهم عندما يأتى دورهم .

وهناك بعض الاجراءات التى يؤدى مراعاتها الى التقليل من تحرج المرضى او اثارة خوفهم . فيمكن الحيلولة دون ان يرى المريض الحقنة التى سيحقق بهـا (خاصة اذا كانت « الابرة » من الحجم الكبير مثل الابرة المستخدمة فى حالات اعطاء البنج النصفى) . كذلك كانت توضـع الحقنة الشرجية والتمع والخرطوم المرتبط بهـا عند استخدامها فى هذا العنبر فى اكياس من الورق ، وحتى الورق الذى يستخدمه المريض للبصق كان يوضع ايضا فى اكياس ورقيه بحيث يصعب على المرضى التعرف على نوعية العمل الطبى الذى ستعمله الممرضة مع المريض ، اذ ان ذلك يمكن ان يثير شفقة بقية المرضى ، وقد يثير اشمئزازهم او تندرهم .

٣ — ان الادوات والملابس والاشياء القليلة التى يأتى بهـا المريض الى المستشفى هى كل ممتلكاته ، وهو يحرص عليها وعلى ترتيبها ، ويود من الآخرين ان يهتموا بهـا ، فهى كل شىء بالنسبة له فى عالمه الصغير . ولهذا سيشعر ان اهمالها هو اهمال له ، والعبث بهـا هو عبث بممتلكاته .

ثقافة العنبر : نمط الفكاهة

نشأت بين المرضى المقيمين فى العنبر فى هذه الفترة اشكال من الفكاهة ترتبط بالظواهر السائدة فى العنبر ، وترتبط ايضا بظروف وملابسات المرض وبتوعيته . ولا يعنى هذا ان المرضى كانوا يشاركون جميعا فى اطلاق النكات او فى الاستمتاع بسماعها ، ولكن كان يوجد عدد قليل من الاشخاص هم اصحاب النكته وقادة التعليقات على المرضى والاطباء وفريق التمريض ، وكان بقية المرضى يتوزعون بين مشارك ومستمع ومعلق .

ويلاحظ ان معظم ما ساد فى هذه الفترة من فكاهة نشـأ وتداوله المرضى فى ملحق العنبر ، فالحجرة صغيرة ، وعدد المرضى اقل ، وهذا يسمح بوجود قدر من العلاقات الاولية ،بجانب ان قرب الاسرة من بعضها ساعد على حدوث تفاعل اكثر كثافة بين المرضى . بجانب ان معظم المرضى فى هذا المكان هم من يقضون فترة النقاهه بعد التآم الجروح تمهيدا لخروجهم من المستشفى ، ولم يكن معظمهم يشعر بأية آلام تجعله غير قادر على التفاعل مع الآخرين . بجانب عامل البعد عن الادارة الذى سبق ان ذكرناه ، أضف الى ذلك ان الفترة الزمنية التى عادة ما يقضيها المريض فى المستشفى — وهى لا تقل عن عشرة أيام — تساعد على توطد العلاقة بين المرضى ووصولها الى مستوى أولى يسمح بتبادل النكات حتى المتعلقة بأخص الامور واكثرها حساسية .

كما ذكرت قبل ذلك كانت الفكاهه المتبادلة فى العنبر نابعة من الظروفه الواحدة التى يعيشها المرضى ، ومرتبطة بالاجراءات الطبية . فقد كان معظم المرضى الذين أجريت لهم جراحات فى الجزء الاسفل من الجسم ، وخاصة المؤخرة يسيرون بعد اجراء الجراحة بانحناءة واضعين أيديهم على ظهورهم ، وكان هذا يثير ضحكات وتعليقات غيرهم ممن تخطوا هذه المرحلة . والبعض كان يحاول تقليدهم .

ونظرا لأن الممرضة كانت توجه سؤالا متكررا لكل مريض فى كل صباح ، وهو يتعلق بما اذا كان تبرز فى الصباح أم لا ؟ فقد كانت اجابة المريض تثير ضحك الآخرين . وفى الحالات التى كان يعانى منها المرضى من امساك بعد العملية كان المرضى يصفقون ويعلنون الانتصار اذا قرر المريض انه تبرز بنجـــاح .

وقد كان المستشفى يصرف لكل مريض يعانى من متاعب فى الشرج حلقة من المطاط لكى يجلس عليها ، وكانت هذه الحلقة سببا فى اثارة التعليقات ، وكانوا يخطفونها من بعض ، ويحاولون تفريغ الهواء منها أثنـــاء نوم المريض .

أما الحقن الشرجية التى كانت تعطى للمرضى قبل العملية فقد كانت أيضا مادة غنية للتعليقات ، فالمرضى كانوا يهددون أى مريض مشاغب بالتزام الصمت والا تعرض لحقنة شرجيه . وكانوا يشجعون من يعانون من الامساك قائلين « اذهب للكابينيه والا الحقنة موجودة » . وبصفة عامة كانوا يسمون الحقنة الشرجية « القنبلة » bomb .

وكان كل مريض ينادى الآخر ليس باسمه انما باسم العملية الجراحية التى أجريت له ، لهذا كان فى العنبر **الأستاذ بواســير ، والأستاذ ناصور ، والاستاذ فتق ، وعم قولون** .

ونظرا لأن الاطباء قد طلبوا من بعض المرضى الامتناع عن الممارســة الجنسية فترة معينة بعد اجراء الجراحة ، فان المرضى كانوا يستدعون أحيانا الممرضة ويتظاهرون بأنهم يسألونها بجدية ، ويلقون عليهـــا السؤال بطريقة مستترة قائلين : « متى نبدأ فى . . » ثم ينفجرون فى الضحك .

الزيـــارة :

كانت الزيارة ظاهرة هامة وأساسية فى حياة من يقيمون فى العنبر ومن يعملون فيه على السواء . فكل فريق من الفريقين كان شديد الاهتمام بالزيارة خاصة وأن نظام المستشفى كان يسمح للاهالى بزيارة مرضاهم مرتين فى اليوم

الواحد . من الساعة الحادية عشرة الى الثانية عشرة صباحا ، ومن الساعة السادسة الى السابعة بعد الظهر . وعلى ذلك **كان فريق التمريض ينشغل باعداد العنبر لاستقبال الزوار مرتين يوميا** . وكان هذا يتضمن مساعدة المرضى على أن يبدوا فى أفضل مظهر يليق باستقبال أقاربهم ، ويتضمن تنظيف العنبر وتنظيمه لكى يبدوا فى أبهى صورة . ثم اعادة الجو الطبيعى للعنبر بعد انتهاء الزيارة . وقد لوحظ أن المرضى كانوا ينشغلون فى تجهيز انفسهم فيقطعون الاتصال بينهم تمهيدا للاتصال بذويهم . فقد كان كل مريض يقضى فترة من الوقت قبل الزيارة منفردا مع نفسه استعدادا للاتصال بالعالم الخارجى (بالزوار) الذى كان جزءا منه قبل أن يضطره المرض الى قبول الاقامة فى العنبر والانفصال عن هذا العالم .

وبقدر ما كانت الزيارة — والاستعداد لها — تلقى اعباءا على فريق التمريض بالعنبر ، بقدر ما كان كل منهم يحاول أن يفعل كل ما بمكنه لاعداد العنبر لقبول الغرباء الذين يمكن أن يعلقوا على كل ما يلفت انظارهم داخل العنبر . والملاحظ المدقق كان يمكن أن يرى الحركة وهى فى العنبر تزداد كلما اقترب موعد الزيارة ، فأعضاء فريق التمريض يعملون على مساعدة المرضى فى حلاقة ذقونهم ، او غسيل وجوههم ، أو تغيير ملابسهم . وبصفة عامة مهم يحاولون مساعدة كل مريض لا يمكنه الاستعداد لاستقبال زواره بمفرده . وقد لوحظ أن **ما يقوم به فريق التمريض تجاه المرضى بهمة ونشاط كان يؤدى الى نوع من التوحد فى المشاعر بين المرضى وفريق التمريض ، فقد كانوا يشعرون أنهم يستعدون جميعا للالتقاء بالمجتمع الخارجى الذى سيغزوا العنبر .** انه شعور يماثل الشعور الذى ينشأ بين أفراد الاسرة من الاهمية حينما يتعاونون فى ترتيب منزلهم لاستقبال زوار على درجة كبيرة من الاهمية . وقد كانت الممرضة تنادى دائما بصوت عال على جميع المرضى قبل فتح الباب للزيارة قائلة « هل كل واحد مستعد لاستقبال الزوار ؟ » .

والزيارة تقوم بوظيفة هامة بالنسبة للمريض ، وهى تتضمن معان كثيرة ايضا ، مثل الصداقة ، والمشاركة فى الالم ، وما الى ذلك . وقد اتضح أن السماح بالزيارات المتكررة لمريض تزيل الحواجز بين اهل المريض وبين المستشفى ، فلا يتطرق اليهم — أو الى المريض — الاحساس بأن المستشفى عبارة عن سجن ، بل مكان للاستشفاء . وقد كان أهالى المرضى يشعرون بزيادة الالفة عندما يأتون كل يوم لزيارة مريضهم . ويتوقع أن يؤثر ذلك فى اتجاهات من هم خارج المستشفى بحيث يتأكدون أن المستشفى ليست مكانا للعزلة القاسية كما يتصور البعض .

كما ان الزيارة قد تسهم فى ايجاد علاقة ـــ ولو قصيرة ـــ بين اهل المريض وبين المستشفى تبعث على اطمئنانهم ، خاصة اذا حرصت المستشفى على ذلك . وقد كان اهالى المرضى يأتون الى هذا العنبر وفى اذهانهم الكثير من الاسئلة التى لا يمكن لمريض أن يجيب عليها ، خاصة فى حالة المرضى صـــغار السن ، او غير القادرين على الاستفسار عن حالتهم بدقة . وعلى الرغم من أن وقت الزيارة كان وقتا مناسبا لفريق التمريض لكى يأخذ قسطا من الراحة ، او ان ينشغل فى اعمال اخرى ، الا انه كان يتواجد فى العنبر دائما عدد من الممرضات لمقابلة الزوار والاجابة على استفساراتهم . واذا كانت الاجابة على الاسئلة امرا ضروريا ، فان مجرد وجودهن فى العنبر اثنـــاء الزيارة كان كافيا لأن يعلن عن اهتمامهم بالمرضى ولو بطريقة غير مباشرة . فطريقة معاملة الزوار كانت تعطى للزوار نموذجا لطريقة معاملة المرضى . وقد كان المرضى يتكلمون الى اعضاء فريق التمريض اثناء الزيارة بطريقة غير رسمية .

وبصفة عامة فان **وقت الزيارة كان يعتبر تغييرا فى جو العنبر وفى روتينه اليومى** . وقد كان يحقق قدرا من السعادة النفسية لكل مريض . وقد كان من السهل على من يلاحظ المرضى وهم يتطلعون الى باب العنبر بمجرد فتحه لكى تقع عين كل منهم على زواره أن يدرى مدى الرغبة التى تكون لدى المريض لرؤية ذويه منذ اول لحظة لدخولهم العنبر .

واخيرا ، اذا كنت قد حاولت فى هذه الدراسة أن اقدم وصـــفا للتنظيم والعلاقات والظواهر السائدة فى هذا العنبر ، فاننى اتمنى أن يكون له فائدة عملية تتخطى مجرد الاهداف النظرية التى تتعلق بكتابة المقـــال ، وهذا هو السبب فى أننى حاولت أن أضيف الى الوصف بعض التعليقات والآراء التى يمكن ان يفيد منها من لهم اهتمام بالصحة والمرض ، وتنظيم المستشفيات ، ومن يقومون على رعاية المرضى ، ويحرصون على راحة الانسان فى فترة عصيبة يحتاج فيها الى العمل الجاد والامين والانسانى أيضا . واذا كنت اعترف أن هذا المقال قصير جدا بحيث انه لم يتطرق الى مناقشة ابعاد وجوانب كان لابد من مناقشتها ، فاننى مقتنع بأن المشـــكلات التى اثيرت باختصار يمكن أن تكون نواة لمناقشات تؤدى الى حلول عملية تتعلق بتحسين خدمة المريض . وسوف أحاول أن أقدم للمهتمين بهذه الموضوعات عملا علميا ، سأجتهد فيه أن أجمع بين النظرية العلمية التحليلية وبين الاهتمـــام بالحلول والتطبيقات العملية المؤسسة على رؤية صادقة لواقعنا المجتمعى فى القطاع الصحى ، واتمنى أن يكون هذا العمل اوســـع نطاقا ، وأكثر شمولا من هذه البداية المختصرة ، وأن أتمكن من تقديمه فى المستقبل القريب باذن الله .

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ ــ نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى فى العلاقات الدولية .
تأليف : جلبين وآخرون ، عرض : دكتور محمد الجوهرى .

٢ ــ التراكم العالمى .
تأليف اندريه جندر فرانك ، عرض : احمد زايد .

٣ ــ مجتمع الانجاز .
تأليف : دافيد ماكليلاند ، عرض : محمد كمال التابعى سليم .

٤ ــ الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث .
تأليف : بسام طيبى ، عرض : دكتور سعد جمعة .

٥ ــ المعرفة والبناء الاجتماعى . مدخل لوجهة النظر الكلاسيكية فى علم الاجتماع المعرفى .
تأليف : ب . هميلتون ، عرض : محمد عبد النبى .

٦ ــ النظرية الاجتماعية والأسرة .
تأليف : مورجان ، عرض : دكتورة سامية الخشاب .

٧ ــ مفهوم الادراك فى علم الجريمة .
تأليف : ر . هنشل وزميله ، عرض : عبد الله الصادق ابراهيم .

٨ ــ حدود علم الفولكلور .
تحرير : ويليام باسكوم ، عرض : عبد الله لؤلؤ .

٩ ــ الشعوذة .
تأليف : لوس مير ، عرض : على محمد المكاوى .

١٠ ــ سوسيولوجيا المجتمعات النامية .
تأليف : هوجنلت ، عرض : دكتور محمود الكردى .

obeikandl.com

obeikandl.com

نموذج للتفاعل الفكرى لتحليل الصراع الثقافى
فى العلاقات الدولية (*)

تأليف : أ . جلين ، د . جونسون ، ب . كيمل ، ب . ودج .

عرض : دكتور محمد الجوهرى

التزمنا فى عرض هذا المقال ومناقشته خطة محددة . فقد اردنا به أن يغنى القارىء عن الرجوع الى المقال . ولما كنا سنختلف مع المؤلفين فى عديد من النقاط الأساسية ، كان من الانصاف للمؤلفين والأمانة فى عرض الموضوع الا نبخل فى عرض المفاهيم والتعريفات ، وأن نركز بعد ذلك على الخطوط العامة . والعبارات الكاملة المترجمة اقتباسا من المقال هى دائما افضل سبيل لتقريب فكر المؤلف الذى نعرض له من القارىء ، الى جانب انها تحافظ على وضوح الخط الفكرى الرئيسى .

ثم حرصنا بعد ذلك على ان نفصل بشكل واضح بين عرض المقال (التلخيص) وبين الجزء الذى ننقده فيه ونضعه على مائدة المناقشة . لذلك لم نضمن الجزء الأول اى احكام خاصة لنا على فكر المؤلفين ، وتركناهم يتحدثون دون قيود أو مراجعة .

مقدمة :

يعتبر وضع النماذج أحد الاساليب التى يستعيض بها العلم أو يستكمل بها تخمينات « الذوق السليم » عند تصديه لمعالجة مشكلات العالم الواقعى . وتستهدف هذه الدراسة تقديم نموذج يمكن الاستعانة به فى

(*) A Cognitive interaction model to analyse culture conflict in International Relations.

by : Edmund glenr, Robert johnson, Puol Kimmel and Byrant Wedge. The Journal of Conflict Resolution Vol. xiv, No 1, march 1970 PP. 35 – 48.

دراســـة الصراع الثقافى ، وتحديد انماط المواقف الدولية التى يمكن بفضل هـــذه الأداة المنهجية فهمها فهما أوضح وزيادة القدرة على التنبؤ بتطوراتها .

ولتوضيح فئة الظواهر التى يفيد هذا النموذج فى تحليلها ودراستها سنبدأ باستعراض نموذج مقابل ، هو ذلك الذى تقدمه لنا «نظرية اللعب» ولكننا نتبع هذه المقدمة القصيرة ببعض التعريفات الضرورية .

التعريفـــات :

يبدأ المقال بتعريف المفاهيم والأدوات الأساسية التى ستستخـــدم على طول الدراسة . فيبدأ بالتمييز بين النماذج والنظريات ، ثم كلمة عن النموذج الذى تقدمه نظرية اللعب .

النموذج والنظرية :

النموذج عبارةعنبناء فكرى نظرى يتميز بدرجة من التماثل والتجانس الشكلى ، موضـــوع خصيصا لاغراض البحث بحيث يمكن ان يوتدنا الى فهم افضل لبعض الخصائص المميزة لموضـــوع الدراسة الذى كان يمكن أن يظل غامضا غير مفهوم دون استخدام هـــذا النموذج . لذلك يمكن اعتبار النموذج فى هـــذه الحالة بمثابة اداة لتنفيذ مرحلة معينة من مراحـــل البحث العلمى . ويكون تحت يد الباحث مجموعة من النماذج ، يستخدم الواحد منها تلو الآخر ، على اعتبار ان كل برنامج رئيسى من برامج البحث قد يتطلب استخدام اكثر من واحد من تلك النماذج . ولذلك نلاحظ أن النموذج يختلف عن النظرية اختلافا جوهريا من حيث انه لا يدعى مثلها تقديم فهم كامل نسبيا لميدان بأكمله من ميادين الدراسة .

نموذج نظريـــة اللعب :

تستهدف نظرية اللعب القاء الضـــوء على المواقف التى تضم طرفين على الأقل ـــ يطلق على كل منها اسم « اللاعب » ـــ بينهما صراع فى **المصالح**. ويعمد احد هؤلاء اللاعبين على الاقل الى انتهاج اسلوب معين فى التصرف ـــ وهـــو ما يطلق عليه اسم « استراتيجية » ـــ من شأنه أن يؤدى الى زيادة مصالحة او مكاسبه الى أقصى حد ممكن تسمح به ظروف الموقف وقيوده . واهم تلك القيود التى يفرضها عليه الموقف ولاشك هى استراتيجيات اللاعبين

الآخرين الذين يشاركونه ذلك الموقف . والملاحظ عند تطبيق نظرية اللعب فى تحليل استراتيجيات اللاعبين الأفراد الذين يوجد بينهم صراع فى المصالح ، نلاحظ أن الفروض عادة أن يتوفر لدى اللاعبين المختلفين :

(أ) نفس الفهم الواحد لقواعد اللعبة التى يشتركون فيها .

(ب) نفس مدلول قيم المكسب والخسارة فى هذا الموقف .

وتوضح لنا هذه الفروض وغيرها أن نظرية اللعب لا يمكن أن تقدم لنا نظرية شاملة لتفسير الصراعات بصفة عامة والصراعات الدولية على وجه الخصوص . ذلك انه من المؤكد أن مختلف أطراف الصراعات الدولية لا يتفقون دائما وعلى طول لخط فى فهمهم لقواعد اللعبة ولمعنى قيم المكسب والخسارة . ويمكن أن نكون بمعنى آخر أن الصراعات ليست كلها بالضرورة صراعات فى المصالح أساسا . ولو أن هذا لا ينفى طبعا أن هناك بعض المواقف فى السياسة الدولية التى يتشابه فيها فهم طبيعة الموقف لدى صانعى القرارات ، كما يتشابه تقديرهم لما هو مرغوب ، وان هذا التشابه من الكفاية بحيث يسمح لنا باستخدام نموذج نظرية اللعب كأداة فعالة من أدوات البحث فى مثل تلك المواقف .

أنماط الصراع :

سوف يتضح من هذه الدراسة أن هناك كثيرا من المواقف الدولية التى لا يرجع فيها الصراع الى تعارض المصالح (مثل ندرة المواد) بقدر ما يرجع الى تباين طرق الفهم (مثل اختلاف الأساليب المعرفية) .

ويستطرد المؤلفون فى توضيح الفروق الأساسية بين صراع المصالح، وصراع الفهم من خلال استعراض موقفين افتراضيين يتميزان بالبساطة ، وبالقياس الى مواقف الصراع الدولى المعقدة عامة . وهو يختار لهذا الغرض حالة صراع زوجى أخذوها عن مقال :
Kimmel and Havens, Ljame theory versus mutual identification, two criteria for assessing marital relations, Journal of Marriage and the Family, 1966. (28).

فيعرض المؤلفون لحالة زوجين — مثلا توم وسالى — بينهما خلاف فى المصالح ، ثم يعرضان لهما فى موقف آخر يتجلى فيه خلاف بينهما فى الفهم ، وليس فى مصلحة كل منهما فى ذلك الموقف .

ويوضح المؤلفون ان حـل الموقف الأول ـ صراع المصالح ـ يتسنى عن طريق تنازل كل من الأطراف المعنية عن جانب من مصالحه ، أو عن طريق تنازل أحـد الطرفين عن مصالحه كلية لصالح الطرف الآخر ، وبذلك يتحقق السـلام المنشود فى ذلك الموقف .

أمـا بالنسبة لحـل الموقف الصراعى الثانى ـ صراع الفهم ، أو تعارض أسلوب كل طرف فى فهم موقف الطرف الآخر ـ فان السلام لا يتحقق الا من خـلال تكون بعض الأفكار الوسيطة (أو التوسطية) ـ أى التى تتوسط بين الأطراف المختلفة التى يمكن أن تؤدى الى تقارب فهم كل منهما لموقف الآخر ، وبالتالى للموقف المشترك . فهذا الموقف الصراعى ـ الثانى ـ ناجم عن اختلاف الزوجين تـوم وسـالى فى فهم طبيعة الزواج ، وفى تقـدير الأدوار المشتركة للزوج والزوجة داخـل العلاقة الزوجية .

فلنفترض أنه أمكن تسـوية الخلاف الفكـرى (أو « الايديولوجى ») بينهما . اى انهما توصلا مثلا الى انه من الأسلم للزوجين أن يكـون لهما حساب واحـد مشترك فى البنك ، وأن الاضطلاع بأعباء العمـل المنزلى على الوجـه السليم هو مسئولية الزوجة بالدرجة الأولى ، وأن عمـل الزوجة يجب ان يحتل من حيث الأهمية المرتبة التالية على عمـل الزوج اذا مـا حدث تعارض بين أداء العملين على الوجـه المناسب . فمثل هـذه النتيجة تؤدى تلقائيا الى تسوية الصراع المشـار اليه ، طالمـا أن العمل المنزلى يؤدى على الوجـة السليم ، وأن دخل سالى من عملها ينفق على الحسـاب المشترك فى البنك ، وأن مسئولية الخـدم من اختصاص الزوجة وحـدها .

وهنا يصـل كل من توم وسـالى الى درجـة من الرضا الكامل لأن تسوية هذا الصراع لم تكن نتيجة حل وسـط ـ كالمشار اليه فى موقف صراع المصالح ـ وانمـا نتيجة اعادة تصـور كل منهما للصواب والخطأ فى هذا الموقف .

الأفكـار الوسيطـة : Mediating strustures

اتضح أن العامل الذى تدخل لفض هـذا الصراع الفكرى أو المعرفى ، ليس هـو التحكيم ، وانما ما يسميه المؤلفون الأفكار الوسيطة . وقـد كانت الفكرة الوسيطة فى الصراع المشار اليه هى **فكرة الزواج** ، التى يشترك فيها الزوجان مـع اغلبية الناس الذين يختلطون بهم فى حياتهم اليومية .

ولقد كان اختلاف صورة الزواج لدى كل من توم وسالى عاملا فى قيام صراع معرفى أو فكرى بينهما ؛ أدى الى تيام صراع فى المصالح فى نهاية الأمر . ولما كان نظام الزواج فى ثقافة ما عبارة عن نسق معين من الأنكار والمفاهيم ، لذلك نجد أن تجربة الصراع الفكرى يمكن أن تقود الزوجين الى التماس الصورة النمطية أو المنوالية Modal للزواج فى المجتمع الذى يعيشان فيه . ومن شأن هذه الصورة المنوالية أو تقودهما الى اعادة ترتيب وتنظيم مفاهيم كل منهما بشكل جوهرى وحاسم فى تسوية الصراع . لذلك نقول ان تصور تلك الثقافة للزواج يمكن أن يلعب دورا Mediating وسيط فى تسوية الصراع ؛ ربما على نحو اكفأ من اى وسيط آخر فى هذا الموقف .

كذلك يمكن استخدام نموذج التفاعل الفكرى (أو المعرفى) فى تسوية الصراع الدولى تبعا لدى توفر تلك الأنساق الفكرية الوسيطة . ويمكن تعريفها بأنها : **أنساق من الأفكار ، تتكون بناء معرفيا جزئيا ، يشارك فيه أطراف الصراع فعلا أو يمكن تحقيق مشاركتهم فيه . ومن شأن هذه الانساق الوسيطة أن تؤثر على صورة كل من أطراف الصراع عن نفسه .**

ينتقل المؤلفون بعد ذلك الى تحديد ثلاثة أنماط لهذه الأنساق الفكرية الوسيطة فيما يتعلق بالنظام الدولى . نعرض لها فيما يلى :

أنماط الأنساق الفكرية الوسيطة

أولا : مفهوم الدولة ذات السيادة :

ويضم النمط الأول هذا المفهوم الأساسى وما يترتب عليه من أساليب التنظيم الدولى ، والمعاهدات والتعامل الدبلوماسى ، والقانون الدولى . يشير المؤلفون الى أن المفهوم له لحظات نجاحه ولحظات فشله الواضحة فى تسوية الصراعات الدولية ، ويسردون أسباب ذلك النجاح وذلك الفشل فيما يلى :

١ — **أهم مزايا هذا النوع أنه يحافظ على بعد كاف بين أطراف يحتمل أن يدخلوا فى صراع . ومن شأن هذا البعد ان يسمح لهؤلاء الأطراف بالتحكم فى قيام صراع بينها الى حد ما .**

٢ — يمكن كذلك النظر الى مفهوم الدول ذات السيادة فى ضوء نموذج التفاعل الفكرى الذى نعرض له هنا ، وأعنى : انه يزود كل

اطراف الموقف بصـــورة منوالية او شبه متقاربة عن ذواتهم : فالبلاد دول ، والأشخاص مواطنون .

٢ ــ على انه عند هـــذه النقطة يبدو مرة اخرى احد اوجه القصـــور فى هذا المفهوم بشكل واضح : فمفهوم « الدولة الشرعية » ليس واحـــدا فى كل الثقافات .

ثانيا : الثقافة المشتركـــة :

ومن الواضح أن تحقيق هـــذا النمط أصعب منالا ، ولكنه يصبح اذا تحقق أكبر فاعلية واقوى تأثيرا كعامل وسيط . وهو يمكن أن يتحقق مـــن خلال الاتصـــال الثقافى وما يترتب عليه من التقارب الثقافى مع اخذنا فى الاعتبار ان هذه العملية تتم ببطء ، وتتعرض لمعوقات عديدة بطبيعة الحال .

ومن الواضح أن تحقيق هذه الوحدة فى الهوية الثقافية يمكن أن يقضى تماما على الصراع الناشىء عن الاختلافات فى الفهم (وليس تلك الناجمة عن تعارض المصالح) .

ويشير المؤلفون الى نقطة هامة فى هذا الصـــدد مؤداها انه كلمـــا ازدادت درجـــة هـــذا التقارب الثقافى كلما زاد احتمال تفتت المجتمع الى جماعات متنافرة . فالاشتراك فى ثقافة واحـــدة هو الذى يتيح للفرد أن يفكر فى نفسه باعتباره يؤدى دورا اجتماعيا معينا ، وليس باعتباره ابن امـــة معينة . ومن شأن هـــذا التفتت أن يؤدى الى ظهور مزيد مـــن صراعات المصالح بين ابناء الثقافة الواحدة . على أن زيادة هـــذه الصراعات تكـــون مصحوبة فى نفس الوقت بظاهرة تميزها جميعا وهى قلة خطرها جميعـــا وتضاؤل شأنها على وجـــه العموم .

ولهذا الوضع تأثير خطر على الصراعات الدولية ، فحيث تكون درجة الوحـــدة عالية بين ابنـــاء الدولـــة الواحدة نجـــد ان الصراع سرعـــان ما يستنفر كل ابنـــاء الدولة بكل طاقاتهم للمشاركة . امـــا عندما تشرذم الدولة الى جماعات ويضطلع الفرد بعديد من الأدوار ، فان مشاركته فى اى صراع لا تكون عـــاده بنفس القـــوة وبنفس الحـــدة .

ولكن من المؤكد ان الصراعات بين الدول ســـوف تخف حدتها (وقد حدث ذلك فعلا) بفضل الحاجـــة المشتركـــة الى الحفاظ على قيم ثقافية مشتركة . من هـــذا مثلا تغير أسلوب العمل العسكرى فى كثير من الحالات

من اجـل الحفاظ على بعض الأعمال الفنية . وهو أمر لم يكن ممكنا دون وجود مستوى مشترك من القيم الطارئة . ومن شـأن تعدد مناطق التقاء المستويات القيمية هـذه ـ أى تكـون الثقافة المشتركة التى نتحدث عنها ـ أن تزداد نسبة المصالح المتقاربة بالمقارنة الى المصالح المتضاربة .

ثالثا : التقارب عن طريق المنظمات :

ويبدو هذا النوع من التقارب أوضح ما يكون فى الهيئات الدولية ، ويبدو فعالا بدرجة أكبر فى الحالات التى تكـون فيها تلك الهيئات ثنائيـة تجمع بين دولتين وتنسق بين جهودهما وتقرب بينهما . عندئذ يتحول أعضاء تلك الهيئات فى معظم الحالات من معبرين عن ايديولوجيتهم القوميـة الخاصة الى خبراء فى ايديولوجية البلد الآخـر ، او حتى الى الوقوف فى صف تلك الايديولوجية الأخرى التى يمكن أن تكون أكثر نفعا وأجدى فى تحقيق رسالة منظمة ثنائية معينة .

على أن هـذا لايعنى أن هؤلاء الأعضاء ينصبون انفسهم مدافعين عن أيديولوجية البلد الآخر . ذلك ان مهمهم لتلك الثقافة الأخرى لا يؤدى بهم الى استدماج internalization تلك الثقافـة والاهتداء بها . ولكن الأحرى انهم يعتبرون تلك الثقافة الأخرى شيئا يمكن التعامل معه وتوجيهه وجهـة معينة .

ويضرب المؤلفون مثالا على ذلك النوع من الانساق الوسيطية ببرامج تبادل الطلاب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

ونود أن نؤكد مرة اخرى أن هذا النوع الثالث من الأنساق الوسيطة يختلف عن النوعين الاول والثانى من حيث أنه لا يستهدف تحقيق تشـابه كامل فى الأنساق الفكرية ، ولا التوصل الى فلسفة واحدة فى الحياة ، وانما يهـدف الى صك فئة من كل من الطرفين تفهم اساليب الآخر وحياته .

ولنا على هذه الفكرة وعلى تطبيقها بعض الملاحظات نوردها ضمن ملاحظاتنا فى ختام المقال .

الفهم الفكرى للانسان :

وهنا ينزل المؤلفون بهذا التحليل من مستوى الثقافات أو القوميات الى مستوى الأفراد ، ليوضحوا لنا امكانيات قيام هـذا الفهم المعرفى بين

الأفراد . فيبدأون بتعريف الموضوع هنا ، وهو الفرد ، أو ذلك الى الجانب من الفرد المراد فهمه والاقتراب منه من جانب الأفراد الآخرين .

ويلجأون فى هـذا الصدد الى مفهوم « الشخصية الكلية » أو Total Persanality ويعرفونها بانها العالم الواقعى لذلك الفرد ؛ ومجموع ما يدين به من معتقدات وما يمارسه من عادات .

ويطلقـون على عناصر المعتقدات الاجرائية التى تتكون منها هـذه الشخصية الكلية اسم : محددات الشكل Form Givers أو الصـور Images ويفضلون استخـدام المصطلح الثانى بسبب شيوعه ، خاصة فى العلوم السياسية .

ونلاحظ هنا انه اذا ما حدث تداخـل وتقارب كامل بين الشخصيات الكلية لفردين او أكثر فانه لا يمكن أن يقـوم بينهم فى تلك الحالة أى صراع فكرى ، وانما أى صراع بينهما يمكن ان نعزوه الى تعارض المصالح ، ومن ثم يمكن أن نطبق عليه نموذج نظرية اللعب .

التفسير المعرفى للثقافات القومية :

ثم يرتفع بنا المؤلفون مرة أخـرى من مستوى الفرد الى مسـتوى الثقافـة ، فيقابلون بين الفرد والثقافة ، على اعتبار ان الثقافة القومية تقابل فى رايهم مـا عرفناه بالنسبة للفرد على انه الشخصية الكلية .

ولا يقدم المؤلفون جـديدا فى تعريف الثقافة بصفة عامـة ، حيث يتبنون التعريف السائد لـها لدى الانثروبولوجيين . كما لا يقدمون جـديدا فى تعريف الثقافة القومية ؛ سـوى اننا نفهم انهم يقصـدون بها ثقافـة مجتمع معين . ويشيرون الى حقيقة بديهية لدارس الثقافة وهى تأثير الثقافة الحاسم على القرارات الجمعية وخاصـة كلما تعاظمت القوة الاجرائيـة لفكرة من الافكار كلما زاد احتمال أن تصبح تلك الفكرة اسـاسا لاتخـاذ القرارات . ويشيرون بعـد ذلك الى العلاقـة بين النظم القائمـة وبين ثقافة المجتمع الذى تقوم فيه تلك النظم .

وينتهى المؤلفون الى انه لا يمكن الاستغناء عن استخدام نموذج التفاعل الفكرى فى تسـوية الصراعات بين المجتمعات أو الأمم الا اذا حدث انصهار بين تلك الثقافات المتصارعة . أما طالمـا انها لم تنصهر بعد ، أو حدثت بينها درجـة من التقارب الطفيف فان النموذج الـذى نحن بصدده يمكن أن يلعب دورا مفيدا فى تسوية الصراع .

نموذج التفاعل الفكرى :

يبدأ المؤلفون بالاشارة الى أهمية عنصر الفهم المتبادل بين الأطراف المتصارعة كعامل حاسم فى تسوية هـذا الصراع . ففى كثير من المفاوضات الدولية يمكن أن ينشـأ قدر كبير من الصراع نتيجـة سوء الفهم ، مما يترتب عليه رفض كل طرف للاتجاه الفكرى للطرف الآخر . وينتج عن هذا الموقف ان يسىء كل طرف الحكم على الآخر ويحجب عنه عنصر الاخلاص والثقـة المتبادلـة . لذلك يخلص المؤلفون الى نتيجـة هامـة مؤداها ان صراع الفهم غالبا ما يلون صراع المصالح وكثيرا ما يضخمه .

ويمكننا فى كل الحالات التى يحـدث فيها هذا ولا يكون هناك تجانس ثقافى بين الأطراف المتصارعة أن نميز بوضوح بين جانبين أساسيين للصراع: جانب صراع مصالح ، والآخر صراع معرفى (أو فكرى) . وقـد اتضح من قبل أن المواقف التى لايوجد فيها صراع فكرى ، والتى يمكن ارجـاع الصراع فيها الى تعارض أو تضارب ـ جزئى أو كلى ـ فى المصالح ، يمكن تحليلها ومعالجتها من خـلال نموذج نظرية اللعب .

ولكن المؤلفين يقررون هنا حقيقة هامـة فيما يتعلق بامكانية الانتفاع بنموذج التفاعل الفكرى فى تحليل وتسوية هـذا النوع من صراع الفهم . يقـول المؤلفون : « ولكى نقـدم تحليلات فى ضـوء النمـوذج المعرفى ، سنفترض افتراضا ثانيا مكملا للفرضية الأولى ، فنفترض أن المواقف الصراعية التى ينعـدم فيها عنصر الصراع على المصالح ، بحيث يمكن تحليل الصراع باكمله فى ضـوء نموذج التفاعل الفكرى » .

بعد ذلك ينتقل المؤلفون الى تحديد بعدين أساسيين من أبعاد نموذج التفاعل الفكرى ، يضم البعد الأول قطبين متميزين ، والبعد الثانى قطبين آخرين وهذين البعدين هما : ـ بعد النظرة الشمولية العامة فى مقابـل النظرية التفصيلية التى تنطلق من الحـالة الفردية :

Universal - oriented — Case - oriented.

والبعد الثانى : البعد الترابطى فى مقابل التجريدى

associative - abstractive diemension

البعد الأول

الثقافات ذات النظرة الشمولية :

وتؤكد هذه الثقافة على اهمية التبرير اللفظى . فالقوانين هنا تعبر عن مثل عليا ، أما تنفيذها فيأتى فى المرتبة الثانية بعد محتواها المثالى هذا . كذلك تتميز هذه الثقافة بالتفكير الاستدلالى deductive ومن ثم تحتل الأفكار العامة والمثل العليا فى المرتبة الأولى وتمثل محور الارتكاز الأساسى ولذلك لا نجد هنا اهتماما كبيرا بالنزول الى مستوى التفاصيل الدقيقة .

ولا تميل هذه الثقافة الى الحلول الوسطى على أساس التسليم بنقاط غير مقبولة قد يفهم على انه تسامح فى التسليم بمبادىء ثابتة . ولذلك تجد ابن مثل هذه الثقافة يتجنب فى المفاوضات الحلول الوسطى بأى شكل من الاشكال لأن قبول هذه الحلول الوسطى كما قلنا يعنى له ان منطلقه الأساسى كان خاطئا على نحو أو آخر .

الثقافات ذات النظرة التفصيلية :

تتميز مثل هذه الثقافة بتحديد مجال الرؤية أو تضيق نطاق الاطار المرجعى كلما أمكن ذلك . فالمعرفة التى قد تبدو فى بعض الثقافات شاملة وكلية ومتكاملة تعالج هنا عن طريق تقسيمها الى عدد كبير من الحالات أو القضايا الفردية المستقلة . ومن ثم لا تسعى هذه النظرية الى حل قضايا ومواقف كلية دفعة واحدة ، وانما يمكن ان تكتفى بحل مشكلات معينة تواجه الفرد ، فهذا الهدف يمكن أن يكون غاية كافية لتوجيه السلوك نحوها .

وتتميز هذه الثقافة أساسا بالتفكير الاستقرائى Inductive أو محاولة استخلاص الأحكام العامة من الحالات الفردية . ومن أمثلة هذا الاتجاه استخدام الاحصاءات كأساس لاتخاذ القرارات ، على خلاف استخدام المبادىء لاثبات صحة وصواب قرارات متخذة سلفا ، كما هو الحال عند أبناء الثقافة السابق توصيفها .

ولذلك تجد المفاوض من أبناء هذ الثقافة ساعيا دائما نحو الحلول الوسطى واقتناص الامتيازات بقدر الامكان . وعندما يخيم جدول أعمال المفاوضات عدة نقاط مختلفة ، تجده يميل الى أن ينظر الى كل نقطة

كحالـــة فردية مستقلة ، ويحـــاول مناقشتها مناقشة مستقلة عن النقاط الأخـــرى .

امريكا والاتحاد السوفيتى :

ثم يعمد المؤلفون بعد توصيف هذين النمطين من أنماط الادراك والفهم — وكما هو متوقع منذ البداية — الى المطابقة بين احدهما وبين الثقافة السوفيتية وبين الاخرى وبين الثقافة الامريكية ، وذلك من واقـــع سلوك وفدى المفاوضات فى مباحثات نزع السلاح السوفيتى الامريكى .

فالسوفيت هم أبناء الثقافة ذات النظرة الشمولية الكلية - universal oriented والامريكيون هم أبناء الثقافة ذات النظرة التفصيلية case - oriented

وبالرغم من أن المؤلفين يستدركون بعد ذلك قائلين — أن كلا الأسلوبين من أساليب الادراك والتفكير مرجود فى كلا الثقافتين (*) ، ولكن هذا الحكم قد اخذ فى اعتباره الطابع الغالب للادراك والتفكير ، ولايعنى أن النوع الآخر منعدم فى أى الثقافتين انعداما كليا . فبالنسبة للروس على حين نجـــد أن أسلوب التفكير والادراك عند علماء الرياضيات متقارب أو هو نفســـه أســـلوب التفكير عند علماء الرياضيات الامريكيين ، الا أن تلك النظرة الشمولية الكلية موجـــودة عنـــد الروس بشـــكل بارز — على خـــلاف الأمريكيين — فى مجالات السياسة ، والادارة ، والاقتصاد والتعبير اللغوى، وعلى العموم فى مجال العلاقات بين الأشخاص .

البعـــد الثانى

بعد التفكير الترابطى والتجريدى

ويمثل التفكير الترابطى والتجريدى البعد الثانى لنموذج التفاعـــل الفكرى . ويتميز أسلوب التفكير الترابطى Associative بميل الانســـان الى الاستجابة لبيئته بشكل مباشر ، غالبا ما يكون حدسيا ايضـــا . بينما يتميز التفكير التجريدى Abstractive بالتفكير المنظم القائم على الاستنتاج

(*) والا لمـــا وصلا الى هذا المستوى المتقارب من التقـــدم العلمى والتكنولوجى . انظر مناقشة هذه القضية فى فقرة النقد والتقييم .

من الوقائع أو المقدمات ، والمحاولات المنهجية المنظمة للتمييز بين ماهـــو متصل بالموضوع وما ليس متصلا به .

وتتمثل الاستجابة الترابطية أمـــا فى استجابة تتم وفقا للنمـــاذج المألوفة فى الاستجابة للمثيرات المألوفة (كما فى الأفعال الهادفة التى تتبع الملاحظة مباشرة) أو تتمثل فى كونها نتيجة تداعى الأفكار كما يتمثل فى السحر التعاطفى أو فى الأحـــلام .

أمـــا أسلوب التفكير التجريدى فنجده متمثلا فى العلوم الحديثة . فالنتائج تعتمد على الاستعانة بمناهج ذات قيمة وكفاءة مؤكدة . ويميز هذا النوع من أنواع الفكر تمييزا حادا دقيقا بين ما هو متصل بالموضوع ومالـيس متصلا ، أو بين « المعلومات » « والضوضاء » .

ويقوم المؤلفون علاوة على ذلك ببعض عمليات الربط بين أساليب التفكير الترابطى والتجريـــدى وبين النظرة الشمولية والنظرة التفصيلية فتتعدد بذلك أنواع التفكير وأبعادها المختلفة ، مما لا جدوى من الدخول هنا فى تفاصيله .

ولكن الذى يهمنى هنا حقيقة هو ربطهم بين هـــذه الأنواع من أنواع التفكير وبين أساليب بعض المناذج الطريفة ، التى لا نستطيع مـــع ذلك ان نسلم بها على علاتها .

العلاقات بين البلاد

ثم يقدم لنا المؤلفون تحليلا لموقف فرضى يضم دولتين : مثلا س ، ص ، وفى هـــذا الموقف تحاول الدولة « س » أن تنفذ برنامجا معينا لصالح الدولة « ص » . معنى هذا ان الموقف لا ينطوى على صراع فى المصالح .وبرغم تلك الحقيقة فقد نجد جزءا كبيرا من سكان الدولة « ص » يعتبرون سياسة الدولة « س » ضارة بأهم مصالحهم . ويحاول المؤلفون من خلال تحليل هذا الموقف فى ضوء نموذج التفاعل الفكرى القاء مزيد من الضوء والوضوح على مشكلات هذا الموقف .

فالدولة « ص » دولة متخلفة ، تقليدية الى حـــد كبير ، ولكنها تسعى مع ذلك الى تحديث نفسها . ونفترض فى نفس الوقت ان الدولة « س » ذات ثقافة متقدمة كفء . واذا تقصينا دوافع هذا السلوك (أى تنفيذ برنامج

التنمية المذكور) عند الدولة « س » ، وجدناه احساسا منها بأداء رسالة ، والاهتداء بحقائق ومبادىء عامة تؤمن بصحتها ، وبضرورة انتشارها بين كل الناس وكل الشعوب . ومن هنا يمكن أن تتخذ تلك الثقافة ذات الرسالة صورة عدوانية (بمعنى مجازى للكلمة) ، حيث ترى من واجبها ان تحدد لأبناء الثقافة الأضعف (ص) ما هو الصواب وما هو الحق لأجل مصلحتهم هم (*) . وينساب تأثيرها الثقافى على أبناء الثقافة الاضعف الاكثر تخلفا مخاطبا اياهم : « غيروا هويتكم ، حاولوا أن تصبحوا كشعب الدولة س » ؛ « حاولوا ان تفعلوا الأشياء المفيدة ، وتصبحوا اكفاء فى اعمالكم » ، « حاولو أن تتحركوا ، فان شعبكم سوف يفضل ثقافتى على ثقافتكم » . ويؤكد المؤلفون أن المزايا السياسية والاقتصادية المصاحبة لهذا العدوان الثقافى والمرتبطة به لا يمكن أن تحجب عن نظرنا النفور الذى يثيره ، والصراعات التى يمكن أن يفجرها .

ومن الطبيعى أن رد فعل الثقافة « ص » على هذه الدعوة يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة ، بعضها ثقافى ، وبعضها سياسى .. الخ .

ولا شك أن تحديد ما اذا كانت العلاقات بين الدولتين «ص» و «س» سوف تصطبغ بطابع الصراع أو الاتفاق لا يمكن أن يتم بشكل يقينى الا من خلال التوصل الى مزيد من الدقة والأحكام على نموذج التفاعل الفكرى . وذلك عن طريق ملاحظة مزيد من الحالات الخاصة المحددة .

تحليل بعض الصراعات العالمية

القائمة فعلا

يتناول نموذج التفاعل الفكرى صور التباين المتطرفة فى الاتجاهات داخل كل جماعة بشرية وبالتالى داخل كل امة من الأمم . وربما توقعنا أن نجد ثمة صلة بين نوع الصراعات الموجودة بين الأمم — والتى يحددها النموذج المذكور — وبين نوع الصراعات الدولية القائمة فى نفس الوقت .

(*) غنى عن البيان أن محاولة اضفاء مثل هذه المسحة المثالية الخيرة على سلوك البلاد الاستعمارية المتقدمة لتبرير استغلالها للشعوب المقهورة لا تنطلى على أحد مهما البست من ثوب علمى .

وتوضيحا لهـذه القضية يحـاول ان يربط المؤلفون بين سياسـة عبد الناصر أو سوكارنو الخارجيـة وبين الأوضـاع الداخلية فى بلديهما آنذاك . فالاتجاهات التى اتخذتها بلداهما على مسرح السياسة الدولية توضح أن السياسة الخارجية كانت تستهدف فى الغالب — وان لم يكن دائما طبعا — توسيع وتدعيم تلك المناطق الواقعة خارج الحدود القومية التى تتفق اتجاهاتها السياسية والاجتماعية السائدة مع الاتجاهات السائدة فى الداخل .

ثم ينتقل المؤلفون بعد ذلك الى مناقشة سريعة كنا نتوقعها منذ بداية المقال للصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء خطهم الفكرى الذى اتضحت معالمه بشكل كاف حتى الآن . ويقولون لو أن هـذا الصراع كان مجرد تضارب مصالح ، أى مجرد خسـارة جزء من أرض فلسطين (وهى دولة لم تكن قائمة اصلا انذاك !!) لأمكن حلها عن طريق تقديم تعويضات مناسبة فى صـور مساعدات اقتصادية قادرة على زيادة انتاجية الأرض بالقـدر الذى يعوض الجزء المفقود منها ، وكذلك فى صـورة ضمانات سياسية ضد العدوان الخارجى .

أم هـل هـذا الصراع عبارة عن صراع فى الفهم راجـع الى زرع دولة ذات ثقافة تجريدية (متقدمـة) وسط منطقـة ذات ثقافة ترابطية (متخلفة حسب التعريفات السابقة) ، وان أساليب معيشـة هـذه الدولة الجديدة يهـدد الفهم الترابطى (المتخلف) لمعنى المشروعية وللاحسـاس بالهويـة ؟ .

ويخلص المؤلفون الى أن تسوية الصراع تصبح أمرا اكثر صعوبة فى الحالة الأخيرة . فالواقع انه لا يمكن التوصل الى حل دائم سريع ، سواء كان هذا اختفاء اسرائيل من الوجود تماما أو استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فى العرب تماما .

ثم يستطرد المؤلفون فى تحليل نمط هذا الصراع باعتباره تضاربا فى الفهم وليس صراع مصالح . ويصلون الى أن أسـاليب تسوية الصراع تختلف بطبيعة الحال تبعا لنتيجة التحليل الذى يتم التوصل اليـه بشـأن هـذا الصراع فالصراع على المصالح يتطلب لتسويته مجرد تعديل اتجاهات الطرفين ازاء بعضهما البعض . أما صراع الفهم فيتطلب حدوث تحولات فى طبيعة الأطراف نفسها .

تسوية صراع الفهم فى ضوء الانساق
الوسيطة السابق تحديدها

فكيف يمكن اذن الاستعانة بنموذج التفاعل الفكرى فى تسوية الصراعات الدولية من خلال تلك الأنساق الوسيطة السابق تحديدها ؟

يتطلب **النسق الوسيط الأول** ـ وهو الدول ذات السيادة ـ تحقق نوع من التماثل المعرفى Cognitive Symmetry . ووجه القصور فى هذا الحل هو درجة تحقيق هذا المطلب تحقيقا كاملا .

اما **النسق الوسيط الثانى** ـ وهو خلق ثقافة واحدة بين الأطراف المتصارعة ـ فيهدف فى مرحلته النهائية الى خلق تماثل حقيقى بين ثقافات الأطراف المتصارعة . على أننا نجد فى الواقع العملى أن هذه العملية قد تميزت بتدفق المعلومات فى اتجاه واحد بصفة عامة ، اى دون حدوث تبادل فى المعلومات بين كلا الطرفين ، او بين الأطراف المتصارعة . كما أن التطور من امم تقليدية الى ثقافة موحدة عملية بطيئة كل البطء . بل أن عملية التغيير الثقافى نفسها يمكن أن تؤدى كما راينا الى اثارة صراعات خطيرة ، واثارة احقاد بين الثقافات .. الخ .

ولذلك تصبح المشكلة هى تحقيق قدر من التوازن بين الرغبة فى تحقيق ثقافة موحدة وبين الرغبة فى القضاء على الصراعات الفكرية . ولعل ادراكنا ان تلك هى طبيعة اخطر المشكلات التى تواجه الجهود الرامية الى خلق نظام دولى موحد اليوم ، لعل اراكنا ذلك يمثل احد الاسهامات الهامة التى يمكن أن يقدمها الينا نموذج التفاعل الفكرى .

ومن النقاط التى ينبه اليها المؤلفون هنا أن الأمم ذات الثقافات المتقاربة تكون أكثر وعيا بمجالات التقاء المصالح بينها واسرع فى ادراك ذلك من البلاد ذات الثقافات المتباعدة . ولذلك يجب علينا توصيل الأعمال الرامية الى خدمة المصالح المشتركة والتى تبذلها الثقافات الأكثر تقدما توصيلا دقيقا وبعناية فائقة الى الثقافات الأدنى . والا اعتبرت تلك البرامج عاملا فى تدعيم المصالح المتناقرة . ومن ثم نظرت اليها تلك الثقافات الأقل تقدما على أنها أعمال عدوانية .

أما فيما يتعلق **بالنسق الوسيط الثالث** ــ وهو المنظمات الدولية المتخصصة ــ فيقوم على خلاف النسقين الأول والثانى على التسليم بوجود عدم تجانس فكرى . فيلعب ممثلو البلد « أ » دور الخبراء فى أمور البلد « ب » والعكس بالعكس . ومثل هذا النظام يتيح تدفق المعلومات بين البلدين فى كلا الاتجاهين ، أى من الثقافة الأرقى الى الثقافة الأدنى والعكس . ومن ثم تكون تلك المنظمات بمثابة « فرملة » للعدوانية الثقافية من جانب الثقافة الأرقى والعدوانية السياسية من جانب الثقافة الأدنى .

خلاصة المؤلفين

ثم يناقش المؤلفون على عجل فاعلية كل من هذه الأنساق الثلاثة فى تسوية صراعات الفهم او الصراعات الفكرية . فيلاحظون ان النسق الاول ــ أى الدول ذات السيادة ــ يتجاهل هذا التباين الموجود فى الانساق الفكرية ، مما يوضح قلة جدواه فى تحليل الصراع العربى الاسرائيلى . أما النسق الثانى فيميل الى ترجيح كفة الثقافات الراقية ازاء الثقافات الأدنى مما يجعله أداة غير صالحة فى الوقت الراهن . ومن ثم يبقى النسق الثالث ــ المنظمات الدولية المتخصصة ــ كأداة معيدة فى هذا الموقف . ومن ثم يجب التأكيد على أهمية وفاعلية تكوين « نسق من الأبنية الثالثة » ، أى توسيع نطاق المنطقة المشتركة ، « أى ما نسميه اليوم سياسة اقامة الجسور « وزيادة نقط الالتقاء » .. الخ فمن شأن هذه الجسور ونقط الالتقاء أن تضعف الضغوط الصادرة من الداخل والرامية الى تسخين هذا الصراع .

ويضرب المؤلفون بعض الأمثلة لمثل هذه الأجهزة التى يمكن أن تقوم على المستويين الرسمى وغير الرسمى . ومنها : التبادل التجارى ، وتبادل رؤوس الأموال ، تبادل وسائل الاتصال ، التبادل الاعلامى والعلمى ، وما الى ذلك من الجسور .

نقد وتقييم

المؤلفون :

نادرة تلك المقالات العلمية التى يحتشد لكتابتها مثل هذا العدد الكبير الذى اجتمع لهذا المقال الذى عرضنا له . فقد اشترك فى تأليفه

ادمون جلين E. glenn من جامعة دالاوار Delawae وروبرت جونسون R. Johnson من جامعة كولجيت Colgate وباول كيمل P. Kimmel من معهد بحوث التربية والتدريب التابع للجامعة الامريكية ، واخيرا بريانت ويدج B. Wedge بمعهد القانون والديبلوماسية (التابع لجامعة تفتس Tufts) .

وقد سبق للمؤلفين الأربعة اخراج اكثر من دراسة متصلة بالموضوع الذى يدور حوله المقال . ويمكن للقارىء الرجوع الى قائمة مراجع المقال للاستزادة من تلك الدراسات . ولكن اهمية هذه الحقيقة بالنسبة لنا هنا أن تلك ليست المرة الأولى التى يتصدى فيها المؤلفون لمعالجة هذا الموضوع الصعب ، وانما مقالنا هذا هو فى الحقيقة بمثابة خلاصة تتجمع فيها نتائج بحوث المؤلفين الأربعة ، وجماع خبراتهم النظرية والعلمية (بحكم أوضاع بعضهم فى مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة) .

هل الصراع الثقافى فقط ؟:

يحدد المقال الذى نعرض له الموضوع على نحو دقيق . فهو لا يتناول الصراع الثقافى بكافة اشكاله ، ولكنه يقتصر على ذلك النوع من الصراع الثقافى المرتبط بالعلاقات الدولية على نحو أو آخر . ذلك ان هناك أنواعا أخرى من الصراع الثقافى التى يمكن أن تثور بين أبناء ثقافات مختلفة متعارضة أو متصارعة ، ولكن هذا الصراع يتم داخل اطار دولة واحدة ، أو كيان سياسى واحد ، وبالتالى لا يكون له انعكاس على العلاقات الدولية . وهذا النوع من الصراعات الثقافية وغيره — رغم أهميته — لا يدخل فى موضوع هذا المقال . ومن هذه الصراعات الثقافية مثلا ذلك الصراع الثقافى بين بعض القوميات فى يوغوسلافيا أو فى الاتحاد السوفيتى ، أو غيرهما من الدول والذى لا يندرج تحت موضوع المقال .

ورغم سعادتنا بالتخصص واحترامنا لهذا التدقيق فى النظر الى موضوع البحث الا أن مثل هذا التأكيد على الجانب الثقافى بهذا الشكل يمكن أن يخفى عن نظر الباحث — خاصة عديم الخبرة المباشرة بأحد موضوعات الصراع الدولى — الجوانب الاقتصادية والسياسية للصراعات الدولية . وبعض هذه الجوانب الاقتصادية والسياسية لا يرجع الى عوامل ثقافية مباشرة ، اى أنه ليس « صراع فهم » أو « تضاربا فى أساليب التفكير» انشئنا استخدام لغة المؤلفين . لذلك يجب الانتباه الى ان هذا النوع

لا يمثل سوى شريحة ضئيلة من الصراعات الدولية الراهنة ، أو جانبا واحدا من جوانب طائفة أوسع من الصراعات الدولية .

وقد انتبه المؤلفون أنفسهم الى خطورة هذا التحديد . فقد لاحظوا انه لا يمكن تطبيق نموذج التفاعل الفكرى بنجاح وفاعلية الا فى الحالات التى ينعدم فيها صراع المصالح تماما ، ويكون الصراع خلافا فى الفهم أو تضاربا فى أساليب التفكير فقط . ومن الواضح أن هذا الحكم المحدد القاطع من جانب المؤلفين يحدد لنا فى نفس الوقت أهمية وجدوى تطبيق هذا النموذج أو الانتفاع به فى تحليل الصراع العربى الاسرائيلى الذى أعتبره صراعا فى المصالح بالدرجة الأولى ، ثم يجوز اعتباره صراعا ثقافيا بعد ذلك . خاصة وأن الغربيين عموما يتصورون أن اعترافنا باسرائيل وتعاملنا معها معاملة الند للند سيكون فى صالح الفريقين (ازدهار الصناعة والتجارة ، واستصلاح الأراضى البور واستزراع الصحراء واستثمار ثرواتها .. الخ) وأن المشكلة هى مجرد مشكلة فكرية أو أزمة فهم من جانب العرب ، ولذلك يتركز كل اهتمامهم وأمثلتهم على تسوية هذا الخلاف الفكرى (أو المعرفى) .

تلك نقطة خلاف أساسية مع المؤلفين أردنا أن نحددها بشكل واضح فى بداية هذا النقد ، وهو خلاف ذو شقين : الشق الأول صعوبة أن يكون الصراع — فى أى حالة من الحالات — صراعا ثقافيا خالصا ، أو على الأقل بالنسبة للصراعات الدولية البارزة . الشق الثانى خطورة تبسيط الصراع العربى الاسرائيلى بجعله صراعا ثقافيا فقط ، فهو بالدرجة الاولى صراع اقتصادى (أى صراع مصالح) سياسى ثقافى بعد ذلك .

نظرة تقييمية الى الأنساق الوسيطة

على أن هذا الخلاف الرئيسى مع المؤلفين لا يمنعنا مع ذلك ان نناقش بشىء من الصبر أبرز النتائج التى خلصوا اليها . ولعل تلك الأنساق الوسيطة الثلاثة هى أبرز ما توصلوا اليه كأدوات لتسوية صراع الفهم أو التضارب فى أساليب التفسير بين الدول المتصارعة .

النمط الوسيط الأول :

وهو ما يسمونه الدول ذات السيادة ، اذ لا شك أن فكرة كل دولة عن الدول الأخرى الداخلة معها فى صراع على انها دولة ذات سيادة كفيل بفرض

بعض الضوابط على سلوك كل منها ازاء الأخرى ، وباتاحة بعض فرص تسوية الصراع اذا نشب .

النسق الوسيط الثاني :

ويستهدف هذا النسق خلق ثقافة مشتركة بين الأطراف المتصارعة ، فمن شأن هذا الاقتراب الثقافى أن تخف ضغوط الصراع من الداخل ، وتقل نقاط الاختلاف ، وتكثر نقاط الالتقاء . وهى دعوة ظاهرها حق ، وباطنها باطل وفاسد كل الفساد . ذلك أن الدعوة الى تسوية الخلافات القائمة فى أساليب التفكير والادراك تنطوى على مغالطة خطيرة . فاذا كان هناك شعب متقدم ومتطور (بالتالى اكثر قوة واكثر كفاءة) يطالب شعبا آخر (اقل تقدما وكفاءة) بأن يتبنى أسلوبه الكفء فى التفكير والادراك ، فهى دعوة استعمارية صريحة ومدمرة .

حقيقة أن الدعوة الى تبنى اسلوب متقدم أمر طيب ومشروع ، ولكن هذه الاستعارة الفكرية لا تتم هكذا على المستوى النظرى والتجريدى فقط . أى أن الشعب الأضعف لن يستعير من الشعب الأقوى قوالب نظرية ومخططات فكرية مجردة ، وانما هو يستعير اساليبا وطرائق فى العمل والسلوك . فالفكر يتجسد دائما فى سلوك . وهنا يظهر لنا الجانب الفاسد فى تلك الدعوة . فانا اطالب الشعب الأضعف بان يلغى هويته وان يتبنى أساليب وسلوك الشعب الأقوى ، اى اطالب بان أجعل من هذا الشعب الأضعف صورة من الشعب الأقوى وذيلا من ذيوله وهذا بالتحديد هو غاية النمط الجديد العصرى والذكى من انماط الاستعمار الغربى ، والأمريكى بصفة خاصة ، الا وهو استعمار الناس من داخلهم استعمار عقولهم وأذواقهم .

والمؤسف انه حتى لو اجزنا هذه الدعوة الى تبنى أساليب الشعب الأقوى تبنيا كاملا فاننا نجد ان ذلك لا يتحقق فى الواقع العملى حتى لو أردناه . لأن الشعب الأضعف سيعمد ـ كما تدلنا الشواهد الواقعية العربية ـ الى استعارة الجوانب الظاهرية والمغرية والخلابة (اللبان والكوكاكولا ، والبنطلونات الضيقة ، والشعور الطويلة .. الخ) مهملا الجوانب الايجابية حيث لا تسمح له موارده وظروف البناء الاقتصادى بتقليد الثقافة الأمريكية واستيحاء النموذج الرأسمالى فى التنمية ، استيحاء كاملا .

ونحن لم نقم هـذا الاستنتاج من عندنا ، ولم نتوهم أن المؤلفين يطالبون كل الشعوب المختلفة بتقليد الثقافة الأمريكية . فهم يصورون أساليب الادراك والتفكير السائدة فى الثقافة السوفيتية (الشيوعية) بصورة مختلفة مكروهة . على حين يصورون الثقافة الامريكية على العكس من ذلك تماما . يصورونها بصورة محببة مرغوبة يجب أن تنشدها جميع الشعوب الفقيرة والمتخلفة والمقهورة .

النسق الوسيط الثالث :

وهو المنظمات الدولية المشتركة بين الأطراف المتصارعة . وهو أقل الأساليب الثلاثة تدخلا فى شئون الطرف الآخر مباشرة ، وأكثرها جميعا مراعاة لهوية كل طرف من الأطراف . وهى فى نفس الوقت الوسيلة التى يخلص المؤلفون الى أنها أكثر الوسائل جدوى وفاعلية فى الوقت الراهن لتسوية الصراعات الدولية .

ولا يخفى أنهم يقيسون فاعليتها وعينهم على الصراع الأمريكى السوفيتى والصراع العربى الاسرائيلى فى نفس الوقت .

والواقع أنه لا يمكن الا لمكابر أن ينكر قيمة هذه الوسيلة رفضا كليا . فنحن نقبلها ولكن بتحفظات هامة . فنقول انها فعالة وناجعة فى حالة الدول المتكافئة فقط ، واعنى هنا التكافؤ فى مستوى التقدم العلمى والفنى بوجه خاص . أما اذا تعددت هذه المؤسسات المشتركة بين دول غير متكافئة — كما هو الحال بالنسبة لأمريكا ، ودول أمريكا اللاتينية — فانها لا تؤدى الى مايذهب اليه المؤلفون . بل على العكس تؤدى الى جعل أعضاء تلك المنظمات من الثقافة الأضعف مدافعين عن الثقافة الأقوى أمام مجتمعهم ، بل وعملاء لها فى نهاية الأمر .

وواضح لنا أن المثال الذى ضربه لنا المؤلفون مضلل فبرنامج تبادل الطلاب الأمريكى السوفيتى مختلف بالطبع عن تبادل الطلاب بين أمريكا وأوغنده أو أمريكا وبيرو مثلا . ذلك أن النتيجة مختلفة دون شك .

ملاحظات عامة :

حاولنا أن تتركز ملاحظاتنا على مناقشة جدوى المخطط الفكرى الذى يقدمه المؤلفون بالنظر الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ما نعتقده الدافع الأصلى وراء لاهتمام بعرض مقال كهذا .

ولكن هـــذا الاهتمام الخاص لا يمنعنا من ان نبدى بعض الملاحظات العامـــة على فكر المؤلفين واتجاههم الفكرى ، وهو امر وان بدا بعيدا عن قضية الصراع العربى الاسرئيلى الا انه متصل فى نهاية الأمر بالقضية بشكل غير مباشر .

أول تلك الملاحظات نظرة تنم عن نوع من التعصب للثقافة القومية او « التمركز نحو السلالـــة » Ethnocenteism (*) فالمؤلفون يميزون باسهاب بين الثقافـــة ذات النظرة الكلية التسوية ، وتلك ذات النظـــرة التفصيلية التى تنظر الى كل نقطة كحالـــة مستقلة . ونحن نستنتج مـــن عرضهم أن النظرة الأولى متخلفة غير عصرية ، والثانية متقدمة وعصرية . ثم نجدهم يطابقون بين الثقافة السوفيتية والنظرة الأولى ، وبين الثقافـــة الأمريكية والنظرة الثانية . فهذه المطابقة تنم فى رأينا عن انتقاص واضح من مكانة الاتحاد السوفيتى ، بل وعن سخرية به وتهجم عليه . وفى نفس الوقت تشير الى تمجيد صريح للثقافـــة الأمريكية ، وتعصب صارخ مـــن جانب المؤلفين .

فالخلفية الأساسية للمؤلفين اذن تمجيد للثقافة الأمريكية . ثم نلحظ بعد ذلك ـــ وترتيبا على النظرة السابقة ـــ تمجيدا للاستعمار العالمى .

فالمؤلفون يقررون صراحة (انظر ص ٤٤ من المقال) ان حكومات البلاد ذات الثقافة التجريدية والنظرة التفصيلية (اى الراقية المتقدمة) تد لاتكون عدوانية من الناحية السياسية والعسكرية . وهـــو امر تكذبه كل وقائع تاريخ الاستعمار فى العالم .

ويكفى ان نقرر فى ختام مناقشتنا أن هذه الخلفية الأمريكية والاستعمارية هى منطلق المؤلفين الذى تصدر عنه معالجتهم لموضوعنا المحـــدد « الصراع الثقافى » وما أحوجنا دائما الى أن نضع كل نبضة من نبضات الفكر الانسانى ـــ مهما بدت موضوعيتها وعلميتها ـــ فى اطارها السياسى والفكرى الأعم حتى نكون أكثر قـــدرة على فهم دوافعه ومراميه القريبة والبعيدة عـــلى الســـواء .

(*) قارن قاموس مصطلحات الانثولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشـــامى ، القاهرة ١٩٧٢ مـــادة : « التمركز حـــول السلالة » .

obeikandl.com

التـــراكـــم العالمى (*)

١٤٩٢ ــ ١٧٨٩

تأليف : اندريه جندر فرانك

عرض : احمد عبد الله زايد (**)

كثيرة تلك الدراسات التاريخية التى تهتم بسرد أحداث تاريخية مفصلة فى فترة تاريخية بعينها وفى مكان معين . ولكن قليلة تلك الدراسات التى تربط بين احداث تاريخية مختلفة فى أماكن عـــديدة من خلال رؤية نظرية لمســـار التاريخ وتطوره والعوامل الفاعلة فى هذا التطور . ويكشف تاريخ العلـــوم الاجتماعية عن أن اشهر الاعمال واكثرها بقاءا مع الزمن ، هى تلك الدراسات التى تنطلق من منظور شامل لا يهتم بسرد الاحداث الفريدة أو وصف الظواهر المجتزاة ، وانما يهتم بالربط بين كم هائل من الاحداث والظواهر لتدعيـــم وجهة نظر معينة حول بناء المجتمع وتغيره . ويكفى ان نشير فى هذا السياق الى أعمال كارل ماركس ، وماكس فيبر ، وارنولد توينبى ، وآدم سميث .

والكتاب الذى نعرضه هنا يضع نفسه بجدارة ــ على صغر حجمه ــ وسط هذا النوع من الاعمال . واذا كان أى من هذه الاعمال قد طور موقفا نظريا محددا يختلف عن نظيره فى الاعمال الاخرى أو يتشابه معها ، فان كتاب فرانك من التراكم العالمى ينطلق من موقف نظرى محدد يرتبط بتراث نظرية التبعية الذى ساهم فرانك نفسه فى تأصيله . ظهـــرت نظرية التبعيـــة فى الستينات لتدحض نظرية التنمية الغربية ، وتقدم أساســـا جـــديدا لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم الثالث يقوم على قضية أساسية مفادها ان علاقـــة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم الثالث من جانب الدول الراسمالية المتقدمة لم تؤد الى أى شكل من اشكال التنمية ، وانما ادت الى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية فى البلدان الراسمالية المتقدمة . وهذا أمر منطقى طالما ان الفائض المنتج فى البلـــدان

---

* Andre Gunder Frank, World Accumulation 1492 – 1989, The Macmillan Press LTD., London, 1978.

(**) مدرس بقسم الاجتماع ــ كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

التابعة — أيا كان شكل انتاجه — ينقل باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى المتقدم . وقد اهتم فرانك فى دراساته الصادرة قبل هذا الكتاب بتحليل هذه القضية الاساسية وما يرتبط بها من قضايا أخرى مع الاشارة الى مجتمعات امريكا اللاتينية التى يوليها اهتماما خاصا . وهنا تأتى أهمية الالمام بأعمال فرانك السابقة ، والالمام بتراث نظرية التبعية كما تطور فى أعمال كتاب آخرين وخاصة أعمال سمير أمين وعمانويل والشتين قبل قراءة الكتاب الذى نعرض له هنا .

فقد ظهر كتاب « التراكم العالمى » كمحاولة لتطوير وتنقيح القضايا النظرية المتعلقة بالتبعية ، وتدعيمها بشواهد تاريخية عديدة تخرج عن نطاق أمريكا اللاتينية لتشتمل العالم باسره بمجتمعاته المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . وقد كان ذلك مطلبا ضروريا لنظرية التبعية طالما انها تفترض أن العالم وحدة لاتتجزأ وان تاريخه واحد من حيث أن العملية التاريخية التى حكمت تطوره واحدة ، واعنى تنمية التخلف فى المجتمعات التابعة ، وتنمية التنمية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

وينقلنا ذلك مباشرة لموضوع الكتاب . فاذا كان التخلف والتنمية وجهين لعملة واحدة ، فان نقل رأس مال الدول الخاضعة وتراكمه فى الدول الرأسمالية هو العملية الخفية المسببة لكل من التنمية (فى مركز العالم) والتخلف (فى التوابع) . فتاريخ التراكم هو تاريخ التنمية والتخلف ، وتاريخه هو تاريخ النسق الرأسمالى العالمى وما طرأ عليه من تحولات . ويتتبع الكتاب بدايات عملية التراكم وتطوره . وما أحاط به من محاولات لاكتشاف العالم وغزوه ، ومن ازدهار وكساد ، ومن ثورات وحروب ، من توسع فى طرق التجارة وتغير فى اتجاهاتها ، ومن تحولات اجتماعية داخل النسق العالمى بمراكزه وتوابعه ، بحيث بدأ التاريخ وكأنه سلسلة متصلة الحلقات من كل هذه العمليات المختلفة والمتناقضة ، ولكنها تؤدى فى النهاية الى نتيجة واحدة : مزيد من تراكم رأس المال فى مركز العالم ، ومزيد من استنزافه ونهبه فى التوابع .

يشتمل الكتاب على ستة فصول وخاتمة . جاء الفصل الاول بعنوان « التوسع فى القرن السادس عشر » . ويبحث فى الظروف التاريخية التى ادت الى ظهور النسق الرأسمالى العالمى ، وبداية عملية التراكم . ولاشك

أن التاريخ الذى بدأ منه فرانك تحليله له دلالته الخاصة . فهو تاريخ اكتشاف العالم الجديد ، أو بالاحرى تاريخ التوسع الاوربى ناحية الغرب . وهو أمر ترتب عليه تغيرات كثيرة فى العالم كله (فى أوربا الشرقية ، وحوض البحر المتوسط ، وافريقيا ، والهند) . ومن الطبيعى أن يبدأ فرانك هذا الفصل بتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السابقة على التوسع الاوربى سواء فى أوربا (تحول النظام الاقطاعى وظهور الحاجة نحو اكتشاف طرق جديدة للتجارة ومصادر جديدة للمعادن الثمينة) ، أو فى بقية أجزاء العالم (الامبراطوريات القديمة فى العالم الجديد ، والامبراطوريات والحضارات فى العالم القديم) . ثم بدأ فى شرح عملية التوسع نفسها ، فربط بين اكتشاف العالم الجديد وبين حاجة أوربا الى طرق تجارة جديدة الى الهند ، وحاجتها فى نفس الوقت الى النقود والمعادن الثمينة . ولقد ترتب على اكتشاف العالم الجديد عملية تراكم بدائى فى أوربا كانت الاساس الذى نهضت عليه الرأسمالية فى مرحلتها التجارية الاولى . وهنا حسم فرانك قضية نظرية أثارتها نظرية التبعية منذ ظهورها ، تلك هى قضية المؤثرات الخارجية والداخلية فى تحول النسق الى نسق رأسمالى . واضطر فرانك هنا الى التحدث عن علاقة جدلية بين هذين النوعين من المؤثرات ، طارحا القضية التالية : تصبح العوامل الخارجية على درجة عالية من الاهمية عندما تنشط التجارة ، والعكس بالعكس . ودلل على ذلك من خلال بعض الشواهد التاريخية . فقد أدى ازدهار التجارة الى تغيرات نظامية فى كل من أوربا الغربية والشرقية وأجزاء أخرى من العالم فى القرن السادس عشر ، وعندما تعثر التوسع التجارى فى القرن السابع عشر بدأ الكساد فى أوربا واحتلت التغيرات فى علاقات الانتاج الداخلية أولوية فى عملية التحول .

وتناول الفصل الثانى هذا الكساد الذى ساد فى القرن السابع عشر ، فرد مظاهر هذا الكساد الى تدهور أسبانيا وايطاليا ، وتدهور الاحوال فى الامبراطورية العثمانية ، ونشوب الحرب فى ألمانيا ، وجميعها أحداث ليست منفصلة وانما تعبر عن أزمة عالمية واحدة . ويفهم فرانك هذه الازمة على أنها حل ضرورى تطلبه التطور الرأسمالى حيث كانت أساسا قام عليه التطور فى المرحلة اللاحقة من التراكم الرأسمالى فى القرن الثامن عشر .

وفى ضوء هذا الفهم يخصص فرانك فترات مستقلة من هذا الفصل لمعالجة مظاهر الكساد فى مناطق محددة . فتحدث عن الكساد فى حوض البحر المتوسط ، والكساد فى شمال غرب أوربا ، وتأثير ذلك على التطور فى آسيا وافريقيا والامريكتين . وفى الفترة الاخيرة من هذا الفصل يتحدث فرانك عن تأثير هذا الكساد على التحولات التى طرأت على النسق الرأسمالى ،

ويعود مجددا الى قضية المؤثرات الخارجية والداخلية . فاذا كان النمـــو الرأسمالى قد تأثر فى القرن السابق بتراكم راسى المال المنقول من المستعمرات فان النمو فى هذا القرن قد تم أساسا فى علاقات الانتاج والانماط الداخلية له . فالعوامل الخارجية التى تسبب التحول ـــ التجارة فيما وراء البحار ونقل الفائض وتراكمه ـــ قد اصابتها أزمة مؤقتة .

وجاء الفصل الثالث ليعالج التوسع الذى بدأ من جديد فى القرن الثامن عشر وما أثاره هذا التوسع من حروب وعداوة وتنافس بين الدول المتوسعة . ولقد تم تمويل هذا التوسع الجديد من خلال المعادن النفيسة التى تم جلبها من عملية تجديد انتاج الفضة فى المناطـــق التعدينية القديمـــة فى أمريكـــا الاسبانية وفى بعض الاحيان من مناجم الذهب فى البرازيل البرتغالية .

وكان هدف هذا التوسع التنافسى بين الدول الرأسمالية مزيد من تراكم المال . وقد استلزم ذلك ابداع اساليب جديدة للاستغلال وتطوير طـــرق التجارة . وقد حدث ذلك بالفعل حيث تطورت طرق التجارة بين جزر الهند الغربية ، واوربا وافريقيا ، وامريكا الشمالية . وحملت خطوط التجارة هذه افواجا من العبيد ليتم زرعهم فى العالم الجديد من اجل انتاج السكر وغيره . ولقد عالج هذا الفصل كل هذه الموضوعات بالتفصيل . فهناك حديث مفصل عن الحروب التى نشبت بين دول اوربا بسبب التنافس على التوســـع واقتسام العالم ، وآخر عن عمليات البحث عن الذهب فى البرازيل ، وثالث عن زراعة السكر والعبيد فى البحر الكاريبى ، ورابع عن تجارة العبيـــد فى افريقيا . واكد فرانك فى هذا الفصل على أن التراكم الذى حدث فى هـــذا القرن هو الذى أحدث التحول الرأسمالى الحقيقى المتمثـــل فى الثـــورة الصناعية ، وذلك على حساب تخلف الدول التى نهبت منها هذه الاموال او ساهمت فى انتاجها .

وخصص فرانك الفصل الرابع لدراسة التغير فى المجتمع الهنـــدى وآسيا بصفة عامة فى اطار عملية التحول العالمى . فبدأ بمناقشة الغـــزو الاوربى لآسيا من خلال الشركات التجاريـــة ، ويعرض للآراء المختلفـــة حول نمط الانتاج الذى كان سائدا فى آسيا فى فترة ما قبل الثورة الصناعية . ثم يركز حديثه عن الهند فيؤكد على اندماج الهند فى النسق الرأسمالى فى الفترة ما بين ١٧٦٢ ـــ ١٧٨٩ التى سبقت الثورة الصناعية ، ويربط بين هذا وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت فى الهند وعلاقة ذلك بعملية التراكم البدائى على مستوى العالم . ويهتم فـــرانك

ببعض النقاط التفصيلية فى هذه العملية فيفرد فقرة خاصة عن نهب البنغال عن طريق شركة الهند الشرقية عام ١٧٩٣ ، وأخرى عن التغيرات التى تركتها هذه العملية على الزراعة فى الفترة من ١٧٥٧ — ١٧٩٣ ، رثالثة للتجارة والحرف ، ورابعة لمشروعات الاستثمار الخاصة .

ويغطى الفصل الخامس الفترة من ١٧٦٢ — ١٧٨٩ وهى تميزت فى تطور النسق الرأسمالى العالمى والتراكم العامل داخله بكساد ظاهر . ولكنها كانت فترة حاسمة فى تاريخ البشرية حيث ظهرت مجموعة من الاحداث أدت الى ثورة فى العالم كله : ظهور عصر التنوير فى أوربا؛ ظهور الاختراعات الميكانيكية التى صاحبت الثورة الصناعية فى انجلترا ، الثورة الفرنسية ، الحرب الامريكية واعلان الاستقلال ، بداية الهجوم على تجارة الرقيق ، التعمق فى غزو الهند ونهبها ، ادخال تجارة الافيون فى الصين ، اكتشافات أوربا فى المحيط الهادى والتوسع الروسى جنوبا وشرقا ، تيقظ الامبراطورية العثمانية والاسبانية ، وباختصار ظهور الرأسمالية الصناعية كما نعرفها اليوم . وكان الكساد قد أعطى للنظام الرأسمالى دفعة فى الداخل والخارج أدت الى أن يقف على قدميه من جديد .

وفى الفصل السادس يتحدث فرانك عن الثورة التجارية فى القرن الثامن عشر حيث بدأ التوسع فى طرق التجارة وتنويعها وتغيير اتجاهاتها . ويعرض فرانك هنا للتغيرات التى طرأت على طرق التجارة وما ترتب على ذلك من أرباح فى عملية تراكم رأس المال فى شمال غرب أوربا (خاصة بريطانيا) وفى الجزء الشمالى الشرقى من أمريكا . ولقد ساعدت هذه الثورة فى طرق التجارة على النمو المتعاظم للصادرات المصنعة الامر الذى أدى الى ازدهار الصناعة ، كما ارتبطت التجارة بالحروب ارتباطا وثيقا ، ولكنها خلقت ثورة فى عملية التراكم على أى حال .

وفى النهاية يعرض فرانك فى خاتمة الكتاب لبعض القضايا النظرية التى يثيرها تحليل النسق العالمى الرأسمالى . فيتحدث عن أشكال التراكم وارتباط كل شكل بمرحلة تاريخية معينة ؛ وعن علاقات الانتاج غير المتكافئة داخل النسق الرأسمالى وكيفية تحويل قيمة الاستعمال use value الى قيمة تبادلية exchange value من خلال التداول والتراكم وتأثير ذلك على تحول علاقات الانتاج غير المتكافئة ، وعن مراحل تطور النسق العالمى وأزماته ، وعن الصراع الطبقى داخله .

وبعد هذا العرض لفصول الكتاب فان فرانك يؤكد هنا — مثلما يؤكد فى دراساته السابقة — على ان علاقات التبعية وما يصاحبها من تراكم فى رأس المال فى مركز العالم لا تؤثر فقط على تشكيل البناء الاقتصادى المتخلف لبلدان العالم الثالث ، وانما تؤثر وتشكل ثقافة هذه البلدان وايديولوجياتها ونظام الدولة بها ولكنه لم يقدم فى هذا الكتاب — ولا فى كتبه السابقة — تحليل عميق للمستويات الثقافية والايديولوجية والسياسية لمجتمعات العالم الثالث ، الامر الذى يجعل نقاده يتهمونه بانه من انصار الرد **الاقتصادى** • ترى هل سيسد فرانك هذه الثغرة فى اطاره النظرى ام انه سيتركها مجالا مفتوحا للبحث امام غيره من الباحثين ؟ المستقبل وحده هو الكفيل بالاجابة على هذا السؤال .

obeikandl.com

مجتمع الانجاز (*)

تاليف : دافيد ماكليلاند

عرض : محمد كمال التابعى سليم (**)

دافيد ماكليلاند عالم نفسى أمريكى بجامعة هارفارد ، حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة ليل ، وسافر وحاضر فى كثير من بلدان العالم واشرف على بحوث متعددة تناولت بالدراسة والتحليل الجوانب المختلفة للدوافع الانسانية . كما الف واشترك فى كثير من المؤلفات من بينها The Roots of consciousness, Personality, The Achievement Motive, The Achieving Society.

وسيركز هذا العرض على الكتاب الاخير .

مجتمع الانجاز ، تلك الدراسة التى تتناول قضية على جانب كبير من الاهمية، وهى قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصفة أساسية على الجانب السيكلوجى. فالمؤلف يحاول فى هذه الدراسة الربط بين الدوافع النفسية ولاسيما الدافع الى الانجاز والتنمية الاقتصادية موضحا أن الدافع الى الانجاز يؤدى الى النمو الاقتصادى، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين الاقتصاديين ذوى بناء نفسى خاص يشجعهم ويدفعهم الى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والانجاز بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل فى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية . كما تربط هذه الدراسة أيضا بين التنمية الاقتصادية والقيم. حيث تذهب الى أن المجتمع المتخلف اذا أراد البدء فى تنمية نفسه اقتصاديا ، فلا بد له من دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الافراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية فى المدرسة والاسرة والمجتمع ، وتشجيع المجتهدين والمجددين على الدخول فى ساحة العمل الاقتصادى . هذا بالاضافة الى تغيير القيم والمعايير التقليدية التى يكون بعض منها قيما مثبطة واستبدالها بقيم مستحدثة ايجابية تدفع بشدة عجلة التحديث الاقتصادى . كما قدمت لنا هذه الدراسة أيضا تقييما للنظريات الاقتصادية والتاريخية

---

* David C. Macclelland, The Achieving Society, 1st edition, Van Nostrand company Inc., U.S.A. 1967.

(**) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

والسوسيولوجية التى تفسر نشأة وانحلال الحضارات ، ولفتت النظر الى المتغيرات السوسيوسيكلوجية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية . كما ذهبت الدراسة الى أن للقيم دورا ايجابيا فى التنمية الاقتصادية يتمثل فى أنها تعد مصدرا من مصادر تشكيل الحاجة الى الانجاز ، ومحددا من محددات السلوك الانسانى ، وضرورة لاغنى عنها فى انجاح البرامج الانمائية الاقتصادية والتعجيل بها . وسوف تشتمل معالجتنا لهذه الدراسة على بيان الاجراءات المنهجية التى اتبعها ماكليلاند فى دراسته ، وعرض النتائج العلمية التى خلص اليها ، وتحليل هذه الدراسة تحليلا نقديا .

(أولا) الاجراءات المنهجية فى دراسة دافيد ماكليلاند :

اتبع ماكليلاند — فى دراسته للعوامل التى تؤدى الى النمو الاقتصادى وتدهوره اجراءات منهجية يمكننا القاء الضوء عليها فى السطور التالية :

(١) هدف الدراسة :

يتمثل هدف هذه الدراسة فى البحث عن العوامل التى تؤدى الى النمو الاقتصادى وتدهوره ، والكشف عن العلاقة بين الدافع الى الانجاز والقيم والتنمية الاقتصادية . وهذا معناه أن ماكليلاند يركز فى دراسته هذه على الجوانب السوسيو — سيكلوجية للتنمية الاقتصادية . ولقد استحوذت هذه القضية على اهتمامه فاتجة الى تحديد متغيرات الدراسة التى تمثلت فى الدافع الى الانجاز كمتغير مستقل والنمو الاقتصادى كمتغير تابع .

(٢) المفهومات الأساسية فى الدراسة :

حدد ماكليلاند — فى دراسته هذه ، بعض المفهومات التى يستخدمها والتى تعينه على تحديد أبعاد الدراسة . وتتمثل هذه المفهومات فى مفهوم — مجتمع الانجاز — الذى يقصد به تلك المجتمعات التى تتحقق فيها التنمية الاقتصادية أسرع من غيرها . ومفهوم المنظم Entrepreneur الذى يشير الى كل شخص لديه قدرة السيطرة على وسائل الانتاج ، وينتج أكثر مما يستهلك ، كما يبيع الفائض او يبادله سعيا الى دخل أكثر . أما المنظم المتفرغ كل الوقت فهو الشخص الذى يحصل على ما لا يقل عن ٧٥ ٪ من دخله

من المنشط التنظيمية عادة ، وأغلب المنظمين اما تجار (اى لا ينتجون بل يحصلون على السلع لبيعها او تأجيرها) ، واما عمال مهره متخصصون يعملون لحسابهم الخاص مثل صانعى الاحذية وعمال الادوات المعدنية والتجارين ، واما من رجال الاعمال مثل ملاك الارض المصدرين ومربى الماشية . ومفهوم النمو الاقتصادى الذى يشير الى نمو الانتاج والخدمات وتطبيق احدث الوسائل التكنولوجية فى فترة زمنية — (ماكليلاند ، مجتمع الانجاز ، صص ٦٢ — ٨٥) .

(٣) مجال الدراسة :

لقد حدد ماكليلاند المجال الجغرافى والبشرى والزمنى لدراسته . ويتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى أنها أجريت فى مجموعة متباينة من البلدان تباينا شديدا هى : الاتحاد السوفيتى ، اليونان ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، البرازيل ، المانيا ، استراليا ، بولندا ، ايطاليا ، كندا ، سويسرا ، الارجنتين ، المجر ، بلجيكا ، هولندا ، امريكا الشمالية ، امريكا الجنوبية ، فرنسا ، النمسا ، النرويج ، الدانمرك ، المكسيك ، نيوزيلندة ، فنلندة ، ايرلندة ، البرتغال ، اتحاد جنوب افريقيا ، سوريا ، اسرائيل ، بلغاريا ، باكستان ، الهند ، تركيا والعراق . واستبعد ماكليلاند الدول التى تقع فى المناطق الاستوائية والنائية التى لايمكن الحصول منها على قصص الاطفال . أما المجال البشرى فيتمثل فى دراسة عينة من الاولاد بالمدارس الثانوية والكليات ، وعينة من الامهات وعينة من رجال الاعمال . اما المجال الزمنى ، فيمكن القول أن الدراسة أجريت فى عام ١٩٦١ .

(٤) فروض الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة اختبار صحة فرض اساسى مؤداة ، ان الدافع الى الانجاز مسئول عن النمو الاقتصادى الى حد ما . اى ان هناك ارتباطا بين الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى . وينبثق هذا الفرض من سياق أحداث تاريخية خاصة حدثت فى اوربا الغربية ، وملاحظة العلاقة بين حركة الاصلاح البروتستانتية وظهور الراسمالية . وبالاضافة الى هذا الفرض الاساسى حاولت الدراسة اختبار بعض الفروض المتعلقة بتأثير الحاجة الى الانتماء ، والحاجة الى السلطة فى التنمية الاقتصادية . كما اتجهت الى صياغة اربعة عشر فرضا تدور حول تأثير عوامل عديدة ذات علاقة هامة بالتنمية الاقتصادية ، ولم يتحقق من هذه الفروض سوى خمسة فروض

فقط . وتدور هذه الفروض حول بعض القيم التى يذهب علماء الاجتماع الى اهمية وجودها فى المجتمعات المتقدمة مثل التعاون والتفاؤل والقدرة على التخطيط والتنظيم ، واهمية المكانة المكتسبة ، والعمومية ، وتحدد علاقات الادوار والحياد العاطفى ... الخ . (ماكليلاند ، المرجع السابق ص ص ١٥٩ — ١٩٠) .

(٥) طرق وادوات البحث المستخدمة فى الدراسة :

استخدم ماكليلاند فى دراسته هذه مجموعة من الطرق وادوات البحث المختلفة تتسق وطبيعة اهداف الدراسة ، وتتمثل هذه الطرق والادوات البحثية فى استخدام الاختبارات بقصد قياس تأثير دافع الانجاز على التنمية الاقتصادية والخيال ، والحكايات الشعبية والقصص بقصد تقدير مستويات الانجاز فى المجتمعات البدائية والمتقدمة ، والمؤشرات والمقاييس فى الدراسة بقصد تحديد معدلات النمو الاقتصادى والكشف عن العلاقة بين الحاجة الى الانجاز والنمو الاقتصادى . ومن هذه المؤشرات والمقاييس التكنولوجيا ، طبقة المنظمين ، نظام الملكية الخاصة ، مقدار الكهرباء المولدة فى بلد معين ، والزيادة الاقتصادية فى الدخل والانتاج فى ضوء الزيادة المتوقعة . كما استخدمت الدراسة ايضا الطريقة المقارنة ، الطريقة الاحصائية ، الطريقة التجريبية ، دراسة الحالة ، الطريقة الوصفية والملاحظة واسلوب العينة وتحليل المضمون وكشف البحث . كما انطلقت الدراسة من منظور سوسيو — سيكلوجى يؤكد بصفة أساسية على اهمية الدوافع الانسانية فى التنمية الاقتصادية ، فى الوقت الذى يؤمن فيه بأهمية العديد من المتغيرات الاخرى التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية . (المرجع السابق ، ص ص ٢٩ — ٥٧ .

(ثانيا) نتائج دراسة ماكليلاند :

خلص ماكليلاند الى العديد من النتائج الهامة التى تكشف لنا عن طبيعة العلاقة بين الدافع الى الانجاز والقيم والتنمية الاقتصادية ، نعرض لها فيما يلى :

(١) الحاجة الى تفسيرات سيكلوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادى :

خلص ماكليلاند الى أن العلماء حاولوا تقديم تفسيرات عامة تساعد على فهم النمو الاقتصادى ، من هذه التفسيرات نظرية الانتشار الثقافى ، ونظرية السلالات والمناخ ، والتفسيرات الاقتصادية التى ظهرت فى النظرية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر خلال الحقبة الاولى من الثورة الصناعية فى انجلترا . ورغم تباين هذه التفسيرات فانها تعتمد على مقولات أساسية هى تراكم رأس المال (ويشمل التحسينات التكنولوجية) والتغيرات السكانية ، وتقسيم العمل والعملية التنظيمية . ومن اهم الاقتصاديين الذين قدموا هذه التفسيرات آدم سميث ؛ دريكاردو ، وكارل ماركس وشومبيتر . ويذهب ماكليلاند الى أنه بالرغم من الاسهامات التى ساهمت بها النظريات الاقتصادية فى تفسير النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية الا انها تفسيرات عقلانية تهتم بالمتغيرات العقلية ، ولا تدرك أهمية العوامل اللاعقلية التى تتمثل فى المتغيرات السيكلوجية والاجتماعية . ومن هذا المنطلق فنحن فى حاجة الى تفسيرات سيكلوجية للنمو الاقتصادى تتفاعل مع التفسيرات الاقتصادية ، حتى نتمكن من فهم النمو الاقتصادى فهما متكاملا يكشف كل أبعاد الحقيقة الاقتصادية .
(ماكليلاند ، المرجع السابق ، ص ص ١ ــ ١٥) .

(٢) الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى :

أشار ماكليلاند الى أن الدافع الى الانجاز يدفع الشخص الى اداء أفضل كلما كان الانجاز ممكنا . وان الناس اذا وجدت لديهم دوافع قوية الى الانجاز فى ثقافة معينة وزمن معين ، فسيبحثون عن مواقف يشبعون من خلالها هذا الدافع ، كما سيضعون لانفسهم مستويات ومعايير لهذا الانجاز . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه وينتربوتوم Winterbottom ــ عالمة لنفس الامريكية ــ والتى كشفت عن الارتباط بين الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى . كما تتفق أيضا مع ما توصل اليه ماكس فيبر فى دراسته « الاخلاق البروتستانتية وروح الراسمالية » حيث ذهب الى أن حركة الاصلاح البروتستانتى قادت الى تدريب الطفل على الاستقلال المبكر واتقان العمل اللذين بدورهما يكونان دافعا أعظم الى الانجاز ، والذى يؤدى من ثم الى ظهور الراسمالية الحديثة . (ماكليلاند ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥ــ٤٩)

(٣) الدافع الى الانجاز والتكنولوجيا :

خلص ماكيلاند من خلال دراسته لعينة من الثقافات البدائية الى ان الحاجة الى الانجاز ترتبط ارتباطا جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد

فى ثقافة المجتمع . وان ثمة دليلا على ان الثقافات التى اظهرت ارتفاعا فى مستويات الحاجة الى الانجاز تطبق أعلى مستوى من التكنولوجيا . وهـذا معناه أن الدافع الى الانجاز يقود الى الاخذ بالاساليب التكنولوجية والانشطة التنظيمية التى تتحقق من خلال جهود المنظمين . ، المرجع السابق ، ص ص ٦٨ — ٦٩) .

(٤) الدافع الى الانجاز والدين :

اتضح له ان الثقافات التى تظهر ضعفا فى الحاجة الى الانجاز ، قد تتفوق فى شىء آخر . فالثقافات التى حققت انخفاضا فى الحاجة الى الانجاز غالبا ما ترفع من مكانة الكهنة ورجال الدين . وهذا معناه ان ضعف الحاجة الى الانجاز يمكن أن يرتبط بالنشاط الكهنوتى التقليدى ، أى أن الثقافات التى أظهرت ضعفا فى الحاجة الى الانجاز تكون أكثر اهتماما بالمحافظة على التقاليد بصفة عامة ، والتقاليد الدينية بصفة خاصة . (صص ٦٩ — ٧٠)

(٥) الرأى العام والتنمية الاقتصادية :

خلص ماكليلاند — الى ان الرأى العـام فى المجتمعـات التى تمارس التنمية الاقتصادية السريعة ، يمثل القوة الوحيدة الاسـاسية (وليست التقاليد)فى تحديد السلوك . وهذا معناه ان هذه المجتمعات المتقدمة تقلل من شأن وسطوة التقاليد وتصوغ علاقات الافراد وفقـا لرأى الافـراد ورغباتهم . ولذا تتميز هذه المجتمعات بانتشار التعليم وتقـدم الاشـكال المختلفة للاتصال مثل الصحافة والاذاعة والتليفزيون التى تؤثر فى المجتمع كله تأثيرا فعالا . وبذلك تتخلص هذه المجتمعات من تأثير القيم التقليديـة التى تفرض قيودا فى المعاملات الاقتصادية من شأنها اضعاف السوق . (صص ١٩٢ — ١٩٥) .

(٦) المنظمون والسلوك التنظيمى :

اشار ماكليلاند الى ان المجتمع الذى يشعر بالحاجة الى الانجـاز بدرجة عالية ينتج منظمين أكثر قدرة على تحقيق تنمية اقتصـادية أسرع . ويتميز هؤلاء المنظمون بسمات خاصة وقيم يركز عليها علماء الاقتصاد والاجتماع ويرون ضرورة توافرها حتى يتمكنوا من تحقيق الاهداف المأمولة من ورائهم بنجاح . وتتمثل هذه الخصائص والقيم فى المخاطرة المعتدلة ، والنشاط الفعال والابداعى ، والايمان بالمسئولية الفردية ، والقدرة على معرفة نتائـج

القرارات والاهتمام بالمال كمقياس للنتائج والقدرة على التخطيط والتنظيم والاقبال على المهن التنظيمية ؛ (صص ٢٠٥ — ٢٥٦) .

(٧) مصادر الانجاز :

خلص ماكليلاند الى أن الدافع الى الانجاز يتشكل من خلال مجموعة متفاعلة من المصادر ، وتتمثل هذه المصادر فى البيئة وأسلوب التنشئة الاجتماعية للطفل والقيم الدينية والطبقة الاجتماعية والتكوين الجسدى (جسم الانسان) ، وبناء العائلة ، والمكانة المهنية والمناخ . ولقد حذر ماكليلاند من المبالغة فى تقدير تأثير المتغيرات البيئية والمناخية على مستوى الدافع الى الانجاز . (صص ٣٣٧ — ٣٨٧) .

(٨) عوامل التعجيل بالنمو الاقتصادى :

أشار ماكليلاند الى أن البلدان التى ترغب فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية، ينبغى عليها وضع مجموعة من السياسات والخطط الانمائية التى تجعل من التنمية عملية ميسرة وممكنة ، والتى تضع فى اعتبارها أهمية القيم والدوافع فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية . كما ينبغى أيضا أن ترتكز هذه السياسات والخطط على عدة ركائز تتمثل فى ضرورة تغيير القيم والاتجاهات والمعايير التقليدية وذلك من خلال وسائل الاتصال المختلفة التى تمثل مطلبا أساسيا لاحداث هذا التغيير ، وتكوين رأى عام مستنير وتحرير المرأة . وزيادة الحاجة الى الانجاز والتقليل من سيطرة الاب والاهتمام بالتغير الايديولوجى والتعليم وذلك لتأثيره الفعال على الحاجة للانجاز ؛ وضرورة الاستفادة بذوى الحاجة الى الانجاز بطريقة أكثر فاعلية . كما أشاد ماكليلاند أيضا بضرورة تغيير النظرة الى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهمية فى التنمية الاقتصادية مثل المصادر الطبيعية التى ينظر اليها العلماء على انها تعد عاملا هاما فى تحديد امكانية نمو البلدان النامية وهذه نظرة تقليدية بينما يذهب ماكليلاند الى ما ذهب اليه شولتز Schultz من أن الاهمية لاتكمن فى المصادر الطبيعية ؛ بل تكمن فى الطريقة التى يستغل بها الانسان بيئته ومصادره الطبيعية .

كذلك يرى ماكليلاند ضرورة الاهتمام بالسكان وأن نتخلص من الافكار

التقليدية التى تصور الزيادة السكانية كمشكلة خطيرة وان خفض معدل النمو السكانى هو السبيل الى التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، وذلك لان هذا التصور خاطىء . فسياسة ضبط النسل سياسة قاصرة لانها تقلل بطريقة غير مباشرة من عدد الافراد الذين قد يتحولون الى منظمين وذوى انجاز عال فى المستقبل ويساهمون بفاعلية فى التنمية الاقتصادية . كما نوه ما كليلاند بضرورة توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للانجاز ، واختيار المشروعات الاستثمارية التى تكفل تحقيق مزيد من الدافعية الى الانجاز وندد بالمعونات الاجنبية التى لا تساهم فى غرس القيم والمعايير التى تزيد من عدد المنظمين . وطالب بضرورة وضع خطة عامة للتعجيل بالنمو الاقتصادى تتفق وظروف المجتمع السيكلوجية والاقتصادية والاجتماعية . واشاد بدور القطاع الخاص والتعاقدات الفرعية فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية .

ثالثا ــ التحليل النقدى لدراسة دافيد ماكليلاند :

ويتمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فيما يلى :

ا ــ ايجابيات الدراسة :

١ ــ لقد أصاب ماكليلاند ــ كبد الحقيقة ــ عندما كشف فى دراسته عن قصور التفسيرات الاقتصادية والجغرافية والسلالية وغيرها فى تفسير النمو الاقتصادى ، وأوضح ان هناك حاجة ماسة الى تفسيرات سيكلوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادى ، وذلك لان عملية التنمية الاقتصاديةوالنمو الاقتصادى تعد من العمليات المعقدة التى تساهم فى تشكيلها مجموعة متفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية والسيكلوجية والاجتماعية . .. الخ . ومن هذا المنطلق فانه عند تفسير النمو الاقتصادى ينبغى تفسيره تفسيرا متكاملا يستند الى كل المتغيرات المتفاعلة معا فى احداث النمو الاقتصادى . وان اى تفسير يتجاهل هذه النظرة التكاملية يعد تفسيرا مبتورا ولا يعكس كل ابعاد الحقيقة .

٢ ــ اشاد ماكليلاند بدور الحاجة الى الانجاز فى النمو الاقتصادى واعتبرها مطلبا اساسيا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية . موضحا ان هذه الحاجة الى الانجاز اذا وجدت لدى شعب من الشعوب فى ثقافة معينة، فانها ستدفعه الى مزيد من العمل الدائب والنشاط الخلاق . وهذا امر له

وجاهته ، حيث تركز الاتجاهات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة توافر رغبة المجتمع فى التنمية واحساس كل فرد بحاجته الى التنمية ومشاركة المجتمع فى التنمية، كما يركز العلماء أيضا علىضرورة المباداة المحلية فى التنمية ، تلك المباداة التى تجسد الحاجة الى الانجاز . كمـــا تتطلب هذه الحاجة الى الانجاز وهذه الرغبة الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى والادارى الذى يكفل تحويل هذه الرغبة من أمـــل كامن فى النفوس لرواد الخيال الى واقع ملموس يخبره كل افراد المجتمع .

٣ ــ اشاد ماكليلاند باهمية التكنولوجيا فى التنمية موضحا ان هناك ارتباطا طرديا بين الحاجة الى الانجاز واستخـــدام الاساليب التكنولوجيـــة الحديثة . كما اشاد باهمية الراى العام كمحدد للســـلوك فى المجتمعـــات المتقدمة . وهذه الامور على قدر كبير من الاهمية . وتدل على ان ماكليلاند يتفق مع النظريات والاتجاهات الحديثة التى تبرز أهميـــة التكنولوجيـــا والراى العام فى المجتمعات الحديثة ، وتعتبرها ركيزة اساسية فى انجـــاح البرامج الانمائيـــة .

٤ ــ خلص ماكليلاند ــ الى ان المجتمع الذى يشعر بالحاجة العالية الى الانجاز ينتج منظمين قادرين على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . ولا شك فى ان هذه الفكرة تتفق ومعطيات الواقع ، حيث نجد ان المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء لا تستطيع تحقيق أهدافها المبتغاه الا مـــن خلال أفرادها المنظمين الذين على قدر كبير من المهارة والفطنة والقـــدرة على التخطيط والتنظيم . وبذلك يتفقماكليلاند معريكاردو الذىاشاد باهمية العملية التنظيمية فى الانتاج . وشومبيتر الذى يعتبر اول من مجـــد دور المنظم واعتبره القوة الاساسية فى التنمية الاقتصادية .

٥ ــ لقد اشاد ماكليلاند بدور القيم الايجابى فى التنمية الاقتصادية واعتبرها مصدرا من مصار الانجاز . وهذا أمر له وجاهته لانه بذلك يتفق مع علماء الاجتماع الذين يبرزون اهمية القيم ويعتبرونها من المحـــددات الاساسية للسلوك الانسانى ومفتاح فهم الثقافة . كذلك يمكن القول ــ ان ماكليلاند ــ قد أصاب كبد الحقيقة عندما أشاد باهمية التخطيط وضرورة وضع سياسة وخطة انمائية للتعجيل بالنمو الاقتصادى . وعندمـــا طالب بضرورة تغيير النظرة التقليدية الى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل المصادر الطبيعية والسكان كما أوضحنا آنفـــا .

ب ــ سلبيــات الدراســة :

بالرغم من العناصر الايجابية التى انطوت عليها دراسة ماكليلاند ، الا أنها انطوت ايضا على بعض جوانب الضعف ، حيث خلصت الى بعض التعميمات التى لا تتفق والواقع . وسنلقى الضو فى السطور التالية على اهم هذه النقائص : ــ

١ ــ انطوت دراسة ماكليلاند على بعض التناقضات ، فمثــلا فى الوقت الذى خلص فيه الى أن القيم الدينية بصفة خاصة تمثل مصدرا من مصادر الحاجة الى الانجاز ، اى أن للقيم دورا ايجابيا فى التنمية والانجاز . نجده يشير فى موضوع آخر الى أن نتائج الدراســة قد كشــفت عن أن الثقافات التى اظهرت ضعفا فى الحاجة الى الانجاز تكون اكثر اهتمامــا بالمحافظة على التقاليد بصفة عامة والتقاليد الدينية بصفة خاصة . وكانــه بذلك يصور الدين على انه من العوامل المؤدية الى خفض مستويات الانجاز. وهذا امر لا يتفق ومعطيات الواقع ، والديانات السماويــة (اليهوديــة والمسيحية والاسلام)جميعها تحث على العمل الدائب والانجاز . ولكن اذا حدث أن تخلفت بعض هذه المجتمعات فان ذلك لايعزى الى الدين ، ولكن الــى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يعيش هذا المجتمــع فى اطارها .

٢ ــ لقد اتجه ماكليلاند فى دراســته الى التقليل من شأن المــال والاحتياجات المادية ، موضحا أن نتائج الدراسة قد كشفت عن ذلك ، فمثلا عندما طلب من الاولاد حل بعض المسائل الحسابية كان انجازهم عاليــا فى حالة عدم تقديم جوائز مالية ، ولكن عندما ارتبط الحل بالجوائز المالية انخفض معدل الانجاز . واننى لا أتفق مع ماكليلاند فى هذه النتيجة ، بــل اشــك فيما وصل اليه بالنسبة للحوافز المادية . حقيقة ان المال ليس هو الحــافز الوحيد للانجاز والاداء الافضل ، ولكننى أرى أنه من اهم الحوافز التى تدفع الفرد الى مزيد من الانجاز سواء فى البلدان النامية او المتقدمة على السواء .

٣ ــ انطوت دراسة ماكليلاند على خطأ منهجى يتمثل فى تضارب بعض النتائج التى تتعلق بالهند ولبنان واليابان . حيث نــالت قصص الاطفــال الهندية واللبنانية درجات عالية فى الحاجة الى الانجاز اكثر من الدرجــات التى نالتها قصص الاطفال اليابانيين . وفى نفس الوقت اظهر اليابانيــون دافعية الى الانجاز اعلى بكثير من الطلاب الهنود واللبنانيين فى الاختبارات

التى اجريت . ولقد حاول ماكليلاند تبرير هذا التضارب وتاكيد صحته . ولكننى ارى ان التبرير الذى قدمه ماكليلاند هو فى حد ذاته دليل على الخطأ المنهجى الذى وقع فيه ، حيث اظهر تبريره انه اقام تعميماته على نتائج متضاربة لم يتوفر فيها الثبات الذى يعد مقولة اساسية فى منطق البحث العلمى .

٤ — لقد تحيز ماكليلاند فى دراسته الى الطوائف البروتستانتية ، وكشف ان هناك علاقة قوية بين ارتفاع معدلات الحاجة الى الانجاز والمذهب البروتستانتى . وفى نفس الوقت بين أن الطلاب الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس اسلامية نالوا درجات منخفضة فى الحاجة الى الانجاز . وهذا امر كان ينبغى الا يكون . لأن انخفاض معدلات الانجاز التى حدث للتلاميذ المسلمين لا يعزى الى الاسلام بقدر ما يعزى الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاستعمارية التى واجهتها المجتمعات الاسلامية وتواجهها حتى الآن ..

٥ — لقد فسر لنا ماكليلاند من خلال دراسته هذه عملية التنمية الاقتصادية — التى تعد من العمليات المعقدة التى تتحقق من خلال مجموعة متفاعلة من المتغيرات — بطريقة دوجماطيقية ؛ فى ضوء الدافع الى الانجاز باعتباره مفتاح فهم التنمية والركيزة الرئيسية التى بدونها لاتتحقق التنمية . واننى لا اتفق مع ماكليلاند فى هذا التفسير . وذلك لان اهمية المتغيرات تختلف باختلاف الزمان والمكان . هذا من ناحية ؛ ومن ناحية اخرى فان الحاجة الى الانجاز التى صورها ماكليلاند على انها الاساس والمحدد الرئيسى الذى يتحدد من خلاله الفعل الاجتماعى . يعتمد هو الآخر على ركائز اساسية اخرى تتمثل فى الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى الذى يعيش فيه المجتمع . وابسط مثال على ذلك مشكلة هجرة العقول التى تعانى منها البلدان النامية . حيث نجد افراد ذوى درجة عالية من الانجاز ، ولكنهم لا يلقون التشجيع من القادة السياسيين والاداريين ، ولاتتوفر لهم الظروف التى تكفل لهم الانطلاق . وحينئذ يهاجرون الى حيث يجدون الاطار الاجتماعى الثقافى والظروف الاقتصادية التى تسمح لهم بالمزيد من الانجاز .

الجيش والاشتراكية فى العالم الثالث (*)

تأليف : بســـام طيبى

عرض : دكتور ســـعد جمعه (**)

يعرض المؤلف (***) فى الكتاب محاولته فى تحليل « الدور الحقيقى للجيش » والذى يتولى السلطة فى العديد من الدول المتخلفة ، ويحـاول الاجابة على « ما اذا كان الجيش ينتمى موضوعيا الى تلك القوى التقدمية المحركة للعمليات التحررية للشعوب المستعمرة » .

فطبقا للنظريات المعاصرة لعلم الاجتماع العسكرى ، فان الجيش فى الدول المتخلفة يلعب دوره المحدد باعتباره « العامل المسبب للتحـديث » وبالتالى « فانه المحرك للتغير الاجتماعى » (النظريات الامريكية) أو أنـه « طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية » (النظريات السوفيتية) .

ويوجه المؤلف نقده للنظريات الامريكية فى علم لاجتماع العسكرى خاصة الاساس العلمى القائمة عليه تلك النظريات ، وهى نظريات التحديث،وكذلك الاتجاه المنهجى لاصحاب تلك النظريات مثل باى Pye ، وهانتنجتن Hantington وبرايس Price وآرون Aron ، والذين ينتهون بنظرياتهم الى مدلولات متحيزة بل وخاطئة ، ذلك أنهـم يستندون فى تحليلاتهم الى مدلولات قائمة على تأويلاتهم الذاتية بدلا من الاعتمـاد على التحليل التاريخى ، ويرجع طيبى ذلك الى الانتهازية السياسية الكامنـة وراء هذه البحوث مما ينتهى بهذه النظريات الى افتقاد وظيفتها التوضيحية لسلوك العسكريين فى الدول المتخلفة بقدر ما تصبح أداة لخدمة السـلوك الامبريالى للقوى العالمية المتعاونة مع العديد من الحكومات العسكرية لاضفاء الشرعية عليها .

---

* Bassam Tibi ; Mitilaer und Sozialismus in der dritten welt, Suhtkamp Verlag, Frankfurt, 1973.

(**) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

(***) بسام طيبى سورى الجنسية حصل على درجة الدكتوراة فى العلوم الاجتماعية من جامعة جوتينجن ، وله العديد من المؤلفات التى تتنـاول المجتمعات النامية (وهى منشورة بالالمانية) .

ويستمر المؤلف فى نفس الاتجاه ناقدا النظريات السوفيتية . ويشير الى ابعاد سياسة الاتحاد السوفيتى التى تبدو فى دعواه بأن لدى كل دولة متخلفة امكانية اتباع « الطريق اللارأسمالى للتنمية » اذا ما اتحدت مع الشعوب الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى .

يعمد طيبى فى محاولته التوضيحية الى الاستناد الى منهج التحليل التاريخى مع الاستفادة من وجهات النظر فى كل من علم اجتماع التنظيم ، والدراسة الاجتماعية للطبقات ، وعلم اجتماع السلطة ، وعلم النفس الاجتماعى ، والقائمة بالدرجة الاولى على تحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة فى اطار نظام السيادة العالمى .

ويستند فى كل ذلك على البحث الذى قام به نوردلنجر Nordlinger ويتخذه مرجعا اساسيا له . وكذلك النتيجة التى توصل اليها والتى تقول ان نظام الحكم العسكرى لا يلعب دائما وبالضرورة دور المغير الاجتماعى ذا التأثير الايجابى ، وان « فئة الضباط السياسيين بصفة عامة لا يميلون الى احداث تغييرات اقتصادية او اصلاحية . حقيقة انهم قد يبدون استجابات فى بعض المواقف التى تقوم فيها المنظمات المدنية وبعض الطبقات بممارسة الضغوط لتحقيق تلك التغييرات ، ولكنهم يتجهون فيما بعد لاتخاذ الاجراءات ضد هؤلاء جميعا . ومع ذلك فلا بد من تعديل هذا القول عن طريق اضافة انه يمكن فى بيئة اجتماعية وسياسية محددة (اى عندما تكون الطبقة المتوسطة فى مرحلة التكوين وافتقاد الطبقة العاملة للتعبئة السياسية ، أن تسمح الحكومة العسكرية بالتحديث الاقتصادى بل وتقوم بادارته . « ان احد المحركات الاساسية للانجاز التقدمى للجيش باعتباره مؤسسة عسكرية تتمثل فى تحقيق مصالحه والتى لا تتعارض مع مصالح الطبقات التى ينتمى اليها افراده .

ويقدم طيبى ــ مستعينا بتصنيف يانوفتس Innowitz ــ تصنيف لجيوش البلاد غير الغربية استنادا لاسباب توليها السلطة وانماط سلوكها خاصة ، وذلك على النمو التالى :

١ ــ جيوش ما قبل الاستعمار ، والتى تتحدد وظيفتها الاساسية فى الفتوحات بقوة السلاح وهى قل ما توجد فى وقتنا الحاضر .

٢ ــ جيوش ما بعد الاستعمار وهى تعتبر الامتداد الطبيعى للجيوش فى فترة الاستعمار مع امتداد صلاحياتها الوظيفية كقوى بوليسية تعمل على ابقاء الاوضاع القائمة على ما هى عليه فى اطار الاستقلال الشكلى .

٣ — جيوش ما بعد الاستعمار بما لها من نسيج طبقى جديد ناضلت لتحقيق الاستقلال .

٤ — جيوش مكونة بهدف التحرير والتى تعتبر جزءا من الحركة الثورية او نتاجا لها اثر تغيير السلطة الحاكمة .

هذه الجيوش بنماذجها المتعددة لها نسيجها الطبقى الداخلى المحدد والمرتبط باطار مجتمعاتها ، مما يتيح تصنيف اشكال تغيير السلطة عسكريا فى ثلاث فئـــات :

١ — قيام الجماعة العسكرية المنتمية للطبقة الحاكمة بالانقلاب وذلـك لمجرد تغيير الاشـخاص ولذلك لا ينتظر منها اجراء تغييرات فى البنية الاجتماعية او شكل السلطة السياسية .

٢ — قيام جماعة من الضباط المنتمين للطبقة الرجعية بالانقلاب ضد النظام التقدمى نسبيا .

٣ — قيام جماعة من الضباط بالانقلاب ضد الطبقة الاوليجاركية الحاكمة والتى تعوق حركة التغير الاجتماعى ، هؤلاء الضباط يعلنون ادعائهم بأنهم ثوريون .

ومن خلال هذا التصنيف يقوم المؤلف بعرض محاولته التحليلية بالتطبيق على الدول العربية . فيبدأ بالجيش فى المملكة المغربية والذى يعتبره جيش ما بعد الاستعمار بما له من وظيفة بوليسية لمساندة الطبقة الحاكمة والحفاظ على البناء الاجتماعى والسياسى القائم وخدمته . أما فيمـا يتعلق ببعض الاجراءات الثورية المشتتة فى المجالات المتفرقة والتى تأخذ شكل الاصلاح المظهرى فيصفها طيبى بأنها ردود افعال لبعض الضغوط من هنا او هناك بهدف الحفاظ على الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلى . ويستطرد طيبى ملقيا الضوء على الانقلاب فى كل من سنتى ٧١ ، ١٩٧٢ ويراهمـا صراعا على السلطة بين جماعات الطبقة الحاكمة . اما اشتراك بعض العسكريين القوميين فى تلك الانقلابات فكان نتيجة خداعهم بالوعود الكاذبة من بعض جماعات الصراع .

ثم ينتقل الى استعراض نموذج الجيش المكون بهدف التحرير ويسوق جيش التحرير الجزائرى كمثال تطبيقى لجيش تكون فى اطار حركة التحرر والاستقلال ، والذى قام بمساعدة الجموع الشعبية المعبأة بالقضاء عـلى الابنية الاستعمارية القائمة ، ثم عمل على استبدالها بابنية تحقق مصالح

المجاهدين العاملين فى جيش التحرير، والذين اصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة لكبار الملاك الزراعيين ، والمهيمنين على قطاع الصناعة ، والتكنوقراطيون وممثلوا الوظائف الادارية العليا فى الدولة . واصبحت كل حركة تغيير تقدمية تواجه بالضرب دون رحمة وبالتصفية .

ويختتم المؤلف كتابه بالحديث عن الجيش فى مصر كمثال للتحليل والتفرقة ، وذلك لما للجيش المصرى من تقاليد عريقة فى الحركة القومية التحررية المصرية . ويستند فى تحليله الى اهم العوامل التاريخية والتى جعلت من هذا الجيش قوة تقدمية فى الحركة القومية ويسردها فيما يلى :

— منذ بداية تكوين هذا الجيش أثناء حكم محمد على ، على احدث النظم التى تناقض الاوضاع الاجتماعية الاقطاعية ببناءتها المختلفة ، وما كان لهذه النظم الحديثة من آثار سواء كانت تعليمية او اقتصادية أو على التركيب الطبقى للمجتمع المصرى وسيجه الاجتماعى .

— ادت الضغوط المتزايدة للقوى الاستعمارية على الطبقة الحاكمة ، والتقدم المضطرد للمصريين لتقلد الرتب العالية فى الجيش ، الى تسييس العاملين فى الجيش والمتمثل فى العداء للاستعمار والايمان بالحركة القومية .

— ادى عدم وجود حركة قومية كما ادى غياب الوعى الطبقى للطبقة العاملة (البروليتاريا) الى ان أصبح للجيش دورا طليعيا فى قيادة الحركة القومية .

مع استمرار تزايد سلطات الضباط الاجانب ونجاحهم الى حد كبير فى الاقلال من شأن المصريين داخل الجيش المصرى ، بلغت الحركة مداها ١٨٨١/١٨٨٢ وكانت ثورة عرابى والتى ضربت بعنف من جانب القوى الاستعمارية .

ومع حلول عام ١٩٣٦ وجدت الحركة القومية مساندة قوية بعد الاجراءات التحررية وتعديل شروط الالتحاق بالكليات العسكرية من العاملين بالجيش ، حتى أن مجموعة الضباط الاحرار التى قامت بالاستيلاء على السلطة عام ١٩٥٢ اعتبرت نفسها الامتداد الطبيعى للثورة العرابية . بل انهم ذهبوا الى تبرير حركتهم بانهم المجموعة الوحيدة التى كانت فى وضع يسمح لها — فى ذلك الوقت — بالتخلص من الاستعمار وأن الجيش هو الطليعة التى يمكن لها أن تدافع عن مصالح كافة الطبقات فى المجتمع .

ويطرح المؤلف محاولته لتحليل الواقع فى تلك الفترة ويرى أن استيلاء الضباط الاحرار على السلطة هو نتيجة الصراع القائم بين الطبقة المتوسطة — والتى ينتمى اليها الضباط الاحرار — والطبقة الاوليجاركية الحاكمة ، مع اعتبار أن الجيش هو الجناح المسلح للبرجوازية الثورية الصغيرة التى تتمثل أيديولوجيتها فى العداء للاستعمار — هذه الايديولوجية هى ذاتها ما يعتنقه الضباط الاحرار والذين استطاعوا بوجودهم فى الجيش حسم الصراع لصالح تلك الطبقة التى ينتمون اليها . الا أن اقامة النظام السياسى ذى الطابع الثورى بشكله الديموقراطى القومى لم يكن متاحا بعد نجاح الضباط الاحرار فى الاستيلاء على السلطة ، وذلك لانهم استطاعوا الحصول على السلطة السياسية دون التمكن من السلطة الاقتصادية . ويستمر طيبى فى عرض الاساس الذى يستند اليه فى تحليله وهو أن هناك شرطا اساسيا لاستمرار التمكن من السلطة ، الا وهو الارتباط والالتحام بالجموع الشعبية والذى لايمكن أن يتم الا بتعبئة الجماهير سياسيا . وهو ما يؤدى بالضرورة الى الثورة الاشتراكية التى تتعارض مع مصالح كل من الجيش (الذى يرى فى تماسكه ضرورة حيوية) والطبقة المتوسطة (التى ترى فى الثورة الاشتراكية تناقضا مع سلطاتها السياسية والاقتصادية) .

ثم يقدم بعد ذلك تحليله للسياسة التى اتبعها النظام العسكرى فيما بعد عام ١٩٥٢ — على الرغم من كل ما كان يؤكده النظام — والتى تتمثل فى اتباع السياسة الرأسمالية التى تتضح فى التحالف مع الملكية الصناعية الخاصة ضد ملاك الاراضى الزراعيين ، والتى وجدت نهايتها بارساء قواعد رأسمالية الدولة المتمثلة فى اعلان قوانين التاميم الموجه لصالح الطبقة المتوسطة . وقد تم ذلك تحت شعار الاشتراكية ، الذى لم يكن يعنى فى رأى طيبى اكثر من اضفاء الشرعية واثارة انطباع الاستقرار بين الطبقة الجديدة المنفذة لرأسمالية الدولة والمحققة لمصالحها من خلال ذلك .

ويرى المؤلف أن قوانين الاصلاح الزراعى — التى تعتبر الحجر الاساسى الحقيقى للاشتراكية المصرية — قد ادت الى زيادة انتاج الارض الزراعية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية . ولكنها فشلت فى تغيير البناء الاجتماعى فى القطاع الزراعى تغييرا جذريا ، حيث انتقلت السيطرة من كبار الملاك الزراعيين على الفلاحين الى سيطرة الدولة عليهم .

ويصل طيبى فى بحثه الى نهايته بعرض وجهة نظره فى الموقف بعد

وفاة عبد الناصر الذى استطاع دون منازع طوال هـذه الفترة ان يقـوم الجماعات المتنافسة وان يعمل على تماسكها وذلك بقدرته الواعية علـى حفظ التوازن والتنسيق الدائم لعلاقات القوى المتعددة داخل السـلطة . فبوفاة عبد الناصر وغياب إدارته ظهرت الصراعات على السلطة ، والتى استطاع الرئيس الجديد أن يحسمها ويعيد توحيد القيادة تحت زعامته . ويضيف المؤلف محددا ملامح سياسة الرئيس الجديد والتى كان طابعهـا المميز — فى رايه — ضمان ولاء الجيش .

ويقرر طيبى أنه يلاحظ وحتى عام ١٩٧٢ (تاريخ الانتهاء من تاليف الكتاب) ازدياد قوة التحالف بين كل من البرجوازية المصرية ذات الاتجـاه المحافظ والجيش .

ويتوقع طيبى استنادا الى استعراضه لظروف المعارضة احتدام الصراع على السلطة فى المستقبل وتنافس الجماعات والتكتلات على الاستحواذ على الامتيـازات .

المعـــرفة والبنـــاء الاجتماعى

مدخل لوجهة النظر الكلاسكية فى علم الاجتماع المعرفى(*)

تأليف : بتر هميلتون

عرض : محمد عبد النبى(**)

تعد قضية العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى القضية المحورية التى يدور حولها النقاش والجدل فى ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذى يطلق عليه علم الاجتماع المعرفى Sociology of Knowledge وتكتشف المناقشات الدائرة فى هذا المجال عن وجود قناعة مشتركة بين الفلاسفة والمفكرين ـــ على اختلاف منطلقاتهم الفكرية ـــ بوجود رابطة ما بين المعرفة باشكالها ومستوياتها المختلفة والاطر الاجتماعية التى توجد فيها . غير ان التتبع لهذه المناقشـــات سرعان ما يكتشف وجود تباين بل وتناقض فى مواقف هؤلاء الفلاسفة والمفكرين عند تحديدهم لطبيعة هذه العلاقة والعوامل الفاعلة فيها . فريق يرى المعرفة باعتبارها شيئا ازليا سابقا على الوجود او كمتغير مستقل يؤدى تطورها الى احداث تغيرات لاحقة فى البنـــاء الاجتماعى . ومن ثم نجدهم يربطون بين سيادة أنماط معينة من المعرفة (دينية أو ميتافيزيقية أو وضعية .. الخ) وبين ظهور اشكال معينة من النظم الاجتماعية . ويطلق على هؤلاء انصار الاتجاه المثـــالى . وفريق آخـــر يرى المعـــرفة كمتغير تابع او ظاهرة لاحقة Epiphenomenon أو نتاج لاوضاع مادية قائمة وان وجودها وتطورها يرتبط بوجود هذه الاوضاع وتغيرها ، ويطلق على هؤلاء انصار الاتجاه المادى . ويطرح كل فريق منهما نموذجا تحليليا paradigm يرى انه اكثر كفاءة فى تناول العلاقة القائمة بين المعرفة والبناء الاجتماعى .

ويأتى الكتاب الذى نعرض له هنا ليشـير الى العديد من الاسهامات التى ابرزت معالم علم الاجتماع المعرفى ، وحددت طبيعة المناقشات الدائرة فى ميدانه . ويعترف المؤلف منذ البداية ان ما قدمه فى ثنايا كتابه لا يعد عرضا شاملا لهذه الاسهامات ، وانما هو مجرد جولة فكرية يلتقط خلالها ابرز هذه الاسهامات التى يرى ـــ المؤلف ـــ انه كان لهـــا الاثر الاكبر فى تطور المناقشـــات التى

---

* Hamilton, P., Knowledge and Social Structure : An introduction to the classical argument in sociology of knowledge, Rutledge and Kegan Paul ; London, 1977.

(**) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

تعرضت للعلاقة بين المعرفة والبنـــاء الاجتماعى . وقد حاول المؤلف خلال هذه الجولة أن يشير الى المنطلق الفلسفى لكل اتجاه والمؤثرات الفكرية التى طور فى اطارها انصاره افكارهم وجوهر الاسهام الذى يضيفه كل منهم فى هذا المجال . وقد جاء الكتاب متضمنا تسعة فصول وخاتمة .

يتناول الفصل الاول فلسفة التنوير Enlightenment وبدايات العلم الاجتماعى ، يشير المؤلف خلاله الى الادراك المبكر من جانب عدد من المفكرين ـــ أمثال فيكو Vico فى مؤلفه « العـــلم الجديد » ومونتســـكيو Montesquieu فى مؤلفه « روح القوانين » ـــ للروابط القائمة بين المعرفة والبنـــاء الاجتماعى بصفة عامة ، وكيف أن فلسفة التنوير قد شكلت أيديولوجية محددة جعلت بدايات العلم الاجتماعى بعامة وعلم الاجتماع المعرفى بخاصة مرتبطة بنشـــأة النظرية الاجتماعية . ان اهمية التنوير ـــ ســـواء كحركة فكرية او فترة تطور فكرى شـامل ـــ تزيد عن مجرد الاشارة اليها على انها قد شكلت بداية علم الاجتماع وعلم الاجتماع المعرفى ، ذلك لان فلاســـفة التنوير قد وجهوا كل اهتمامهم ـــ فى اطار حركة النقد العقلى التى دعو اليها ـــ نحو التحليل العقلانى لكافة النظم الاجتماعية القائمة ، واهتموا بمناقشة القيم والافكار والمعتقدات التى كانت ســـائدة فى المجتمع الاوروبى خلال تلك الفترة بصـــفة خاصة . وقد نبع اهتمامهم هذا من سعيهم للقضاء على الفلسفة الاخلاقية والسياسية السائدة واقامة فلســـفة علمانية ذات عناصر عقلانية فى المحل الاول . وعلى الرغم من ذلك فان النتيجـــة لم تكن علمية تماما ، حيث احتوت روح النقـــد العقلى ـــ الى درجة ما ـــ على بعض الاحكام القيمة التى ادت الى قلب التعقل والعـــلم الى عالم من الآراء والافكار العـــامة أو النظرات الفلسفية لمجرى التاريخ والتطور البشرى ارتبطت بافكارهم حول التقـــدم والتغير والانسانية والعالمية وفوق كل ذلك بالحرية وحقوق الافراد فى تقرير قيمهم ومعتقداتهم . وعلى اى حال لقد كانت فلسفة التنوير تشكل أيديولوجية معينة تسعى الى تغير نظرة الافراد الى العالم بصفة عامة والى امور الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكومين ومصادر القانون والعدالة والنظام والحقوق والواجبات بصفة خاصة من اطار الفلســـفة الاخلاقية الدينية لينظر الى كل هذه الامور فى اطار غير دينى(١) . ولذلك نجد أن العديد من فلاسفة التنوير قد اهتموا بدراسة وقائع وممارسات

---

(١) للوقوف على مزيد من التفصيل ـــ باللغة العربية ـــ حول هـــذا الموضوع راجع : أحمد أبوزيد ، العلوم الانسانية والصراع الايديولوجى ؛ مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧١ . وكـــذلك محمود عوده : علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

الناس اليومية ومدى انتظام حدوثها ، وظهرت فى اطار ذلك الفلسفة الوضعية Positivism كاستجابة محافظة لحركة التنوير او النقد العقلى ، وسعت الى تحقيق معرفة امبريقية فى اطار نموذج ادعى انصارة انه يماثل نموذج العلم الطبيعى . وقد نادى انصار هذه الفلسفة بضرورة دراسة الوقائع الاجتماعيه باعتبارها اشياء خارجة عن ذات الانسان ، واكدوا ضرورة فصل الذات الفاعلة (الفرد او الباحث) عن موضوع المعرفة او قضية الدراسة ، واعتبروا ذلك هو الضمان لتحقيق الموضوعية فى العلم الاجتماعى . وسوف يتضح لنا من خلال مناقشة مؤلف الكتاب لآراء مختلف العلماء الذين تناولهم فيما بعد كيف أن موقف هؤلاء لم يكن سوى وهم خادع . وقد شكلت الفلسفة الوضعية الاساس لايديولوجية لتشكل الفكر البرجوازى والسعى للمحافظة على النظام وتدعيمه . .

ويتناول المؤلف الفكر الماركسى — حول العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى — والتطورات التى طرأت عليه فى ثلاثة فصول متتالية يعرض فيها لمواقف كل من هيجل وكارس ماركس وجورج لوكاش . فيشير الى ان فلسفة هيجل Hegel تعد امتدادا للفلسفة المثالية الالمانية التى كان يمثلها كانت Kant من قبل . وكيف ان هيجل فى اطار تطبيق منهجه الجدلى على المعرفة قد نظر الى المعتقدات الدينية والفلسفية باعتبارهما يشكلان (الموضوع ونقيضه) ويتيح تفاعلهما الوصول الى مركب جديد رآه هيجل فى « الروح الكلية » التى تمثل الحقيقة المطلقة . وقد انقسمت الحركة الهيجلية الى ثلاث اتجاهات رئيسية فيما بعد حددها ستروس Strauss فى اليمين والوسط واليسار . ولقد كان لاعمال انصار الاتجاه الاخير — اليسار — والذين عرفوا فيما بعد بالهيجلين الشبان تاثيرا واضحا على تطور الفكر الهيجلى اكثر من غيرهم . وقد طور ماركس العديد من افكاره بينهم على الرغم من اختلافه معهم . حيث ذهب ماركس الى انه على خلاف الهيجلين الشبان قد استخدم جدل هيجل بطريقة عملية . وتناول المجتمع بوصفه واقعا تاريخيا وكبناء من العلاقات الاجتماعية الواقعية أكثر من مجرد كونه فكرة مجردة « الذات الكلية » او « الوعى الكلى » كما فعل الهيجليون الشبان ، واكثر من كونه — أى المجتمع — واقعا حسيا ملموسا وفقا لمفهوم فيورباخ .

ولقد أوضح ماركس فى تحليله للعلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى انه فى المراحل الاولى للوجود الاجتماعى كان تشكل الافكار والوعى يتم بصورة ترتبط مباشرة بالنشاط المادى ومجرى الحياة اليومية للافراد واسلوب حياتهم ، ومن ثم كان الافراد هم الذين يطورون افكارهم ومفاهيمهم . ولم يكن وعيهم أكثر من مجرد ادراكهم للوجود . ومع تطور الحياة المادية وانفصال العمل

الفكرى أو المعتلى عن العمل اليدوى ، طورت الفئة المسيطرة مجموعة من الآراء والافكار والقيم التى تعبر عن اهتماماتها ومصالحها وسعت الى فرضها على باقى الافراد أى شكلت لنفسها ايديولوجية خاصة بهـا . وتعد هذه الفكرة أساس النموذج التحليلى لعلم الاجتماع المعرفى لدى ماركس والتى تطورت عنها الافكار الماركسية حول العلاقة بين المعرفة والبناء الاجتماعى . وهكذا يمكن القول ان ماركس رأى المعـرفة والوعى كانعكاس للواقع الاجتماعى التاريخى الذى يعيشه الافراد . وربط محتوى المعرفة وطرق تشكلها ببنـاء القوة السائد فى المجتمع . ويقرر ان الطبقة التى تسيطر على القوى المـادية فى المجتمع تمتد سيطرتها ايضا الى مجال المعرفة والثقافة تنظم وتشكل افكار عصرها . وذهب الى ان الفكر والمعرفة لا يمكن أن يتغير من خلال طرق عقيه وانما من خلال تحول الاوضاع المادية التى يوجد فى اطارها . ولذلك رأى الثورة وليس التغير العقلى هى القوة المحركة للتاريخ ، وان هذه الثورة مستحيلة الحدوث بدون توافر كل من الشروط الموضوعية (المادية) والذاتية (المعرفية العقلية) اللازمة لانجاحها ، بمعنى لابد أن يكون هناك طبقة ثورية — البروليتاريا فى المجتمع الراسمالى — وأن يكون لدى افرادها وعى بفكرة الثورة .

وهكذا يرى ماركس أن الرابطة بين الفكر والوجود — او المعرفة والبناء الاجتماعى — ليست رابطة بين عنصرين منعزلين تماما ، وانما هى رابطة تجمع بين عنصرين بينهما علاقة تأثر متبادلة ، غير أن بعض الماركسيين قد طوروا افكار ماركس فى اتجاه مادى بحت يقـوم على حتمية متطرفة ترى المعرفة كانعكاس ميكانيكى او مباشر للحياة المـادية ، الامر الذى ادى الى عجز تحليلاتهم عن تقديم تفسيرات مقنعة لسيادة اشكال خاصة من الوعى وانماط معينة من المعرفة لدى بعض الطبقات الاجتماعية وفى تكوينات اجتماعية محددة تناقض مع الواقع المادى الذى يعيشونه .

ويتناول الفصل الثالث اسهامات جورج لوكاش Lukacs فى تطوير الافكار الماركسية حول العلاقة بين المعرفة والبنـاء الاجتماعى وذلك فى مؤلفه الذائع السـيط « التاريخ والوعى الطبقى » History and Class-consciousness

ويبدأ الفصل بالاشارة الى الاصول الفكرية التى طور فى اطارها لوكاش افكاره فيشير المؤلف الى تأثره بافكار كل من ماكس فيبر وجورج زيمل وافكار الكانتية المحدثة فى المانيا بصفة عامة التى تهتم بالفهم الداخلى او التأويل الذاتى اكثر من اهتمامها بالنماذج السببية . بالاضافة الى تأثره بماركس ويشير المؤلف الى ان كتاب « التاريخ والوعى الطبقى » يتضمن ثلاثة جوانب هامة . يتضمن الجانب الاول مفهـوم الوعى الطبقى الذى طوره لوكاش من قراءاته لهيجل وتعرضه

بصـــفة خاصة لفكرة دلثى Dilthey ـــ وهو هيجل محدث ـــ حول علم الروح science of "spirit" ومفهومة ـــ دلثى ـــ عن « روح الشعب » spirit of the People ويتضمن الجانب الثانى من الكتاب وهو الجانب الذى يعكس تأثر لوكاش بأفكار فيبر وزيمل تأكيدا لضرورة فهم الظواهر الاجتماعية فى اطـــار منهج او اسلوب التأويل والفهم الذاتى . وقد عالج لوكاش فى هذا الجزء وعى البروليتاريا فى ضـــوء فهمها للواقع بدلا من تفسير ذلك الوعى اورده للاطار الاجتماعى الذى توجد فيه . أما الجانب الثالث والذى يعكس تأثر لوكاش بكارل ماركس فهو النموذج التحليلى لماركس او المنهج الجدلى الذى صاغ فى اطار لوكاش أفكاره .

ان ما قدمه لوكاش ـــ باختصـــار ـــ هو اعادة تقديم فكر ماركس كما يرى فى عينى هيجل مع تطعيمها بعناصر اخرى مستمدة من الفهم الفيبرى للراسمالية الرشيدة .

ويتناول الفصل الرابع افكار مدرسة فرانكفورت فى المانيا ويكشف المؤلف عن تأثرها بالافكار الماركسية الهيجلية كما ظهرت فى اعمال لوكاش ، كما يتضمن الفصل ذاته افكار جولدمان Goldman فى فرنسا وسعيه لتطوير الكثير من الجوانب النظرية فى فكر لوكاش فى اتجاه انسانى وتأسيسه لما يعرف باسم علم اجتمـــاع الادب Sociology of Literature ويشـــترك جولدمان مع مدرســـة فرانكفورت فى رفضهما للمعرفة الوضعية ولذا كان لأعمالهما آثار واضحة على تطور علم الاجتماع النقدى . ولقد اعتبر جولدمان ان علم الاجتماع فى صورته غير الماركسية قد أصبح خادما للراسمالية ســـاعيا نحو تدعيم الاهداف التى تسعى اليها ، وهو الامر الذى جعل بحوثه ودراساته تتجه نحو الكشف عن المشكلات والقضـــايا الميكروسوسيولوجية Micro-Sociology وتفتقد بالتالى القدرة على النظرة الكلية ورؤية التغيرات الكيفية للابنية الاجتماعية والابعاد التاريخية للحقائق الاجتماعية . وقـــد اعتبر جولدمان علم الاجتماع المعرفى الاساس الذى يمكن من خلاله نقد التيار الوضعى فى علم الاجتماع ، طالما انه ـــ اى علم الاجتماع المعرفى ـــ يسعى الى تحليل الاسس الواقعية للمراحل السوسيولوجية . وفى اعتقاد جولدمان ان علم الاجتماع المعرفى يتضمن شكلا من اشكال علم الاجتماع الفلسفى التاريخى الانسانى فى مقابل علم الاجتماع الوضعى . واهتم جولدمان بتحليل الادب والفن ، وحاول تعريف الطبقة فى ضوء الوعى ورأى ان أســاس الفلسفة والادب والفن يكمن فى الطبقة وعلاقاتها بالمجتمع . وان الحـــد الاقصى للوعى الممكن Potential consciousness يشكل نظرات للعالم يمكن التعبير عنهـــا فى مجال الدين والفلسفة والفن وهو جماع ما أطلق عليه الايديولوجية .

ويتناول الفصل الخامس اسهامات ماكس شيلر Max Scheler فيوضح المؤلف انه على الرغم من انه يشترك مع لوكاش ومدرسة فرانكفورت وجولدمان فى وجهة نظرهم حول دور العلم الوضعى كخادم للراسمالية والمجتمع الغربى ، الا انه قد تميز عنهم بانه نظر الى علم الاجتماع المعرفى كاداة سياسية يمكن أن يقدم اساسا للممارسة السياسية ، وكاسلوب يساعد فى حل الصراعات الايديولوجية عن طريق تمكينه كل طرف من أطراف الصراع من معرفة اوجه القصور فى وجهة نظره . واعتبر شيلر الوضعية فلسفة احادية تعبر عن مصالح البرجوازية ، كما اعتبر الماركسية فلسفة احادية ايضا ، الا انه اعتبرها أكثر التحليلات الاحادية دقة وصدقا فى الكشف عن التوترات القائمة فى المجتمع الراسمالى والمعرفة التى تكتسبها كل من الطبقات الاجتماعية حول البنـــاء الاجتماعى .

وتكشف آراء شيلر فى محاولته التوفيق بين الماركسية والمثالية عن تبنية لموقف فينو مينولوچى حاول من خلاله أن يفسر ارتباط العلاقات الابستمولوجية (المعرفية) التى تربط بين البشر بالاطار الكونى الذى يحيط بهم بما يشتمل عليه من عوامل مادية وفكرية على حد سواء .

ويتناول الفصل السادس جماع آراء ماكس فيبر Weber ويكشف عن جوهر اسهامه ، ويبدأ الفصل بالاشارة الى ان فيبر قد تأثر بالكانتية المحدثة عند ريكرت والنسبية التاريخية عند دلثى بالاضافة الى افكار ماركس ، فقد عارض فيبر النزعة الكلية holistic واعتبر الفرد وحدة التحليل أو الدراسة ورأى أن ســـلوك الافراد يمكن فهمه فى أطار ما أطلق عليه عـــلم الاجتماع التأويلى interpretive sociology من خلال فكرة الفهم الذاتى Verstehen التى أشار اليها دلثى بل واعتبرها فيبر الاسلوب الوحيد الذى يتيح الكشف عن معانى السلوك ، كما قبـــل بعض تفسيرات ماركس لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من أن فيبر قد اضفى أهمية كبيرة على دور الفكر والمعرفة فى تغير البناء الاجتماعى ، الا انه لم يقدم تحليلا أحاديا للعلاقة بين المعرفة والبنـــاء الاجتماعى ، واكد على اهميه الكشف عن ارتباط مجموعة كبيرة من العوامل فى اى موقف أمبيريقى . ويرى المؤلف ان السبب فى اضـــفاء هذه الاهمية على الافكار والمعـــرفة من جانب فيبر يرجع الى اهتمـــامه بعملية الرشد فى المجتمع الراسمالى الذى كرس كل اعماله لدراستها .

ويتناول الفصل السابع موقف دور كايم Durkheim من العلاقة بين الفكر والبنـــاء الاجتماعى ويعرض لذلك من خلال كتابه « الصور الاولية للحيـــاة

الدينية » حيث يحوى نظرية دوركايم فى المعرفة ، وتقوم هذه النظرية على أساس أن المعرفة كظاهرة سوسيولوجية لا يمكن تفسيرها الا بظواهر جمعية . واعتبر دوركايم الدين الصورة المعرفية الأولى التى تطورت منها كل أشكال المعرفة ، وأن الدين ما هو الا تجسيد رمزى للمجتمع ، وتعبير معرفى عن العلاقة بين التنظيم الاجتماعى والبيئة الطبيعية التى يوجد فيها . واعتبر الديانات البدائية ـ الصورة الاولية للدين ـ كتجسيد حى يكشف عن هذه العلاقة (ولعل ذلك يفسر لنا سر اهتمامه بدراسة الصور الاولية للحياة الدينية والتوتمية على وجه الخصوص) .

اما مناهج دوركايم فى اكتساب وتحصيل المعرفة عن الواقع والتى حددها فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » فتؤكد ضرورة معالجة الوقائع الاجتماعية كأشياء ، وطالب بفصل الذات عن موضوع الدراسة وهو الامر الذى يكشف عن اتجاه وضعى خالص يؤكد النزعة العلمية المفرطة التى اصبحت موضوعا للنقد من جانب علم الاجتماع المعرفى .

ويتناول الفصل الثامن اسهامات كارل مانهايم Mannheim باعتباره امتدادا لكل من فيبر وماركس ، والقضية الاساسية التى يقوم عليها تصور مانهايم للعلاقة بين الفكر والبناء الاجتماعى تقوم على اساس أن الافكار ليست بناءا للحقيقة الكلية بل انها ترتبط ارتباطا مباشرا بالاطر الاجتماعية التى توجد فيها . ومن ثم راى ان الفكر يختلف باختلاف هذه الاطر الاجتماعية . واتجهت اعمال مانهايم للكشف عن الاسس الاجتماعية للافكار والايديولوجيات وركز على دور جماعات الصفوه حيث راها هى المتحكمة فى كل شىء وهى التى تقرر مكونات المعرفة وهى التى تحدد الاطار العام للصراع بين الايديولوجيا واليوتوبيا فى الممارسة السياسية بين مختلف الصفوات الفكرية التى تمثل بدورها مختلف الشرائح الاجتماعية . ولذلك راى مانهايم أن علم الاجتماع المعرفى ذا هدف مزدوج ، فهو من ناحية منهج للبحث عن العلاقة بين الفكر والبناء الاجتماعى وهو فى الوقت نفسه اداة سياسية للكشف عن الاسس السياسية والمصالح الفئوية المرتبطة بالافكار الايديولوجية المختلفة .

ويعرض الفصل التاسع والاخير للاتجاهات السوسيوفينومينولوجية فى علم اجتماع المعرفة(١) . فيشير المؤلف خلاله الى اصول هذه الاتجاهات فى أعمال

---

(١) للوقوف على مزيد من التفصيل ـ كتب بالعربية ـ حول مضمون افكار انصار هذه الاتجاهات ومدى اسهامها فى تطور النظرية الاجتماعية راجع : أحمد زايد ، الاتجاهات النقدية فى علم الاجتماع الغربى . دراسة لمشكلة النظام ، تحت الطبع ، دار المعارف ، القاهرة . وكذلك سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع دراسة نقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

هوسرل والفرد شوتز وكيف تطورت هذه الاتجاهات فيما بعد فى أعمال بيرجر ولاكمان اللذان أكدا أنه لا يمكن فهم الواقع الا من خلال الوقوف على معرفة الافراد الذين يعيشونه .

ثم يتناول الفصل أيضا التطور الذى لحق بهذه الاتجاهات على يد جورج هربرت ميد وتأكيده على أن اكتساب المعرفة بالواقع يتم من خلال عملية التفاعل الرمزى فى المجتمع . ويشير المؤلف لكيفية تجمع هذه الاتجاهات فيما يطلق عليه الاثنوميثودولوجى Ethnomethodology وهو اتجاه يسعى للكشف عن القواعد التى تنظم السلوك كما تتبدى فى اسلوب الحياة اليومية للافراد .

تلك باختصار هى أهم الافكار الواردة فى فصول هذا الكتاب وفى ختام عرضنا لهـا نرى هل سيتيح علم الاجتماع المعرفى تخليص علم الاجتماع من مضامينه الايديولوجية من خـلال الكشف عن انتماءاته الفكرية والسياسية ؟ أم سيظل علم الاجتماع علما أيديولوجيا يسـتخدم كسلاح من جانب مختلف الاطراف المتصارعة ؟ وهل يفلح علم الاجتماع المعرفى فى تقديم أسس معرفية للممارسات السياسية وحل الصراعات الايديولوجية ؟ أم أنه سوف يستخدم كسلاح لقمع هذه الصراعات ؟ ان ذلك ما سوف تكشف عنه التطورات المقبلة فى هذا الفرع من فروع علم الاجتماع .

النظـــرية الاجتمـــاعية والاسرة(*)

تاليف : د. مورجـــان

عرض : د. سامية الخشاب(**)

مقـــــدمة :

أشـــار المؤلف فى مقدمة كتابه الى أنه يشعر بوجود هوة بين دراســـة الاسرة من حيث وظائفها وأدوارها فى قاعات الدرس وبين الاسرة التى نعايشها بعيدا عن هذه القاعات . وقد حدد المشاكل التى تواجه دراســـة وتدريس الاسرة فى ثلاث مشاكل اساسية :

١ ـــ العلاقة الضعيفة بتراثها النظرى .

٢ ـــ الصلة المفقودة بتراثها النقـــدى .

٣ ـــ المشاكل التطبيقية التى تتعرض لهـــا بحوث الاسرة .

وقد أشار المؤلف الى ان دراسات الاسرة محتاجه الى توافر الموضوعية والخصوصية والى صياغة قضايا عامة على مستوى واسع من التطبيق .

هـــدف الكتـــاب :

يهدف الكتاب الى عرض عديد من النظريات التى عالجت الاسرة ، فلم يقتصر على الاشارة الى النظريات الوظيفية فى دراسة الاسرة وانما يشـــير كذلك الى ما اسماه المؤلف بالوجهة النقدية فى دراسة الاسرة .

محتويات الكتاب :

يحتوى الكتاب على جزئين : يضم كل منهما ثلاثة فصول تناول المؤلف فى الفصل الاول عرض وجهات نظر عديد من المفكرين أدرجهم تحت لواء الاتجاه الوظيفى وهم : **ميردوك** Murdok .

يوضح المؤلف وجهة نظر ميردوك فى الاسرة المستمدة من دراســـاته الامريقية على مائتين وخمسين مجتمع والتى تقوم على أساس ثقافى مقارن.

---

* D. H. J. Morgan, social thory and the Family, R. K. P., London, 1975.

(**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة والمؤلف هو د . هـ . ج مورجان استاذ علم الاجتماع بجامعة مانشستر .

ينظر ميردوك الى الاسرة على اعتبار انهـا جماعة اجتماعية تقيم فى مكان محدد يضم البالغين من الجنسين والاطفال نتاج الصلات الجنسية وتمتاز بالتعاون الاقتصـادى بين افرادها ويحدد ميردوك وظائف الاسرة فى اربعة وظائف هى :

١ ــ الوظيفة الجنسـية .
٢ ــ الوظيفة الاقتصـادية .
٣ ــ الوظيفة التناسـلية .
٤ ــ الوظيفة التربويـة .

كـــوزر Coser

تبنى كوزر اطارا وظيفيا واضحا فى صياغة افكاره عن الاسرة ، وقد نظر كوزر الى الاسرة على انها مؤسسة تتسم بالعمومية ولكن هذه العمومية لا تتضح من خلال وظائفها الظاهرة التى تتمثل فى الانشطة الاقتصـادية او الوظيفة التناسلية او وظيفة التنشئة ، فهو يرى ان هذه الوظائف الظاهرة يمكن ان تنجز خارج الاسرة ، ولكن هناك وظائف اساسية للاسرة هى :

* اقرار الابوة الاجتماعية .
* ترسيخ مفهوم الزواج الخارجى .
* الزامية المعايير الاجتماعية على البناء العضوى .
* منح الذاتية الاجتماعية لاعضائها .

بارســونز Parsons

اشار المؤلف الى ان اسهام بارسونز فى علم الاجتماع الاسرى واضحا وقد عالج عديدا من الموضوعات منهـا :

* العلاقة بين الاسرة والمجتمع الصناعى الحديث .
* عملية التنشئة الاجتماعية .
* نظـام المحرمات .

وقد أوضح المؤلف ان بارسونز قد اقتبس تحليله لبنـاء الاسرة الحديثة من دراسات بيلز Bales عن الجماعات الصغيرة . وقد شبه بارسونز التباين

فى الاسرة بالتباين فى الجماعات الصغيرة ، فالجماعات الصغيرة تتباين بنـــاء على محورين :

١ ـــ المحور الراسي الذى يرتكز على التباين فى القوة .

٢ ـــ المحـــور الافقى الذى يرتكز على التميز بين الادوار الوســـيلية Instrumental والادوار المعبرة Expressive

اما عملية التنشئة الاجتماعية ، فقد نظر اليها بارسونز على أنها تؤدى وظيفتين :

١ ـــ تحقيق التفاعل الداخلى للثقافة داخل الاسرة الصغيرة .

٢ ـــ تحقيق اجتماعية الفرد ، لكى يصبح له دور مستقل .

بل وفوجل : Bell and Vogel

قدم بل وفوجل تفسيرا وظيفيا للاسرة مأخوذا من كتابات سميلسر Smelser وبارسونز حيث أولياً اهتماما كبيرا بدراسة التغيرات الداخلية بين الاسرة كنسق وبين الجوانب المختلفة للانساق الاخرى .

وقد أشار المؤلف فى نهاية هذا الفصل الى محاولة رالف تيرنر Ralph Turner خلق مدخل نظرى لدراسة الاسرة موجها مزيد اهتمامه الى دراسة مصادر الصراع داخل الاسرة والطرق التى تتحـــكم عن طريقها فى هذا الصراع . كما يذهب تيرنر الى أن عملية التنشئة ليست عبارة عن استقرار أو ترسيخ لانماط مقبولة ومتعارف عليها ولكنها تخلق اشياء متغايرة ومتنوعة .

وفى الفصل الثـــانى عالج المؤلف موضوع النسق القرابى تحت عنوان لماذا القرابة ؟ وقد تناولة فى شكل عرض جدلى بين اتجاهين احدهما يرى أن القرابة قد فقدت معناها فى المجتمع الحضرى والمجتمع الصناعى . حيث يرى اصحاب هذا الاتجاه استبدال النسق القربى بمصطلح امتداد النسق الاسرى . فالراسمالية قد اضعفت ليس فقط الروابط القرابية بل الاسرة نفسها ، وهناك الاتجاه الآخر الذى يؤكد على ضرورة وجود النسق القرابى كما يبدو فى نموذج دوركايم عن التماسك العضوى .

وفى الفصل الثالث : تحت عنوان الاسرة الحديثة قصـــة نجاح : عالج المؤلف نظرة الاتجاهات المختلفة الى الاسرة الحديثة وعرض لاربعة مواقف :

١ ـــ موقف يرى أن الاسرة الحديثة تعانى من حالة انحلال وتحطاط وهذا

بضر بالمجتمع ، وهذا الانحلال الذى تعانى منه الاسر يصاحبه صور الانحراف وانعدام النظـــام .

*موقف يرى أن الاسرة الحديثة تعانى من التقهقر والانحلال ويفسر هذا على انه مرحلة طبيعية فى التطور التاريخى للنوع الانسانى ، وقد تبنى هذا الموقف بارينجتون مور B. Moore .

* الموقف الثالث يرى ان الاسرة الحديثة ليست فى حالة من الانحلال والتقهقر ولكنها تتطور للاحسن حيث أنهـــا على وعى أكثر بمتطلبات افرادها . ويمثل هذا الموقف فلتشر Fletcher وآرون Aron .

* الموقف الرابع يرى ان الاسرة ليست فى حالة من التأخر والانحلال وهـــذا الوضـــع ضـــار بالفرد والمجتمع ، وهذا الموقف يعبر عنه وجهـــات النظر الراديكالية والتى تظهر عند لانج Laing وكوبر Cooper

الفصل الرابع : عالج فيه المؤلف وجهة نظر لانج فى الاسرة حيث اتبع لانج مدخلا وجوديا فى دراسة الاسرة فهو يرى أن صورة الاسرة الحقيقية لهـــا جانبان : احدهما يتسم بالدفء والحب والهدوء ، والآخر بالعنف والصراع والخبث .

وحيث ان لانج يمثل اتجاها راديكاليا ووجهة نظر نقدية فى دراســـة الاسرة ؛ فقـــد ركز على دراسة صـــور الاختلال الوظيفى Dysfunctions للاسرة بالنسبة للفرد والمجتمع .

فى الفصل الخامس : تحت عنوان المرأة كطبقة اجتماعية : عرض المؤلف لبعض الحركات النسائية الراديكالية ومطالبتها بحرية المرأة . وعرض المؤلف فى هذا الفصل وجهة النظر الماركسية فى دراسة الاسرة .

وفى الفصل السادس والآخير بعنوان الجنس والراسمالية يقدم المؤلف اتجاها راديكاليا ثالثا تمثل فى مدرسة فرانكفورت وهى التى تركز على دراسة استغلال الفرد فى ظل النظام الراسمالى .

مفهـــوم الادراك فى علم الجريمة (*)

تأليف ريتشارد هنشل وروبرت سلفرمان
عرض : عبد الله الصادق ابراهيم (**)

حوى هذا الكتاب ثلاثة اجزاء رئيسية : تضمن الجزء الاول : مقدمـــة وعرضا لبعض الموضوعات الاساسية منها : الملاحظة كمسلك منهجـــى يلجأ اليه رواد نظرية رد الفعل الاجتماعى وآداة تعين هؤلاء فى دراســـــة ظواهرهم خاصة الانحراف والمعوقات التى تحول بين الفرد وتكيفه مع المحيط الاجتماعى المباشر ، والجزاءات التى يوقعها المجتمع أو القانون على الفـــرد المجرم . هذا وقد تناول هذا الجزء بعض الدراسات الميدانية لمعرفة مسببات الجريمة واجراء المقارنات بين المنحرفين وغيرهم لمعرفة دوافع الجريمة ومدى ورائية هذا السلوك أو اكتسابه ، ونوع العقاب الذى يوقعه المجتمع أو القانون فى حالة جرم السلوك .

تضمن الجزء الثانى من هذا الكتاب اشارة الى مفهوم العداله والقانون الجنائى والمعنى العام لمصطلح الجريمة والاتجاهات العامة فى تفسير السلوك الاجرامى ، وحكم القانون فى حالة الاحتجاج أو المعارضة ، ومدى شرعيـــة أو منطقية الحكم على جرم السلوك . وعقد مقارنات بين افعال المجرمين فى بعض البلاد مثل أمريكا وبريطانيا وبين شرعية ومنطقية الحكم على جرم تلك الافعال فى تلك البلاد ، وما هى المسئولية الجنائية المترتبة على هذا الفعل ؟ وما هى الاسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا السلوك .

شمل الجزء الثالث من هذا الكتاب توضيحا لرد الفعل الاجتماعـــى تجاه السلوك المنحرف . ويتضمن هذا دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة ، ودور الشرطة فى تضخيم عملية الانحراف ، ومدى استجابات الافراد تجـــاه هذا السلوك ، واجراء بعض الدراسات عن نظرية الوصمات وهى احـــدى نظريات رد الفعل الاجتماعى ومؤدى تلك النظرية أن المجتمع هو الذى يســـم أو يدمغ السلوك بسمة معينة لان السلوك فى مضمونه واحد لا يتغير لكن

---

* Richard L. Henschel and Robert A. Silverman, Perception in Criminology, Columbia Un. Press, N. Y. 1975.

(**) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الذى يتغير هو مدى الحكم على طبيعة هذا السلوك ، وتركيز الاهتمام نحو دراسة المنحرفين . وفى النهاية محاولة نقدية تظهر موقع نظرية رد الفعل الاجتماعى بين النظريات المفسرة للجريمة .

تصور مفهوم الادراك مقدمة الكتاب ، وقد حظى هذا المفهوم باهتمام علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين أمثال « ماكس فيبر » و « توماس » و « وجورج ميد » الذين يبحثون دائما عن الحقيقة وراء كل شىء ، وكذلك فلاسفة البراجماتية أمثال « كارل مانهايم » و« الدارسين للتوهمات والاجناس » ، وقد تناولت مقدمة هذا الكتاب مفهوم رد الفعل Labeling أى الادماغ ومؤدى هذا أن المجتمع هو الذى يدمغ السلوك أو يسمه بسمة معينة بأنه اجرامى من عدمه على سبيل المثال ، وهنا يظهر مفهوم الادراك ذا أهمية كبرى فى الميدان الاجتماعى والفلسفى ، وفى هذا الصدد حاول « ريتشارد هنشل» و «روبرت سلفرمان» توضيح ذلك المفهوم وازالة اللبس والغموض حوله وذلك لخدمة علم دراسة السلوك الاجرامى بصفة خاصة وخدمة كافة أشكال السلوك الانسانى بصفة عامة .

يلاحظ أن استخدام علماء النفس لمفهوم الادراك يظهر بصورة واضحة عن استخدام علماء الاجتماع له يبدو ذلك واضحا فى عمليات القياس النفسى وقياس القدرات العقلية . ولذلك نجد أعطى علماء الاجتماع لهذا المفهوم اهتماما بالغا ويبدو ذلك واضحا فى تركيزهم على تلك الفكرة التى مؤداها : انه يوجد لدى الناس أفكار ووجهات نظر عديدة حول طبيعة الافعال الاجتماعية ، وكذلك حول طبيعة التفاعل الاجتماعى وينطبق هذا القول على الفرد والجماعة . وفى هذا يقول المؤلفان أن بؤرة الاهتمام تنصب حول ما هو كائن وليس حول ما كان وماهو فى الماضى وأن الشىء الهام او الفكرة النافعة هى تلك التى تحقق فائدة . وفى هذا اتفاق واضح مع فلاسفة البراجماتية الذين يؤمنون بأن الفكرة تكون صادقة اذا حققت من وجودها نفعا وهذا هو قلب اهتمام نظرية الحق او الصدق البرجماتى .

فالادراك هو ما يحمله الناس من مواقف الرضا والاقتناع وهنا يبدو الشىء الهام هو كيف يرى الناس العالم من حولهم وكيف يدرك الانسان العالم المحيط به أو كيف يكون هذا العالم واضحا أمام البشر فالمدركات تختلف باختلاف البشر ، وفى هذا يحاول « أروين بوتشر » Arwin Beutscher ادراك حقيقة الخلافات والصراعات التى تدور حول ما نفعله وما يجب أن نفعله وما نقوله وما يجب أن نقوله وما هو عام وخاص وكان الهدف من تلك الدراسة التعرف على ما يدور داخل الفرد نفسه وما يعتقده

وما يفعله وما يجب أن يفعله تجاه هذا السلوك .

وقد ساهمت نظرية الادراك فى اثراء علم دراسة السلوك الاجرامى اسهاما عظيما وان كانت قد تعثرت منذ البداية لما واجهته من صعوبات حالت بينها وبين تقدمها وانتشارها بالدرجة التى يمكن القول معها أنه ليس هناك جهود مجتمعة حول المصادر الاولية المتصلة بنظرية الادراك فى علمدراسة الجريمة . وجاءت نظرية رد الفعل الاجتماعى لتحتل مكانتها بين تلك النظريات التى قدمت اسهامات عظيمة الشأن فى تفسير السلوك الاجرامى بصفة خاصة وفى تفسير السلوك الانسانى بعامة . ومن هذا المنطلق جاءت نظرية الادراك لكى تثرى تلك الاعمال وتنظم تلك الجهود المبعثرة وتجدد الامل فى اعادة تجميع المادة على أسس معرفية ومنهجية سليمة ووضعها فى اطار موحد شامل . وحاولت تلك النظرية أيضا ادماج المفهومات المشتقة فى بعضها مثل مفهوم **رد الفعل المادى** labeling material ومفهوم الادراك فى علم الجريمة ومفهوم الادراك فى العدالة الجنائية . ومفهوم الارادة مثل هذه المفاهيم سوف يقدم التسهيلات الملحوظة فى عمليات البحث والدراسة لعلم الجريمة فى معالجة موضوعات تتصل بميدان هذا العلم وبميادين أخرى .

وقد تضمن هذا الكتاب بعض الموضوعات منها :ـ

١ ـ نقد الاحصاءات الجنائية .

٢ ـ دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة .

٣ ـ الاتجاه الميكانيكى فى تفسير السلوك الاجرامى .

٤ ـ الاتجاه الارادى فى تفسير السلوك الاجرامى .

٥ ـ الخلاف بين الاتجاه الميكانيكى والارادى فى تفسير السلوك الاجرامى .

٦ ـ الاهتمام بالمذهب العقلانى فى تفسير السلوك الاجرامى .

فيمكن الاعتماد على الاحصاءات الجنائية فى تقديم بيانات واقعية عن طبيعة السلوك الاجرامى سواء كان ذلك فى صورة كمية أو كيفية مثال ذلك التقارير الرسمية للمجرمين والمسجونين وهذه مؤشرات على وجود الجريمة، وربما لا تمثل تلك الاحصاءات الجنائية الواقع الاجتماعى للجريمة من هنا كان أمر دراسة الواقع الاجتماعى للجريمة وجمع المعلومات من خلال معايشة الظاهرة فى غاية الاهمية . وفى هذا يقول « جونسون » أن الاحصاءات

الجنائية يمكن ان تصحح بعض الاخطاء التى وقع فيها البعض وهو يجمع معلومات عن بعض ظواهر الجريمة . وفى هذا ينوه « بيكر » الى ان البيانات التى جمعها بعض علماء الاجتماع وعلماء دراسة السلوك الاجرامى بصفة خاصة يمكن ان تلتمس العذر للاحصاءات الجنائية وتخفف عنها النقد الموجه اليها .

وقد حاولت النظرية الميكانيكية تقديم تفسير لطبيعة السلوك الاجرامى مؤادة أن الظواهر التى تحدث مصاحبة للسلوك تقترن بوجود هذا النمط من السلوك وليست خالقة له ، فالمفهوم الميكانيكى هنا يشير الى الطبيعة الدينامية الفعالة للسلوك ، وتذهب تلك النظرية الى ان هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التقليدية تلعب دورها فى تشكيل هذا السلوك . وتتمثل تلك العوامل فى الطبقة الاجتماعية ودرجة القرابة واعمار الوالدين ونظام الميلاد . هذا الى جانب وجود عوامل أخرى مثل العامل الجغرافى تلعب دورها أيضا فى تشكيل هذا السلوك .

وجاءت نظرية الارادة لتقدم تفسيرا آخر للسلوك الاجرامى هادفة للمعنى الكامن وراء هذا السلوك ، فالسلوك يحمل معنى ذاتى فحينما يؤدى الفرد بعض الحركات المادية كالمشى والركوع والسجود فان هذه الحركات المادية تنطوى على معنى معين . وان الركوع والسجود والمشى ينطوى تحت قيمة معينة هى قيمة التدين ، وهذه القيمة ترتبط ببناء اجتماعى وثقافى معين هو ثقافة المجتمع المسلم . فاذا كان السلوك يؤدى وظيفة معينة وقد تشكل هذا السلوك بفعل متغيرات او عوامل معينة فان لهذا السلوك معنى أيضا . وهنا يأتى دور العوامل الاجتماعية فى تفسير السلوك لتحل محل العوامل الميكانيكية فى تفسير السلوك . وهكذا جاءت وجهة النظر الاجتماعية لدحض الاتجاه الميكانيكى فى تفسير السلوك .

واذا كان هناك تأكيد على دور الاتجاه الميكانيكى والارادى فى تفسير السلوك الاجرامى فانه يظهر دور آخر لاتجاه جديد هو الاتجاه العقلى . وفى اطار ذلك الاتجاه تظهر القيم والاتجاهات والاهداف التى يحملها كل فرد . بل أصبح هذا الاتجاه علامة مميزة نحو كل هدف يسعى الفرد الوصول اليه . وعلى هذا يمكن القول أن مفهوم الادراك جاء من وحى عقل الكاتب ولم يأت من خلال البحث عن الحقيقة الكامنة خلف هذا الاطار .

قدم « شيف » Scheff اسهامات عظيمة لتوضيح رد الفعل تركزت حول الخلل الوظيفى الذى يصيب العقل فى مرحلة معينة وفى وقت معين ، وفى

هذا مسلك « والتر بيكلى » Welter Buckley نفس الخط الذى سلكه شيف وقد أضاف الكثير . وتتمثل تلك الاضافات فى امكانية تفسير مفهوم الادراك وفقا لما يراه أنصار تلك النظرية بوجهتين من النظر :ـ

الاولى : تتلخص فى عرض انطباعات الافراد الآخرين تجاه الفرد المنحرف وما يحمله هؤلاء عن ذلك الفرد .

الثانية : يمكن عرضها بطريقة توضح مدى التغيرات والتطورات المحتملة فى مدركات الفرد المنحرف للموقف المحيط به والظروف التى يعيشها هو نفسه هذا فضلا عن الكشف عن انطباعاته الشخصية عن الآخرين واتجاهاتهم نحوه . وهنا يبدو رد الفعل الاجتماعى فى مدى حكم الغير على الفرد وانطباع الاخير عن الآخرين .

وقد تكون الاسباب الكامنة وراء السلوك الاجرامى بيولوجية او سيكولوجية أو جتماعية فقد يتصرف الافراد فى بعض الاوقات بطريقة غير عادية وينظر اليهم على أنهم فعلا غير عاديين وسلوكهم هذا خاطىء. لكن هذا السلوك لايستمر فترة طويلة الا وتحدث تغيرات فى جو العائلة أو فى النطاق الاجتماعى المحيط بالفرد . وهنا يطالب الفرد والجماعة بالعدول عن هذا السلوك والانصياع لقالب الحياة الاجتماعية . مثل تلك الاستجابات تمارس أثرا على الفرد وتشكله ـ وتجعله ينسجم مع القوالب الاجتماعية وتكون نتلك العملية ثمرتها فى فترة التنشئة الاجتماعية . وهكذا يمكن القول بوجود رد الفعل الاجتماعى تجاه الخلل الوظيفى للعقل أى أنه حينما يشرد العقل ويسلك مسلكا منافيا لنواميس المجتمع فان المجتمع يرد على هذا الفرد بالعدول عن هذا المسلك . هذا فى الوقت الذى يرى فيه الفرد آثار تلك العملية بنوع من الضرر يدفعه الى التشرد . وقد يحدث هذا ايضا خلال التنشئة الاجتماعية . من هنا نقول أن هذا الفرد شاذ فى سلوكه ومنحرف .

هناك دليل قائم على قوة القانون فى الحياة الاجتماعية فمعظم الناس الخارجين على نظام الكون يتعرضون لطائلة العقاب اما بالقبض عليهم فى حالة ارتكابهم هذا العمل الاجرامى ، واما يرد المجتمع عليهم بنوع من العقاب الرادع وفق ما تحكم به قيم المجتمع ومعاييره . وهنا يتساءل « جار فنكل » الى أى مدى تنهار معايير مجتمع يعيش اقتصاده على طريقة تقليدية وسلبية وما يصاحب ذلك من انهيار فى القواعد القانونية التى تسود تلك المجتمعات وترتب على ذلك وجود رد فعل مباشر تجاه تلك الافعال التى تعتمد أساسا

على عدم الادراك وسوء الفهم لطبيعة الظروف المحيطة بالفرد والتى يعقبها انهيار القيم المجتمعية . وقد اهتم « سلاستر » Claster بعمل بحث أمبريقى يفترض فيه أن المنحرفين يدركون قوة القانون بصورة أوضح وبآثار أقل من غير المنحرفين . وقد توصل الى تلك الحقيقة من خلال استبار حصل منه على استجابات العامة نحو قوة القانون حيث قارن بين المنحرفين وغيرهم من السكان بغية الوصول الى مدى الاستجابة للانحراف . وقد اعتبر هذا مقياسا عاما للادراك وفهم لطبيعة العقاب وان كان ذلك يختلف باختلاف الظروف والأحوال .

وهناك العديد من الدراسات الحديثة التى اهتمت بدراسة الآثار المترتبة على عدم ادراك طبيعة العقاب وكانت أحد الاسباب المؤدية الى ذلك هو جهل الافراد بخطورة العقاب وعدم اتاحة البيانات الدالة على وجود العقاب وكيف يحفظ الفرد نفسه من الوقوع تحت طائلته ، وعدم وجود المقاييس الموضوعية فى تحديد طبيعة العقاب . وفى هذا قام تيفان Teevan بجمع بيانات عن بعض طلاب الجامعة الكندية لكى يتحقق من ادراك الافراد للعقاب وخطورته . وقد دلت الاستجابات التى قال بها المستبرون أن التفكير فى العقاب أثابة وخطورة كان سلبيا بعض الشىء فلم يفكر فى العقاب وخطورته لا للافراد أنفسهم أو لاصدقائهم أو حتى لمن يشتبهون فيهم .

بصرف النظر من طبيعة الجريمة الا ان الصورة الغالبة والدينامية للانحراف تاتى من الخارج ونتيجة للتفاعل الاجتماعى . فقد يولد الفرد ولديه استعداد لممارسة السلوك المنحرف لكنه فى الوقت نفسه قد يكتسب هذا السلوك من خلال المعايشة والظروف المحيطة بالفرد .

حدود علم الفولكلور (*)

المشرف على تحرير : ويليام باسكوم
عرض : عبد الله لؤلؤ

الكتاب الذى نعرض له يعالج عديدا من القضايا الجوهرية التى تمس بعض الموضوعات النظرية والمنهجية فى علم الفولكلور ، تلك الموضوعات التى ينبغى أن تنال من المشتغلين بالدراسات الفولكلورية ذوى الاتجاهات المتعددة ــ الأدبية منها والأنثروبولوجية بوجه خاص ــ قدرا من الاهتمام ، وقسطا وفيرا من التمحيص ، أملا فى أن يشهد هذا العلم مزيدا من التقدم ، وتزداد أقدامه رسوخا فى مجال العلوم الاجتماعية .

وتبلغ صفحات هذا الكتاب حوالى مائتى صفحة تشتمل على خمس مقالات ، يعالج كل منها موضوعا أو اثنين من الموضوعات التى ألمحنا اليها . ونود أن نشير الى أن هذه المقالات هى عرض لوجهات نظر بعض الفولكلوريين الاكاديميين ، بعضها نعرض له بصورة مفصلة بعض الشىء ، والآخر نسرده فى ايجاز .

وفى المقالة الأولى التى أوردها وليام باسكوم ، يوضح الموقف الحالى لعلم الفولكلور فى الجامعات الأوروبية ، والتطور الهائل الذى طرأ على البرامج الدراسية فى تلك الجامعات ، والعدد المتزايد للدرجات العلمية التى حظى بها كثير من الفولكلوريين فى مختلف التخصصات ، ومن بينهم دن بن أمونس وهارولد شيب اللذان نعرض لبعض آرائهما الواردة فى هذا الكتاب .

وقد حاول وليام باسكوم أن يوضح القضايا الأساسية عن طريق استعراض تاريخى للنظريات الفولكلورية منذ بداية القرن التاسع عشر ، وأهم القضايا الأساسية التى تثيرها تلك النظريات ، ويمثل هذا العرض فى الوقت نفسه اجابة على عديد من التساؤلات التى طرحها باسكوم حول الحكايات الشعبية . ومن بين هذه التساؤلات : كيف يمكن تفسير الحكايات المتشابهة فى مجتمعات مختلفة : هل هذه الحكايات انتشرت مع الانسان

---

* W. Bascom, ed., Frontiers of Folklore, 1977.

منذ بداية البشرية ؟ هل تفسر فى ضـــوء الوحدة النفسية للبشرية ؟ أم فى ضـــوء الصـــدفة التاريخية ، أم فى ضـــوء الانتشـــار او الاستعارة او الهجرة أو الاختراع (النشأة) المستقل ؟

وقد أشار باسكوم الى جهـــود عـــديد من الفولكلوريين الـــذين قدموا تفسيرات عديدة لمثل هـــذه التساؤلات ومن بينهم الأخوان جريم ؛ ويتودور بنفى ممثل المدرســـة الانتشارية وخلفه ايمـــانويل كوست . وأكـــد على انهما جذبا الانتباه الى عملية الانتشار الهامة ، وهـــذا هو اسهامهما الرئيسى . ثم أورد اراء مدرسة الاستعارات الرمزية ، واكد على ان آراءها لم يكتب لها البقاء نظرا للتعارض القائم حول التفسيرات التى تقدمهـــا ، هـــذا فوق انه لا يوجـــد برهان يدعم أفكار رواد هـــذه المدرسة . ثم نوه بعـــد ذلك الى جهـــود المدرسة الأنثروبولوجية ورواداها تايلور ، وفريزر وركز على آراء فرانز بواس الذى أورد تفسيراته للقصص والحكايات الشعبية نتيجة لدراسته لثقافات التسمشيان والكواكتيل . ثم أوضـــح كيف انها تعكس ثقافاتهم ، وتعطى صورة ثاقبة لحياتهم . وفى موضـــع آخـــر يشير باسكوم الى التحليل البنائى الذى يعد أكثر الاتجاهات تطورا ، وركز على آراء المدرســـة الفنلندية التى يتزعمها فيلاديمير بروب وأوضح منهجه فى دراســـة الحكايات الشعبية . واشـــار الى أن ذيوع التحليل البنائى فى دراســـة الأدب الشعبى . ومن بين المستخدمين له كل من آلان وندس ، وماراندا س Marandas .

وعن الوظيفية يشير باسكوم بالتفصيل الى أن عناصر الفولكلور وخاصة ما يعرف منها باسم Verbal Arts (الفن القولى) لها وظائف عـــديدة تختلف من مجتمع الى آخر ، ومن جيل الى جيل وهذه الوظائف تتجاوز التسلية البسيطة التى تعد واحدة من الوظائف الرئيسية . وقد أعطى أمثلة لوظائف الأساطير ، الأمثال والخرافات الروائية . وهذه تتمثل فى مجـــال التربية خاصة فى المجتمعات البدائية ، وانها تساهم فى نقل الثقافة من جيل الى جيل ، وتقدم على انها شكل من أشكال الضبط الاجتماعى ، وتقـــدم كوسيلة للاطراء على الذين يتواءمون مـــع المعايير الثقافية ولذم الـــذين ينحرفون عنها .

وقد قدم باسكوم بعد عرضه لهذه الآراء بعضا من الملاحظات تعـــد فى جوهرها لب القضايا المثارة ، ذلك أنه راى أن رواد تلك المدارس المتعددة لم يلقوا بالا الى العديد من العناصر الفولكلورية مثل الطب الشعبى والرقص

الشعبى والعادات الشعبية وغيرها من العناصر التى يدرجها الفولكلوريون ضمن علمهم . ورأى أنه لم تنجم عن هذه الموضـــوعات أية نظرية يمكن مقارنتها بنظائرها الموجودة فى الفولكلور القصصى . وان الاهتمام بها لم يتجاوز البحث عن أصولها وتطورها .

كما أكد باسكوم على أن هذه المدارس فى تناولها للعناصر الشعبية قـــد أولت اهتماما متزايدا للنصـــوص (Texts) فقط ، فى الوقت الـــذى اغفلت فيه السياق الثقافى ـــ الاجتماعى الذى وردت واستخدمت فيه تلك النصوص . واشار الى أن الأنثروبولوجيين لم يغفلوا هذا الموضـــوع ، واعطى مثالا لدراسة مالينوفسكى لوظائف الأساطير فى ثقافات التروبرياند ، اذ اهتم بأداء وسياقات الموضوعات القصصية . كما اهتم ببيان كيف تعكس النصوص المسجلة بناء خط الانتساب الأمومى فى المجتمع التروبرياندى .

ونوه باسكوم فى النهاية الى ضرورة التعاون بين الفولكلوريين ذوى التخصصات المختلفة ، الأمر الذى يساعد على اعطاء علم الفولكلور مكانة اكثر تميزا ، وذلك عن طريق مجالات جديدة يمكن عن طريقها سد الفجوات القائمة بين تلك التخصصات ، والاهتمام المشترك بالمشاكل الشـــائعة ، وهذا ـــ فى رأيه ـــ أحرى مما كان فى الماضى من الاهتمام بتناول ودراسة موضوعات عقيمة .

وفى الفصل الثانى يطرح آلان دندس موضوعا هاما وجديرا بالاهتمام، ويشـــير الى انه مـــن أهم القضايا المحورية فى علم الفولكلور . ويتعلق بالاستفسار عن الجماعات الشعبية ، أو بمعنى آخر عن مفهوم «الفولك»(x) Who is Folk ? ويتساءل هل هذا المفهوم يقصد به الريفيون الـــذين درسهم جريم فى بدايات القرن التاسع عشر أ . ومن المعروف أن الاستعمال السائد لكلمة « شعب » يشير بصفة عامة الى الجماعـــة الصغيرة ، او الجماعـــة التى يرتبط أفرادهـــا بمصـــالح مشتركـــة ، أو عـــامة الشعب او الفـــلاحين . ويـــرى دنـــدس أن قبـــول هـــذا التعريف يشـــير الى بعض الصعوبات ، اذ أنه يحدد بشكل تعسفى ميدان علم الفولكلور ، ويربط ربطا عاطفيا بين أفكار بدائى ، وريفى ، وقومى .

(x) يمكن الرجوع الى : ايكه هو لتكرانس . « قاموس مصطلحات الانثولوجيا والفولكلور » ترجمـــة الدكتورين محمـــد الجوهرى ، وحسن الشامى دار المعارف ، الطبعـــة الثانية ١٩٧٣ ، للوقوف على تعريفات متعددة لمفهوم « فولك » ، ص ص ٢٣٠ ـــ ٢٣٧ .

ويشير دندس الى أن الصعوبة القائمة فى استخدامات مفهوم القرن التاسع عشر تكمن فى استخدامه على أنه تابع اكثر منه مستقل . فقد استخدم فى تناقض مع جماعة سكانية أخرى ، اذ نظر الى الشعب على أنه جماعة من الناس يشكلون الطبقة الدنيا فى مقابل الطبقة العليا او الصفوة فى المجتمع . ويؤكد دندس على ان هناك ترويجا لهذا المفهوم خاصة من جانب الذين يدعون الى التميز بين المجتمعات،وخص بالذكر روبرت ردفيلد وجورج فوستر . ويشير بعد ذلك الى أنه لوقبل الفولكلوريون المعاصرون مفهوم القرن التاسع عشر الضيق للشعب على أنه « امى ، ريفى ، متخلف » . وخاصة فى تلك الأوقات الراهنة بعد أن أصاب الترويين التغير نتيجة للتصنيع والتحضر . واصبحوا على الاقل متأثرين بالمراكز الحضرية مما ادى الى تغير سماتهم وخصائصهم الثقافية . . هل ستصبح دراسة « الشعب » مسألة وقتية ، وبالتالى يتعرض مستقبل علم الفولكلور لأزمات حرجة ؟

ويورد دندس اجابته عن ذلك باشارته الى مفهوم يعتبره اكثر رحابة . وبناءا عليه ستصبح هناك امكانية لدراسة الثقافات الشعبية فى الولايات المتحدة ، كندا ، واوروبا ، تلك الثقافات الحالية ، والتى فى طريقها الى البعث . اذ يحدد مفهوم الشعب على أنه « جماعة من البشر تشترك على الأقل فى عنصر واحد مشترك ، ويربط بينها عامل أو اكثر من عامل قد يكون اللغة ، المهنة ، الدين ، وهذه الجماعة يكون لديها تراث خاص بها . وقد تكون أمة او اسرة ، او اقليما ، او دولة ، او مدينة ، أو قرية . ويؤكد على ان هذه الجماعة تتكون من عديد من الأفراد ، الذين لا يعرف بعضهم البعض الآخر ، ولكنهم على معرفة وثيقة بجوهر التراث المشترك الذى تمتلكه تلك الجماعة ويضفى عليها طابعا خاصا . كما أن الدارس لهذه الجماعة لايهتم بالأفراد فى ذاتهم ، ولكن بتراثهم المتمثل فى الحكايات ، الأساطير ، الأغانى ، الامثال . . الخ تلك التى يشاركون فيها بطريقة جماعية .

ويشير دندس بعد ذلك الى أن التصنيع يساعد على خلق جماعات جديدة ، تساعد على الاقلال من عدد الفلاحين ، الذى يشكلون فى ذلك الوقت نمطا واحدا من الشعب . وهذه الجماعات ليست ريفية ولاتشكل طبقات دنيا كما كان الأمر فى القرن التاسع عشر ، بل ان بعضها أو معظمها ينتمى الى الطبقة الوسطى الحضرية ، ويصبح لها فولكلورها الخاص ، وبالتالى يمكن الحديث عن الشعبية الريفية وكذلك الشعبية الحضرية (فولكلور المدينة) .

وعن العلاقة بين الفولكلور والتكنولوجيا يدحض دندس الافكار الذاهبة الى أن التكنولوجيا تعد من العوامل التى تساعد على اختفاء وتدهور ميدان الدراسة فى علم الفولكلور مبررا ذلك بأن تكنولوجيا الاتصال (تليفزيون ، راديو ، ..) قد ساعدت على سرعة انتقال العناصر الفولكلورية من أماكن متعددة . وفوق ذلك فان التكنولوجيا نفسها قد اصبحت موضوعا للفولكلور ، فالعلماء التجريبيون ، والمهندسون يشكلون جماعات شعبية لها فولكلورها الخاص ، وبالتالى تخضع للدراسة من جانب علم الفولكلور .

وفى الفصل الثالث يعالج دن بن آموس موضوعا هاما يتعلق بدراسة الفولكلور فى سياقه الثقافى — الاجتماعى . ويرى بن آموس انه بالامكان فهم الفولكلور على انه نسق ثقافى ذو مبادىء تكاملية تميزه . وهى مبادىء خاضعة للكشف والتحليل ، كما تمثل نقلة انتقال من المجال التاريخى والمقارن الى الفولكلور الوصفى (وصف الفولكلور فى سياقه الثقافى) .

ويؤكد على أن كلمة سياق Context تشير الى الاطار الثقافى العام الذى تحدث وتستخدم فيه العناصر الفولكلورية . وان الوقوف على هذا السياق امر ضرورى لفهم تلك العناصر . ذلك لأن اى دراسة لوظائف العناصر الفولكلورية تقتصر على توجيه الاذهان نحو نصوص تلك العناصر ، دون الاهتمام بالسياق ، تعد دراسة جامدة وقاصرة . فهناك علاقة جوهرية بين النص والسياق ، فالسياق يؤخذ على انه خلفية للنص الذى يعد صلب الدراسة . وما يحدث هو تسجيل النصوص فى البداية ، ثم يوصف السياق الثقافى الذى انتجت فيه تلك النصوص .

ويؤكد بن آموس على انه عند دراسة الأساطير قد يبدو التركيز على النصوص فقط . ولكن امتداد تلك الدراسة لتتجاوز هذه النصوص نحو السياق ، يمكن أن يؤدى الى فهم أكثر اكتمالا للعنصر الشعبى .

ويشير بن آموس الى أن الوصف السياقى يتيح تحليل الاداء الفولكلورى من خلال نسق فنى متكامل فى مجتمع خاص . وهو يؤكد على انه عند دراسة اى نموذج شعبى فى سياقه الاجتماعى ينبغى التركيز على ثلاثة محاور هى : المحاور الشخصية ، المحاور الاجتماعية ، والمحاور الشفاهية . وقد استعرض نموذجا مفصلا ليوضح ذلك . ولعل هذا يوضح لنا أن بن آموس يركز اهتمامه الأساسى على عناصر الأدب الشعبى فى الوقت الذى تغاضى فيه عن الاشارة الى اى من العناصر الفولكلورية الاخرى . وهذا

يؤيد ماسبق أن ألمح اليه وليام باسكوم عندما عرض وجهة نظره الخاصة بالاتجاهات النظرية فى علم الفولكلور . كما أن آراءه تعد قريبة من آراء المدرسة البنائية التحليلية . فتاكيده على المحاور الثلاث عند دراسة أى نموذج شعبى فى سياقه الاجتماعى يؤكد ما ينبغى ان يلتفت اليه الباحث عن دارسته لأى عنصر من عناصر الأدب الشعبى : فيهتم بالنص ومؤديه ، وبالجمهور الذى يستمع اليه ، ثم بالموقف الذى يؤدى فيه .

ويتطرق هارولد شوب ، الى موضوع آخر يندرج تحت الموضوعات الهامة فى دراسة الأدب الشعبى ، فعند الحديث عن الأدب الشعبى ، يستخدم مصطلح الأداء (performance) بنفس المعنى الذى يستخدم فى الدراما والمسرح . ذلك لأن أى شكل من أشكال الأدب الشعبى، يتطلب وجود مشاهد أو مستمع أو مجموعة من المشاهدين والمستمعين ، وشخص او اشخاص يقدمون هذا الشكل لهم . وعلى هذا فان شوب Schub يوضح هذا الموضوع بطريقة متكاملة فيعرض لتعريف الاداء والمؤدين وطريقة تحقيق التفاعل بينهما ، ويشير الى أن مصطلح « الأداء » ينظر اليه على انه طريقة خاصة للاتصال فى مجراه الصحيح . ذلك لأن الراوى او المغنى لابد وان يتخذ وضعا معينا لكى يتكامل مع هدفه الذى يريد تحقيقه ، وهذا الوضع له اهدافه الضمنية والظاهرية ، كالتعليم والاقناع والنصح ، وبناء على ذلك تتحدد كيفية الأداء .

كما يشير شوب Schub الى أن الأداء طريقة للاستخدام اللغوى ، وطريقة للكلام . فاللغة والأسلوب ، الى جانب قدرة المؤدى ومهاراته تشترك كلها فى تشكيل النصوص الشعبية المختلفة الى حد كبير . كما يمكن استخدامها لبيان دور المؤدى فى صياغة مادته وتقديمها بصورة تجعل الجماعة تنفعل به . وهو المعيار الذى يتم على أساسه الحكم على نجاحه فى أن يكون مؤديا حقيقيا متميزا .

كما يوضح شوب كيف أن المؤدين يستخدمون الصور والنماذج لاثارة عواطف المستمعين ومشاركتهم . ويشير الى أنهم يتميزون بتلك الاستخدامات التى عن طريقها يؤثرون فى بيئتهم والبيئات الاخرى . هذا وقد استعرض شوب عديدا من النماذج للمؤدين لبعض عناصر الأدب الشعبى فى افريقيا الجنوبية وركز على الشعر الحماسى .

وفى الفصل الاخير يتناول رونالد باومان R. Bauman بالتعقيب على هذه الآراء الواردة فى تلك المقالات ، واكد على أن حدود الفولكلور واقعة بين الدراسات الأدبية والأنثروبولوجية . وعلى اى الاحوال فان هذه الآراء تعكس واقعا ايديولوجيا ينبغى على دارسى الفولكلور فى دول العالم الثالث أن ينتبهوا اليه .

الشـــعوذة(*)

تاليف لوسى مير

عرض : على محمد المكاوى

لاتزال العلوم الاجتماعية تعانى من الاختلاف حول مدلول المصطلحات الفنية التى تستخدمها مما لايساعد على وجود الوحدة الفكرية التى ينطلق منها كل المتخصصين . بيد انه لوســـاد الاتفاق على هذه المصطلحات لأنقـــذ البحث العلمى نفســه من الغرق فى متاهات المفاهيم وانطلق فيما بعدها صوب بناء الهيكل العلمى ذاته وتشييده على أرسى ما تكون الأسس .

واذا كان هذا الموقف يصدق على العلوم الاجتماعية بصفة عامة فانه أكثر صدقا على علم الفولكلور الوليد ، ولاسيما فى مجال من أدق واعمق موضوعاته وهو مجال « المعتقدات الشعبية » ، حيث لم تنل مصطلحاتها بعد القدر الكافى من الاهتمام والتحديد العلمى الدقيق . ولوحدث ذلك فانه يكون من جانب بعض المتخصصين وليس جميعهم . غير أن تقدم العلم وازدهاره رهين بتحقق هذه المرحلة من النضج الفكرى الـــذى يتجلى ابرز صـــوره فى دقة المفاهيم والاتفاق على مدلولاتها .

وازاء هـــذه المشـــكلات ظهرت كتب علماء الأنثروبولوجيا ومنهم لوسى مـــير Lucky Mair التى نعرض لكتابها المعنون بـــ : « الشعوذة » Witchcraft. . ويقع الكتاب فى مائتى وست وخمسين صفحة تضم أحد عشر فصلا تتناول بالتفصيل الشعوذة والمشعوذين من حيث دعاوى وجودهم، والوقاية من شرورهم ، والشك والاتهام ، والشعوذة وانشطار البدنة ، والتعامل معهم ، الوهم والحقيقة فى مجال محاكمات هؤلاء المشعوذين . وأخيرا يعرض الكتاب عرضا وافيا لنظريات الشعوذة ، ثم ينتهى بملاحظات وببليوجرافيا للكتب والمراجع المتصلة بالموضوع مرتبة ابجديا حسب المؤلفين.

وتؤكد « لوسى مير » فى بداية مؤلفها على انتشار الاعتقاد فى معظم انحاء العالم بأن البشر يستطيعون انزال الأذى وايقاع الضرر بزملائهم عن طريق تسخير بعض القوى التى لا يمتلكها ولا يقـــوى على تسخيرها الشخص

---

* Lucy Mair, Witchcraft, London, Weidenfeld and Nicolson, 1973.

المعادى . وهى قـــوى تعمـــل فى الخفاء بحيث يصعب اكتشافها . وهـــؤلاء البشر هم ما نسميهم « بالمشعوذين » .وفى هذا الصدد يهتم الانثروبولوجيون بالأشياء والافعال التى يأتيها المشعوذون،فى حين يهتم علماء النفس بالأفكار التى تدور حول نوع المشعوزين الذين يأتون الشر المشئوم .

والدليل على ذلك اننا نقبل تفسيرات ونصائح الطبيب حول المرض العضال الذى الم بنا،وفى نفس الوقت الذى نقبل فيه ما يخبرنا به العرفاء من أسباب هذا المرض كغضب روح أحد الأسلاف علينا،أو كراهية المشعوذ لنا وبالتالى فهو وراء الكواليس يلعب دوره فى اصابتنا بالمرض .

وتطرح المؤلفة تساؤلا فى غاية الأهمية مفادة هل يمكن التخلى ببساطة من الاعتقاد فى الشعوذة ؟ وتنجلى الاجابة عليه فى ضوء المقارنة التى ساقتها بين نمطين من المجتمعات ، **أولهما** هو المجتمع التكنولوجى المعقد الـــذى نال أعضاؤه قسطا من التعليم ، فاذا اصابهم المرض سارعوا الى الطبيب وليس الى الجار لينهالوا عليه ضربا بالأيدى وركلا بالأقدام وليسحب نفوذه الشرير عليهم. **وثانيهما** هو المجتمع البسيط ذو المعرفة الطبية الضحلة حيث يمثل بؤرة ترتع فيها معتقدات الشعوذة ، وبالتالى تصبح سمة رئيسية تسم المجتمعات صغيرة الحجم والتكوين والعلاقات الأولية . ومن ثم فان تطور ونمو الوسائل الفنية العلمية السريع ... بما فيها الوسائل الطبية ـــ هـــو الذى يساعد على انحسار مدى الاعتقاد فى الشعوذة .

والملاحظ أن مجال الاعتقاد فى الشعوذة يتمثل فى الحالات الخطيرة والحظوظ العثرة كالمرض المزمن ، وعقم المرأة او الماشية . ودمار المحصول وبواره ، فى حين يعزو عند الجيران . وحتى بعض الأحداث التى لا يمكن تفسيرها كالسقوط من على السلم ، ويرد الاعتقاد فى هذه النوازل الى كائنات مشخصة personalized beings تنزل غضبها بالانســـان وتعاقبـــه على ما قدمت يداه . ولذلك ينظر الناس فى افريقيا ـــ مرتع هـــذه المعتقدات ـــ الى المريض نظرة سخرية واستهجان لأن المرض عقاب رادع حل به جزاء وفاقا على ما ارتكب من الاثم والفواحش .

وتعزى هذه النوازل مباشرة الى غضب الأسلاف ، او الأرواح الأخرى التى تتصف بالخبث ومعاداة الحياة (عند المانوس Manus الذين درسهم فيرشين Fortune) ، كما تعـــزى ايضا الى الاله المعـــادى anti-god عنـــد شـــعب لوجبـــارا Lugbara . اما اتباع البوذية فانهم ينسبونها الى الخطايا التى ارتكبوها فى الايام الخوالى . فى حين يعزو الصينيون سوء الحظ الى

عوامل عديدة لاتلقى فيها الشعوذة اية قيمة تذكر،بينما اليهود والمسيحيون يردونها الى الاله العادل الذى يختبر بها درجة ايمانهم وقوة عقيدتهم .

ولا يغيب عن « مير » أن تحدد الطريقة المنهجية لدراسة الشعوذة وهى ان يعايش الباحث مجتمع بحثه فى ظروفه العادية وفى جوانب حياته فى ضوء الملاحظة بالمشاركة . وتستشهد بايفانز برتيشارد Evans Pritchard الذى درس هذا الموضوع عند الزاندى بالسودان . وتوصل الى أن الشعوذة مادة موروثة كامنة فى داخل أجساد بعض الناس ، ويعتقدون بأنها قوة لايذاء البشر بدون اللجوء الى وسائل مادية . ولايمكن التحقق من وجودها عند شخص ما الا بعد وفاته وتشريح جثته .

غير أن أهم اسهامات « مير » فى هذا الصدد هو التمييز بين الشعوذة وبين السحر الضار Sorcery . وهنا تكمن الصعوبة لكونهما يشتركان فى صفة واحدة وهى « فعل الشر » . ومع ذلك فتميز السحر الضار باستخدام ممارسيه موضوعات واشياء مادية أما الشعوذ فهو لايستخدم شيئا من ذلك ، وانما يوقع الأذى بشخص ما بمجرد الميل نحوه . ثم ان الشعوذ قد ارتبط بالشيطان ونذر نفسه ليكون خادما مخلصا له ، أما ساحر الضرر فانه — وان تلقى من الشيطان اسس فنه — يمارس السحر الضار بحرية تامة وبلا تبعية . وأخيرا فان ممارسة الشعوذة تقتصر فى الغالب على النساء ، أما السحر الضار فانه يلتصق بالرجال .

ومن مظاهر التغير الحديثة فى السحر الضار أن ممارسيه بداوا يشترون الصودا الكاوية Caustic Soda — فى تسوانا Tswana — لاستخدامها ضمن الأدوية التى يعالجون بها لتزداد فاعليتها مع غيرها من الأدوية التى يدسونها فى طعام الضحية . كما أن هؤلاء الأفارقة قد اوجدوا أضرحة جديدة للأرواح — تحت وطأة التغيرات الاجتماعية السريعة — لتحمى من يوقرها من أذى الشعوذة . ولذلك يصفها فوريتس Fortes بأنها : « أكثر الأعراض الدرامية للاحساس المتزايد بافتقاد الأمان الاجتماعى والشخصى » .

وتدل المظاهر الآخرى على قرب انحسار الشعوذة فى المدن ، ذلك لأن طريقة الحياة الحضرية تبطل الطرق التقليدية وتعاقب من يلوذ بها على اساس أنها غير قانونية . أما الريف فلا تزال الشعوذة ترتع فيه ، ومن ذلك مثلا أن المرض العضال الذى يلم بالقروى يرده اما الى : ١ — غيرة زملاء العمل . ٢ — او غضب أسلاف أبيه (أجداده) ، ٣ — أو نقمتهم

عليه لعدم قيامه بالطقوس الجنائزية لأعضاء شبكته القرابية ، ٤ ــ أو نقمة أمــه عليه لتفريطه فى التزاماته حيال اقربائها .

ويستتبع ذلك سعى الأهل حثيثا لاسترضاء هــؤلاء جميعا . ولذلك تكون بصدد ثلاثة انماط من انشطة الوقاية من الشعوذة وهى .

١ ــ عبادة الأرواح ، أو الطلاسم التى يعتقد بأنها تصف الداء وتحدد الدواء .

٢ ــ انشطة الكشف عن المشعوذ ومواجهته بالمتنبئين المنجولين .

٣ ــ طقوس الكنائس الجديدة التى تحللت من القواعد الصارمة التى وضعتها البعثات التبشيرية المسيحية .

وتتمثل خلاصة هذه الأنماط فى القاء الضوء على المشعوذ لمعرفته ، ووقاية البرىء من الســوءات ، وقصم ظهر من يتهم مستقبلا بممارســة الشعوذة . ولكن الظريف أن وسائل الكشف عن المشعوذ متعددة ومنها :

ــ ممارسة طقس الأورديل ordeal (الامتحان الالهى أو البشعة) .

ــ تغميد الناس فى مياه النهر وتمييز المشعوذ من بينهم على أساس أن الماء لا يعلق بشعره وقد فعل سيمون كيمبانجو S. Kimbange بنى الكنغوا هــذه الحيلة .

ــ نشاط اتباع مذهب الآتنجا Atinga الذين يدعوهم الرؤساء لزيارتهم وتمييز المشعوذين من بين مجموع الراقصين رقصة تنجا .

ــ ذبح دجاجة امــام المشكوك فى ممارسته للشعوذة ، وتتحدد اجابته ، من خلال الطريقة التى تخر بها الدجاجــة صريعة ، فيستطيع العراف تمييز المشعوذة ويواجهها بالاعتراف والالتفاف حول الأشياء التى تستخدم فى السحر الضار وبذلك تم الكشف عن أربعمائة وثــلاث وثمانين مشعوذة بمساعدة اتباع مذهب آتينجا .

وتنتظم نظريات الشعوذة الرئيسية فى ثلاث فئات هى :

(أ) فئة تبحث فى السبب والانتشار ويسأل أصحابها عن سبب وجود هذه المعتقدات وسبب انتشــارها على نطــاق واسع ، وكــذلك سبب التشبث بهــا .

(ب) فئة النظريات الوظيفية ويركز اصحابها على وظيفة هــذه المعتقدات

فى المجتمعات التى توجد فيها ، واسهامها فى تدعيم العلاقات الاجتماعية المنظمة .

(ج) فئة ثالثة يسعى اتصارها لاقامة ارتباطات بين توجيه الاتهامات بممارسة الشعوذة وبين بنية المجتمعات المختلفة .

غير أن أبرز هذه الفئات جميعا هى النظريات الوظيفية التى تنقسم الى نظريات وظيفية واسعة النطاق تبرز دور المعتقدات فى الوجود الاجتماعى والوفاء به بطريقة أو بأخرى . أما النوع الثانى فهو نظريات وظيفية ضيقة النطاق وأقل طموحا وهى — مهما كانت نقائصها — تقدم اسهاما ما للغاية المرغوبة اجتماعيا . وتذهب هذه النظريات الى أن معتقدات الشعوذة تيسر تكيف الأفراد مع المجتمع الذى يعيشون فيه . كما انها تمكن الناس من أن يجدوا متنفسا لقلقهم ومتاعبهم النفسية ، ويجدوا اسما لما يعانون منه . وهى تقدم بديلا يحل محل العدوان والقلق . فالناس الذين يرتبون للتشاجر مع آبائهم أو ذوى الأرحام — وتحول قواعد السلوك الاجتماعى دون الجهر بهذا العراك أو البدء به — يلجأون الى انزال جام غضبهم وسخطهم على شخص تخيلى تبدو مشاعر الكراهية له والخوف منه واضحة صريحة . وبالتالى يتيح الاعتقاد فى الشعوذة فرصة التنفيس عن المشاعر العدوانية ضد أعضاء الجماعة القرابية فى صورة أشخاص آخرين ليسوا من هذه الجماعة ولا تقيد سلوكهم العدوانى ازاءهم أية قيود اجتماعية .

وبالاضافة الى هذه الوظائف تضطلع معتقدات الشعوذة بوظيفة التعرف على الصراع الكامن فى هذه التوترات ومحاولة حلها بالاجراءات القضائية ونمط الفظاظة rudness الموجهة المسموح به فى علاقات المزاح joking والاتهامات الموجهة للشعوذة . ولكن صور العداء بين أعضاء الجماعة الواحدة ذات الكيان الواحد لاتطفو على السطح وبالتالى فلا ينيسر حلها الا باتهامات الشعوذة . كما أن الاعتقاد فى الشعوذة يؤكد ويدعم التضامن عن طريق « التحديد الدرامى لما هو سىء » .

ولعل أهم الوظائف قاطبة الوظيفة الاخلاقية حيث يدفع الاعتقاد فى الشعوذة الى الأخذ بالرمز المقبول للسلوك ، والاحترام والتوقير لكل ما هو معتدل ، ونبذ ما تؤتيه المشعوذات ، ومن ثم ينعكس كل ذلك فى تدعيم النظام الاجتماعى . علاوة على ذلك ، يقدم الاعتقاد دليلا هاديا للتصرف

ازاء الأزمات التى تترى على كاهل المرء — حتى وان كانت راجعة الى سوء سلوكه أو سوء تعامله — فهى تمكنه وتمكن سائر الناس من التصور بأنهم يخطون بثقة خطوات راسخة نحو الخلاص من هذه الأزمات وتلك الكوارث .

ويمثل توجيه الاتهامات ومسارها الفئة الثانية من الاتجاهات النظرية فى دراسة الاعتقاد فى الشعوذة . فيغلب القول بأن هذه الاتهامات ليست عشوائية اذا علمنا أن ضحايا عثرات الحظوظ وسوءاتها يلقون بالتبعة على أعدائهم مباشرة . وقد أولى الأنثروبولوجيون فريد اهتمامهم لنوعية الأشخاص الذين تلصق بهم تهمة الشعوذة فى بعض العلاقات الاجتماعية الخاصة . فقد أجرى نادل Nadel دراسة على أهل النوبة ولاحظ ان توجيه الاتهام يكون ناحية أعداء ابناء الأخت فى ظل النظام الأمومى . وقد قام جو فرى لنيهاردت Lienhardt ايضا بدراسة على الدنكا بالسودان .

غير أن هذه الاتهامات تسود مجتمعات صغيرة الحجم وتوصف بأنها قبائل بلا حكام . وتمثل تلك الاتهامات لونا من المنافسة السياسية للفوز بمكتب رئيس القبيلة . ومن هنا يظهر نمطان من أنماط التفسير النظرى يبرز أولهما خصائص الاتهام ويفسرها بالتوترات فى العلاقات الاجتماعية الخاصة ويضفى ثانيهما قيمة اجتماعية على هذه التوترات لأنها (أى الاتهامات) تخفف من حدتها . ويسمى هذا النمط الوظيفى بالنظرية المسكنة (أو الملطفة) Cathartic Theory .

ولكن الطريف أن هذه الاتهامات تصوب شطر النسوة من بحنة رافع الاتهام واللائى تزوجن برجال من البحنة المنافسة . وبالتالى فان القضية المعبرة عن هذه الحالة تتلخص فى « أن التوترات بين الرجال يتم التعامل معها وتناولها كما لو كانت توترات فقط بين النسوة » .

وعلى العموم تتبقى الفئة الثالثة من الاتجاهات النظرية فى دراسة الشعوذة ، وهى فئة تربط بين الشعوذة وبين بنية المجتمع حيث تعمل معتقدات الشعوذة على العصف بالأجزاء النخرة من البناء الاجتماعى وتلقى الضوء على اللبنات الصلدة لكى تستخدم فى اعداد وتطوير الأجزاء الجديدة .

وقصارى القول اننا — بعد هذا العرض — فى مسيس الحاجة الى دراسة تراثنا الشعبى ولاسيما المعتقدات الشعبية التى تضرب بجذورها فى كافة جوانب حياتنا الاجتماعية والثقافية . وهى حاجة ملحة تفرض نفسها فرضا من أجل فهم ديناميات التغير الاجتماعى فى بلادنا وفهم شخصيتنا المصرية حق الفهم . ومن ثم فنحن مطالبون باجراء مثل هذه الدراسات لتراثنا الشعبى للتعرف على ابرز شخصاته واتجاهات تطوره .

سوسيولوجيا المجتمعات النـــامية(*)

تاليف : هو جفلت

عرض : دكتور/ محمود الكردى

لا يخلو مؤلف فى علم الاجتماع المعاصر ـــ او يكاد ـــ من الاشارة الى مسألة « التنمية » وتدارسها سعيا وراء تحليل مكوناتها ، وفحص مؤشراتها ، وتقويم خبراتها .

ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة ؛ او توارد الافكار ؛ وانما نبع من التزام ضمورى بمشكلات المجتمع وقضاياه ؛ واحساس حقيقى بما تعانيه دول العـــالم الثالث من تناقضات اجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، الامر الذى خلق لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة حالة من الالتزام ـــ العلمى ، والاخلاقى ، والوطنى فى بعض الاحيان ـــ بتبنى قضية التخلف ، والتنمية وجعلها موضوعا رئيسيا من موضوعات العلم ، فضلا عن اتصالها بكل فرع فيه ، وجزئية .

ولم تكن كل المؤلفات الواردة فى هذا المجال ـــ بطبيعة الحال ـــ متسمة بهذا الالتزام ، ومتمتعة بذلك الحياد ، فقد تعرض التراث الاجتماعى بعامة ، والسسيولوجى بخاصة الى ذاتية واضحة ، وتحيز شديد ، فضلاعن التضليل ، والزيف المتعمدين ، وكان ذلك وارد فى كثير من الاعمـــال العلمية التى لاقت ـــ للاسف ـــ رواجا كبيرا فى فترة من الفترات (بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن) .

اما كتابنا الذى نعرض له فيمكن تصنيفه ضمن المجموعة الاولى التى تبنت قضية التخلف والتنمية وحاولت قدر امكانها ان تراعى الموضوعية ، والحيدة العلمية ، وتقترب قدر ما تستطيع من جذور المشكلة التى تدرس .

والكتاب يقع فى حوالى مائة وسبعين صفحة من القطع المتوسط بالاضافة الى تصدير ، ومقدمة ، فضلا عن ملاحظات وثبت بالمراجع، ودليل للمؤلف، وآخر للموضـــوع .

---

* ' Hoogvelt, A. M., The sociolog of Developing Society, The Macmillan Press Ltd, London, 1976.

وهو يحتوى على أقسام رئيسية ثلاثة تتضمن ثمان نقاط فرعية (سنعرض تفصيلاتها فيما بعد) .

ومن وجهة النظر المنهجية يمكن النظر الى هذا الكتاب على انه محاولة للتغلب على المشكلات التى واجهتها دراسة موضوع التنمية ، فقد حاول أن يحسم جانب من ذلك الجدل الدائر حول انتماء قضية التخلف والتنمية الى أى المدرستين الشهيرتين فى علم الاجتماع (ونقصد بهما : البنائية ـ الوظيفية ، والماركسية) .

فقد كان المنهج الرئيسى للكتاب محددا فى محاولة فحص كل اتجاه او مدرسة من حيث ارتباط موضوع التخلف والتنمية بهـا . وكانت النماذج ، والامثلة هى السبيل الى تدعيم الافكار وربطها بالواقع ، الامر الذى يساعد على تفهم المشكلات الحقيقية التى تعانيها الدول المتخلفة .

وتميزت نظرة الكتاب ـ سواء الى التنمية ، او التخلف ـ بالاتجاه الشمولى فلم تناقش هذه القضية فى حدود مجتمع بذاته ، وانما سبق ذلك محاولة سبر اغوار المشكلة ذاتها على المستوى العالمى . ومن ثم كانت قضية « العلاقات الدولية » هى المحور الرئيسى الذى تدور حوله عناصر الكتاب . والمثال الواضح على ذلك هو ما تعانيه اليوم الدول المتخلفة من احباطات مختلفة تنتج من ذلك التأثير الشديد للرأسمالية الدولية ؛ ومن تدخلاتها السافرة أحيانا ، والمستترة احيانا اخرى ، الامر الذى يتيح الفرصة لممارسة التأثيرات الاستعمارية المحدثة على الدول المتخلفة .

وكانت كل تلك الارهاصات هى الدوافع الرئيسية لنشأة فرع جديد من فروع علم الاجتماع تكون كل مهمته منحصرة فى دراسة الجوانب السسيولوجية للتنمية بشكل يمهد لدراسة سسيولوجية البلدان النامية .

ويقدم الكتاب تعريفا للتنمية فيراها عبارة عن « عملية النمو الاقتصادى المستحثة ، والتغير الناشىء فى نظام طبقى دولى » .

وقد أتاح هذا التعريف ـ بما يحويه من عناصر ـ الفرصة لتقسيم الكتاب الى أجزاء ثلاثة بحيث يخدم كل جزء ، عنصرا من عناصر التعريف . وكانت اجزاء الكتاب على النحو التالى :

ـ الجزء الاول : التنمية كعملية :

ويعالج الكتاب هذا الجزء من خلال النظرة للتنمية كعملية تطورية تؤدى الى النمو ، والتطور المصـــاحبين للتنظيم الاجتماعى والثقـــافى البشرى . ويتجسد ذلك فى اختيار واحدة من النظريات التطورية المحدثة التى نشأت فى أحضان المدرسة البنائية ـ الوظيفية وكانت المبررات وراء اختيار هذا المنهج فى التحليل موضحة للهدف من ايراد هذا الجزء . ويمكن تلخيصها فى مبررين :

الاول : ان هذه النظرية التطورية المحدثة قد اعيد صياغتها من خلال التراث الغـــربى المعتمد ، وكان تأثيرها واضحا فى النظـــرية السسيولوجية المعاصرة بعامة .

الثـــانى : ان المنظورات التطورية للنظرية السسيولوجية هى المصدر الاساسى لنظريات التحديث التى لم تزل ـ حتى الآن ـ تمارس تأثيراتها فى صياغة الافكار الرئيسية للتغير الاجتماعى ، والتنمية فى المجتمعات النـــامية .

ويتطرق هذا الجزء الى استعراض الانجازات النظرية فى مســـألة التطور المجتمعى العـــام ، وما يرتبط بذلك من تمايز ، وتكامل اجتماعيين .

الجزء الثانى : التنمية كتفاعل :

وتتجسد فى عمليتى : النمو ، والتغير اللتين تمر بهما المجتمعات ، وذلك وفق شروط خاصة للتفاعل مع المجتمعات الاخرى . وفى ضـــوء ذلك يفحص هذا الجزء من الكتاب ، بشكل نقدى ، نظريات التحديث ـ التى سبق تناولها ضمن الجزء الاول ـ حيث لم تدرس التنمية باكثر من كونها عملية عامة تصف الدينامية الداخلية للمجتمع (وكان ذلك واضح فى النظرية التطورية المحدثة) . ومن هنـــا كان البعد التاريخى فى دراسة عملية التنمية محورا رئيسيا فى الدراسة حيث يكشف بوضوح التفاعل القائم بين المجتمعات .

لقد عولجت المسائل الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان (فى علم الاجتماع) باعتبارها انساقا اجتماعية مستقلة بذاتها ـ وهو منهج البنائيين ـ الوظيفيين ـ ولمـــا تبدى فشل ذلك وعـــدم مطابقته للواقع الاجتماعى ـ الاقتصادى للمجتمعات ، كان التحول الى دراسة المجتمع باعتباره جزءا مرتبطا بالنظام الطبقى الدولى أمرا واجبا ، وضروريا .

واستلزم ذلك مناقشة العلاقة الجدلية القائمة بين التخلف والتنمية

خلال فترات تاريخية بدءا برأسمالية التجارة ، ومرورا بالمرحلة الاستعمارية ، وانتهاءا بالاستعمار الحديث .

ولم تخرج الخلفية النظرية فى مناشة هذه المسألة عن حدود النظرية الماركسية للاقتصاد السياسى . وكانت دول العالم الثالث هى الاطار الواقعى الذى يجسد الافكار ، ويصححها ، اذا لزم الامر . وتطلب هذا الجزء من الكتاب ، مناقشة بعض المفهومات والقضايا الواردة فى موضوع علم اجتماع البلدان النامية . وكان مفهوم « تنمية التخلف » هو الاطار العام الذى ضم مسألة التغيرات التى اصابت الابنية الاجتماعية للمجتمعات البدائية بفعل الضغط الاستعمارى كما تضمن قضية التأثير الذى يتعرض له نسق القيم فى هذه المجتمعات ، سواء تم ذلك بشكل سافر ومباشر ، أو مستتر وغير مباشر .

الجزء الثالث : التنمية كفعل :

وتشكل فى عملية الوعى المخطط لضبط ظواهر النمو والتغير فى المجتمعات . فقد عكف التراث النظرى المتوافر عن قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع ، على دراسة التنمية كعملية ، وكتفاعل والاكتفاء بذلك دون الاشارة الى الجانب التطبيقى — العملى لاستخدام هذه المفهومات ومحاولة ايجاد صلة بينها وبين واقع المجتمعات المتخلفة . ولذا جاء هذا الجزء من الكتاب ليتعرف على امكانية ربط مسألة التنمية بالتخطيط حتى يتمكن المجتمع من تحقيق اهدافه خلال فترة زمنية محددة . ومن ثم ينبغى ان تعالج التنمية — ضمن هذا الجزء — كاستراتيجية ترتبط اساسا بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية تتفاعل معا وتتكامل بشكل يؤهل هذه الاستراتيجية كى تحقق اهداف المجتمع الشاملة .

ولعل المؤشر الواضح لمدى نجاح هذه الاستراتيجية التنموية ، يتحدد فى حجم ونوعية التغيرات التى تتركها اية سياسة تخطيطية ، فى تحسين مستوى الحياة لدى الغالبية العظمى من ابناء المجتمع .

وكانت بدائل هذه الاستراتيجيات محددة فى اثنتين رئيسيتين : الراسمالية والاشتراكية متجاوزين النظر اليهما كايديولوجيتين ، ساعين الى مناقشتهما كاستراتيجيتين من استراتيجات التنمية .

الابواب الثابتة

اولا مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب .

ثانيـا : تقارير واخبار المؤتمرات والندوات العلمية .

ثالثـا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة باقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال عام ١٩٧٩/١٩٨٠

رابعـا : قائمة بالكتب التى صدرت حديثا (عام ١٩٨٠) .
فى علمى الاجتماع والانثروبولوجيا فى مصر .

خامسا : مشروعات بحثية تجريها اقسام الاجتماع بالجامعات المصرية .

obeikandl.com

أولا — مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية المماثلة من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى فى الواقع شديدة الاهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق انها ميسرة ولا شك على القارىء كى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — ان تظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع . وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير ان ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى ان يزيد حجم المقال — بأى حال من الاحوال — عن عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة . وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الاخطاء المطبعية تماما .

٣ — تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان بالعربية . على الا يزيد حجم هذا الملخص عن ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الاخطاء المطبعية تماما .

٥ — يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . اما الصفحة الاولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (دون ذكر المؤلف او اية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ ــ تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال ــ وليس بحواشى الصفحات ــ وذلك بوضع ارقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ ــ فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو اشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب اسفله : جدول رقم (ــــ) ، يوضح ــــــــــ

٨ ــ يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات ، والتصحيحات فترد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن اربعة شهور قبل اصدار العدد .

ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ ــ أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة اخرى قبل ان يعرف موقف مقاله من النشر .

تقارير واخبـــار

المؤتمرات والنـــدوات العلمية

سوف نعرض لهـــذه المؤتمرات والنـــدوات العلمية من خلال الجانبين التاليين :

أولا : تقارير عن مؤتمرات وندوات عقدت بالفعل (خلال عام ٧٩ ــ ١٩٨٠) ، وسنعطى نموذجا لهـــا من خـــلال الندوة التى عقدت بمعهـــد التخطيط القومى فى الفترة من ٢٣ ــ ٢٥ يونية ١٩٨٠ ، وناقشت الجوانب الاجتماعية والثقافية والامراض المتوطنة .

ثانيـــا : قائمة بالمؤتمرات والندوات ســـواء التى عقدت بالفعل (عـــام ٧٩ ــ ١٩٨٠) او المزمع عقدها خلال العام القادم (١٩٨١) .

وقد صيغت هذه القائمة من خلال انشطة الهيئات العلمية قريبة الصلة بموضوع كتابنا وهى :

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .
- مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .
- جمعية الاقتصـــاد والتشريع المصرية .

obeikandl.com

أولا : تقارير عن مؤتمرات وندوات (عقدت خلال عام ١٩٨٠/٧٩)

الجوانب الاجتماعية والثقافية ، والامراض المتوطنة

تقرير عن الحلقة النقاشية حول الامراض المتوطنة التى عقدت بمعهد التخطيط القومى من ٢٣ ــ ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠ (*)

وجه الاستاذ الدكتور وفيق اشرف حسونه ــ المدير الفنى للمركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ــ الدعوة الى فريق من المتخصصين فى الطب ، والاقتصاد ، والاجتماع والانثروبولوجيا للمساهمة فى حلقة نقاشية عقدت فى الفترة من ٢٣ ــ ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٠ . وكانت هيئة الصحة العالمية بجنيف (برنامج مكافحة الامراض المتوطنة) قد طلبت من المعهد تنظيم برنامج تدريبى على النواحى الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالامراض المتوطنة ، وذلك بالاشتراك مع وزارة الصحة . ولهذا تعتبر هذه الحلقة النقاشية بمثابة تمهيد لاعداد البرنامج المطلوب . وكانت تهدف الى :

١ ــ الاتفاق على اعداد مكونات المنهج واختيار المادة العلمية .

٢ ــ وضع معايير اختيار وتقويم الدارسين .

٣ ــ اختيار اماكن التدريب الميدانى . وكان قد اقترح لها مبدئيا مركز التدريب بقليوب ومحافظة أسيوط .

واوضح خطاب الدعوة ان البرنامج سوف يركز على قضايا البلهارسيا والملاريا والفلاريا .

وقد عقدت الحلقة بقاعة الدكتور احمد حسنى بمعهد التخطيط القومى فى الثلاثة أيام المحددة من الساعة التاسعة والنصف صباحا حتى الساعة الثانية ظهرا . وكان برناج كل يوم ينقسم الى جلستين يفصل بينهما نصف ساعة لتناول الشاى .

وقد كان اعضاء الندوة من المتخصصين فى الطب والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا ، وكونوا اربع مجموعات شكلت على النحو الآتى :

(*) كتب هذا التقرير د. نبيل صبحى حنا مدرس الاجتماع والانثروبولوجيا بكلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

١ ــ المجموعة الصحية :

وتكونت من د. المعتز بالله مبارك (وكيل أول وزارة الصحة) رئيسا ، د. عثمان الزميتى (مدير عام مكافحة الامراض المتوطنة بوزارة الصحة) ، د. محمود العلمى (مدير معهد بحوث البلهارسيا بقليوب) ، د. عائشة رضا (مديرة مكافحة الملاريا والفيلاريا بوزارة الصحة) ، د. مصطفى حرب (مدير مكافحة الملاريا والفيلاريا بوزارة الصحة) ، د. ابراهيم ميسحاك (مستشار بمشروع صحة الحضر) ، د. صلاح الحق (مدير علاج البلهارسيا بوزارة الصحة) ، د. رشدى محارب (مدير مكافحة الجذام) ، م. حسن علما (مدير مكافحة القواقع بوزارة الصحة) .

٢ ــ المجموعة الاقتصادية :

وتكونت من د. صقر أحمد صقر (مستشار بمركز التخطيط الاقتصادى رئيسا ، د. أحمد الشرقاوى (خبير أول بمركز التخطيط الاقتصادى) ، د. سيد دحيا (خبير أول بالتخطيط الاقتصادى) ، د. رأفت شفيق (خبير أول بالتخطيط الصناعى) ، م.

٣ ــ المجموعة الانثروبولوجة الثقافية :

وتكونت من د. سنسيا نلسن (أستاذ الانثروبولوجيا بالجامعة الامريكية بالقاهرة) رئيسا ، د. نادرة وهدان (خبيرة بالتخطيط الاجتماعى) ، السيدة زينب شاهين (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) ، السيدة مديحة الصفتى (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) .

٤ ــ المجموعة الاجتماعية :

وتكونت من د. محمود الكردى (أستاذ مساعد بقسم الاجتماع آداب القاهرة) رئيسا ، د. سالم عبد العزيز (مدرس الاجتماع بكلية بنات الازهر) ، د. صلاح بسيونى (مدرس الاجتماع بآداب عين شمس) ، د. عبد العزيز مختار (مدرس بكلية الخدمة الاجتماعية) ، د. نبيل صبحى حنا (مدرس الاجتماع بآداب القاهرة) .

* كذلك تكونت **السكرتارية الفنية** للحلقة من : د. شادية حكيم (خبيرة بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) ، د. سلمى جلال (خبيرة بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) ، الآنسة منى خورشيد (كلية تجارة طنطا) ، السيدة نفيسة ابو السعود (مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى) ، السيد فورى عبد الرحمن (مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى)(١) .

---

(١) أفاد كاتب التقرير فى عرضه للموضوعات واسماء من شاركوا فى الجلسات من ورقة البرنامج المقترح التى وزعت على الاعضاء قبل بداية الجلسات .

وقد افتتح الندوة السيد الدكتور وفيق اشرف حسونة بكلمة رحب فيها بالاعضاء ، وشرح الهدف من الحلقة النقاشية . وتم فى هذه الجلسة اختيار السيد الدكتور المعتز بالله مبارك رئيسا . ثم قدمت مجموعة الاطباء عرضا وافيا للجوانب الصحية المتعلقة بالامراض التى سبق الاشارة اليها . من حيث طبيعة كل مرض ، ومدى انتشاره ، والخدمات المقدمة ، ثم برامج المقاومة . ويجب ان نذكر أن السادة الاطباء الذين تناوبوا عرض الموضوع قد قدموه بطريقة تفصيلية ومبسطة افادت اعضاء المجموعات الاخرى غير المتخصصين فى الجوانب الطبية .

وفى اليوم الثانى قدمت المجموعة الاقتصادية لبقية المجموعات تصورها للجوانب الاقتصادية المتعلقة بالامراض المتوطنة ، من حيث اثر هذه الامراض على العمالة والانتاجية ، ومسالة التكلفة والعائد ، ثم اختيار النسق الامثل للمقاومة .

وبعدها قدمت الدكتورة سنسيا نلسن افكارها عن علاقة النواحى الثقافية بالامراض المتوطنة . وكان الهدف هو توضيح اثر القيم والعادات فى انتشار المرض واساليب العلاج . وقد كانت د. نلسن فلسفية عميقة فى تقديمها لوجهات نظرها .

وقد كلفت المجموعة الاجتماعية بعرض النواحى الاجتماعية المتعلة بالامراض المتوطنة ، بما فى ذلك علاقة السلوك البشرى بالمرض . وقد قسم اعضاء المجموعة انفسهم بحيث يعملون كفريق متكامل فى عرض الموضوع ، فاختص كل منهم بالتركيز على جانب من الجوانب الهامة المتصلة به . فقد راس الاستاذ الدكتور محمود الكردى الجلسة وبدأ بتقديم فكرة مختصرة عن ارتباط العوامل الاجتماعية بالمرض ، ثم افسح الفرصة أمام زملائه لتقديم آرائهم فى الموضوع فتكلم الدكتور صلاح بسيونى عن بعض خصائص المجتمع الريفى وربط هذه الخصائص بالاصابة بالبلهارسيا . ثم تكلم الدكتور نبيل صبحى عن العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى الاصابة بالامراض وانتشارها مع بعض الاقتراحات والتوصيات الخاصة بالتثقيف الصحى والبرنامج التدريبى (انظر تفاصيل الكلمة فى الجزء التالى من هذا التقرير) وتكلم الدكتور سالم عبد العزيز عن موضوع الخدمات الاصيلة فى المجتمع المحلى بمحافظة المنيا ، وحاول ربطها بموضوع الندوة .

ثم تكلم الدكتور عبد العزيز مختار عن الجوانب التخطيطية للاصابة بالامراض المتوطنة .

واود ان ابدى الملاحظات الآتية :

* ان الجلسات والندوات التى يجتمع فيها اكثر من متخصص لمناقشة موضوع واحد يمكن أن تكون مثمرة للغاية اذا تم تنظيمها وتحديد أهدافها بدقـــة .

* كانت هذه الحلقة النقاشية منظمة الى ابعد الحدود من حيث الاعداد والتجهيزات والتنظيم وقد اعطى هذا الفرصة للاعضاء للقيام بدورهم كما توقع منهم . ونظرا لان كل عضو كان يعرف مسبقا ما سيتم مناقشته فى كل جلسة فقد كانت لديه الفرصة للاعداد للجلسة قبل موعدها .

* على الرغم من انه طلب من كل فريق أن يقدم وجهة نظره للآخرين ، الا انه حدث نوع من التفاعل أدى بالمناقشات ان تمتد الى اكثر من الوقت المخصص لهـــا . وفى أحد الايام تناول الاعضاء الشاى وهم فى أماكنهم فى القاعة التى عقدت فيها الندوة .

* كان عامل القرب المكانى ، وطريقة جلوس الحاضرين (حيث كانوا يجلسون حول مائدة مســـتطيلة) من العوامل التى جعلت المناقشـــة اكثر دينامية . واعتقد أن الامر كان سيختلف لو كان عدد المجمعين اكبر من ذلك ، أو كانت الجلسة قـــد عقدت فى مدرج ، أو كانت الموضوعات قد القيت فى صورة محاضرات .

* اتضح من هذه الحلقة أيضا ان كفاءة التنظيم وطريقة قيادة الجلسات عوامل هامة لنجاح العمل . وقد استطاع الاستاذ الدكتور اشرف حســـونة بما له من دراية بالجوانب الطبية والاجتماعية معـــا ان يؤلف بين الافكار المتناثرة ، وان يصوغها فى صورة واقعية فى سهولة ويســر . كما كان له الفضل أيضا فى الوصول الى استنتاجات مفيدة من خلال الآراء التى عرضت . وقد استطاع أن يقرب بين وجهات النظر ، وبين مختلف الآراء حينما كانت المناقشات تحتد بين من ينتمون الى تخصصات مختلفة .

العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالامراض المتوطنة

القى كتاب هذه السطور كلمة على اعضـــاء المجموعات تناولت بعض عناصر الثقافة وبعض العوامل الاجتماعية ومدى ارتباطها ـــ من قريب او من بعيد ـــ بالامراض المتوطنة ، من حيث مدى انتشار المرض او الاصابة به . واذا كانت الكلمة قد تضمنت بعض المعلومات الخاصة بالجوانب الثقـــافية واتصالها بالمرض . فان المتكلم قد قدمها كمجرد امثلة استعان بهـــا للوصول الى هدفه الاساسى وهو توجيه الانتباه الى تاثير هذا النوع من العوامل . ونظرا لان اعضاء المجموعتين الاقتصادية والطبية لم يكونوا متخصصين فى دراسة الثقافة فقد استلزم هذا تقديم بعض الاساسيات عن الثقافة وعناصرها وعلاقتها ببقية جوانب الحياة الاجتماعية فى صـــورة مختصرة وسريعة بالقدر الذى سمح به الوقت المتاح .

١ ـــ الثقافة وعلاقتها بالامراض المتوطنة :

لكل شعب ثقافته التى تتضمن عاداته وتقاليده ، وقيمه ومعتقداته ، ولغته واساطيره .. الخ . وعلى الرغم من ان الشعب هو صاحب الثقافة ، ويمكن أن يكون هو الذى اخترع كثير من جوانبها المـــادية ، وابتدع ايضا كثير من جوانبها اللامادية ، الا ان هذه الثقافة تمارس تاثيرها عليه . فالانســـان لا يمكنه فى بعض الاحيان تغيير عاداته وتقاليده بسهولة . واذا كانت بعض العادات او الممارسات تعرض الانسان للاصابة بأمراض معينة ، فان الانسان يظل معرضا للاصابة طالما ظل يمارس هذه الممارسات التى يصعب عليه فى بعض الاحيـــان تغييرها . والانسان فى احيـــان كثيرة لا يعـــرف ان عاداته وممارساته يمكن أن تكون ســـببا ـــ ولو غير مباشر ـــ فى اصابته ببعض الامراض . ولا يدرك ايضا أن بعض معتقداته تحجب عنه الرؤية الصحيحة للاسباب الحقيقية للمرض فتقدم له تفسيرا خاطئا وعلاجا غير نافع . وحتى عندما يعرف الانسان ذلك فهو يحتاج الى ارشاد وتوجية لكى يتمكن من تغيير هذه الممارسات والتخلى عن المعتقدات . وعلى ذلك فالانسان يحتاج الى من يوضح له الحقيقة ممن يستطيعون النفـــاذ الى الاسباب الحقيقية والتعرف على العوامل التى ترتبط بالمرض من بعيد . ويحتاج ايضا الى من يساعدونه على التخلص من عاداته التى تؤدى الى اصابته بالمرض او معتقداته التى تبعده عن العلاج الحقيقى . وهذا هو عمل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا المهتمين بالمجال الصحى . وفى ضـــوء هذا الفهم فنحن نحتاج ايضا عند قيامنا

بالحملات المختلفة لمقاومة الامراض المتوطنة أن ننظر الى ذلك الجانب الهـام الذى يرتبط بمثل هذه الامراض .

ومن أهم عناصر الثقافة التى ترتبط بالامراض المتوطنة فى مجتمعنـا **العـادات** . فلا شك أن هناك ارتباطا قويا بين عادة الاستحمام فى الترع والتعود على نزول الميـاة وبين الاصابة بالبلهارسيا . وهناك عادات أخرى كثيرة تعود عليهـا أهالى الريف تتعلق بنزولهم فى ميـاه الترع والمصارف تعرضهم للاصابة بأمراض مختلفة مثل سير الانسان حافى القدمين ، ونزوله فى قنوات الرى والمصارف وأماكن الميـاه الراكدة . كما أن تعود النسـاء على القيام بعمليات الغسيل فى الترع فى نفس الاماكن التى يستحم ويتبول ويتبرز فيهـا الانسان والحيوان تؤدى أيضا الى الاصابة بالامراض .

ويجب الا نتصور ــ بسـطحية ــ أن هذه الممارسات بسـيطة ويمكن القضاء عليها عن طريق التوعية السريعة أو بادخال الميـاه النقية الى البيوت . ذلك أن عادة غسيل الملابس فى الترع لا ترتبط فقط بتوفر أو عدم توفر الميـاء النقية فى المنزل . فهى ترتبط بعوامل أخرى مثل متعة الحديث بين النسـاء وهن « على طشت الغسيل » ، وبالرغبة فى الخروج من المنزل وقضاء الوقت بعيدا عن حجرات البيت الضيقة المعتمة . وترتبط أيضا بالمتعة التى تشعر بهـا النساء القرويات فى تبادل وتناقل أخبـار القرية فى هذه الاوقات . كما أن عادة الاستحمام فى الترع ترتبط بفكرة التقليد والمحاكات فى المجتمع القروى . فالصغار يقلدون الكبار أكثر مما يحدث فى المدن ، ويرجع هذا الى احترام كبار السن وتقديرهم فى الريف . وفى القرية يسهل أن يخلع الرجل جميع ملابسه وينزل الى الترعة دون قيود ، ودون خجل ، ودون حذر أيضا ولا يجد جيل الصغار ما يمنعهم من تقليد الكبار ، واذا اضفنا الى ذلك أن الصغار يرون فى نزول الترعة وسيلة للترفيه ، فاننا نتوقع ــ بسبب التقليد والاحساس بالمتعة ــ أن تنتشر هذه الممارسة من جيل الى جيل خاصة فى غياب اى توجيه أو ارشاد ويتعلق باضرار هذه الممارسة .

وعلى ذلك فان الاقلاع عن هذه العـادات والممارسـات يتطلب خطة اعلامية ، ويتطلب تغييرا فى المادة التى تحتوى عليها عملية التنشئة الاجتماعية وعلى أن يوجه ذلك الى الكبار قبل الصغار . ويتطلب أيضا ايجاد وسائل ترفيه بديلة يتعود عليها الاطفال والشباب ، ويتضمن ذلك جذبهم الى رياضات اخـرى .

وتلعب معتقدات الناس دورا هاما فى تفسير المرض،وفى الوقاية منه، وفى العلاج الذى يقبله المريض . فهناك معتقدات تدفع الانسـان الى تفسير

الامراض ـ خاصة المفاجئة او الحـادة او المستعصية ـ تفسـيرات غيبية بالرجوع الى الارواح الشريرة وغيرها . وما دام التفسير غيبيا فان العلاج يجب ان يتناسب مع هذا التفسير ، بمعنى ان يكون علاجا سحريا . وبسبب ذلك أحيانا لا يلجأ الناس الى الطب الرسمى الا بعد استفحال المرض . وتؤثر معتقدات الناس ايضا فى قبول الناس لاساليب الطب الشعبى سـواء كان نافعا او ضارا ، كما تؤدى الافكار التى يعتقدون فيها الى وجود حواجز تحول دون انتفاعهم بالوسائل الطبية الحديثة فى العلاج . فالنـاس لديهم افكار عن الطبيب والحقنة والدواء والعمليات الجراحية . وعلى سبيل المثال فقد ثبت ان مرضى البلهارسيا لا يلجأون الى العلاج الطبى الا بعد تفاقم حالة المرض . والفكرة السائدة لدى القرويين عن أن الشفاء من المرض يعنى أن الانسان لا يصاب به مرة أخرى تجعلهم يعرضون انفسهم للاصابة بالمرض مرة أخرى دون احتراس . وعندما ينتشر فى قرية معينة أن عملية اخذ عينات البول والبراز من المريض الذى يشك انه مصاب بالبلهارسيا لا تتم فى مكان مغلق يشعر فيه المريض بالامن ، فاننا نتوقع ان يمتنع بعض الرجال ، ومعظم الاناث عن الذهاب الى الوحدة أو المستشفى للتحليل . كما أن الفكرة السائدة لدى بعض الناس عن أن العلاج الذى تقدمه الوحدة الصحية هو « شربه وحبابيتين » يؤدى الى تضاؤل عدد المقبلين على العلاج فى الوحدات وما يتبع ذلك من تأخر فرص الشفاء.

٢ ـ ارتباط الامراض ببعض المشكلات الاجتماعية :

وهناك ارتباط بين بعض الامراض وبين مشكلات اجتماعية معينة . واهم هذه المشكلات مشكلة الفقر . والفقر فى حد ذاته ليس عاملا مسببا للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى الى الاصابة بالامراض ، أو الى تفاقمها وانتشارها . وعلى سبيل المثال هناك مشكلات سـوء التغذية التى يتسبب بعضها عن الفقر . وهناك الامراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم وجود امكانيات كافية لعزل المريض أو لتخصيص أدوات معينة يستخدمها دون غيره . كما أن هناك الامراض التى تنتشر فى الاحياء الفقيرة والمتخلفة حيث طفح المجارى وتجمعات القمامة وهى كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة ، وتعتبر مصادر للتلوث بسبب قلة الامكانيـات .

٣ — نشر الوعى الصحى لمقاومة الامراض المتوطنة :

قدم الكاتب بعض الآراء والمقترحات والتوصيات الخاصة بالتثقيف ونشر الوعى الصحى لمقاومة الامراض المتوطنة يمكن تلخيصها فيمايلى :

(أ) نظرا لانه لوحظ ان القائمين بالجهود الاجتماعية فى مكافحة الامراض المتوطنة أحيانا لا يكون لديهم دراية كافية ببعض المعلومات الطبية الخاصة بالمرض وعلاجه فان ذلك أدى الى أن تأتى هذه الجهود ناقصة او موجهة توجيها خاطئا . ولهذا فمن الضرورى توفر عدد من التقارير والنشرات الصحية المعززة بالرسوم والوسائل الاخرى التى تكفل توضيح المعلومات . على أن تقدم هذه المعلومات بطريقة سهلة ومبسطة . ويقوم باعدادها فريق طبى مستعينا بمتخصصين فى الاعلام وفى الاجتماع والانثروبولوجيا . ويمكن أن تتناول هذه النشرات فكرة عن المرض ، واطواره ، وخطورته ، وكيفية الاصابة به ؛ ثم طرق المكافحة والعلاج ، والوقاية منه . ويمكن اعداد هذه النشرات على مستويين : مستوى مبسط يوجه الى عامة الناس ، ومستوى أعلى يكتب من أجل العاملين بالجهات الرسمية ، وقادة المجتمع المحلى ، ومن سيشتركون فى حملات التوعية والمقاومة . ولهذا ستتضمن هذه النشرات طرق التوعية والدعاية وغيرها .

(ب) يجب أن تتناسب الدعاية الاعلامية وطرق التثقيف مع مستوى البيئة الثقافى والتعليمى . فالدعاية المكتوبة لا تصلح لمجتمع أمى . لهذا يجب اختيار أساليب اخرى لتوعية الناس مثل الصورة والفيلم والرسوم وغيرها .

(ج) يجب أن يكون القائمين بأى خطة اعلامية أو تثقيفية فى هذا المجال على وعى بالتقاليد السائدة فى المجتمع والا فانهم سيواجهون بعض الصعوبات فى تنفيذ برنامجهم ، أو على الاقل لن يتوصلوا الى النتائج المرجوة . ففى بعض المجتمعات لا يمكن جمع الرجال والنساء فى مكان واحد لتلقى محاضرة أو مشاهدة فيلم أو ما الى ذلك . وعلى ذلك فان الفريق الذى يقوم بأية حملة تثقيفية لابد أن يضم أطباء ومتخصصين فى الاعلام ، ولابد أن يضم أيضا الانثروبولوجيين الذين يمكنهم التعرف بسهولة على تقاليد المجتمع لكى لا يحدث اصطدام بالتقاليد او القيم الاساسية للمجتمع ولو عن غير قصد . ولكى يقرروا ما يتناسب مع عقلية وطرق تفكير الناس المراد توعيتهم وارشادهم .

(د) يجب أن تتعدد وتتنوع طرق الدعاية والجهات التى تقوم بها ، فالمدرسة والاسرة والنادى كلها جهات مدعوة للمشاركة فى التوعية . ويجب

أن يكون للوحدة الاجتماعية أيضا دور فى البيئة بصـــفة عامة ومع من يترددون عليها بصـــفة خاصة . ويجب أن توجه التوعية أولا الى القاده المحليين ثم يدعون للمشاركة فيهـــا . كما أن للمهرجانات الصحية نتائج رائعة فى هذا المجال ، فالمهرجانات التى قامت بهـــا الجمعية العامة لمكافحة البلهارسيا أتت بنتائج طيبة . واذا كانت بعض الامراض تنتشر فى مواسم معينة ، فلابد من تكثيف برامج التوعية قبيل وأثنـــاء هذه المواسم .

٤ ـــ توصيات خاصة بالبرنامج التدريبى :

تدم أيضا الكاتب التوصيات الآتية ، وهى تتعلق بالبرنامج التدريبى :

(أ) يجب توجيه الدارس الى أهمية الاستعانة بالموضوعات والتوصيات التى قدمت فى المؤتمرات والندوات الخاصة بالامراض المتوطنة ، ســـواء تلك التى عقدت على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى . وعلى سبيل المثال فقد عقدت فى أكتوبر ســـنة ١٩٧٠ ندوة علمية عن « دور الثقافة فى مكافحة البلهارسيا » وعرضت فيها موضوعات يمكن الافادة منهـــا ، مثل الورقة التى قدمها الدكتور عبد الحميد عطـــا عن « الجوانب الاجتماعية والصحية فى مشكلة البلهارســـيا » ، والورقة التى قدمها الدكتور ابراهيم ميساك عن « المفاهيم الحديثة فى التثقيف الصحى » .

(ب) اذا كانت بعض أنواع الامراض المتوطنة تنتشر فى مناطق دون اخرى ، فان البرنامج التدريبى لابد أن يتضمن أنواع الامراض التى تنتشر فى البيئات التى يعمل فيها الدارســون سواء كانوا من مصر أو من خارجها .

(جـ) لابد أن يتضـــمن البرنامج تقديم خريطة انتشـــار المرض وفقا للتصنيفات الاجتماعية . فيقدم موضوعات توضح ارتباط المرض بفئات عمرية معينة ، او ارتباطه بجنس دون آخر ، أو بفئة مهنية دون غيرها .. الخ .

(د) من المهم أن يتضمن البرنامج لمحة عن الوسائل المتنوعة والحديثة للتثقيف الصحى ، وكيفية تقديمها للنـــاس بالطريقة التى تتناسب مع البيئة . والتوعية أيضا الى أهمية اشراك مختلف الجهات والهيئات فى خطة التثقيف والتوعية كما سبق وذكرنا .

(هـ)يجب أن يتعلم الدارسين كيفية تنظيم حلقات تدريبية لبعض الفئات المسئولة فى المجتمع المحلى لمكافحة المرض .

واذا كانت هذه الحلقة النقاشية قد احتوت على كثير من الافكار القيمة المتعلقة بموضوع الامراض المتوطنة ، فان اكثر ما كان يميزها هو انهـ ضمت اكثر من فريق يعمل فى اكثر من تخصص ولكنهم يهتمون بمشكلة واحدة ، وان كانوا يتناولونها من زوايا مختلفة . ولعل الذين حضروا الاجتمـاعات ادركوا أن النتائج التى خرج بهـا المجتمعين تعد افضل مما لو كانوا عملوا منفصلين عن بعضهم . ونحن فى حاجة الى مثل هذا التنظيم الجيد للندوات والمؤتمرات وحلقات المناقشة التى تعقد لحل مشكلات مجتمعنا بصـفة عامة ، ومشكلاتنا الصحية بصفة خاصة . ان ابسط فائدة يمكن أن تتحقق من خلال هذه اللقاءات هو تعريف كل فريق على جوانب لم يكن يلتفت اليها فى المشكلة التى يعالجها ، او على الاقل لم يكن يعرفها تفصيليا . ولعل هذا هو السبب فى عدم تقدير من ينتمون الى تخصصات معينة لاهمية الجهود التى يبذلها غيرهم ممن ينتمون الى تخصصات اخرى فى حل المشكلات ، وفى ظهور صور من التحيز ضـد ـ أو لصالح ـ بعض التخصصات . ان مثل هذه المناقشات يجب أن تنمو ، وتتكرر ، وتتعمق .

ثانيـا : قائمة بالمؤتمرات والندوات (سـواء التى عقدت بالفعل عـام (١٩٨٠/٧٩) أو المزمع عقدها خلال عام ١٩٨١) وتشمل الجهات التالية :

١ ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

(أ) المؤتمرات التى عقدت خلال عام (١٩٨٠/٧٩) :

١ ــ مؤتمر « الابعاد الاجتماعية للتعليم فى مصر » .

عقد بالمركز فى الفترة من ٥/١١ الى ١٩٨٠/٥/١٣ .

وقد عقد بالتعاون مع المركز الفرنسى للدراسـات القانونية والاجتماعية والاقتصادية .

اشترك فيه الدكتورة زينب رضوان ــ الاستاذة اميرة مشهور .

٢ ــ ندوة « الحركات الاجتماعية المتطرفة فى المجتمع المصرى » .

عقدت بالمركز يوم ١٩٨٠/١/١٢ لمدة يوم واحد .

الغرض منها مناقشـة تقارير بحث الحركات الاجتماعية المتطرفة المسئولة عنها : الدكتورة سـهير لطفى .

٣ ــ الحلقة الدراسية لوحدة بحوث الاعلام « اسـهامات العلوم الاجتماعية المختلفة فى تطوير بحوث الاعلام » .

عقدت فى المركز بالتعاون مع مركز البحوث التابع لهيئة الاسـتعلامات خلال شهر فبراير . المسئولة عن المؤتمر الدكتورة نادية سليم .

٤ ــ المؤتمر السنوى للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية .

عقد المؤتمر خلال شهر مارس ١٩٨٠ .

المسئولة عن المؤتمر الدكتورة : ليلى عبد الجواد .

٥ ــ ندوة العلاج النفسى فى مصر .

عقدت بالمركز خلال الفترة من ٤/٢٤ الى ١٩٨٠/٤/٢٥ .

المسئول عنها الدكتور : محمد هريدى .

الغرض منها مناقشـة اساليب العلاج النفسى .

(ب) المؤتمرات المزمع عقدها خلال عـــام ١٩٨١ :

* لم تحدد بعد نظرا لان الوحـــدات العلمية بالمركز لم تنته بعد من اعلان تقرير نشاطها العلمى القادم . وينتظر الانتهاء من اعلان هذه التقارير فى بداية شهر اكتوبر ١٩٨٠ .

* * *

٢ ــ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة

لم يعقد المركز ســـوى ندوات محلية لا تزيد مدة انعقاد الندوة عن يوم واحد . وكذلك اقتصر الاشتراك والمســـاهمة فيها على المتخصصين بجامعة القاهرة والمهتمين بموضوع الندوة فى مصر ، مع محاولة اســـتبعاد اشتراك الهيئات الاجنبية فى هذه الندوات . وها هو بيان هذه الندوات :

(ا) ندوات عقدت بالفعل :

* ندوة عن المشروعات المشتركة بين القطاع العام والشركات الاجنبية
  ــ عقدت يوم ١٩٨٠/٤/١٤ .
  ــ برئاسة السيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى .
  ــ وادار الندوة متخصصون فى الموضوعات المقدمة .

* ندوة عن انعكاسات مرحلة السلام على استراتيجيات التخطيط فى مصر .
  ــ عقدت يوم ١٩٨٠/٤/٢٦ .
  ــ برئاسة الدكتور عبد الرازق عبد المجيـــد .

* « ندوة عن التنمية العمرانية بين الانتشار والتركيز » .
  ــ عقدت فى يوم ١٩٨٠/٥/٥ .
  ــ برئاسة المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير .

* « ندوة عن مشكلة الطاقات العاطلة فى القطاع العـــام الصناعى فى مصر » .

— عقدت فى يوم ١٩٨٠/٦/١٢ .

— برئاسة المهندس طه زكى وزير الصناعة .

(ب) ندوات مزمع عقدها :

* « التأمين الصحى وامكانية تطبيقه » .

— تخاطب هيئة المركز عمداء كليات جامعة القاهرة لتحديد المتخصصين الذين يريدون المساهمة فى نشاط الندوة بتقديم اسهاماتهم العلمية .

وبالمثل تخاطب المتخصصون والمهتمون بالجهات الاخرى المعنية بموضوع الندوة .

— لم يتحدد عنها اى شىء بعد .

— غير ان مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى يرحب بالاساتذة المتخصصين الذين يريدون عقد ندوة فى موضوع معين ومخاطبة المركز بذلك ، والاتفاق حول كل شىء بخصوصها وتقديم التيسيرات اللازمة لهذا العمل العلمى .

* * *

٣ — مركز بحوث الشرق الاوسط — جامعة عين شمس

(أ) مؤتمرات وندوات عقدت بالفعل خلال ١٩٨٠/٧٩ :

* ندوة « الفكر العربى المعاصر فى القرن التاسع عشر » .

— عقدت بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس يوم ١٩٧٩/٢/٢٤ .

— اشتراك فى الندوة اربعة عشر باحثا محليا .

* ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى » .

— عقدت بمقر المركز بجامعة عين شمس .

— فى الفترة من ٣ — ٦ ديسمبر ١٩٧٩ .

— شارك فى الندوة باحثون محليون وأجانب من المانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

* المؤتمر الدولى الخامس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية .

ـ عقدت جلسات المؤتمر فى الفترة من ٣/٢٩ الى ١٩٨٠/٤/٣ .

(ب) مؤتمرات وندوات مزمع عقدها خلال العام ١٩٨١/٨٠ :

* مؤتمر « دور المراة الريفيـة فى التنميـة الاقتصـادية فى الشرق الاوسط » .

ـ سيعقد المؤتمر بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .

ـ فى الفترة من ١ ـ ١٩٨٠/١٢/٤ .

ـ يشارك فى المؤتمر باحثون محليون واجانب من هولندا ، وسيرى لانكا ، وتونس .

* ندوة « الثورة العرابية » بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية .

ـ ستعقد الندوة بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط .

ـ بالاشتراك مع كلية الاداب جامعة عين شمس .

ـ فى فبراير ١٩٨١ .

ـ يشارك فى الندوة معهد العلاقات الدولية ببون (المانيا) .

* ندوة « المسرح العربى وقضايا المجتمع » .

ـ ستعقد الندوة بمقر مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .

ـ فى النصف الثانى من أبريل ١٩٨١ ولمدة عشرة أيام .

* * *

٤ ــ جمعية الاقتصاد والتشريع

(أ) مؤتمرات عقدت بالفعل :

* المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين وموضوعه « نظرة مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ضوء التفجرات الاقليمية والعالمية »

ــ عقد بمقر الجمعية الكائن برقم ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة .

ــ فى الفترة من ٢٧ ــ ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

ــ وشارك فيه أساتذة متخصصون فى علمى الاقتصاد والقانون وكلهم مصريون . ولا توجه الدعوة لهيئات عالمية نظرا لان موضوع المؤتمر ينصب على مناقشة قضايا مصرية خالصة .

(ب) مؤتمرات مزمع عقدها عام ١٩٨١ :

* لم يتحدد موضوع المؤتمر بعد نظرا لحل مجلس الاداره بحكم انتهاء مدته القانونية . وسوف ينتخب المجلس الجديد ويظل قائما لمدة عامين . وبعد انتخاب هذا المجلس يتحدد الموضوع الجديد لمؤتمر عام ١٩٨١ .

ــ ويعقد هذا المؤتمر غالبا فى شهر مارس من كل عام .

ــ وتنشر الجمعية اعلانا فى الصحف المصرية عن موضوع المؤتمر قبل موعد انعقاده بوقت كاف ، تدعو فيه السادة المتخصصين ــ كل فى مجاله ــ للمشاركة فى هذا المؤتمر ببحوثهم العلمية . ويوافون الجمعية بملخص سريع للبحث ، يعرض على لجنة استشارية بالجمعية تنظر فيه وتقرر مدى صلاحيته وامكانية عرضه فى المؤتمر . ويراس الدكتور زكى شافعى المشرف العام للمؤتمر لهذه اللجنة .

ثالثـــا : بيان برســـائل الماجستير والدكتوراة المسجلة والمجازة باقســـام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات المصرية خلال عام ١٩٨٠/٧٩ .

قســـم الاجتماع بآداب القـــاهرة

١ ـــ رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ـــ البنـــاء القبلى والتحضر فى المملكة العربية السعودية . دراسة تطبيقية . اعداد ســـعيد صالح عبد الله الغامدى (سعودى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٣/٢٤ .

٢ ـــ اثر انتقال القوى العـــاملة المصرية الى الخـــارج على التنمية الصناعية فى مصر . اعداد وفاء فهيم مرقص . شراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٣/٢٤ .

٣ ـــ الحركات الاجتماعية المتطرفة فى المجتمع المصرى . دراســـة سوسيولوجية مركزة لاحدى هذه الحركات فى فترة السبعينيات . اعداد منى الســـيد حسنى العرينى . اشراف د. احمد النكلاوى . مسجل فى ١٩٨٠/٥/٢٤ .

٤ ـــ ملامح الظـــاهرة الاجرامية كما تعكســـها الصـــحافة المصرية . اعداد : فاطمة يوسف احمد القليني . اشراف د. محمود فهمى الكردى . مسجل فى ١٩٨٠/٥/٢٤ .

* * *

٢ ـــ رسائل الماجستير المجازة (٧٩ ـــ ١٩٨٠)

١ ـــ المضمون الفكرى للتراث الشعبى وعلاقته بالتنمية . اعداد : حمود صالح العودى (يمنى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٥/٤/١٩ . أجيز فى ١٩٧٩/٧/٣١ (ممتاز) .

٢ ـــ الاتجاه التطورى فى الانثروبولوجيا الثقافية ، مع دراسة نقدية لاراء لويس مورجان . اعداد : نوره عبد العزيز اليوسف (سعودية) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٥/٥/٣ . أجيز فى ١٩٨٠/٣/٣ (جيـــد جدا) .

٣ ــ رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ المعوقات الاجتماعية والسلوكية للاداء التنظيمى . اعداد : عفاف ابراهيم محمود عبد القوى . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٢/١٧ .

٢ ــ ثلاث استراتيجيات للتنمية الريفية ــ مالى ومصر والصين . دراسة سوسيولوجية مقارنة بالعالم الثالث . اعداد : ماكو تارانجى سيسوكو (مالى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٢/١٧

٣ ــ أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ــ دراسة تطبيقية مقارنة على احد المشروعات . اعداد : حمود صالح العودى (يمنى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٨٠/٢/١٧ .

٤ ــ المحددات الثقافية للشخصية المغربية ــ دراسة فى ضوء المضمون الاجتماعى للامثال الشعبية المغربية . اعداد : ادريس بن محمد ابن جعفر الكتانى (مغربى) . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٧/١٧ .

٥ ــ اختبار الحراك الاجتماعى لدى عمال الصناعة باحد المصانع المصرية . اعداد سوزان أحمد ابو رية . شراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٩/٧/١٧ .

٦ ــ الوعى الاجتماعى لدى مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى . اعداد محمد ابراهيم محمود عبد النبى . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٨٠/٧/٩ .

* * *

٤ ــ رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ جماعات الفجر فى مصر ــ دراسة انثروبولوجية فى الشخصية الفجرية والتكامل الاجتماعى . اعداد : نبيل صبحى حنا . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٤/٧/١١ . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/٢٨ (مرتبة الشرف الاولى) .

٢ ــ التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية . اعداد : احمد ابراهيم عبد الرحمن خضر . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٤/٤/٢٠ اجيز فى ١٩٧٩/٧/٣١ (دكتوراة فقط) .

٣ ــ الاتصال الثقافى بين الجماعات الاثنية ــ دراســة ميدانية للجالية الجزائرية فى مدينة مرسيليا بفرنسا . اعداد : حافظ محمد دياب . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٧/٦/٨ أجيز فى ١٩٨٠/٢/٢٩ (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ ــ الاسس النظرية والمنهجية لنظرية الفعل الاجتماعى . اعداد : على محمود ليلة . اشراف د. محمد الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٤/٥/١٥ أجيز فى ١٩٨٠/٩/٤ (مرتبة الشرف الاولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الاجنبية) .

* * *

قسم الاجتماع بآداب عين شمس (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ رســائل الماجستير المســجلة

---

١ ــ الاتجاهات النظرية والايديولوجية فى بحوث التنمية الاجتماعية فى مصر . اعداد على حسن على فرغلى . اشراف د. سمير نعيم احمد . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٤ .

٢ ــ الوضع الاجتماعى للمرأة الريفية فى مستويات اجتماعية مغايرة ــ دراسة ميدانية فى قرية مصرية . اعداد فايزة عبد المنعم سليم . اشراف د. سمير نعيم احمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠ .

٣ ــ الامية كمعوق من معوقات التنمية الاجتماعية ــ دراسة ميدانية لعينة من قرية مصرية . اعداد محمد أحمد قطب سليم . اشراف د. سمير نعيم احمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠

٤ ــ أثر فترة التجنيد على تغيير اتجاهات المجندين ــ دراسة ميدانية على ثلاث فئات من المجنــدين المصريين . اعداد عصــام على العاصى . اشراف د. عبد الحميد لطفى . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٤

٥ ــ الاتصال فى مجال الادارة وتاثيره ايجابا وسلبا على وظائف الادارة الوسطى . اعداد آمال أحمد امين . اشراف . د. غسان زكى بدر . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٤

٦ ــ اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت خلال الفترة من ١٩٦١/١٩٩٧٨ . اعداد نضال حميد الموسوى

(كويتى) . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٩/٥/١٤ .

٧ ــ ازمة الاسكان كمشكلة اجتماعية : عواملها وآثارها ــ دراسة ميدانية على مدينة القاهرة . اعداد منى السيد حافظ عبد الرحمن . اشراف د. عبد الحميد لطفى مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠ .

٨ ــ المناهج الدراسية كأسلوب للضبط الاجتماعى . اعداد سهام نعيم أحمد الغول . اشراف د. غسان زكى بدر . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠ .

٩ ــ أثر التعليم فى التنمية الريفية ــ مع دراسة ميدانية على مجموعة من قرى الريف المصرى . اعداد جمال مسعود حسين . اشراف د. غسان زكى بدر . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠ .

١٠ ــ الانتاج المعيشى ونمط التحول الاجتماعى ــ دراسة ميدانية فى قرية مصرية . اعداد امانى عزت طولان . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠

١ ــ العوامل المؤثرة على التنمية الاجتماعية فى القرية اليمنية واثرها على تغير اتجاهات القرويين . اعداد فوزية على أحمد الخورى (يمنية) . اشراف د. غسان زكى بدر . مسجل فى ١٩٧٩/٥/١٤ .

* * *

٢ ــ رسائل ماجستير مجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية . اعداد محمد ابراهيم محمود عبد النبى . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٦/٥/١٠ . أجيز فى ١٩٧٩/٥/٢٨ . (ممتاز) .

٢ ــ معوقات التنمية فى القرية المصرية . اعداد صفاء ابراهيم الخولى . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٥/١١/١٠ . اجيز فى ١٩٨٠/٧/١٧ (ممتاز) .

٣ ــ فى سوسيولوجية التعليم عن العلاقة بين التفوق الدراسى والتمايزات الاجتماعية الاقتصادية . دراسة ميدانية فى قرية مصرية . اعداد محمد سيد حافظ فرحات . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٧/١١/١٤ . اجيز فى ١٩٨٠/٨/٢٦ . (ممتاز) .

٤ ــ ديناميات التفاعل الاجتماعى فى المؤسسات العلاجية فى مصر ــ

دراسة ميدانية . اعداد ماجدة السيد حافظ . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٧/٦/١٣ . أجيز فى ١٩٨٠/٨/١٨ . (ممتاز) .

* * *

٣ ــ رسائل دكتوراة مسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ الهجـــرة الداخلية لمدينة البصرة واثرها على الاسرة والتنشـــئة الاجتماعية . اعداد بثينة عبد القادر السواد (عراقية) . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٤ .

٢ ــ دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية . دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين . اعداد أحمد كمال الشافعى . اشراف د. غسان زكى بدر . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٠ .

٣ ــ الضبط الاجتماعى فى لبنان : بحث فى تكوين مجلس النواب اللبنانى ودوره كمحدد لعملية الضبط الاجتماعى منذ عام ١٩٤٣ ــ ١٩٧٨ دراسة فى علم الاجتماع السياسى والقانونى . اعداد سامى محمود ذبيان (لبنانى) . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٨/١١/٢٠ .

* * *

٤ ــ رسائل دكتوراة مجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تعليم الاناث فى المجتمع السعودى ــ دراسة ميدانية على تعليم الاناث فى مدينة الرياض . اعداد مايسة محمد حامد الافندى . اشراف د. عبد الحميد لطفى . مسجل فى / / . مجاز فى ١٩٧٩/١٠/٨ (دكتوراة فقط) .

٢ ــ الهجرة الخارجية : طبيعتها ودوافعها وآثارها ــ دراسة ميدانية احتماعية مقارنة لحياة المهاجرين الفلسطينيين من معسكراتهم فى سورية الى دولة الكويت . اعداد ناصر هديوى ثابت . اشراف د. على عيسى + الدكتور عبد الحميد لطفى . أجيز فى ١٩٧٩/٤/٩ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٣ ــ التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعى مع دراسة ميدانية فى مدينة بغداد . اعداد حامد عبد الحسين السالم . اشراف د. عبد الحميد لطفى . أجيز فى يونية ١٩٧٩ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ ــ التنظيمات النقابية العمالية وعلاقتها بمشكلات العمل ــ دراسة ميدانية بين اعضاء اللجنة النقابية فى بعض المنشـــآت الصناعية . اعداد :

السيد حنفى عوض . اشراف د. عبد الحميد لطفى . مسجل فى ١٩٧٧/٥/١٢ مجاز فى ١٩٨٠/٨/٢٥ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٥ ــ الوضع الاجتماعى للمراة فى القانون المصرى المعاصر ، بحث فى علم الاجتماع القانونى . اعداد : انعام سيد عبد الجواد . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٦/٦/١٤ . مجاز فى ١٩٨٠/٨/١٦ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٦ ــ اثر التصنيع على البناء الاجتماعى فى المجتمعات الصغيرة ، دراسة انثروبولوجية لجزيرة الدهب فى محافظة الجيزة . اعداد ثروت اسحق عبد الملك . اشراف د. عبد الحميد لطفى . مسجل فى ١٩٧٧/٢/١٤ . اجيز فى ١٩٨٠/٨/٢٧ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٧ ــ العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى . اعداد مديحة محمد محمد السفطى . اشراف د. سمير نعيم أحمد . مسجل فى ١٩٧٨/٥/٨ . اجيز فى ١٩٨٠/٨/٢٤ (الدكتوراة فقط) .

* * *

قسم الانثروبولوجيا بآداب الاسكندرية

١ ــ رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ استثمار الطاقة البشرية فى المجتمع البدوى ، دراسة انثروبولوجية . اعداد محمد يسرى ابراهيم دعبس . اشراف د. على عيسى + د. محمد عبده محجوب . مسجل فى ١٩٧٩/٣/٢٨ .

٢ ــ التركيب المعرفى للغة ــ دراسة فى الانثروبولوجيا اللغوية . اعداد محمود حمدى عبد الغنى . اشراف د. على عيسى + د. عبد الحميد عابدين + د. احمد أبو زيد . مسجل فى ١٩٧٩/٥/٢٢ .

٣ ــ وظيفة المسرح المصرى داخل البناء الاجتماعى وعلاقته بتطور النسق السياسى لثورة ١٩٥٢ . اعداد حسن جمعة حسين عامر . اشراف د. على عيسى + د. أحمد أبو زيد . مسجل فى ١٩٧٩/٧/٢٤ .

٤ ــ الانتخاب الطبيعى واثره على الانسان ، دراسة فى الانثروبولوجيا . اعداد مصطفى عوض ابراهيم حسين . اشراف د. على عيسى . مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ .

٥ ــ دراســة أنثروبولوجية للطب الشعبى فى مصر . اعــداد مرفت العشــماوى عثمان العشــماوى . اشراف د. على عيسى . مســجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ .

٦ ــ مفهوم العمل عند المراة الكويتية . اعداد : دلال فيصل الزين (كويتية) اشراف د. على عيسى . مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ .

٧ ــ لغة الازاندى وأمثالهم ــ دراسة فى الانثروبولوجيا اللغوية المقارنة اعداد سامية على حسنين على . اشراف د . على عيسى + د . عبد المجيد عابدين . مسجل فى ١٩٨٠/٦/٧ .

* * *

٢ ــ رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ مدينة كيما الصناعية بأسوان ــ دراسة فى الانثروبولوجيا الحضرية اعداد : محمــد عباس ابراهيم . اشراف د. أحمــد أبو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/٩/١١ . (جيــد جدا) .

٢ ــ الاسلوب الحدسى والحوار مع الظاهرة الانثروبولوجية . اعداد : مصطفى حمدى الشنوانى . اشراف د. أحمد أبو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/١١ (ممتــاز) .

٣ ــ نظرية القرابة عند كلود ليفى شتراوس . اعداد : فادية فؤاد حميدو محمد . اشراف د . أحمد أبو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/١١ . (ممتاز)

* * *

٣ ــ رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ التغيرات المؤثرة فى تطوير الضبط الاجتماعى فى المجتمع الكويتى . اعداد : موسى عيد عيسى راغب (فلسطينى) . اشراف د. أحمد أبو زيد مسجل فى ١٩٧٩/٤/١٠ .

٢ ــ انماط التفكير : دراسة أنثروبولوجية لانماط التفكير التجريبى والغيبى فى المجتمع القروى المصرى . اعداد ــ السيد بيومى حافظ عبد الحليم اشراف د. أحمد أبو زيد + د. على عيسى . مسجل فى ١٩٧٩/٧/٢٤ .

٣ ــ الصفوة واتخاذ القرارات فى المجتمعات التقليدية ــ دراسة فى الانثروبولوجيا السياسية المقارنة . اعداد لبيبة محمد موسى حمد . اشراف

د. عبد الرحمن خليفة ـ د. على عيسى . مسجل فى ١٩٧٩/٨/٢٨ .

٤ ـ التغير الثقافى فى مصر فيما بين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، دراسة انثروبولوجية من خلال الاعمال المسرحية . اعداد امل فضل حركة (لبنانية) . اشراف د. احمد ابو زيد ـ د. على عيسى . مسجل فى ١٩١٩/١٢/٢٩ .

٤ ـ رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ـ ثقافة الفقر ، دراسة تطبيقية عن الاسرة فى المناطق الحضرية . اعداد : محمد حسن غامرى ابو عامر . اشراف د. احمد ابو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/١٠ (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ ـ اثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم . اعداد : الهام عفيفى عبد الجليل . اشراف د. احمد ابو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/١٠ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٣ ـ الاسلوب المعرفى للمراة المصرية ـ دراسة مقارنة بين مجتمعين محليين . اعداد : فتحية محمد ابراهيم . اشراف د. احمد ابو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/١١ . (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ ـ التبادل وعمليات الاستثمار والادخار فى المجتمع التقليدى والحضرى اعداد : عبد الله عبد الغنى غانم . اشراف د. احمد ابو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٢/١١ (مرتبة الشرف الاولى) .

٥ ـ التحضر والتنشئة الاجتماعية ـ دراسة فى الانثروبولوجيا الحضرية بمدينة بنى غازى . اعداد : مجدى احمد محمد حميدة . اشراف د. احمد ابو زيد . أجيز فى ١٩٧٩/١٢/١١ . (مرتبة الشرف الثانية) .

* * *

قسم الاجتماع بآداب الاسكندرية

١ ـ رسائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ـ دور التجربة التعاونية فى تغير المجتمع اليمنى . اعداد : سهام تائد محمد الاغبرى (يمنية) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل فى ١٩٧٩/١١/٢٢ .

٢ ـ الاتجاه الفينومينولوجى فى علم الاجتماع ـ دراسة تحليلية نقدية

اعداد نادية محمد السيد عمر . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢ .

٣ ــ الآثار السلبية للبيروقراطية فى الصناعة . اعداد : محمد فتحى عبد العزيز ابو النصر . اشراف د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢

٤ ــ الايدولوجيا وعلم الاجتماع ــ دراسة فى النظرية الاجتماعية . اعداد : احمد جعفر حسين آيل (كويتى) . اشراف د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/٢٠ .

٥ ــ دور التعليم فى التنمية الاجتماعية بالكويت ــ دراسة اجتماعية . اعداد : جميل محمد حمد داود . اشراف د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٦/٧ .

٦ ــ الاتجاه الرايكالى فى النظرية السوسيولوجية . اعداد : احمد سليمان ابو زيد . اشراف د. محمد عاطف غيث + د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٦/٧ .

٧ ــ ديناميات الثورة والتغير الاجتماعى . اعداد : السيد شحاتة السيد احمد . اشراف د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٦/٧ .

* * *

٢ ــ رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ التغير الاجتماعى والتنمية السياسية فى المجتمعات النامية . اعداد : حسن عبد الحميد احمد . اشرف د. عاطف غيث . اجيز فى ١٩٧٩/٧/٢٤ . (جيد جدا) .

* * *

٣ ــ رسائل الدكتوراة المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى السودان . اعداد : محاسن محمد الحسين بدراوى (سودانية) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل فى ١٩٧٩/٧/٢٤ .

٢ ــ الاتجاهات الايديولوجية السياسية بين الفلسطينيين ــ دراسة نظرية تطبيقية . اعداد : سمير محمد عبد الرحيم أيوب (أردنى) . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل فى ١٩٧٩/١٠/١١ .

٣ ــ اتجاهات التغير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر . اعداد : محروس محمود على خليفة . اشراف د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢ .

٤ ــ الخصائص الحضرية النامية فى المجتمع القروى المصرى ــ دراسة مقارنة فى علم الاجتماع الريفى مع التطبيق على محافظة المنوفية . اعداد : عاطف حنا ندا . اشراف د. محمد عاطف غيث . مسجل فى ١٩٨٠/٣/١٢ .

٥ ــ القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى ــ دراسة مقارنة فى القرية المصرية . اعداد : احمد مصطفى محمد خاطر . اشراف د. محمد على محمد + د. سعد جمعة . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٥ .

٦ ــ ممارسة التوجيه الدينى كمنظور مستقل فى علاج الاحداث المنحرفين اعداد : محمد سلامة غبارى . اشراف د. احمد فؤاد الشربينى + د. سامية جابر + د. عبد الفتاح عثمان . مسجل فى ١٩٨٠/٤/١٥ .

٧ ــ صراع القيم فى الاسرة المعاصرة ــ دراسة اجتماعية لعدد من الاسر الحضرية فى مدينة القاهرة . اعداد : نادية محمد شفيق العطار . اشراف د. على فؤاد أحمد + د. محمد على محمد . مسجل فى ١٩٨٠/٥/١٢ .

٨ ــ التفاعل الجماعى بين التنظير والتطبيق فى العمل مع الجماعات ــ دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى دور الاخصائى . اعداد محمد صالح بهجت . اشراف د. على فؤاد أحمد + د. غريب سيد أحمد . مسجل فى ١٩٨٠/٥/٢٥

٩ ــ نظم المعلومات واثر ذلك فى التخطيط لتنمية المجتمعات الحضرية والريفية ــ دراسة تحليلية لمدى فاعلية المعلومات على عمليات صنع وتنفيذ القرارات بالوحدات الاجتماعية الريفية والحضرية بمحافظة الغربية . اعداد : عبلة حسن على الافندى . اشراف د. محمد على محمد + د. عبد المنعم شوقى + د. غريب سيد أحمد . مسجل فى ١٩٨٠/٦/٢٩ .

* * *

٤ ــ رسائل الدكتوراة المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ موقف نظريات التوازن فى علم الاجتماع من قضايا التوازن والصراع . اعداد : دياب على محمود عيوشى . اشراف د . عاطف غيث . أجيز فى ١٩٧٩/١١/١٨ . (مرتبة الشرف الاولى) .

قسم الاجتماع بآداب المنيـــا

١ ــ رســـائل الماجستير المسجلة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ الاصول الانثروبولوجية للنظرية الاجتماعية . دراسة سوسيولوجية مقارنة . اعداد مصطفى خلف عبد الجواد . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٩٧٩/١١/١٩ .

٢ ــ الفلاح المصرى وقضايا التغير الاجتماعى (١٩١٩ ــ ١٩٥٢) . دراسة تطبيقية مقارنة لقياس بعض نماذج التغيرات السلوكية للفلاح . اعـــداد : حسن ابراهيم حسن احمد . اشراف د. عبد المنعم شوقى + د. عبد الحميد ســـعد . مسجل فى ١٩٧٩/١٠/٨ .

٣ ــ العوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على الحراك المهنى فى المجتمع الريفى ، دراسة ميدانية فى قرية بمحافظة الوادى الجديد . اعداد : على عبد الرازق ابراهيم . اشراف د. عبد المنعم شوقى + د. كمال الزيات . مسجل فى ١٩٧٩/١٠/٨ .

٤ ــ بنـــاء القوة وتنمية المجتمع الريفى . دراسة لدور بناء القوة غير الرسمى فى عمليات اتخاذ القرارات . اعداد : محمود مصطفى كمال محمد . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٩٨٠/٣/٣ .

٢ ــ رســـائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ دور المراة المصرية العاملة فى التنمية الاجتماعية مع دراسة تطبيقية على القـــرية ومدينة بمحافظة المنيـــا . اعداد : رجاء محمد عبد الودود . اشراف د. عبد الهادى الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٦/١١/٢٩ . أجيز فى ١٩٨٠/٣/٣ (جيـــد جدا) .

٢ ــ التوطين والتغير الاجتماعى فى المجتمعات المستحدثة مع التطبيق على منطقة غرب الموهوب بمحافظة الوادى الجديد (الواحات الداخلة) . اعداد : ماهر محمد قناوى . شراف د. عبد الهادى الجوهرى . مسجل فى ١٩٧٧/٣/١٤ . اجيز فى ١٩٨٠/٣/٣ (جيـــد جدا) .

٣ ــ رسائل الدكتوراة المسجلة

١ ــ التغير الديموجرافى والتنمية فى مصر ، دراسة تطبيقية على بعض قرى محافظة المنيا . اعداد : يسرى عبد الحميد سلامة . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٩/١١/١٩٧٩ .

٢ ــ البناء الاجتماعى التقليدى واثره على حجم المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية فى المجتمع الريفى ، دراسة ميدانية لقرية جبل الطير بمحافظة المنيا . اعداد : ملك محمد محمود الطحاوى . اشراف د. عبد المنعم شوقى . مسجل فى ١٦/٦/١٩٨٠ .

قسم الاجتماع بكلية بنات الازهر

١ ــ رسائل الماجستير المسجلة (٧٩/١٩٨٠)

١ ــ التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر . اعداد فريدة على سيد خليفة . اشراف د. عبد الباسط حسن + د. سالم عبد العزيز . مسجل فى ١٤/٣/١٩٧٩ .

٢ ــ تحليل مضمون القيم الاجتماعية الاسرية فى ثلاثية نجيب محفوظ ، مع دراسة ميدانية لبعض القيم الاجتماعية الاسرية بحى الجمالية بمدينة القاهرة . اعداد : نورجيهان مرزوق . اشراف د. عبد الباسط حسن + د. عاطف احمد فؤاد . مسجل فى ١٤/٣/١٩٧٩ .

٣ ــ تقسيم العمل الاجتماعى فى المجتمعات التقليدية ــ دراسة انثروبولوجية على مجتمع الوادى الجديد . اعداد : روضة امام عبد العزيز اشراف د. احمد ابو زيد + د. محمد مصطفى ابو زيد . مسجل فى ٢٠/١١/١٩٧٩ .

٤ ــ العوامل المؤثرة على توزيع الخدمات الاجتماعية فى التخطيط الاقليمى . دراسة تحليلية احصائية على اقليم قنـاة السويس . اعداد : عفاف على على العاصى . اشراف د. عبد الباسط حسن . مسجل فى ١٦/٩/١٩٧٩ .

* * *

٢ ــ رسائل الماجستير المجازة (١٩٨٠/٧٩)

١ ــ القيم الاجتماعية فى الاسرة الريفية والحضريةمع دراسة ميدانية ماخوذة من عينة من الاريف وعينة آخرى من الحضر ــ دراسة مقارنة . اعداد : سنية شمس الدين الصباح . اشراف د. عبد الباسط حسن . مسجل فى ١٩٧٥/١٢/٧ . أجيز فى ١٩٧٩/١٠/٣ (ممتاز) .

* * *

لا توجد رسائل دكتوراة مسجلة أو مجازة (١٩٨٠/٧٩) .

* * *

obeikandl.com

رابعـــا ــ قائمة بالكتب التى صدرت حديثا (خلال عام ١٩٨٠) فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى مصر(*)

---

١ ــ **احمـد النكلاوى** : السياسة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة . تعريب وتحليل نقدى . مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢ ــ **احمـد خضر** : علم الاجتماع العسكرى . التحليل السوسيولوجى لنســق السلطة العسكرية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

٣ ــ **اسماعيل عبد البارى** : اسس عــلم الاجتماع ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤ ــ ــــــ : دور المراة فى التنمية الريفية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥ ــ ــــــ : الادارة المحلية ، الطبعة الاولى ، دار المعــارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٦ ــ **السيد الحسينى** : علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضــايا ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٧ ــ ــــــ : المدينة . دراســة فى علم الاجتماع الحضرى ، الطبعة الاولى : توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٨ ــ ــــــ : التنمية والتخلف . دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الاولى : توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(*) تمثل هذه القائمة اجتهادات فردية فى التجميع ، ونعتذر مقدما عما يكون قد سقط سهوا من اسماء الكتب ، ونعد بشمول التجميع فى الاعداد التالية من الكتاب .

٩ ــ ـــــــ : النظـرية الاجتماعية ودراسـة التنظيم ، الطبعـة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠ ــ **السيد الحسيني وجهينه سلطان العيسى** : ترجمة وتقديم ، الفكر الاجتماعى . نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موس الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ ــ **السيد الحسيني وآخرون** : دراسـات فى التنمية الاجتمـاعية ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١١ ــ **جمال حمـدان** : شخصية مصر . دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٣ ــ **حمـود العودى** : التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البـلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، تصدر دكتور محمد الجوهرى ، مركز الدراسـات اليمنية . صنعاء ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ ــ ـــــــ : المثقفون فى البلاد النامية . بحث فى الفئـات والعلاقات الطبقية . مع دراسـة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القـاهرة ، ١٩٨٠ .

١٥ ــ ـــــــ : المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى ، دراسة عن المجتمع اليمنى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٦ ــ **سالم عبد العزيز** : دراسات سوسيولوجية وانثروبولوجية فى المجتمع المصرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٧ ــ **عاطف فـؤاد** : الحرية والفكر السياسى فى مصر ، الطبعة الاولى دار المعارف ، القـاهرة ، ١٩٨٠ .

١٨ ــ ـــــــ : الزعامة السـياسية فى مصر . عرض تاريخى وتحليل سوسيولوجى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٩ ــ **عبد الله الخريجى** : بعض تجارب التنمية فى الوطن العـربى ،

دراســـة لعمليات التهجير والتوطن ، الطبعة الاولى ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٠ .

٢٠ ــ **عبد الهادى الجوهرى :** معجم علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢١ ــ **عبد الهادى الجوهرى وآخرون :** مدخل لدراسة المجتمع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢١ ــ **عبد الهادى الجوهرى وابراهيم أبو الغار :** دراسات فى علم اجتماع الادارة ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٣ ــ **عبد الهادى الجوهرى واحمد النكلاوى :** (مترجمان) ، منهج البحث فى علم الاجتماع ، تأليف ستيفن كول ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٤ ــ **على ليـــلة :** النظرية الاجتماعية المعاصرة . دراســـة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٥ ــ **فاروق العـــادلى :** الانثروبولوجيا الاقتصادية . قضـــايا نظرية ونماذج واقعية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٦ ــ **محمـــد الجوهرى :** علم الفولكلور . الجزء الثانى . دراســـة المعتقدات الشعبية . الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٧ ــ **محمـــد الجوهرى :** الانثروبولوجيا . اسس نظـــرية وتطبيقات عملية ، الطبعة الثـــانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٨ ــ **محمد الجوهرى وعليـــاء شكرى :** علم الاجتماع الريفى والحضرى الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٩ ــ **محمد الجوهرى وآخرون :** تمهيد فى علم الاجتماع ، تأليف بوتومور الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣٠ ــ **محمد الجوهرى وآخرون :** (ترجمة وتقـــديم) ، مقدمة فى علم الاجتماع ، تأليف اليكس انكلز ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣١ ــ **محمد سعيد فرح** : البناء الاجتماعى والشخصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٣٢ ــ **محمد على محمد** : اصـــول علم الاجتماع السياسى ، الطبعة الاولى ، دار المعـرفة الجامعية ، الاســكندرية ، ١٩٨٠ .

٣٣ ــ **محمود عودة وآخرون** : ترجمة وتقـديم ، نظـرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، تأليف نيقولا تيماشيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف : القاهرة ، ١٩٨٠

٣٤ ــ **نبيل صبحى حنـا** : جماعات الفجر . مع اشارة خاصة للفجر فى مصر والبلاد العربية ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠

obeikandl.com

خامســـا
مشروعات بحثية تجريها أقســـام الاجتماع بالجامعات المصرية

(١)
مشروع بحث
« ســـاكنـــو المقابر بمدينة القاهرة »
ـــ دراســـة سسيو انثروبولوجية ـــ

بدا قسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة فى التخطيط لاجراء بحث ميدانى يتصل بظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة . وهى ظاهـــرة انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتميز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الاسكان .

وكان من نتيجة ذلك أن لجأ بعض سكان القاهرة الى سكنى المقابـــر والاستقرار بها . ولم تكن أزمة الاسكان **وحدها** هى الدافعة لهذا التجمـــع السكانى الشديد ، وانما كانت هناك أمور اخرى مشجعةلذلك لعلأهمها طبيعة لتركيبين العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية اذ تتميز بالامتداد الافقى المتسع فضلا عما بها من خدمات معيشية ميسرة لاقامة الوافدين اليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها ـــ من حيث تكونها من حجرتين ومطبخ ودورة ميـــاه فضلا عن منطقة الدفن ـــ يشجع ولا شك على الاقامة فيها .

ولم يكن كل ذلك كافيا **لاختيار هذا الموضوع** كمجال للدراسة اذا كـــان حجم المشكلة ضئيل وغير مؤثر . ولكننا عندما نضيف الى كل ما سبق عدد السكان الكلى الذى يقيم بالمقابر اقامة دائمة والذى يبلغ حوالى (٩٠٠) الف نسمة ـــ حسب تقدير محافظة القاهرة ـــ لألقيناه موضوعا يستحق الدراسة، ويستاهل البحث .

وقد تحدد **الهدف** من هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحيـــاة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر يقطنون منطقة متميزة فيزيقيا ـــ هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة ـــ بحيث يساعدنا هـــذا الوصف على اقتراح تصور افضل لاوضاع هذه المناطق ، واحوال ساكنيها .

وكانت هناك **متغيرات** عديدة للدراسة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ المسكن .	٦ ــ الدين .
٢ ــ العمل ، والمهنة .	٧ ــ الاتجاهات .
٣ ــ الدخل .	٨ ــ الثقافة النوعية .
٤ ــ التعليم .	٩ ــ المشاركة السياسية .
٥ ــ نسق القيم .	١٠ ــ الجريمة .

وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » تضم فى محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتتكرر ثانية على المحور الافقى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض ، يمكن صياغة مجموعةمن **التساؤلات** التى تحاول الدراسة الاجابة عليها ، ويمكن ايجازها على النحو التالى :

(١) هل يعد السكن بالمقابر محددا لنوعية المهنة التى يعمل بها الفرد ؟ وهل يرتبط ذلك بكمية الدخل الذى يحصل عليه ؟

(٢) هل يؤثرالسكن بالمقابر على تشكيل نسق قيمى خاص ، يتضمن ثقافة نوعية ، لها نظرة مغايرة لبعض المفهومات والافكار (فكرة الموت مثلا) ؟ .

(٣) هل يمكن تصنيف ساكنى المقابر الى «فئات اجتماعية» تتباين فىنوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت فى النمط السكنى ــ ذاته ــ بالمقابر ، وتختلف من ثم فى ــ مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟.

(٤) هل يعتبر الفشل فى توفير فرصة سكن بديلة ، هو الدافع **الوحيد** لسكنى المقابر ؟ . أم أن هناك اسبابا اخرى تقف وراء ذلك ؟ .

ولما كانت الدراسة تعتمد على التحليل السسيو انثروبولوجى ، فانها تستند بالتالى الى **الأطر المنهجية** الواردة بعلمى : الاجتماع والانثروبولوجيا . وهى من النوع الاستطلاعى الوصفى المعتمد على التحليل ، والهادف الى التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها فى سياسة اجتماعية ــ تخطيطية ، ولذا فانها تستند الى المنهجين : الكمى ، والكيفى معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة فى الآخر . أما الادوات التى نستخدمها فهى : استمارة الاستبيان ، والمقابلات الفردية والجماعية ، والملاحظة المشاركة .

وفيما يتعلق بمجالات الدراسة فتنقسم الى الآتى :

أ ــ مجـــال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة ، الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء والمجاورين » بالعباســية ، وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى والبساتين » وهى تتخــذ محــورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبانات القائمــة بهــذه المنطقــة الى مجموعتين : الاولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب .

كما تنتشر قرافات مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة ، وغربها كما أقيمت خلال العشر سنوات الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر .

وتكاد تكون هذه المقابر ــ مصر الجديدة ، ومدينة نصر ــ خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ب ــ مجـــال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تستطيع القيام باجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالف الذكر . ولذا سوف تسحب عينة ممثلة بعد اجراء زيارات ميدانية للمنطقة ــ لكلتا المنطقتين الشرقية ، والجنوبية أما حجــم العينة فسوف يتحدد بعد الاستقرار على عدد الجبانات التى تسحب كمجال للدراسة (وهى تتراوح بين ٣ ، ٥ ٪ من المجتمع الكلى للبحث) .

أماوحدة الدراسة فتتمثل فى « الأسرة » .

جـ ــ مجال زمنى :

يقترح ان تكون الفترة الزمنية لاجراء هذه الدراسة فى حدود ستــة شهور تقسم الى مراحل ثلاث طول كل منها شهران وتبدأ الدراسة فى اول نوفمبر ١٩٨٠ . اماالمرحلة الاولى فتتضمن تصميم الادوات واختبارها وجمع البيانات ، فى حين تنشغل المرحلة الثانية بتبويب البيانات وتحليلها ،أمــا الثالثة فتخصص لكتابة التقرير النهائى للدراسة .

ويقترح أن **تنقســم الدراسة** الى بابين رئيسيين يتضمنان ســتة

فصول بالاضافة الى خاتمة أما **الباب الاول** فيعالج سكان المقابر : مدخل منهجى ــ نظرى ويشمل فى فصوله الثلاثة :

الاطار المنهجى للدراسة ، والنمو الحضرى والامتداد العمرانى فى مصر ومشكلة الاسكان وسكنى المقابر أما **الباب الثانى** فيخصص للتحليل السسيوانثروبولوجى للنمط المعيشى لساكنى المقابر ويضم فى فصوله اختبار الفروض والتساؤلات التى سبقت صياغتها ، فضلا عن نتائج الدراسة وتفصيلاتها وتناقش الخاتمة قضية ضرورة تخطيط النمو الحضرى بمصر .

أما **مصادر الدراسة وبياناتها** فتنقسم الى مستويات ثلاثة :

الاول : مادة نظرية : وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو والتضخم الحضريين ، والامتداد العمرانى والاسكان ... الخ .

الثانى : الاحصاءات سواء الجاهزة ، او التى تتطلب أعداد وهى تتوافر ببعض الجهات المتصلة بموضوع الدراسة مثل :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .
- منطقة شئون حى وسط القاهرة ، وحى جنوب القاهرة .
- الادارة العامة للاملاك .
- الادارة الهندسية للجبانات بمحافظة القاهرة .
- أقسام الشرطة بالاحياء التابعة لها المقابر .

الثالث : البيانات التى ستجمع من خلال استمارة الاستبيان ، والمقابلات الجماعية ، والملاحظة المشاركة .

موجز عن مشروع بحث

ملامح المجتمع المصرى المعاصر

تأسست لجنة برئاسة الاستاذ الدكتور محمد الجوهرى رئيس قسم الاجتماع ووكيل كلية الآداب جامعة القاهرة يشارك فيها عدد من المتخصصين فى علم الاجتماع من أعضاء هيئات التدريس بأقسام الاجتماع بالجامعات المصرية بالاضافة الى بعض الاساتذة المتخصصين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية . وذلك بهدف اخراج مؤلف عن المجتمع المصرى ، يحدد هويته ويساعد على توجيه العلم الاجتماعى نحو تناول قضاياه ، بحيث تكتسب هذه المهمة ابعاداعلمية وقومية أساسية .

اولا : الاهداف الاساسية المشروع :

تتحدد اهداف المشروع الذى تتصدى له هذه اللجنة فى الاهداف التالية :

١ ــ تحديد ملامح بناء المجتمع المصرى فى مختلف جوانبه ونظمه الاساسية ، وذلك من خلال اعادة تحليل الدراسات التى اجريت عنه . وذلك بهدف التعرف على خصائصه الحالية ما هو ثابت وما هو متغير .

٢ ــ تحديد التوجيهات الاساسية للدراسات الاجتماعية التى تناولت المجتمع المصرى سواء ما يتعلق بقضاياها موضع التركيز والاهتمام أو ما يتصل بمنهجيتها المتبعة أو بطابعها الايديولوجى .

٣ ــ اكتشاف مجالات الواقع المصرى التى لم تتوفر عنها دراسات ، ومحاولة استكمال ذلك اما عن طريق قيام اللجنة بدراسات تتناول هذه المجالات أو أحد اعضائها أو توجيه طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وفق خطة محددة لتغطيه هذه المجالات .

٤ ــ الكشف عن التغيرات التى تقع فى المجتمع المصرى وطبيعة وحجم هذه التغيرات ؛ وذلك عن طريق اعادة دراسة المجتمع المصرى كل خمس او ثلاث سنوات ، حتى يمكن تحديد مدى التغير فى المجتمع واتجاهاته بما يكون له فوائد علمية وتنفيذية كبيرة .

٥ ــ خلق وحدة فكرية بين طلاب اقسام الاجتماع فى مختلف الجامعات المصرية بخلق حاسة الاهتمام بمجتمعهم وتعميق ارتباطهم به لمحاولة ادراكه وفهمه عن طريق تدريبهم على مكوناته ، ثوابته ومتغيراته من خلال المؤلفات

التى تتم بشكل دورى عن المجتمع المصرى ، كذا خلق اهتمام عام ووحدة فكر بين المشتغلين بالعلوم الانسانية .

٦ ــ من الاهداف الاساسية لهذه اللجنة بانجازها لهذا المؤلف والدراسات المرتبطة به أن تعمل على توجيه الدراسات الاجتماعية والعلم الاجتماعى نحو الاهتمام بقضايا المجتمع ، والالتزام بدراسة ما يساعد على تنميته وتطويره .

٧ ــ ان تحديد ملامح المجتمع المصرى سوف يساعد على امكانية المقارنة بالمجتمعات الاخرى التى تمت عنها دراسات مناظرة ، قام بها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية بما يمكن من وضع مجتمعنا على خريطة التطور العلمى .

ثانيا : استراتيجية العمل والانجاز :

لكى تحقق اللجنة الاهداف المشار اليها رات أن يتم ذلك من خلال الاستراتيجية التالية : ــ

١ ــ اصدار مؤلف بعنوان ملامح المجتمع المصرى تحاول اللجنة من خلاله تحديد ملامح المجتمع المصرى من خلال الدراسات التى أجريت عنه ، بحيث يصدر هذا المؤلف كل ثلاثة أو خمسة سنوات لملاحقة ملامح المجتمع المصرى ، المتغير والجديد وايضا للكشف عن حجم واتجاه التغير خلال كل فترة .

٢ ــ اصدار سلسلة من الدراسات النظرية والامبريقية على هامش المؤلف الرئيسى (ملامح المجتمع المصرى المعاصر) تتناول المجالات التى لم تتعرض لها الدراسات المتوفرة أما عن طريق تكليف اللجنة وأى من أعضائها لانجاز أى من هذه الدراسات أو توجيه طلبة الدراسات العليا نحوها .

٣ ــ تحاول اللجنة اصدار مؤلف تقويمى للدراسات الاجتماعية التى تمت عن المجتمع المصرى ، تحدد فيها مدى التزام هذه الدراسات بقضايا المجتمع ومدى ملائمة منهجيتها وطبيعة توجيهها الايديولوجى . وسوف يصدر ذلك فى مؤلف منفصل .

ثالثا : ما تم انجازه :

قامت اللجنة منذ تشكلها بالمهام التالية :

١ ــ عقدت اللجنة خمس جلسات تقريبا ناقشت فيها مشروع البحث،

ومصادر البيانات أو أسلوب تحديد الخصائص ومنطقه . واستقرت اللجنة على الاطار العام للمشروع الذى تنوى انجازه (كتاب ملامح المجتمع المصرى المعاصر) بعد ان قامت بدراسة بعض المحاولات العالمية التى أنجزها بعض علماء الاجتماع بالنسبة لمجتمعات اخرى .

٢ ــ قامت اللجنة بتحديد أقسام المجتمع المصرى التى سوف تتم عنها دراسات فى اطار الاقسام الاساسية التالية :

أ ــ القسم الأول : بعنوان (المجتمع المصرى : اطاره الجغرافى والديموجرافى) ويحتوى هذا القسم على ثلاثة وحدات أساسية :

(١) الاطار الجغرافى للمجتمع المصرى .
(٢) السكان من حيث بناؤهم وخصائصهم وظواهرهم .
(٣) الوحدات الاساسية للمجمع (الريف ، الحضر ، البدو) .

ب ــ القسم الثانى : بعنوان (بناء الثقافة والقيم) :

ويحتوى على الموضوعات الاساسية التالية :ــ

(١) التوجيهات الايديولوجية للمجتمع المصرى ، ملامحها ومشكلاتها .
(٢) بناء الثقافة والقيم ، مكوناتها وظواهرها .
(٣) التراث الشعبى ، ظواهره وملامحه الاساسية .

جـ ــ القسم الثالث : بعنوان (المجتمع المصرى ، نظمه الاساسية) :

ويحتوى على الموضوعات التالية :ــ

(١) النظام الاقتصادى .
(٢) الترتيب الطبقى .
(٣) النظام التعليمى .
(٥) النظام السياسى .
(٤) النظام العائلى والقرابى .
(٦) الضبط الاجتماعى .

د ـ القسم الرابع : بعنوان (الشخصية المصرية ، ملامحها ومقوماتها) ويحتوى على الموضوعات الاساسية التالية :ـ

(١) الطفولة : مشكلاتها والسياسات الاجتماعية نحوها .

(٢) الشباب المصرى : قطاعاته وظواهره الاساسية .

(٣) المراة المصرية : قضاياها ومشكلاتها الاساسية .

(٤) الشخصية المصرية : ملامحها ومقوماتها .

هـ ـ القسم الخامس :بعنوان (القضايا والمشكلات الرئيسية) :

ويحتوى على الموضوعات الاساسية التاية :ـ

(١) التحضر .

(٢) الجريمة انماطها واتجاهاتها .

(٣) الادمان ، عوامله وآثاره .

(٤) التغير الاجتماعى ، اتجاهاته ومشكلاته .

(٥) الاسكان ، مشكلاته وظواهره .

(٦) التنمية المصرية ملامحها ومشكلاتها .

واذ تحاول اللجنة انجاز هذا العمل باعتباره مهمة علمية وقومية مقدسة ، فانه ليحدوها الامل ان يتقدم بالمشاركة كل من تتيح له القدرة ذلك، ادراكا منا بضرورة بذل كل ما هو مخلص ورائع فى سبيل مصرنا الخالدة .

---

diseases or for hindering recovery. That led to further discussions on the issue of folk medicine.

2. The reciprocal relationship between social problems and several diseases some of which are tropical diseases. The most important problems are poverty and illiteracy.

3. Diffusion of health habits and raising the awareness against tropical diseases is considered as the most crucial preventive means in dealing with tropical diseases.

As we all know, prevention is better and much cheaper than resort to expensive remedial techniques.

Preventive measures and mass media techniques should be appropriate in order to fit the unique culture of specific population who live in a specific society. Also, Communication means should fit the educational levels, their social standards of living and their ways of life.

Practical and feasible suggestions were presented by participants of the seminar concerning training sessions for those who are involved in dealing with tropical diseases.

In that sense, a training program was proposed by Dr. Ashraf Hassouna and the seminar's participants. A decision was made that the first training session on tropical diseases will be held from September 27th. until October 9th., 1980.

Participants of the seminar appreciated Dr. Hassouna's persistent efforts to prepare for the Orientation Course Planning Workshop. They also appreciated Dr. Hassouna's humane and democratic way of leading discussions. Such discussions enabled participants to know each other and to integrate various efforts to achieve common goals.

VII

Sociocultural Aspects of Tropical Diseases :

A Report on the Seminar of Tropical Diseases that was hold in the National Institute of Planning from June 23rd. to June 25th., 1980

By

Dr. Nabil Sobhy Hanna

A team of several specialists in Medicine, Economics, Social Work, Sociology, and Anthropology met together in the National Institute of Planning to participate in the Orientation Course Planning Workshop in regard to sociocultural aspects of tropical diseases.

The seminar aimed at : reaching a consensus on the curriculum components, subjects to be discussed, criteria to select and evaluate trainees, and the agreement on training places.

Dr. Nabil Sobhy Hanna - in this brief report - presents a summary about the seminar's goals as well as participated groups (medical, economic, social, and anthropological groups). He also refers to positive contributions of participant groups. Each group explained to other groups its own perspectives in relation to the problem of tropical diseases. Several viewpoints, perspectives, and ideas were presented and discussed. Participants found out that using this approach in dealing with our health problems is absolutely important ; because that provides a valuable opportunity to deal with different aspects of our health problems instead of dealing with diseases from only medical perspectives. Definitely, there are economic, social, political, cultural aspects in relation to tropical diseases Setting up such seminars and workshops is a good opportunity to utilize the interdisciplinary approach n dealing with our societal problems.

In that seminar Dr. Nabil Sobhy Hanna disclosed the social and cultural factors that associate with tropical diseases. Subsequently, three major relevant points were discussed :

1. The relationship between culture and tropical diseases. Some habits, traditions, beliefs may be responsible for getting

obeikandl.com

II. Division of Labour and Ward Organization :

He explained how the group functions as a unity, how group members divide labour and specialization, and how they operate to fulfill their duties.

III. Relations inside the Ward :

He described the relationship between patients and nurses, attitudes of patients towards nurses, and expressions used inside the ward. He also discussed the special culture prevalent in the ward. He particularly enphasized the pattern of jokes.

IV. Visits in the Ward :

The significance of the visits in the lives of the patients was discussed. He showed how the nurses as well as the patients thought of it as an important event and went through a great deal of preparation for it. Most importantly the researcher discribed the feelings the patients and nurses had during such events as feelings similar to those prevalent among family members.

obeikandl.com

Though illness and surgery could be very unpleasant experience for any one, nevertheless, the researcher felt that it was a chance to conduct research using conventional anthropological methods without any pretence. In this connection the author continuds, "As an insider and an outsider in the same time, I was capable of observing and analysing, I felt what other patients felt. I was treated like any other patient, and I lost my identinty and freedom of act like all other patients. Oftenly I felt bored, anxious and depresed like all people when they feel that an external power or control is exertied on them. Meanwhile, I managed to observe details in the situation as an outsider since I was determined from the begining to adopt an anthropological attitude.

Generally, the fieldwork period - the period of illness - was a combination of being in the situation and then out of it to record and to contemplate".

The researcher, in addition to his personal experiences, conducted discussions with patients and nurses. Through the deliberate inquiry on some phenomena, he compared his observations and interpretations with those of others. And his identity as foreigner encouraged the nurses to answer his questions without fear or reservations.

The author started the essay by defining the subject of study, and the limitations and extent of generalizing the findings. Then he explained his research methodology, and discussed the adequacy of two weeks as a period of field study. Furthermore, he clarified how he managed to standardize the observation and gave his opinion on the issue of ethical responsibility.

The essay was divided into the following topics :

1. "Ward No. 8" :

In this section the researcher described the three main ward divisions (the entrance, the main ward and the annex). He explained the relationship between these divisions and the existence of certain phenomena that would have not appeared if the building had another form. Also, he discussed the effects of the building on physicians and nurses' performance.

VI

FIELD STUDY ON ORGANIZATION, INTERACTION AND RELATIONSHIPS IN A SURGICAL WARD FOR MEN.

by

Dr. Nabil Sobhy Hanna (*)

The author tries in this study to describe and analysis some phenomena prevalent in a surgical ward for men. Some of these deal with social interaction inside the ward. The author was particularly concerned with analyzing the relationship between patients and nurses since he believes that this type of relationship is significant because nurses act as mediators between patients and doctors.

The study also deals with the organizational aspect of performance inside the ward. In the light of the previously mentioned objectives, the study includes a detialed description and analysis of some control measures inside the ward and their effect on nurses in performing their duties. It also elaborates on the physical effect of certain phenomena such as the building of the ward and its main divisions on the effeciency of the performance and on the prevailing phenomena in the ward.

This essey is summary report of the fieldstudy undertaken by the author in Kingston general hospital, Hull, England, during his two weeks stay as a patient. The researcher used participant observation as his methodological approach as he was a complete participant as a patient in the surgical ward. As an anthropologist and as a patient he was capable of living the experience and of feeling the situation that he was trying to describe. Therefore, pretence was not needed for access to the situation.

The first observations (raw material) was written inside the ward during his experience as a patient. Final report, comments and discussions presented in this paper were directly written after his departure from the hospital. This stage was a period of contemplation, deep rethinking and reliving the field experience from all all its aspects.

(*) Assistant prof. of Sociology and Anthropology, Cairo Univ.

obeikandl.com

V

CRIME IN SAUDI ARABIA

by

Dr. Ibrahim Abu-El-Ghar (*)

Statistical analysis was undertaken to identify size and directions of crimes in Saudi Arabia. It revealed a noticable decline in the size of crimes from one year to another in the period of ten years (from 1966 — 1975) that has been covered in this analysis. Crime rate in 1966 was 3.2%. This rate decreased to become 1.8%. in 1975., Population increased from 5.662.000 to 7.20.000 between the two years.

As far as the direction of crimes is concerned, the analysis revealed the following types : (1) crimes related to bankrupcy, bribery, srealing and embezzelment which averaged 62.5% in the ten years period; (2) Ethical crimes which averaged 24.7%; (3) Homocide which averaged 5.1%; (4) Drug crimes which averaged 2.6%; (5) Forgery crimes which averaged 2.5%; (6) Other different types (including smuggling) averaged 2.6%.

The findings show that the direction of crime is centered around money and ethics. Crimes in those two categories amounted 87% of the total number of crimes commited during the ten years.

As regard to the different regions of the Kingdom, the analysis revealed that the Mecca region registered the highest number with 33.7% of the total crime number. The other regions registered the following percentages : East region (18.7%), Rhiad city (17.5%), Medina (6.7%). Asir region, Al-Kassim, Tabouk, Haa'il, Al-Baha, Bisha, Nagran, El-Korayyat, El-Gof region, and Northern border region registered the lowest number.

The comparsion between Saudian and non-Saudian criminals revealed that 65.6% of crimes have been commited by Saudians while 34.4% have been commited by persons of other nationalities 94.5% of those accused were males, wheras 5.5% only were females. 84% of them were adults wheras 16% were Jeuveniles.

(*) Assistant prof. of sociology, Cairo University.

connect its units within the framework of the historical structural understanding of the qualitative conditions of each society and the nature of the period through which the society is passing.

In reviewing the attempts which sought to define the features of the class structure in rural Egypt, the author decided that one will notice its relative recency (most of them appeared or were published following (1970). His opinion is that this happened intentionally, as it was not in the interest of the ruling classes in Egypt to reveal the true painful class situation in which the majority of this sector used to live before the revolution. This matter can also be understood in the light of the state of sociology itself in Egypt at that time, no clear theoritical framework had yet been crystalized in a way to guide working in the field of sociology to identify their stands towards the issues of their society and to direct their studies and researches to deal with its problems, such as class structure. It is also noted that most of these attempts, which solght to define the features of the class structure in rural Egypt, were carried out by progressive thinkers, and particularly by historians, economists and some sociologists. The author reviewed and commented in his article on the attempt of Ibrahim Amer (1958), attempt of Gamal Magdi Hassanein (1971), attempt of Fathy Abd Et-Fattah (1973), attempt of Mohamed El Gawhary (1973) and Finally the attempt of Abd El Basset Abd El Mooty (1973).

If the author sees that most of these attempt did not seek to reveal the changes that affected the different social categories in the Egyptian rural areas, he tried in the last part of his article to point out the changes that happened in rural Egypt due to the social and economic evolution introduced to that sector since July 23rd revolution, and particularly during the last ten years.

After describing the changes happened in the period mentioned above, the author concluded that the rural Egypt is witnessing now a distinct class structure built up on new basis other than the size of Land ownership. The fixed and transfered capital, plus the domination of authority and decision making played a very important part in the new class structure. Class relationship which joined social categories in village also changed, however, the core of this relationship still exists, and within its framework agricultural capitalists play the role of the previous big land owners, but via different techniques and manners which need more study to reveal its patterns.

IV
CLASS STRUCTURE IN RULAR EGYPT
Critical observation and empirical Analysis

by

Mohammed Abd El-Nabi (*)

The aim of this article is to review the different attempts which sought to define the features of the class structure in the Egyptian rural areas, and to show how far each of them reflect the true class situation prevailing in this sector of the society. The article also aims at giving a realistic picture of the situation of different social forces existed in the Egyptian village after the changes which happened in this sector since the july 1952 Revolution and particulary during the last ten years.

The author tries in this article to review, criticize and evaluate the literature available on his topic. He sees that those who are interested in sociological thought can clearly visualize two major currents as regards to their theoretical point of departure and their methodological approach in reviewing the social distinctions and ways of identifying their forms. There is the dialectic materialism of Marx and the Marxists, and the ideal trend represented in the works of he pro-social stratification theory in general. The comprehensive evaluation of each of the two trends and the illustration of the extent of their suitability for studying the issue of social differences is a matter beyond the scope of this study and needs other independent research. The author's view is that the most important thing in dealing with class structure is identifying clear criteria on the basis of which the outlines of this structure can be defined. These criteria or (criterion) should emerge from the actual activities of the individuals and the nature of the social relationships which bind the different social groups, as well as the role of each in the economic, social and political life of society. This should be based on the analysis of the existing social structure and on revealing the nature of the social relations which

(*) Assistant lecturer in sociology, Cairo University.

obeikandl.com

In the light of this general view, main features of the Egyptian pre-capitalist order were illustrated :

1. The existence of an agricultural formation which produce "use value";
2. Commerce and industry did not develop except to the extent that it contributes to reproducing the pre-capitalist order ;
3. Kinship relationships played a significant role in reproducing the dominant class and the productive units in rural and urban communities.

Having illustrated these features, an at empt was made to demonestrate the variation of different modes in different eras. So, it was argued that a specific kind of feudalism (similar to what Max Weber calls "feudalism of benefices" dominats the **Mamluk** era. By the begining of the Ottoman conquest, feudalism becoms a marginal mode in the face of a new emerging one, i.e. the tributary mode. However, the power given to Mamluks under Ottoman rule as well as their conflicts over surplus extraction have disarticulated feudalism with the tributary mode. The innovations of M. Ali's era have given new push to the tributary mode which becoms dominant, disarticulated with a system of redistribution (in Polanyi's conception) and a marginal feudalism. In the meantime, these innovations have gradually disrupted the reproduction of the pre-capitalist order which gradually integrates itself with the world capitalist system.

this view by indicating that the Egyptian society has not broken down into separate units, also the relation between tax-farmer (the Multazim) and peasants differs from that which existed between feudal lord and serfs.

D) Writers interested in the historical specificity of Egypt such as Ibrahim Amer and Anwar Abdel-Malek have argued for a special kind of feudalism, i.e. oriental feudalism. They backed their views by stressing the domination of central government and the centrality of the irrigation system. Some writers, however, prefer to use the concept of "Asiatic mode of production" to describe the same phenomenon.

E) Recent attepts are directed towards the analysis of pre-capitalist, social structure through the theoretical tradition of "unequal development", "dependency", and "world capitalist system" theses. So, Samir Amin stands for revealing the disarticulation between a dominant tributary mode of production and a marginal feudal one. Mahmoud Oda stresses the dominance of the tributary mode without attaching any marginatily to Feudalism. Finally, Alan Richards analyses the role played by Egypt in the Ottoman world empire before its gradual integration into world capitalist system.

In the second part, an attempt was made to reveal some of the shortcomings hidden in some of these views. Most of them are inclined to discribe the pre-capitalist order through a single mode of production ; also, they confused between "ownership of land" as a social concept and as a legal concept which resulted in different views about "private ownership", "state ownership" and / or "community ownership". The contention of this article is that it is difficult to specify one dominant mode of production in the social formation of pre-capitalist Egypt. So, a study of this formation has to start from defining its main features, and then, has to reveal the variation of its modes of production. It is supposed that the dominance of any of the pre-capitalist modes of production over the other depends on the mode of surplus extraction, the nature of the groups that approprate it, and the conditions of reproduction of the pre-capitalist order.

III
ON STUDYING THE SOCIAL STRUCTURE
of Pre-Capitalist Egypt

by
Ahmed A. Zayed (*)

The social structure of the Egyptian society raises many theoretical problems that should be solve in the way to from a theoretical view concerning the course of it's specific development. This study is limited to a discussion of the problem of studying pre-capitalist formation in Egypt. The study aims at illustrating theoretical discussions related to the nature of the social structure of pre-capitalist Egypt, examining their aspects of differences and similarities as well as their limitations. Through this critical stance - an initial point of view is developed.

The article is divided into two parts :

The first illustrates the debates over the pre-capitalist structure of the Egyptian society. The Following views were developeh in these debates :

A) The structure of precapitilist Egypt, according to Baer, Gibb and Bown, was formed around dispostic oriental feudal relationships. state domination over all social aspects was the core of the structural analysis produced by those authors.

B) The pre-capitalist structure of Egypt involves a pure feudal relationships regardless of the obvious state control over tax-collection. Proponents of this view differ about the nature of feudalism. Mohamed Anis relates it to the existence of feudal gentry; Harik explains it through the diffusion between economic and political power; while Fathi Abdel Fattah explains it through the backwardness of the production process and forms of rent.

C) There was no room for feudalism in the socioeconomic formation of pre-capitalist Egypt. Abdel Azim Ramadan supports

---

(*) Lecturer in sociology, Cairo University.

obeikandl.com

aquire strength when compared with the results achieved by contemporary practical application of the development strtegies based on traditional thought, and which endeavored to :

1. Promote the exchange between developed and developing countries with pattern of unequal international division of labour, which led to ;
2. Distorning, even distroying the potential of expansion in the different activities of the economic sector in developing countries which led to:
3. Limiting the potential of individual command and control, also ;
4. The deprivation from the possibility of determining the national identity, and from realizing the cultural and civilized identification.

Thus the prevailing trends determining the development in underdeveloped countries has been promoted and can be justly considered as endeavors to achieve progress.

obeikandl.com

adoption by metropolitans, and though encouraging the underdeveloped countries (periphery) to apply them.

The ongoing discussion on the subject of development is considered per se a natural reaction to the call for self reliance development, as a logical substitute to previous strategies which achieved negative results, thus making its cons, more than its pros. Flexibility is the dominant trait of self reliance development. It permits promoting numerous patterns in accordance with the diversity of developing societies with their differences in customs, tradition, patterns of consumption and culture at large.

The basic element in self reliance development is the endevour to achieve a balance between elements clearly defined, constructing a production system with diverse activities, and achieving exmplary use of the available local resources, fullfilling the needs of the masses in order to realize the steady and dynamic growth of the internal market. As to international and economic relations it has a secondary and limited role in the first stages of development.

The success of self reliance development depends in the first place on the balance between the main elements, and in occordance with the following order :

1. The success in crystalizing the national identity, i.e. determining individual and group characteristics politically and culturally.

2. Developing the potential of self command and control in political, economic, cultural and societal grounds.

3. The endeavor to expand and diversify activities in economic and production sectors, and consequently reforming the educational system.

4. The clear and identified choice of the form and volume of the co-operation with the other countries to achieve joint interests with justice and equality.

These basic factors with their pertaining experience and awarness of political, economic and social dimensions and historcial pattern,

II
Strategy of Self-Reliance Development

Dr. Saad Goma *

In reviewing the strategy of self-reliance based on dependency theory, and in proposing a model for it, the research tried to focus on differences between ideologies, and methodological principles on which this, and other strategies, are based. The research emphasised that the differences are deep and the gap is wide ; that one can say without exceeding that self-reliance development and the theories on which it is based are completely opposed to theories and stratigies of development based on traditional thought.

We may mention here that the points of differences between them deal with methods of traditional dvelopment strategies to attain the following :

1. The call on pursuing the policy of import Substitution through adhering to a strategy of industrializing developing countries to replace certain imports by similar local production, regardless of whether it is in accordance with the actual demand in the local market, or reflecting the actual needs of the people.

2. The call on pursuing a policy of export diversification by producing semi-indusIrialized and fully industrialized goods for exportation regardless of the needs of local market.

This pattern of thought governs development strategies ; at the same time, it is the point of difference and disagreement with the strategy which many social scientists are defending and calling for its application, inspite of the findings achieved by many of them through scientific analysis of factual circumstances, and through investigating the reasons of the continious deterioration of the conditions in the third world — which led to realizing the nature of the unequivalent relation between developing and developed countries ; even further, to indeavor to promote these strategies through their

---

* Assistant Prof. of Sociology, Cairo Univ.

obeikandl.com

obeikandl.com

an inherited disease. Others see the environment including natural and ecological factors responsible for it.

A third group thinks that underdevelopment is the outcome of a foreign dominating force from the outside of the society.

VI. Underdevelopment and development in the studies of the Egyptian Sociology : An evaluation view :

These studies could be divided into three major divisions : a) Fragmented and partial studies that did not deal directly with these topics, rather they aimed at testing the validity of some theories introduced to our society, b) Empiricial studies that follow no particular ideological direction and try to investigate the actual reality. Such studies depended extensiveiy on statistical advanced methods. c) Comprehensive studies with a particular ideological direction. They use acomprehensive methodology for analyzing the phenomenon. Most of these studies had conventional approaches.

openkandl.com

III. Underdevelopment in Sociology : Ideological influence and objective analysis :

Naturally, some sociological topics are influenced by ideology. Underdevelopment and ideology are among these topics. Debates centered on whether the influence of ideology on sociology interfered with the required objective analysis.

Actually there is no contradiction at all if ideology was consciously chosen in a way that is congruent with the social conditions.

Objective analysis needs to follow a number of variables : an investigation of the complete frame of underdeveloped regions of the world ; analysis of the economic structure ; investigation of the social complexities ; knowledge of the political system ; analysis of difference among underdeveloped societies ; perception of peculiarities of underdevelopment models ; and finally objective evaluation of development experiences in the third world countries.

IV. Neo trends in sociology for understanding underdevelopment and development :

A big number of researchers depended on available theories on development and underdevelopment to formulate their ideas with respect to this area. They were divided into two groups : The first group viewed this issue from a capitalist perspective (Bendix) and believed that underdeveloped societies would never overcome this situation. The other group (Frank, Jaleé) undertook a realistic analysis of conditions of underdeveloped societies and concluded that only through revolution, this situation will be overcome.

V. Sociology in the third world countries, and the issues of development and undedevelopment.

Classification dealing with causes of underdevelopment are numerous. Some view it as subjective emerging from the individual first, then reflecting on the surrounding environment until it spreads all over the society. It is similar to an

Underdevelopment and Development in Sociology
A Critical Analysis

By

Dr. M. El-KORDY *

The common grounds that link sociology to underdevelopment and development invites an investigation of this relationship. The present research was directed towards finding out the role that sociology actually played — and still does — regarding underdevelopment. It tried to find out whether sociology seeks a solution to this phenomenon, or not.

In dealing with this issue, six points were raised :

I. The researcher tried to clearify the histo-geographical perspective of underdevelopment and development. Naturally, history was the main source for investigating this point. It revealed the historical origin of the constitution of underdeveloped regions in the world. On the other hand, geography was represented in some of the theoretical concepts especially geagraphic determinism which tried to make a correlation between natural conditions such as : location, geomorphology and climate, and the degree of underdevelopment or progress. The histo-geographical analysis of underdevelopment did not truly express its real content.

II A socio-economic analysis of social sciences' concern with this issue was undertaken. It was revealed that economics, sociology and political science were the social sciences most acquainted with this issue and most expressive of the major aspects. Accordingly, they are held responsible for resolving it issues.

Inspite of these disciplines' concern with underdevelopment yet that concern does not proceel in a balanced way. Economics, for example, devoted more attention. This was not done due to ignorance of the real aspects of the problems, rather it was committed deliberately and purposely.

---

* Associate Prof. in Sociology, Cairo University.

List of Abstracts : *

1. Underdevelopment and Development in Sociology : A critical Analysis,
   by : Dr. M. El-Kordy.
2. Strategy of Self-Reliance Development,
   by : Dr. S. Goma.
3. On Studying the Social Structure of Pre-Capitalist Egypt,
   by : Dr. A. Zayed.
4. Class Structure in Rural Egypt. Critical observation and Empirical Analysis,
   by : M. Abdel Nabi.
5. Crime in Saudi Arabia,
   by : Dr. I. Abou el-Ghar.
6. Field Study On Organization, Interaction and Relationships in a Surgical Ward For Men,
   by : Dr. N. Sobhy Hanna.
7. Sociocultural Aspects of Tropical Diseases : A Report on the Seminar of Tropical Diseases held in the National Institute of Planning from June 23rd to June 25th, 1980.

* Some contributions in the Arabic section have no Abstracts below.

EGYPTIAN YEARBOOK OF SOCIOLOGY

obeikandl.com

رقم الايداع ٨١/١٩٢٤

مطبعة القاهرة الجديدة
٣٢ شارع الجيش ــ تليفون ٩٠٤٢٨٦

obeikandl.com

Egyptian Yearbook of Sociology

Volume No. 1 Oct. 1980

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Head of Sociology Department,
Cairo University

DAR AL-MAAREF

obeikandl.com